

وأيضا قد قال من الأسمانية لو خلقت امرأة لربها متقد وأعلاها متقد
منها من واحد من صم الأسمانية ونفسه الجوهري والأبدية الذريعة ونفسه الجوهري
ويجوز لها على الاعتقاد أن الله لا يخلق إلا من غير الله من العظماء متقد ونزول
السرور واحدة أن جميع عظماء نوحها ما تنبها معا. وأما أن تنبها واحد بمصدا
نوعه الآخر فيقول أن الله لا يخلق إلا من الله وهذا هو الحق. (م)
وأول عيد لها رسول الله عليه العظماء العظماء الثانية العجوة (م)
(1)

ويصنع العيد في اليوم والعاة ورجوعها وتقصي الدم من القلعة وخرج الملا في
وتقع إلى أناء رجوعها على الرجعة وخرج أيضا إلى دخول السيد والاعتناء
والطواف ومن العظماء ويجوز لها القراءة في حال السيلان مطلقا (م)
(70)

السرور يسري. وهي صلاة النهار لا الجمعة والأخيرة هي صلاة المغرب والآخرين هي
صلاة العشاء. وكانت صلاة النهار كله جمعة في هذا المذهب في كثير من اللغات وشرع
الأسرار وطحا لا في الإسلام بها ذلك ما أن يقع نسبه وفي حكمه (م)
(1)

المتفقين في علمهم أن لا ينسب مضمون. ومن أعلام خرابهون. إذ أمض أحسن خلاف ما يقال
منقول أن العلم ينسب من غير ورع العلم في من نفسه. الأفعال تراخى في قوله. وأجعله فوق
ملاحظة من لا يعلمه (م) (البرهان العجوة)

أرسله إلى أبيه عليه السلام (الشيخ السبق عبادي وبهذه منك... الخ) رقم ١٤٩ (٢) تحت ٦٨

فائدة

الفاصل للسنة والمستحب فهو حكم البسمة الأصلي لأنها ذكر وأقل مراتبه عند عدم منافي التعظيم
التب فتنس عينا كافي الأكل والشرب كما اعتمده الشيخ في حاشية الخرشبي وادقناه شيخنا وقيل
تسن كفاية في الأكل وتستحب في الوضوء والغسل والتيمم ونحو ذلك فيطلب الاتيان بها في غالب
الأمور ذوات البال ولو شعرا إذا كان محتويا على علم أو عظم لأن كان شعرا حراما فأنها تحرم فيه
كما أفاده الخطاب وغيره وأما الوجوب فقد يعرض لها بالندرج كما إذا قلت نذر علي أن أبسمل في هذا
الكتاب مثلا فلا يتعلق بها الوجوب أصالة أبدا إلا على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه القائل
بأنها جزء من الفاتحة أو على قول ابن تافع من أئمتنا القائل بوجودها في الصلاة. فإن قلت قد وجدناها
واجبة وجوبا ذاتيا في بعض المواضع كما في الذبح فإنها واجبة فيه بقيد الذكر والقدرة. فالجواب أن
الواجب في الذبح مطلق ذكر لا خصوص البسمة كما في شرح المختصر وكلامنا فيما يتعلق بخصوصها
والمعتمد أنه يقتصر في الذبح على بسم الله فقط ولا يزيد الرحمن الرحيم بخلاف الوضوء والأكل
فيزيدهما على المعتمد والفرق أن الذبح ليس محل الرحمة لأنه تمذيب للحرمان. فإن قلت إن الأكل
أضاف فيه تعذيب للبقية بالمضغ. قلت هذا بعيد غاية البرء ولا يلزم عليه أن شرب الماء أو استعماله
بالوضوء فيه حثف له ولا وجه له. فإن قلت إذا نذر البسمة في الصلاة من الصلوات الخمس فهل
تلتزم نظرا لكونها عبادة كما قالوا إن من نذر صوم رابع التبر فانه يلزمه صيامه مع أنه مكروه
أولا تلتزم نظرا لكونها مكروهة فيها والنذر إنما يلزمه ما ندب. قلت لانص في المذهب واستظهر
شيخنا الأمير أنها تلزم لأنها عهد لها طلب في الجملة فيما إذا قصد الخروج من الخلاف وأما الكراهة
فتتعلق بها في الأمور المكروهة كعند شرب الدخان لأنه مكروه على الأظهر وكالاتيان بها في الوطء
المكروه كان يثا الجنب ثانيا قبل غسل فرجه كما في الخرشبي ويكره الاتيان بها أيضا في الأذان
والذكر والصلاة الفرض. فإن قلت لم كرهت في هذه الأمور مع أنها بما فيها شرف عظيم شرعا
وعرفا. قلت لأنها مشتملة على الذكر أو هي نفسها ذكر فلا يحتاج لذكر آخر فتأمل. فإن قلت
ما حكم الاتيان بها في أول براءة وفي أثنائها. قلت لم أرصافي للمذهب وصرح العلامة الرملي من
الشافعية بكرهتها في أول براءة واستحبها في أثنائها هذا هو المعتمد عندهم كما أخبرني به جماعة من
الثقات من أسياني الشافعية خلافا لقول ابن حجر تحرم في أولها وتكره في أثنائها فإنه ضعيف
وأما الحرمة فقد تعرض لها كتلاوتها للجنب على أنها التي في سورة الفل لعل أنها ذكر بقصد
التحصن وتحريم أيضا في ابتداء المحرمات كالزنا وشرب الخمر هذا هو الأظهر لما ورد أن الله تعالى
بذكر عبده مثل ما ذكره وحال التحريم بمثاله منه العقاب جزاء وفاقا وقيل تكروه عند الحرام وبالغ
بعض الحنفية حتى قال إن الاتيان بالبسمة عند الحرام ردة. في الخلاصة أن من قال بسم الله عند
شرب الخمر أو عند أكل الحرام أو عند الزنا بكونه في الدر المختار إذا سمي عند ذبح الشاة والمسروقة لا تؤكل
على الأصح لأنه مرتد حينئذ وإنما حكم بكفره لأن التبرك والاستعانة باسم الشيء لا تصحور لإفناء
فيه إذنه ورضاه فإذا فعل ذلك يقتضى أن الله وامن بذلك. إذا اعتقد ذلك كفر أفاده الحامدي قال
شمتنا الأمير وهذا مردود لأن الإنسان يستعين بالله في جميع شروائه لأنه المعين له على الخير والشر
وإذا بطل ذلك بطل ما بناه عليه ولو سلم ذلك فلازم مذهب الحنفي ليس بمذهب خصوصا في مثل
كفر المسلم بل يرجع الشيخ في حاشية الخرشبي أنها في الحرام مكروهة وله وجه لأنها عبادة ومصاحبتها
للمعصية لا تخرجها عن أصلها إلى المعصية بل الحسنات يذهبن السيئات لا العكس نعم يتجه القول
بالكفر إذا اعتقد حل ذلك أو قصد إهانة اسمه تعالى وأما الإباحة فلا تتعلق بها على الظاهر لأنها

فصل في أصول الدين طبعه دار إمامة ابن آدم الأنطلي عمله ١٢ من شلائ: الخ رقم ١٤٩

ذكر وأقل مراتبه الندب نعم يتعلق بذلك على القول بإباحته في النفل وقال الحادى إنها مباحة في أول
 العقود والقيام لأنها تطلب في ذي البال دون هذا أه وما قاله الحادى مردود بأنه إن أتى بها في غير ذي
 البال إن كان قصد التبرك أو التحصن فيرجع للذكر وإن كان قصده التناول فهو كفر وقوله تطلب في
 ذي البال أى تتأ كفيه. وأما الطلب الكلى الذى أتى لها من حيث الذكر فلا بد منه. فإن قلت إنها تطلب في
 للكيف مع أنه ليس بنى بال قلت أجاب الشيخ بأنه ذو بال من حيث إنه محل قضاء الحاجة وأجاب الحادى
 بأن القصد منها حينئذ التحصن من الجن ومن هذا يعلم أنه ينبغي لمن أتى بها عندك الماء والتفلة ونحوه
 من المحقرات أن يقصد بذلك التحصن والتبرك لنفسه لا لسكب الماء. ولا للتفلة صوتا لا قرآن اسمه تعالى
 بالحقرات فإن قلت كيف تصنع بقول المختصر وجازت كتموه ذنب قل أجاب شيخنا الأمام بأن المراد
 بالجواز في كلامه عدم تأكد الطلب ونفي الكراهة فلا يتأذى فيها وكون الإنسان يذكر الله ولا ثواب له بعيد
 (قائد نان: الأولى) قال الناصر الثاني وغيره وإنا نقول بسم الله ولم يقل بالله للقرين بين أى الخلف
 والتمين أى التبرك والاستعانة. فإن قلت يؤخذ من هذا أن قولنا بسم الله ليس عينا فخالف ما صرح به
 العلامة القرأى فقلنا صاحب الحاصل من أن بسم الله يمين تكفر قلت أجاب الزرقانى في شرحه على الناصر
 بأن الأصل في بالله اليمين وفي بسم الله التبرك والاستعانة بحسب العرف حتى ينوي بها اليمين فتسكن يمينها
 (القائدة الثانية) ذهب الامام مالك وجماعة إلى أن البسلة في أوائل السور ليست من القرآن أصلا وإنما هي
 لفصل بين السور والدليل على ذلك أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ يقول الله تعالى قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ
الْفَاتِحَةِ أقرأتها بيني وبين عبيد نصيفين ولعبدى ماسأل فإذا قال العبد الحمد قرب العالمين قال الله
 تعالى حمدني عبيدي وإذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى أتى على عبيدي وإذا قال مالك يوم الدين قال الله
 تعالى حمدني عبيدي وإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال الله تعالى هذه بيني وبين عبيدي ولعبدى ماسأل
 وإذا قال أهدنا الصراط المستقيم إلى آخرها قال الله تعالى هذه لعبدى ولعبدى ماسأل. ورواه مالك في الموطأ
 ومسلم واللفظ له قال العلامة النووي وهذا من أوضح أدلة المالكية ومنها ما رواه مالك والبخارى عن أنس
 رضى الله عنه قال صليت خلف النبي ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى فكانوا يفتتحون القراءة
 بالحمد يقرب العالمين ولم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم فإن قلت لو كانت البسلة
 غير قرآن لكفر منيها وباللزام باطل بإجماع فكذلك المزموم فالجواب أن قرآنهم اخنية لا قطعية حتى يكفر
 منيها ألا ترى أن من استحل شرب الخمر فإنه لا يكفر لأن ما حنيفه يقول بحله بخلاف من استحل شرب
 الخمر فإنه يكفر لإجماعهم على حرمة وأجيب أيضا بأن هذا الاشكال معارض بالمثل وهو أن يقال لو كانت
 البسلة قرآنا لكفر منيها وباللزام باطل بالإجماع فكذلك المزموم فامل. وذهب الإمام الشافعى إلى
 أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة إلا رواية والدليل على ذلك أحاديث كثيرة أيضا منها قوله ﷺ
 فاتحة الكتاب سبع آيات أولهن بسم الله الرحمن الرحيم. والحاصل أن المالكية قالوا إن
 البسلة ليست آية من القرآن إلا في سورة البقل وأقاموا على ذلك أدلة والشافعية قالوا أنها منه
 وأقاموا على ذلك أدلة قال سيدى أحمد الزرقانى في شرح الموطأ قد كثرت الأحاديث الواردة في البسلة
 إثباتا ونفيا وكل من الأمرين صحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها وتركها وجبرها وأخفاها
 والذي أوضح صحة الأمرين ويزيل الاشكال عن الفريقين ما أشار له جماعة من المتأخرين من أن
 إثباتها ونفيها كلاهما قاطعى ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل في مرات متكررة
 فنزل في بعضها بزيادة وفي بعضها بخذف كقراءة ملك ومالك وتجوى تحتها ومن تحتها في رواية وإن
 الله هو الغنى الحميد وإن الله الغنى الحميد في سورة الحديد فلا يملك أحد أن القراءة بإثبات

الأنفس من وهو نحوها متواترة قطيعة الإثبات وأن القراءة بحذف ذلك أيضاً متواترة قطيعة الحذف وأن الحذف والإثبات سواء في التواتر وكذلك القول في البسملة إنها زلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها فإثباتها قطعي وحذفها قطعي وكل متواتر وكل في السمع فإن نصف القراءة أو إثباتات البسملة ونصفهم قرأوا بحذفها وقراءة السبع متواترة وألغف من ذلك أن نافعاً له راويان قرأ أحدهما عنه بإثباتها والآخر عنه بحذفها فدل على أن الأمرين تواتر عنه بأن قرأ بالحرفين معاً كل باسماً يمتد تواتره وإن أردت بقية الكلام على البسملة بما يناسب من فن الفقه فعليك رسالتى منزهة الأفيام فيما يعترى البسملة من الأحكام فإن فيها أزيد من ذلك والله أعلم (قوله الحمد لله) قال بعضهم الحمد تتر به أحكام أربعة: الوجوب كالحمد في العمرة وعند المالكية كالخمس وكلية الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي خطبة الجمعة عند الشافعية والندب كالحذف خطبة الشكاح وفي ابتداء الدعاء وبعد الأكل والشرب والكرامة كالحمد في المواضع القفرة كالجزرة والمزلة والحرمرة كالحمد عند الفرح بوقوع المعصية : وأعلم أن هذا الحمد الذي صدر من الشارح حميد مقيد لأنه قيد به قوله على نعمه فهو في مقابلة نعمة بناب عليه ثواب الواجب وهو عند الإمام مالك ومن وافقه أفضل لأنه لم يرد في القرآن إلا كذلك وقال الإمام الشافعي الحمد المطلق أفضل من المقيد ويرد على كل من القولين إشكال أما الأول فيرد عليه أنهم قالوا إن عبادة الله لذاته أفضل من عبادته لنعمة وهذا يفيد أن المطلق أفضل . وأجاب شيخنا بأن هذا في النعم المتروك ولها في المستقبل وما نحن فيه حمد على نعمة حصلت بالفعل فهو من قبيل أداء الدين الواجب وأما الثاني فيرد عليه ما قالوا إن من جملة أن كان الحمد المنة المحمود عليه فليس لنا إلا الحمد مقيد فكيف يتصور وجود حمد مطلق وأجاب الشيخ في تقريره على ألفية العراقي بأن المراد المطلق الذي لم يقيد بنعمة فلا ينافي أنه مقيد بذاته تعالى (قوله على نعمه) جمع نعمة بكسر التون وهي كل ملاءمة أي مناسب محمد عاقبت شرها ومن ثم لا نعمة لله على كافر لأن مصيره إلى النار أفاده الشيخ في الحاشية هنا وقال في حاشية الخرشى الحق أن الكافر منعم عليه نعمة يترب عليه الشكر كإفائه القاضي أبو بكر الباقلاقي وصوبه الإمام الرازي لقوله تعالى (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) والحال أنهم كفارو يؤيد ذلك خطابهم بفروع الشريعة كما قاله شيخنا الأمير وقيل الخلاف أفضل ولا حاصل أن الصحيح أن الكافر منعم عليه وأن الخلاف حقيق كما في حاشية الخرشى واختلاف أفعال الكافر منعم عليه في الآخرة أم لا ذهب إلى الأول المعتزلة وإلى الثاني أهل السنة وأما النعمة بالفتح فهو التسم كطيب ما كوله ومشروب والضم السرو والاولى أن المراد بالنعمة الانعام وليس المراد بها الشيء المنعم به لأن الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم سبحانه وتعالى أمكن من الحمد على نفس النعمة التي هي أثر الانعام لأنه على الأول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة وما كان بلا واسطة أولى كما في المطول (قوله المتواترة) أي المتتابعة التي لا تنقطع لأن التواتر التسامع كافي القاموس ولا شك أن نعم الله متتابعة بشئ بعد شئ فهي كثيرة لانهاية ها وفي قوله المتواترة أحقراس دفعا لما يشترط أن الحمد في بالانعم كافي حاشية شيخنا الأبيريل الأندلسي على الحمد نعمة والدليل على أن نعم الله لا تنحصر قوله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) أي وإن شرعتم في عددها فلا يحصونها أن تحصوها فإن قلت النعمة الواحدة قد تحصى قلت الجواب أن نعمة مفرد مضاف فيعم أي وإن تعدوا نعم الله لا تحصوها (تلييه) أعلم أن نعم الله تعالى وإن كانت لا تحصى باعتبار الأقرار لكثرتها تنحصر باعتبار الأجناس في جنسين دنيوي وآخرى والاول قسبان كسي ووهي والكسي تارة يتعلق بانفس بأن تكون موصوفة بالاخلاق المحمودة خالية عن الاخلاق المذمومة وتارة يتعلق بالجنس كظهوره من الأوساخ وقص الشارب والأظفار وحلق المائدة ونحو ذلك من الهيئات التي يترتبها البدن والوهي كسمعة الروح والعقل والفهم والصحة وكال الأعضاء ويدخل فيه الحسن الذي

الحمد لله على نعمه المتواترة

هو عبارة عن تناسب الأعضاء وقوله المتواترة نعت انصفة فهو مجرور لكن يبنى أن يقرأ بالسكون لأجل السجع فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف وكذا يقال في قوله الآخرة والباخرة (قوله وأشهد) هذا معطوف على متعلق الجار والمجرور في البسطة أو على معنى الحد لانه على معنى أحدا لله حد أو ليست هذه الجملة حالا من واحدة منهما لأن الجملة الحالية إذا كانت مضارعية مثبتة واشتملت على ضمير صاحبها بفتح دخول الواو عليها وأما نحو قلت وأصك وجهك فشاؤ أو مؤول كما في كتب العربية والشهادة لغة الأخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وتبجي . بمعنى أداء الشهادة ومعنى الحضور ومعنى القسم والمراد بها هنا الإقرار باللسان والأذعان بالقلب أى أفرو وأذعن الخ لكن استعملها في إقرار اللسان وإذعان القلب مجاز لغوى صار حقيقة عرفية والإقرار بدون إذعان لا يكتفى كالواقع لكثير من المنافقين قرره شيخنا وأتى المؤلف بالشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم وكل خطية ليس فيها تشهد فبى كالأيد الجذماء . أى في التفصيص وهذا الحديث صحيح ، وقيل حسن (قوله لا إله إلا الله) أن مخنفة من اللذة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة لا إله خبر ومعناه الحقيقي لا معبود بحق إلا الله ويلزم من ذلك كونه مستغنيا عما عداه ومفتقرا إليه سواء أفتقصر الشئخ السنوسى لما تفسر باللازم (قوله إلا الله) بالرفع بدل من الضمير في الخبر المحذوف ويصح نصبه على الاستثناء (قوله وحده) منصوب على الحال من الله . فإن قلت شرط الحال أن يكون نكرة وحده معرفة بالأضافة . فالجواب أنه مؤول بنكرة أى متفردا كما قال ابن مالك :

والحال أن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحده كاجتهد وقوله وحده أى في ذاته وصفاته وأفعاله فيكون نفيًا للكم المتصل في الذات والصفات والكم المنفصل في الذات والصفات والأفعال وقوله لا شريك له أى في أفعاله فبى حال مؤكدة والأظهر أن قوله وحده أى في ذاته وصفاته وقوله لا شريك له أى في أفعاله فبى حال مؤسفة والتأسيس أولى . التأكيد لأن الأفادة خير من الإعادة وما اشتر من أن الخطب على إطناب لكونه تأناء أو دعاء أو تشديد أو بيان الحال على التأليف يبنى فيه البسط فهو أمر بعد الوقوع والنزول يرتكب إذ لم يكن خلافه أفاده شيخنا (قوله شهادة) مفعول مطلق لقوله أشهد (قوله أعدها) بضم الهمة وكسر العين كاضبطه شيخنا أى أديمت أو أحضرها على حد قوله تعالى (أعدت للثقلين) (قوله للثبات) أى الخلوص وقد تفسر النجاة بالفوز بالقصود (قوله من أهوال) جمع هول وهو المخافة من الأمر الملقى يحصل للنفس منه ازواج . ويبنى أن الأضافة في أهوال الآخرة للبابية ليندوج في ذلك سكرات الموت فاتها من الهول العظيم كإورد في الأحاديث (قوله الآخرة) أى اليوم الآخر وله أسماء كثيرة تزيد على المائة : يوم القيامة ويوم الدين ويوم الجزاء ويوم القبر ويوم الحاقة إلى غير ذلك وأوله من الفتحة الثانية إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار على الصحيح وقيل إلى ما لا نهاية (قوله وأشهد أن سيدنا الخ) هذه الجملة فعلية معطوفة على مثاها والجامع بينهما علق وهو الاتحاد في المسند والمستند إليه مع مناسبة في متعلقهما وإتماما لثانية بالاولى دفع توهم الرجوع عن الأولى وتظهيره في دفع التوهم قولهم لا وأيدك الله كافي السعد (قوله أن سيدنا) بفتح السين وتشديد الياء المكسورة أى عظيمنا وإمامنا ، أما أشهر على السنة الناس من قراءه بكسر السين وسكون الياء فهو حنظلة لأن السيد بكسر السين وسكون الياء هو الذي كتب كاهن في القاموس فنيه له ذلك وقوله سيدنا أى معشر المخلوقات ما عدا نفسه فهو عام مخصوص وفي كلامه إشارة إلى جواز إطلاق السيد على غير الله وهو الصحيح لقوله تعالى (وسيداً وحصوداً) وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا غفء فإن قلت كيف هذا مع أن بعض الصحابة قال النبي صلى الله عليه وسلم يا سيدنا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تغفل ذلك إنما السيد الله

وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له
شهادة أعينها للنجاة من
أهوال الآخرة ، وأشهد
أن سيدنا

فكرهنا

فرقة فوق جبل أبي قبيس وفرقة دونه شاهد ذلك البعيد والقريب. وأما ما اشتهر على ألسنة الناس من أن القمير زل في كه صلي الله عليه وسلم فهو كذب لا أصل له كما قال الفاسي ومنها نسج العنكبوت بقم الغار ووقوف الحامتين الوحشيتين على بابهن نبات الشجر في وجه الغار ومنها شهادة الصب والذهب بالرسالة له وشهادة الشجر له وإتيانه إليه فستره حتى قضى حاجته وإتيانه إليه فأظله من الحر ومنها تسليم الشجر والحرير عليه ومنها أن حواطم البيت كانت تؤمن على دعاؤه ومنها تبع الملاءم بين أصابعه حتى روى الجيش وسقوا إليهم وخيولهم وملتوا أفراسهم وقوقع ذلك مرارا ومنها ردعين قتادة بعد أن سألت على خده فكانت أحسن عينيه ومنها نقله في عين علي وهو أرمد فعوفي من ساعته ولم ترمد بعد ذلك أبدا ومنها مسح على رأس أفرم فذهب دأؤه ومنها أنه مسح على جسد عتبه فكان يشم منه رائحة المسك دائما ولا يمس طيبا ومنها أنه أعطى عكاشة يوم بدر جدلا من الحطب فصار في يده سيفا واسعاً رصده وكذلك وقع لعبد الله بن جحش يوم أحد ومنها حين المجذع وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يوضع له المنبر كان يخاطب عنده فلما وضع له صلى الله عليه وسلم المنبر اتقل عن ذلك الجفجف إلى المنبر فسمع له كل من كان في المسجد حينئذ وصوت أعظما حتى كاد أن ينشق أسفا على قراقه صلى الله عليه وسلم فضمه إليه قصارين كائين الصبي الذي تضمنه الأم إليها وتسكنه عند بكانه ومنها غير ذلك (قوله الباهرة) أي الغالبة والقاطعة لظهور المزارع من جهه أي غلبه وقهره فان قلعتهم وصف المعجزات وهي جمع بالياء وهي مفرد وكان الأولى بالهارات قلت هو جاز أيضا وإن كان الأصح خلافه لأن الأصح في جمع القلة ما لا يعقل المطابقة وكذا جمع العاقل سواء كان جمع قلة أو كثرة والأصح في جمع الكثرة ما لا يعقل الأفراد كما قال الأجهوري:

وجمع كثرة لما لا يعقل الأصح الأفراد فيه ياغل
وفي سواء الأصح المطابقة نحو هبات وافرات لائقه

الباهرة، صلى الله عليه

(قوله صلى الله عليه وسلم) أي عظمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته وفي الآخرة بشفاعته في أمته وغير ذلك وعبر بالجملة الفعلية الماضية إشارة إلى أن الصلاة والسلام وقوعها محقق على صدقه تعالى (أي أمر الله) أي يأتي في شبه الصلاة المستقبلة بالصلاة الماضية بجامع تحقيق الوقوع في كل ثم اشتق من الصلاة الماضية صلى بمعنى يصل استعارة تصريحية تبعية أي أسألك بالله أن تصل عليه فهي جملة خبرية لفظا ومعناها الطلب لكن لا يحتاج إلى استحضارية الطلب لكثرة استعمال اللفظ فيه في العرف كثرة تامة حتى صار كالقول من الخبر للطلب فان قلت ما الحكمة في أن الله تعالى أمرنا أن تصل عليه ونحن نقول اللهم صل على محمد فقال الله أن يصل عليه ولم يصل عليه بأنفسنا قلت لأنه صلى الله عليه وسلم طاهر لا صيب فيه ولا نقص ونحن فينا العيب والنقص فكيف يصل من فيه المعايير والنقائص على الطاهر الكامل فنسأل الله أن يصل عليه لنكون الصلاة عليه من رب غافر على نبي طاهر صلى الله عليه وسلم واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم يتبع بصلاتنا عليه كما قاله القطب السوسى لكن ينبغي للدليل أن لا يقصد ذلك (قاعدة) هل يجوز قراءة الفاتحة لله عز وجل أولا قال الأجهوري لا نص في هذه المسألة عندنا والمعتد عند الشافعية جواز ذلك فنرجع للمعهم فلا يجرم ذلك عندنا والأكمل يقبل زيادة السكال، قاله الشيخ في حاشية الشرحي وقال البنا في كبر الز: فأتى الجمهور على الكراهة ثم عارضه بحديث فراجع (قوله عليه) عدى الصلاة بلى تضمنتها معنى الإزالة أي أنزل عليه رحمة مفرقة بتعظيم فلا يرد أن صلى بمعنى دعا وهو مع اللام التخيير ومع على للضرورة مع أنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يشبه له سائر أحكامه للفرق الظاهر بين صلى عليه ودعا عليه لأن الأول لا يفهم منه إلا المنفعة والثاني لا يفهم منه إلا المضرة وفي على استعارة تبعية حيث شبه ارتباط الصلاة بالنبي ﷺ بارتباط المستعمل بالمستعمل عليه المطلقين واستعداد الثاني للأول

فسرى التشبيه إلى الخاصين فاستعيرت على لارتباط الصلاة الخاصة بالنبي ﷺ (قوله وسلم) كذا في بعض النسخين بإثبات وسلم وهو إما من التسليم وهي زيادة التحية والإكرام أو من السلامة وهي بمعنى السلامة من النقائص بمعنى لازمها وهو طلب السكال بمعنى زيادته لأن الكامل يقبل السكال زيادة على كاله أو السلامة بمعنى الأمان أي أمان الله عليك فان قلت تفسير السلام بالآمان يقتضى حصول الخوف له صلى الله عليه وسلم مع أن الجنة لم تخلق إلا لاجله بل الأشياء كلها لم تخلق إلا لاجله صلى الله عليه وسلم فالجواب أن خوفه خوف إجلال وتعظيم لا خوف عقاب وفي بعض النسخ بحذف قوله وسلم فيكون ما شيا على القول بعدم كرامة أفراد الصلاة عن السلام أو أنه أتى بالسلام لفظا وتركه خطأ (قوله وعلى آله) هم في مقام الزكاة بنو هاشم فقط على المتعبد عند المالكية وكذا عند الإمام أحمد وقال الشافعي هم بنو هاشم والمطلب ووافقه أشهب وقال أبو حنيفة هم فرق خمسة آل على آل العباس وآل الجعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وأما في مقام الدعاء فكل مؤمن ولو بأصابع وهذا المعنى هو اللاحق هنا لأن المقام مقام دعاء فان قلت لم قدم الآل على الصحابة منع أن من الصحابة من هو أفضل من الآل كما في بكر رضى الله عنه فكان الأنسب تقديم الصحابة في الذكر على الآل قلت إنما قدم الآل لأن الصلاة عليهم بالنص وعلى الصحابة بالآثار فتأمل (قوله وصحبه) يسكون الحاء وأصله صاحب فحذفت الألف للتخفيف فنصار صحب بكسر الحاء ثم خفف بحذف الكسرة فسكن وهو اسم جمع لصاحب عند سيويه بمعنى الصحابي وهو من اجتمع معه ﷺ من جنس العقلاء ولو جئنا أهل كذا أو غيرهم من اجتماعات معار فاعلى وجه الأرض ولو لحظة مؤمنا به في حال حياته بقظة ولو أعمى فبسيروا والخضر وإلياس صحابة على المتعبد لأنهم اجتمعوا به في الأرض وعيسى آخر الصحابة مؤمنا من البشر وهو أفضل من جميع الصحابة وقد قال التاج السبكي في ذلك ملفزا:

من باتفاق جميع الناس أفضل من خير الصحاب أبي بكر ومن عمر ومن علي ومن عثمان وهو قتي من أمة المصطفى المختار من مضر

وقرنا أو غيرهم فيدخل الصليان كعبداقته من الحرث الذي حنكه صلى الله عليه وسلم وكذا من مسح وجهه كعبداقته من ثعلبة أو بال في حجره كابن أم قيس أو آه في مهبه كعبد بن أبي بكر الصديق وجبريل من الصحابة فظما لأنه اجتمع به صلى الله عليه وسلم في الأرض وكذا كل الملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض صحابة وبقرنا في حال حياته خرج من اجتماعه به بعد موته ولو قبل دفنه ولو شاهده فلا يسمى صحابيا كخويلد بن خالد الهذلي فإنه حضر الصلاة عليه ورآه مسجيا وشهد دفنه وخرج به أيضا الأولياء الذين اجتمعوا به بعد موته فليسوا بصحابة (قوله ومن عاونه) أي أعانه (قوله وناصره) عطف مرادف معناه أعانه كما في القاموس لكن هذه اللفظة أي لفظة ناصر لم أجدها في القاموس ولا في المصباح قاله الشيخ في الحاشية ونقل شيخنا العلامة السيد محمد المصطفى اللغوي أنه يقال ناصر به بمعنى أعانه على العدو ونصه والمناصرة مفاعلة من النصر بمعنى الإغاثة على العدو وحسن المعونة ويقال ناصره كما يقال ساعده وهو بهذا اللفظ ليس بمنزلة كور في القاموس وإنما ذكر الناصرة فقط ولم يذكر المناصرة والتفاعل والمفاعلة منه كلاهما مقيدان مستعملان وهي لفظة صحيحة انتهى كلامه ومن خطه نقلت ثم أعلم أن المفاعلة هنا إما على بابها أي نصرهم ونصروه وإما على غير بابها فبني ناصره نصيره ولم يعبر به لمشاكلة قوله عاونه وقائده قال شيخنا الأثير في كلام الشارح من المحسنات البيعية لزوم ما لا يلزم حيث التزم برأه قبل حرف السجعة في جميع الفقرات الزمت الهاء في قوله تعالى فأما لينهم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر فان قلت الهاء لا تكون رويًا في الشعر فلا تكون فاصلا في السجعة فلا يتم السجعة إلا بالراء قلت يشدد في الشعر ما لا يشدد في السجعة انتهى (قوله وبعد) قال بعض أهل المذهب يستحب الإتيان بها في أوائل الكتب والخطب اقتداء به

وسلم وعلى آله وصحبه ومن
عاونه وناصره (وبعد)

صل عليه وآله وسلم في حديث البخاري في كتاب هرقل وأما بعد أسلم تسليم الحديث. فإن قلت كان المناسب للشارح أن يقول أما بدل قوله وبعد لأنه الوارد في السنة كما نقله الحافظ الرازي عن أبي بصير محيا ولذا قال سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب لأدري كيف يعدلون عن أمالي الو او مع أن أمانعي الواردة في السنة. فالجواب أن الشارح تابع لغيره من العلماء في تعبيرهم بالو أو لأنهم زلوا كذا وبعد منزلة أما بعد فأعطوا ما حكمها إعطاء الفرع ما ثبت الأصل. فإن قلت فلي هذا الإتيان بالو أو يحصل لئلا يفتقد دليل ذلك الإجماع من المؤلفين على الإتيان بالو أو لعلهم قياس الو أو على أما انتهى من حاشية الخرشبي مع زيادة من مقرر شيخنا فتدبر قال الشيخ في الحاشية هنا وهذا الظرف أعني قوله وبعد متعلق بمحذوف والتقدير أقول والفاء زائدة وقال شيخنا الأمير في حاشيته الأظهر أنه متعلق بيقول المذكور أي يقول العبد بعد ما تقدم وأما محله متعلقا بمحذوف فإنما يظهر لو لم يصرح الشارح بالقول كقول بعضهم وبعد فذا شرح أي وأقول بعد ما سبق فهذا شرح وأما شارحنا فقد صرح بالقول ولا معنى للجمع بين يقول وأقول انتهى (قوله فيقول) فيه التثنية من التكلم إلى النجاة وتكثرت التواطئة إلى الو وصف بالعبد وبقوله الفقير. فإن قلت كان يمكنه أن يقول أنا أقول وأنا العبد الخ. قلت نعم لكن يقع العبد الفقيه فضلا لأن الحال فضلة مع أن المقصود وقوعها عدة والمراد بالقول هنا الكتابة لأن القلم أحد السانين أو المراد به الكلام التفسيري لأن إثبات الشيء في التأليف يكون بعد استحضاره وإجرائه على قلبه بألفاظ تخيلية. فإن قلت كان الأنسب تقديم قوله يقول على البسملة والحمدلة لأنهما مولاتان له. قلت فقل ذلك لفاته الابتداء بالبسملة والحمدلة فالحملة في التأخير قصد الابتداء الحقيقي بالبسملة والإيضاح بالحمدلة فتأمل (قوله العبد) أن فيه العهد الخارجي وله معان أربعة عبد بالإيجاد وهو كل مخلوق لله وعبد الدينار والدرهم وهو المنهك في تحصيلهما وخدمتهما دائما وعبد العبودية وهو المنهك في طاعة مولاه وعبد البيع والشراء وهو الذي يجوز بيعه وشراؤه سواء كان أبيض أو أسود قال الشيخ في حاشية الخرشبي وزاد في القاموس معنى خامسا وهو الإنسان مطلقا ذكر أن كان أو أتى والمراد بالعبد هنا عبد الإيجاد ويصبح أن يراه عبد العبودية تحتها نعمة مولاه تعالى ولا يصح أن يراه عبد العبد هنا عبد الدينار والدرهم فإن قلت إرادته صحيحة نظر القوامع وكثيرا ما يقول الصالحاء أنا عبد بطني وأنا عبد الدنيا. قلت إرادته فيها تعرض لدعاء النبي ﷺ بقوله وتعب عبد الدينار والدرهم. ولا ينبغي للشخص أن يتعرض لدعاء الشارع عليه (قوله الفقير) أي المحتاج كثيرا فهو صيغة مبالغة أو الدائم الحاجة فهو صفة مشبهة وهذا أحسن وأما الأول ففيه شيء لأن الشارع وغيره دائم الاحتياج لإنعام ربه لا كثيره المفيد أنه قد لا يحتاج إليه أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن. فإن قلت لم يعبر بالفقير دون المفقير مع أنه أبلغ. قلت تأسيما باقرا آن قوله تعالى: ولقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء. والله الغني وأنتم الفقراء. (قوله الحقيق) أي الصغير الدليل كقبي القاموس والمختار وبين قوله فقير وحقيق الجنس اللاحق وهو الاختلاف في حرفين متباعدين في الخرج على حد قوله تعالى. ويل لكل همزة فائزة وفي الحديث. أسفروا بالفقر فإنه أعظم الأجر. وفيه أيضا الحمد لله الذي سوى خلقي وزان في ما شان من غيري. (قوله المضطر) أي الملجأ يضم الميم وسكون اللام أي الذي اشتدت حاجته وتبرأ من الحلول والقوة فلا غياث له إلا مولاه وأعلم أن المضطر أخص من الفقير لأن الفقير معناه المحتاج سواء كان مختارا أم لا بخلاف المضطر فهو الفقير الذي ليس بمختار وأصله المضطر أبدا لتأطاه أعسر النطق بها (قوله لرحمة) تنازع الفقير والحقر والمضطر وأعمل الأخير وقد ورد فيها قبله واللام بمعنى إلى ولا يصح جعل اللام للتعليل لأن الرحمة علة في المعنى لا في الفقر وأراد بالرحمة الإنعام (قوله ربه) إما مصدر بمعنى التزينة وهو تبليغ الشيء شيئا فشيئا إلى الحد الذي أراده

يقول العبد الفقير
الحقير المضطر لرحمة ربه

المرى أطلق عليه تعالى مبالغة وإمام اسم فاعل وأصله راب حذف الالف وأدغمت الباء في الباء وإضافة
مشبهة وأصله راب أدغمت الباء في الباء والرب له معان منها السيد ومنه إذا كرى عند ربك والعبود فهو
ربنا الله والمالك نحو رب السموات والأرض والمرى ومنه الربانيون سمو بذلك لأنهم ربون المتعلين
بصغار الكتب قبل كبارها وكلها في هذا المقام صحيحة قال بعضهم فيه خصوصية لا توجد في غيره من أسمائه
تعالى وهو أنك إن قرأته طرأ كان من أسمائه تعالى وإذا قلبته كان من أسمائه تعالى وهو بفتح الباء بمعنى
محسن (قوله القدير) معنى قادر أى صاحب القدرة التامة المتعلقة بكل ممكن وفي الجمع بين فقير وقدير من
الحسنات البديعة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجلالة لأن الفقر يلزمه العجز (قوله الصمد)
أى الذى يقصد في الخواص وقال ابن عباس رضى الله عنهما هو الذى لا جوف له أى لا يأكل ولا يشرب
وقال ابن بركب رضى الله عنه هو الذى لم يلد ولم يولد وقيل هو الكامل في جميع صفاته وأفعاله وقيل هو
الدائم ببدنائه خلقه وقال الإمام على كرم الله وجهه هو الذى ليس فوقه أحد وقيل غير ذلك وكلها صحيحة
(قوله أحد) بالرفع بدل من العبد أو عطف بيان (قوله ابن تركى) بالرفع صفة لأحد وقوله ابن أحد بالجر
صفة لتركى فهو اسمه وأحد أبوه تركى وجده أحد وأعلم أن المؤلف هو إمام المحققين وتاج المدققين أحمد بن
تركى الملقب بنسبة إلى مثلثيل قرية من قرى البصرة من أعمال مصر له تأليف مفيدة منها هذا الكتاب
وشرح على العزبة وشرح على الأربعين وله شرح على الجزرية في علم التجويد واختصر الشفاء للقاضي
عياض وله شرح على الأجر ومية وله اختصار الترغيب والترهيب للبندري وله حاشية على الجامع الصغير
نافعة وله غير ذلك وكان من علماء القرن العاشر فيكون في عصر الشيخ الأخرى توفى شارحاً رحمه الله سنة
تسع وسمين وتسعمائة من الهجرة النبوية وهو الشيخ أحمد البزوفرى في أيلة واحد وحلى عليهم فى الجامع
الأزهر جريماً وقد نفاى تربة الجاويين قرين من بعضنا وقوله إمام بالرفع صفة لأحد والبشرية مدرسة
قرية من سوية المزمى كان إماماً رحمه الله تعالى بنسبة لمن أنشأها وهو بشير ولا أدرى هل كان سلطاناً
بمصر أو أميراً قال الشيخ في الحاشية والبشرية بفتح الباء والشين المعجمة بعد إعراده هذا هو المشهور
والمسموع من الأسياف المرة بعد المرة ونقل إلى شيخنا العلامة محمد جلي أن بعض شراح المتن ضبطه بالبشرية
بفتح الباء وكسر الشين وبعدها ياء ساكنة ثم راء مكسورة نسبة لبشير بانيها وهذا الثاني هو المناسب
للقياس وأما الأول فشاذاً كما في كتب العربية (قوله المالكى) نسبة إلى الإمام مالك بن أنس عالم المدينة
ونجيم السنة ومناقبه كثيرة منها أنه كتب يده مائة ألف حديث وأخذ عن سماعة شيخ فاكشور وجلس
للتدريس وهو ابن سبع عشرة سنة وقال بعضهم رأيت النبي ﷺ في المنام فقلت يا رسول الله إن مالكا
والليث يمتثلان فقال لي عليك بما لك فانه وارث علي وإمام دارى وقال الإمام الشعراني قد ورد
على شخص من علماء المالكية زاراً فقلت له عند الانصراف أقرأ الفاتحة فأنى وقال لي لم يثبت عن النبي
ﷺ الأمر بقراءتها عند الانصراف فقلت لهذا الزائر الأمر سهل ليس علياً وزر إذا قرأنا الفاتحة
عند الانصراف ولا إذا لم نقرأها فتمت في تلك الليلة فقرأت النبي صلى الله عليه وسلم وها نحن على
قولى الأمر سهل ثم أمرني بمطالعة منبهما لك فطالعهما الموطأ والمدونة الكبرى ثم اختصرتهما ونظفهما عليه
الصلاة والسلام يا عبد الوهاب عليك بالاطلاع على أقوال إمام دار مجرى والوقوف عندها فانه شهداً فأمرى
انتهى وكان مكتوباً على غمد مالك بالشعر بخط القدرة مالك حجة الله في أرضه وانفق أن امرأة غاسلة
غسلت امرأتها فتنصفت بينهما بفرج الميتة فاستميت أهل المدينة فأنتى بعضهم بقطع يد الغاسلة وبعضهم بقطع
فرج الميتة فقتل مالك عن ذلك فقال الله لها ما قالت فسلوا لها فقال قلت طامعاً هذا الفرج ربه فقال
اجلدوها وتحلص بعدها بالجلد وها نحن قد غلصت يدها فها سبب قولهم لا يفتى ومالك بالمدينة ومن كلامه رضى الله عنه:

القدير الصمد ، أحمد بن
تركى بن أحمد ، إمام
البشرية المالكى

إذا رفع الزمان مكان شخص
 والله حق رتبته مجده
 ولا تقل الذي تدريه فيه
 فكفم في العرس أبهى من عروس
 ولكن للعروس الدهر ساعد

وإن أقدم الرشد المدينة استقبله الناس إلا ما لك فأرسل له يعتب عليه فأرسل إليه إلى شيخ كبير وول عذر
 من الاعتذار عذر لا يذكر فأرسل إليه يا أبا عبد الله زيد أن تأتينا لحدثنا بكنايك فأرسل إليه هذا العلم
 عنكم أخذ وأنتم أولى بصياته العلم يوتي له ولا يأتى فقال صدقت ثم ركب الرشد إلى مالك لحظه بيا فقال
 يا أبا عبد الله لم تأتوا إذا أتيناك حمتنا بالباب فقال علت أن أمير المؤمنين قصدني إلى حديث رسول
 الله ﷺ فأردت أن أتأهب لذلك فطلب أن يقرأ عليه في مجلس خاص به فقال الإمام أعلم أن الخاص
 لا ينتفع به فتصبله كرسى فقدم عليه فقال الإمام حدثنا فلان عن النبي ﷺ أنه قال : ومن تواضع
 لله رفعه الله ومن تكبر وضعه ، فنزل الرشد عن كرسيه وقعد على الأرض بين الناس ولده مالك
 رضى الله عنه سنة ثلاث وسبعين على الصحيح واختلف في حله فقيل ستان وقيل ثلاث قال العلماء
 وزيادة مدة الحمل تدل على فطانة الجنين بخلاف الزيادة على الجوارين في الرضاع فانه تدل على أنه
 يكون وليداً وتوفى يوم الأحد في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة على الصحيح ودفن بالبقيع الصغير
 فعمره على هذا ست وثمانون سنة وقبل غير ذلك . ومات رحمه الله وفي يده عاتم منقوش فيه : حسى الله
 ونعم الوكيل وكان فسه حجر أسود وكان يلبسه في يساره (قوله غفر الله له) أى اللهم اغفر له ذنوبه أى أعفها
 عنه من محض اللاتشكر ويلزم من ذلك أنه لا يؤاخذ به بأورعنا لا يؤاخذ به وإن كانت موجودة في
 كتب الملائكة الأول أصبح ويشهد له إن الحسنات يذهبن السيئات ، وإن أقدم نفسه لقوله تعالى رب اغفر
 لي ولو ادعى رب اغفر لي والآخرى ولحديثه ، أبدأ بنفسك ، قال بعضهم وهذا بالنسبة للدعاء الواقع في كلام
 الصغين وأما في المكاتب فروى عن مالك أنه إذا كان الكاتب أكبر من المكتوب إليه قدم نفسه وإن
 كان المكتوب إليه أكبر بدأ به وإن تساوا باخبر ذكره بعض شراح الرسالة (قوله ولو الله) بكسر الدال أولى
 من فتحها ليعلم الآباء والأجداد بخلاف الفتح فانه قاصر على الأب والأم وقوله ولو الله اعترض بأن في
 ذلك اعترافاً بذنوبه ولا يليق ذلك وأجيب بأن ذنوبه والديه لم تكن حقيقة لم يل سرت منه لم وأعلى
 فرض وقوعها منهم وأن المغفرة لا تستلزم الذنب حقيقة قال الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
 وما تأخره وأن هذا الاعتراض لا يؤاخذ به ولا بعد سواء أذهب لظاهر قوله تعالى رب اغفر لي ولو الله قاله
 الشيخ في حاشية الاختصرى (قوله للدليلين) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وجميع المسلمين فهو من
 إضافة المؤكد بالكسر للمؤكد بالفتح فإن قلت انه قد ورد أن كل طائفة من العصاة كل أمة مثلاً لا بد
 من نفوذ عيدي بعض منها ولو واحداً قلت أجاب الشيخ في الحاشية بأن قوله جميع المسلمين أى ما عدا
 البعض الذى يتحقق فيه أو هيدو أجاب شيخنا الأديب بأن الوعيد يتحقق في عصاة الكفار لأنهم مخاطبون
 بغرور الشرية على الصحيح فيعذبون عذاباً زائداً على عذاب الكفر بدليل قوله تعالى و ما سلككم في
 سقر قالوا لنك من المصلين ، الآية أو أن الغفران لجميع المسلمين لا يستلزم أن كل واحد يغفر له جميع الذنوب
 فيستحق الوعيد موزعاً بأن يغفر لهم من جهة الزنا لا من جهة الغيبة مثلاً ، فان قلت المسلمين جميع مسلم وهو
 وصف للذكر فلا يشمل المؤنث وهذا غير مناسب لأن المقام دعاء و المناسب فيه التعميم فالجواب أن المراد
 بالمسلم من اتصف بالإسلام ذكر كان أو أنثى فهو من باب تغليب المذكر على المؤنث للترش (قوله منه
 وكرمه) بطلق المني على ثلاثة معانٍ الانعام وهو المراد هنا أى بانعامه فقول وكرمه أى تكريمه عطف تفسير

غفر الله له ولوالديه
 وللمسلمين بمنه وكرمه

فأراد بالسكرم صفة الفعل التي هي الإنعام وفيه رد على المعتزلة الذين يوجبون فعل الصالح والأصلح على الله ويطلقون القطع ومنه قوله تعالى فليهم أجر غير ممنون أى غير مقطوع ويطلق على تعداد النعم بأن يقول النعم إن أنعم عليه فليكن معك كذا وكذا وهو مذكوم بالإيمان بالله تعالى والشيخ والوالدين فليس مذكوماً قال بعضهم إن حق الشيخ أقوى من حق الوالدين ولذا قالوا إذا عن التليذ شيخه لا تقبل توبته وحينئذ فافتخار الشيخ ليس بمرام وإنما كان حق الشيخ أقوى لأن تربته لحفظ روح باقية وتربية الوالدين لحفظ جسم فان ، وما أحسن قول بعضهم :

يا خادماً الجسم كم تشقى لخدمته أطلب الربح مما فيه خسران

أنه زل إلى الروح فاستكمل فضائلها فأنت بالروح لا بالجسم إنسان

(فائدة) قال شيخنا الأمير في حاشيته الأظهر أن الباء في قوله به القسم الاستعطاف وهو من خصوصيات الباء وهو ما كان جوابه إن شاء كالدعاء هنا أى أقسم عليه منه أن يغفر لوالدى ولللسلين انتهى (قوله أمين) اسم فعل بمعنى استجب على المعتد وقيل اسم من أسماه تعالى وقيل اسم خاتم يتم به الكتاب أهل الجنة ونونه مضمومة والمشهور في اللغة والسنة فيه المدمع التخفيف (فائدة) قال ابن العربي آمين من خصائص هذه الأمة لمن قبلها فإن قلت هذا ينافي ما ورد أن موسى كان يدعو وهو من كان يقول آمين فالجواب أنه لا منافاة لأن قول ابن العربي إنما من خصائص هذه الأمة أى دون الأمم السابقة فلا ينافي أن دارون كان يقولها ويشهد لذلك حديث أعطيت ثلاث خصال إلى الله قال وأعطيته آية ولم يعطها أحد من كان قبلكم إلا أن يكون الله أعطاه نبيه دارون فإن موسى كان يدعو ودارون كان يؤمن على دعائه وقال ابن عباس : ما حدثتكم اليهود على شيء كما حدثتكم على قول آمين (قوله قد اتفقوا) قد اتفقوا والجللة بعده على نصب مقول القول بناء على أن جزء القول له عمل كاشى عليه السعد في باب الفصل والورود أولاً له بناء على أن جزء القول لا عمل (قوله التمس منى) أى طلب منى طلب مساوم من مساويه فرواواحه منه حيث جعل الطلبة الصغار مساوين له وهكذا شأن الكل الذين لا يرون لأنفسهم شيئاً قال بعضهم :

إن التواضع من خصال المتقى وبه التقي إلى المعالي يرتقى

(قوله بعض الإخوان) الظاهر أن هذا البعض متعدد بدليل قوله أن الخصال لهم وهو الموجب لإجابتي للسائلين (قوله الإخوان) بكسر الهمزة على الأشهر وضمة الهمزة جمع أخ والأخ يطلق على من شاركك في رحم أو في صلب أو فيهما معاً أو في رضاء ويطلق على من شاركك في صفة حميدة كالإسلام وأكثر ما يجمع أخ على إخوان في الصداقة وفي النسب على إخوة وقد يجمع أخ على إخوة في الصداقة ومنه قوله تعالى إنما المؤمنون إخوة والمراد به الصديق الخالص في المحبة (قوله المرة بعد المرة) قال شيخنا الأمير ليس المقصود أنهم طلبوا منه من تين فقط بل المراد أنهم طلبوا منه طلباً مكرراً كثيراً فهو تلبية على الكثرة بأول مراتبها بدليل قوله الآتي وتكرير السؤال مراراً فهو نظير المتقى الذي برأه من الكثرة فكذلك ونحوها وأرجع البحر كرتين انتهى بإيضاح واعلم أن دخول الهمزة مرة لغة أعجبة سرت إلى العرب والمرة منصوب على الظرفية أو المفعولية المطلقة لأنهم قالوا إن مرة طولاً وإثارة أفعالاً منصوبة على الظرفية أو على المفعولية المطلقة فاعني طلب منى بعض الإخوان طلباً مكرراً أو في من مكرراً لأنه مخالف لما في القاموس من أنه لا يستعمل إلا ظرفاً وإذا علم ذلك فلا يصح كونه حالاً وإن صح المعنى بتأويله بمكرراً قاله الشيخ في حاشيته على الأخرى (قوله أن الخصال لهم) أى أذكركم بعضه في عبارة سهلة أى أجمع لهم زيادة ما فيه والضمير في لهم للإخوان (قوله الشرح) هو لغة الكشف والإيضاح واصطلاحاً أفعالاً مضمومة دالة على معانٍ مخصوصة (قوله الذى جعله) أى جعل معنى أو جيب كقولك جعلته لعلهم يدومين وبمعنى

آمين، قد التمس منى بعض
الإخوان المرة بعد المرة
أن الخصال لهم الشرح
الذى جعله

اعتقه كقولك جعلت زيداً عالماً وعميت صيرككوك جعلك الطين إريقار بمعنى أوجد وعذا المعنى هو
المراد هنا أى أوجد أى أنشأه وألفه (قوله الشيخ) يحتمل أن أصله شيخ بالتشديد غفغف كيت وميت
ويحتمل أن أصله أشيخ نقلت حركة الياء إلى الشين ثم حذفت الهزلة أو أنه مصدر شاش شيخا وصاف
به مبالغة كـ زيدعل والشيخ لغة الكبير فى السن واصطلاحاً المنتهى فى العلم ووصفاً وقال بعضهم هو
صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة ونقل العلامة القليوبى عن على كرم الله وجهه أن الشخص فى
بطن أمه يقال له جتين فإذا خرج منها يقال له صبى إلى اثنتى عشرة سنة ثم يقال له غلام إلى أربع وعشرين
سنة ثم يقال له حدث بفتح الحاء والدال المهملتين كما عبطه شيخنا إلى ستون ثلاثين سنة ثم يقال له شاب إلى
ثمانية وأربعين سنة ثم يقال له كهل إلى ستين سنة ثم شيخ إلى ثمانين سنة ثم يقال له بعد ذلك هرم وخرف
(قوله الأجل) أى الأظلم (قوله العالم) أى المتصف بالعلم والعلم يطلق على الإدراكات وعلى المكات وعلى
القواعد على إطلاق ثلاث والحق أن العلم والمعرفة مترادفان وإنما يطلق على الله عارف لأن أسماء تعالى
توقيفية أى تعليمية وقال بعضهم العالم إنما يطلق بلا قيد على من يعلم أحد العلوم الشرعية الفقه والحديث
والتفسير ولا بدنى إطلاعه عليه أن يعلم من كل باب ما يهتدى به الباقى (فائدة) ورد فى فضل العلماء أحاديث
كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم (١) : «نظرك إلى وجه العالم خير لك من ألف فرس تصدق بها فى سبيل الله
وسلامك على العالم خير لك من عبادة أنفسه» وقال صلى الله عليه وسلم : «من رآه به خيراً يفتقه فى الدين» قال
بعضهم وفى الحديث سر لطيف وهو أن من فقهه الله فى الدين يموت على الإسلام لأن النبي صلى الله عليه وسلم
أخبر بأن الله يريد به خير أو الكافر لا يريد به غير أو قال صلى الله عليه وسلم : «لغيبه واحد أشد على الشيطان من
أنف عابد» وقال صلى الله عليه وسلم : «إن العالم والمتعلم إذا مرعا قرية فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة ملك القرية
أربعين يوماً» وقال صلى الله عليه وسلم : «خير أمتى علماءها وخيار علمائها حارها ما أواد وإن الله يغفر للعلماء أربعين
ذنباً قبل أن يغفر للجاهل ذنباً واحداً» وقال صلى الله عليه وسلم : «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا
بما يصنع وإن العالم يستغفر له من فى السموات ومن فى الأرض حتى الحيات فى الماء» وفضل العالم
على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وورد : «إن العالم يشفع فى جيرانه وإخوانه من قضى
له حاجة واحدة أو أطلعهم لقمة إذا جاع أو سقاها شرية ماء إذا عطش» ومنها غير ذلك (قوله العامل)
هذا كالتأكيد لقوله العالم لأنه لا يقال له عالم حقيقة إلا إذا كان عاملاً بجملة . قال بعضهم :
العلم زين بالعمل لا بالتباهى والأمل فن أتى فى وصفه بالقول والفعل كل
وهن تأى عن فعله فهو حمار أو جمل يحمل أسفارا فلا يدوى لمنى ماحل
(قوله الفقيه) نسبة إلى قبضة قرية من قرى مصر وفيشة متعددة ولا أدرى تعيين القرية التى هو منها وكان
سيدى محمد الفقيه من أعيان المالكية بمصر توفى فى رجب سنة سبع عشرة وتسعين وثمان مائة من أشياخه الناصر
القائى والتتائى والدميرى والطخينى والشمس القائى ومحمد الشامى صاحب السيرة ومن تلامذته بدر
القرافى القاضى ووصف بكال الدين والخيرو الذكاء ذكره سيدى أحمد بابا (قوله تعفده الله برحمته) أى
جعل الرحمة كالعفد والعفدهو بيت السيف وفى الكلام استعاره بالكناية حيث شبه الشيخ الفقيه بسيف
يجوز فى القصد تشبيهاً مضمر فى النفس والجامع الحدة فى كل مكان السيف حاد فى الطع كذلك الشيخ
الفقيه حاد فى الفهم وقوله تعفده قرينة والحاصل أنه طلب من الله تعالى أن يجعل الرحمة محيطه به
كإحاطة العفد بالسيف المقصود من هذا تكثير الرحمة والإنعامات والظاهر أن المراد بالرحمة الإجمالية
كأنفده هو المنعم به فتأمل (قوله على مقدمة) بضم الميم وكسر الدال أفصح من قتها والمراد بها مسائل من
العلم تقدم عليه ليسر بها المبتدى قبل الخوض فيها أو قوله على مقدمة متعلق بقوله جعله (قوله الربانى

الشيخ الأجل العالم العامل سيدى محمد
ابن محمد بن أحمد الفيشى
تعفده الله برحمته على
مقدمة الشيخ العالم الربانى

(١) ينظر من خرج هذا
فإنه مع غرابة مدلوله عن
مألف الشريعة غير
مشهور التداول بين
المحدثين وأما وضع
الحديث زيادة الأجر على
العامل الضئيل فإن مألف
الشريعة مقابلة الحسنه
بمشر أمثالها إلى مائة
ضعف وفى هذا الحديث
المكيال بالآلاف .

منسوب إلى الرب : زيادة الألف والنون الدلالة على كمال الصفة كما يقال لكثير الشعر شعراني والرباني المستمسك بدين الله وطاعته ، وقيل هو من بر بن الطلبة بصغار المسائل قبل كبارها وقالت الصوفية هو الكامل من كل الوجوه في جميع المعاني (قوله عبد الباري) اسم المصنف وفي الحديث خير الأسماء ما عديده الحمد والبارى بالهمزة وعندهما كما قرئ . بهما قوله تعالى (تتوبوا إلى بارئكم) وهو اسم من أسمائه تعالى ومعناه الخالق يقال بر الله الخلق أي خلقهم وقيل الباري هو الذي يسوى الشيء بعد وجوده ومنه قوله بريت العود إذ انجتمه (قوله العشراوي) نسبة إلى قرية تسمى عشمان أعمال المنوفية بالديار المصرية كثيرة الخصب ، وقيل إن بعض الصحابة دعا لأهلها بالبركة (قوله الرفاعي) نسبة إلى سيدي أحمد بن الحسين الرفاعي ، وكنيته أبو العباس وكان أكبر الأقطاب الأربعة سنا وكراماته شهيرة توفي رحمه الله وقت صلاة الظهر يوم الخميس ثاني عشر جمادى الأولى سنة سبعين وخمسمائة بأمره من كلامه رضي الله تعالى عنه :

ألا قل لمن بات لي حاسدا أتدري على من أسأت الأدب
فظنك في خالتي سيء لأنك لم ترض لي ما وهب
فكان جزاؤك أن زادني وسد عليك طريق الطلب

والرفاعي نسبة إلى رفاعه جدّه أو قيل له أمدنا الله بعمده آمين (قوله فإنها) أي المقدمة وهذا لتعليل قوله قد اتفق مني إلخ كما في حاشية شيخنا الأمير وهذا أظهر من قول بعضهم إنه لتعليل قوله جعله الشيخ فتأمل (قوله كثيرة النفع) النفع يصل الخير للغير أو دفع الضرر عنه وإستاد النفع لها مجاز والإلتاف مع حقيقة هو الله سبحانه وتعالى قال شيخنا القطب العبدوس عن سيدي أحمد القنائني إنه قال قرأت المقدمة العشماوية في منهب مالك عن النبي ﷺ في المنام كلها اه (قوله جدا) بكسر الجيم لا غير كما في المختار أرى نفعها كثير كثرة قوية (قوله خصوصا) منسوب على المصولة المطلقة بضم لم محذوف أقيم هذا المصدر مكانه والتقدير أخص خصوصا (قوله للبندتين) جمع مبتدئ بالهمزة وعنده فعل المزمع يكون مصدوره البداية بضم الباء بالهمزة والمد وعلى عدمه يكون مصدوره البداية بكسر الباء بلامهز ولا مد ولا مبتدئ من شرح الفن ولم يصل إلى صور مسأله والتوسط من وصل إلى تصويرها وعجز عن الاستنباط والمنتهى من وصل إلى التصوير وقدر على الاستنباط . فإن قلت قضية قول الشارح خصوصا للبندتين أن هذه المقدمة تنفع المنتهى والتوسط كما تنفع المبتدئ ولا يخفى ما فيه قلت أجاب الشيخ في الحاشية بأنها تنفعهما باعتبار تذكر ما قد يفقدان عنه من المسائل ، وأجيب أيضا بأنها تنفع الكل باعتبار الثواب فإذا علم المنتهى المبتدئ يحصل له تعليمه النفع (قوله فأجبت) أي بعض الإخوان وهذا من تيب على قولها بقا الحسن مني ومفرغ عليه فإن قلت كان الأنسب أن يقول فأجبتهم بضمير الجمع بدليل قولها بقا الحسن لهم وقوله فيلسافتي وهو الموجب لإجابتني لسألتين . قلت لعله إنما أفرد الضمير نظر إلى لفظ بعض فإن بعض مفرد باعتبار اللفظ جمع باعتبار المعنى فتأمل (قوله لذلك) أي إلى التاخير (قوله بعد التوقف) فإن قلت قد ورد في الحديث : من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار ، ولا شك أن التأليف من العلم بل نال العلماء التأليف أفضل من التدريس وحيث قد لا معنى لتوقفه . قلت أجيب عنه بأنه إنهم نفسه غشي أن لا يكون خالصا كما أشار إليه شيخنا الأمير في حاشيته أو أنه رأى أن غير التأليف من العبادات أفضل أو أنه لم نفسه من أهل التأليف وهكذا شأن العلماء الكمل لأن البصيرة كلها انفتحت ظهر الإنسان جلّه لأنه يغلب عليه حال ما حجب عنه حتى يعطى ما انكشف له كما إذا نظر التلميذ لشيخه فرى نفسه بالنية له ليس بشيء (قوله بلخي) أي وصلني وبأيدخل وهذا جواب عن سؤال مقدر تقدره لاجابة إلى تلخيصك لأنه يمكنك أن تأمرهم بالتوجه إلى شرح الشيخ البرماوى فأجاب بأنه بحث عنه فلم يجده حتى يأمرهم بالتوجه

عبد الباري العشماوي
الرفاعي فإنها كثيرة
النفع جداً خصوصا
للبندتين . فأجبت لذلك
راجعا الثواب بدلت التوقف
وتكرير السؤال مراراً

إليه (قوله لطيفا) كالناصر معناه رقيق القوام أو كونه نسيقا لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه فإذا
 تقرر ذلك فهو مستعمل في قليل الألفاظ على الأول أو سهل المأخذ على الثاني على طريق الاستدارة
 التصريحية التبعية فنقد شبه قلة الألفاظ أو سهولة المأخذ بركة القوام أو الشفاقة واستعير اللطيف الذي هو
 اسم المشبه به والشبيه واشتق من اللطف بمعنى قلة الألفاظ أو سهولة المأخذ لطيف بمعنى قليل الألفاظ أو سهل
 المأخذ (قوله البر ماوى) نسبة إلى برمة قرى من قرى المنوفية (قوله مناسبا) أى موافقا لغير المصنف
 أى لمقصوده من حيث إن عبارته سهلة قصيرة مناسبة المبتدى. (قوله وقد تتبعته) أى طلبته أى فتتست
 عليه فتتبعها (قوله وبجئت) البحث في الأصل النيش في الأرض يعود، والمراد به هنا التفنيس
 والتتبع فالعطف مرادى ويكون في الكلام استعاره حيث شبه تتبعه وتفتيشه على هذا الشرح بنيش
 الأرض يعود استدارة مصرحة (قوله فلم يتيسر لي تحصيله) أى لم أجده (قوله وأما الشيخ محمد) هذا
 جواب عن سؤال المقدّم بغيره وإن سألوكم كنت تأمرهم بالترجى إلى شرح الشيخ محمد الفيشي (قوله
 عن قصد المصنف) أى وقد قصد المصنف المبتدى. وقد شرحه الشيخ محمد بكلام صعب لا يناسب المبتدى. وقوله
 وعمر الخ كالعلة لقوله فقد خرج عن قصد المصنف ويحتمل أن قوله فقد خرج عن قصد المصنف أى من
 حيث إنه أتى بعبارته طوية وقوله وعمر الخ أى من حيث أن عباراته صعبة لا يفهمها المبتدى. والقصد
 بمعنى المقصود أى مقصود المصنف وعمر أو لا يقرض ونا بقصد فتنا ولا فاعلى واحد (قوله وعمر)
 بضم السين قاله في المختار عصر الأمر بالعلم عصر أفوه غير (قوله على أكثر المبتدئين) لما كان عصر فهم
 الشيء مطلقا معينا لأنه إنما ينشأ عن خلل في المعنى احتز عنه بتقيد عصر الفهم الخ كوربكونه على أكثر
 المبتدئين وفيه إشارة إلى أن بعض المبتدئين لا يصبر عليه فهمه لكونه حادذا لغيره (قوله فهمه) من إضافة
 المصدر للفعل بعد حذف الفاعل أى فهمه إياه وفهمهم هو الإدراك وفي الكلام حذف مضاف أى فهم
 معانيه (قوله وهو الموجب) إن قلنا المناسب أن يقول وهو الموجب لأن الذى تقدم شيئا أن الخرج عن
 قصد المصنف وعصره على أكثر المبتدئين قلت إنما أفردته لتأويل هو بالذ كروى أى ما ذكر من الخروج
 والعصر (قوله ورجاء) قال شيخنا الأمير بقر بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أى رجاء أن أدخل موجبا أى
 رجاء في الدخول في الحديث موجب أى مقتضى لإجابه أيضا أو عطف على قوله وهو وأفرد الخبر إشارة إلى
 أن المجموع كالوجوب الواحد والنصب مفعول معه حامله الموجب وفي حاشية الشيخ ما يقتضى الجرف أنه
 قال معطوف على محذوف والتقدير أجبتهم بما ذكر من رجاء الدخول في قوله ^{عنه} قال شيخنا الأمير
 ولا يخفى أن هذا عطف على معنى ما تقدم المسمى بالعطف على التوهم ولا حذف فتدبرو الرجاء بالذلة
 الأمل وأما لاحقا تعلق القلب مرغوب فيه يحصل في المستقبل مع الأخذ في العمل وأن تجرد عن العمل فهو
 طمع وهو قريب والرجاء حسن ويطلق الرجاء على الخوف نحو وأرجو اليوم الآخر أى خافوا إلى أنهم كانوا
 لا يرجون ساء بالى لاخافون وقد يستعمل الطمع بمعنى الرجاء كقوله تعالى والذى أعلم أن ينقرى
 خطيت يوم الدين، وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية ومنه رجاء البرأى ناحيته (قوله إذا مات الخ) لفظ الحديث
 وإذا مات ابن آدم وفى رواية الإنسان اقتلع عمله الاثلاث صدقة جلدية أو عمل ينفع به أو أول صالح
 يدعوه له انتهى وهو حديث صحيح رواه مسلم وغيره وقوله إذا مات ما خور عن الموت فأصله موت قلبه
 الواو ألفا التحرك أو انتاح ما قبلها والموت عرض من الأعراض يعاد الحياة وقوله ابن آدم قال بعضهم آدم
 مشتق من الأدمه وهى الحرة لأنه كان آدم اللون وقيل مشتق من الأديم أى أديم الأرض وهذا القول لأن على
 أنه مرى وهو ضئيف والصحيح أنه أعجمى ومضى كان أعجميا فلا يقال أنه مشتق وقوله لا تقطع عمله أى تجديد
 عمله ومضا هفة ثوابه فان قلت ما السر في التعبير بالعمل دون التعبير بالفعل مع أن المعنى واحد قلت العمل

وبلغنى أن عليها شرحا
 لطيفا لبر ماوى مناسبا
 لغير المصنف وقد تتبعته
 وبحث عنه فلم يتيسر لي
 تحصيله وأما الشيخ محمد
 رحمه الله تعالى فقد خرج
 في شرحه هذا عن قصد
 المصنف وعمر على أكثر
 المبتدئين فهمه وهو
 الموجب لإجابه لسائلين
 في تلخيصه ورجاء أن أدخل
 في قوله صل الله عليه وسلم
 وإذا مات ابن آدم انقطع
 عمله

أخص من الفعل لأنه ما نشأ عن روية وفكر بخلاف الفعل فإنه ما نشأ مطلقاً سموه عن روية أم لا قلنا وورد فعل المعجم جبار فالمر في التعبير بالعمل هنا الشرف كذا ذكره بعضهم (قوله لا من ثلاث) أي فإن ثوابها لا ينقطع لكونها فملا دأتم الخير متصل النفع. فإن قلت قوله لا من ثلاث يعارض ما ورد في الأحاديث إذ مات ابن آدم ختم على عمله إلا عشرة أو إحدى عشرة فذكر هذه الثلاثة وزاد غرس النخل ووراة المصحف والرباط في الثغر وحفر البئر وإجراء النهر وبناء بيت للقريب وبناء مسجد لله تعالى وتعليم القرآن فهذا يفيد أنها أكثر من ثلاثة والحديث الذي ساقه الشارح يفيد أنها ثلاثة فحصل تعارض بين الأحاديث. فالجواب أن وراثة المصحف وتعليم القرآن يدخلان في قوله علم ينتفع به والنسبة الباقية داخلة في قوله صدقة جارية وقد نظمها الحافظ السيوطي في أبيات من بحر الوافر فقال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعال غير عشر
علوم بها ودعاء نجل	وغرس النخل والصدقات تجري
وراة مصحف ورباط نهر	وحفر البئر أو إجراء نهر
وبيت للقريب بناء يأوى	إليه أو بناء محل ذكر

ثم زاد بيتاً على ما في بعض تأليفه، فقال:

وتعليم القرآن كريم

ففيها من أحاديث مبصر

وورد من سن سنة حسنة فله ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة وهي داخلة في تعليم العلم النافع (قوله صدقة جارية) أي دأتم متصلة كالآل وقاف المرصدة فيقوم ثوابها مدة دواها وقوله أو علم ينتفع به أي علم شرعي وما يحتاج إليه من الله وروى أن الله تعالى أوحى إلى إبراهيم أنا علم أحب كل علم وقال علي: العلم خير من المال العلم يحرسك وأنت تحرس المال، المال ينقص بالانفاق والعلم يزيد بالانفاق ويبقى لطالب العلم أن يأخذ من كل فن ما يحتاج إليه من المسائل النافعة قال بعضهم:

أجدد عليه كل علم تسترجع به	ولا تعيشن بيلم واحد كسلا
النحل لما جنى من كل فاكهة	حوى لنا جوهرين الذمع والعسلا
فالشمع نور مضى يستضاء به	والشهداء يرى لنا الأبقام والعسلا

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

لن يبلغ العلم جميعاً أحد	لا ولو حاربه ألف سنة
إنما العلم عميق بحره	نغذوا من كل شيء أحسنه

وينبغي أن تكون نيته به رضا الله والدار الآخرة. قال بعضهم:

تعلم ما استطعت لقصد وجهي	فإن العلم من سفن النجاة
وليس العلم في الدنيا بفخر	إذا ما حل في غير الثقات
ومن طلب العلوم لغير وجهي	بيد أن تراه من الهداة

وقوله ينتفع به أي كتعليم وتصنيف قال السبكي والتصنيف أقوى لطول بقائه لكن يشترط لدخول التصنيف والتدريس فيه اشتغالها على فوائد جديدة مستفادة من المؤلف أو من الشيخ، ومن كلام ابن عرفة:

أذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة	وتقرير إيضاح لمشكل صورة
وعز وغريب النقل أو حل مقفل	أو إشكال أبدته نتيجة فكرة
فدع سميه وانظر لنفسك واجتهد	ولا تترك فالترك أفعى خلة

فأجابه تلميذه الأبي بقوله:

مينا بمن أولاك أرفع رتبة
نجلستك الأعلى كفيل بكها
فأبقاك من رفاك للخلق رحمة
وزان بك الدنيا بأكل زينة
على حينما عنها الجباس ولت
وللدين سيفا قاطحا كل فتنة

قال وإني لصادق في عيني فقد كنت أكتب عنه كل يوم نحو الورتين بما ليس في الكتب أصلا وما همدم من أن التدريس والتأليف لا يدخلان إلا إذا اشتغلا على فوائدها ثم أخذ الخ هو ما في الحاشية وأصله للمناوى الكبير على الجامع الصغير قال شيخنا الأمير والظاهر أنه شرط كما بدليل قوله بعد قال المناوى وناسخ العلم النافع له أجزء وأجزء من قرأه أو كتبه أو عمل به ما بقي خطه، وناسخ ما فيه سرمة عليه وزره ووثره من عمل به ما بقي خطه، وقوله أو ولد صالح أى مسلم يدعو له قال المناوى وفي الحقيقة الإنسان ينتفع بالدعاء سواء كان من ولده أو من غيره ففائدة تخصيص الولد بالذكر تحريضه على دعائه لو أنه نعم ينتفع بالولد بأعمل ولده الصالحة ولو لم يدع له لأنه هو الذي يب وجوده وصلاحه وإرشاده إلى الهدى ففيه دليل على أنه الدعاء يصل ثوابه إلى الميت وورد أن الإنسان ينعم به في الآخرة بنعيم عظيم فيقول من أين هذا النعم فأنى لم أعمل في الدنيا عملا يوجب لي ذلك فيقال هذا من دعاء ولدك الصالح لك (قوله ففكر منها) أى من الثلاثة (قوله علما) منصوب بإلا أو مفعول ذكر وليست الحكاية لازمة كما في حاشية شيخنا الأمير وفي نسخة أو علما قال الشيخ في الحاشية والمناسب أن يقول أو علم بالجر لأنه الواقع في الحديث لا بالنصب. وأجاب شيخنا بحجابه به وهو أنه نصب سراعاة لقوله ففكر فتأمل (١) قوله (وإن لم أكن الإكرام أهلا) أى مستحقا والواو للحال والجملة حال من الضمير في قوله ورجاء أن أدخل وإن زائدة أى رجاء أن أدخل والحال أنى استأهل الإكرام والفاء في قوله فقد يكرم للتعليل قال شيخنا الأمير ويصح أن تكون إن شرعية والواو ليست للحال والفاء في قوله فقد يكرم فاما الجراء وهو جواب عما يقال هذا فيه مدح لك حيث جعلت نفسك من العلماء المكرمين بقوله عليه الصلاة والسلام ذلك وحاصل الجواب أنى وإن كنت استأهل الإكرام لدخول في الحديث لكن الطفيل يكرم في عمل الكرام لكونهم الإكرام أهلا والمصطفى أفضل الكرام وأكثرهم وإني طفيل في ذلك المعنى فأكرم عند المصطفى سيد الكرام لدخول في قوله المذكور فلا قوم على بقول ورجاء أن أدخل الخ (قوله وإن لم أكن) أصل أكن أكون سكنة النون لدخول الجازم ثم حذفت الواو لانتهاء الساكنين وقد تحذف النون كقوله تعالى ولم أك بغيا إلى غير ذلك من الآيات (قوله فقد يكرم الطفيل) بضم الطاء وفتح الفاء وهو الذي يدخل الولاية بدون دعوة ويسمى الوارث أيضا كافي المختار وكلام الشارح هذا مأخوذ من قول القطب الصادق في حربه الكبير: إن لم تكن لرحمتك أهلا لأن تها فرحمتك أهلا أن تتناوذا ذكر الطفيل ضرب مثال (قوله ثم إنى أسلك الخ) ثم هنا للترتيب الإخبارى وإنى لرب بين الكلام أو لغيره دائما كيداعته بشأن الخير لأنه ليس هنا منكروا أسلك بفتح الهمزة وضم اللام من باب دخل يدخل كما في المختار والسلوك له معنيان الذهاب والإدخال وهذا المعنى الثاني هو المراد هنا أى أدخل في هذا الشرح وأرى تكب فيه عبارة سهلة (قوله إن شاء الله تعالى) أى ما تباركوا أمثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أى لا يصحوا بأقوالك ذلك وإن شرطية ومفعول شاء محذوف أى لا يصح جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله تعالى أى تزداد تقع عمالا يليق به (قوله في هذا الشرح) أى فى تأليف هذا الشرح. واعلم أن لفظة هذا موضوعة لكل شخص مشار إليه محسوس بحاسة البصر فقط كما حقته عبد الحكيم في حواش المطول فإذا قلت سمعت هذا الصوت فيكون مجازا لا حقيقة ومعلوم أن الشرح اسم للألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة فقد شبهها بمحسوس بحاسة البصر حاضر بجماع

فذكر منها علما ينتفع به
وإن لم أكن للإكرام
أهلا فقد يكرم الطفيل
في عمل الكرام لكونهم
للإكرام أهلا ثم إنى
أشكك إن شاء الله تعالى
في هذا الشرح

(١) بأدنى تأمل يظهر
أنه مفعول ذكر فلا بعد
في جواب شيخه كإبراه
وإنما البعد في البعد عن
الرأى القريب السديد
واقه أعلم اه مصححه .

اليتين واستعارهما لفظ هذا الموضوع للشاهد المحسوس بحاسة البصر استمارة تعريحية (قوله أسهل عبارة) من إضافة اللفظة للوصوف أى عبارة سهلة والعبارة اسم مصدر غير والمصدر التعبير، قال بعض حواشى المظن للعبارة فى الأصل من غير الرؤيا إذا فسرنا فللفظ عبارة مدلوله الأصل التعبير الذى هو تفسير الرؤيا المناسبة ثم استعمل لفظ عبارة فى التعبير عن المعاني بألفاظ مدوية إلى تلك المعاني ثم استعمل فى المعبر به أى فى اللفظ المعبر به (قوله وأوضح بيان) من إضافة اللفظة للوصوف أيضا أى بيانا واضحا وعطفه على ما قبله من عطف اللازم على الموزوم فتأمل (قوله فإن الشيخ) أى المصنف الذى هو عبد البرى والفاء بمعنى لام التعليل علة لقوله أسهل (قوله إلا للولدان) فى المختار الولدان بكسر الواو الصبيان انتهى لكن ليس هذا مرادنا بل المراد بهم المبتدون ولو كبارا فى السن . قال بعضهم :

فإن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التفت عليه والمحافل

واعلم أنهم نصوا على أن من علم أولاد الكفار القرآن لم يقبل شهادته لأن ذلك حرام وهل تعليمهم العلم حرام أو مكروه نعم نص البرزلى على أنه لا يجوز تعليم أولاد الظلة وأولاد كنية المكوس الخط لأنهم يتوصلون بذلك إلى كتابة المعصية والموصل إلى المعصية معصية (قوله خاصة) كذا فى بعض النسخ وهو منصوب على المفعولية المطلقة أى أخصها بالولدان خاصة (قوله لذلك) أى ليكون المصنف لم يجعلها أى لم يؤلفها إلا للولدان وهذه علة مقدمة على معلومها وهو قوله لم أراع أى لم ألاحظ طريقة الشارح الفقيه من الصعوبة لأن المصنف لم يؤلف هذه المقدمة إلا للمبتدئين (قوله وأشار إليه) أى المتقدم ذكره (قوله بل سلكت الخ) هذا ضرب انتقالي لإبطالى وقوله به أى قبه أى أدخلت فى هذا الشرح طريقة الخ (قوله طريقة) فى الصحاح الطريق يذكر ويؤنث أى يقال طريق وطريقة كما يقال زوج وزوجة وفعل وفعله فإذا ذكر جمع جمع قلة على أطرفة كزغيف وأزغفة وإذا أنث جمع على طرق وقيل يجمع على أبارق (قوله مستقلة) أى مباحنة وعخافة لطريقة الفقيه من حيث إنها قد يرد سهلة (قوله من شرح الشيخ) أى الفقيه (قوله وغيره) أى غير شرح الشيخ

أسهل عبارة وأوضح بيان فإن الشيخ لم يجعلها إلا للولدان خاصة بذلك لم أراع طريقة الشارح وأشار إليه بل سلكت به طريقة مستقلة مجتمعا من شرح الشيخ وغيره وسميته :

و الجواهر الزكية فى حل

الفقيه من شرح المتن وغيرهم كتحراح الرسالة فإنه ينقل عن أبى الحسن شارح الرسالة كثيرا وكذا ينقل عن غيره من شرح الرسالة والمختصر (قوله وسميته) معطوف على سلكت أى سميت ذلك الشرح ويجوز أن تكون الواو للاستئناف وسمى يتعدى لمفعولين الأول الضمير والثانى الجواهر وتارة يتعدى للمفعول الثانى بالباء كقول صاحب السلم سميته باسم الخ (قوله الجواهر) جمع جوهرة وهى اللؤلؤة وكل شىء نفيس والزكية بمعنى الخاصة من الكدورات والأشياء التى تشوبها وسمى كتابه بالجواهر إشارة إلى أنه حوى مسائل نفيسة تشبه الجواهر لأنه خلصه من التطويل والصعوبة وأرتكب فيه طريقة قصيرة سهلة مهذبة خاصة نصار بذلك غالبا كالجواهر النفيسة الخاصة التى لا كدر فيها (قوله الزكية) صفة للجواهر ، فإن قلت مفتضى الظاهر أن أقول الزكيات لطابق العنت المنعوت . فالجواب أن جواهر جمع كثرة لما لا يعقل فالأصح فيه الإفراد كما تقدم ذلك عند قوله ذو المجازات الباهرة الخوينى أن يقرأ العشماوية والزكية بالسكون إذ لو نصبت الأولى وجردت الثانية لفات السجع (قوله فى حل الخ) أى لحل والخلل فى الأصل فك طاقات الحبل والمراد به عناقك تراكيها وبيان معانيها فى الكلام استمارة بالكناية وتخييل فسميت ألفاظ العشماوية بشىء معقود عليه تشبيها مضرا فى النفس وإنبات الحل تخييل لما باقى على حقيقته أوفيه مجاز بالاستمارة المصروفة بأن شبه فك التراكيب وبيان المعنى بالحل الذى هو فك طاقات الحبل واستعار اسم المشبه به للشبه أو مجاز مرسل من باب إلملاق

المزوم على اللازم فيراد بجمل الألفاظ بيان معانيها لأن الحل المذكور يلزم منه البيان والتوضيح (قوله)
 ألفاظ العشوائية) إن قلت العشوائية اسم للألفاظ فيلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه قلت هي جائزة عند
 الكوفيين إذا تباير المضاف والمضاف إليه لفظاً وهو الصحيح كما قاله ابن عرفة وأجيب أيضاً بأنه من إضافة
 الأعم للأخص لأن الألفاظ أعم من ألفاظ المتن وغيره وإضافة الأعم للأخص هي إلى البيان وأنه من
 إضافة الأجزاء إلى كلها أي لحل كل لفظ من ألفاظ العشوائية وهذا كله مبنى على أن العشوائية اسم
 للألفاظ أما على القول بأنها اسم للعباقرة فيكون من إضافة الدال للبدلون (قوله فأقول) مطوف على قوله
 أسلك (قوله وبالله الخ) قدم الجار والمجرور للاهتمام وقال الشيخ في الحاشية قدمه للحصر أي وإليست
 الاستعانة إلا بالله اه وفيه بحث لأن الحصر لا يحاط به إلا من عنده إنكار فليق عليه الكلام حينئذ يزيل
 ما عنده ومعلوم أن مخاطب بهذا ليس منكراً إلا أن يقال إن هذا منكر على سبيل الغرض والتقدير فتأمل
 والمستعان أصله المستعون قلت حركة الواو والعين ثم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن
 فقلت الواو أو الفاعل قاعدة المشهورة (قوله) قال المصنف رحمه الله باب الخ) ظاهر عبارة الشارح أن المصنف
 قال باب وأبواب بآب بسملة ولا خطية مع أن الموجود في المتن الإتيان بالبسملة والخطية والجواب أن قوله
 المصنف باب أي قال ذلك بعد البسملة والخطية فإن قلت إذا كان الواو أفع المصنف أتى بالبسملة والخطية
 فترك الفارح التكلم عليهما ؟ قلت لما كان المقصود بالذات من وضع هذا الشرح المبتدىء وكان شأن
 التكلم على الخطية الصعوبة والمبتدىء ليس من أهلها ترك الشارح التكلم على ذلك فإن قلت كان يمكنه أن
 يتكلم عليها على وجه سهل إذ هو من مادة الإمكان الواو أفعي قالت نعم إلا أنه لما كان يحصل بالتكلم عليها بعض
 طول والمقصود من وضع هذا الشرح ضبط ما به الحاجة للمبتدىء وكان ذلك ما يفوتهم يعني بناءً على
 ذكره الشيخ في الحاشية في أول خطية الشارح فإن قلت كان ينبغي للمصنف أن يحمده الله ويصل على النبي
 ﷺ عقب البسملة كما فعل الشارح لأن ذلك مستحب قلت له حمدوا صلى بلسا نه وذلك كاف كما قاله بعضهم:

(باب نواقض الوضوء)

قال العلامة ابن هشام في بعض كتبه الباب يذكر ويؤتى فيقال باب وبأية كما يقال طريق وطريقة أما
 تكبيره فظاهر وأما تأنيده فباعتبار كونه ترجمة (فائدة) قال ابن محمود في شرح أبي دواد وقد استعمل لفظ
 باب في زمن التابعين قاله المناوي ومثله في حاشية الحرشي قال بعضهم وانظر لفظة كتاب وفصل استعمالاً
 في أي زمن وفي الموطأ التعبير بكتاب فيكون لفظ كتاب استعمال في زمن التابعين بناءً على أن الإمام
 مالك من التابعين أو في زمن تابع التابعين بناءً على الإمام من تابع التابعين وهو الصحيح وقال شيخنا
 في تقريره على الحرشي إن استعمال لفظ كتاب أقدم من استعمال باب اه والنواقض جمع ناقض من النقص
 وهو لغة الحل نحو ولا تكونوا كالتى قعقت غزوها وكان الأولى للمصنف أن يقول موجبات لأن
 الناقض الشيء يقتضى تأخيره عنه بخلاف الموجب ونقل العلامة الشبرخيتي حاشياً على الثاني وهو أنه
 كان الأنسب للمصنف تقديم الوضوء على نواقضه لأنه يجب تقديم التصور على التصديق لأنه حكم والحكم
 على الشيء فرج عن تصوره قال في السلم وقدم الأول عند الوضع وأجاب بأننا لانسلم أن فيه تقديم
 الحكم على التصور وإنما فيه تقديم الحكم على التصور للغير وحكم الشخص على شيء مصور في
 ذهنه قبل تصويره في الخارج لغيره غير متمتع ، ولا شك أن المصنف كان متصوراً للوضوء حين
 حكم عليه بأنه يفتقض بما ذكر انتهى وهذا الجواب غير مناسب لأن قولهم : وقدم الأول عند
 الوضع ، أي عند الذكر في التليف ، وهذا بعينه هو التصور للغير فالأولى في الجواب أن يقال إن
 تقديمه في الوضع ليس بلام عند الفقهاء ، على أنك إذا تأملت تجدد السؤال من أصله لا يردلانه ليس

ألفاظ العشوائية ،
 فأقول والله المستعان :
 قال المصنف رحمه الله :
 (باب نواقض الوضوء)

في كلام المصنف تقدم تصديق على تصور وإعافيه تقديم تصديق على تصديق آخر لأن ما يأتي المصنف من ذكر فرض الوضوء وما معها ليس المقصود منه تصوير الوضوء بل الحكم على الوضوء بأن النية مثلا فرض فيه وأنه يبطل بتركها، نعم كلام التثاني وما توجه على الرسالة لأنها إنما ذكرت الصفة والسكل مقام مقال فتأمل أفاده شيخنا الأمير في حاشيته معز يادة من تقريره (قوله أي هذا باب) فيه إشارة إلى أن باب خبر لم يتدأ بهذا وهذا اقتصار على الأحسن والإفصح أنه مفعول لفعل عثوف أي اذكر باب الخ وأما جره بحرف مقدر والتقدير أنظر في باب الخ فهو شاذ .. وإعلان اسم الإشارة في قوله هذا باب راجع للبحث بتأمله من أول الباب إلى آخره فيحتمل أنه راجع للمعاني التي في ذهنه أو للألفاظ أو للفتوش أو للمعاني مع الألفاظ أو للمعاني مع الفتوش أو للألفاظ مع الفتوش أو للثلاثة فيهنه سبع احتمالات بدأها السيد الجرجاني ثلاثة فردية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي (قوله فيه الخ) من ظرفية المدلول في الدال لأن الباب اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة تتكون الألفاظ دالة والأحكام مدلولة فيكون في الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه التباس الدال بالمدلول بالتباس الظرف بالظروف واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التنبيه إلى الالتباسين الخاصين فاستعير لفظ في الموضوع للالتباس الخاص الواقع بين الظرف والمظروف الالتباس الخاص الواقع بين الدال والمدلول أو استعارة بالكناية حيث شبه الدال بظرف والمدلول بمظروف تشبيها مضمر في النفس وإثبات في تخيل لأنهما من ملاعات المشبه به أو استعارة تمثيلية حيث شبهت الهيئة المنتزعة من دال ومدلول وارتباط بينهما بالهيئة المنتزعة من ظرف ومظروف وارتباط بينهما غاية الأمر أنه اقتصر على بعض المركب وهو في (قوله أحكام) جمع حكوه لعله القضاء واصطلاحا ثبت أمر لا مر أو نفي أمر عن أموكشوت النقص للبول ونفي الثقتن عن التفتة (قوله الباب في اللغة) وأما في عرف العامة فهو الهيئة المركبة من خشب ومسار أو من جريد أو من بوص أو نحو ذلك، وأما في الاصطلاح فهو اسم جملة مخصوصة من مسائل العلم (قوله ما يتوصل به إلى الشيء) اعترض بأنه يشمل السلم الموصل للسطح مثلا فلا يصدق عليه أنه يتوصل به للشيء فظاهر كلام الشارح أنه يقال له باب في اللغة وليس كذلك وأجيب بأن قوله ما يتوصل إلى الشيء أي على وجه مخصوص وهو الفرجة المعلومة التي يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس يخرج نحو السلم فلا يقال له باب قال بعضهم وقد يطلق الباب مجازاً على كل شيء موصل، ومنه قول بعض العارفين مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم :

وأنت باب الله أي امرئ أتاه من غيرك لا يدخل

(قوله وهو حقيقة في الأجسام) أي في داخل الأجسام الذي هو الفرجة المعلومة فيوعل حذف مضاف كما في الحاشية وإنما احتج لهذا التقدير لأن الفرجة ليست جسماً يحتمل أن الظرفية بمعنى البنية ولا حذف كما قال شيخنا الأمير أي حقيقة حال كونه بين الأجسام وهو الفرجة (قوله مجاز في المعاني كما هنا) اعترض بأنه لا تصح إرادته هنا بهذا المعنى لأنه في الاصطلاح اسم للألفاظ مخصوصة من العلم وأجيب بأنه أراد بالمعاني ما قابل الذات فيشمل الألفاظ فهي معان هذا الاعتبار وعلى هذا يأتي اللفظ المشهور وهو :

وما شيء حقيقته مجاز وأوله وآخره سواء

وفيه صحة وبه اعتلال له الإعراب حقاً والبناء

ثلاثي وفيه حرف مد أجيب عن ذا بحق لك الشاء

وهناك فهم آخر للفظ وهو أن المراد حقيقة اللفظية مجاز أي طريق للناس وهذا أطف (قوله مجاز) أي مجاز استعارة تصريحية أصلية حيث شبهت الألفاظ التي يتوصل بها إلى المعاني المقصودة بالفرجة بجامع الوصول إلى المقصود في كل واستعير اسم المشبه به للشبه والقرينة حالية أو مجاز مرسل علاقه الإطلاق والتنشيد

أي هذا باب يذكر فيه
أحكام نواقض الوضوء
والباب في اللغة ما يتوصل
به إلى الشيء وهو حقيقة
في الأجسام كباب المسجد
مجاز في المعاني كما هنا

وهذا بحسب الأصل ولا نقصد ما حقيقة عرفية عند المؤمن في المراد هنا (قوله وقد شرع) أي أراد الشرع (قوله وتقسيمه) قرر بعض شيوخنا أن عطف التقسيم على التبيين عطف تقمير لأن المصنف لم يذكر شيئا زاد على التقسيم وقال بعض شيوخنا الأحسن أن العطف مغاير ويكون قوله في تبيين الناقض هو معنى قوله وهو الذي ألحق قوله وهما الفاعل والخو لا شك أن هذا التبيين غير التقسيم وفي حاشية شيخنا الأمير الإشارة لذلك بقدره ، وإعلم أن التقسيم عندهم ينقسم إلى قسمين تقسيم الكل إلى أجزائه وتقسيم الكل إلى جزئياته والأول عبارة عن تحليل الكل إلى ما تركب منه كتقسيم الحصى إلى سمار وخطوط والثاني عبارة عن ضم قيد إلى أمر كلي يحصل فيه مع كل واحد قسم فالأمر الكلي كحيوان فتارة يعظم له قيد الفاعلية فيحصل قسم وهو الإنسان وتارة يعظم له قيد الناهية فيحصل قسم وهو الحمار وتارة يعظم له قيد الصاحلية فيحصل قسم وهو الفرس وهكذا إذا فهمت هذا تعلم أن تقسيم المصنف الناقض إلى الأحداث والأسباب له من تقسيم الكل إلى جزئياته لأن الناقض أمر كلي وكل من الأحداث والأسباب أقسام له هذا إذا أردنا أن نلوا نقض مطلق جماعة نواقض وإذا أردنا به هيئة النواقض المجمعة بتأها فيكون من تقسيم الكل إلى أجزائه كما أشار إليه شيخنا الأمير في حاشيته فتأمل (قوله اعلم) هذا خطاب لكل مكلف يتأ به من العلم وفيه تنزيل المترقب حصوله من لة الحاصل لأنه حين التأليف لم يكن عنده أحد وسبب هذا التنزيل قوة رجاءه بتماطى الناس لكتبا وهو مكله يؤتى بها الاعتناء بما بعدها أي تنبه أيها الطالب بيقظ فإنه لا عذرك بالجهل مع وجود العلماء وإما قال اعلم ولم يقل اعرف اقتداء بقوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله ، ولعلوا أنما هو لة واحد أفنى يعلم . هل يتسوى الذين يعلمون ، (قوله وقل الله الخ) أي خلق الله قدره على الطاعة وإغادعا بالتوفيق لعزته لأنه لم يذكر في القرآن إلا مرة واحدة قوله تعالى وما من فيق إلا بالله ، وما نقول له تعالى وإن يريد إصلاحا يوفق الله بينهما فهو من الموافقة لا من التوفيق (قوله أن نواقض الوضوء) أي مبطلاته والمراد بالوضوء هنا الآثار الحكي التي يترتب على الاستعمال لانه الذي يصف بالنعوض كما في الحاشية (قوله اعلى قسمين) قال الشيخ في الحاشية هذا جرى على الغالب والإلزام ذلك في الحديث أيضا يحدث ولا سبب اه وقال في حاشية الخرشى الشك في الحديث داخل في الأحداث بأن يقال إن الحدث ناقض إذا من حيث تحققه أو الشك فيه وأما الزدة فقليل من الأحداث وقيل من الأسباب ورجح الأجهوري أنها ليست منهما وبعضهم جعل الخلاف لفظيا لأن من قال أنها حدث أي أمر حدث حكم الشرع بأنه ينقض ومن قال إنها سبب أي في نقض الوضوء ومن قال أنها من غير همار أي أن المعنيين لا ينطبقان عليها قال شيخنا الأمير وعد الزدة من النواقض فيه تسمح لأنها تبطل جميع الأعمال ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به فكذا لا يعد من نواقض الوضوء إلا ما كان خاصا به ولذلك لم يعدوا من نواقضه خروج المني لكونه بوجيب ما هو أمر (قوله وهو ما ينقض الخ) هذا معناه اصطلاحا وأما أنه فهو وجود الشيء بعد أن لم يكن كقائه الشيخ في الحاشية هنا وفيه مساعاة لأن الحدث في الحقيقة هو الشيء الموجود بعد عدمه وأما الوجود فيقال له حدث والامر سهل ، وإعلم أن الحديث يطلق اصطلاحا على ما ذكره الشارح وعلى الخروج أو الإخراج كإني قوليهم آداب الحدث كذا وعلى الصفة الحكيم كما في قولهم يمنع الحدث من مس المصحف مثلا وعلى المنع المترتب على الأعضاء قال شيخنا الأمير وهذا المعنى الأخير فيه شيء لأن المنع هو التحريم فهو يرجع لحكم الله وكلامه ولا يجهن أن تسمى صفة تعالى حدثا لأن صفاته تعالى توفيقية كإسمائه ولأن هذا اللفظ يؤول بالحدث ولأنه يستعمل في المعنى القدر المعلوم فتأمل (قوله والمراد به هنا الخ) اعترضه الشيخ في الحاشية بأن ظاهر عبارته يقتضي أن الحدث بالمعنى الأول ليس مرادها فلا بد من المراد بقوله والمراد الخ وليس كذلك بل الحدث بالمعنى الأول هو عين الحدث بالمعنى الثاني لأن الذي ينقض الوضوء بنفسه هو الخارج

وقد شرع في تبيين الناقض
وتقسيمه بقوله : (اعلم
وقوله الله تعالى أن نواقض
الوضوء على قسمين)
أحدهما (أحداث) جمع
حدث وهو ما ينقض
الوضوء بنفسه والمراد
به هنا

المعتاد الخ، وأجاب شيخنا الأمير بأن هذا الاعتراض مبنى على أن الضمير في قوله به للحدث ويمكن رجوع الضمير إلى ما ينقض الوضوء بنفسه ويكون المعنى الأول شاملاً حتى للردة فالمعنى الثاني مفسر ومبين للبراد من الأول ليصح حصر المصنف الأحداث في الخمسة فصيح قول الفارح والمراد به هنا قائل (قوله الخارج) احترازه عن الداخل كإدخال حنة أو قتائل أو هود أو أصبغ في دبر فإن ذلك لا ينقض الوضوء وإدخال شيء في الدبر حرام وأما الحقنة فكروية فقط كما قال سيدي أحمد زروق قال شيخنا الأمير والظاهر أن محل السكر أهمل ما تضمن طريقاً للدواء والإجلات بل ربما طلبت انتهى قال الشيخ في الحاشية هنا نقلاً عن كبير الخرشى ما نصه : وانظر قولهم إن الحقنة لا تنقض مع أن الآلة التي تدخل في الدبر تخرج منه وربما صحبها الأذى إلا أن يقال إنه خارج غير معتاد انتهى كلامه قال شيخنا الأمير وهذا الكلام غير مسلم بل الظاهر أن محل قولهم الحقنة لا تنقض الوضوء إن لم تخرج فضلة على الآلة بأن لم تصل للحدث أو مسحت بباطن الخمل وهي عارضة وإلا فتنقض ويدل على ذلك ما قاله الشيخ نفسه في آخر هذا الباب نقلاً عن نفس كبير الخرشى ونصه ولا ينقض الوضوء أيضاً بالنقطة في الخرجين وكذا إدخال شيء فيهما ظاهراً ولو أصعباً وهذا لا ينافي الحكم بنجاسة الداخل للطلوبة نعم إن خرج عليه شيء فنقض الخارج انتهى وما لا ينقض الوضوء أيضاً القرقرة الشديدة وهي الريح المسموعة داخل الجوف وكذا الحقن بالنون وهو حوس البول وكذا الحقب بالياء وهو حوس الفائط فلا ينقض الوضوء هذه الأشياء ولو كانت شديدة على المتعمد ، نعم إن كان الحقن أو الحقب بمنه من تمام الأركان فيقطع صلاته لأن من حيث بطلان الوضوء بل من حيث أنه منع من وكن كالركوع مثلاً ولكن بحس المصنف مثلاً قال شيخنا الأمير وظاهر كلام الشيخ أنه لا بد من الخروج فإذا لم يخرج منه البول بل وصل إلى قصبة الذكر وأحبس بمصاً مثلاً أو بطل الخلل فلا ينقض الوضوء وبه قال بعضهم ولكن الذي قرره الأشياخ قديماً أن المراد بخروجه انفصاله عن عمله إلى القصبة ويؤيده اتفاقهم على وجوب الاستبراء وهو تفرغ القصبة من الخارج وبطلان الوضوء بتركه ولو خرج الوقت فقد حثل الناصر القاني عن رجل انحصر بوله في القصبة وضاق الوقت قبل يتوضأ أو يصبر حتى يفرغه ولو خرج الوقت ، فأجاب بأنه يصبر حتى يبرز ما في القصبة ولو خرج الوقت فهذا يؤيد ما قرره الأشياخ ، اللهم إلا أن يقال فرق بين بقية ما خرج وبين ما لم يخرج أصلاً فذكر (قوله للمعتاد) أي المعتاد خروجه يعني الخارج المهود ومن الخارج المعتاد الحادى وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة فإنه ينقض الوضوء هل المتمد كما في حاشية الخرشى ومن الخارج المعتاد أيضاً خروج من الرجل من فرج المرأة إذا دخل فيه بوطئه إن كانت اغتسلت وتوضأت لأن خروجه في هذه الحالة معتاداً بالإن للعادة جرت بأن المني إذا لم يتخلق منه وللدليل من خروجه فينبقض الوضوء وأما النسل فصحيح وأما ودخل المني في فرجها بلا وطء بأن شرب فرجها المني من الحام ثم خرج فلا يكون ناقضاً وكذا إذا جامعها في غير فرجها ثم سأل المني حتى دخل فرجها ثم خرج منه فإنه لا ينقض الوضوء ما لم تحمل فإن حملت فعلمها النسل والوضوء وتعيد الصلاة من وقف وصوله لفرجها كما في حاشية الخرشى فلو خرج المني من دبر من فعل به فهل ينقض أو لا ؟ قال شيخنا الأمير والظاهر أنه لا ينقض لأن الدبر ليس بمرجعاً معتاداً للمني بخلاف الفرج فإنه محل خروج المني من حيث هو خصوصاً ومن المرأة ينكس لداخل فقد يختلط بمني الرجل ويخرج معه وإن لم يكن مقارناً فلا أقل من أن يوجب الأصغر على قاعدة العك في الحدث ومن الخارج المعتاد أيضاً بول المريض إذا خرج صافياً فإنه ينقض الوضوء بمنزلة ديارا بطلعته وزل منه بصفته ومن الخارج المعتاد أيضاً إذا ابتلع حصاً أو دوداً فزل منه بصفته . وأما الحصى والدود المتخلفان في البطن فهما من

الخارج المعتاد

الفرج منه
بوايد

غير المتعاد فلا ينقضان الوضوء سواء كان الدود صغيراً أو كبيراً كالخنش سواء خرج عليهما بلأمر لا
وسواء كانت البيلة قليلة أو كثيرة لكن البيلة الكثيرة وإن كانت لا تنقض الوضوء يجب الاستنجاء
منها وإن كان في صلاة فيقطعها ، وبهذا يلغز يقال : لنا شيء خرج من الخرج المتعاد فأوجب
الاستنجاء وقطع الصلاة ولم ينقض الوضوء ، وقد نظم ذلك شيخنا الأمير بقوله :

قل للفتية ولا تنجلك هيبة شيء من الخرج المتعاد قد عرنا
فأوجب القطع واستنجى المصل له لكن به الطهر يا مولاي ما انتقنا

وقد نظمت جوابه من البحر والروى فقلت :

محذراً لربي وشكراً والصلاة على محمد من لجيش الكفر قد قرنا
جواب هذا الحصاد والدود إن خرجا مع بلة كثرت قد زال ما غرنا

ثم إنه يعني عما خرج من الحصاد والدود إن كان مستنكحاً بأن يحصل له كل يوم مرة فأكثر وإلا فلا بد
من غسله حيث كثر وإلا عني عنه بحسب عمله لا بحسب إصابته للثوب كما في حاشية الخرشى وعمل
كون الوضوء صحيحاً في المسئلة السابقة لم تكسر الفضلة جداً ما إن كثرت حتى صار يقال له عرفاً أنه قضى
الحاجة كان الوضوء ينقض قطعاً ، وأما الدم والقيح فإن خرج معهما عذرة أو بول انتقض الوضوء
وإن خرجا خالصين من ذلك فلا تنقض والفرق بينهما وبين الحصاد والدود أن الحصاد والدود لا ينفكان
غالباً عن غاطلة العذرة فزالت منزلتهما في عدم التنقض بخلاف حصولهما مع الدم والقيح فإنه نادر فلذا
قبل ينقض الوضوء وقال العلامة الباني في حاشية كبير الزقاني والنقل القسوية بين الحصاد والدود والدم
أو القيح فأجميع على حسوواء ولكن لم يبين في أي الحكيم والمشهور والمسحوق من الأشياء سامعته
أولاً فينبغي التحويل عليه واحترز بقوله المتعاد من الريح الخارج من قبل الرجل أو من فرج المرأة
فإنه غير ناقض وكذلك البول إذا خرج من الدبر والغائط إذا خرج من القبل فإنه غير ناقض مالم يندس
على أحدهما فإن اندس على أحدهما بأن اندس القبل وصار البول يخرج من الدبر وانسد الدبر وصار
الغائط يخرج من القبل فإنه ينقض كذا في حاشية جلي على كبير الزقاني وأقره شيخنا وكذا أخبرته به
شيخنا الأمير فسلمه وفي حاشيته إشارة إلى ذلك عند قول الشارح من الخرج المتعاد (قوله من
الخرج المتعاد) احتراز بذلك عن الثقبه فإنها ليست خرجاً معتاداً فلا تنقض الوضوء مالم تكن تحت
المعدة وينسد الخرجان وإلا فتعوض والحاصل أن الصور تسعة لأن الثقبه إما أن تكون تحت المعدة
أوفوق المعدة أو في نفس المعدة وفي كل إما أن يندس الخرجان معا أو ينفثا معا أو يندس أحدهما وينفتح
الأخر والمعتد عدم التنقض في التسع إلا في صورة واحدة وهي ما إذا كانت تحت المعدة وانسد الخرجان
والمعدة من السرة لمنخفض الصدر على المعتد فهي بمنزلة الكرش للحيوان والحوصلة للطائر فالثقبه
التي فوقها تكون من الأضلع وقيل معنى فوقها بإزائها معنى فيكون فيها فإن قلت كيف تقولون بعدم
التنقض بثقبه فوق المعدة ولو انسد الخرجان مع أنكم قلتم من انسد خرجه وصار بول وينغوط من فمه
فانه ينقض وضوءه مع أن الثقبه تحت المعدة أقرب تماماً من الدم قلت أجاب الشيخ في الحاشية هنا بأن الدم
يخرج معتاداً لبعض الحيونات كالتمساح فانه لا يخرج له فإذا ضايقه الأكل خرج للبروقع فاه فيدخل
فيه طائر يقال له القطط فيأكل فضله فاذا حزم التمساح فله عليه نخسه بشوكه في رأسه وخرجه قال شيخنا
الأمير ولو سلمنا أن الدم صار بمنزلة هذا خرجاً معتاداً يقال هو نادر والنادر لا حكم له على أن ظاهر ما أخبر
به الأجهوري أنه خرج كما في شرح العزبة في باب المياه وجمع الشيخ بينهما في حاشية شرح العزبة
بأن الطائر ينخف وأبقي يخرج فضلة فالأحسن ما نقله الشيخ هنا أولاً عن الأجهوري والزقاني

من الخرج المتعاد

من أن التقص في الخارج من الفم إذا انسد الخرج رأساً وعدم التقص في الثقبه التي فوق المعدة إذا انسداداً وانفتحاً أخرى فتحصل أن الثقبه التي فوق المعدة مع سد الخرجين هي والفم سواء في الحسب المراد بالانسداد انقطاع الخرج ولو كان الخرجان مفتوحين فأن دام سد أحدهما وانفتح الآخر وخرج من الثقبه أو من الفم ما كان يخرج من المسدود تقص الوضوء على الأظهر كما قال شيخنا الأمير وأما ما رشح من الثقبه فيعني عنه كما قرره بعض شيوخنا **قائده** إذا نزل من الثقبه دم يشبه الحيض فلا يجب به الغسل ولو كانت الثقبه تحت المعدة ولو انسد الخرجان كما في حاشية الخرشى فإذا خرج من الثقبه أو من الفم وجع فهل ينقض الوضوء أولاً؟ قال شيخنا الأمير يعول في الوجع الخارج منها على تمييزه عن النفس بخاصية أي فإن تميز الوجع عن النفس بخاصية تقص وإلا فلا قال شيخنا الأمير حاشيته وينظر في المني الخارج من الثقبه والفم والإيلاج في ثقبه الزوجه من حيث الحل واستنظر في تقريره أنه إن أمن ثقبه بدل الذكرفيه الغسل والإيلاج الذكرفي الثقبه حرام ما لم تكن قريبة من الفرج فيجوز. وأما الاستمتاع بغم الثقبه من خارج فيجوز فإن كانت قريبة من الدر الحقت به هل الظاهر قال ولم أر في ذلك المسألة نصاً (قوله على سبيل الصحة) احتز بذلك عما خرج على وجه السلس من أجل البرودة ونحوها سواء كان سلس مذى أو بول أو غيرها ولا يستطيع صاحبه أن يحسكه سواء لازم أكثر الزمن أو ضعه فانه ليس على وجه الصحة فلا يقص به الوضوء ويندب منه الوضوء في هاتين الصورتين، ويستحب أن يكون متصلاً بالصلاة ولا يستجى في هاتين الصورتين على المعتد وأما إن عم الزمن فلا تقص ولا ندب، وأما إن طار أكثر الزمن فيتنقض فالصواب أربع وهل المتبر الملائمة في أوقات الصلاة وهو ما عدا من طلوع الشمس إلى الزوال أو المعتبر جميع الليل والنهار والمعتد الأول فإن كان يضبط أنه يأتيه أول الوقت آخره أو يأتيه في آخره قدم والظاهر كافي الزرقاني أن صاحب السلس إذا دام البول المعتاد بكثرة مثلاً جزم بالانقض. وعلى كون السلس لا ينقض الوضوء إذا كان غير قادر على رفعه أما إن كان قادراً على رفعه بزوج أو تمر أو تداء أو وضوء فانه ينقض وضوءه ويعتقر لزمن المتداوى وزمن شراسته مصرية يتداوى بها واستبرأها على العادة فانه فيها بمنزلة السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذا من طلب النكاح فأن اشترى جارية فوجد ما من تحيض كل خمس سنين مرة فانظر هل يغتفر له ذلك أيضاً أو يلزم بشراء غيره ما قاله الشيخ في حاشية الخرشى قال شيخنا والظاهر أنه يلزم بشراء غيره إذا كان مليئاً وإلا فلا يلزم لأنه لا يظن أنها لا بعد الاستبراء وهو لا يحصل إلا بعد الخس انتهى وقرره شيخنا الجداوى أيضاً والمراد بسلس المذي أنه استمر به نزول المذي كل الزمن أو جله أو نصفه فانه إذا لم يقدر على رفعه فلا تقص. وأما إذا كان شخص كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر أمذى فانه الوضوء ينقض قدر على رفعه أولاً، وهذا هو المعتد كافي حاشية الخرشى خلافاً للعلامة الخرشى، (قوله والاعتناء) عطف تفسير (قوله وأسباب أحداث) المناسب لقول الشارح سابقاً أحدهما أحداث أن يقول هتاوانها أسباب الخ (قوله وهو ما لا ينقض الوضوء الخ) هذا معني السبب اصطلاحاً أو ما لغة فيطلق على العلم كقوله تعالى وآتيناها من كل شيء سبواً أي علماء ويطلق على الخيل كقوله تعالى فليمد بسبب إلى السباء أي يحمل إلى سقف بيته (قوله ما لا ينقض الوضوء بنفسه) أي بل يؤدي إلى خروج الحدث وسواء خرج الحدث أم لا فيصدق بحسب الذكر (قوله بل بما يؤدي) الأولى إسقاط الباء أي لأن ظاهره أنه يؤدي إلى سبب يؤدي إلى حدث وأجاب الشيخ في الحاشية بأن الباء التصوير والاعتراض مبنى على أن ما موصول ^(١) حرفي والباء سببية أي بسبب تأديته إلى الحدث ولو في الجملة فأن مس الذكر ينقض ولو سهواً أفاده شيخنا مثله في حاشية شيخنا الأمير وقوله بل بما يؤدي الخ أي كالنوم المؤدي إلى خروج الوجع والسلس المؤدى إلى خروج

على سبيل الصحة والاعتناء (وأسباب أحداث) جمع سبب وهو ما لا ينقض الوضوء بنفسه بل بما يؤدي إلى الحدث (فأما الأحداث) أي التي تنقض الوضوء نفسها وبدأ بها لأنها الأصل (فحصة)

(١) امل هنا نقصاً والأصل: والاعتراض مبنى على أن ما موصول اسمي لأعلى أنها موصول حرفي الخ.

المدنى (قوله تفصيلها) فيه إشارة إلى أن قوله ثلاثة بدل من خمسة بدل مفصل من يحمل (قوله هو المدنى) وكذا الذى فيمنع الوضوء في بعض أسواله وهو ما إذا كان بلا لذة معتادة أو خرج على وجه السلس ولازم أقل الزمن (قوله بذاك معجزة) متعلق بمحذوف أى يقرأ بذاك معجزة أى وقع عليها الإجماع أى النقط تقول أعجمت الحرف إذا نقطته معجزة أى منقوطة وهذه اللغة التى ذكرها الشارح هى الجارية على ألسنة الفقهاء ويقال أيضا بكسر الدال مع تشديد الياء وتخفيفها ويروى أيضا بإهمال الدال ففيه لغات أربع ويشترك الرجل والمرأة فيه وهو منها أكثر والدليل على أنه ينقض الوضوء قوله عليه السلام من المذى الوضوء ومن المذى الغسل ، رواه الترمذى وقال حسن صحيح (قوله بالإناظر) قال الشيخ في الحاشية الأولى حذفه لأن مدار النقض فى المذى على خروجه بلذة معتادة سواء حصل إناظر معها أم لا ، وأجاب شيخنا الأمامير بأن التقييد به نظر ألف الغالب وأما إن خرج المذى بغير لذة معتادة لحكمه حكم المذى الخارج بغير لذة معتادة وحكمه أنه إن لم يوجب الوضوء كنى فيه الحجر وإن أوجبه تعين فيه الماء كذا قال الأجورى قال الشيخ في الحاشية وفيه نظر لأن ما لا يوجب الوضوء لا يطالب فيه الحجر أيضا قال شيخنا الأمير لا يتحقق أن ما يوجب الوضوء كذلك إذا نكح كل يوم ولو مرة ثم لا يتأتى هذا التفصيل فى المذى فإنه بغير لذة أو بما لا يوجب الوضوء وقد يتوقف تعيين الماء فى منى أو يجب الوضوء حيث كان كالبول وأمر المذى تعبدى لا يقاس عليه (تنبيه) يجب غسل جميع الذكر من المذى بنية على المعتمد فلو ترك النية فقولان المعتمد الصحة فلو غسل بضعة سواء كان بنية أم لا فقولان مرجحان كافى الحاشية هنا ومثله فى حاشية الخرشى وقال شيخنا الأمامير فى حاشية ينفى رجحان البطلان إذا غسل البعض وترك النية لكثرة الخلل حيث أنه ذكره كله بالنسبة للذكر وأما المرأة فتقتل محل الأذى فقط ولا يحتاج النية على المعتمد (فائدة) المذى نجس ولو من مباح الأكل قال بعضهم وهذا بالإجماع وأما الردى فكذلك نجس بإتفاق أهل المذهب وغاف أحمد وأما المذى فنجس ولو من مباح الأكل على المعتمد والمدم كذلك كذا فى حاشية الخرشى فقول الشرخشى إن مذى المباح دمه كبوله مردوبل هما نجسان كذبه ووديه كاعتد (قوله وسواء حصل) أى المذى بملاعبة ويؤخذ من قول الشارح بملاعبة جواز الملاعبة للزوجة والأمة وقد رغى النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك لعبد الرحمن (١) بن عوف حين تزوج ثيبا فقال له هلا بكرا أتلاهما وتلاعبك قاله الشيخ فى الحاشية هنا تبعا لشرح المتن والرسالة قال العلامة النفراوى أما الحكم فسلم ولكن لم يظهر لوجه الأخذ من كلام المصنف لأنه لم يشترط أحدكون للملاعبة التى ينشأ عنها المذى جائزة أو محرمة نعم يؤخذ من الحديث حيث حض على ملاعبة البكر والحاصل أن الحكم مسلم وأخذ من الحديث مسلم وأما أخذه من كلام الشارح فمتنوع فتأمل أنه حسن (قوله أوقبله) بضم القاف وهى وضع القدم على القدم . فان قلت القبلة وحدها كافية فى النقض ولو بلا منى فكيف ينسب الشارح النقض للمذى مع التقبيل قلت أجاب شيخنا الأمير بأن المذى أصل والقبلة سبب مؤدله وأنه يمكن فرض قبلة على غير القدم بل قصد ولا وجدان ثم أعقبها وجدان فأمدنى (قوله لا وضوء عليه) أى ما لم يقبل أو يمس ولا النقض (قوله والرودى) ويجب منه غسل رأس الذكركة فقط فليس كالمذى (قوله بدال مهمل) أى غير منقوطة ويقال بذاك معجزة ساكنة أو مكسورة مع تشديد الياء فإياه مخففة ومشددة مع الدال والدال فيه أربع لغات أيضا (قوله خاش) أى تخين (قوله يائز) بكسر الهمزة وسكون اللامنة أو بفتحهما أى يخرج عن البول غالبا إذا كانت الطبيعة ناصحة وقد يخرج منه أو قبله أو وحده وقد يكون عند حمل شيء قليل (فائدة) سئل الغضى عن رجل إذا توضأ انتقض وضوءه وإذا لم يتم بنية انتقض فأجاب بأنه يتم بنية واعتمده الشيخ فى تقريره على الزرقانى الكبير كما نقله عنه شيخنا وقال ابن شعبان يتوضأ وقال بعضهم

تفصيلها (ثلاثة من قبل
وهى المذى) بذاك معجزة
ساكنة وتخفيف الياء وهو
ماء أبيض رقيق يخرج
عند اللذة بالإناظر أى
قيام الذكر وسواء حصل
بملاعبة أو قبلة أو تذكر
أو نحو ذلك فإن لم يخرج
منه شيء فلا وضوء عليه
ولو حصلت له الذلة
والإناظر (والرودى)
بدال مهمل وهو ماء أبيض
خاثر يخرج بالزجر غالبا .

(١) هذا قاله الرسول
صلى الله عليه وسلم لصدينا
جابر بن عبد الله لاصدينا
عبد الرحمن كما رواه
البخارى إله مصححه .

الأحوط الجمع (قوله وينقضه البول) قال شيخنا: الأولى حذف قول الشارح وينقضه لأنه يقتضي أنه ليس من الثلاثة مع أنه منها (قوله البول) قال القسبي ومن عادته احتباس بوله فإذا قام زل منه فيجب عليه أن يقوم ثم يقعد فإن أبى انتقض وضوءه بما زل منه بعد (قوله) إذا استنجى شخص ثم توضأ فأحس بنقطة هابطة فيفتش عليها فتارة بمجدها وتارة لا يجدها فلا يلتفت إلى هذا إن اعتراه كثيراً ولا ينتقض وضوءه ودين الله يسر والكثرة أن يحصل له كل يوم ولو مرة وأما إن كان يأتيه في بعض الأيام ويغيب في بعضها فينتقض وضوءه على المعتمد وكل هذا ما لم يتحقق نزولها فإن تحقق ذلك نقض وضوءه على المعتمد وأما من جهة الثوب والبدن متى أتته في كل يوم مرة هي عنه فإن زلت بعد أن صلى فإن أحس عند النزول أنها انحدرت من الأعلى إلى القصة فإن صلاته صحيحة فإن تيقن أنها زلت من القصة فالصلاة باطلة فإن شك فالصلاة صحيحة على الأظهر أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من تقرير بعض شيوخنا (قوله وأما التي من الدبر فأشار إليها) كذا في بعض النسخ بتأنيث الضمير في إليها على طبع التي وهي ظاهرة . وفي بعض النسخ وأما التي من الدبر فأشار إليها بضمير التثنية فإن قلت فلي هذه النسخة كان الأول أن يقول وأما اللذان . قلت أجاب شيخنا الأمير بأن المعنى وأما الأحداث التي والجمع لما فوق الواحد ثم بعد ذلك ثني الضمير نظراً لما في نفس الأمر (قوله ويطلق) أي الغائط بمعنى إفضله لأنه اسم فاعل غاطط في الأرض المنخفض وأطلقه المصنف على الفضلة المعروفة والمصنف والشارح كالتكلم الواحد فيكون في الكلام استخدام حيث أطلق الغائط أو لأعلى المعنى ثم أريد منه ثانياً لفظة أفاده شيخنا الأمير (قوله من باب تسمية الشيء باسم محله) أي فبو مجاز مرسل علاقته الخلية بناء على ما قاله الحكماء . من أن المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من الحاوي ، وقال أهل السنة المكان هو الفراغ الذي يحل فيه الجسم فيئذ المكان المنخفض مجاور للفضة لاجل ، فعل هذا تكون العلاقة المجاورة كما أفاده شيخنا الأمير وهذا محسب الأصل ولا تقتصر حقيقة معرفة في الفضلة المعروفة (تنبيه) جميع فضلات الأنبياء طاهرة فقد أقر صلى الله عليه وسلم بركة الحفشة على شرب بوله وقال من تلج النار في بطنك وأقر ابن الوبير حين أعطاه دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له ﷺ ومن خالط دمه دعي لم تمسه النار ، انتهى فهي طاهرة حتى بالنسبة لهم واستجاوزهم تنزيه وتشرع بل ذكر القاسي في تشرجه على دلائل الخيرات أن المني الذي خلق منه محمد ﷺ طاهر وهذا متعين واستظهر في الأوخر أن جميع ما كون منه أصوله ﷺ طاهر انتهى (قوله وينقضه الخ) الأولى حذف قوله وينقضه لأنه يفيد أنه ليس من الإثنين مع أنه منهما (قوله الرج) هو طاهر ويكره الاستنجاء منه لقوله ﷺ ليس منانم استنجي من رجي ، أي ليس على سبغنا (قوله وسواء خرج بهوت) أي وهو المسمى بالضراط بقوله أو بغير صوت وهو المسمى بالفساء بضم الفاء (تنبيه) لو تخيل للإنسان أنه يجد شيئاً بين ألبته وهو متوضئ فقال المبخي لا ينتقض وضوءه بدليل ما روي أن النبي ﷺ سئل عن ذلك فقال وإن الشيطان أتى أحدكم في صلاته فينفخ في ألبته فإذا وجد أحدكم ذلك في صلاته فلا يذهب حتى يسمع صوتاً أو يجرد بجماً انتهى سكندري (قوله فلو خرج من القبل الخ) هذا نزع على قوله سابقاً من الخرج المعتاد وكذا إذا خرج البول من الدبر أو الغائط من القبل فلا نقض كما تقدم توضيحه (قوله فلا ينتقض) أي ما ينسد مخرجه أما إن انسد مخرجه وصار يخرج من القبل أو من فرج المرأة فإنه ينتقض كالتي حاشية جلي على الزرقاني (قوله وأما أسباب الخ) فيه أن أسباب جمع وقوله فالزوم مفرد فلم تحصل مطابقة وأجيب بأن إضافة أسباب لما بعده للحسن أو أن الخبر محذوف أي فيها النوم أو أن قوله

(و) ينتقضه (البول) وهو

معروف فهذه الثلاثة

من القبل وأما التي من

الدبر فأشار إليها بقوله

(وأنان من الدبر وهما

الغائط) ويطلق حقيقة

على ما تنخفض من الأرض

ثم سمي به الخارج من باب

تسمية الشيء باسم محله

(و) ينتقضه (الرج) وسواء

خرج بصوت أو بغير

صوت فلو خرج من القبل

أو من فرج المرأة فلا

ينتقض وهذا آخر الكلام

على الأحداث .

(و) أما الأسباب الأحداث

فالتنوم أى وما ذكر بعده من زوال العقل ومس الذكر الخ غير أنه لما كان قصده الإفادة للفقهاء بأى وجه كان ذكر الباقي ولم يعطفه على التنوم توضيحاً للبدنى (قوله فالتنوم) هو فترة طبيعية تهجم على الشخص فقرأ عليه تمنع حواسه الحركة وعقله الإدراك واعلم أن السنة فتور في البدن فإن عم حاسة البصر فهو غفوة وإن عم جميع البدن فهو نوم ثقيل فالأولان لا وضوء فيه ما بخلاف الثالث والتنوم في القلب والسنة في الرأس والنعاس في العين فالسنة أول التنوم أى ما يتقدم التنوم من الفتور الذى يسمى نعاساً (قائدة) قال بعضهم التنوم له آداب ستة أن ينام طاهراً من الحدثين وأن لا ينام عرياناً وأن ينام إلى القبلة وأن ينام على الجانب الأيمن وقال الأطباء التنوم على الجانب الأيسر أسرع لمضغ الطعام ، وأن يكون آخر كلامه ذكر الله وأن يجدد التوبة والنوم على الظاهر مباح في حق الرجال كما فعله صلى الله عليه وسلم وأما في حق النساء فهو مكروه وقبيح ويكره النوم على الوجه للرجال والنساء لأنه فعل الشياطين ، ولأن أهل النار يسحبون على وجوههم . ولا ينبغي أن ينام محضرة قوم مستعطين بخافة خروج ربح منه فإن غلب عليه النوم انتقل إلى محل آخر اهـ سكتندرى ملخصاً (قوله وهو) أى التنوم لا يتبدد كونه سميماً ففيه استخدام لأنه ذكر قسمين لا ينفقض فيهما الوضوء فقرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله يخالط القلب) أى العقل وقوله وبذهب العقل أى يستره لأنه لو ذهب حقيقة لم يرجع وعطف قوله وبذهب العقل على ما قبله من عطف المسبب على السبب أو عطف تفسير وأظهر في محل الإيضاح للبدنى وهذا تفسير لأحد الواصمين يعنى التثليل وسكت عن معنى كونه طويلاً لأن الطويل واقصير يرجعان للعرف (قوله ولا يدري صاحبه بما فعل) يحتمل أن قوله فعل مبنى للجهول ويحتمل قراءة تاء ببناء للفاعل والأول أحسن لأنه يشمل إذا ما فعل وأو غيره بخلاف قراءة تاء ببناء للفاعل فإنه يكون قاصر أعلى فعله هو قرره شيخنا وعلامة التنوم الثقيل سقوط شئ من يده أو انحلال حيوة أو سريان ريقه أو بعده من الأصوات المتصلة به ولا يشعر بشئ من ذلك (فرع) قال اللخمي للناس الحنثى وهو الذى يجلس قائم الركبتين جامعاً يديه على ركبتيه مشكاً أصابعه أو واضعاً أو ماسكاً يداً بيد ثلاث حالات الأولى أن يستيقظ وحيوة بما لها فلا تنقض على المعتمد الثانية أن يستيقظ لاختلالها فلا تنقض على المعتمد وكذا من كانت يده موحدة ولم تسقط فلا تنقض وإن استيقظ لسقوطها ففيه قولان المعتمد عدم النفض الثالثة إذا طال وكان مستنداً فالنفذ أما لو احتج بحمل ونحو الحكمه حكم المستند أفاده الشيخ في حاشية الحرشى (قوله لا ينقض الوضوء) أى ما لم يسد عن وجهه عند وهو لا فلا تنقض لكن يقيّد ذلك بما إذا لم يدم قليلاً كما قال ابن العربي وهو المعتمد كما قرره شيخنا وقال البساطى لا ينقض مطلقاً وهو ضعيف المراد بسد ما خرج كفى الحاشية أن يعظم ثوباً بضعه بعض بضعه بين أليتيه ويجلس عليه وليس المراد أن يجعل شيئاً داخل دبره لأن هذا حرام (قائدة) لو نام قائماً غير مستند ثقيل نومه فلا ينقض وضوءه ما لم يسقط أو سقط ولم ينتبه إلا بعد أن سقط على الأرض فهو ثقيل ينقض الوضوء وإن انتبه قبل أن يسقط على الأرض فهو خفيف لا ينقض (قوله زوال العقل) ولا يشترط زوال العقل بالإغماء والجنون والسكر طول ولا قصر ولا ثقل كفى الإرواقى (فرع) لو فرض أن شخصاً مسح ثم عاد فهل ينقض وضوءه أم لا ؟ لم أنصأ والظاهر الأول لأن المسح يزول العقل وكذا من مسح ثم عاد فينقض وضوءه لأن المسح يزول العقل كما يؤخذ من كلام أهل للذهب وإن لم يصرحوا به هو أولى من التنوم والإغماء فتأمل وقد كنت سأنت بعض الأشياخ عن هاتين المسألتين فقال لا تنقض لكن لا وجه له بل الظاهر النفض كما عتبل هو المتعين كما قاله بعض المحققين من أشياء (قوله زوال العقل) العقل لفه المنع لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولذا يقال مرتكب الفواحش لا عقل له ولذا قيل إن الكافر ليس

فالتنوم وهو على أربعة أقسام . طويل ثقيل) وهو الذى يخالط القلب ويذهب العقل ولا يدري صاحبه بما فعل فإنه ينقض الوضوء اتفاقاً لأن صاحبه لا يشعر بما يخرج منه وكذا (قصير ثقيل) فإنه ينقض الوضوء أيضاً) على المشهور وأما (قصير خفيف) وهو الذى يشعر صاحبه بأدنى سبب فإنه لا ينقض الوضوء اتفاقاً لأن صاحبه يشعر بما خرج منه ومثله في عدم النفض (طويل خفيف) لكنه يستحب منه الوضوء على المعروف من المذهب (ومن الأسباب التى تنقض الوضوء زوال العقل) أى استناره إذ لو زال

كذا (الإغماء) قال مالك : ومن أغشى عليه فعله الوضوء (و) كذلك (السكر) سواء كان من حلال كبن حامض ونحوه أو حرام كخمر . قال أبو الحسن : إنما وجب الوضوء من هذه الثلاثة لأنه لا يجب بالنوم مع كونه أخف وأهين يسير الالتباس كان وجوبه مع هذه الثلاثة أولى وظاهر كلامه أنه لو زال عقله بـمـ ونحوه من غير هذه الأربعة لا وضوء عليه وهو كذلك عند ابن القاسم وقال ابن نافع :

(١) الحشيشة وإن لم تكن مسكرة فطهارتها لا تدخل لها في عدم إسكارها . وقوله : ولا يحرم قليلها . يشعر بأن كثيرها يحرم وهو لا معنى له بدقوله ليست مسكرة ، فإن قال إن كثيرها يسكر فيحرم ، قلنا له ما أكر كثيره فتليله حرام كافي الحديث الشريف .

والحاصل أنه ينبغي أن يعلم أن الحشيشة من أخف المكيفات ولعل أثرها اليسير في متاعها أبين منه في متاعها الخ كما هو مشاهد

بعاقل لأن لو كان له عقل لآمن لحبر الترمذي أن رجلا قال يا رسول الله ما أعقل فلانا النصراني فقال ما من الكافر لأعقل له وأما سمعت قوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ، وأجاب الجمهور بحمل هذا على العقل النافع وعلى العقل القلب وله شعاع متصل بالدماع قال الشرحي والعقل أفضل من العلم وقال غيره العلم أفضل . قال بعض مشيخنا وهذا الخلاف لا معنى له لأن العلم من ثمرات العقل كالفكر للشجرة في الضوء وللشمس والمفاضلة إنما تكون بين شيئين متباينين متفكيكين (قوله لم يعد) أي فلا يتأني وضوءه . ولعل هذا حكم بمقتضى العادة ولا تقتدرة الله صالحة لإعادته (قوله بالجنون) وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة والإغماء زوال الكهور من القلب مع استرخاء الأعضاء وتنبيهه ، إذا فاق الجنون والمغمى عليه لا يجب عليهما غسل على المعتد كما في شرح الأصميلي (قوله وكذا الإغماء) أعلم أن المتن في حديثه هكذا والإغماء بالجر عطف على الجنون والفارح جعله خبر مبتدأ محذوف وهو تسكتف إلا أن يقال إنه حل معنى لاجل إعراب كافر ومشيعنا (قوله قال مالك) إنما يقل قال الإمام لأن الشهرة تنفي عن التعظيم (قوله فعله الوضوء) أي إذا فاق بعد ذلك (قوله والسكر) مراد به مطلق غيبوبة العقل سواء كان من مائعات أو من مفسدات أو من مخدرات كالخشيشة فإنها ليست مسكرة (١) ولا يحرم قليلها وهي ظاهرة فإن غيبته العقل فيها الأدب (قوله كبن حامض) أي شأه أن لا يسكر وأما لو كان شأنه الإسكار فهو حرام كالخمر وظاهر كلام المصنف أن السكر إذا لم يزل العقل لا وضوء عليه وهو كذلك كما في السكندري وغيره لكن الصلاة باطلة لتلبسه بالنجاسة كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى (قوله كخمر) أدخلت الكاف التثنية . والخمر في اللغة السر لأنه يخامر العقل أي بستره وبغيبه . وكان حلالا أول الإسلام لأنه زلت حكمه ، وهي قوله تعالى ومن ثمرات التخييل والأعصاب تتخذون منه سكرا ، الآية ، ثم نزل بالمدينة يسألونك عن الخمر ، الآية فشرها قوم وتركها قوم . ثم إن بعض الصحابة صنع طعاما لانس وسقاهم الخمر فحضرت صلاة المغرب فقرأ الإمام وقل يا أيها الكافرون أهدأ متبدلون ، بحذف لا الخ فزات ولا تقرأوا الصلاة وأنتم سكارى ، الآية فخرمت في أوقات الصلاة فقال عمر بن الخطاب : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا فنزلت - وإنما الخمر والميسر - إلى قوله - فهل أنتم متبهون ، فقال عمر انتبهنا يا رب (قوله قال أبو الحسن) أي الشاذلي شارح الرسالة واسمه علي بن ناصر الدين بن محمد بن محمد بن محمد ثلاثا . وللسنة سبع وخمسين وثمانمائة ، وتوفي سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ودفن بباب الوزير قال شيخنا الأديب ليس المراد به أبو الحسن قاضي فاس شارح المدونة المعروف بالصغير بعنه الصاد وقتح الفين والياء المشددة قال والظاهر كسر الياء على قاعدة التصغير وإن اشتهر فقها ، توفي عام تسعة وستين (قوله لا ما لا يجب بالنوم) وذلك لأن أصل الحديث ورد بما يجب بالنوم (قوله مع كونه أخف) أي الالتباس فإنه يشعر بأدنى تنبيه (قوله كان وجوبه) جواب لما (قوله وظاهر كلامه) أي كلام صاحب الرسالة الموافق للمصنف الذي هو العشايون لأن هذه العبارة لا شارح الرسالة أوها قوله قال أبو الحسن وآخرها قوله انتهى قرره شيخنا (قوله ونحوه) أي كفرح (قوله من غير هذه الأربعة) أي الإغماء والجنون والنوم والسكر وفي بعض النسخ من غير هذه الثلاثة أي ما عدا النوم (قوله وهو كذلك) وهذا ضعيف (قوله عند ابن القاسم) هو عبد الرحمن بن القاسم محب ما كاعشرين سنة وكان يحتم في رمضان مائتي ختمة وكان يقيم بالاسكندرية أربعة أشهر للرباط وقيم في الحج ثلاثة أشهر ويجلس للعلم خمسة أشهر توفي بعمر ستة إحدى وتسعين ومائتين وهو ابن ثلاث وتسعين سنة وقبره قبالة قبر أشهب انظر الديباج (قوله وقال ابن نافع) ابن نافع أكبر واسمه عبدالله محب ما لكأربعين سنة ما كتب عنه شيئا وإنما كان يحفظ وكان أميا كان يفقه

من إهلاك أبدانهم وتهدم أخلاقهم وضياع أموالهم فيجيب الافتاء بالحرمة والله أعلم اه مصححه .

المدينة بعد مالك توفي بها سنة ست وثمانين ومائة وابن نافع أصغر توفي سنة عشر ومائتين وهو من أحباب الإمام أيضا كافي الديباج (قوله عليه الوضوء) هذا هو المعتمد . فالخاصل أنه يجب عليه الوضوء مطلقا اضطرار أو قعد على المعتمد لأن علة النقص موجودة وهي الغيبة عن الإحساس كما في الحاشية هنا وقرره الشيخ في تقريره على الزرقاني الكبير كما نقله عنه شيخنا (قوله ومن استغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن إحساسه لا وضوء عليه) أي على المعتمد كما قرره الشيخ على الحرشي وغيره وفاقا لابن عمر وزروق وخلافا للثادلي . قال العلامة النفر واي . ولي فيه وقفة مع نقض الوضوء بزواله بالنوم انتهى لكن هذه الوقفة مدفوعة بأن من غاب عقله في حب الله يحفظ القلب والفراد فإنه في حالة هي غاية الطهارة فكيف يحكم بنقض وضوئه بخلاف النائم فإن قلبه ليس مستيقظا . فالخاصل أن المعتمد عدم النقص كما قرره شيخنا وغيره (قوله قال ابن عمر) اسمه يوسف وكنيته أبو الحجاج وهو مغربي قاضي . عاش مائة سنة وتوفي سنة إحدى وستين وسبع مائة وكان له اليد في الفقه والتصوف والحديث وله شرح على الرسالة من جمع بعض طلبته فنسبه له (قوله انتهى) أي كلام أبي الحسن شارح الرسالة (قوله بالردة) أي ولو من صغير فردة العبي يتنقض وضوءه وتنبيهاته الأولى إذا رد شخص ثم عاد للإسلام فإن القوائن تسقط عنه ما لم يرتد ذلك الثاني إذا ارتدت المرأة فأنها تطلق من زوجها طلاقا بائنا وكثيرا ما يقع في أيام الموت فإن النساء يسمون سيدنا زاهر ورائل وكذا الرجل إذا ارتد نكاح زوجته تطلق منه طلاقا بائنا . الثالث من أفتى امرأة بالردة تطلق من زوجها فإنه يكفر الرابع إذا أفتى كافر خطيب ليدخله في الإسلام فقال له أصبح حتى تفرغ الخطبة فإنه يكفر لأن إقراره على الكفر رضا بالكفر والرضا بالكفر ككفر الخامس من أفتى بلفظ يحتمل الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل الإسلام من وجوه واحدا فإنه لا يجرى عليه أحكام المرتد (قوله وهو أن يكفر) كذا في بعض النسخ بالتذكير مراعاة للغير الذي هو قوله أن يكفر وفي بعضها وهي بالتأنيك نظر الدرر جمع أعني الرد وقوله وهو أن يكفر أي ثم يعود إلى الإسلام ومثال الكفر بعد الإسلام أن يقول هو مشرك أو يأتي مصحفا في قدر أو يسب الله تعالى أو يسب نبيا مجمعا على نبوته أو ملكا كذلك أو نحو ذلك (قوله والعباد بالله تعالى) أي والتحصن بالله تعالى أي اللهم احفظنا من ذلك (قوله والوضوء من جملة العمل) فنبطه الرد وكذا الفصل من جملة العمل فنبطه الرد على المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا من أنها لا تبطله ولكن الذي اعتمده العلامة البناء في حاشيته على كبر الزرقاني أن الفصل لا يبطل بالردة إلا بموجب ما يقتضيه له قال والفرق بين الوضوء والنسل أن الوضوء معلق بإقيام الصلاة لقوله تعالى وإذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية بخلاف الفصل فإنه معلق بالجنابة لقوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا لإباحة الطاهر في الثوب لأقضاء ما قبله فيحرر ولكن كلام حاشية الحرشي هو الأقوى فهو المعتمد كما قال شيخنا **(تنبيه)** من جملة الأعمال الخبيثة إذا ارتد الحاج بطل حججه فإذا عاد للإسلام علوا بالحج تأنيبا ولا يعود له ثواب أعماله السابقة على الكفر فإنه قلت ما يمنع بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية فإنه يقتضي أنه لا يحبط عمله إلا إذا مات كافر فاجابوا بأن الآية من قبيل القلب والنشر المرتب لقوله فأولئك حبطت أعمالهم راجع لقوله ومن يرتد منكم وقوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون راجع لقوله قيمت وهو كافر (قوله ابن أشركت) الخطاب للذي **ﷺ** والمراد به غيره من أمته لأن جميع الأنبياء معصومون من الكبائر والصفات فضلا عن الإشراك (قوله وبالشك في الحدث) وكذلك الشك في السب أو بالشك في الرد فلا يبطل الوضوء وكلام المصنف فيمن حصل له الشك في طروء الحدث قبل الدخول في الصلاة أرفأ أناسها . أما إن شك بعد الفراغ من الصلاة فلا يكون ناقضا للوضوء لأنه شك

عليه الوضوء ومن استغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن إحساسه لا وضوء عليه قال ابن عمر انتهى (ويتنقض الوضوء) أيضا (بالردة) وهو أن يكفر بمسئد إسلامه والعباد بالله تعالى لأنها تحبط عمله والوضوء من جملة العمل . قال تعالى - ولئن أشركت ليحبطن عملك - (و) ينتقض (بالشك في الحدث) كأن يرتد ،

طراً بعد سلامة العبادة فلا يطالب بالإعادة إلا إذا تيقن الحدث لا إن بني هل شك أو تيقن الطهارة
 هذا هو المعتقد كما في حاشية الخرشى خلافاً لما في السكندري (قوله ثم يشك هل أحدث أم لا) المراد
 به استواء الطرفين لأحدهما على الآخر وأولى في النقض إذا ترجح احتمال الحدث وكذلك
 ينتقض إذا تيقن الحدث وشك هل توضأ أم لا وأما إذا ترجح احتمال عدم الحدث فلا نقض لكن
 يستحب الوضوء (قوله وكذا لو تيقن الخ) الموضوع أن كلامنا من الحدث والطهارة محققان لكن شك
 في السابق منهما والمرد به استواء الطرفين على المعتقد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما
 نقله في الحاشية هنا عن المواق فن توهم أن الحدث سابق وظن تأخر الطهارة فوضوه صحيح على
 المعتقد خلافاً للواق (تنبيه) بنى ثلاث صور فيما النقض : الأول شك في الطهارة والحدث وشك
 في السابق منهما . والثانية تيقن الحدث وشك في الطهارة وشك في السابق منهما . الثالثة تيقن الطهارة
 وشك في الحدث وشك في السابق منهما ذكره الخرشى وغيره وقرره شيخنا . فإن ذلك كيف يبقى تيقن
 الوضوء والشك في الحدث مع أنه يلزم من الشك في أحد المتقابلين الشك في الآخر فاجمع بين تيقن
 الوضوء وشك الحدث تناقض . قلت أجاب شيخنا الأمر بأن شرط التناقض اتحاد الزمن وزمن
 التيقن هنا غير زمن الشك لأن المراد هنا تيقن الوضوء . أولاً وشك في طهره الحدث ثانياً (قوله
 وهذا في غير المستنكح) راجع للصورة الأولى فقط وهي قوله كأن يتوضأ وليس راجعاً الثانية
 التي هي قوله وكذا لو تيقن الحدث فإنه يجب عليه الوضوء ولو استنكحه الشك هذا على ما ارتفع
 بحسب الثاني واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً لظاهر شارحنا وصرح عبد الباقي تبعاً لابن
 عمر والآن نقضى فإنه ضعيف وبعبارة بحسب الثاني قال عبد الحق في نكتته إن لم يتقدمه يمين قبل
 هذا الشك فلا بد أن يتوضأ مستنكحاً كان أو لا وإن تيقن الوضوء ثم طرأ له الشك فإن كان
 مستنكحاً فلا شيء عليه انتهى والمستنكح بفتح الكاف هو الذي استنكحه الشك أي داخله الشك
 فهو مغلوب مقهور وأما المستنكح بالكسر فهو الغالب فقله بأن يكفر منه الشك تصوير
 للمستنكح أي لحالته التي هي الاستنكاح (قوله فإن كثر الشك منه) أي بأن يشك في كل وضوء
 أو يمتريه في كل مرة فأكثر بأن كانت عاداته ذلك فيبذى أن يجري في الشك هنا ما جرى
 في السلس فإن زاد من إتيانه على زمن انقطاعه أو تساوى فستنكح وإن قل فلا وليس المراد بزمن إتيانه
 الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذلك يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه
 يوماً وانقطع يوماً كان معتقراً بمنزلة إتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوماً بعد يومين فلا قاله الشيخ
 في حاشية الخرشى قال الزرقاني وإذا أتاه يوماً في الفصل ويوماً في الوضوء ويوماً في التيمم فيكون
 مستنكحاً لأن الوسائل يضم بعضها لبعض ولا تضم الوسائل للمقاصد كالصلاة (قوله ويسمى الذكر)
 لقوله عليه السلام إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ، فإن قلت هذا في حديث إنه هو إلاضعة منك ،
 قلت الأول أصح من هذا أو يحمل هذا على ما إذا مس بغیر باطن الكف أو أن الحديث الأول متأخر
 فهو ناسخ لهذا كما قاله بعضهم وقوله الذكر أي جنس الذكر سواء كان واحداً أو متعدداً كما في حاشية الخرشى
 قال شيخنا الأمر وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا قارب الأصل أمالو خلق له ذكر في يده مثلاً فله لا ينتقض
 انتهى وكذا ينتقض بمس القلفة وذكر الجن كذلك كما في حاشية جلي على الزرقاني ومحل كون مس
 الذكر ينتقض إذا كان بالغا ما إن مس العصب ذكره فلا ينتقض بل جاحة لا ينتقض وضوءه . كافي الأجور
 وغيره وأما وضوء امرأته فكذلك ما لم تنزل فيجب عليها الفصل بالانزال كافي النفر آدمي (قوله
 أي ذكر نفسه) أي قال عرض عن المضاف إليه فخرج منه لذكره غيره فإنه يجري على الملازمة

ثم يشك هل أحدث أم لا
 وكذا لو تيقن الحدث
 وشك هل حصل منه قبل
 الوضوء أو بعده وهذا في
 غير المستنكح فإن كثر
 الشك منه فلا وضوء عليه
 (و) ينتقض (بمس
 الذكر) أي ذكر نفسه

سواء كان من جنسه أو من غير جنسه كالخمار على المعتمد خلافاً لما قال لا تقض بمس ذكر غير آدمي ولو قصد ووجد فإنه ضعيف كما قرره الشيخ على الزرقاني الكبير ونقله عنه شيخنا (مسألة) إذا مست امرأة ذكر ميت بالغ قصدت أو وجدت فلا يقض وضوءها كما في الحاشية هنا ونقل السكندري عن الخطاب أنه لا يقض إذا تخرجت منها اللذة وهو ضعيف والمعتمد الأول (قوله المتصل) فلا يقض بمس ذكره المتقطع جميعه ولو قصد وجد فلا يجزئ عن أحكام الملاسة أما إن انقطع نصفه فس نصفه الباقي فإنه يقض ويجرم النظر إلى ما قطع منه قرره شيخنا (وقوله ولو خشى مشكلاً) الخشى هو من له آلة الرجال وآلة النساء وإشكاله عبارة عن عدم انصاحه بذكورة أو أنوثته (قوله مشكلاً) وأول في النقض إذا تحققت ذكوره فإذا تحققت أنوثته بأن حاض فلا تقض بمس ذكره لأنه حينئذ بمنزلة قطعة جلده من جسده فلا يجزئ عن أقسام الملاسة فسقط نظير الزرقاني قرره شيخنا (قوله من الكورة) يفتح الكاف والميم كافي حاشية الخرشى كالحفشة وزنا ومعنى وهو رأس الذكر (قوله بباطن الكف) هذا إذا مسه من غير حائل أما إن مسه من فوق حائل فلا تقض ولو كان الحائل خفيفاً إلا ما كان وجوده كالعهد كالبدنق والحاصل أن النقض مشروط بشرط خمسة أن يكون ذكر نفسه وأن يكون متصلاً وأن يكون المس من غير حائل وأن يكون بالغا وأن يكون بباطن الكف أو ماشابه (قوله بباطن الكف) فلو خلق بدون كف فحل نظر والظاهر أنه يقدر له كف وباطن الكف يقض ولو انقلب إلى أعلى لشلل فهو باطن له على كل حال وقولنا يقدر له كف أى وينقض بمسه من جهة باطن الذراع لأنه الغالب فأفاده جلي على الزرقاني وتأمله (قوله أن يجنبهما) ويدخل في ذلك رأس الأصبع فإنها من جملة جنبيه فينقض الوضوء عنه وأما إن طالت أطرافه ومس بها فلا تقض إن يقف أن لم يمس رأس الأصبع (أما إن شك هل لمس الظفر أو رأس الأصبع فالتقضي كما قرره شيخنا غيره) (قوله زائد) الأول أن يقول زائدة لأن الأصبع مؤنثة وجوابه أن بعض أهل اللغة جوزوا لذكوريته وإن كان التأنيث أنصح كما في المصباح وفي الأصبع عشر لغات ضم الهزنة وفتحها وكسرهما وإليه كذلك فهدت تسعة من ضرب ثلاثة في مثنها والعاشرة أصبوع بعن الهزنة كمصفور قال بعضهم :

ومهم أربعة تلك وثلاثة والتسع في أصبع واختم بأصبع

وقوله: إنداء الزائد على ما اعتد من الأصابع في محلها المخصوص لها عادة ولو كانت أقل من خمسة فإن كان للرجل المعتاد من الأصابع أربعة مثلاً أو أقل وكان واحد بعيداً امتنع عنها بحيث يقال عرفاً أنه زائد فيعطى حكم الزائد المحقق وهل يعتبر الإحساس في العضو الأصل أو لا والظاهر أنه لا بد من الإحساس والإلم يقض كما في أبي الحسن وكبير الخرشى وهو الذي ارتضاه الشيخ في حاشية الخرشى وفي تقرير الزرقاني الكبير وقرره شيخنا خلافاً للزرقاني وإذا مسه بكف في منكبه أو بيد زائدة فإن أحس نقض وإلا فلا كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني فسقط التنظير الذي في الحاشية هنا (قوله إن أحس) أى بشرط أن تكون مساوية لغيرها في الإحساس والتصرف كما في صريح الشامل وأبي الحسن على الرسالة والمراد هنا بمساواتها لغيرها مراعاة المساواة ولو لاى أصبح كأنه ولو لم يكن بجانبها كما نقله شيخنا عن الشيخ خلافاً للزرقاني وأما لو نقضت عن غيرها في الإحساس والتصرف فلا تقض وإن شك في المساواة فلا تقض وكذا وإن شك في الإحساس والمساواة وأما لو شك في الإحساس جاز ما بأنه على فرد وجوده لمساواة فلا تقض كما في حاشية الخرشى (قوله باللس) اللسان ملاقة جسم لاخر مطلب معنى فيه كحرارة وبرودة وصلابة ورخاوة وأعلم حقيقة أنه كان يلبسه ليعلم هل هو جسد آدمي أو غيره أو هظم أو لحم مثلاً والمس ثلاثي جسمين على أى وجه كان فلذا حسن التعبير هنا باللس وفي الذكر باللس واللؤلؤ على نقض الوضوء بالملاسة قوله تعالى

(المتصل) ولو خشي مشكلاً
وسواء مسه عمد أو نسياناً
من الكورة أو من غيرها
التدأم لا ولا بد أن يكون
اللس (باطن الكف
أو بباطن الأصابع أو
جنبيهما ولو بأصبع زائد
إن أحس و) ينقض
الوضوء أيضاً (باللس)

أو لا مست النساء لأن حكم الجنابة ذكر في قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا، فلو كان المراد باللس الجماع لكان تكراراً (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن اللبس واللمس ليسا يحدث ولا يسبب مع أنهما من الأسباب. فإن قلت السبب ما يؤدى إلى الحدث وكلاهما ليس مؤدياً إلى الحدث. فالجواب أنهما مؤديان إليه في الجملة لأن اللبس شأنه أن يؤدى إلى الحدث الذى هو المذى واللس يؤدى إليه أيضاً اهـ
سكندرى بزيادة من تقرير شيخنا ومحل كون اللبس ينقض إذا كان من بالغ وتنبيه، لو لمس إنسى جنبة انتقض وضوءه بالشرط المذكور (قوله أى لس أجنبية) هذا ضعيف والمعتد أن وجود اللذة بالحرم ناقض ولا فرق بين المحرم وغيرها إلا في القصد وحده بدون وجدان في الأجنبية ناقض وفي المحرم غير ناقض سواء كان من فاسق وهو من يلتذ به محرمة أم لا اهـ من الحاشية مع زيادة من تقرير شيخنا عن الشيخ في كبير الزرقانى (قوله يلتذ بمثلها عادة) أى عادة الناس لإعادة الملتذ وحده فخرج به الصغيرة التي لا تشتهى كبت خمس سنين وكذا اللذة بمجسد الدواب دون فروجها إلا آدمية البحر فيجرب فيها ما جرى في الآدمية. والمراد أن صورتها صورة آدمية وتنبهات: الأول، يجوز أكل آدمية البحر، ولا يجوز تزويجها وبعران وطئها ولا يحد قال سيدى محمد الزرقانى:

وأما بنات البحر فهى بهائم وفي وطئها التعزير إن كنت ثقيل

والثاني، من اللبس الذى يلتذ به عادة لمس الأمرد كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى، بل ولو كان له لحية جديدة فإنه يلتذ به عادة فينتقض كإفروده بعض أشياء خنا والثلث، لا تنقض من لمس بجوز مسنة انقطع منها أرب الرجال لأن النفوس تنفر عنها كافي الشيخين والسكندرى وهذا محمول على ما إذا انقطع منها أرب الرجال بالكلية سواء كان اللبس لها شيئاً أو شاباً، أما إن كان فيها بعض أرب الرجال فينتقض الوضوء بلبسها سواء كان اللبس شاباً أو شيئاً وهذا ما نخط عليه كلام أشياء بعد التوقف (قوله) ولو ظفرها أو شعرها أى المتصلين ولو كان ظفر أو شعر أ بشعر كافي حاشية الرسالة ومثلها السن كافي الطراز. وأما إن انفصل شيء من ذلك فلا تنقض بلبسه ولو التذكا في حاشية الخرشى وتنبهان: الأول، هل يجوز النظر إلى شيء من محاسن المرأة بعد انفصاله أم لا كما لو انفصل شعرها أو فرجها أو شيء من محاسنها ما عورة لها والظاهر أنه لا يجوز لأنهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو تمزق أفاده الشيخ في حاشية الخرشى في باب نواقض الوضوء لكنه نقل في باب ستر العورة عن بعض الشراح أن محل كون الشعر عورة إذا كان متصلاً خلافاً لقول الشافعية أنه عورة ولو انفصل اهـ فهذا يفيد أنه لا يحرم النظر للشعر المنفصل وهو الذى ارتضاه شيخنا وهو المعتقد والثاني، لا يجوز النظر للصلوب وللخزوق والمضيق ونحوهم كافي حاشية الخرشى (قوله خفيف) أى وهو الذى يحبس اللامس معه برطوبة الجسد (قوله قليل والكشيف) قال الشيخ في حاشية أى الحسد اعلم أن المعتد أن الأقسام ثلاثة خفيف جدا وكشيف لا جدا كالأفباء وكشيف جدا كالأطراحة فالأولان حكمهما النقص على الراجح وأما الأخير فالنقص في القصد دون الوجدان قال شيخنا لأن وجود اللذة كالألذة بالنظر واستظهر الشيخ في حاشية الخرشى أن الكشيف لا ينقض فيه وفي حاشيته ههنا ما يخالفه فأنظره ومحل الخلاف في مرور اليد أما إن حصل ضم أو قبض بيده شيئاً من جسدها فالنقص قطعاً بشرط القصد والوجدان فلو قصد اللذة وتوجه اللبس ولم يلمس فلا تنقض تنبهات: الأول، لا بدأه يكون اللبس بشيء من جسده لا يعود ونحوه ككم كذا ينقض به ولو قصد وجد والثاني، لا يشترط في اللبس هنا أن يكون بعضه أصلي بل ولو كان ذاتاً لا إحساس له فينتقض حيث انضم له قصد لذة أو وجودها وهذا بخلاف مس الذكر والثالث، إن قصد بلبسه الاختبار هل يحصل له لذة أو لا فإن وضوءه ينتقض كافي شرح الرسالة والاربع، إن قصد اللبس

أى لس أجنبية يلتذ
بمثلها عادة ولو ظفرها
أو شعرها أو فوق حائل
خفيف قليل والكشيف

لم أجد في الأصل

ولم يقصد اللذة فإن وجدها انتقض وإلا فلا كافي حاشية الخرشى والخامس، إن قصد لمس امرأة أجنبية
 فحينئذ أنها محرم فيلحق بوضوءه . وأما إن قصد لمس محرم فحينئذ أنها أجنبية فلا تقضى وهذا في القصد
 المحرم عن الوجدان وإلا فالنقض على المعتمد والسادس، قال الخطاب ينقض الوضوء بمس المرأة
 لشها بالشرط المذكور وهو القصد أو الوجدان لأشبهين يتساخفن (قوله وهو) أى اللبس لا بقيد كونه
 ناقصا لأنه ذكر منه قبا لا ينقض في كلامه استخدم كما قرره شيخنا (قوله إن قصد) أى باللس
 ويشترط أن تكون اللذة معتادة وأن يكون وجدانها باللس مصاحبا للقصد (قوله اللذة) هى
 الانتعاش الباطنى الذى ينشأ عنه الانتعاش الظاهرى (قوله إن وجدها) أى حين اللبس فإن وجدها
 بعده فلا نقض لأنه حينئذ تفكر (تنبيه) تحرم مصافحة المرأة الغير المحرم بلا حائل مطلقا لغير محرم أى
 سواء حصلت لذة أم لا كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا فتنبه له فقد أخطأ فيه كثير من الطلبة
 وزعموا أنه إن حصل قصد اللذة أو وجودها فهو حرام وإلا فلا بأس على نقض الوضوء . وليس كذلك
 بل هو حرام مطلقا ، وأما المحرم فلا حرمة على المعتمد . وأما في الأمر فإن قصد اللذة أو وجدها
 حرم وإلا فلا والالتذاذ الشيطاني حرام ولو بالصوت (قوله وهذا في غير القبلة) القبلة اسم مصدر بمعنى
 التقبيل (قوله في الفم) أى فم من يلتذ به عادة ومنه فم آدمية البحر فتنتقض مطلقا وكذا تقبيل المرأة
 لشها ناقض كما استظهره الخطاب وكذا تقبيل الفرج ناقض كإني الأجورى ، وقال بعضهم الصواب
 أن قبلة الفرج يحرم على حكم الملازمة لأن قبلة لا تشبه عادة لأنه لا يقبله إلا كل دنى . قليل المروءة
 وقال شيخناهما قولان من رجحان (تنبيه) لا نقض إذا قبل صغيرة ولو قصد وجود لائم لا يقبلها عادة
 وكذا لا ينقض تقبيل شيخ لشيخ ، وكذا في تقبيل ذى لحية لا يلتذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشيخ
 فنقض قاله الشيخ في حاشية الخرشى وهذا إذا كانت الشبهة فيها بعض أرب للرجال سواء كان القبيل
 لها شيئا أو شابا فينقض ، أما إن انقطع منها أرب الرجال بالكلية فلا نقض سواء كان القبيل لها شيئا
 أو شابا ، هذا ما انحط عليه كلام أشياخنا بعد التوقف فتحصل من هذا وبما تقدم في اللبس أن العجز
 صورها ثمانية لأنها إما أن يقطع منها أرب الرجال بالكلية أو يكون فيها بعض أرب الرجال وفي كل
 إما أن يكون في ذلك اللبس أو في قبلة الفم فهذه أربعة وفي كل إما أن يكون ذلك من شيخ أو شاب فهذه
 ثمانية أربعة لا نقض فيها وأربعة فيها النقض وقد علمت جميع ذلك فاحفظ هذا التقرير فإنه غاية في التحري
 (قوله فأنما انتقض) أى ولو كانت بلا صوت (قوله وجد لذة) أى لأنه متى وضع الفم على الفم لا بد
 من اللذة لأن اللذة في القلب والفم طبق القلب فإذا انطبق الفم على الفم سكن ماني القلب من لذو الحب
 (قوله وإن كانت بكرة أو استغفال) أى هذا إذا كانت مع طوع أو عجل ولو كانت مع إكراه أو غفلة
 فنقبلة زوجته كإكراه أو غفلة فلا انتقض وضوءه وضوءه كذلك لو قبلها مكره أو غفلة . قال في
 المجموعه وإذا قبلها في الفم مكره أو طاعة فليتبوأ جميعا ومساءلة إذا قبلها على فم من فوق حائل خفيف
 فهو كقبيلها على فم من غير حائل على الظاهر كإني الحاشية هنا (قوله لا وداع) المعطوف محذوف أى
 لا القبلة لا وداع وأن المعطوف عليه محذوف أى إلا القبلة لغير وداع لا وداع الخ أى لا قصد وداع (قوله
 أو راحة) أى شفقة بأن كانت امرأته مريضة أو نحو ذلك أى كندة اشتياق الغيبة ومحل كون الوداع
 والراحة لا نقض فيها ما لم يلتذ قال الشيخ في الحاشية هنا لا يتصور قصد لذة هنا مع قصد الوداع والراحة
 انتهى . فان قلت قد يقصد بها أيضا قلت الظاهر أن هذا لا يقع عادة أو غالبا كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى
 (تنبيه) علم بما تقدم أن أقسام اللبس ثمانية الأربعة التي ذكرها المصنف والخامس قصد اللذة أو وجدها
 ولا وضوء عليه كذته بمحمد صغيرة والسادس قصد لم يجد ولا وضوء عليه كذته بمحمد فإنه إذا قصد لم يجد

(وهو) أى اللبس (على
 أربعة أقسام) الأول (إن
 قصد اللذة ووجدها
 فعليه الوضوء) اتفاقا
 (و) الثاني (إن وجدها)
 أى اللذة (ولم يقصد
 فعليه الوضوء) أيضا على
 (المشهور) (و) الثالث (إن
 قصدوا ولم يجدوا فعليه
 الوضوء) (و) الرابع (إن لم
 يقصد اللذة ولم يجدوا
 فلا وضوء عليه) اتفاقا
 فتحصل من كلامه أن
 الوضوء ينتقض في ثلاث
 حالات ولا ينتقض في الرابعة
 وهذا في غير القبلة . وأما
 القبلة فإن كانت في الفم
 فأنما تنقض مطلقا وجد
 اللذة أم لا ولو كانت بكرة
 أو استغفال لا لوداع أو
 راحة . وأما إن كانت في
 غير الفم فلا نقض لأن
 يقصد اللذة أو يجدها
 أبو الحسن على ألفا كإني
 وهذا التفصيل في اللباس

فلا شيء عليه على المعتمد كاسبق . السابغ وجد ولم يقصد لا وضوء عليه وذلك بأن يجدها بعد مفارقة
 ماله من غير قصد حينئذ لم يقصد ولم يجد عليه الوضوء وهي القبلة في الغم لغير وداع أو رحمة هذا
 هو الصواب كما قرره أشياخنا خلافا للزرقاني (قوله فان بلغ والنذر) أي بلغ الحلم أي كان بالغاً (قوله وإلا فلا
 شيء عليه) أي بأن لم يبلغ أو بلغ ولم يبلن (قوله مالم يقصد اللذة فصير لأمسا) أي فيتنقض وضوءه . إن
 كان بالغاً (نتبيه على علم من جميع ما تقدم أن نواقض الوضوء سبعة عشر: المذي والودي والمني في بعض
 أحواله والبول والغائط والريح والهادى على المعتمد والنوم في الصورتين واستنار العقل مطلقا إلا في
 حباله تعالى والردة والشك في الحدث والشك في السبب ومس الذكر واللسن في ثلاثه صور . ولكأن
 يجعلها أكثر من ذلك لكنها لا تخرج عما قلناه فتأمل واستخرج (قوله بمس دبر) أي حلقة دبر
 ويسمى الشرج بفتح حين ، والمراد بالبرد بر نفسه فلا يتنقض ولو التذلل لأنه خلاف العادة وأما مس دبر
 غيره فيجوز على اللامسة وكذا الأثنيان (قوله ولا العانة) وكذا العصب الذي بين العبر والذكر
 خلافا للشافعي (قوله موضع الجنب) بفتح الجيم أي قطع الذكر واعلم أن الشارح جزم بأن مس موضع
 الجنب لا يتنقض وظاهره أن ذلك نص قديم . وقال الزرقاني والشبرخيتي والسكندري تبعان لهارون
 لانص في هذه المسألة عندنا والجاري على أصلنا عدم النقض انتهى لكن الحق أنها منصوصة نص علمها
 السهوي نقلا عن المسائل الملقطة وغيرها فالحق مع شارحنا على أن الزرقاني نفسه في شرحه على
 خليل عزاه للمسائل الملقطة (قوله ولا بمس فرج صغيرة) أي لو قصد وجود على المعتمد كافي حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا تبع الشبرخيتي والسكندري وغيرهما . وعلى هذا فيلغز
 ويقال لنا رجل مس فرج امرأة وقصد وجود ولم يتنقض وضوءه (قوله لا تشتهي) أي كنت خمس
 أو ست لا بت مسبح (قوله أو بهيمة) أي ولا يتنقض الوضوء بمس فرج بهيمة مالم يبلن أو يقصد ولا
 فيتنقض كافي الأهجوري . وأما لمس جسدها فلا ينقض ولو التذ كاتقدم وهذا كله في غير آدية البحر
 وأما هي غمكها حكم الإنسانية كاسبق (قوله ولا في) أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أيجب
 الوضوء من التي ؟ فقال : لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله كافي الشبرخيتي (قوله سواء تفرغ عن حالة
 الطعام أم لا) أي مالم ينقطع غروجه من الفرجين ويخرج من الحلق بصفة المعتد فيتنقض حينئذ والقي
 المتفرغ عن حالة الطعام نجس وقيل لا ينجس حتى يشابه أحد أوصاف العذرة وهو المعتمد كافي حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا (قوله القلس) بفتح اللام وقيل بالسكون كافي النهاية وبابه ضرب (قوله وهو ماء)
 أي ماء يخرج من الجوف ومن الفم أو من دونه وليس بقي . فان عاد فقول القى . كذا في شرح الموطأ والقلس
 طاهر مالم يشابه أحد أوصاف العذرة (قوله من المعدة بفتح الميم وكسر العين أو بكسر الميم وإسكان الدين
 كافي حاشية الخرشى) (قوله لحم جزور) وأما ما ورد من أكل لحم جزور فليتوضأ ، فحول على الوضوء
 القوي وهو غسل الدين وأنه منسوخ والجزور يقع على الذكرو الأنثى ويجمع على جزور والجزور
 ما يذبح من الإبل في أي عمل والبدنة ما يذبح في فعل مخصوص (قائدة) يستحب غسل الفم من أكل
 اللحم واللب وكل ماله دسم وبنا كد عند إرادة الوضوء ويستحب أن يكون الفصل شيء من زيل الدسومة
 والريحانة كالأصبر ونحوه (قائمة) قال الغزالي : من دأب على أكل اللحم أربعين يوما فسا قلبه ومن تركه
 أربعين يوما ساء خلقه وتخشى عليه الجذام انتهى (قوله ولا بيقهية في صلاة) أي لغيره والضحك يبطل الصلاة
 ولا يتنقض الوضوء ، واليقهية ما كانت مسموعة له ولجيرانه والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه
 والتيمس مالم يكن مسموعا له ، وهذه كلها ليست ناقصة ، وعند أبي حنيفة أنه إذا ضحك في الصلاة
 بصوت يسمعه جيرانه بطل الوضوء وإلا فلا (قوله خلافا لأبي حنيفة) راجع للحجامة والنقص

وأما الملوس : فان بلغ
 والتذ توضأ وإلا فلا شيء
 عليه مالم يقصد اللذة فصير
 لأمسا (ولا يتنقض الوضوء
 بمس دبر) على المشهور (ولا
 أثنيين) ولا الأليتين ولا
 العانة ولا بمس موضع الجنب
 (ولا) يتنقض (بمس فرج
 صغيرة) لا تشتهي أو صغيرة
 أو بهيمة (ولا) يتنقض
 بخروج (فيه) سواء تغير
 عن حالة الطعام أم لا ومن
 باب أولى القلس وهو
 ماء حامض يخرج من
 المعدة عند الامتلاء (ولا)
 يتنقض (بأكل لحم جزور)
 أي إبل منحورة (ولا)
 نجامة ولا فسد ولا)
 يتنقض (بيقهية في صلاة)
 خلافا لأبي حنيفة (ولا)
 يتنقض (بمس امرأة فرجا)

والحقبة فان مذهبه النقص بواحد من هذه الثلاثة (قوله بمس امرأة) هذا هو المعتمد ونا بعده ضعيف واعلم انه يقال امرأة ومرة ثلاث لغات والأول أفصح لأنها التي في القرآن (قوله فرجها) أى قبلها قال الشيخ في حاشية الخرشى : وتسمية الفرج بالكاف والسين ليس عربياً فى الأفصح انتهى (قوله أطلقت أم لا) وكذلك لو قبضت عليه (قوله بين شفرها) تسمية شفر وهو حافة الفرج أى ما بين حافتي فرجها . واعلم أن إدخال الأصبع فى الفرج والد بر حرام وإن كان لا ينقض الوضوء (فرجكم بكروه للرجل المتوضىء أن يقل زوجه وكذا المرأة وهى متوضئة إذا دعما الماء وكذا بكرة الجماع إلا أطول ينظر به أو يخشى الزنا فيجوز بلا كراهة ويتقلان لليمم هذا هو المعتمد كفى حاشية الخرشى خلافاً للختصر .) خاتمة كل ما خلق رجل ولم يخرج منه بول ولا غائط ولا ریح ولا منى ولا ودى ولا شئ أبداً فانه لا يجب عليه الوضوء كما استظهره الأجهورى : وقال الإمام الشافعى يجب عليه الوضوء قال بعض الأشياخ : والحق اتباع الشافعى فى هذه المسألة لقاعدة : كلام الأجهورى مجرد استظهار فلا يعول عليه انتهى (قوله بما يرفعه) أى الناقض وفى بعض النسخ بما يرفعه : أى التواضع .

(باب أقسام المياه)

إن أقدم هذا الباب على الوضوء والنفس لانه آله لها وهما بحملان به فهو وسيلة لها الوسيلة تقدم على المقصد طبعاً فقدمت وضماً (قوله أحكام) جمع حكم مراده به نسبة أمر لآخر كالنسبة فى قولك ماء البحر يجوز منه الوضوء التى هى ثبوت جواز الوضوء . من ماء البحر (قوله المياه) أصله مواد وقت الواو بعد كسرة قلبت ياء . ولحقها الهاء إشارة إلى أن أصل المفرد الذى هو ماء . ومه قلبت الواو أو ألفاً تخرجها وانفتاح ما قبلها وقلبته الهاء همزة ، وكان الأول أن يعبر بالماء بدل المياه لأن الماء اسم جنس أفرادى يقع على القليل والكثير كتراب لفته أن لا يجمع . والجواب أن جمعه باعتبار أنواعه لأن ماء البئر نوع وماء البحر نوع وماء المطر نوع آخر وهكذا (قوله التى يجوز منها الوضوء) أى التى لا يجوز منها الوضوء ، وكان الأولى للوصف أن يقول التى يصح منها ثلاثاً بوجهه الماء المغصوب كفى الحاشية والشبر خبيث ولأن الجائر ما استوى طرفاه إن شاء المكلف فعله وإن شاء تركه والماء المطاق لا يجوز ترك الوضوء منه بل الوضوء منه واجب كفى الشبر خبيث . وأجاب شيخنا الأمر عن الأول بأن المراد بالجواز بالنظر لذات الماء وصفاته الحسية وأما الغصب فهو طارىء عليه فلا يرد وعن الثاني بأن المرد بالجواز الإذن والإذن يصدق بالوجوب (قوله الوضوء) أى ونحوه كالغسل وإزالة النجاسة (قوله الماء) بالمد والقصر والمد أفصح ويقال ما يتكون الميم (قوله جوهر) خرج العرض كإبياض والسواد (قوله لطيف) أى رقيق القوام لا يحجب ما وراءه . وخرج بذلك الحجر (قوله سيال) أى كثير السيالان فهو صفيقاً لفة أى أنه مانع لا جامد يخرج به النار والزجاج (قوله لا لون له) خرج به الأدهان والعسل وقوله لا لون له أى ذائق فلا تافى بينه وبين قوله يتلون بلون إنائه (قوله يتلون بلون إنائه) أى أبولون مقابلته وخرج بذلك الهواء . واعلم أن ما ذكره الشارح من أن الماء لا لون له هو قول لبعض العلماء لكنه خلاف التحقيق والتحقيق ما نقله الشبر خبيث وغيره عن الإمام الفخر الرازى من أن الماء لا لون له وإن تصاه شيخنا العارف بالله تعالى القطب المبدوس وواقفه شيخنا ومثله فى حاشية شيخنا الأمير وشهد له النقل والعقل . أما النقل فقول الله ^{صلى الله عليه وسلم} خلق الله الماء طهوراً ولا ينجسه إلا ما غير لونه بالحدث . وأما العقل فلأن الماء جوهر ومحس بحاسة البصر وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون كيف وهو جسم والجسم لا يدرك إلا بلونه على ما قيل غاية الأمر أنه لكونه شفافاً يظهر فيه بلون إنائه فاذا وضع فى إناء أخضر فالحضرة لم تغم بالماء وإنما هو لونه لا يحجب لون الإناء . فإن قلت : ما لون الماء الذى هو قائم بذاته

أطلقت أم لا (وقيل إن أطلقت فعلها الوضوء) والإطاف أن تدخل شيئاً من أصابعها بين شفرها ولما انتهى الكلام على توافيق الوضوء أتبعه بما يرفعه فقال :

(باب أحكام)

(أقسام المياه التى يجوز منها الوضوء) أى أنواعها والماء جوهر لطيف سيال لا لون له يتلون بلون إنائه وأشار إلى أن الماء منه ما يجوز التطهير به ومنه ما لا يجوز بقوله (اعلم وفك الله تعالى أن الماء على قسمين قسم مغلوط) بغیره (د) قسم (غير مغلوط)

قلت : المشاهدة البيضاء ويشهده ما ورد في بعض الأحاديث في وصف الماء من كونه أشد بياضاً من اللبن وما يدل على أن الماء لو نه أبيض مشاهدة البياض في الثلج حين جوده وانعكاده على وجه الأرض . فإن قلت بل لو نه أسود بدليل ما وقع في حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنا نتمسك اليالي ذات العدد لا نتقنار في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما هو إلا الأسودان الماء والثر . قلت أجيب بأنها جعلت الماء أسود تغليباً لغيره على الماء لأن الثمر مطعوم والماء مشروب والمطعوم أشرف من المشروب أو أن آية ما بهم إذ ذلك كان يغلب عليها السواد الكثرة دباغها فأد جميع ذلك شيخنا العبدروس وقرره شيخنا أيضاً ومثله في حاشية شيخنا الأثير وقال بعض شيوخنا إن لو نه أسود مستدلاً بظاهر هذا الحديث لكن الأول هو المتجه فتأمل (قوله بشيء أجنبي) مراده بالاجنبي ما ليس ماء فيشمل المتغير بقراره والمتغير بالمتولد منه لأجل أن يكون التقسيم حاصراً (قوله فأما غير المخلوط) إنما قدمه لانه الكلام عليه وأيضاً فيه ارتكاب اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتبة لانه الفصل فيه (قوله فهو طهور) ينفع الطاء كما في حاشية شيخنا الأثير وسمعت من شيخنا السيد البليدي طهور فعول صيغة ما لغة فلذا خص به ما كان طاهراً في نفسه ومطره غيره وليس الطهور خاصاً بالماء بل هو ثلاثة الماء والتراب والنار والتراب موصوف بالطهور كما في حديث . جعلت لي الأرض مسجداً وتربتها طهوراً وقال الله تعالى في آية التيسيم : ولا يطهر كبره . وكذا التراب الذي يملك به النعل وكذا أسجار الاستجار ونحوها وما يحسب به السيف الصقيل إذا كان قديماً مباح على القول بأن ذلك يطهره وقال الخطاب إنه نجس معفو عنه وكذا النار مطهرة لها طهورية . وقول ابن العربي الطهور من خصوصيات الماء حصر إضافي أي الطهور من خصوصيات الماء لا يتجاوزها إلى شيء من المائعات كالعسل ونحوه فلا ينافي أنه يتجاوز فلتنازل والتراب كما عرفت (قوله وهو الماء المطلق) أعلم أن الماء المطلق عند الفقهاء أحسن من مطلق ماء وأما عند أهل اللغة فلهما واحد لأن مطلق ماء من إضافة الصفة للوصف وقرره شيخنا . وظاهر المصنف والشراح أن الماء المطلق مرادف للطهور وقيل مضافاً إليه وقيل الطهور أعم وقيل المطلق أعم ويدخل في الماء المطلق الماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أفضل المياه على الإطلاق ، وبعضهم :

بشيء أجنبي (فأما غير المخلوط فهو طهور) أي في نفسه مطهر لنفسه (وهو الماء المطلق) وسمى بالمطلق لأنه يصدق عليه اسم ماء بلا قيد

وأفضل المياه ماء قد نبح من بين أصابع النبي المتبع يليه ماء زمزم فالكوش قليل مصر ثم باقي الأنهر ويدخل في الماء المطلق أيضاً ماء آبار محمود فإنه مطلق والنهي عنه لكونه ماء مسخط وعذاب والذي انحط عليه كلام الشيخ آخر الحرمه كما قاله شيخنا فإن صلى به بطلت الصلاة على المعتد كما في حاشية الخريش وقرره الشيخ على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا فهو طهور وبطل الصلاة به وقد قلت مغلطاً في ذلك : ألا يا فقيراً أي شخص تطهراً بماء طهور ثم صلى وكلا فقلتم عليه الإثم أما صلاته فباطلة لازلت ترق إلى العلاء

واعتمدوا انفرادي الصحة ولو على القول بالحرمه ومحل الخلاف في غير البر التي كانت تردّها الثالثة (قوله) لأنه يصدق عليه اسم الماء المراد بالصدق هنا الحل لأن الصدق في المفردات ممتنع الحل وفي النضابا ممتنع التحقيق أي يصبح أن يحمل عليه اسم ماء أي عرفاً كما في الخطاب وأما الماء لغة فهو كل سائل فيصدق بالطهور والظاهر النجس والحرام والمسكر وخلافاً للثاني (قوله عليه) في الكلام حقيق مضاف أي ما يصدق على أفراد (قوله اسم ماء) أي اسم هو لفظ ماء أي الذي يكتب في الإخبار منه بمجرد إطلاق اسم الماء عليه فإن قلت يراد على هذا قولهم ماء ندى فإنه لا يصدق عليه اسم الماء إلا مع كونه ماء ندى : قلت لا يراد ذلك لأن الندى ليس بشيء يعضاف إلى الماء وإنما هو صفة للماء كما يقال ماء المطر أي ماء مطر وهو من

باب قولهم صلاة الأولى أي فلا إضافة بيانية قاله الشيخ في حاشية الخريشي (قوله فلا يقال ماء بطيخ الخ)
 المناسب أن يقول طرخ ماء بطيخ عن أفراد المطلق لأنه لا يتوهم أن الماء المطلق يقال فيه ماء بطيخ والبطيخ
 بكسر الباء وأما فتحها خطأ نعم فيه لغة ثانية وهي بطيخ بكسر الطاء وكسر الباء أيضا شديدة (قوله والمراد
 به قيد) أي والمراد بالقيد الثاني في قولنا القيد اللازم فلا يضر الخ (قوله يلازمه) صادق بأن لم يكن قيد
 أصلا أو قيد يفارقه (قوله ماء بئر) من إضافة الشيء إلى عمله (قوله ولا ماء بحر) من إضافة العام للخاص
 لأن البحر هو الماء المتسع ويحتمل أنه من إضافة الشيء إلى عمله (قوله كالطير) قال الشيرازي في المطر عند
 أهل السنة ينزل قطعا كبارا من بحر تحت العرش فينسد على السحاب والسحاب كالغراب فينزل المطر عند
 قطرات من عبوره والتلج بمثلثة هو ماء ينزل من السماء ثم ينعد على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده
 (قوله والبرد) بفتحين شيء ينزل من السحاب جامدا كالثلج ويقال له لحب السحاب (قوله والجليد) هو
 ما سقط على وجه الأرض من الندى فيجمد لكن جموده ليس كالجمود الذي في الثلج كما قال شيخنا وقال
 السكندري الجليد هو ماء ينزل متصلا بعينه ببعض كالخيط (قوله من الندى) بفتح التاء وهو الطل
 الذي ينزل من السماء على وجه الأرض وأوراق الشجر آخر الليل وليس لما راد من الندى المعنى اللغوي الذي
 قاله الجوهري الذي هو المطر لثلا يكون في الكلام تكرار قتائل (قوله والجموع من الندى) أي
 المجموع في هذا الموضوع والمقتسل وليس المراد جمع في إنا لأن هذا ليس بشرط كما في حاشية الخريشي
 والظاهر أنه لا يضر تغيير ربه بما جمع من قوقه كما يرسم مجمع من قوقه الندى مع تغير ربه بالبرسم لأنه
 كالمتغير بقراره كما في الحاشية هنا وقرشيخنا وغيره أنه لا يضر مطلقا سواء تغير هو أو طعمه أو ريحه
 جمع من فوق الزرع أو من تحته (قوله أوداب بعد جموده) أي سواء ذاب بنفسه أو ذوبه شخص
 بتسخين بنار أو شمس وسواء كان جموده بصنعة أم لا كان ملحا أو غيره .

(تنبيه) إذا ذاب البرد ونحوه من الثلج والجليد وجد في داخله شيء ماهر أو نجس فإن غير
 أحد أوصافه يسلب طهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وإن لم يغير أحد أوصافه كان طهورا على
 أصله كما في الخريشي والحاشية هنا (قوله أو نبع من الأرض) فيه رد على من قال لا يجوز التطهر إلا بماء السماء
 مستدلا بقوله تعالى وإن آمن السماء ماء مهورا ولادليل له فيه لقوله تعالى آية أخرى فسلطه نيا بيع
 في الأرض (قوله والآبار) أصله آبار بفتح أو له وسكون ثانية ثم حمزة مفتوحة بمدودة فدخله القلب
 المسكن فصار آبار بهزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة ثم قلبت الهمزة الثانية ألفا فصار آبار
 وهو جمع بئر وهي الثقب المستدري الأرض سواء كان مطويا أو مبينا والميون جمع عين وهي الشق
 في الأرض ينبع منه الماء على سطحها غالبا ويدخل في قوله الآبار بقرمز مزم فيستعمل في الوضوء والفسل
 ويكره استعماله في النجاسات إكراما له والاستحباب به يورث مرض البواسير كما قال الخطاب وينسل
 به الميت إذا كان جسده خاليا من النجاسة لحصول البركة له .

(قاعدة) قال الولي الخريشي في كبره : الحكمة في أن الآبار في الغتاء حارة وفي الصيف باردة
 أن ليالي الشتاء طويلة فتقرب الشمس من هندا وتطلع عند آخر نبع تحت الأرض وتمكث هتدم
 إلى طلوع الفجر فيحصل بسبب ذلك حرارة في الماء بخلاف ليالي الصيف فانها قصيرة والله أعلم .
 (قاعدة أخرى) هذه الميون التي تنبع من الأرض من بكاء الأرض لأن الله تعالى لما أراد
 أن يخلق آدم أوحى إلى الأرض أني خالق منك خليفة فنأما حتى أدخلته الجنة ومن عصاني أدخلته
 النار ، قاله يارب أنخلق مني خلقا للنار؟ قال نعم فيكبه الأرض فانفجرت منها الميون إلى يوم
 القيامة كما في الخازن (قوله أو كان سور بهيمة) السور بضم السين وسكون الهمزة

فلا يقال ماء بطيخ ولا ماء
 ريحان ونحوه والمراد به
 قيد يلازمه فلا يضر ماء
 بئر ولا ماء بحر لأنه قيد
 يفارقه و (يجوز منه
 الوضوء سواء نزل من
 السماء) كالطير والثلج
 والبرد والجليد والمجموع
 من الندى أو ذاب بعد
 أن كان جامدا (أو نبع من
 الأرض) كما العيون
 والآبار أو كان سور بهيمة
 أي فضلة شر بها كانت بما
 يؤكل له كالبحر والفنم
 والإبل

وقد تسهل وبالبهمة ذات الأربع بحرية كانت أوروبية (قوله كالينزل والحمار) أى على المشهور .
واعلم أن كلام الفارح في كون الماء طهورا وأما الكراهة وعدمها ففيه آخر فلا يرد أن سؤرا ما لا يتوقف
التجاسة كالجلالة بكرة استعماله إذا لم يشق الاحتراز منه فإن شق الاحتراز منه كالماء والنفار ونحوهما
لم يكره وهما إذا لم يتيقن التجاسة على فقه فإن يتقن فيفرق بين قليل الماء وكثيره وتفسيره وعدمه
(قوله) وكذا سؤر الحائض والجنب (وأولى سؤرا أحدهما فنص على الصورة المتروكة ، وسواء كانا
مسلمين أو كافرين كانا شاذين غير أم لا إلا أن شارب الخمر يقيد بما إذا لم يتيقن التجاسة على فقه (قوله)
وفضلة طهارتهما) أى أن ما فضل من الحائض والجنب بعد أن تطهرا فإنه طهور ولا أثر لما تضاف
منهما في الإناء على المشهور سواء نزل في الماء أو اغتر فامنه كثرت فضلتها أو قلت من وضوء أو غسل
بجميعين أو مستقرين (تنبيه) يتعين ضبط طهارتهما بضم الطاء والإضافة ببيان أى فضلة هي طهارتهما
أى لأن الطهارة بضم الطاء اسم لبقية الماء المتطهر به ولا يصح فتح الطاء ولا كسرهما ، أما الفتح فلأن
الطهارة بالفتح إما الدفعة الحكيمة وإما مصدر طهر بفتح الطاء والماء وضما وكلامها لا يصح وأما
الكسرة فهو ما ينظف به من غاسول ونحوه ، قاله الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى
وقال شيخنا الأمير : والأظهر أن يقرأ طهارتهما بفتح الطاء أى ما فضل بعد التطهير فالمراد بالطهارة
الفعل المخصوص الذي هو التطهير كقولهم الوضوء طهارة صغرى تتعلق بأعضاء مخصوصة ونحو ذلك
كثير ، ولا يخفى أنه لو قيل فضلة غسلها لمصلحة والفعل طهارة بالفتح وقد تقدم في الفارح فضلة شربها
فعل وزانه فضلة التطهير فيقرأ طهارتهما بفتح الطاء انتهى ، والحاصل أنه يصح ضم الطاء وقسمها .
(فروع : الأول) إذا كان الماء المطاوع لا يكتفى إلا بالوضوء أو التجاسة . قدم غسل التجاسة وتيمم
(الثاني) إذا كان مع شخص ماء وثوبه نجاسة متعددة لا يكتفى الماء إلا بعضها فيغسله ويبقى الآخر ،
هذا إذا كانت المواضع متعددة . أما لو كان موضعا واحدا ولا يغسل الماء إلا بعضه فانه يبقيه ولا يغسله
لأن عمله حينئذ ينشر النجاسة ويرى بها (الثالث) إذا صبغ الثوب وكان به نجاسة فيكتفى فيه الغسل ويبالغ
في غسله حتى يذهب على الظن أن التغير إنما هو من الصبغ ولو زل الماء متغيرا بالصبغ انتهى أصح
(قوله ثم شرع في القسم الثاني) وهو المخلوط وجعله قسما ثانيا باعتبار التفصيل في قوله فأما غير المخلوط
ولإيه القسم الأول في التقسيم في قوله على قسمين مخلوط والمخلوط قسم ثان باعتبار
التفصيل وأما باعتبار التقسيم فهو قسم أول (قوله بما يفارقه) الأول حذف هذا التقيد ليصح تفصيل
المصنف في القسم الثاني لأن من جملة الأقسام بالافراق أفاده شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير
(قوله إن تغير) أى حقيقة وهو ظاهر أو حكما كان بخلافه بول ذلك راغته لكن لو فرض بقاء
راغته لتغير الماء قالما نجس لأنه وإن لم يتغير في الحس لكنه في حكم الزرقاني خلافا لما في حاشية الخرشى وكذا إذا ذهبت
كما نقله شيخنا وغيره عن الشيخ في تقريره على كثير الزرقاني خلافا لما في حاشية الخرشى وكذا إذا ذهبت
رائحة الماء أو ربح مثلاً ثم مرجع بالما . بحيث أنه لو كانت فيه رائحة لغير الماء فلا يصح التطهير به على المعتقد
كما قرره شيخنا وغيره عن الشيخ في تقرير الزرقاني خلافا لما في حاشية الخرشى (قوله أحد أو وصفه) أى
واحد منها وأولى إذا تغيرت كلها أو اثنتان منها فإن قلت قد استعمل المصنف لفظ أحد في الإثبات مع أنهم
قالوا إن أحد لا يستعمل إلا في التي كان أحد لا يستعمل إلا في الإثبات فالجواب أن هذه القاعدة أغلبية
كما قاله شيخ الإسلام بدليل (قل هو الله أحد) فتدبر (قوله أو ربحه) قال ابن كمال باشا لا بد من التجوز في قولهم
تفريق الماء لأن الماء ليس له رائحة ذاتية فالمراد علرأ في ربح لم يكن أفاده شيخنا الأمير (قوله نجس) فيه
مستلغات فتح الأول مع سكون الثاني وتحريكه بإحدى الحركات الثلاثة وكسر الأول مع سكون الثاني

أولا كالينزل والحمار
على المشهور وكذا سؤر
الحائض والجنب وفضلة
طهارتهما فإن ذلك كله
يجوز منه الوضوء . ثم
شرح في القسم الثاني فقال
(وأما المخلوط) بشىء .
أحد أو وصفه أى أوصافه
الثلاثة وهي لونه أو
طعمه أو ريحه بشىء من
ذلك المخلوط (فهو) أى ذلك
الماء المتغير (على قسمين)
لأنه تارة يختلط بنجس
فيتغير به أحد أو وصفه
(قالما نجس)

وكسره فقط ولا يصح الضم ولا الفتح أفاده الشيخ في الحاشية هنا وهذا بالنظر للغات وأما العرف
فبافتح عين النجاسة وبالكسر المتنجس (تنبيه) إذا بنى المسجد بالزيت المتنجس أو نحوه فانه
لا يهدم على المعتدل بل يلبر بالجبس ونحوه وأما القرآن إذا كتب بجر نجس فانه يبل أو يحرق إن
كان في ورق وإن كان مكتوبا في لوح أو ورق غزال فانه يمسح منه قرره شيئا البلي وغيره (قوله
لا يستعمل في العادات) أى يحرم استعماله فيما اعتاده الناس ومحل كونه لا يستعمل في العادات إن
كان يعود إلى أكل آدمى له انتفاع به في مسجد وأما إن كان في غير آدمى وغير مسجد بأن كان يسقى
به دوابه أو زرعه أو نحو ذلك فانه يجوز ذلك (قوله كاسياى) صوابه كما قال وأما هذا التعبير فغير مناسب
قال شيخنا الأمير وقد هوى الشارح بقوله كاسياى وبقوله ولذلك قال وبقوله بذلك أقدم وهذا كله
على كلمة واحدة وهى قول المين بلفظه لا يصلح الوضوء منه انتهى أى فلو اقتصر على قوله ولذلك قال لكانت
عبارة حسنة مختصرة سالمة من الخلل (قوله فان كان الماء قليلا) أى بأن كان كآنية الوضوء والفصل
بالنسبة للتوسط لا للوموس ولا للبخف جدا وآنية الفصل بالنسبة للتوضى قليلة أيضا والمعتد أن
آنية الوضوء إذا حلت فيها فطرة نجاسة كره استعمالها وإن زاد على آنية الوضوء فلا تصير الفطرة
مكروها بل لا بد من الزيادة ثقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الزرقانى الكبير ومثله في حاشية شيخنا
الأمير والقولان للذنان في الحاشية هنا والشبر خفيف ضعيفان وما كان أقل من آنية الوضوء والفصل وحلت
فيه نجاسة ولم تغيره فانه لا ينجس على المعتدل (قوله كره الوضوء منه) محل الكراهية إذا وجد غيره
وكان زكيا وإلا فلا كراهة وإذا قلنا بكراهة الماء القليل المخلوط بالنجاسة التى لم تغيره فلو صب عليه
ماء مطفى حتى صار كثيرا فانه يصير طهورا لا كراهة فيه ولو جمعت مياه قليلة كل منها خالطته نجاسة ولم تغيره
حتى صار كثيرا قال الخطاب لانه والظاهر انتفاء الكراهة قاله الشيخ في الحاشية هنا والسكندرى
قال شيخنا لا يبرأ الذى استظهره الخطاب إنما هو الكراهة لأن ما ثبت الاجزاء ثبت الكل ووافقه
ابن التلسانى وأما نفي الكراهة فاستظهره ابن عبد السلام فاذا فرقا الماء المجموع أجزا كما كان أولا
فهل تعود الكراهة أولا قال الزرقانى الظاهر أنها لا تعود لأنه لا موجب لعودها انتهى (قوله كره الوضوء
منه) وأما إزالة النجاسة فلا يكره كذا فى الأصل لكن عزم في حاشية الخرشى الكراهة في العبادات
والمادات وهو مقتضى مراعاة الخلاف في نجاسته ونجسه الزرقانى بما إذا توقف على ظهور (فائدة)
قال الأصل الماء المكره ثمانية الماء المشمس على المعتدل وأما المسخن بال نار فلا يكره على المعتدل
والماء الشديد البرودة أو الشديد الحرارة وما آبار تمود ولا بئر الناقة وما يار قوم لوط وما يبرهوت
بالين وهما أرض بابل بالعراق وما يبرذوان التى وضع فيها السحر للصطفى صلى الله عليه وسلم وهى
بالمدينة انتهى لكن تقسم أن المعتدل الحرمة في ماء آبار تمود وما بعدها مكروه (فائدة أخرى)
لأنوا فى استعمال الماء المكره لأن الكراهة تنافى الثواب كآنية حاشية الخرشى (قوله على المشهود)
ومقابلته أن الماء يتنجس إذا حلت به نجاسة قليلة وقل عن إن القامص ولكنه ضعيف وقد حله ابن
رشد على الاحتياط لأنها نجاسة حقيقية وبني عليه أنه بعيد عنه في الوقت فقط وعلى المشهور
لإعادة (قوله فيقتير) أى حقيقة أو حكما كما تقدم توضيحه ومن ذلك الماء المجمعول في القم إذا
مازجه الرين فذلك الماء طاهر غير طهور فاذا نزل من قبل مازجة الرين فهو طهور هنا هو المعتدل
والخلاف الذى فى المختصر لفظى وأما لو حصل البصاق في الماء وهو في إناه فانه لا يضر ما لم يكثر حتى يتغير به
فانه طاهر غير طهور لأن البصاق وإن كان طاهرا لكنه مستفقد ولذا اشتد تكثير ابن العربى على من يبلطخ
أوراق المصحف والعلم بالبصاق ليسهل قلبها وجعل ذلك من الجهل المؤدى للكفر وقصد بذلك مجرد

لا يستعمل في العادات
كسجن وطبخ ولا في
العبادات كوضوء غسل
كاسياى، ولذلك قال
(لا يصح منه الوضوء) أى
ولا غيره كما تقدم (وإن لم
يتغير الماء) به) أى
بالتنجس (فان كان الماء
قليلا والنجاسة قليلة كره
الوضوء منه على المشهور)
وأولى في الكراهة إذا
كثرت النجاسة وقل الماء
أى ولم يتغير وأما إن كثر
الماء فلا كراهة قلت النجاسة
أو كثرت . ثم أشار إلى
القسم الثانى وهو ما إذا
تغير الماء بطاهر فقال
(وتارة يحتلط بطاهر
فيتغيره فان كان الطاهر
عما يمكن الاحتراز منه)
بأن كان عما يفرق الماء
ظاهرا (كالماء المخلوط

الزجر لأنه لا يؤدي للكفر خصوصا وقد اغتفره السادة العارفة وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن
أو بضعه بالصلصاق ويتعين على معلم الصبيان أن ينعمهم من ذلك انتهى من حاشية الخرشى (قوله بالزجر فإن
الخ) إنما أتى بأشلة ثلاثة لأن الأول مؤثر في اللون والثاني مؤثر في الريح غالباً والثالث مؤثر في الطعم
غالباً (قوله وما أشبه ذلك) أي كبن وعسل وصابون وكبخار المصطكي ونحوها بما يؤثر في الريح كسباقي
توضيحه (قوله كالغدير) هو الماء المنقطع الجري أي ما بقي من آثار الماء في الأرض فإذا جاء الصيف
لا يجدونه وقيل إما بمعنى فاعل أي غادر لأنه يندثر أهله عند شدة الحاجة إليه أو بمعنى مفعول أي مضدور
أي متروك لأن النيل غدره أي تركه كذا في حاشية الخرشى ويجمع على غدران وغدر (قوله
المنغير) سواء كان التغير بينا أم لا على المعتد ويتيمم إن لم يجد غيره ولو توحش به أعاد أبداً (قوله
بروث الماشية) ومثله البول (قوله المأكولة اللحم) إنما قيده لأن كلامه في الطاهر ومعنى كلامه أن
الماء المنقطع الجري إذا تغير أحد أوصافه بروث أو بول المواشي المأكولة اللحم فإنه يسلب الطهور ويسواء
كان التغير بينا أم لا (تنبيه) إذا بال حيوان غير المأكول اللحم في البحر وارتفعت منه غرة فهي
طاهرة وإن كانت متولدة من الماء والبول. أما إن تحققنا أنها من البول فهي نجسة أفاده بعض أشياخي
(قوله والبرث المتغيرة تغيرا يينا) يعني أن البرث إذا تغير أحد أوصاف ما فيها بوق شجر أو خشب أو تبن
أو حشيش أفتته الرياح فبقاؤه يسلب الطهورية سواء كان التغير بينا أم لا على المعتد فلا مفهوم لقول
شارحنا تغيرا يينا (قوله أو يجبل السانية) أي بشرط أن يكون التغير بينا والمراد بالين الفاحش والمعتبر
في ذلك قول أهل المعرفة. والسانية في الأصل اسم للجبل الذي يستقي به ويطلق على الدول العظيم وعلى
الساقية وهو المراد هنا وعجل الضرر إذا كان جبلها من حلفه أو ليف لأن كان من حديد ونحوه فلا يضر
التغير به ولو يينا. وكذا القولا ديس أخرقة لها من أجزاء الأرض ولا يضر تغير القرب بما يصلحها من
الدباغ مطلقا أي سواء كان بينا أم لا لأنه كما تغير بالقر كاني الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى خلافا لبعث
الحطاب (قوله أو يجبل الاستقاء) أي جبل البرث وكذا إذا تغير الماء بإنا خشب أو بدم من جلد فإن تغير
تغيرا يينا أو لا فلا (قوله إذا كانت بالحاضرة) ليس هذا راجعا لقوله أو يجبل السانية أو يجبل الاستقاء
كما هو ظاهر كلام شارحنا بل هو راجع لقوله والبرث المتغيرة والحاصل أن كونها بالحاضرة إنما هو شرط في
البرث المتغيرة بوق الشجر أو التبن أو نحوهما وكون التغير بينا إنما هو شرط في جبل السانية فعبارة الشارح
فيها تقديم وتأخير كما قال شيخنا الأمير أي والأصل والبرث المتغيرة بوق الشجر أو التبن إذا كانت بالحاضرة
سواء كان التغير بينا أم لا والمتغيرة بجبل السانية أو بجبل الاستقاء تغيرا يينا فاقابل الكلام على الشارح
سهوا فقدم ما حقه التأخير وآخر ما حقه التقديم فتأمل (قوله ففيها خلاف) أي بين ابن رشد وغيره
فإن رشد يقول بالجواز وهو المتمدن وغيره يقول بعدمه قاله لامة خليل ولا ظهر في البرث البادية بهما
الجواز ولكن قالوا لا مفهوم للحاضرة بل المدا على عصر الاحتراز سواء كانت في البادية أو في الحاضرة
بأن كانت البرث في الحاضرة وفيها منسع ولا يمكن سدها فتلقى فيها الرياح ورق الشجر أو التبن فيقع
عنه ولا يضر (قوله أو إلى ذلك) الأولى حذفه لأنه لم يشر بجواب الشرط بل بالجملة أنه يعمل قدمه على الجملة
لكن الأولى أفاده شميخا (قوله ظاهره في نفسه) أي ما لم يطرأ عليه بعد ذلك نجاسة فإن طرأت عليه
نجاسة ولو قليلة فإنه ينحس ولو لم يتغيره لأن الماء المنقطع له قوة يدفع بها عن نفسه بخلاف الماء المضاف فالجملة
التي فيها الكتان إن كان طعام الماء كطعم الكتان إذا بال بجانبها إنسان ونزل فيها قطرة بول أو جرح أصبه
فنزله فيها قطرة قدم فأنها تنجس ولو لم يتغيرها فإذا كان في إناء بول وإناء ماء وإناء لبن فأضفتنا البول على
الماء ولم يتغيره وهو طهور فإذا فرغنا عليه اللبن بعده فبصير طاهر غير طهور فلو أضيف الماء أو اللبن ثم

بالزجر فإن
والعجين وما أشبه ذلك
من المياه المتغيرة بالطهارات
كالغدير المتغير بروث
الماشية المأكولة اللحم
والبرث المتغيرة تغيرا يينا
بوق الشجر أو التبن
أو يجبل السانية أو يجبل
الاستقاء إذا كانت
بالحاضرة فإن كانت بالبادية
ففيها خلاف وإلى ذلك
كأنه أشار بقوله :

وضع عليه البول صار الماء نجسا لأنه صار كالطعام وينجس كثير الطعام المائع بالنجاسة القليلة وبأنه
بذلك يقال : لنا ثلاثة أشياء تخرج بإناء واحد يختلف الحكم فيها طهارة ونجاسة بتقديم بعضها وتأخير
البعض الآخر نص على هذه المسألة الخطاب في شرح غليل . وقد نظم هذا اللفظ شيخنا الأمير بقوله :

قل للفقهاء إمام العصر قد مرجحت ثلاثة بإناء واحد نسبو
لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالنجس ما السبب
وقد نظمت جوابه من البحر والروى . فقلت :

فذاك ماء طهور فيه قد سقطت نجاسة لم تغير ثم قد نسبو
له كورد فقل ذا طاهر وإذا إضافة قدمت فالطاهر قد سلبوا
فصار ذا الماء بالنجس متصفاً في العبادات والعادات مجتنب

(قوله فهذا الماء طاهر في نفسه الخ) يستثنى منه ما إذا تغيرت رائحة الماء بقطراته التي جرمه في وعاء
الماء فإنه لا يضر ومن باب أولى التغير بالرائحة الباقية في الوعاء مع كونها لم يبق من جرمه شيء ولا يتقيد
بذلك بالضرورة ولا بالسفر على المعتد . وأما تغير لونه أو طعمه فيضرسوا كان يجرمه أو بريجه إلا الدباغ
لوعاء الماء فإنه لا يضر التغير به مطلقاً ، وأما التغير بالجمادى بأن تغير الماء برائحة كريهة كجيفة مثلاً
أو طيبة كنبوت مجاوره وتغير ريح الماء منه فإنه لا يضر وكذا لو فرض تغير اللون والطعم فإنه لا يضر
كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا من أن اللون والطعم يضر فانه ضعيف والحاصل
أن التغير بالجمادى لا يضر مطلقاً على المعتد وهذا كله إذا كان التغير بمجاورة منفصل غير ملاصق أما إن كان

(فهذا الماء) أى المتغير
بهذه الظاهرات (طاهر
في نفسه) لكنه (غير
مطهر لغيره) فيستعمل في
العادات من طبخ
وعجن وشرب ونحو ذلك

التغير بمجاورة ملاصق بأن كان الدهن على وجه الماء ولم يمازج فيه يله يمتسا وتشالاً ويستعمل الماء فيه قولان
مرجحان أو ما لو مازج بأن صارت الأمواج تضرب في الميعة فإنه يضر والحاصل أن المسائل ثلاثة تغير
بمجاورة غير ملاصق وهو لا يضر وتغير بمجاورة ملاصق غير مازج فيه قولان وتغير بمجاورة ملاصق
مازج وهو يضر قطعاً وتبنيات : الأول ، إذا تغير الماء بماء وضع من الورود والحناء ونحوهما فوق شبك
القلة ونحوها ولم يصل إلى الماء فهو من قبيل التغير بالمجاورة فلا يضر والثاني ، إذا بخرنا القلة ونحوها
بيخور مصطكي أو بيخور عود أو نحوهما ثم حبسنا الدخان في القلة ثم صب عليه الماء فإن الماء يصير
طاهراً غير طهور لأن الدخان حينئذ مازج الماء وغالطه ولما إن تغير الماء برائحة بخور فإنه بعد
ذهاب الدخان منه فلا يضر كما أفاده الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى وقال شيخنا الأمير الظاهر
أنه يجري فيه الخلاف فيه الملاحظ لأنه حينئذ ملاصق لإناء فيه رائحة وقد لاصق الماء ، الثالث ، إذا حبسنا
السعدة في قم القلة ونحوها وتحلل فيه شيء فإنه يضر كما أفاده بعض الأشياخ ، الرابع ، إذا تغير الماء بشيء
طاهر كالزعفران أو نحوه وأزال به عين النجاسة أو استنجى به فإن حكمها هو المنع بآل لا يرفع إلا بالباء
المطلق وإذا زال محل شيئاً وهو مبلول أو لافاه بعد أن جف شيء مبلول فالمعتد أنه لا يتنجس ما لاقى محل
النجاسة وكذلك لو استجمر ثم لاقى محله بعد أن عرق نوباً فإن الثوب لا ينجس كما قاله بهرام خلافاً للخطاب
قاله الشيرازي على غليل ومن هذا لو أصاب الثوب بول ثم يبس ثم لاقى طمأناً فإنه لا ينجس وقيد الزواني
الطعام بكونه نجافاً . أما إن كان مائعا فينجس وإن تضاء بعض شيوختنا (قوله غير مطهر لغيره) أي
مادام متغيراً أما إن زال عنه التغير فهو طهور مطهر لغيره على المعتد بأن أفرغ الماء المتغير في إناء فضرته
الرياح ونسفته حتى زال تغيره وعاد لحالته الأصلية فإنه يجوز التطهير به على المعتد وهذا بخلاف زوال تغير
النجس فإن المعتد ببقاء النجاسة فلا يجوز التطهير به ولو عاد لحالته الأصلية نعم إن زال تغير النجس بسبب
خلط ماء مطلق عليه فإنه يصير طهوراً (قوله ونحو ذلك) أي من غسل أو ساخ ببدن أو ثوب أو تدف

أو تبرّد (قوله ولا يستعمل في العبادات) لأن العبادات لا تصح إلا بالطهور (قوله ونحو ذلك) الأولى حذفه لأنه لم يوجد له مثال كما قال شيخنا (قوله إذا تغير بقراره) يدخل في القرار الجبر والطفل فقد نص البرزلي في نوازله على أن الماء إذا تغير بالطفل وصار أصفر فإنه لا يضر، ونص أيضا في محل آخر على أن ماء المطر إذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجلس مثل الجبر كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه إجماعا من حاشية الخرشى (قوله أو عما لا ينفك عنه غالبا) أى تحقيقا أو ظنا أو شكّا بأن شك هل تغير الماء بما ينفك عنه أو بما لا ينفك عنه فالأصل بقاؤه على الطهورة فالشك ملغى وأما إن غلب أن ما تغير به الماء عما لا يفارقه فإنه يعمل على الظن . وأما لو علم أن المتغير مفارق وشك في طهارته ونجاسته فالأمر ظاهر غير طهور كما في الخرشى وغيره (قوله بالسبخة) هو يفتح السين ويجوز في الباء الفتح والكسر فالفتح على أنها واحدة السباخ والكسر على أنها صفة للأرض يقال أرض سبخة بكسر الباء أى ذات سباح (قوله أو الحامأة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة (قوله أو الماء الجاري) لا مفهوم له بل سواء المراد الماء عليها أو صنعت منها أو أن تغيرته بمكثه فيها أو تسخينه بها كقندور الحمامات أو أواني الفخار ولا يخرجها الصنعة عن طبيعتها الأصلية ولا كرامة في استعمالها على المشهور ولو ظهر طعم القندور في الماء ولم ينكر أحد ممن مضى الموضوع من إناؤه الحديد مع سرعة تغيره، وإنما كان الكبريت ومما به غير مضر للماء ولو نقل من معدنه ومنع التسميم به ومما به حيث نقل لأن التسميم بطهارة ضعيفة (قوله على معدن) بفتح الميم وكسر الدال المهملة أى مكان (قوله زرنينج) بكسر الزاى المعجمة وهو تراب أحمر والكبريت بكسر الكاف تراب أصفر (قوله أو كبريت) ولو حرق أو صار عقاير في أيدي الناس . وأما تبيخير الماء بالكبريت فيضر على المتمدن كما في كبر الزرقاني وأعمده الأشياخ (قوله أو نحو ذلك) أى من شرب ونحاس وخبث ودهون ورجل وزاج وثورة وما بعد قراره (قوله فلو تغير بطول مكثه) بتثنية الميم أى بأن أصفر أو غلظت مادته أو علقته دهنية من ذاته ولو فصلت منه وأقيمت له (قوله كالتحلب) بضم الطاء واللام ويصح فتح اللام كما في الحاشية وقال جلي اللام مثله (تحميمه) التغير بالتحلب لا يضر مطلقا سواء كان التغير بينا أم لا مالم يطبخ في الماء فإن طبخ فيه سلب الطهورية (قوله وهو خضرة الخ) أى المسبة عند العامة بالزيم (تنبيه) أدخلت الكاف في قوله كما التحلب الخرز وهو ما يثبت بجانب الحائط الملاصق للماء والذى يذوقه الماء إلى البرو أدخلت الكاف أيضا السمل الخى فلا يضر التغير به سواء كان كبيرا أو صغيرا ، وأما إن مات لحكمه حكم الطاهر فيضر التغير به ويصير الماء طاهرا غير طهور ، وأما تغير الماء بخمر السمل فلا يضر سواء كان حيا أو ميتا احتياجا إلى ذكر آدم لا وهذا المعتمد كافي في الخطاب والنفر أوى وغيرهما ونقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الزرقاني الكبير خلافا لما في الحاشية هنا وحاشية الخرشى من أنه مضر فإنه ضعيف (قوله لا يطهور من كلامهم) هذا هو المعتمد (قوله وعن مالك كراهته) هذا ضعيف (قوله بمغرة) بفتح الحاء وسكون التميمي وهى الطين الأحمر والمغرة لا تضر ولو صنعت منها أو أن تغير الماء بمكثه فيها كما قال الأجهوري ونصه وإذا جعل من المغرة إناؤه ووضع فيه الماء وتغير فإنه لا يسلب الطهورية (قوله ولو طرح فيه نقدا) أى ولو طرح كل من المغرة والتراب في الماء نقدا ولو كان التغير كثيرا فإنه لا يضر تنبيهان : الأول ، لا يضر تغير الماء بالملح ولو طبخ به وحاصل هذه المسألة أن الملح كان أصله ماء وجد فلا يسلب الطهورية على المتمدن أو بائنا في الأرض وإن كان مصنوعا من نبات الأرض كالزراة فيسلب بائنا وإن كان مصنوعا من تراب أو معدن يأتى بخدمة معدنه حجارة فالمتمدن عدم السلب بأفاده الشيخ في حاشية الخرشى والثاني ، قال ابن عمر لو كان في أصل الماء شجرة فتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه من عرفها فإنه لا يضر مطلقا شجرة أم لا على المتمدن كما قال الخطاب والشبر غيبي وغيرهما (حاشية) قال الزرقاني للمياضي والمناطس

ولا يستعمل في العبادات
لا في وضوء ولا في غيره
أى من غسل وإزالة
نجاسة ونحو ذلك (وإن
كان) المخاط للباء (ما
لا يمكن الاحتراز منه) كما
إذا تغير بقراره أو بشيء
عما لا ينفك عنه غالبا
(كلما المتغير بالسبخة)
وهى التراب المالح (أو
الحامأة) وهى الطين
الأسود أو الماء الجاري
على معدن زرنينج أو
كبريت أو نحو ذلك
فلو تغير بطول مكثه أو
بمتولد منه كالتحلب وهو
خضرة تعلو الماء فإنه
يجوز استعماله ولو مع
وجود غيره وعن مالك
كرهته حينئذ وكذا
لا يضر الماء المتغير بمغرة
أو تراب ولو طرح فيه
نقدا (فهذا كله طهور
يصح الموضوع منه

المعدة للوضوء والغسل إذا تغير أحد أو صافى الماء لا يصح منه الوضوء والغسل وهذا ما تطول إقامة الماء فيه أو ما ما يتجدد له ماء آخر ويبقى بعضه ويصب عليه ماء آخر جديد كما طس الحمامات أى بحيث يغلب على الظن زوال تنبره به فيجوز منه الوضوء والغسل (قوله والله أعلم) فيه إشارة إلى جواز استعمال هذه اللفظة وزعم بعض الخنفية أنه لا ينبغي استعمالها لإيهاه الشك في الحكم الذى قبله ورد بأنه لا إلهام فيه بل فيه غاية التعظيم المطلوب كما يدل عليه بعض الأحاديث بل القرآن دال عليه قال تعالى : « ألعلم حيث يجعل رسالته » وقد قال على كرم الله وجهه : ما بردها على كبدى إذا سئلت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم (قوله على طهارة الحدث) أراد بالطهارة الفعل الذى هو التطهير ولم يرد بها الصفة الحكيمة التى عرفها ابن عرفة (قوله إلى صغرى وكبرى) فإن قلت أفعال التفصيل إذا جرد من أن والإضافة لغة أن يلزم الأفراد والتذكير . فالجواب أنه ليس المراد هنا حقيقة المفارقة بل هى تسمية اصطلاحية (قوله وبدل عنهما) يحتمل أنه معطوف على ما قبله وبدل كل قسم فى حكمه فلا يلزم الزيادة على قسمين ويحتمل أنه معطوف على طهارة الحدث والعطف يقتضى المغايرة بناء على أن المراد بالطهارة ما رفع الحدث والتميم مبيح فقط كإساقى توضيحه والضمير فى منها راجع للصغرى والكبرى أفاده الشيخ فى الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله وهو الوضوء) ذكر الضمير مراعاة الخبر الذى هو الوضوء . ولوراعى المرجع لقادى رحمه الله لكن مراعاة الخبر أنصح (قوله وما يشتمل عليه) أى من اشتغال الشكل على أجزائه (قوله من فرائض الخ) فيه إشارة إلى أنه ينبغي للخصص تمييز ذلك لكن لو لم يميز بعضها من بعض فوضوء صحيح على المعتقد إذا أتى بوضوءه على الوجه المطلوب وكلما لو اعتقد أنها كلها فرائض . أما إن اعتقد أنها كلها سنن أو مندوبات قالوا وضوء باطل .

(باب فرائض الوضوء)

اعترض بأن فرائض جمع كثرة وهو لما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له مع أن فرائض الوضوء سبعة . وأجيب بأنه استعمل جمع الكثرة موضع جمع القلة أو أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة فهو موافق لجمع القلة فى المبدأ ومخالف له فى الانتهاء (قوله جمع فرض) الأول أن يقول جمع فريضة كما صحت الشريعتين لأن فعلاً لا يجمع على فاعل إلا شذوذاً ، وأما فعلة فتجمع على فاعل قياساً كصحيفة وصحائف (فائدة) أعلم أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة على المعتقد خلافاً لما ذكره شارحناف باب التيمم فإنه ضعيف كما سيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى وإنما يختص بهذه الأمة الفردرة والتحجيل فى البخارى قال رسول الله ﷺ : إن أمتى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، الحديث وهذا أيضاً لما تيسم قول عمر له عند أن التيمم بدله لقوله ﷺ : « والصعيد وضوء المؤمن » بل قال بعضهم هذا ثابت لهذه الأمة يوم القيامة من توضأ منهم ولم يتوضأ كافى الشريعتين والصحيح أن الوضوء فرض صحيحة ليله الإسراء حين جاءه جبريل فوضأ وعلم النبي ﷺ الوضوء ذكره جماعة من أهل الحديث خلافاً لبعض الشراح هنا (تنبيه) من تعمد الصلاة بغير وضوء فلا يكفر ما لم يستحل ذلك وقالت الخنفية بكفر مطلقاً (قوله) ويطلق الفرض) هذا يصدق بكون الفرض أهم وهذه الأمور أخص فكان الأول أن يقول وهو مرادف للبحث الخ وإلا علم أن الفرض فى اللغة التقدير والقطع قال الله تعالى وسورة أنزأناها وفرضناها أى قدرناها وقطعنا الأحكام فيها واصطلاحاً ما يثبت على فعله ويعاقب على تركها وهو بهذا المعنى مرادف للبحث الخ ويطلق معنى ما تنوقف صحة العبادة عليه وجواز الاتيان بها عليه فيشمل وضوء والصى والوضوء قبل دخول الوقت وهو المراد هنا فإن قلت مرادفة الفرض للبحث وما بعده ظاهرة على المعنى الأول وأما على هذا المعنى فلم تظهر قلت أجاب الشيخ فى الحاشية هنا بأنه لا مانع من المرادفة حتى على هذا المعنى ومعنى كونه محتاحاً

واقفه أعلم) ولما أنهى الكلام على الماء المطلق شرع فى الكلام على طهارة الحدث وقسمها إلى صغرى وكبرى وبدل عنها وبدأ بالصغرى وهو الوضوء وما يشتمل عليه من فرائض وسنن وفصائل مبتدئاً بالأول فقال :

(باب) فى ذكر (فرائض الوضوء) جمع فرض ، ويطلق الفرض

الصبي ولا زماله وواجبا عليه أنه لا يصح الوضوء منه بدون ذلك (قوله على الختم) أي أن هذه الأمور الأربعة كلها بمعنى واحد عند الأئمة الثلاثة إلا في باب الحيض فإن الواجب ما ينجر بالدم والغرض من ما يبطل الحج بتركه، وأما عند الحنفية فالغرض ما ثبت بدليل قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني فقول الشارح يطلق الغرض على الختم والواجب الخ أي خلافاً لآي حنفية (قوله وشروط وجوبه الخ) أعلم أن شروط الوضوء على ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وهي خمسة البلوغ وإمكان الفعل وثبوت حكم الحدث أو الشك فيه والقدرة على استعمال الماء ودخول الوقت وقيل إن دخول الوقت سبب في الوجوب لا شرط وشروط صحة فقط وهي ثلاثة الإسلام وعدم الحائل على الأعضاء كالدخول المتجمد وأما الزيت الموجب لتقطيع الماء فلا يمدحاً ثلاثاً لعدم المنافي كخروج ريح وشروط وجوب وصحة معا وهي خمسة العقل وبلوغ الدعوة وانقطاع دم الحيض والنفاس ووجود الماء الكافي وعدم النوم والغفلة والسهو لجملة الشروط ثلاثة عشر أركاناً شريفاً على أن دخول الوقت سبب في الوجوب لا شرط وهذا هو الصواب في عدها كما قرره المحققون من الأسياف وهذا علمت ما في كلام شارحنا من المؤاخذه والتخليط فإنه جعل الإسلام شرط وجوب مع أنه شرط صحة على الراجح وجعل العقل وارتفاع الدين وبلوغ الدعوة وكون المكلف غير ساه الخ ووجوب دما يكفيه من الماء المطلق شروطاً في الوجوب مع أنها من شروط الوجوب والصحة معا وأسقط من شروط الصحة اثنين ومن شروط الوجوب اثنين أيضاً مما ثبت حكم الحدث والخ والقدرة على استعمال الماء وذكر منها ثلاثة وكل هذا يعلم بما قرره مع التأمل فيه مع كلام الشارح وأما قول الشيخ في الحاشية هنا وقد ترك الشارح شرطاً واحداً من شروط الوجوب ففيه شيء لما علمت أنه ترك شرطين وهذا التقرير تعلم ما في كلام السكندري وغيره من المؤاخذه أيضاً فاعلموه وقد نظمها شيخنا الجدادى فقال :

على الختم والواجب واللازم
وشروط وجوبه الإسلام
والعقل والبلوغ وارتفاع
دم الحيض والنفاس
ودخول وقت الصلاة
الحاضرة أو ذكر الغائبة

وصحح التطهير من أصلاً وليس حائل وناف فاعلماً
وبالبلوغ ثم وقت أوجب فاقض وليس كره فانسب
وقدرة على الذى يطهر فلكم خمس للوجوب فظهر
والعقل وارتفاع نوى الدما بلوغ دعوة فشرط لها
وجود ما يكتفى من المظهر وليس غفلة ونوم حرر

وما تقدم من أن العقل وبلوغ الدعوة ووجود الماء الكافي من شروط الوجوب والصحة معا إنما هو في حق المكلف أما الصبي فكل من الثلاثة شرط صحة فلو قيل طلب بدل وجوب إكنا أولى (قوله الإسلام) المتعمد أنه شرط صحة كما تقدم لأن الصحيح أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة حتى قال بعضهم لا يجوز عزومة الكافر في نهار رمضان لأن فيه إغارة على حرام وقائدة خطاياهم بها أنهم يصدون عليها في الآخرة يارة على عذاب الكفر بدليل وما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين قال شيخنا الأمير وفي جعل الإسلام وما بعده من الشروط بحث من جهة أخرى لأنه لا يعد من شروط الشيء وجوب إلا ما كان خاصاً به والإسلام ليس خاصاً بالوضوء وكذا ما بعده (قوله والعقل) هذا شرط وجوب وصحة معا كما علمت وكذا ارتفاع دم الحيض والنفاس (قوله والبلوغ) أي فوضوء الصبي مستحب فاذا بلغ بعد أن توضأ ولم يقتض وضوءه فإنه يكفيه نظر الاشتراك في الوجوب الوضعي نظير الوضوء قبل دخول الوقت فإنه مندوب فاندفع ما قيل إن فيه نية غير الواجب عن الواجب بخلاف الصلاة إذا سلمها ثم بلغ في وقتها فإنه يعبدها وجوباً فأفاده شيخنا الأمير (قوله ودخول وقت الصلاة) فالوضوء قبل دخوله الوقت مستحب لكنه أفضل من الغرض الذي هو الوضوء بعد دخول الوقت وكذا البدء بالإسلام فإنه سنة لكنه أفضل

من الفرض الذي هو رد السلام وكذا إبراء المعسر فانه مندوب ولكنه أفضل من انتظار يسره هو واجب لقوله تعالى : ولئن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ، وقد جمعها الجلال الذي السيوطي في قوله :

الفرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه بأكثر
إلا التطهر قبل وقت وأبتدا . للسلام كذلك إبرا (١) المعسر

(قوله وبلوغ الدعوة) هو شرط فيها كما علمت (قوله من المصلوب ونحوه) أي كالمكروه والمرضى (قوله وكون المكلف غير ساء الخ) هو شرط فيها أيضا كما تقدم فإن قلت حصل هذا أن النية تكون من الشرط مع أنها من الفرائض فالجواب أن النية قدر زاد على كونه غير ساء ولا تأثم ولا غافل لأن النية من باب الإرادات لا من باب العلوم والمعارف نعم جعلها بعضهم من الشرط مستندا لكون قصد الشيء وإرادته خارجا عن ماهيته وحقيقته أناده شيخنا الأمير (قوله ولا غافل) كان المناسب أن يضم الثغلة للمو ويقول وكون المكلف غير تأثم ولا ساء لأنها بمعنى واحد، قال في الصباح سباحت يسره غفل قلبه حتى زال عنه فلم يذكره انتهى (قوله وجود ما يكفي من الماء) هو شرط فيها كما تقدم (قوله من الماء المطلق) فلو اشتبه الماء المطلق بغيره فيتوضأ بعدد غير المطلق ويزيد إزاء بأن كان عنده خمسة أو أن من الماء المطلق وخمسة فيها ماء غير مطلق واشتبه المطلق بغيره فيتوضأ بخمسة أو أن ويزيد إنا ويصل ست صلوات ويفرد كل وضوء بصلاة ويجزم النية عند كل وضوء وصلاته هذا إذا كان غير المطلق نجسا فإن كان طاهرا كماء ورد فيجمع الوضوءات ويصل صلاة واحدة (فرع) إذا وجد ماء مطلقا قليلا لا يكفي أعضاء الوضوء وإنا بول فاذا خلط عليه البول لم يغيره وبني أعضاء وضوءه فهل يجب عليه خلطه بالنجاسة ويتوضأ أو يتركه ويتيمم قال شيخنا الأمير لا نصر في ذلك والقواعد تضيئه أنه يتركه ويتيمم لأن الانتفاع بذات النجاسة لا يجوز فاذا وقع وزل وخلطه وجب عليه الوضوء ولا يجوز له التيمم (قوله والوضوء الخ) الوضوء مشتق من الوضوء وهي النظافة والحسن وقد قيل لغة على غسل عضو فافوقه كافي حديث بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده، وأما شرعا فهو طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص كافي الأجورى وهذا أحسن من التعريف الذي في الحاشية هنالأنه لا يشمل جميع أجزاء الوضوء فانظر والدليل على وجوبه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فهو قوله تعالى : إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية وأما السنة فهو قوله ﷺ لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ ، وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على وجوبه (قاعدة) يروى مسلم من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره ، وورد أيضا إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه يخرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء فاذا غسل وجهه خرجت كل خطيئة مكنتها رجلاه حتى يخرج بقيام الذنوب، وهو محمول على الصغائر وورد أيضا إذا توضأ أحدكم خرج منه ذنوبه من سمعه وبصره ويديه ورجليه فإن قعد فقد مغفوره ومن مات على الوضوء مات شهيدا ، وورد أيضا من بات طاهرا بات معه في شعاره ملك يستغفر له ويقول اللهم اغفر لعبدك فلان فإنه بات طاهرا (قوله والوضوء بضم الواو ونقحها) أي الفعل وكذا الماء (قوله وقيل بالضم الخ) هذا هو المعروف في اللغة وأما الأول فشاذا كافي الثاني أو ضعيف كافي الخطاب فكان المناسب لشارحنا أن يقدم القول الثاني أو يقتصر عليه وأما تأخير فليس بمناسب (قوله للقول) أي استعمال الماء (قوله اسم الماء) أي مطلقا أو بعد كونه معدا للوضوء أو بعد استعماله فيه احتمالات ثلاثة أحسنها الأخير (قوله جمع سنة) وهي لغة الطريقة خير أكانت أو شرا وفي اصطلاح الأصوليين أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته ويزاد في اصطلاح المحدثين وصفاته وفي اصطلاح علاننا ما فعله النبي ﷺ وأظهره

وبلوغ الدعوة وإمكان الفعل احتراماً لمن المصلوب ونحوه وكون المكلف غير ساء ولا غافل ولا تأثم . قاله أبو الحسن على القرطبية ووجود ما يكفي من الماء المطلق والوضوء بضم الواو ونقحها وقيل بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم للاء (و) في ذكر (سنة) جمع سنة وهي ما فعله النبي ﷺ

(١) إبرا بالفصحى حتى يصح الوزن اه مصححه .

مستشها

الاعتناء
بها

في جماعة وواظب عليه كما قال شارحنا وقال غيرهم هي مافعله النبي ﷺ وداوم عليه سواء أظهره في جماعة أم لا وعلى هذا التعريف تدخل ركعتا الفجر لأنه فعلهما وداوم عليهما ولم يظهرهما في جماعة فعل هذا تكون ركعتا الفجر سنة وهو قول في المذهب . وقيل فضيلة وقيل رغبة وهو المشهور (قوله وأظهره في جماعة) أي فعله ﷺ في جماعة وفي هذا التعريف بحيث من وجهين : الأول أنه لا يناسب ما نحن فيه لأن الفعل في جماعة إنما يناسب ما كان عبادة مستقلة كالعبدين مثلاً ولا يناسب الوضوء ونحوه كغسل الجمعة . الثاني أنه قاصر على الصلوات التي كان يفعلها في جماعة كالعبدين والكسوف والاستسقاء ولا يظهر في الوتر لأن النبي ﷺ لم يفعلها في جماعة فلذا تصل فرادى مع أنهما من السنن المؤكدة وبالجملة فالأول ضبط السنن بالأدلة هنا خمسة : الوتر والعبدين والكسوف والاستسقاء وركعتا الطواف وأما ضبطها بالتعريف ففيه ما عده آقاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من تقرير بعض شيوخنا . ومن حاشية شيوخنا الأمير . وأجاب بعض شيوخنا بأنه تعريف بالأخص أي تعريف لبعض أفراد السنة وقال بعض شيوخنا ليس معنى قول الشارح وأظهره في جماعة أنه فعله بجماعة بأن صلى بهم إماماً كما فيه الشيخ في الحاشية فاعترض بما سمع بل المعنى أنه فعله وأظهره بمحضرة جماعة سواء كان ذلك لفرد أو جماعة ونحوه ولا الوتر وحديثه صار كلام الشارح صحيحاً لا خيار عليه فتأمل (قوله وواظب عليه) هذا اصطلاح غير العراقيين وأما العراقيون فالسنة عندهم ما قابل الفرض فلا فرق عندهم بين السنة والفضيلة (قوله جمع فضيلة) إما بمعنى مفضولة بالنسبة للسنن أو بمعنى فاضلة ، أي متصلة بالفضل باعتبار ترتيب الثواب على الفعل أو لتفضيلها على المباحات ورحلة التسمية لا تقتضي التسمية فلا يرد السنن ونحوها (قوله مافعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي ولم يداوم على فعله كما في الشريعتين وقال الشيخ في الحاشية سواء دوام على فعله كالفجر أم لا فالفجر ليس سنة بل هو فضيلة أهـ لكن تقدم أن الفجر فيه أقوال ثلاثة والمشهور منها أنه رغبة أعلى من الفضيلة وأقل من السنة والأولى ضبط الرغبة بالعدالة ليس نارغبة إلا للفجر بقى شيء آخر وهو أن قول الشريعتين وغيره الفضيلة مافعله النبي ﷺ ولم يداوم عليه معترض بأن من خصوصياته ﷺ أنه إذا فعل فعلاً وجب عليه المواظبة عليه . وأجابوا بأن المراد بالمواظبة عدم القطع بالسكينة وليس المراد أنه يفعلها في كل أوقاته . فإن قلت إنه وواظب على التراخي ثم تركها وقطعها فالجواب أنه لم يتركها رأساً وإنما تركها في الجماعة فقط (قوله في غير جماعة) فإن قلت هذا التعريف ليس بجامع لعدم شموله صلاة التراخي فقد فعلها ﷺ بمحضرة جماعة إماماً وإن لم يداوم عليها . قلت أجاب بعض شيوخنا بأنه تعريف بالأخص أي تعريف لبعض أفراد الفضيلة . وقال الشيخ في حاشية الخرشى ولو عرفوا السنة والفضيلة بتعريف مساوٍ لقول السنة هي ما طلقه الشارح وكذا أمره وعظم قدره وكثر أجره ولم يدل دليل على وجوبه والفضيلة ما طلقه الشارح وخفف أمره ولم يؤكد أنه انتهى ومثله في الشريعتين (قوله فامراً تنضج) هذا من باب الحكم على المجموع أي أن أفراد الهيئة المنتظمة سبعة (قوله الثانية) مصدر نويت الشيء إذا أردته وأصلها نوية اجتماعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . وأعلم أن النية يتعلق بها عشر مباحات الأول ما حكمها الثاني ما زاد منها الثالث ما حقيقته الرابع ما لم يقصده الخامس ما كيفيتها السادس ما شرطها السابع ما عملها . الثامن هل هي عرض أو جوهر التاسع هل هي خاطرة أم سكونية . العاشر هل هي للخلق أو للخلق والجواب عن ذلك كله أن يقال أما حكمها فهو الوجوب كما ذكره المصنف

وأظهره في جماعة وواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه (و) في ذكر فضائله جمع فضيلة وهي مافعله النبي صلى الله عليه وسلم في غير جماعة . ولم يواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه ثم أشار إلى القسم الأول بقوله (فأما فرائض الوضوء فتسعة) أولها (النية :

وأما من أفتد غسل الوجه كاذره المصنف أيضاً وأما حقيقة تها فهي التصديق بالنازع وأما المقصود منها تمييز العبادات عن العبادات أو تمييز العبادات بعضها من بعض كاذره المصنف بقوله شرع التنية الخ وأما كيفية تها ثلاثة أوجه أولها تنية رفع الحدث. ثانيها تنية الفرض. ثالثها تنية استحبابه ما كان الحدث مانعاً منه وقد أشار شارحنا لهذه الأوجه الثلاثة بقوله إلى الشيء كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى وأما شروطها فاربعة الأول أن تقارن أول العبادة وإليه أشار المصنف بقوله مقروناً بفعله والثاني أن يكون المنوي معلوم الثبوت أو مظنون أنه لا مشكوك فيه وإليه أشار بقوله والعزم على فعله كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى. والثالث عدم الإتيان بمناق لها. والرابع كون المنوي مكتسباً لقائياً أو تابعاً للمكتسب كالوجوب في صلاة الفرض والندب في صلاة النفل فإنها حكان شرعيان صفتان فلا مكتسبان للعبد لكن يجب قصد إلهما تبعاً لمكتسب العبد كرهذا الشئ في الحاشية تبعاً للزواني والشرعيتين وغيرهما قال شيخنا وفي بحث لأنها إذا كانت ليست من مكتسبه فلا يصح طلب الشارع لها لأنه لا تكليف إلا بفعل اختياري أي بمكسوب اختياري قال شيخنا ويمكن الجواب بأنها ليست من كب الظاهر بل من الباطن فتأمل وأما محلها فالتقلب عند أكثر الفقهاء أو الدماغ والعقل عند أكثر الفلاسفة والأفضل استحضار التنية في القلب والنطق باللسان ليس بشرط بل الأفضل تركه على المتعدو عي عرض لاجوره لقيامها بالقلب وهي ساكنة في حق الأنبياء خاطرة في غيرهم وهي الحقائق لا للخلق والحاصل أن المصنف ذكر حكمها وزمنها والشارح ذكر حقيقتها والمقصود منها وكيفيتها وشروطها من شروطها وقد علت الباقي ، وقد نظم المباحث العشرة شيخنا البيلى فقال :

والقصد للشئ حقيقة أتت
وحكمها الوجوب والزمن يرى
تيميزها لعادة عن غيرها
وشروطها كون الفئ ينوى علم
أو كونه مكتسباً للشئ
فقدنا فيها وكيفيتها
وزدت كونها لحائق الورى
في الأنبياء ساكنة قطعاً وفي

عند غسل الوجه

وأعلم أن التنية لا تحتاج لتنية أخرى فهي كالإشارة من الأربعين تجزئ عن نفسها وعن غيرها لأنها لو احتاجت إلى تنية لا تحتاج لتنية إلى تنية أخرى وهكذا في لزوم الدور أو التسلسل (قوله عند غسل الوجه) أي إن غسله أولاً أو لا فغسله أولاً واجب كما إذا نكس وقيل عند غسل اليدين وأفهم قول المصنف عند غسل الوجه أنها لو تأخرت عن غسل الوجه لا تجزئ. ولو قليلاً وكفى لو تددت بكثرة وأما تقدمت بيسير فالاعتماد الأجزاء ومثال اليسير أن يخرج من بيته إلى حمام نحو المدينة المنورة على سأكنتها أفضل الصلاة والسلام من أبعد دار منها لأن الإمام حده بذلك وهو ما فالمراد القرية الصغيرة كالمدينة مثلاً إذ ذاك والحال أنه أو سئل عند الفعل لم يجب . أما إن أجاب فهي تنية حكينة كافية باتفاق كما يأتي في فرع بمن ذهب إلى الميضية ليتوضأ فلما وصل إليها توضأ ولم يستحضر التنية أجزأه فقداه الأول وكذا من أمر زوجته أو عاذه أن يغسلوا له الماء ليتوضأ ولم يستحضر التنية عند أخذه ذلك لأن طلبه الماء قرينة على قصد الطهارة وهو عين التنية كما في الشرعيتين (تنبيه) لا يضر رفض التنية بعد تمام الوضوء والحاصل أن الحقائق ثمانية وضوء وغسل وتيمم واعتكاف وصلاة وصوم وحج وعمره . فالوضوء

والنفل لا يرتفعان بعد الفراغ ويرتفعان في الإثناء والتيمم والاعتكاف كذلك على الظاهر وكذلك الصلاة والصوم على المشهور وقال بعضهم يرتفعان مطلقاً وهما قولان مرجحان أظهرهما الأول وأما التيمم فقال بعضهم إنه يرتفع في الإثناء فقط ولا يرتفع بعد الفراغ وهو الذي اعتمدته الشيخ في حاشية الخرشى وقال بعضهم إنه يرتفع مطلقاً لأنه طهارة ضعيفة ورجحه الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا ، وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً . وقد نظمت ذلك فقلت :

والنفل والوضوء في الإثناء ارتفعوا فقط بلا خفاء
كالصوم والصلاة في المشتهر ومثله اعتكافهم في الأظهر
تيمم يرتفع إذا مطلقاً هذا هو القول الذي قد ارتقى
والحج والعمرة مطلقاً فلا يرتفعان قافهم ما نقلنا

(قوله وهى القصد) أى التصديق بالقلب إلى الشيء وأراد بالشيء فرض الوضوء أو رفع الحدث أو استباحة ما كان الحدث مانعاً عنه فيكون فيه إشارة إلى كيفية النية كما سبق فلو قال نويت فرض الوضوء لارفع الحدث وبالعكس بطل التثنا فوضوء كذا لو قال نويت الوضوء من البول لا من مس الذكر بطل وكذا عكسه وأما إذا أخرج بعض المسباح بأن قال نويت فرض الوضوء للصلاة لمس المصحف أو عكسه أو نويت الوضوء لمس المصحف لا لطواف أو قال نويت الوضوء للظهر لا للعصر فإنه لا يضروه أن يفعل به ما شاء وما لا يضرونه أيضاً أن ينوي الوضوء لرفع الحدث والتبريد أو ألتفتي وأما لو توسعاً

بنية تجديد الوضوء ثم تبين حدثه فلا يجزئ لأنه نوى به التندب والتندوب لا يقوم مقام الواجب .
(فائدة) أعلم أن الوضوءات أربعة عشر : سبعة يصح بالوضوء ! بعضها فعل غيرها وهى الوضوء الفرائض والتوافل لمس المصحف وللجواز للعائدين ولكسوف والاستسقاء وسبعة لا يصح بالوضوء واحد

منها يفعل غيرها بما يتوقف على الطهارة وهى : الوضوء لقراءة القرآن ظاهره أو لدخول المسجد وللدخول على السلطان ولزيارة الأولياء وللظافة والتبريد والتعليم والضابط في ذلك أن الوضوء لما لا يفعل إلا بالطهارة يفعل به غيره والوضوء لما يفعل بالطهارة وبدونها لا يفعل به ما يتوقف على الطهارة كما قرره شيخنا البيلي وغيره (فولم يزد بعضهم والعزم الخ) قال الشيخ في الحاشية لأجابه لهذه الزيادة لأن النية هى القصد الأدنى إلى العزم والمقصود منها وهو التمييز حاصل بدون ذلك العزم فالعزم ليس داخلاً في حقيقة النية وما يؤيد هذا قولهم إن النية الحكيمة كافية كأن يأخذ الماء على وجهك مع

الدلك مع عدم ملاحظة نية في قلبك ولكن أو سئلت وقيل لك ماذا تفعل أقلت أتوضأ . وأجاب شيخنا الأمير بأن الخارج أشار بقوله والعزم إلى أن شرط النية أن تكون جازمة لا مشكوكاً فيها وكذلك لو توسعاً شخص وقال إن كنت أحدثت فله فنيته لا تجزئ لكونها مشكوكاً فيها لأنه جعل الوضوء مسبباً عن الحدث المشكوك فيه فلو جعله سبباً عن شك وتروده لصح وضوءه فقد علمت أن هذه الزيادة حسنة (قوله وبعضهم) أى وزاد بعضهم بقوله والنية هى القصد إلى الشيء مقروفاً بفعله أى مصاحباً لفعله

هذا هو الأصل في النية واستثنوا من ذلك الصوم لمصلحة مقارنة أول جزء من الفجر للنية ويجزئ النية في الصوم من الغروب كإسياني في بابه إن شاء الله تعالى (قوله لتمييز العبادات) أى التي تحتاج إلى نية (قوله عن غيرها) وهى العبادات كتمييز غسل الجنابة عن غسل الجمعة والعائدين (قوله لغسل الوجه) أى بباطن كفه كإسياني ولا يشترط في النفل نقل الماء إلى العضول لو فرض أن المطر نزل على وجهه فذلك أجزأ بخلاف المسح فإن النقل يشترط فيه كإسياني ولا يشترط في النفل أن

وهى القصد إلى الشيء .
زاد بعضهم : والعزم على فعله
وبعضهم : مقروفاً بفعله
وشرحت النية لتمييز
العبادات عن غيرها وتمييز
بعضها عن بعض (و)
فانها (غسل الوجه)
وحده طويلاً :

يسيل الماء عن العضو وأما سبلانه على العضو فهذا لا بد منه لأنه إذا لم يجر عليه الماء كان مسحا لا يغسل فلا يجوز به ولا بد أيضا أن لا يضاف الماء وهو على العضو أما إن أخفيف الماء وهو على العضو بأن وضع الماء على وجهه وكان عليه شيء بغير الماء كاقطران مثلا فيمسح الملائاة بغير الماء فلا يجزى به وأما لو تغير الماء بعد أن عم العضو ولم يتغير إلا بعد تشبده في ذلك فهذا لا يضر والموضوع أنه لم يكن عليه حائل متحتم .
 (فقيه) قال سيدي ذروق العامة في الرضوء أمور : منها صبة الماء من دون الجهة وهو مبطل ومنها نفث اليد قبل إصال الماء إليه وهو مبطل أيضا ومنها لطم الوجه بالماء وهو جهل لا يضر ومنها التكبير والتشهد عند ذلك وهو منكر ومنها غير ذلك أنظر الشريحي (قوله الوجه) مشتق من الوجهة وهي الحسن لأنه أحسن أعضاء الإنسان وأشرفها أرمن الواجبة لحصولها به أو في الوجه للجنس فيصدق بما إذا كان له وجان أو أكثر وإن لم يكن له إلا عنق ورأس (فائدة) قال في السليمانية لو خلقت امرأة أسفله متحدة أعلاها متعدد ولها فرج واحدة تمسح الرأسين وتغسل الوجهين والأيدي الأربعة وتغسل الرجلين ويجوز نكاحها على المعتد كما ارتضاء ابن عرفة لأن محل الوطء متحد وترث إرثا . رأة واحدة إن مسح علمها في نوبها فانتها معا أو أما إن انتابت إحدهما دون الأخرى فترث إرثا . رأيت كما أنفي بهذا على كرم الله وجهه قال بعضهم وهذا من عجائب المخلوقات وقد رأى الإمام الشافعي امرأة مثل ذلك في بلاد اليمن ثم إنه غاب سنين ورجع فقيل له أحسن الله عزاءك في أحد الجسدين قدماء فربط بخط وثيق قدبل وقطع وحكى أنه تزوج بتلك المرأة فلولا أن رجل متحدا أعلاه وأسفله متحد قبل يجوز له أن يتزوج امرأة أم لا واستظهر بعض شيوخنا الأول وأما عكس هذه المسألة بأن كان أعلاها متحدا وأسفله متعددًا بأن كان لها أربعة أرجل ورجل فربحان فيجب عليه غسل الأربعة أرجل ويجوز نكاحها على الظاهر وترث إرثا . رأيت امرأة فقط (قوله من منابت) جمع منابت وهو موضع الثبت وظاهره أن الالباب جزء من الوجه وليس كذلك كما قال الجزولي وغيره فلا يجب غسل ما فوق الجهة إلا جزءا . البتة الواجب به كما أنه مسح الرأس يجب مسح جزء من الوجه لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهذا يغزو فقال لنا فرض يغسل وي مسح فيقال في جوابه هو الحد الذي بين الرأس والوجه ، وقد نظمت ذلك فقلت :

قل لفقير الإمام العصر يا خلى فرض له المسح بإصباح مع القفل
 وقد نظمت جوابه فقلت :

جوابه الحد بين الرأس يا فطنا والوجه فاعظ لهذا عن أولى النقل
 (قوله شعر) بفتح العين وسكونها والفتح في الجمع أشهر والأصح في الأفراد السكون (قوله المعتاد) احترز به عن الأسلع وهو ما انحسر شعر وجهه إلى ناصيته والأغم الذي نزل شعره على جبهته فكيفيه أن يغسل وجهه إلى آخر المعتاد أو الغم بدل على الجبين والبلادة أو أما النزع فيدل على الكرم والشجاعة (قوله إلى آخر الذنن) بفتح الدال المعجمة والقاف وقوله العامة بالهال المهمة غير معروف في اللغة وهو العظيم الذي تنبت الأنسان السفلى فيه وتنتب الناحية على ظاهره وكلام شارحنا خاص بنبي الخدو أما الملتحي فليست في الشعر ولو مال إلى سرته بل ولو نزلت إلى الأرض ويجب غسل ظاهر الناحية أي ما يظهر عند الإجابة أي عريه عيا مع الماء ويحرم كما أن الماء الذي على الشعر ينوب بعضه عن بعض فإذا حركه يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التحريك خلاف التخليل لأن إذهاب إصال الماء للبشرة وأما باطنها وهو أحاذي الصدر من تحت الناحية فلا يجب غسله قال ذروق ورأيت السهري يغسل الباطن بما يلي الصدر فلا أدري ذلك ورع منه أو أنه رأى نصا انتهى . فإن قلت : ورد في الحديث أنه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يأخذ كفا من الماء فيدخله تحت عنقه قلت أجاب بعضهم بأن هذا محمول على وضوء الجنابة أو على التبريد والتنظيف قال العلامة النفرأوى

أنظر هنا
 (بابت)

عن منابت شعر الرأس
 المعتادة إلى آخر الذنن

التخصيص يحتاج لدليل فإن ثبت عن الشارع فلا إشكال وإلا فلا (قوله عرضا) بفتح العين ما قابل الطوال . وأما بالضم فالناحية وبالكسر وضع المدح والذم من الإنسان (قوله من الأذن إلى الأذن) هذه العبارة تقتضي أنه يغسل الأذن وشعر الصدغين وليس كذلك فكان الأولى أن يقول ما بين الأذنين وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف . أي من وتدا الأذن إلى وتدا الأذن والتدا لا يجب غسله لأنه من الأذن ، نعم يجب غسل جزء منه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وإعلم أن المسائل أربع : الأولى ما بين شعر الصدغين وهو الجبهة وهذا يغسل قطعا لأنه من الوجه . الثانية نفس شعر الصدغين ولا يجب غسله على المعتمد بل يمسح لأنه من الرأس . الثالثة ما بين العذارين وبين الأذن وهو البياض الذي تحت الأذن والمسماة له فيجب غسله لأنه من الوجه . الرابعة ما بين شعر الصدغين والأذن مافوق الأذن ولا يجب غسله على المعتمد بل يمسح فقط ، وقد نظمت هذه المسائل فقلت :

ما بين شعر الصدغين يغسل لأهم من وجهه قد جعلوا

ومثله ما بين شعر ووتد كذا بياض تحته خذ واجتهد

ونفس شعر الصدغين فامسح مافوق أوتاد كذا في الأرجح

(قوله ويتمد) أي يتبع بالما . والدك والفسل (قوله أسارى) أي طبقات الجبهة وأسارى جمع أسرة كاساطير وأسطورة . وقيل أسارى جمع أسرار كاعناب ومفرده سرركنبت أو جمع أسرة مفردة سرار كآدموزمام (قوله وجهته) المراد بالجبهة ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس فيدخل الجبينان (قوله وهى) أي الأسارى المذكورة (قوله التجميدات) أي التكميش التي في الجبهة لكبر في سن أو سنن (قوله ماغار من عينية) أي من ظاهر أجفانه لاما كان داخلها فلا يجب غسله لآني الوضوء . ولا في الفسل لأنه لم يقل عن أحد من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه غسل داخل عينية . وما نقل عن ابن عمر من أنه كان يغسل داخل عينية حتى عمى فهو منكسر لأصله كاتال شيخنا . والحاصل أن داخل العينين لا يجب غسله لآني وضوء . ولا في غسل . وأما في إزالة النجاسة فداخل العين من حكم الظاهر فإذا بكى دما أو جرح فله فيجب غسله فلو غلبت دموعه حتى أزال الدم من عينية أو غلب الريق حتى أزال الدم من فمه فإن ذلك لا يكفي بل لابد من إزالته بالما المطلق (تنبيه) يجب عليه إزالة القذى من أشعار العينين إذا لم يشق ذلك جداً فإن صلى وكان يسير أمثل خيط العجين والمداد فالعتمد لا إعادة ، ولو صلى فوجد بأشعار عينية قذى كثيراً لا يغتفر لو علم به حين الوضوء وتركه وإن لم يدر هل كان قبل الوضوء أو حدث بعده فلا شيء . عليه إن كان غسله في وضوءه لأنه يمكن أن يكون حدث بعد الوضوء . ومثل القذى الكحل والشم إن كان لهما جرم (قوله وما رن أنه) أي طرف أنه المسمى بالأولنية والأنف محل العطاس والمخاط (قوله وتحت شفته السفلى) وهى العنفة أى الشعر الثابت على الشفة السفلى . وأما الشعر الثابت على الشفة العليا فيسمى شارباو يجب غسله أيضا . والحاصل أنه يتبع شعر اللحية والحاجبين والعنفة والشارب والعذار وهو الشعر الثابت على الخدود والهدب فيطلب تحايل الخفيف دون الكثيف فلو كان البعض خفيفا والبعض كشيئا فلكل حكمه فيحرك الكثيف ويخل الخفيف (قوله وظاهر الشفتين) وهو ما يظهر منهما عند انطباقهما انطباقا طبيعيا بلا تكلف فينبغى المتوضىء أن لا يضمهما ضموا باق حال غسل الوجه وإلا كان تاركا للمعة فيبطل وضوءه (قوله كجرح) بالضم اسم للموضع الجرح وبادفتح اسم للفعل وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف أى أثر جرح فالأنسب حمله على الأول لأن الأصل عدم التقدير (قوله برى) أى أنه لا يجب غسل الجرح الذي برى غائرا وقوله أو خلق غائرا أى وكذا لا يجب على المتوضىء

وحده غير ضامن الأذن إلى الأذن ويتمد أسارى جبهته وهى التجميدات التى فيها وكذا يتمد ماغار من عينية وما رن أنه ، والويرة وهى الحاجبين طاقى الأنف وتحت شفته السفلى وظاهر الشفتين ولا يتبع ماغار من جسده كجرح برى .

رشد خضعت

ذلك الموضع الذي خلق غائراً إلا أن يتسع جداً فيجب دلالة. وأما إيهال الماء فهو واجب لا بد منه بحسب
الإمكان ولا بد من تقييد الفور بالكثير على الصواب خلافاً لظاهر إطلاق الشارع تبعاً لجامعة وقد
يقال إن الشيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه وهو هنا الكثير فهو غنى عن التقييد حيثئذ
والكثير هو الذي لا يرى قمره عند المواجهة واليسير ضده ، أى ما يرى قمره فيطالب بفسله (قوله
غائراً) حال من نائب فاعل خلق وقد مر مثله في برى. أو حال من فاعل برى. وقد مر مثله في خلق وليس
من باب التنازع خلافاً لما في الحاشية هنا لأن التنازع لا يقع في الحال عند البصريين (قوله غسل
اليدين) ويستحب أن يبدأ من أطراف الأصابع فإن بدأ من المرفقين علم أن كان جاهلاً ووعظ
إن كان عالماً ولا بد من غسل العقد التي في يديه . فإن قلت قوله تعالى : وأيديكم إلى المرافق ،
يفيد أن الواجب غسل يد واحدة لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الأحاد فالجواب أن
السنة قد ثبتت الآية قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان ينسل يديه إلى مرفقيه كما في البخاري
 وغيره ، أما لو قطع يده لوجب عليه غسل ما بين يديه ولو لم يوجد له إلا كف بمنكبه لوجب عليه
غسله كما يجب عليه غسل اليد الزائدة حيث كانت بمرق مطلقاً فإن لم يكن لها مرفق فإن كانت
في الذراع أو في السند وامتدت إلى الذراع غسلت وإن قصرت عنه لم تغسل هذا ما ارتضاه شيخنا
الصغير خلافاً لما في الزرقاني من أنه إذا نهت في غير محل الفرض ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو
اتصلت والظاهر على ما قلناه شيخنا الصغير أنه ينسل الحاذي للفرض قطعاً له الشئ في حاشية الخرشى
ومثله في الباقي هل كبير الزرقاني ويدخل في قول المصنف غسل البدن الأصبع الزائدة سواء أخص
بها أم لا ويجب لإزالة ما عنده من وصول الماء كصغير وشعر وأثره كقطب ودهن متحد وكذلك
الحبر المتحد لنزكاته ونحوه كباته وصانعه وأما المكاتب ونحوه فإن رأى بعد أن صلى فلا يجزئ إذا
مر يده على اللباد لسر الاحتراز منه لأن الزا قبل الصلاة وأمكنه وإزالته (تنبيه) الرشام بحسب حائل
يمنع وصول الماء ومع ذلك يجزئ. معه الوضوء والغسل فهو من قدم المضموع عنه والشوكا ليست بلعة
قلعت أم لا ولا يجب قطعها ولو كان رأسها ظاهراً الشفة وسئل العلامة الأجهوري عما يكتب في بعض أعضاء
الوضوء للتداوى فأجاب بأنه إذا خشي زواله بالمسح فيمسح عليه من فوق حائل كالرمد ونحوه إذا كان في
إعادته مشقة (تنبيه) لا يجب نزاع خاتم الفضة المأذون فيه ولا تحريكه سواء كان واسعاً أو ضيقاً وأما المحرم
كخاتم الذهب للرجل والمكروه كخاتم الحديد والنحاس والوصاص فيجب نزاعه إذا كان ضيقاً وبكى
تحريكه إن كان واسعاً على المعتد وكذا ما يجعله الرماة في أيديهم من عظم ونحوه وحمل الكراهة في خاتم
الحديد ونحوه ما لم يكن لدواء . والدليل على كراهة ذلك ما ورد أن النبي ﷺ رأى رجلاً يديه خاتم من
نحاس فقال: ما لي أرى فيك رائحة الأصنام . ورأى آخر يديه خاتم من حديد فقال: ما لي أرى فيك حلقة
أهل النار . ويدخل في المأذون فيه خاتم الذهب بالنسبة للمرأة والأساور والحدائد التي تلبسها المرأة بمنزلة
الخاتم على المعتد فلا يجب تحريكها لأنهما مأذون لهما في ذلك كله كما في حاشية الخرشى واعتمده شيخنا في تقرير
الخرشى خلافاً لما في شرح الأصلين ورتبة الخاتم الذي يجوز لبسه للرجال من الفضة وهران بالدرهم الشرعي
وفروع : الأول ، من خلق بلا يدين وبلا رجلين فعل ما يتعلق بوجهه ورأسه من فرض وسنة ، الثاني ،
إذا وجد الأقطع من يوشم لم يوشم ولو بأجرة فإن لم يجد وقدر على مسامحة من غير ذلك وجب عليه ذلك فإن
تعذر سقط ، الثالث ، إذا رأى الشخص بعد أن توضأ رجلاً في أعضاء وضوئه كطين أو شمع أو غيرهما فتردد
هل حصل ذلك الجرم قبل الوضوء . فيكون لمعة أو بعده فلا يكون لمعة فيحتمل على أنه حدث بعد الوضوء
ولاشيء عليه (قوله إلى المرفقين) ثمانية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعسكه وفيه لغة ثالثة وهي فتح الميم

وخلق غائراً (و) ثانياً
(غسل اليدين إلى المرفقين)

هذه

والفاهم معا كما قرره شيخنا البيهقي والمرقي آخر عظم الذراع المتصل بالعقد (قوله أي مع المرفقين) فإن كانت يده لا مرفق لها بأن خلقت كما عصار في قدرها مرفق على حسب العادة وفي كلام الشارح إشارة إلى أن إلى بمعنى مع فالغاية داخلية في المعنى إن كانت غاية المفسول وإن كانت غاية الدورك على أن المعنى وارتكوا الفصل من الإبطال إلى المرفق فالغاية خارجة وأعلن حتى وإلى إن وجدت مرتبة تدل على دخول الغاية وعدمها عمل عليها وإن لم توجد فقبل إن حتى وإلا يدخلان الغاية مطلقا وقيل يحذف جانبا مطلقا وقيل إن كان ما بعدها جزء آفود داخل وإلا فلا والصحيح أنه يدخل في حتى دون إلى كما قال السيوطي : وفي دخول الغاية الأصح لا تدخل مع إلى وحتى دخلا

أفاده قبل حواشي الأشتوني (قوله مسح جميع الرأس) أي بماء جديد ذكره بغيره كبلل لحية حيث لم يتغير ووجد غيره. وإذا جفت اليد إلى تمام المسح الواجب جدد بخلاف ما لو جفت في الرد فلا بد وترطقت الماء للرأس فإذا هيا رأسه للطر ورز على الماء فلا يقال له نقل على الظاهر لأن النقل هو الأخذ باليد فلا يجزئ ذلك ما لم يكثر بحيث يصير غسلا فيمكن أن يغسل الرأس بدلا عن مسحه يجزئ على المعتد والواجب على الجنب غسل رأسه فإذا مسحه لعذر يطلب منه نقل الماء فظهر حاله الرامة هذا هو الأظهر كما قرره شيخنا عن الشيخين في تقريره على كبير الزرقاني خلافا لما في الحاشية هنا وأما المرأة إذا غلب منها مسح جميع رأسها تركت الصلاة لذلك فإنه يكفها مسح البعض لكن بعد التهديد بالضرب أو الضرب بالفعل إن طهر به الإفادة كما أفاده الشبرخيتي والشيخ في الحاشية وظاهر كلامهما سواء شذ ذلك على النساء أم لا وقال شيخنا الأمير إن شق على النساء مسح جميع الرأس فيجوز التقليد بالضرب ولا تهديد خلافا لما في الحاشية والشبرخيتي وهل تقلد مذهب الشيرازي أو القول الضعيف في المذهب قولان والمعتد الأول. وأعلم أنهم ذكروا التقليد شرطاً : الأول أن يقلد الحاجة فإن كان قصده مجرد اتباع هوى نفسه امتنع. الثاني أن يعتقد رجائية منسب من قلده أو مساوئه لمن اتقل عنه وأما إن اعتقد أنه مرجوح امتنع. الثالث أنه لا يلقف في العبادة أما إن لفق كان ترك المالكي لذلك مقفداً لمذهب الشافعي ولا يبطل مقفداً لمذهب مالك فلا يجوز لأن الصلاة حينئذ ينعها الشافعي لفقد البسلة وينعها مالك لفقد العلك. الرابع أن لا يتبع الرخص أي لا يتبع ما عاينها أو جلي القياس مثال ذلك التخيذ عند أدنى خيفة لا يحرم استعماله أسكر أم لا وهذا مخالف للصر والقياس فلا يجوز لشخص أن يقلده في ذلك وليس المراد بعدم تتبع الرخص أنه لا يبع الأمور السهلة ويترك الصعب لأنه يفتي عنه اشتراط عدم التلقيق وما ذكره من اشتراط عدم التلقيق رده سيدي محمد الصغير وقال : المعتد أنه لا يشترط ذلك وحينئذ فيجوز مسح بعض الرأس على مذهب الشافعي وفعل الصلاة على مذهب المالكية وكذا الصورة المتقدمة ونحوها وهو سعة ودين الله يسر وقد اطلعت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فيمكن هو الراجح وعليه فيجوز العمل بالسألة الملققة في السكاح أفاد جميع ذلك الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وغيره خلافاً لما في النفاوي وغيره (تذييله) الدليل على وجوب مسح جميع الرأس التمسك بظاهر القرآن وقوله عليه الصلاة والسلام في الموطأ والصحيحين أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم دبرهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه فهذا صريح في أنه مسح جميعه وأما القرآن فقوله تعالى واما مسحوا برءوسكم لان الباء للاصااق وأما كونها للتبويض فلم يصححه أهل اللغة وقال ابن جني لا يعرفه أصحابنا البصريون وقال بعضهم لم أر أحداً نقله عن الزكوفيين ولا عن غيرهم وحكي أن محمد بن عبد الحكم قال للإمام الشافعي لم اكتفيت بمسح بعض الرأس والله تعالى يقول واما مسحوا برءوسكم فقال لان الباء للتبويض فقال له وما نصنع بقوله تعالى في آية

أي مع المرفقين (و)
رابعها (مسح جميع
الرأس)

التيميم ، فامسحوا بوجوهكم ، فلما قام من عنده قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أنا وأذن يكون نولي وله مثله وعلى ألف دينار لا أجد لها وفاقه (قوله مع عظم الصدغين) ظاهره أنه يجب مسح جميع الصدغين مع ما فيها من الشعر وغيره وليس كذلك بل الذي يمسح من الصدغين إنما هو ما بينهما من الشعر أو محل البتة إن لم يكن شعر . وحينئذ يقدر في كلامه مضاف أى مسح نهت عظم الصدغين ولعل التعبير بالعظم الأعم من الشعر لا يدخل فيه البياض الذي بين الأذن وشعر الرأس من مقدم الأذن مجازية من خلقها فن تركه فقد ترك جزءا من الرأس قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله الصدغين) تثنية صدغ وفيه ست لغات بالسین والصاد وفي كل إما أن يعنى الدال مع ضم ما قبلها أو مع سكون الدال مع كسر ما قبلها وضمها أفاده شيخنا (قوله وما استرخى) أى ما طالع من الشعر ولو وصل إلى القدم (قوله من الشعر) ولا يجب على رجل ولا على امرأة نقض شعرهما المصفور إذا كان الشعر مصفورا بنفسه ولو اشتد هذا في الوضوء وأما في الفسل فإن اشتد نقض وإفلا وإن كان الشعر مصفورا بخيوط كثيرة كثلثة فأز يدلا بدمن نقضه مطلقا اشتد لا في وضوء أو غسل وإن كان مصفورا بخيط أو بخيطين فإن اشتد نقض فيهما وإلا فلا نقض فيما ، وقد نظم ذلك شيخنا الجداوى بقوله :

إن في ثلاث الخيط يصفر الشعر فنقضه في كل حال قد ظهر
وفي أقل إن يسكن ذا شدة فالتقص في الطهرين صار عمده
وإن خلا عن الخيوط فابطله في الفسل إن شدد وإلا فاهمله

والصفر قتل الشعر بعضه ببعض كالخيل والعنق جمع ما صفر قرونا من كل جانب كصفر الخوص كذا في الحاشية والشريعتي وغيرهما ولكن في كتب اللغة ما يفيد أن الصفر والعنق معنى واحد واعلم أن حد الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد إلىقرة العنقا لا يعتبر شعر أغرم ولا أصلع ولا يجوز المسح على حائل كعناء ونحوها حتى يزله إلا لفروة (تنبيه) سمعت من بعض شيوخنا رحمهم الله تعالى أن الإنسان إذا كان برأسه عرق وأراد أن يتوضأ فإنه يجب عليه أن يفسل رأسه ولا يكفيه مسحه مثلا يضاف الماء انتهى ولكن هذا القول لم يعرف في المذهب ولم يرتضه أحد من شيوخنا حين أخبرتهم بذلك وقالوا هذا حرج ومشقة لأن غسل الرأس في حال عرقه يؤدي إلى أذية الدماغ وهو حرج ومشقة وهما متفيان في هذه الملة لأنها ملة سهلة ببركة نبينا ﷺ وقال شيخنا الأمير : هذا القول غير معروف لأن المسح مبنى على التخفيف وأما التعليل بإضافة الماء فردود بأن العرق ينزل في أسفل الشعر ، وقد كان السلف الصالح يمسحون على الطيب والدهن وهم يأثر أشغالهم وركوبهم وجها دهم في أسفارهم ولم يبلنوا أن أحد منهم غسل رأسه بوقت عرقه انتهى وبالجملة فالواجب في الرأس إغماؤه بالمسح ولو كان به عرق (قوله غسل الرجلين) ويستحب أن يبدأ من أطراف الأصابع وقوله الرجلين أى الأرجل فيجربى في الرجل ما جرى في اليد فإن كان له رجل زائدة ونهت بمحل الفرض غسله مطلقا وإن كانت بغير محل الفرض غسلت أيضا إن كان لها كعب فإن لم يكن لها كعب فلا غسل مالم تصل محل الفرض فإن وصلت لمحل الفرض غسل الخاضى هذا هو المعتد خلافا للزرقاني (تنبيه) قد يمرض في الرجلين تكاميش وشقوق ينبوعها الماء فيطلب من الشخص أن يتهدبها بذلك خصوصا الأعقاب في الخبر ويل للأعقاب من النار (قوله إلى الكعبين) أى معهما (قوله النان) بالهمز وبالإبدال أى البارزان والمرتفعان (قوله في مفصل الساقين) تثنية مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحد مفصل الأعضاء والمفصل محل فصل الساق من المعب والعقب مؤخر القدم بما على الأرض وهو تحت العرقوب والعرقوب بضم الهمزة هو العصب الغليظ الموتر فوق عقب الساق وتنبهات : الأول ،

مع عظم الصدغين وما استرخى من الشعر (و) جامسها (غسل الرجلين إلى الكعبين) وهما العظمان النان في مفصل الساقين

من توضأ في ظلة كفاف غلبة الظن أن الماء أعلى ما يجب تطهيره ولا تندب إعادة الصلاة قاله البرزالي
الثاني من ترك البنية أو شك في تركه أعاد الوضوء مطلقا . الثالث من ترك فرضا لم يعلم عنه فانه يجعله
النيق فيان تحقق البنية جعله الوجه فان تحقق الوجه جعله اليدين وهكذا من ترك لمعة من إحدى يديه ورجليه
ولم يعلم هل من اليمنى أو من اليسرى فانه يغسلها من اليمنى ثم من اليسرى (قوله ويستحب) على أعلى المشهور
وقيل يجب عمل آخره إذا وضأت غلظ أصابع يديك ورجليك ، وأجاب المشهور بأن الفعل في الحديث
مستعمل في الوجوب بالنسبة لليدين وفي الندب بالنسبة للرجلين ولكن لا يخفى بعده . والحاصل أن القول
بوجوب تحليل أصابع الرجلين ضعيف وإن كان دليله قويا (قوله تحليل الخ) فلو تركه لم يضر إذا
تحقق وصول الماء إلى ما بين الأصابع (قوله أصابعهما) ويستحب أن يكون التحليل من أسفلهما وأن
يكون التحليل بالخنصر أو بالسبابة بادئا بخنصر اليمنى خاتما بخنصر اليسرى . والحاصل أن تحليل
أصابع الرجلين مستحب أول وكونه من أسفل مستحب ثان وكونه بالخنصر أو بالسبابة مستحب ثالث
(قوله مستحب) هكذا على لغة ريمة وإلا فالتناسب أن يقول مستحبا بالنسبة (قوله من غير تفريق
كثير) بأن لا يحصل تفريق أصلا وهو الاتصال الحقيقي أو يحصل تفريق يسير وهو الاتصال الحكي
فالتفريق اليسير لا يضر ولو عمدا اتفاقا وإن كان مكروها على المتمدن لأحراما (قوله وقيل هوسنة)
هذا مقابل لكلالم المصنف فكان الشارح يقول إذا ذكره المصنف من وجوب الفور وهو المتمدن وقيل
سنة وهو ضعيف والقول بالوجوب للمالك وابن القاسم ودليله ظاهر آية إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا لأن
أعضاء الوضوء كلها وقعت جوأ بالآلة الظرفية فيقتضي وقوعها في وقت واحد إعادة فإن الجواب عامل
في إذا على أنها ظرف له ومن حق الجزأ أن لا يتأخر عن الشرط خصوصاً وقد توضأ المصطفى عليه السلام
مرة في فور واحد وقال ، هذا وضوء لا يقبل إقالة الصلاة بدونه ، (قوله إلا أن يكون ناسيا) هذا
راجع لقول بالوجوب قال شيخنا الأمير وهو واستثناء من محذوف أي فإن فرق كثير باطل إلا أن يكون الخ
(قوله ناسيا) ومثله العاجز مجزا حقيقيا وهو ضعيف البنية الذي لا يستطيع متابعة غسل الأعضاء
بسرعة بل هذا أول من الناسي بالبناء مطلقا كما قال الثوري وغيره (قوله فيبقى على ما فعل) بنية
طال أم لا أي فعل القول بالوجوب إن فرق ناسيا فانه يبقى بنية طال أم لا والمراد بالبناء فعل المنسى مع
ما بعده . وحاصل المتمدن في هذه المسألة أن الناسي يبقى جوازا بنية مطلقا طال أم لا أو ما من أعد من
الماء ما يكفيه قطعتين أنه لا يكفيه أو أراقه شخص منه أو غصبه أو أريق منه بفقر اختياره فانه يبقى
مطلقا جوازا بدون بنية ومثله من أكره على التفريق فانه يبقى مطلقا جوازا بدون بنية لأن تجديد البنية
إنما هو في الناسي فقط لاني غيره من صور البناء مطلقا كما في حاشية الخرشى وانظر الإكراه على
التفريق يكون مجازا والظاهر أنه لا كراهة على الإطلاق كما في حاشية الخرشى وأما العاجز فانه يبقى بدون
نية إن لم يطل فان طال ابتدأ الوضوء من أوله والمراد بالعاجز من أعد من الماء ما يظن أنه يكفيه أو يشك
فتبين أنه لا يكفيه لأنه كان الواجب عليه الاحتياط في الماء وليس المراد به ضعيف البنية لأن هذا أول من
الناسي بالبناء مطلقا كما تقدم وأما العاجز الذي تعدد التفريق فهو كالعاجز على المتمدن فيبقى بدون بنية مالم
يطل وأما من أعد من الماء ما لا يكفيه قطعا أو ظنا فلا يبقى مطلقا على الأظهر بل يبتدئ الوضوء من
أوله ولو قرب لأنه متلاعب ولم يعد جزءه في البنية وقيل يبقى مالم يطل أفاده ذلك الشيخ في تقريره
على الخرشى وقرره شيخنا وغيره والمتعبر في الطول لجفاف الأعضاء المعتدلة بين حرارتها وبرودتها في
الزمن المعتدل بين الحر والبرد في المكان المعتدل والمعتبر بجفاف العضو الأخير من النسلة
الآخيرة فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه بعد جفاف الوجه وقبل جفاف اليدين

ويستحب تحليل أصابعها
والفرق بين كون تحليلها
مستحب في الوضوء وتحليل
أصابع اليدين وأجبا كما
سيأتي شدة التصاق أصابع
الرجلين فصار كأيها
عضو واحد (وسأدسها
(الفور) وهو الموالاة بأن
يسرع في وضوئه من غير
تفريق كثير بين أجزائه
وقيل هوسنة إلا أن يكون
ناسيا فيبقى على ما فعل من
الوضوء .

صح ولذا يبنى الناس مطلقا كاتقدم وجب عليه المبادرة فإذا أخر بمذلل عايد أجرى عليه حكمه وأما إن أخر ناسيا فهل يعتد بالنسيان الثاني أم لا قولان والراجح أنه لا يعلمون أن من نسي ثانيا حكمه حكم المأمور هو أنه إذا طال بطل طهارته كافي حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا والشريختي (قوله فيبني) أي يباح له البناء ويجوز له أن يبتدىء الوضوء من أوله وأما قول النفرأوى والزرقاتي يسن له البناء فرده الشيخ الصغير بأن الحكم الإباحة فلا يسن له البناء بل ولا يندب (قوله وبني بنية) أي من فرق بين أفعال الوضوء ناسيا بأن غسل وجهه بنية الوضوء ثم حصل له نسيان فترك الغسل فانه يبني مطلقا بنية أي شرط البناء المذکور أن يكون بنية فانية واجبة لأن النسيان أذهب البنية الأولى فاحتاج لتجدد بنية فمن ترك غسل رجله وخاض في بحر مثلا أو غسل العضو المنسى لنظافة مثلامن غيرنية إتمام الوضوء فلا يكفيه ذلك فقوله وبني أي جاز أو قوله بنية أي وجوبا (قوله والتدليك) أي في الغسل ولا يسهط بالنسيان ويجوز الاستنابة عليه لضرورة وبني المستناب دون النائب وتمتنع الاستنابة عليه لغير ضرورة اتفاقا فان وقع في الأجزاء وعدمه قولان مشهوران وأما الاستنابة على صب الماء فاجزأة اتفاقا ولو لغير ضرورة لما ورد أن المنعرة بن شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم الماء وهو يتوضأ وقد تجب الاستنابة كالإقطع ويكتفي في ذلك غلبة الظن على المعتد ولا يشترط اليقين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (تنبيه) قال العلامة النفرأوى لو وكل شخص جماعة لعنوا فوضوءه دفعة واحدة لصح وضوءه حيث نواه لمدم وجوب الترتيب عندنا على المعتد لا أنه تنكيس حكافينس إعادة المنكس مع ما بعده بالقرب وإعادته وحده مع البعد والدليل على وجوب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وأدركي جسديك بذلك حلالا لمر على الوجوب (قوله وهو) مراد البديل للعضو الخ المراد باليد هنا باطن الكف فقط أي وهو مراد باطن الكف ولو مرة إمرا أو سطا وإن لم يزل الأوساخ ما لم تكن تتجدد تمتع وصول الماء إلى البشرة ولا فيشترط إذاتها ولا يجزى ذلك أحد المرفقين بالآخر بافقا هالك وابن القاسم وأما ذلك إحدى الرجلين بالآخرى مع الاستيعاب فقال ابن القاسم عن الإمام لا يجزى وهو المعتمد كما قرره الشيخ وقال ابن القاسم من عند نفسه يجزى وهل ذلك جزء من الغسل أو شرطية قولان وعلى كل فعهده كنا مستقلا لا يظهر لأنه داخل في حقيقة الغسل أو شرطية قصر مجع الزام أو ما قد يقال إنما صرح به المراد على المخالف القوي (قوله إمرا ليد) أي أو ما في معناها كالخرقة والمعتد أن الترتيب بين اليد والخرقة غير واجب والخائط كالخرقة ويجب الترتيب بين الخرق والخرقة والاستنابة فلا تجزى الاستنابة مع الخرق أو الخائط أو اليد أفاده الشيخ في حاشية الزرقاني وقال الرماصي يحشى الثاني متى تعذر ذلك باليد سقط من أول وهلة ولا يجب استنابة ولا غيرها ويكتفي وصول الماء وهو سعة ودين الله يسر خصوصاً ذلك مختلف فيه قال شيخنا في تقرير الخرشى وكلام الرماصي هو المعتمد (قوله مع الماء) أي مقدار نصف الماء وهو الأفضل (قوله أو بعده) أي متصلا بالإفاعة قبل ذهاب الماء عن العضو أي قبل ذهاب رطوبته الماء عنه فلا يشترط كون الماء باقيا بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط كافي حاشية الخرشى وفي كلام شارحنا إشارة للمراد على الناسي الذي اشترط مقارنة ذلك لاصب الماء وهو حرج ومشقة فالمعتد أن المقارنة ليست شرطا بل هي أفضل فقط كالعيت (قوله فهذه سبعة) هذا تكرار مع ما سبق أعاده ليرتب عليه ما بعده (قوله شعر لحيثك) وكذا الشارب والعدان والحاجبان والهدب والعنقة كاتقدم (قوله للحية) بفتح اللام وكمرها (قوله تظهر البشرة) أي الجلدة تحته عند الحاجة (قوله كشيفا) وهو الذي يسر الجلدة ستر لا تظهر معه (قوله فلا يجب عليك تحليها) أي بل يكره كافي المدونة وهذا في الوضوء وأما في الغسل فيجب تحليها مطلقا كإسائي و تنبيهات : الأول ، إذا توضأ ثم حلق لحيته أو رأسه أو سقطت بساوى

قال في المختصر وبني بنية إن نسي مطلقا أي طال أو لم يطل (و) سابعها (التدليك) وهو إمرا اليد على العضو مع الماء أو بعده (فهذه) الأشياء المذكورة (سبعة) لكن يجب عليك في غسل وجهك أن تخلل شعر لحيثك بأن تحرك الشعر حتى يصل الماء إلى البشرة (إن كان شعر اللحية خفيفا تظهر البشرة تحته وإن كان كثيفا فلا يجب عليك تحليها وكذا يجب عليك في غسل يديك

فلا يلزمه أن يبدئ غسل محل خيته على المعتد ولا مسح موضع شعر رأسه اتفاقاً سواء كان الشعر كشفاً أم لا
 الثاني من قطعت منه قطعة بعد أن توضأ فالتفتد أنه لا يلزمه غسل ذلك ولا مسحه كما قال ابن فرحون
 في آغاز نه نصه: وفإن قلت رجل صلى بلعة في أعضاء وضوئه ولم يصحبها بالماء وهو صحيح الجسم ولا عادة
 عليه على المشهور . قلت هذا فيمن توضأ ثم نشر قشرة من يده بعد الوضوء أو قطعت يده فلا يلزمه
 غسل موضع القطع ولا غسل موضع القشرة على المشهور ذكره الطائي يخفى على التهذيب وابن قدام
 الثالث حلق اللحية حرام وكذا الشارب ويؤدب فاعله إلا من أراد الإحرام بحج ويخشي ما لو شارب به
 فيرخس له في ذلك وكذا إذا دعت ضرورة إلى حلقه أو حلق اللحية لمدواة ما تحتها من جرح أو دمل
 أو نحو ذلك ويجوز حلق يسير الشارب كحلق يسير ما فوق العنفة ويجوز إزالة الشعر الناتج على الخد
 بموسى أو مقلط وكذا حلق ما فوق الحلق جائز وأما حلق ما تحت الذقن من الشعر فمكروه ولا ضرورة
 وقال بعضهم يطلب لأنه من الزينة والزينة معالوبة فتركه تشويه وحالة مقدمومة وقدي طول حتى يكون
 أكبر من اللحية فيكون أشد تشويهاً وقد اتصم السكندري لهذا القول وأبده بقول كثيره فراجع
 ويستحب قص الشعر والأظفار لا تنفخ لحديت وورد في ذلك ولأن تنمير ثلث الأظفار أمان من الجذام
 كما في الحديث وأما حلق الرأس فلا ضرورة لجائز وقيل مكروه والمشهور الأول بل قال بعض شيوخنا
 يجب حلق الرأس في ما تناهوا لأن تركه يوم أن من الألباء ومن ادعى الولاية كما يخشى عليه الموت على
 الكفر كما قرره الشيخ على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وهذا في حق الرجل وأما المرأة فيحرم عليها
 حلق شعر رأسها إلا الضرورة وأما حلق العانة فندوب وكذا الشعر الذي فوق الدبر والأظفار يندب إزالة
 عناية لتقصرى فأنهم يقولون لأنه لو بقي لعسر معز والبالفاظ قرره شيخنا ويجوز للنساء زرع شعر العانة
 بالنورة وحلقه أحسن لأنه يشد الفرج قال الشاذلي لا تنفخ المرأة العانة لأنه يسترخى به الحبل باتفاق
 الأطباء فيضرب الزوج وتنف الإبطين أحسن من حلقهما وإذا نبتت للراة لحية أو شارب فيجب عليها حلق
 ذلك على المعتد لأنها مطلوبة بالزينة وبقاء الشعر مثله، وانظر حكم حلق لحية الخنثى المشكل إذا نبتت له لحية
 وبال من الفرج . وأما تنف الشيب فمكروه وكذا صبغه بالسواد مكروه إلا في خصوص الجهاد جائز وأما في
 نحو بيع العبد فحرام وكذا يكره صبغ اللحية بالصفرة تشبيهاً بالصالحين وكذا يكره تبييضها بالكبريت
 وغيره لأجل استعجال الكبر لأجل الراحة والتعظيم وإلها ما لحق المشايخ ويجوز للرجل أن يصبغ لحيته
 ورأسه بالحناء والسكنجبين لا يدهر رجلاه ويكره للراة ترك الحناء ويجرم وصل الشعر للرجل والنساء وورد
 أنه من الكبائر وأن فاعله ملعون وسواء كان الوصل بشعر أو صوف كاعليه الأكثر وقوله عياض وقال
 القيث النبي مخصوص بوصله بالشعر ولا بأس بوصله بصوف ونحوه . وقال بعض أهل المذهب انتهى
 عنه مقصود عندنا على عدم العلم به إلا أن علم الزوج أو السيد به فلا لأنه من باب التجميل والتحسين قال ابن
 ناجي وأما خيوط الحرير الملوثة التي لا تنقبه الشعر فغير منهي عنها لأن المقصود بها التجميل والتحسين
 (فائدة) المواظبة على تسريح اللحية صباحاً ومساءً سبب في طول الأجل ودفع البلايا وأما ما اشتهر على
 ألبسة العامة من أنه يكره تسريحها عند الغروب فهو لا أصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب
 الأيمن الفاتحة وعند الأيسر ألم نشرح وعند الأسفل قل هو الله أحد ففعل ذلك فتح الله عليه أبواب الخير
 قال الأجهوري وقد واطيت على ذلك واعتمدته وجربته فوجدت ركبته ونفحة (قوله أن تخلل
 أصابعك) أي تخلل كل يد بالفراغ منها فلو أخره حتى يغسل يديه جميعاً وخللها أجزاءه . ولكنه خلاف
 المستحب والأول أن يكون التخليل من الظاهر لأنه أمكن (تنبيه) لو خاتمت الأصابع ملتصقة فلا
 يجوز فصلها وإذا فصلها فلا يجب إعادة غسلها أفاده جلي على الزرقاني (قوله وأما ما تحت الخ) أي وأما الوسخ

أن تخلل أصابعك على
 المشهور) وأما ما تحت

الذي تحت الخ (قوله أطفارك) جمع ظفر بضمـين على اللغة الفصحى أو بضم فسكون أو بكسر فسكون وفيه لغة رابطة أطفور كمصفور وهو يذكرو بؤنث (قوله فلا يجب عليك غسله الخ) حاصل فقه هذه المسألة أن الظفر إن انثنى وجب قلبه وإن لم ينثن فإن طال طولا متفاحشا وجب إزالة ما تحته من الوسخ مطلقا وقله إن توقف إزالة ما تحته على القلم وإن لم يطل أصلا أو طال طولا معتادا فإنه يعنى عن الوسخ إن كان يسيرا فإن كان كثيرا يستبر بعض الأصبع فيجب إزالته أو القلم إن توقف الإزالة عليه والحاصل أنه يجب إزالة الوسخ في ثلاث مسائل إذا انثنى أو إذا طال طولا متفاحشا مطلقا وإذا طال طولا معتادا وكان تحته وسخ كثير هذا هو المعتقد كإزالة شيتخا وكلاستد ضعيف فراجع الحاشية هنا تفق عليه والمراد بالمعاد ماساوى رأس الأصبع (قوله ابن رشد) هو محمد بن أحمد بن رشد له تأليف كثيرة في فنون مختلفة ولد سنة خمس وخمسين وأربعمائة ومات سنة عشرين وخمسة وكان يفرغ إليه في المشكلات ووقعت بينه وبين الشيخ ميمون الهروى مناظرة في الخدلة والهيللة أيهما أفضل ؟ فقال الهروى الخدلة أفضل وقال ابن رشد لا إله إلا الله أفضل الحديث المشهور الذي هو قوله عليه السلام وأفضل ما قلت أنا والنبين من قبلى لا إله إلا الله ، وكتب فتواه بذلك فكسبت إليه الهروى حين رأى فتواه :

أعد نظرا فيما كتبت ولا تكن بغير سهام للقتال مسارعا
فرد عليه ابن رشد بأبيات منها قوله :
فحسبك تسليم العلوم لأهلها وحقق فيها أن تكون متابعا

فلو كنت سلبت العلوم لأهلها لما كنت فيما تدعي تنازعا
وإن ضمنا عند التنازع مجلس سقيناك فيه السم لاشك نافعا

فلما بلغ ذلك الهروى مات عمال فته (قوله ناظمها) أى ناظم مقدمة ابن رشد وتوهم بعض الناس أن ناظم مقدمة ابن رشد هو نفس ابن رشد وليس كذلك بل إن ابن رشد له مقدمة نشرها ناظمها الشيخ عبدالرحمن الرقي نسبة لرقعة قورية من فاس وكان عالما صالحا عارفا بالفقه حسن الخلق مات سنة أسة وخمسين وثمانمائة (قوله إن تركته) يصح ضم الهاء وسكونها والضم أحسن وكذا يقال في قوله أوزلته (قوله فما عليك حرج) أى إن كان يسيرا ولم ينثن أولم يطل طولا متفاحشا كما تقدم توضيحه (قوله وراجع رؤوسها) أى وجوبها على المتمدن وقيل ندبا وهو ضعيف (قوله فتأنيه) فإن قلت المناسب لقواعد العربية أن يقول فتأني دون تاء لأن الممدود هنا مؤنث فالجواب أن محل القاعدة المشهورة إذا كان الممدود مذكورا أما إن كان مجنوبا كما هنا فيجوز إثبات التاء وحذفها كما في الاشتقاق والمراد بحذفه عدم ذكره تميزا بعد العدد ولا عبرة بتقديم ذكره كما في الهمامنى على المعنى (قوله غسل اليدين) اعلم أن كل سنة تقسمت على محل الفرض كغسل اليدين للكوعين والمضمضة والاشستاق والاستنشاق فلا بد لمن نية : أى فإسنة تتوقف على النية وأما ما أخر منها عن الشروع في الفرض فنية الفرض تشملها كالفرائض (قوله غسل اليدين) أى ولو نظيفتين ثلاثا تعبد وليس التثنية من تمام السنة على المتمدن بل السنة بمحصل مرة والثانية والثالثة مستحبة وكذا المضمضة والاستنشاق والاستنشاق بدليل أنه عليه السلام توضأ مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا ثلاثا فإسنة بمحصل مرة والثالثة مستحبة على المتمدن كما في النضرارى وقرره شيخنا (قوله أى حين الشروع في الوضوء) ظاهره أن هذا معنى الأولوية التي من تمام السنة فأراد بالاولوية أن يغسلها قبل فعل كل شئ . ومثله في الزرقاني وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن المراد بالاولوية أن يغسلها قبل إدخالها في الماء القليل الراكد . وأما تقديمه على المضمضة وما بعدها فهو من ترتيب السنن في نفسها وهو مستحب لأنه توقف عليه السنة فن غسل يديه قبل إدخالها في الماء

أطفارك فلا يجب عليك غسله كما قاله ابن رشد في مقدمته قال ناظمها :
وسخ الأطفار إن تركته
فأعليك حرج أوزلته
راجع رؤوسها بوسط الكف

واغسل فان غسل ذاك
يكفى
ثم أشار إلى القسم الذى
بقوله وأما سنن الوضوء
فثمانية (أولا غسل
اليدين إلى الكوعين)
أى حين الشروع
في الوضوء

فقد أتى بالسنة سواء حصل ذلك أول ضله أو قدم عليه المضضنة لكن إن قدم المضضنة على غسل يديه فقد أتى بالمسنة وترك مستحبها وهو الترتيب أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله والكوع) ويقال فيه كاع والجمع أكواع وقيل لئلا يتقاربان وأن الكاع هو طرف الزند الذى يلى الخنصر وهو الكرسوع والقولان ذكرهما صاحب القاموس (قوله آخر الكف) هو معنى قول صاحب القاموس الكوع طرف الزند مما يلى الإبهام انتهى وحكى فيه قولنا نأحيى قال وقيل هو طرف الزند فى الفراغ مما يلى الرسغ انتهى فإذا قطعت كفه فالكوع باقى لانه رأس الساعد وكذا الكرسوع والرسغ إذا قطعت الكف يبقيان وقال فى الأساس الغنى هو الذى لا يفرق بين الكوع والكرسوع ثم قال الكوع من ناحية الإبهام والكرسوع من ناحية الخنصر انتهى (قوله الكف) هى الراحة مع الأصابع سميت بذلك لأنها تنكف الأذى عن البدن وهى مؤنة كفى المصباح وأما قولهم كف غضب فهو على معنى عضو غضب (قوله وما يلى الإبهام) أى إبهام اليد أى ما يلى إبهام اليد للجهة لا للاتصاف به لما علمت أن الكوع طرف الزند الذى فى جهة الإبهام (قوله وما يلى الوسط) قال الشيخ فى الحاشية أى وسط الكف انتهى فالرسغ هو المفصل الذى بين الكف والذراع وعلى هذا فالرسغ لا يكون إلا فى اليد وهو قول لبعض أهل اللغة لكن فى القاموس ما يفيد أنه يكون فى الرجل أيضا فانه قال الرسغ هو المفصل الذى بين الساعد والكف والساق والقدم انتهى وعلى هذا فتقول الشارح وما يلى الوسط أى من يدور رجل (قوله ورسغ) بعضهم فسكون أو بضمتين ويقال رسغ بالصاد أيضا والجمع أرساغ وأرسغ ذكره فى القاموس (قوله وما يلى الخنصر) أى خنصر اليد أى طرف الزند الذى يلى خنصر اليد يسمى بالكرسوع وعلى هذا فالكرسوع خاص باليد وهو ما اشتهر ونقل شيخنا السيد محمد تقي القزوينى عن بعض أهل اللغة أن القدم لما كرسوع أيضا فانه قال وكرسوع القدم مفصلها من الساق كما قال بعض أهل اللغة (قوله كرسوع) بعضهم الكاف وسكون الراء المهمله بوزن عصفور كفى القاموس وجمعه كراسيع بوزن عصافير (قوله وما يلى إبهام الرجل الخ) أى والبوع هو العظم الذى عند إبهام الرجل أى المتصل بإبهامها فليدر نظير الكوع فافهم وما ذكره شارحنا وغيره من الفقهاء فى معنى البوع لم أره فى كتب اللغة المشهورة كالصباح والمصباح والأساس والقاموس وشارحه فلم يذكر أحدهم أن البوع يستعمل بهذا المعنى وإنما الذى فى القاموس أن البوع والباع بمعنى واحد وهو قياس على البدن (قوله ونظما بعضهم) هو السكال الدبرى وهما يبتان من بحر الطويل ، ونظما بعضهم أيضا من هذا البحر فقالوا وأجاد :

وعظم يلى الإبهام من طرف ساعد هو الكوع والكرسوع من خنصر تلى وما بين ذين الرسغ والبوع ما يلى إبهام رجل فى الصحيح الذى أنجل ونظما الجلال السيوطى أيضا من بحر الرجز مع زيادة أن الباع أربعة أزرع وباع كل أمد على قدر قدامت فقال: والكوع ما عليه إبهام اليد والبوع فى الرجل ككوع فى يد وما عليه خنصر كرسوع والرسغ المفصل طب موضوع والباع بالأذرع أربع يحد وباهتدال صاحب الباع يحد (قوله لخنصرها) اللام زائدة (قوله ما وسط) أى المتوسط بين الكوع والكرسوع (قوله المضضنة) أى ولو تعدد القدم كفى جلبي على الزرقانى قيدخل الماء فيها والمضضنة بضاد من معجمتين وظاهر كلام الطراز أنه يقال فيها مضضنة بضاد من معجمتين لكن قال فى الصحاح المضضنة بمعجمتين التحريك بالفم كله وبمعجمتين التحريك بطرف اللسان انتهى وهى لغة الترديد والتحريك يقال مضض الماء فى الإناء إذا حركه ومضض الناس فى عينه إذا تردد فيها واصطلاحا ما قاله الشارح (قوله وهى خنضنة الماء) أى

والكوع هو آخر الكف
عما يلى الإبهام وما يلى
الوسطى يسمى رسغا وما
يلى الخنصر كرسوع وما يلى
إبهام الرجل بوع ونظما
بعضهم فقال :
فعظم يلى الإبهام كوع
وما يلى لخنصرها الكرسوع
والرسغ ما وسط
وعظم يلى إبهام رجل
ملقب
ببوع فخذ بالعلم واحذر
من الغلط (و) ثانيا
(المضضنة) وهى خنضنة
الماء فى الفم

من إتيانه على الفرائض، البعث الثالث أن اللون يظهر بأخذه غرفة للضمضة أو الاستنشاق وكذا العظم والريح فلا تنوق معرفة الوصفين الباقيين على المضمضة والاستنشاق بالصفة المشروعة والجواب أن الاطلاع عليها عاذر لا ينافي الاطلاع عليها بغير ما ذكره قدمت البدان على المضمضة لأنها يتناولان الماء وقد تمت المضمضة على الاستنشاق لأن النهم أشرف وهذه كلها نكات بعد الوقوع وأما في نفس الأمر فالتابع إلا اتباع أحمد عليه السلام فتدبر (قوله والاستنثار) وهو لغة مأخوذة من النثر : أى الطرح واصطلاحاً ما قاله الشارح قال شيخنا الأمام : والسين والتاء في الاستنثار والاستنشاق زائدتان على الأظهر ويحتمل أنهما للطلب (قوله جذب) بتقديم الذال المعجمة على الباء وتأخيرها عنها يقال جذبه جذباً من باب ضرب وجذبت الماء أرسلته إلى الحياشيم وجذبه جذباً بمعنى جذب قيل مقلوب وقيل لأفاده بعضهم (قوله ويجعل يده اليسرى) أى السبابة والإبهام من اليسرى ووضع الأصبعين على الأنف من تمام السنة وأما كونهما من اليد اليسرى فستحب وكون الوضع من أعلى مستحب أيضاً (قوله كما تخاطله) أى كما يستحب ذلك في امتخاطه (قوله رد مسح الرأس) فإن قلت لم كان الرد سنة ولم يكن مستحباً كالفضلة الثانية والثالثة فالجواب أن الغالب أن الشعر كشف وغيره يحمل عليه فإن قلت : لم لم تطلب الثالثة . قلت : مراعاة لكونه مسحا يطالب فيه التخفيف ؟ (تنبيه) إذ أنسى الرد فإنه يفعل إن تذكروا قبل أخذ الماء لأذنيه وإلتركة لئلا يكون الرد بناء جديد لأن عمل كون الرد سنة إذا بقي بيده بلل من المسح الواجب يكفي رد مسح الرأس بتمامه وإن لم يبق بلل أصلاً فلا يسأل الرد وأما إذا بقي بيده بعض بلل من المسح الواجب يكفي بعض الرأس في رد المسح فظاهر أنه يمسح به إلى أن يجف اليد الحديث وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، (قوله) سواء بدأ بالمقدم أو بالآخر) أى والمستحب البداية بالمقدم فالرأس مشتملة على فرض وهو أصل المسح وسنة وهو الرد ومستحب وهو اليد بالمقدم وكذا لو بدأ من أحد القدمين وهما جانباً الرأس يميناً وشمالاً فإنه يرد من الآخر (تنبيه) مراد المصنف بالرد ما زاد على الواجب سواء حصل الواجب بالأولى وحدهما أو مع الثانية كمن طال شعره فإنه يجب عليه بعد المسح الأول الرد ثانياً أى فيمسح أربع مرات اثنتان فرض واثنتان سنة ذكره الزرقاني وغيره واعتمد الشيخ في حاشية الخرشى أنه لا يجب الرد ثانياً بل مرة فرض ومرة سنة قال فن شعره طويل يمسح مرتين مرة فرض ومرة أخرى سنة خلافاً لمن قال يمسح أربع مرات (قوله ومسح الأذنين) قال بعضهم إنما كان للشخص أذنان ولسان واحد ليكون ما يمسح أكثر مما يقول (قوله ظاهرهما) أى مائل الرأس وقوله وباطنهما أى مائل الوجه على المشهور وقيل بالعكس وقال الشرحي لا مزية لهذا الخلاف في الفقه لأن مسح كل منهما سنة ولم يذكر المصنف مسح الصباخين وهما ثقب الأذنين مع أنه سنة اتفاقاً فإذا مسح الصباخين ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما فقد أتى بستين أفاده الشيخ في الحاشية هنا لكن قل في حاشية الخرشى عن التوضيح أن مسح الصباخين من جملة مسح الأذنين لأنه سنة مستقلة وصفة مسح الأذنين أن يجعل باطن الإبهام من على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين في الصباخين ووسطهما ملاقياً للباطن دائرين مع الإبهام من الآخر ويكره تتبع فوضوئهما (قوله وتجديد الماء) فهو سنة مستقلة على المتمدن قاله ابن رشد (قوله فلا يمسحها إلخ) أى لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها ماءً جديداً لأنهما ليسا من الرأس ولا من الوجه بل هما عضوان مستقلان خلقتا كالوردة ثم انفتحتا وما ورد عن الإمام من أنهما من الرأس فعنا حكهما حكم الرأس وهو المسح كما قرره شيخنا البلي، وما أحسن قول بعضهم :

الأذن كالوردة مفتوحة فلا تمرن عليها الخنا

(و) رابها (الاستنثار)
وهو جذب الماء من
الأنف إلى خارج ويجعل
يده اليسرى على أنفه
كامتخاطه (و) خاصها
(رد مسح الرأس) من
متمنى مسح لجنته
سواء بدأ بالمقدم أو
بالآخر (و) سادسها
(مسح الأذنين) ظاهرهما
وباطنهما (و) سابعها
(تجديد الماء لها)
فلا يمسحها ببلل رأسه
بل بماء جديد غير الذي
مسح به رأسه .

تحرىكه بعد إدخاله في القم ولا يشترط كون الإدخال باليد فلو فتح فاه فدخل فيه المطر حصلت السنو وكذا إذا اغترق بفمه من البحر ولا بد أن يكون بنية السنة فلو أدخله واحد الشراب ثم طرأ له وضوء فلا يكتفي في السنة كقاره شيخنا . واعلم أن المعتد قول ابن رشد الأفضل فعل المضمضة والاستنشاق بثلاث غرقات يعلمها بكل وقلمها بسمت من الصور الجائز خلافاً لقول المختصر وفعلها بسمت أفضل أفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى لكن قال شيخنا نحن خليليون (قوله وجهه) أي لا بد من ج الماء فلو ابتلعه لم يكن آتياً بالسنة على المعتد وكذا لو فتح فاه حتى نزل الماء من غير ج لأن الملع من تمام السنة فإن قلت لم يجعلوا الملع سنة مستقلة في المضمضة كما جعلوا الاستنشاق سنة مستقلة في الاستنشاق . قلت قال شيخنا الأديركا أنهم والله أعلم اعتنوا بالطرح من الأنف لشدة التقذر وكثرته فيه بخلاف الفم (قوله وطرحه) عطف تفسير لأن الملع هو الطرح (قوله والاستنشاق) هو لغة الشم ، ومنه قول الشاعر :

واستنشق الأرياح من نحو حبهيم وهرج قلبي نحوهم وبطير
واصطلاحاً ما قاله الشارح ، والاستنشاق سنة ولو تعدد الأنف أما لو قطع أو خلج بدونه فلا يطلب بفعل شيء . بعد الوجه فلو اتخذته أنفام من فضة والتمح وجب غسله وصار له حكم أجزاء الوجه والسنة لا تتوقف على الأخذ باليد فلو نزل في ماء وأخذ بأفاه بنفسه فإنه يكفيه ذلك كقاره شيخنا . تنبيهان : الأول ، من لم يستطع المضمضة والاستنشاق لعلة تمنعه لم يلزمه ومن احتاج إلى أكثر من ثلاث فقل بأن يكون في فاه أو في أنفه نجاسة ولم يخرج إلا بأكثر من ثلاث مرات أه أصبلي . الثاني من ترك المضمضة والاستنشاق ناسياً لم يتذكر إلا بعد غسل وجهه فقل يتبادى ويكفل وضوءه ثم يعلمها بعد ذلك وقيل يرجع لفعلها ولا يبعد غسل الوجه والمعتد الأول وأما لو كان عامداً فإنه يرجع لفعلها ولا يبعد غسل الوجه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وبياغ فهمما) أي ندبا وما ذكره من أنه يتدب المياعة فهما مثله في الخرشى قال الشيخ في حاشيته عليه وهو ضعيف والمعتد أن المياعة تدب في الاستنشاق فقط انتهى وقرره شيخنا أيضاً ويدل له حديث أسبغ وضوءه وخلل ما بين الأصابع وبياغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً (قوله إن كان مفطرا) أما إن كان صائماً فكمما فيكره له المياعة فإن وقم وسبقه قضى وإن تعدد كفر (قوله قيل) فإنه القاضي عياض وهو جواب عما يقال الفرض أهم من السنة فقه التقديم فأجاب بقوله قيل وحكمة الخ (قوله وحكمة تقديم هذه الأعضاء) أي الثلاثة وأما الحكمة في أصل مشروعية جميع الأعضاء فقال ابن عباس رضي الله عنهما شرع غسل اليدين للكوعين للأكل من موائد الجنة والمضمضة للكلاب رب العالمين في الجنة والاستنشاق لرائحة الجنة وغسل الوجه للظفر إلى وجه الله الكريم وغسل اليدين إلى المرفقين للسوار ومسح الرأس للتاج والإكيل ومسح الأذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للبش في الجنة انتهى . وخصت به أطراف اليدين لأنها المباشرة للخطايا غالباً ولأن آدم مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها بيديهما أكل بفمه وشم بأفاه والوجه والرأس استظل بهما تحت الشجرة وكذا الرأس مع ورقتها وإتمام الرأس بالمسح لستره غالباً فاكثرت فيه بأدنى طهارة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من الغير خفي فلم من هذا أن وضوء معقول وبه قال جماعة وأرضاء بعض شيوخنا وقال بعضهم التحديق أن وضوء لا يخلو عن تعبد (قوله فيفضل اليدين يظهر لونه الخ) فيه أبحاث ثلاثة : الأول قد يكون فاقدًا لحاسة البصر أو الذوق أو الشم أو اللمس فلا يظهر له اللون ولا الطعم ولا الريح . والجواب أن ما ذكره الشارح باعتبار الغالب ، وأما هذا فنادر ولا حكم لفاد فلا يرد نقضا . الثاني أن ظهور اللون يمكن حصوله بمعاينة الماء في أخذه غرفة لوجهه . والجواب أن إتيان الفساد على السن أخف

نفس

وجه وطرحه (و) ثالثاً (الاستنشاق) وهو أن يجذب الماء إلى داخل أنفه بنفسه وبياغ فهما إن كان مفطراً قيل وحكمه تقديم هذه الأعضاء على الفرض اختبار الماء بفصل اليدين يظهر لونه وبالمضمضة يعرف طعمه وبالاستنشاق يعرف ريحه

مع

فانه أتت من جيفة فاحرص على الوردة أن تتنا

(تفسيره) نعمت البلوى به ثقب الأذنين لأجل ليس الخلقان حتى قال جماعة بحرمته ولكن قال القرافي
 على التمهيد عنه إذا كان يحصل به تدليس على الزوج لأجل تكثير الصداق وأما فعله الزوج العالم
 بذلك فلا منع أفاده السكندري وقال شيخنا بل هو جائز مطلقاً بدليل ماورد في صحيح البخاري
 وغيره أن النساء كن يلبسن الخلق في عهد رسول الله ﷺ وهو يقرهن على ذلك (قوله
 وترتيب فرائضه) وأما ترتيب سننه بعضها مع بعض أو مع الفرائض فهو مستحب ، وكذا
 ترتيب إحدى اليدين أو الرجلين مع الأخرى مستحب (قوله فيفضل وجهه) فلو نكس بأن
 غسل ذراعيه قبل وجهه مثلاً ثم غسل وجهه ثم مسح رأسه ثم غسل رجله فلا يخلو إما أن يكون
 نكس ساهياً أو مكرهاً أو عامداً أو جاهلاً أو عاجزاً ، وفي كل إما أن يحصل قرب أو بعد في السهر
 والإكراه بعيد المنتكس مرة استئنا ناولا بعيد ما بعده في البعد وبعيد ما بعده مرة في القرب إن فعل
 أولاً ثلاثاً أو مرتين فإن فعل مرة أعاده مرتين وأما في العمد والعجز والجهل في القرب كأناسي
 وفي البعد يتبدل إعادة الوضوء فقط على المعتمد أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخريش وقرره
 شيخنا وهو المعتمد خلافاً في الحاشية هنا (قوله ومسح رأسه) مفعول لفعل محذوف ، أي
 ويفعل مسح رأسه الخ أو أنه ضمن يغسل معنى يفعل ليصح تسليطه على مسح رأسه وأن مسح فعل
 حاضر بمعنى المضارع أي مسح رأسه على حد (أي أمر الله) أي يأتي وعطف الماضي على المضارع جائز (قوله
 وفي كل ذلك يقدم ميامنه) أي يفضل ميامنه قبل مياسره وهذا أتدعى أصل السنة لأن تقديم المايمن مستحب
 وظاهر قول الشارح وفي كل ذلك الخ أنه يستحب له أن يقدم الخدا اليمن على الخدا اليسر وجانب الرأس
 الايمن على اليسر وإيس كذلك لأن تقديم المايمن على المياسر إنما يستحب في العضوين المتفاوتين في
 القوة كاليدن والرجلين فإن الرجل اليمنى واليد اليمنى أقوى من اليسار ولذا يضيّق خاتم اليسرى على
 اليمنى ولا يستحب ذلك في العضو الواحد كالوجه والرأس فلا يفضل الخدا اليمن قبل غسل اليسر ولا يسمح
 جانب الرأس كذلك ولا يستحب ذلك أيضاً في العضوين المستويين كالأذنين كما أفاده الخريش ومحبيه
 ويمكن الجواب عن الشارح بأن قوله في كل ذلك أي في مجموع ذلك فالمراد بالكل المجموع لا بالجميع
 (فائدة) إذا شرب دبه قبل يبدأ باليمنى أو باليسرى قال شيخنا الأمير قال الشعراني في الأنوار القدسية في
 قواعد الصوفية إذا شرب ليلابس عبادة كالوضوء ثم يمسه أولاً وإذا شرب ليفعل حاجة يديه يبدأ بيساره
 (قوله هو المشهور) لأن القرآن عطف بالواو التي تطلق الجمع ولقول على كرم الله وجهه لا بألى إذا أتممت
 وضوءي بأى عضو بدأت ولقول ابن عباس رضي الله عنهما لا بأس بالبداءة بالرجلين قبل اليدين (قوله
 وقيل مستحب وقيل واجب) هما ضعيفان (قوله فدية) لا مفهوم له ولا فدية سبعة عشر السبعة التي ذكرها
 واستقبال القبلة واستعمار النية في جميعه والجلوس المتمكن والارتقاء عن الأرض من مرشاش الماء وتيميم
 الأعضاء وترتيب السنن في نفسها وترتيبها مع الفرائض والبدء بأول الأعضاء والبدء بعد الفراغ بأن
 يقول قبل أن يتكلم وهو رافع بصره إلى جهة السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله اللهم اجعلني من عبادك التوابين واجعلني من عبادك المتطهرين فن قال ذلك تحت له أبواب
 الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء كأورد في الحديث والفضيلة السابعة عشر أن لا يتكلم في وضوئه ولو بدعاء
 الأعضاء لأن جميع أدعية الأعضاء لا أصل لها قال السيوطي ومن العجائب أن بعضهم عد أدعية الأعضاء من
 المستحبات مع أن أحاديثها كلها موضوعة ولم يعد منها الصلاة على رسول الله ﷺ مع أنه ورد
 في حديث ، إذا فرغ أحدكم من وضوئه فليقل أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم يعل على فإذا

(و) ثامنها (ترتب
 فرائض الوضوء) فيفضل
 وجهه قبل ذراعيه
 وذراعيه قبل مسح رأسه
 ومسح رأسه قبل غسل
 رجله وفي ذلك كله يقدم
 ميامنه قبل مياسره
 وما ذكره من أن الترتيب
 سنة هو المشهور ، وقيل
 مستحب ، وقيل واجب
 ولما أنهى الكلام على
 القسم الثاني شرع يتكلم
 على القسم الثالث فقال
 (وأما فضائله فسبعة) أولها

قال ذلك فتحت له أبواب الرحمة ، انتهى (قوله التسمية) أى فى ابتداء وضوئه أقوله عليه السلام . إذا توضأ أحذركم فذكر اسم الله طهر جميع أعضائه فإن لم يذكر اسم الله لم يطهر منه إلا مامحه الماء . فان قلت فى بعض الأحاديث ما يفيد بظاهره أن التسمية واجبة كقوله عليه السلام : لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ، فالجواب أن قوله لا وضوء أى كامل بدليل وضوؤه كما أمر الله . ولم يذكر الله التسمية فى الوضوء فدل على أن التسمية ليست واجبة والمعتدأ به يأتى بالمسحلة كاملة فإن تركها فى أوله ألقى بها فى أثناؤه فان تركها حتى فرغ فات محلها (قوله الموضع) قضيته أن نفس الموضع مندوب فيكون قطعة من الموضع فيكون الوضوء مركباً من جواهر وأعراض . وأوجب بأن فى العبارة حذفاً أى إيقاعه فى الموضع الطاهر (قوله الطاهر) أى شأ أنه الطهارة وطاهر بالفعل فيكره الوضوء به فى الخلاء ولو طاهر إبان كان جديداً لأنه يجر ديناً به يحل فيه الشياطين فتوسوس للتوضوء ولأن العبادة شريفة فلا تفعل فى محل النجاسة ولو كان طاهراً (قوله خشية الخ) تعليل لمخوف تقدره فلا يوقعه فى الموضع النجس خشية أن يتنجس من رشايشه وهذه العلة لا تظهر إلا فى المكان المتنجس بالفعل لاما كان شأنه النجاسة ولو كان طاهراً فالأولى أن يقول خشية الوسوسة كما صنع غيره إلا أن يقال إن الشارح أشار بهذا لخل كلام المصنف على الموضع الطاهر بالفعل لأنه المتبادر منه ويراد عليه ما شأنه الطهارة ففأمل (قوله قلة الماء) فيه أمران : الأول أن القلة من صفات الماء . والموصوف بالاستحباب إنما هو التقليل الذى هو قتل الشخص لأنه لا تكليف إلا بفعل اختيارى . والجواب أن القلة من لوازم التقليل فأطلق اللزوم وأريد الملزوم الذى هو التقليل فالمراد بقلة الماء تقييله . الأمر الثانى أن تعبيره بقلة يوم كراهة الوضوء من البحر وليس كذلك . والجواب أن المراد قلة الماء الذى يستعمل لإتمام المعد للوضوء والحاصل أن المراد بقلة قلة قليل الماء الذى يستعمل فى الوضوء فيكره السرف ولو كان على شاطئ البحر (قوله ما استطاع) أى على حسب حاله فى نشوئه ورطوبته وكبره وصغره (قوله مع إحكام) بكسر الحزة أى إتيان والتقليل مستحب وأما إحكام الغسل أى إتقانه وتعميمه بالماء فواجب ويكتفى فى وصول الماء غلبة الظن كما فى حاشية الخرشى (قوله سنة) أى طريقة فهو مستحب فلاتنأى بين كلام المصنف وكلام الرسالة (قوله والسرف) أى الزيادة على الحاجة وذلك فى ثلاثة أشياء . الإكثار من صب الماء ومجاوزة الحد فى المسحول وزيادة العدد فى الغسلات وكلها مشتمل على الإكثار من الماء قاله الأجهورى (قوله غلو) أى زيادة فى الدين وقد قال تعالى : لا تغلوا فى دينكم ، أى لا تزيدوا فى دينكم قاله الأجهورى (قوله وبدعة) أى أمر حادث مكره . ولم ينقل عنه عليه السلام ولا عن أصحابه وفى الحديث : إن للوضوء شيطاناً يقال له الوهمان فأنفقوا وسواس الماء . (قوله وقد توضأ رسول الله عليه السلام) إن فان قلت كلام المصنف صريح فى عدم التحديد ويؤخذ من هذا الحديث التحديد فالجواب أن هذا الحديث أخبار عن فضيلة الاقتصاد وكراهة الإسراف فى صب الماء . وإخبار عن القدر الذى كان يكفيهِ عليه السلام لأن ذلك تحديد لا يجوز النقص عنه ولا الزيادة عليه . وقد ورد فى بعض الأحاديث أيضاً أنه عليه السلام توضأ بنصف مد كما ذكره الأجهورى (قوله بمد) أى بكل مد لا وزنه مثال ذلك أن يؤذن مدين الطعام ويجعل فى إناء ويفرغ ويجعل فى الإناء ماء بقدر ما أخذه من الطعام قال الأجهورى من توضأ بأقل من مد أو اغتسل بأقل من صاع أجزأه على المشهور خلافاً لابن شعبان وانظر قوله توضأ بمد هل هذا حين توضأ مرة أو مرتين أو ثلاثاً قال الأجهورى لم أو فيه نصاً (قوله فمن الناس) تفريع على كلام المصنف والرسالة (قوله على اليدين) هذا فى حق الذى يفعل على المعتاد أو الاضبط وهو الذى يفعل بكلتا يديه على حد سواء وأما الأعسر فيضعه على يساره

(التسمية وثانها) (الموضع الطاهر) خشية أن يتنجس من رشايشه (و) ثالثها (قلة الماء بلاحد) لا يربط ولا يربطين ولكن يقتل منه ما استطاع ويحكمه الغسل ولا يبدده قال فى الرسالة : وقلة الماء مع إحكام الغسل سنة . والسرف منه غلو وبدعة وقد توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد وهو وزن رطل وثلاث وظهر بصاع وهو أربعة أمداد بمد صلى الله عليه وسلم انتهى . فمن الناس من يحكم بالماء القليل ومنهم من لا يحكم إلا بالماء الكثير لجله وعدم معرفته (و) رابعها (وضع الإناء على اليدين

(قوله إن كان مفتوحاً) لا مفهوم للإتيان مع قيد الانفتاح لأن البحر كذلك ومراده بالمفتوح واسع الغمر بحيث تدخل اليد فيه كالقصة والماجور وأما إن كان الإتيان غير مفتوح كان كأن ضيقاً كإبريق فالأفضل كونه على يساره (قوله لأنه لا يمكن) أي ولا نه فعل التي صلى الله عليه وسلم (قوله لتناوله) التلام بمعنى في وهو يدل من قوله في الفعل (قوله الفضلة الثانية والفسلة الثالثة) كل منهما فضيلة مستقلة كاشهه ابن تاجي واعتد الزرقاني ويفعل فيهما ما فعله في الأولى من الدلك وتبع المناجيز ونحو ذلك والإلم يمكن أتياناً بالمستحب وكلام المصنف يشمل الرجلين فيفسلها ثانياً وثالثاً فاعتد أن المطلوب فيهما التثليث لا الإتيان من الفاذورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التي تمنع وصول الماء إلى البشرة فهي مما يجب إزالتها فأقدم الصبيح في حاشية الخرشى وقرر مشيخنا (قوله إذا أوجب بالأولى) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إذا أحكمت الأولى والمعنى واحد . أي إذا أسخ بالأولى جميع العضو أي إن محل كون الثانية مستحبة إذا أسخ بالأولى وأما إلم يسخ بها فالثانية فرضية فيلزم معه الماء مستحب في غيره فبعضه في الرابع بقوله لا يصح جميع العضو فيها لئلا يلزم عليه عمله أو يعاقب في المكروه أو الممنوع كإساق (تنبيه) ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور وبعد أن ينوي بالأولى فرضه وقيل لا ينوي شيئاً معيناً بصمم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سندو صححه القرأ في قال الشيخ في حاشية الخرشى . وهو الظاهر (قوله ويكره أن يقتصر الخ) هذا إشارة إلى بعض مكرهات الوضوء وتبجلم اتسعة ذكر الشارح منها اثنين والثالث منها الإكثار من صب الماء . والرابع الوضوء في بيت الخلا ، والخامس كشف المورة بدون رؤية أحده ولا إحرام . والسادس الزيادة على الغسل على الثلاثة فبكره ذلك على المعتمد كما في حاشية الخرشى ، وقبل يمنع وهو ضعيف وإذا شك هل هي ثلاثة أو أربعة فقبل يستحب أن يأتي بواحدة ، وقيل يكره وهو المعتمد كما في حاشية الخرشى ، وكذا تكره الزيادة على الواحدة في المسح أو أي ماء جديد ومحل السكرامة في غير الترتيب والسابع الزيادة على غسل محل الفرض فبكره ذلك كما في حاشية الخرشى والثامن تحليل اللحية الكشيفة . والتاسع مسح الرقبة كما في حاشية الخرشى . وأما مسح الأعضاء بالمنديل طائر (قوله أن يقتصر على الواحدة) أي لغير العالم أو العالم فلا يكره له الانتصار على الواحدة لأن غير العالم يخشى عليه من بقاء لمة . قال ناظم مقدمة ابن رشد :

وكرهوا واحدة في الغسل إلا لعالم كذا في النقل
(قوله كما يكره الكلام فيه) أي لما ذكره بعضهم من أن الله تعالى يصدل على التوضؤ . خيمة من نور مادام يتوضأ عالم يتكلم فيه بأمر ديني فيرفضها عنه (قوله إلا عن ذكر الله) عن معنى الباء أي إلا التكلم فيه بذكر الله فلا يكره ومن جملة ذكر الله حكاية الأذان فلا يكره بل يستحب كما ذكره بعضهم وليس العمل عند امتناع دعاء الأعضاء أي الأذكار المترتبة على الأعضاء لأنها كلها موضوعة لأصل لها كإقدام وكذا لأصل لقراءة إن أنز لنا عقب الوضوء كما أفاده سيدي محمد الزرقاني وغيره (قوله والسواك) بكسر السين وهو مذكر على الصحيح وقيل يذكرونه والمراد به هنا الفعل لأن التكليف إنما يتلحق بالأفعال ويصح إرادته بمعنى الآلة بتقدير مضاف أي واستعمال السواك والأول أولى ويقال له الإدراك بفتح الهمزة . ومن الاطائف قول بعضهم :

لا أقول السواك من أجل أني أن أقول السواك قلت سواكا
بل أقول الإدراك من أجل أني أن أقول الإدراك قلت أراكا

ويقال فيه مسوك . وسبب مشروعيته أن العبد إذا قام للصلاة دنا من ملكه ووضع فاه على فاه فلا يخرج من فيه آية من القرآن إلا في جوف الملك وأفضل بآراك أخضر أو يابس ، ولكن الأخضر الذي

إن كان مفتوحاً لأنه يمكن
في الفعل لتناوله الماء منه
(و) خامساً (الفسلة الثانية
والثالثة) إذا أوجب بالأولى
ويكره أن يقتصر على
الواحدة كما يكره الكلام
فيه إلا عن ذكر الله (و)
سادساً (اليد بمقدم
الرأس) سابعها (السواك)

يجده طمأ أفضل للفطر لكونه أبلغ في الإلقاء ويكره للصائم الأخضر عذافة أن يتحلل منه شيء
وعند الحاشية الأفضل الأراك ثم جريد النخل ثم عود الزيتون ثم مالها المحذرة كية ثم غيره من العيدان
ما لم ينه عنه قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر أن مذهبتنا موافق لهم (قائده) قال الشيخ في
حاشية الخرشى والسواك من خصائص هذه الأمة لأنه كان للأنبياء السابقة لأهمهم قال بعضهم
وأول من استاك سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأتم التسليم (قوله وينبغي) أي ويستحب
وكذلك يستحب أن يستاك باليد اليمنى بأن يجعل الإبهام والخنصر تحته والثلاثة فوقه ويستحب
أيضاً كونه متوسطاً بين اليوثة واليوسية ويستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه وتسمية يده
وكونه عرضاً في الأسان حتى باعنها وطولاً في اللسان والحنق ويستحب عند الاستياك غسله
إلا أن يكون بين ثيابه أو موضع تطيب به نفسه ولا يزيد طوله على شبر فإن زاد ولو أقل من أصبع
ركب الشيطان على الزائد فقط أو عليه يتماه وركوبه إما حقيقة أو مجازاً بأن يوسوس لصاحبه ولا
بأس بسواك الغير فإنه وقيل إنه يورث الفقر والنسيان (قوله عند المضضعة) أي إذا استاك بأصبعه
ليكون ذلك كالمضضعة في كل الأوقات ويؤتى كذب في خمسة أوقات عند الوضوء
وعند الصلاة وعند قراءة القرآن وعند الاتقاء من التوم وعند تغير الفم بسكوت أو أكل أو شرب
أو تركها أو بكثرة كلام ولو بالقرآن (تنبيه) ما ذكره المصنف من استحباب السواك هو المشهور
وقال ابن عرفة إنه سنة لحث عليه الصلاة والسلام عليه بقوله ولو لأن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة ولو أظنه عليه الصلاة والسلام عليه حتى صرح عنه أنه فعله وهو في حال المعالجة فسكرات
الموت وقال عليه الصلاة والسلام ثلاث كتبهن الله عليهن وهن لكم صفة ذكرهن السواك وأجاب
الجمهور بأن المراد بالأسنة الطريقة المذكورة ولا ينبغي بعده فلذا قال الخطاب نقل عن ابن عرفة وابن
رشد مقتضى الأحاديث سنته وهو وجه وإن كان خلاف المشهور (قوله ويكره في المسجد) أعلن
الحكم الأهلي للسواك الندب أو الأسنة كما علت وقد تعرض له الكراهة كالاستياك في المسجد كما قال
شارحنا وكالاستياك بالعود الأخضر للصائم كما تقدم وكالاستياك بعود الرمان والريحان لتحريكهما عن
الجدام وكالاستياك بالقصب لأن ذلك يورث الرص والأكلة بفتح الهمة وكسر الكاف بدون مد كما
نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير كبير الزرقاني خلافاً في حاشية الخرشى من ضبطه بعض الهمة وسكون
الكاف والأكلة داء ينحس منه العضو وينفست شيئاً بعد شيء كما في حاشية الخرشى وقال شيخنا
هي داء يكسر الأسنان شيئاً فشيئاً وكالاستياك بقصب الشعير والحلفاء والعود المجهول عذافة أن يكون
من الخضر منه وقد تعرض له الحرمة كاستياك الصائم بمجوزة حمرة أي التي تجمر شفتيه وقضية كلام
الشيخ في الحاشية هنا أنه حرام على الصائم فقط وليس كذلك بل هو حرام على الصائم وغيره من
الرجال كما قرره شيخنا وقد يعرض له الوجوب كما إذا أكل شيئاً ذا رائحة كريهة تمنعه من حضور
الجمعة ولا يمكن إزالها إلا بالسواك ولا يتأتى فيه إلا بآفة أو ما قول المختصر وجاز صوابه فالمراد بالجواز
الأذن للجواز المستوي الطرفين لأنه يندب في كل الأوقات كما تقدم (تنبيه) قال الشيخ في الحاشية هنا
ولا يفعل ذوار المردة السواك بحضرة الناس ولا في المسجد لما فيه من إلقاء ما يستقر أه وهو معترض
محدث في أبي موسى رضي الله عنه قال دخلت على رسول الله ﷺ وهو يستاك وطرف السواك على لسانه
وهو يقول أم أع والسواك على فيه وكأنه يتوحد ولأنه من باب القرب والعبادة فلا يطلب إخفاؤه
وأجاب بعض شيوخنا بأن أبا موسى دخل على النبي ﷺ وهو يفعل وكلامنا في فعله ابتداءً وأيضاً

وينبغي أن يكون عند
المضضعة ، ويكره في
المسجد لثلا يخرج منه
دم أو ما يؤذى المسجد

أبو موسى واحداً للمتي عنه فعله في جماعة وأيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي بجميع فضائله فلا يستقدر ذلك منه بخلاف غيره فلا يتم الاستدلال بالحدِيث وأيضاً ربما كان سواك حينئذ لموجب كالوضوء والنهي إذا كان لغیر موجب وأما كونه من باب القرب والعبادات فلا يدل على فعله بحضرة الناس ألا ترى أن الاستبراء واجب وتنف الإبطه ندوب مع أنه ينبغي إختفاؤه مما صرح بمآله الشيخ في الحاشية هنا فاحفظه فإنه حسن (قوله حفر الأسنان) بسكون الفاء من باب ضرب وبفتحها من باب تعب وعلى كل حال فعناه فساد أصولها كافي للإصباح (قوله اللثة) بفتح اللام وتثني اللثة وقد تخفف فيها نان لغتان وفيه لغة ثالثة بكسر اللام وتخفيف اللام. بوزن غنأ فاده شيخنا (قوله ويطيب القم) أي يذهب رائحته الكريهة فيصير له رائحة طيبة (قوله وينقى البلغم) أي يذهبه أو يكون سبباً في إخراجهِ والبلغم شيء متعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر (قوله إلى غير ذلك) متعلق بمحذوف أي انتهت محاسنه إلى غير ذلك أو مضموم ذلك إلى غيره من رضا الله وفرح الملائكة وموافقة السنة وكسكون الصلاة بالسواك بسبعين صلاة بغيره وورد أن الصلاة مع تخليل الأسنان من أثر الطعام بثلاثين صلاة فالصلاة بها مائة قال الشيخ في بعض تقاريره وفي ذلك وقفة لأن التخليل ينظف أكثر من السواك فكان مقتضى ذلك أن يكون له أكثر من السواك وأجاب شيخنا الأمير بأن السواك أدخل في التبعيد من التخليل فإن السواك لا يستعمل إلا للعبادة والتخليل إنما يستعمل عادة غالباً وأيضاً فإن السواك أشمل للقم انتهى والسواك فضائله كثيرة نظم جملة منها العلامة الحافظ ابن حجر فقال:

إن السواك مرضى الرحمن وهكذا مبيض الأسنان
مطهر للفم مذكى الفطنه يزيد في فصاحة وحسنه
مشدد اللثة أيضاً مذهب لبيخ وللعدو مرهب
كذا مصف خلقة ويقطع رطوبة وللنفاذ ينفع
وميطيء للشيب والاهرام ومهضم للأكل والطعام
وقد غدا مذكر الشهادة مسبل للزع لذي الشهادة
ومرغم للشيطان والعدو والعقل والجسم كذا يقوى
ومورث لسعة مع النبي ومذهب الآلام حتى لنا
وللصداع وعروق الرأس مسكن لوجع الأضراس
يزيد في مال وينى الولدا مطهر للقلب جال للهدا
مبيض الوجه وجالى البصر ومذهب للبلغم مع حفر
ميسر موسع للرزق مفرج للكآبتين الحن

(باب فرائض الفسل)

قال الشيخ في حاشية الخرشى الفسل من الجنبات من خصائص هذه الأمة فإنه كان الأنبياء السابقين للأئمة انتهى لكن ذكر الشرحي في الباب السابق أن الفسل ليس من خصائص هذه الأمة لأنه كان في ملة إبراهيم عليه السلام وورد أن أباسفيان حلف أن لا يمسه رأسه مائة من جنبات حتى يفزو محمداً ففيه دليل على بقاء الفسل من الجنبات عندهم من بقايا دين إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ولذا عرفوا معنى الفسل من الجنبات من قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاعلموا أنه انتهى وفرض الفسل من الجنبات سبع مرات وكذا غسل الثوب من البول سبع مرات والصلاة تسعين فلم يزل صلى الله عليه وسلم يسأل ربه التخفيف حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنبات والثوب مرة واحدة وراه أبو داود

ومن محاسن السواك أنه يذهب حفر الأسنان ويجلو البصر ويشد اللثة وهي لحم الأسنان ويطيب القم وينقى البلغم ويصفي اللون إلى غير ذلك ، والله أعلم بالصواب .
ولما أسمى الكلام على الطهارة الصغرى شرع بين الكبرى قتال :
(باب في فرائض الفسل وسننه وفضائله)

(فائدة) في ثواب من اغتسل من الجنابة : مكتوب في الزبور أن الله تعالى يقول : من اغتسل من الجنابة فهو عبيدي حقا ومن لم يغتسل فهو عدوي . وفي الخبر : إن المؤمن إذا قام وامتلأ أمر الله واغتسل من جنابة غير محرمة فكل قطرة تقطر من شعره يخلق الله منها ملكا يسبح الله تعالى إلى يوم القيامة ويكون ذلك في صحيفته إلى يوم القيامة . وجاء أنها تقبح بأبدى الملائكة فتسبحها تبركا بهذا العبد الممثل لأمر به ذكره الشريفي والأجهوي . وورد أن من سمي الله تعالى عند جماع حليته ورزق منها بولد فإن الله تعالى يعطيه حسنات بعدد أنفاس هذا الولد وأنفاس أولاده وعقبه ونسله إلى يوم القيامة ذكره بعض العلماء وفضل الله واسع . قال بعضهم والحكمة في وجوب الفصل من خروج المني مع أن الفضلة أقدر منه إن المني يجتمع من سائر الجسد فوجب غسله شكرا لنعمة اللذة أو كفارة للذنب وأيضا الفضلة متكررة فيشق فيها ذلك بخلاف المني (قوله الفصل) بالضم الفعل وبالفتح اسم الباء على الأشهر وبالكسر اسم لما يغسل به من صابون ونحوه وهو لغة سيلان الماء على الشيء مطاوعا اصطلاحا إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد بآية استباحة الصلاة مع الدلالة من الظاهر تكاميش الدبر بخلاف داخل الفم والأذن والعين والأنف فليست من الظاهر في هذا الباب نعم من الظاهر في باب إزالة النجاسة (قوله ثم أخذ يذكريها مفصلة) فيه إشارة إلى أنه يطلب من الشخص أن يميز فرائضه من سنته وفضائله فلم يعرف ذلك لا يجوز إمامته ولا شهادته ومن صلى خلفه أعاد صلاته أن يذكريه الأصل ولكن المعتبر أنه إن لم يميز بعضها من بعض فغسله صحيح إذا أتى به على الوجه المطلوب وكذا إذا اعتقد أنها كلها فرائض أما إن اعتقد أنها كلها سنن أو فضائل فالغسل باطل كالتقدم في الوضوء (قوله الثانية) فإن قلت جل جنب اغتسل ولم يمتنع رفع الجنابة ويميزه غسله . قلت نعم هو الكافر إذا عزم على الإسلام بقلبه واغتسل ونوى بغسله الإسلام ولم يمتنع الجنابة فقال ابن القاسم يميزه للجنابة وإن لم يمتنع لأنه أراد بذلك الطهر فقله ابن فرحون ومثله في حاشية الحرشي (قوله وهو هنا الأكبر) فإن نوى الأصغر فلا يميز . إلا أن أعضاء الوضوء فقط (قوله أو استباحة تنزع) السين والثاء زائدان أي بإباحة ما كان الحدث ما نعامته ما لا يباح إلا بالطهارة (قوله أو الفرض) أي فرض الغسل فقد ذكر الشارح الكيفيات الثلاثة التي في الغسل . تنبيهات : الأول : من شى إلى الحمام ليغتسل فلما وصل إلى الحمام اغتسل ولم يستحضر النية أجزأه قصده الأول قاله ابن قدام . الثاني لو اعتقد شخص أنه لا جنابة عليه ثم اغتسل نوبا للجنابة ثم تبين له أن عليه الجنابة فإن هذه الغسل لا يجزئه بل لا بد من أن يغتسل ثانيا وأما من توضأ ناسيا للجنابة ثم تذكرها بأثر الوضوء ثم أدى على غسله وأجزأه غسل الوضوء عن غسل محله وكذا من اغتسل من الجنابة ونسى لعة من غسله في أعضاء وضوئه ثم احتاج للوضوء فغسلها في الوضوء ناسيا للجنابة فإن ذلك يجزئه عن غسله للجنابة ما لم تكن اللفة المتروكة من غسل الرأس فلا يميز . مسحها في الوضوء ما لم يكن فرضه المسح لغرضه فميزته الثالث إذا نوت المرء بغسل واحد رفع الحيض والجنابة أجزأههما وكذلك إن نوت إحداهما ناسية للآخر أو كانت متذكرا ولم يفرجه وكذا الرجل إن نوى الجنابة والجمعة أو قصد الجنابة ونوى النية بها عن غسل الجمعة أجزأه عنهما على المشهور وأما إن نوى غسل الجمعة وقصد أن ينوب له عن الجنابة فإنه لا يجزئه عن واحد منهما ركزا إن نسي الجنابة واغتسل للجمعة لأن الفرض لا يتبع السنة بخلاف العكس وإذا اغتسل للجنابة ناسيا لغسل الجمعة أجزأه عن غسل الجنابة دون غسل الجمعة (قوله وعلمها عند أول الخ) فإن قلت الثانية علمها القلب لا عند أول مفصول لأن هذا من مفرق بين الخل والزمن فكان الأولى أن يقول وزمها فالجواب ما أشار له شيخنا الأمير في حاشيته من أن المراد بالخل هنا الشيء الذي توجد عنده الذي هو أول مفصول لا الشيء الذي توجد فيه فانه القلب (قوله عند أول مفصول) قال الشيخ في الحاشية الأولى أن يقول عند

ثم أخذ يذكريها مفصلة
على هذا الترتيب فقال
(فأما فرائضه الخمسة)
الأولى (النية) وصفها
كالوضوء في نية رفع
الحدث وهو هنا الأكبر
أو استباحة بمنوع أو
الفرض وعلمها عند أول
مفصول سواء كان الذكر
أو غيره كالرأس لكن
إن نوى على رأسه أولا
فليحذر أن يترك ذكره
من غير غسل

أول مفعول كاستع الفريخي يشمل المغسول والممسوح كن فرغته مسح رأسه لليلة بأن كانت عادته إذا غسل رأسه نزلت له التزلة أو يحصل له بذلك ضرر فإنه يمسح رأسه ولا ينتقل للتيميم على المعتمد. وأجاب شيخنا الأمير بأنه إنما اقتصر على المغسول نظر الأصل والغالب. وأما المسوح بخلاف الأصل ونادر (قوله بل يفسله ويتوضأ) أي أو يفسله بظاهر كفه مثلا أو بمنزلة كثيفة لأنه لا يشترط في الغسل الدلك بباطن الكف كما يأتي (قوله لأجل مس ذكره) أي لوقوع مس الذكر بعد أعضاء الوضوء أو في أثناءه (قوله ولا يجب عليه الوضوء بعد فراغه) أي إذا لم يمس ذكره بعد ذلك أو مسه قبل شيء من أعضاء الوضوء فإن مسه في أثناء أعضاء الوضوء أو بعد أعضاء الوضوء وقبل تمام غسله وأولى بعد تمامه فيجب عليه الوضوء (قوله تعميم الجسد) أي تعميم جميع ظاهر الجسد بخلاف داخل الأذن والعين والأنف والقدم فليس من الظاهر كما تقدم (قوله بالماء) فلو كان ثلاثة معهم ماء مشتركون فيه أحدهم به الحدث الأكبر والثاني به الأصغر والثالث ميت فإن كان يكنى الثلاثة فالأمر ظاهر وإن كان يكنى الجنب وصاحب الحدث الأصغر قوما على الميت وعماه وإن كان يكنى صاحب الأكبر فقط يقدم على صاحب الأصغر ويضمن قيمة الماء ولو لورثة الميت فإذا اجتمع جنب وحائض قدمت الحائض لأنها أشد فإن كان الميت هو صاحب الماء فهو أحق به إلا أن يخاف على الحى العطش سواء كان آدميا أو غيره من محترم ومثل العطش مطلق الحاجة من مجن وطبخ ونحو ذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من كلام بعض الأشياخ (قوله ظاهرهما وباطنهما) أي لأصحاخهما (قوله كمغفله) وكذا ماتحت حلقه وجميع عنقه ومحت قدميه وطيات الدر والبطن وطى مرقبه ونحو ذلك كمغفله وعرقوبه وأسافل رجله وجميع الشقوق والأعكان. قالنا ظلم مقدمة ابن رشد: وتابع الشقوق والأعكانا وتابع الغائر حيث كانا فارت يكن يفعله مشقه فعه بالماء وأذلك فوقه فلو ترك لمة حامدا وجف طهره بطل غسله وعليه عادته وإن كان تابسا غسلها وحدها أو جف طهره أولا وأعاد الصلاة إن كان صلى (قوله الاليتين) بفتح الهمزة أفصح من كسرهما كما في الاشتقاق في أي المقعدتين أي وكذلك الاليتين كما في بعض النسخ (قوله ذلك جميع الجسد) أي بأي عضو كان فلا يشترط خصوص اليد هنا بخلاف الوضوء ويكنى في ذلك غلبة الظن على الصواب كما في حاشية الخرشى وقرر مشيختنا وغيره خلافا لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف، واعلم أن الدلك واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة هذا مشهور المذهب وإن كان دليله ضعيفا ومقابله في دليله راجح، وقد تال القرآن في يجب العمل بما قوى دليله ذكره الأجهوري وليحذر المتدلك من أمور: منها أن لا يتدلك بمحاطة حام لأنه يورث البرص وكذلك الدلك بمحاطة الغير لأنه يضر بأهله وربما كان به نجاسة وبعض المؤذبات ولا يمكن الدلك فيما بين السرة والركبة إلا بالزوج أو جوارها والأمة لسيدها ولا يمكن أيضا من حاله غير مرضى خصوصا إذا كان أمرد (قوله) وإن بخرقه أي وإن كان الدلك بخرقه: أي بأن يجعل شيئا بين يديه يدلك به كقوفة يجعل طرفها بيده اليمنى وطرفها الآخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها. وأما الوجه جعل شيئا بيده ككيس يدخل يده فيه ويدلك به فهذا من الدلك باليد سواء كان الكيس ونحوه رقيقا أو كشافا لأن المعانة على كل حال باليد هذا ما اعتمد الشيخ في حاشية الخرشى خلافا لقوله في الحاشية هنا بشرط أن يكون رقيقا فإنه ضعيف. واعلم أنه يكنى الدلك بالخرقة مع القدرة على الدلك باليد على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرر شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا. ولا يكنى الاستنابة مع القدرة على الدلك باليد أو بالخرقة على المعتمد والدلك بالمحاطة حيث لا يتضرر بالدلك بها وكانت ملسا كاله في رتبة اليد.

بل يفسله ويتوضأ إذا فرغ من الغسل لأجل مس ذكره فإن لم يفسله صار محمل لمة تبطل بها الصلاة وإن نوى على ذكره أو لا كل غسله ولا يجب عليه الوضوء بعد فراغه (و) الفريضة الثانية (تعيم الجسد بالماء) فيفضل الاليتين ظاهرهما وباطنهما ويتبع كل ما غار من جسده كمغفله وعمق سرته وورفيه وهما آخر الفخذين عند العانة والاليتين وتحت إبطيه (و) الفريضة الثالثة (دلك) جميع الجسد بالماء مع صب الماء أو بعده وإن بخرقه أو استنابة

والحاصل أن الخرقه والخايط في مرتبة اليد ولا يجوز الاستنابة إلا بعد هذه الثلاثة ولشيخنا الجداوى:

وذلك بعض أو بخرقة هنا ثم استحب ولو يزيد اثنا
وذلك ملك حائط إذ لا ضرر واجعله قبل نائب فيها ظهر

قال الشيخ ختي وأذكر بعضهم ذلك بالخرقة ، وقال شيخنا المعتمد أنه متى تعذر ذلك باليد سقط عنه وجوب ذلك ولا يحتاج لاستنابة ولا خرقه ، ومثله في الرماض قال ولم يبلغنا عن الصحابة أنهم استنابوا أو اتخذوا خرقه ولو كان واجبا لشاع من فعلهم (قوله فإن تعذر الخ) وليس من التعذر إمكانه في خايط في ملكه إن لم يتعذر بذلك به ولم تكن حائط حمام كاسبق ولا يلزم الرجل أن يدلك لزوجته ما لا تصل إليه يدها من جسدها ولا يلزمها له ذلك بل يستحب لها وكذا لو لم تصل لفصل فرجها لسنن فيستحب له أن يفصل لها فإن لم يفعل تصلى بالنجاسة ولا تمكّن أحدا من فعله وهي عاصية إن نسبت في السمن وكذا الرجل لا يجب على امرأته غسل عورته إذا لم يصل لها بل يستحب فإن لم يفعل وجب عليه شراء جارية تلي ذلك إن قدر ولم تتضرر وإلا صلى بالنجاسة ولا يمكن أحدا من غسله ويكون عاصيا إن نسبت في السمن أيضا (قوله تحليل الشعر) أي ولو كان شعر عروسه في السبعة أيام فيجب عليها أن تزعم الطيب المتجدد الذي في رأسها وتغسل شعرها خلافا لقول أبي عمران بن رخص العروس في السبعة أيام أن تمسح في الوضوء والغسل على ما في رأسها من الطيب وإن استعملت في سائر جسدها تيسر لأن إزالته من ضياع المال المنهي عنه وقد أقام عليه السلام بالسكر عاقبة ضياع المال انتهى قال الشيخ ختي وغيره وما قاله أبو عمران خلاف المعروف من المذهب (قوله الشعر) أن للاستبراء أي جميع الشعر من الحية ورأس وحاجب ومهدب وشارب وعنفقة وإبط وعانة وغير ذلك سواء كان الشعر خفيفا أو كثيفا (قوله أي تحريك يديه) وليس على المرأة حل عقاصها إن لم يتشدد بالواجب عليها

أن يجمعوا وتحركه ليدخل الماء وسطه وإن لم يدخله الماء نقضته وروى مسلم عن أم سلمة نالت ثلث يارسول الله إلى امرأة أشد حذر رأى أفا نقضه لغسل الجنابة فقال لها عليه السلام يكفيك أن تمسح على رأسك ثلاث مسحات ثم يفيض عليه الماء تطهرى ولما بلغ عائشة أن ابن عمر يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن شعرهن قالت : أفلا تأمرهن أن يحلقن ردوسهن لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله عليه السلام من إناء واحد وما أن يبدأن أغرق على رأسي ثلاث غرقات انتهى وعدم النقض مقيد بما إذا لم يقو الله ولم يكن موصولا بخيوط كثيرة كاتقدم تفصيل ذلك في باب الوضوء فراجع إن شئت ولا يجب تحريك الخاتم إذا كان مأذونا فيه ولو فرض أن الماء لم ينزل تحته لكن إن زعمه بعد يجب غسل موضعه (قوله خلوا الشعر الخ) هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي وأبو داود وهو حديث ضعيف وإن كان موافقا للمذهب (قوله وأنقروا) بهمة قطع مفتوحة (قوله فإن تمسحت كل شعرة جنابة) فإن قلت هذا الحديث يقتضي أن الجنابة متعددة مع أنها لا تعدد فالجواب أنه على حذف مضاف والتقدير فإن تمسحت كل شعرة مسحت جنابة أو مسحت جنابة فالتدريج تحت الشعر مسحت بقا الجنابة من حيث بقاؤها إذا ترك غسل لعة أو أن الجنابة سبب في وجوب غسل ما تحت كل شعرة فوجوب غسله مسحت عن الجنابة وترك غسله سبب في بقائها أفاده شيخنا الأمير (قوله وموجبانه) بكسر الجيم أي أسيا به (قوله انقطاع الخ) الخن أن الموجب هو نفس الدم وأما الانقطاع فهو شرط وجوب ومحة معا كأي حاشية الخرشى وقرره شيخنا وأجاب بعضهم بأن الانقطاع وإن كان شرطا لكنه يطلق عليه السبب بل هو السبب القريب وقوله انقطاع أي ولو ساعة نزوله لأن الحوض أقله في العبادة قطرة ولكن لا تحسب في العدة والاستبراء وأكثره خمسة عشر يوما للبداء ، وأما المعتادة فعادتها فإن لم ينقطع استظهرت على عادتها بثلاثة أيام فإن كانت عادتها مثلا

فان تعذر عليه الوصول
لشيء من جسده سقط
(و) الفرض الرابع
(الفور) أي مع الذكر
والقدرة كما في الوضوء
(و) الفريضة الخامسة
(تحليل الشعر) أي تحريكه
بيده لقوله عليه السلام خلوا
الشعر وأقوا البعرة فإن
تمسحت كل شعرة جنابة ،
وموجباته أيضا خمسة

انقطاع دم
منه
بالإصبع
فإن لم يبق
فإن لم يبق
فإن لم يبق

اثنى عشر يوما ولم ينقطع استظهرت بثلاثة أيام تسكعة خمسة عشر ويومين على الثلاثة عشر ويوم
على الأربعة عشر فإن لم ينقطع وجاز خمسة عشر يوما لاستظهار وكان دم استحاضة والمرأة بعد
أيام الاستظهار وقبل تمام خمسة عشر يوما طاهرة تصوم وتصل وتوطأ ولو كان الدم نازلا عليها لأنه
دم علة وفساد ولا يجب عليها غسل بعد انقطاع الدم حيث اغتسلت بعد الاستظهار ولكن يستحب
عند انقطاعه كما يستحب لها أن تتوضأ لكل صلاة ويكون متصلا بالصلاة كما ذكره في مسألة وضوء
صاحب السلس وإذا شككت المرأة هل حاضت أم لا رجب عليها الغسل كما ذكره الحطاب وأقل الطهر
خمسة عشر يوما على المعتد وأكثره لاحدله . وعلاوة الطهر شيثان : الجفوف والقصة . وهي ماء
أبيض رقيق كما الجير أو كالبول أو كاللبن ولعل ذلك يختلف باختلاف النساء . وتظهر المرأة بالسابق منها
على المعتد كما قال الأجهوري لكن إذا رأت معتادة القصة الجفوف يستحب لها أن تنتظر القصة
لآخر الوقت المختار فلا تزل على المرأة أن الدم يعود إليها في الوقت المختار فلا تطلب بالغسل وكذا
إن كان في الضرورى وعلت أنه يعود فيه فلا تطلب كما في حاشية الخرشي وقال البناي بل تقتل
ولا توخر الغسل رجاء للحيض أما لو كانت بالاختيارى وعلت أنه يعود في الضرورى تقتل ويجب على
المرأة نظرها لكل صلاة لكن وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت قدر ما تقتل وتصل فيجب
وجوباً مضيقاً وكذا يجب عليها نظرها قبل النوم لتعلم حكم صلاة الليل والأصل استمرار ما كانت
عليه عند النوم وليس على المرأة نظرها قبل الفجر لا وجوباً ولا نداءً بل يكره ذلك للشقة وخافة
السلف وإن شككت هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها صلاة ليائها كما في حاشية الخرشي
واعلم أن الحائض تجبر على الغسل سواء كانت مسلة أو كاتبة أو مجنونة فيجبرهن عليه الزوج ولو
بإلقائهن في الماء قراً هليهن ويحل له وطؤهن بذلك الغسل ولو لم تحصل منهنية لكن في حالة عدم
النية منهن لتصل بذلك الغسل المسلة ولا الكافرة إذا أسلت ولا المجنونة إذا أفقت بل لا بد من غسل
ثان بغير رفع الحدث وإنما كانت الحائض تجبر على الغسل لأن الوطء لا يحل إلا به لأن الحيض يمنع القتح
بما بين السرة والركبة بغير النظر سواء كان بوطء أو بغيره ولو من فوق حائل كما في كبير الزرقاني وروى
البناي بأنه إذا كان من فوق حائل فلا حرمه وهي فسخة عظيمة حتى ذكر أن الخرقه التي تشد على الفرج في
زمن الحيض لو فرض أن الرجل وضع ذكره عليها وصار يحس بحرارة الفرج ويلتذنها لا حرمه عليها انتهى
لكن لم يرتض شيئا من كلام البناي ويباح القتح بما فوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيره بحائل
أولاً وأما النظر إلى ما بين السرة والركبة فلا يحرم والمعتد أنه لا يباح القتح بعد الزنا من الحيض وقبل
الغسل ولا بالتيمم عند فقد الماء وكل هذا ما لم يحصل طول بصره وإلا فله وطؤها بعد أن يتيمم استحباباً
ويمنع الحيض أيضاً صحة الصوم والصلاة وجوباً وتقتضي الصوم دون الصلاة فيحرم الطلاق في الحيض
ويقع لكن إن كان رجماً يجبر على الرجعة ومنع الحيض أيضاً دخول المسجد والاعتكاف والطواف ومس
المصحف ويجوز لها القراءة في حال السيلان مطلقاً غير ظهر قلب أو في المصحف بدون مس خافت
النسيان أم لا كانت جنباً أم لا وبعد انقطاعه تقرأ أيضاً إلا أن تكون جنباً فلا تقرأ والنساء كالحائض
هذا هو المعتد كما في حاشية الخرشي (تنبيه) للحائض أن تمس اللوح وتكتب فيه لأجل التعليم سواء
كانت تعلم غيرها أو الغير يعلمها أى يجوز لها ذلك حال التعليم أو التعلم وما يتعلق بذلك كحال الذهاب
إلى وضوءه في عمله أو أخذه من محله كما في حاشية الخرشي ويجوز أيضاً للحائض المدة أو المتعلقة من
المصحف الكامل كما في حاشية الخرشي (قوله دم) مثله الصفرة والكدره والترية والصفرة شيء كالصديد
تعلو صفرة والكدره بضم الكاف شيء كدبر ليس على ألوان الدماء والترية بفتح التاء وكسر الراء وتشد بد

الياء التحية شيء يشبه غسل اللحم ولا بد أن يخرج بنفسه ليعالج قبل زمنه فقد سئل المتوفى عن امرأة عالجت دم الحيض قبل أو أنه هل تبرأ من العدة أولا ؟ فأجاب بأن الظاهر أنها لا تحل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم وقال في التوضيح والظاهر على قياسه أنها لا تترك الصلاة والصوم وبحت فيه الخطاب بأنه لا يلزم من إلفائه في باب العدة إلغاؤه في باب العادة لأنه يشدد في العدة ما لا يشدد في غيرها ألا ترى أن أقل الحيض في باب العادة قطرة بخلاف العدة فلا يبعد حيضها فيها إلا يوم أو بعضه بحسب ما يقول النساء وقال الأجهوري الظاهر أنها تترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضاً وتقضيها لاحتمال أنه ليس بحيض انتهى ولا بد أيضاً أن يكون الدم ونحوه خارجاً من فرجها لا من دبرها ولا من قبة ولو كانت تحت المدة ولو انسدت المخرجان كما في حاشية الخريشي ولا بد أيضاً أن يكون خروجه من تحمل عادة وهي بنت تسع سنين قال الشيخ في حاشية الخريشي دم البنت التي عمرها أقل من تسع ليس بحيض قطعاً وأما من كانت بنت تسع فإن جزم النساء بأنه حيض أو شككت فهو حيض وإلا فليس بحيض ودم المرأة بعدها تحسب سنة يحزم بأنه حيض ولا سؤال عنه وبنت تسع إلى السبعين يسأل عنها النساء فإن جزم من أنه حيض أو شككت فإنه حيض وإلا فلا وأما بنت سبعين فليس بحيض قطعاً انتهى (قوله الحيض) خرج به الاستحاضة كما تقدم قال بعضهم أول من امتنع بالحيض حواء وقيل أول من ابتلى به نساء بني إسرائيل والحامل عندنا تحيض خلافاً للحنفية . فإن قلت لو كان الحيض يحصل مع الحمل لم يكن دليلاً على براءة الرحم . فالجواب أنه يدل على براءة دلالة ظنية لا قطعية وقد اكتفى الشارع بالظن في ذلك لغيره فبالنساء قال بعضهم وإذا حملت المرأة انقسم دم حيضها ثلاثة أقسام فأصفاها وأعدله يتخلل منه لحم الولد وما دون ذلك يتخلل منه اللبن والشمس الثالث ما يزل مع الولد وأما عظمه وعصبه فيتخلقان من المني وإنما نسب الولد للأب دون الأم وقد خلقت من مائها معاً لأن ماء الأم خلقت منه الحسن والجمال والسمن والطول وهذه الأشياء لا تدوم بل تزول . وأما ماء الرجل فيتخلل منه العظم والعروق والعصب وهذه لا تزول في عمره فلذا نسب إلى الأب كقائدة كقول بعضهم الحيض يأتي ثمان: النساء والأرانب والضبوع والخنازير والثآليل والكلبة والوزغة والآنثى من الخيل (قوله والنفس) وأقله دفعة أو أكثر مستون يوماً فإن انقطع عنها عقب ولادتها وجب عليها الغسل وتصوم وتصل ويؤهاز زوجها ونساء أهل مصر يعتقدون أن المرأة تمسك أربعين يوماً من ولادتها نفسها من غير صلاة ويتوجهن للحام ويسمنونه حام الأربعين وهو جمل مئنه فليعلن ذلك وأحكام النفس كأحكام الحيض من منع صحة الصلاة والصوم إلى آخر ما سبق والمعتد أن ينقض الوضوء وهو ما أبيض يخرج من الحامل قرب الولادة (قوله والموت) أي بناء على القول المعتقد في المذهب من وجوب غسل الميت الذي ليس بشيعة وقيل بسنيته وهو ضعيف وأما الميت الشهيد المقتول في سبيل الله فلا يجب غسله ولا يندب بل يحرم غسله كما في حاشية الخريشي ولو قتلته مسلم بظنه كافراً أو داسته الخيل أو رجعه سيفه عليه أو سقط عن دابته أو تردى في بئر أو سقط من شاهق جبل (قوله والولادة بلام) أي على المعتد من أنه يجب عليها الغسل إذا خرج الولد جافاً كما استظهره ابن عبد السلام وصاحب التوضيح واعتدته الشيخ في حاشية الخريشي فتتوى الغسل من خروج الولد أما لو خرج معه دم فلا بد من نيته منه ومن الدم فلو نوت من الوالد دون الدم لم يحرمها كما في حاشية الخريشي وغيره (تلييه) كولو ولنت المرأة من غير الفرج لا يجب عليها الغسل كما ذكره بعض الأشياخ (قوله بلام) هذا يفيد أنه يتصور الولادة بلام وهو كذلك ويؤيده أن السيدة فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لقبت بالزهراء لأنها لم تحض أصلاً وكانت إذا ولدت لم يزل منها دم فهي زهراء أي طاهرة لأنها تعالى طهرها من دم

الولد ينسب إلى الأب أو إلى الأم
نفسه ينسب إلى الأب

الحيض والنفس والموت
والولادة بلام

٢٨

انظر ص ١٨١

الحيض والنفس رضى الله عنها (قوله والإسلام) أى إن تقدم له موجب للفعل من إزالة منى أو حيض أو نحوهما فيجب عليه الفعل أما إذا لم يحصل موجب فالعقد أنه لا يجب عليه بل يندب فقط فالخاص أنه إن حصل منه موجب فالتسلل يجب عليه لذلك الموجب لا الإسلام على المعتد ونوى بغسله الجنابة فإن نوى به الإسلام أجزأه لأنه أراد بذلك الطهر كما تقدم عن ابن القاسم ويصح التسليم بعد العزم على الإسلام وقبل النطق (قاعدة) الإسلام يكون بمبادل على ثبوت الوحدةانية لله والرسالة لسيدهنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا يشترط لفظ أشهد ولا التني ولا الإنابات ولا الترتيب ولا الفورية ولا اللفظ العرفي من قادر عليه (قوله الجنابة) هى لغة البدعى الجنب جنباً لبعده عن المسجد وقيل من الجنابة أى الخالطة يقال أجنب الرجل إذا خالط أهله ويحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر وقالت الشافعية إذا قصد مجرد الذكر جاز وعمل الحرمة ما لم يكن استعوذ أى تحصن أو استدلال ولا يتعبد بذلك بالآية والآيتين بل ظاهر كلام أهل المذهب أن له قراءة قل أو حى ونقل الخطاب عن الذخيرة أنه لا يتعوذ بنحو كذب يقوم ولو طرعه الأجهورى وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء ويمنع الجنب من مس المصحف ولو فوق كرسي ولا يحرم من الكرسي إذا كان المصحف عليه وقالت السادة الشافعية بجرمة ذلك ويحرم من جلد المصحف المتصل به إكراماً له (قوله وتحصل بأشياء) مراده ما يجمع ما فوق الواحد لأن الجنابة فى اصطلاحهم شيئان فقط كافى الشبر حتى وغيره أحدهما مغيب الحشفة كما ذكره الشارح وثانيهما بروز المني ببلدة معتادة قال الزرقانى ومثل بروزه ما إذا انفصل لقصة الذكر وانحبس بحصى مثلاً أو ربط الخلل فيجب الغسل وقال الباقى لا بد من خروجه من القصة انتهى والذى عليه أشياخنا ما قاله الزرقانى وأما إن وصل للقصة ولم يخرج والحال أنه لا مانع له من الخروج بأن أقطع نفسه فلا حاجة بكأله الخطاب وأقره الشيخ فى حاشية الخرشى وهذا كله فى الذكر وأما المرأة فلا بد من بروزه منها خلافاً للسند وعمل الخلاف فى البيضة وأما فى الترم فلابد من بروزه منها اتفاقاً وقد نأخر جرحاً احترازاً من دخول المني فى فرج المرأة من غير وطء كإدخال جامعها فى غير فرجها فسال المني فدخل فرجها فإن لم تحمل منه فلا غسل عليها وإن حملت منه وجب عليها الغسل وتعيد الصلاة من وقت وصوله لفرجها لأنها لا تحمل إلا بعد انفصال ماؤها وانعكاسه لداخل فلوحلت من مئثر به فرجها فى الحمام فيجب عليها الغسل كافى حاشية الخرشى وقولنا بلدة معتادة احترازاً عن خروجه ببلدة كأن خرج ببلد عقر فى بيضة فلا يجب عليه الغسل أما إن رأى فى الترم أن عقر بالذغته وأن منه خرج بذلك فاستيقظ فوجد المني خرج بالفعل والعقر لم تلدغه فإنه يجب عليه الغسل على المعتد كما قرره شيخنا بخلاف من رأى أنها تلدغته وأنه أمنى فاتبه فوجد المني والمقرب بالذغته بالفعل فلا غسل عليه كافى حاشية الخرشى وقرره شيخنا وكذا لا غسل فى منى خرج على وجه السلس ولو قدر على رفعه بتزوج أو ترم أو صوم لا يثيق كما ذكره الشيخ فى الحاشية هنا وهو الذى اعتمده فى تقريره على كبير الزرقانى كما نقله عنه شيخنا خلافاً لقرنه فى حاشية الخرشى إن قدر على رفعه بتزوج أو ترم أو صوم لا يثيق فإنه يجب الغسل انتهى فإنه ضعيف قدر جمع هاتئخر أو كذا لا غسل إذا خرج المني ببلدة غير معتادة كزوله فى ماء حار أو حكة لجرى أو زنه بآفة فمضى إلا أن يحس بمبادىء البلدة فى مالدية واستدام فيجب عليه الغسل وأما الزول فى الماء الحار أو الحلك لجرى فلا غسل فيه مطلقاً وهذا كله فى البيضة وأما خروجه فى الترم فهو موجب للغسل مطلقاً سواء رأى أنه وطئ أم لا سواء رأى أنه خرج أم لا سواء كان ببلدة أم لا سواء كانت معتادة أم لا ومن رأى أنه يجمع فى المنام ثم استيقظ فلم يجد ببلد فلا يجب عليه الغسل فإن خرج بعد ذلك منه منى وجب عليه الغسل على المعتد كافى حاشية الخرشى ومن وجد المني فى ثوب نومه ولم يتذكر احتلاماً وجب عليه الغسل فلو نام

والإسلام والجنابة ،
وتحصل بأشياء : منها

ثخصان في لحاف واحد فوجد منيا وكل منها أنكره فيجب عليها الفسل على المعتد فلو وجده الرجل بينه وبين زوجته أو أمته فالفسل على الرجل لما علبت أن ماء المرأة يتعكس لداخل الرحم فلرأى بثوبه بللا وشك أمي هو أم مذى اغتسل وأعاد من آخر نومة نامها وأولى لو ترجع كونه منيا أو أم الوتر رجح كونه مذيا فإنه بفسل ذكره كله بنية كافي حاشية الخرشى فإن شك أمي أو مفى أو ودى فلا غسل فإن شك أذن أو بول غسل ذكره كله (قوله مغيب الحشفة) أى غيبة الحشفة من بالغ سواء كان طائعا أم لا عابدا أم لا سواء كان شيخنا أو شابا أو عتيبا بانتشار أم لا فيجب عليه الفسل كوطءه البالغة ولو وجب الصدق وبفسد الحج والصوم ويحصن الزوجين ويحل المطلقة ثلاثا وزوجها لكن لا بد في التحليل من الانتشار على المعتد وكذا الإحصان لا بد فيه من الانتشار على المعتد كافي حاشية الرسالة وقرره شيخنا خلافا في الحاشية هنا وقولنا من بالغ احتراز من حشفة غير بالغ فلا يجب الفسل على فاعل ولا مفعول بها ولو كانت بالغة مالم تنزل فيجب الفسل بالانزال (قوله الحشفة) أى جميعها لأقل ولو التئمت وعمل الزوج في تغيبها كلها إذا كانت بلا حائل أو كانت بمحائل خفيف وهو ما تحصل معه اللذة وما إن كان كفيفا نعم اللغة فلا يجب الفسل إلا بالنزل . قال السكندري ولا حدة عليه مع الحائل الكفيف وفي الخوف نظر ولا يحصل تحصين الزوجين وتحليل المطلقة ثلاثا بتغيبها بمحائل كشف على الظاهر كافي حاشية الأجهورى انتهى (قوله أو قدرها من مقطوعا) أى عن لم تخلق أو تبي ذكره وأدخل منه قدرها إن أمكنه ذلك ويعترف في تلك الحالة طولها لو انفردت لا طولها مثنا على المعتد فلوكان ذكره كله بصفة الحشفة فالظاهر أنه راعى قدرها بضم المعاد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ولو في فرج) أى بشرط الاتصاف والإطافه في الفرج والبر والإلام يجب إن لم تنزل لأنه علاج ورحم كما إذا غيب الحشفة في هوى الفرج بدون مس وكذا إذا غيبها بين السفيرين ولم تدخل في محل البول لا محل الاقضاء لأن الفسل إنما يجب إذا غيبها في محل البول أو في محل الاقضاء (قوله ميتة) أى وخشى أو بجمية مطقة ولو ميتة (قوله أو ودبر) أى ولو دبر نفسه ولا يحد بل يعزر والخشى المشكل إذا أدخل حشفته في دبر نفسه أو غيره وجب عليه الفسل وكذا إن أدخلها في فرج غيره أما إن أدخلها في فرج نفسه فلا غسل عليه مالم ينزل وإن غيب حشفته في فرج غيره وجب عليه الفسل مطلقا أنزل أم لا قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أو أوجلت) كذا في بعض النسخ وفي بعضها أو أدخلت والمعنى واحد (قوله ذكر بهيمة في فرجها) أى ولو كانت البهيمة غير بالغة وأمالو أدخلت امرأة كرميت في فرجها فلا غسل عليها مالم تنزل بخلاف الرجل يطأ الميتة فيجب عليه الفسل مطلقا أنزل أم لا ولا يعاد غسل الميت من الوطء أما إن أخذت امرأة بالغة ذكر نائم بالغ وأدخلته في فرجها وجب عليها الفسل وكذا إن جامعها وهي نائمة فيجب عليها الفسل وتنبيهات: الأول لو ساحت امرأة أخرى ودخل ما إحداها في الأخرى اغتسلتا لوجوبه عليها لخروجه بلذة معتادة لها ثم خرج ماء إحداها من الأخرى فانه يجب عليها الوضوء كما استظهره الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا والثاني إذا وطئ أنثى جثة وتحققت مفارقتها لماعلى وجه لا يشك فيه بحيث رآها كالإنسية فيجب عليه الفسل وإن لم ينزل على المعتد وكذا إذا وجدت أنثى في نفسها أن جنبا بطؤها فيجب عليها الفسل وإن لم تنزل على المعتد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا في الحاشية هنا فإنه ضعيف فإن شك في الانزال وجب عليها الفسل باتفاق والثالث يجوز للإنسي أن يتزوج الجنية وإن زنى فيها فلا حد عليه بل يعزر كما تقدم في آدمية البحر وبلحق الولد به فيها ولا يجوز للجن أن يتزوج الإنسية (قوله وأما سنه) أى الفسل ولو مسونا كالفصل الجمعة أو مستحبا كالفصل العيدين (قوله فأربعة) محل كونها سنا للفصل

مغيب الحشفة أو قدرها
من مقطوعا ولو في فرج
ميتة أو دبر أو أوجلت
أمرأة ذكر بهيمة في
فرجها قاله أبو الحسن .
ولما أنهى الكلام على
فرائض الفسل شرع
في سنه فقال (وأما سنه
فأربعة)

حيث لم يقدم الوضوء المستحب عليه وإلا كانت سنة للوضوء لا للفعل أفاده الشيخ في الحاشية هنا والبرخيتي وغيرهما والتحقيق أنها سنة للفعل مطلقاً لأن هذا الوضوء ليس وضوءاً حقيقياً وإنما هو قطعة وجزء من الفعل كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ومثله في حاشية شيخنا الأمير هنا (قوله غسل يديه) أي ثلاثاً على المعتد فإن قلت هذا يعارض قول الشارح فيما سيأتي وليس في الفعل شيء يتبدل فيه التكرار إلا الرأس فالجواب أن كلام شارحنا الآتي في المندوب كما هو صريحه وأما ثلث اليدين فهو من تمام السنة فلا معارضة وأيضاً كلام الشارح الآتي من دود كياساً في تحقيقه إن شاء الله تعالى قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر أنه يطالب بتجليل يديه في غسلهما أولاً وقوله أولاً أي قبل إدخالهما في الإباء وهذا عط السنية وأما أصل غسل اليدين فهو فرض لما علمت أنه يجب تعميم ظاهر الجسد بالماء واليدان من جهة الجسد (قوله المضمضة الخ) وقال أبو حنيفة إنها واجبة في الفسل وزاد الحنابلة الاستنشاق فليحفظ عليهما ما مر وجاز من الخلاف (قوله ولم يعد) أي المصنف أي لم يعد المصنف من السنين الاستئثار تبعاً لأصحاب المختصر واجب عنها بأنها أطلاقاً الاستئثار على ما يشمل الاستئثار كافي الحاشية هنا ودهذا الجواب في حاشية الخرشى بأن كلامها سنة مستقلة وهذا الجواب يقتضي أن مجموعها سنة واحدة انتهى إلا أنه أسهل من الإجمال على كل حال (قوله وعده غيره) وهو يهرام في شامله والخطاب وغيرهما ويشهد له بعض الأحاديث وعليه فتكون السن ثمة (قوله مسح صباخ الأذنين) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها غسل بدل مسح وهو غير صواب لأن السنة المسح لا للفعل خلافاً للثاني (قوله صباخ) بكسر الصاد ويقال سماخ بالسين المهملة (قوله وهو باطن خرقة) أي جمع الثقب الذي في قعر الأذنين وهو ما يدخل فيه طرف الأصبع دخولا متوسطاً هذا هو الذي يسن مسحه لا غسله وأما الخارج عن الثقب المذكور فهو من الظاهر الذي يجب غسله ويجعل الماء في كف ويميل الأذن إليه ويدير أصبعه إثر ذلك أو معه إن أمكن ولا يصيب الماء فيها ثلاثاً يؤذيه، والحاصل أن السنة في الفسل مسح الصباخ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وإنما لم يسن مسح الظاهر والباطن كالوضوء لأنها يفسلان هنا دون الوضوء أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وأما ثقب الأذن الذي توضع فيه الحلقة فله حكم الباطن فلا يجب غسله أي ذلك بل تحريمه قائم مقام ذلك راجع الحاشية هنا (قوله فستة) لا مفهوم له وإلا فهي عشرة والتسمية والموضع الظاهر واستشعار النية في جميعه والسكوت كما تقدم في الوضوء فهذه أربعة تضم ما ذكره المصنف فالجمله عشرة (قوله البدء بإزالة الأذى عن جسده) أي بعد غسل يديه فالبدء هنا إضافي وفي قوله غسل اليدين أولاً حقيقياً فلا تنافي بين ما هنا وبين ما سبق (قوله بإزالة الأذى) أي بإزالة النجاسة عن جسده وفرجاً وغيره ومحل الاستعجاب إذا لم يكن الأذى يمنع وصول الماء للشرية أو يتغير الماء قبل انفصاله ولا وجب الإبقاء ثلاثاً بل غسله ويكفي غسل واحد للحدث والنجس حيث لم يتغير الماء (قوله ثم إكمال أعضاء وضوئه) قال في المختصر مرة مرة وقال عشى الثاني بل ثلاثاً ثلاثاً وهو الحق كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى (قوله إلى آخر الرجلين وإن شاء آخر رجلية) ظاهر كلامه أنه مخير والواقع أنهما قولان فقيل يقدم رجلية وهو المعتمد وقيل يؤخرهما وهو ضعيف فإن قلت يشهد لهذا القول حديث ميمونة رضي الله عنها قالت: «توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة وأكتمأ بيته على يساره من تين أو ثلاثاً ثم غسل فرجه ثم ضرب يده في الأرض أو في الحائط من تين أو ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض الماء على رأسه ثم غسل جسده ثم تنحى ففعل رجلية» الحديث قلت قولها توضأاً أظهر أنه كل وضوء وقولها ثم تنحى ففعل رجلية يحتمل أنه إنما غسلها المكونها أصابعها

الاولى (غسل يديه أولاً إلى كوعيه) كافي الوضوء (و) الثانية (المضمضة) الثالثة (الاستنشاق) ولم يعد الاستئثار تبعاً للمختصر وعده غيره (و) الرابعة (مسح صباخ الأذنين) وهو باطن خرقة ما ثم شرع يتكلم على الفضائل فقال (وأما فضائله فستة) الاول (البدء بإزالة الأذى عن جسده) يقع الفسل على أعضاء طاهرة (ثم) الثانية (إكمال أعضاء وضوئه) أي إلى آخر الرجلين وإن شاء آخر رجلية

شيء من البقعة التي هو فيها و دليل القول المعتمد ما رواه مالك وغيره كان عليه الصلاة والسلام إذا اغتسل من الجنابة توضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل ثم يخلل شعره بيده فظاهر قوله توضأ أنه كل فإن قلت: أنه في بعض طرق الحديث غير قدمه وفي بعضها غير وجليه وزيادة العدل مقبولة قلت لما كان العمل على تقديم أعضاء الوضوء لم يلتفت الإمام لتلك الزيادة فأداه التفرؤى مع زيادة من حاشية جلي على الزقاني فالخاسل أن المعتمد أن يقدم الرجلين وقبل يؤخرهما وهو ضعيف وقيد بعضهم بالخلاف بأن غسل الواجب وأما غسل الجمعة والعيدين فيقدمهما فظاهر لأن الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا مطلقا بالقولية قاله ابن عمر (قوله وغسل الأعلى قبل الأسفل) المعتمد أن المراد أعلى الغسل على أسفله فيفضل الشق الأيمن ظهرا وبطناً إلى الركبة ثم الأيسر ظهراً وبطناً إلى الركبة ثم من ركبة الأيمن إلى القدمين ثم من ركبة الأيسر كذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ونقله عن شيخه الصغير وقرره شيخنا خلافاً لما في السكندري وغيره (قوله اشرف الأعلى) أى لاحتوائها على العقل والحواس الخمسة (قوله قبل اليدين) أى قبل تمام غسل اليدين وللأفضل اليدين إلى المرفقين يقدم على الرأس لما عادت أنه يبدأ بأعضاء الوضوء (قوله قبل البطن والظهر) أى يقدم الظهر على البطن لأنه أشرف منها والواو في قوله والظهر لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً والصدر مؤخر عن الظهر ومقدم على البطن فيفضل الظهر ثم الصدر ثم البطن أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وإنما استحجب الخ) هذا جواب عن سؤال مقدور هو أن يقال أنكم قلتم يستحب تقديم الفرج مع أنه من الأسفل وليس من الأعلى فأجاب الشاوش بقوله خشية انتقاض وضوئه وهذه العلة ظاهرة في الرجل والمرأة لأنها لا يقتضض وضوءها بس فرجها فلا تنطبق العلة على الأمرين وبجواب بأن كلنا في الرجل والمرأة ملحقة به فتدبر (قوله ثلثت الرأس) أى فيعم الرأس بكل غرفة على المعتمد والفصلة الأولى واجبة إن عمت والثانية والثالثة مستحبتان أى كل واحدة منهما مستحبة على المعتمد كما قال شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا وينبغي مسح الرأس بالمال قبل إفاضة الماء عليه فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره فيجمع الزكام والثرثرة قال ابن ناجي في تحليل شعر الرأس في الفسل فائدتان فهي طيبة أما الفقية فترى عا يعال الماء إلى البشرة وأما الطيبة فلتأيس رأسه بالمال فلا يتأذى (قوله وليس في الفسل شيء يندب فيه التكرار إلا الرأس) أصل هذا الكلام للعلامة خليل في توضيحه ويحتمر ورود العلامة الرماصي بحسب الثاني بأنه تابع لقول القاضي عياض أنه لم ير أنه عليه الصلاة والسلام تلك الوضوء في الفسل قال العلامة الرماصي والحق أن ثلثيته وودوثت كما قال الحافظ ابن حجر ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فيكون المعتمد التلثيت في تلك المضمضة والاستنشاق وبقية أعضاء الوضوء على المعتمد وما قاله الرماصي اعتمده الشيخ في تقريره على الخرشى كما نقله عنه شيخنا أوتار تضاه وكذا نقله عن الرماصي شيخنا الأمير في حاشيته ورسله ومثله في الثاني على كبير الزقاني فيكون هو المعتمد خلافاً لما في حاشية شارحنا والشرعيني وغيرهما وهو ضعيف (قوله البدء بالميامن) أى لما ورد عن المصطفى عليه السلام أنه كان يحب التيمم من في تتلع أى لوجه العمل وترجله أى تسريح شعره وفي طهره وشأنه كله وتنبيهات: الأول اعلم أن الفسل كيفية أجزاؤه وكيفية كماله فكيفية الأجزاء أن يعم سائر جسده بعد التيمم ويد لك هذا الأول لا بد منه فلا يجوز ما دونه وأما كيفية الكمال فهي أن يضع الإناء من يمينه إن كان مفتوحاً ثم يسمي الله عز وجل ويكون ذلك في موضع ظاهر ثم يغسل يديه ثلاثاً ثم يزيل ما على فرجه وجسده من الأذى إن كان ثم ينوي رفع الحدث الأكبر أو استحابة الصلاة أو فرض الفسل ثم يغسل ذكره ثم يقدم أعضاء وضوئه ولا يعيد غسل اليدين على المعتمد كالحاشية الخرشى ثم يبل يديه بالمال فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره لأنه يمنع

(و) الثالثة (غسل الأعلى قبل الأسفل) لشرف الأعلى وذلك بأن يبدأ بالرأس قبل اليدين وباليدين قبل البطن والظهر وهكذا إلى تمام غسله وإنما استحجب له تقديم فرجه خشية من انتقاض وضوئه فيكون لمعة في غسله كما تقدم بيانه (و) الرابعة (ثلثت الرأس بالغسل) وليس في الفسل شيء يندب فيه التكرار إلا الرأس بخلاف الوضوء والفرق كثرة مشقة الغسل بخلاف الوضوء (و) الخامسة (البدء بالميامن قبل الميسار)

الركام والزلزلة كما تقدم ثم يفيض على رأسه ثلاث غرقات ويفسله من فيض شعره ويضعه حتى يعم الماء جميعه ثم يفسل ظاهر أذنيه وباطنهما ثم ماتحت ذقنه وجميع رقبته وعصديه ثم ماتحت إبطيه ثم يفيض الماء على شقه الأيمن فيفسله ظهرا وبطناً إلى الركبة على المعتمد ثم يركب الأيسر كذلك والثاني يستحب للجنب أن يتوضأ إذا أراد النوم ليلاً أو نهاراً لينام على طهارة ليحصل له نشاط فيقتل ولا يتيمم وهذا الوضوء لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء إلا الجماع ونظم التثاني سواء أوجز أو أفاض وضوء الجنب في يده من بحر البسيط فقال: إذا مثلت وضوءاً ليس ينقصه إلا الجماع وضوء النوم للجنب

قال الشيخ في حاشية الخرشى ومعنى بطلانه انتهاء حكمه بمعنى أنه إذا جامع ثانياً يطالب بوضوء آخر وأما وضوء غير الجنب للنوم فيبطل بمطلق ناقض لكن قيده القاضي عياض بما إذا لم يضطجع فإن اضطجع وحصل منه ناقض بعد ذلك فلا يطالب بوضوء آخر وهو سعة في الدين لكن النوى اعتمدته الشيخ في حاشية الخرشى أنه ينتقض ولو بالحدث الذي بعد الاضطجاع انتهى والثالث يجوز للرجل أن يجمع ثانياً قبل أن يفتسل لكن يستحب له أن يفسل فرجه قبل أن يجمع ثانياً لما فيه من إزالة النجاسة وتوبة العضو على الجماع وإتمام اللذة بخلاف المرأة فلا يستحب لها غسل فرجها على المعتمد لأنه يرعى محلها وظاهر كلام بعضهم في استحباب غسل الرجل فرجه سواء عاد للوطء الأول أو غيرها وخصه بعضهم بالأول وأما لغيره فيجب غسل فرجه لئلا يدخل فيها نجاسة الغير قاله الشيخ في الحاشية هنا تبعاً للزرقاني وقال في حاشية الخرشى هذه عدة ضعيفة إذ غاية ما يلزم عليه تلطخ الغير بالنجاسة وهو مكروه ولو بالنسبة إلى الغير إذ رضى بذلك انتهى الرابع، يكره للرجل أن يجمع زوجته وأمه بمحضرة أحد كبير كان أو صغيراً يقظان أو نائماً كما هو ظاهر السكاقي وقال الزرقاني ينبغي المنع من اليقظان الكبير وهو المعتمد والخامس من آداب الجماع أن يامر الرجل زوجته عند فراغه من الجماع أن تنام على جنبها الأيمن ليكون الولدان شاء الله تعالى ذكراً فإن نامت على الأيسر كانت أنثى بحسب مقتضى التجربة قاله الأجهوري (قوله

انظر هنا

(و) السادسة (قلة الماء مع أحكام الفسل) كما تقدم في الوضوء.

وقلة الماء (الخ) أي أنه يستحب التقليل في صب الماء في الطهارة بلا تحديد. وأما إحكام الفسل أي إقامته فواجب ويكتفي في وصول الماء غلبة الظن كما في حاشية الخرشى وتبين: الأول: ليس للجنب الصحيح الحاضر أن يتيمم ويدخل المسجد إلا أن لا يجد الماء في داخل المسجد أو يلتجئ إلى الميت به أن يكون بيته داخله فيقيم أو كان فيه آلة الماء وضوء الوقت فيغتسل ويتيمم ويدخل وأما المريض والمسافر فلهما دخوله بالتيمم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى والثاني، من احتلم وهو نائم في المسجد خرج منه بسرعة بلا تيمم على المعتمد كما في الخطاب لأن تيممه يوجب مكثاً في المسجد والمطلوب المسارعة بخروجه منه ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يتيمم لما دخله ناسيا وخرج واغتسل وعاد للصلاة ورأسه يقطر فإن قلت من خصائصه عليه السلام أنه يباح له المكث في المسجد بالجناية قلت أجاب شيخنا الأمير بأن تلفت للتشريع بقطع النظر عن خصوصياته وقيل يتيمم لخروجه كما حكاه ابن أبي زيد في النوادر قال شيخنا الأمير والأحسن التفصيل فإن كان يمكنه التيمم بتميم بسرعة وإفلا وهذا كله مالم يخش على ماله أو نفسه أما إن خشى على ماله أو نفسه فانه يتيمم ويجلس فيه. وخاتمة كبري لم تعرض المتن ولا الشارح لمكروهات الفضل وهي ستة: التنكيس والإكثار من صب الماء وتكرار الغسول بعد إسباغه بالماء ولو جف إلا الرأس كما تقدم والغسل في الموضع النجس والكلام لا يذكر الله وأن يظهر كاشف العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك فإغتسل عريانا فليتيمم فإن الله أحق أن يستحي منه، وفي الخبر: وإياكم والتعري فإن معكم من لا يفاركم

إلا عند قضاء الحاجة والجماع . وفي الذخيرة أوحى الله إلى سيدنا إبراهيم الخليل إن استطلعت أن لا تنتظر إلى عودتك فافعل فاتخذ السراويل فهو أول من لبسها على نبيها وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام (قوله ثم شرع في ذكر الهدل) أي ثم لما فرغ رحمه الله تعالى من السلام على الطهارة الأصلية الكبرى وصغرى شرع في السلام على ذكر البذل عنهما وهو التيمم فقال :
(باب في التيمم)

وهو لغة القصد ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبز منه تنفقون ، أي لا تقصدوه شرعا طهارة تربية تتعلق بأعضاء مخصوصة بأفعال مخصوصة تستعمل عند عدم الماء أو عند العجز عن استعماله . والأصل فيه قوله تعالى فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ، وقوله صلى الله عليه وسلم والصعيد وضوء المؤمن ، قال الشيرازي والسكندري وأجمعت الأمة على وجوبه فن جعده أو شك فيه فهو كافر انتهى وفيه نظر لأنه لا يترتب على كونه جمعا عليه أنه إذا جعده أو شك فيه يكون كافرا لأن الكفر لا يترتب إلا على كونه جمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن قال الشيخ وهو مجرد بحث ولكن الفقه مسلم (فائدة) فرض التيمم سنة مت من الهجرة كما عليه الأكثر (قوله من خصائص هذه الأمة) أي لحديث وجعلنا لنا الأرض مسجدا وترتبا طهورا أي فكانت الأمم السابقة إذا عدموا الماء لا يصلون حتى يجعده ثم يقضون ما فاتهم . ومن خصائص هذه الأمة أيضا الصلاة في أي محل كما يشهد له هذا الحديث . أي فكانت الأمم السابقة ليست الأرض كلها مسجدا لهم بل كانت عبادتهم ماصرة على محل تعبد من غاب منهم عن محل تعبد لا يجوز له أن يصل في غيره من بقاع الأرض حتى يرجع إلى معبده فيقضي ما فاته ومن خصائص هذه الأمة أيضا كون صفوها كصفوف الملائكة وسؤال المسلمين قبول التوبة وغير ذلك (قوله كالوضوء) هذا ضعيف والمتمدد كما في حاشية الخرش أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة بل يشاركون فيه غيرهم ويؤيد ذلك قوله عليه السلام وهذا وضوءي ووضوء الأنبياء من قبلي ، وكل أمة تتبع نبيها غالبا ووردا أيضا أن السيدة سارة لما أرادت الكافر القرب من أوتومات وصلت فقالت بده إلى صدره ولم يقدر على الدنو منها فسأله العفوف فهدت الله تعالى فأطلقت يده فمادنا نيا فقلت بده ثانيا فسأله العفوف فمرط عليه أن لا يعود فقال نعم فدعت الله تعالى فأطلقت يده فأهدى لها هاجر فقالت السيدة سارة سيدنا إبراهيم خذ هذه الجارية فتمتع بها لأنني امرأة كبيرة فلعل الله يرزقك منها بسلام فتمتع بها فحملت بإسماعيل فهو من هاجر وأما إسحق فهو من سارة ذكره الثعالبي في مبدأ خلق السموات والأرض وورد أيضا أن عيسى عليه الصلاة والسلام لما أراد الحوار بين الوضوء نصب عليهم الماء ثم شرب بقية ماء الوضوء فقالوا له لم فعلت ذلك فقال لأعلمكم التواضع وكذا قصة جريج حين أتهم بالزنا فتوضأ وصلى ركعتين كما هو مبسوط في حواشي قصة المعراج فكل هذا يؤيد أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة ثم المختص بهذه الأمة الغرة والتججيل كما سبق في باب الوضوء ويمكن حل كلام الشارح على المعتمد بأن يقال في قوله كالوضوء أي الغرة والتججيل في الوضوء وذكر بعضهم أن الثلاث في الوضوء من خصائص هذه الأمة أيضا ويدل له ما رواه الطبراني في الأوسط عن بريدة قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ واحدة واحدة وقال هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به ثم توضأ ثنتين ثنتين وقال هذا وضوء الأمم قبلكم ثم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هذا وضوء الأنبياء من قبلي انتهى ويمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقال قوله كالوضوء أي الثلاث في الوضوء فتحصل من هذا كله أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما المختص بها الغرة والتججيل والثلاث فافهم

ثم شرع في ذكر البذل
فقال :

(باب في) (ف) (التيمم)
قال الثاني وهو من خصائص
هذه الأمة كالوضوء

(قوله والصلاة على الميت) أى على المعتد وأما الأمم السابقة فكانوا لا يصلون على أمواتهم. فإن قلت إنه قد ورد أن عليه السلام صلى عليه ابنه شيت . فالجواب أن هذه صلاة نبي على نبي مثله وكلما في الأمم. فقوله الشارح والصلاة على الميت أى لم توجد في الأمم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا . وأجاب بعضهم بأن قول الشارح والصلاة على الميت أى على هذه الهيئة. وأما الصلاة شيت على آدم فلم تعلم هيتها . وأما ما ورد أن الملائكة كبرت على آدم أربعين تكبيرة فردة الذهبي انتهى (قوله وثلك الأموال في الرصايا) قال شيخنا في العبارة قلب. والأصل والوصية بالثلك في الأموال أى أن الوصية بالثلك في الأموال من خصائص هذه الأمة وهو شرف لهم لأن في الوصية بإصالة الخير لهم بعد موتهم بخلاف الأمم السابقة فانهم كانوا لا يوصون قرره شيخنا وغيره وقال جلي قوله والوصية بالثلك فإن زادت الوصية على الثلك قلل ورثة رده بخلاف الأمم السابقة فإنه كان يلزم ولا يجوز رده انتهى وهذا يقتضى أن الخصوصية جواز الرد وهو يخالف ما تقدم ولكن المسدوع من الأشياخ المرة بعد المرة وما تقدم فهو الملتفت بقدر (قوله وأكل الغنائم) أى بخلاف الأمم السابقة فانهم كانوا إذا جاهدوا عدوهم وغنموا شيئا فإنه يحرم عليهم أكله والانتفاع به فكانوا يصفونته في محل فإن قبله الله تنزل نار من السماء فتحرته وإن لم يقبله الله بقي كما هو حتى يذهب جلي وهذا في غير الحيوانات أما هي فتكون لهم دون فهمهم على قول انتهى (قائدة) نزوات آية الغنائم سنة ست من الهجرة (قوله وحكته) أى حكمة مشروعيته (قوله لطف الله الخ) وجه اللطف عدم قوات الصلاة عند عدم الماء لأنه لو كان التيمم غير مشروع لكان من يجد الماء لا يصل حتى يجده وربما كسل عن قضاء الصلاة فترتب عليه الإثم (قوله وإحسانه) عطف على اللطف من عطف الخاص على العام لأن اللطف يفرد في دفع بلية (قوله وليجمع لها) محتمل أنه عطف على لطف واللام زائدة وجمع منصوب بأن مضمره جواز أهو من عطف الفعل على اسم خالص والتقدير وحكته لطف الله تعالى وإحسانه والجمع لها ويحتمل أن اللام للتعليل لشيء بخلافه والتقدير وفعل ذلك ليجمع لها الخ وهو من حين الحكمة في المنع وقال بعضهم إنما جمع الله لها بين الماء والتراب ليستشعر المكلف بعدم الماء وموته وبالتراب إقباره فيزول كسله وكل صحيح (قوله مبدأ إجماده) ظاهره أن التراب هو مبدأ الإيجاد وحده وفي الحقيقة مبدأ الإيجاد هو التراب مع الماء لأن الطين من التراب والماء لكن لما كان التراب هو الجزء الأقوى والأكثر اقتصر عليه الشارح كما اقتصر عليه المولى عز وجل في بعض الآيات كقوله تعالى وهو الذي خلقكم من تراب وقوله تعالى وكثر آدم خلقه من تراب إلى غير ذلك من الآيات (قوله الذى هو سبب حياتها) لقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي . على أحد التفسيرات وقيل المراد بالماء الحى (قوله وإشعارا) أى وفعل ذلك إشعارا وهو من حين الحكمة أيضا . ووجه الإشعار أن الشارح لما أمر بالمحافظة على الصلاة ولو بالتيمم ذلك على عظمها وأنها مهمة عظيمة باعتبار ما يرتب عليها من الحياة الدائمة في الجنة والسعادة التي لا آخر لها . قال شيخنا الأمير والأولى حذف الواو من قوله وإشعارا ليكون علة للجميع انتهى وبعبارة الصريحين إشعارا بدون واو وهي أحسن من عبارة شارحنا (قوله سبب الحياة) أى المعتد بها ولا يعتد بالحياة إلا في دار النعيم وقد قال تعالى في حق الكافر الذي يصل النار الكبرى ومن لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة معبدا بها ولذلك يقول ما يلقى كنت ترابا (قوله الأبدية) أى الدائمة في دار النعيم (قوله السرمدية) نسبة لمرمدى وهو الذى لا آخر له فالأبدية والسرمدية معناهما واحد فالعطف يشبه أن يكون مرادها أو ما قول الشيخ في الحاشية العطف يشبه أن يكون تفسيراً فيه شيء لأن عطف التفسير هنا بطله أن يكون الثاني أوضح من الأول مع أن الأول هنا أوضح من الثاني فتأمل (قوله انتهى) أى كلام التناهي (قوله فأربعة) بل سبعة

والصلاة على الميت وثلك الأموال في الرصايا رأ كل الغنائم وحكته لطف الله تعالى بهذه الأمة وإحسانه إليها ليجمع لها في عبادتها بين التراب الذى هو مبدأ إجمادها والماء الذى هو حياتها وإشعارا بأن هذه العبادة أعنى الصلاة سبب الحياة الأبدية والسعادة السرمدية انتهى (وللتيمم) فرائض وسنن وفنائيل) أشار إليها بمجمل ثم شرع في تفصيلها بقوله (فأما) فرائضه فأربعة (قوله)

والخامسة فعله بعد دخول الوقت والسادسة اتصال أجزائه بعضها ببعض والسابعة اتصاله بما فعل له من الصلاة ونحوها كما سيذكره الشارح قريبا (قوله الثانية) أى عند مسح الوجه كما قاله سيدي أحمد ذروق واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا لأن التيمم بدل عن الرضوء والوضوء كذلك وظاهر كلام صاحب اللع وصرح به غيره أنها عند الضربة الأولى واستظهره شيخنا الأمير في حاشيته فافظره ولكن الأول هو الملتزم (قوله استباحة الصلاة) أى أو مس المصحف أو غيره مما الطهارة شرط فيه ولا يلزم أن يعين نية الفعل المستباح وإنما هو مستحب فقط ، فمن نوى بتيممه استباحة صلاة الفرض من غير تعيين لها بكونها ظهرا مثلاً صح أن يصلى به ما عليه من ظهر أو عصر دون ما خرج وقته بل قالوا إذا نوى استباحة الصلاة ولم يتوفر ضا ولا تقلا فله أن يفعل به الفرض لأن الفرض أقوى فتصرف النية له كما ذكره الخطاب. ثم أمان نوى بتيممه فرضا بعينه كظفر مثلاً فلا يصح له أن يصلى به غيره كمصير تذكر بعد فراغه من التيمم أنه صلى الظهر (قوله من الحدث الأصفر) أى إزار كان الحدث أصفر لا يلزمه التعرض لنيته بل يكفيه نية استباحة الصلاة نعم ينذب له أن ينوى استباحة الصلاة من الأصفر (قوله فإن كان أكبر) أى إذا كان عليه حدث أكبر فانه يلزمه أن ينوى بتيممه استباحة الصلاة من الأكبر فإن ترك نية الأكبر فتييمه باطل سواء تركها عمداً أو نسياً فإن نوى الأكبر ثم تبين له أنه ليس عليه ذلك وإنما عليه الأصفر فانه يجوز تيممه وأما لو تمسك ذلك فلا يجوز. وهذا كله ما لم يتوفر فرض التيمم لأنه إن نوى فرض التيمم فانه يجوز له ولو لم يتعرض لنية الأكبر (قوله تعين عليه الخ) أى ولو تكرر التيمم لأنه ما زال الجنابة فلا بد من نية الأكبر عند كل تيمم (قوله ولا ينوى رفع الحدث الخ) فان نواه تيممه باطل ولو نوى رفعه رفعاً مقيداً (قوله لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور) وقيل برفعه وهو ضعيف ويبنى على الخلاف كراهة إمامة التيمم بالمتوضي. إن قلنا لا يرفع الحدث وعدم الكراهة إن قلنا برفعه وقد عدلت أن الملتزم الأول قال الشيخ في حاشية الخرشى والراجح في المذهب أنه لا يرفعه أصلاً والحدث على أنه يرفعه رفعاً مقيداً انتهى (قوله بل يبيع الصلاة فقط) أى والحدث باق كما قاله بعضهم واعتزله القرأني بأن حدث المنع والتيمم يبيع الصلاة وحيث كان يبيع الصلاة فقد رفع الحدث ولا فيلزم عليه اجتماع النقيضين وأجاب شيخنا الأمير بأنهم أرادوا بالحدث في قولهم لا يرفع الحدث أى الصفة الحكيمية المقدرة قيامها بالأعضاء لا المنع أى أنه جنب فلذا يغسل عند التمكن من الماء فهو نظيره إلى خصه التي هي الانتقال من صعوبة إلى سهولة مع قيام السبب المانع لو لا العذر بدليل ظاهر قوله تعالى ولا جنبا إلا عارى سبيل أى متيممين ولحديث عمرو

ابن العاص فقد روى أنه احتلم في ليلة باردة وخاف إذا اغتسل يهلك تيممه وصلى بأحجابه فقال له عليه السلام وصليت بالناس وأنت جنب. فقال سمعت قول الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التلذذ. فضحك عليه الصلاة والسلام وزاد أبو دود. قال بعضهم يؤخذ من هذا الحديث أن التيمم لا يرفع الحدث لأن النبي عليه السلام قال وصليت بالناس وأنت جنب. ويؤخذ منه أيضاً صحة أهداء المتوضي. بالتيمم وجواز التيمم لمن خاف باستعمال الماء الهلاك من البرد (قوله وقيل برفعه إلى تمام الصلاة) هذه طريقة يجعل الخلاف لفظياً فمن قال أنه يرفع الحدث أراد برفعه رفعاً مقيداً إما لفرغ من الصلاة ومن قال لا يرفعه أى بالنسبة لفرض آخر لما ساقى من أنه لا يصلى به فرضاً وقال الشيخ في حاشية الخرشى التحقيق أن الخلاف حقيقى لفظي لأنه يبنى على كل أحكام ومثله في الخطاب والرماسي وقال شيخنا الأمير في بعض تأليفه إن قسر الحدث بالمنع تعين أن الخلاف لفظي وإن قسر بالصفة الحكيمية كما هو الظاهر فهو حقيقى (قوله إلى تمام الصلاة) يعنى لا بعدها بالنسبة لفرض آخر ولو قال مقيداً بعدم التمكن من الماء لكان أولى ذكره شيخنا الأمير

أولها (الثانية) وهى أن ينوى (استباحة الصلاة) من الحدث الأصفر إن لم يكن أكبر فإن كان أكبر تعين عليه أن ينوى استباحة الصلاة من الجنابة قال في المختصر ونية أكبر إن كان ولا ينوى رفع الحدث الأصفر (لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور) أى بل يبيع الصلاة فقط . وقيل برفعه إلى تمام الصلاة

(قوله وتعميم وجهه) أى ولو بأصبح قاله سند ويراعى الوتره والعنفقة الخالية من الشعر وما غار من العينين ويمر به على شعر لحته ولو طالت ولا يتبع غضون الوجه ولا يخلل اللحية وتبينان : الأول من عجز عن المسح استناب ولو بأجرة كالوضوء ومن ربطت يده ولم يجد من يعمده بكيفية تبريغ وجهه وذراعيه بالأرض وإن لم يستوعب محل الفرض أفاده الشيخ في حاشية الحرشى والثاني إذا كان شخص به ضرورة ولا يمكنه التيمم إلا من فوق حائل كما إذا لدغته عقرب وهو في كرب منها وحضرت الصلاة ولا قدوة له على التيمم على جلده مباشرة ووجد من يعمده من فوق ثوبه فهل يجوز له أن يتيمم من فوق ثوبه ويصح أم لا تختلف في ذلك قال السيوري لا يتيمم من فوق ثوبه وتسقط عنه الصلاة عزلة فاقد الماء والتراب وقال البرزلى يصح التيمم من فوق الثوب بالأولى من إيماء المربوط بالأرض على قول القابسي وقياسا على العضو المأمور في الوضوء قال بعض شيوخنا وكلام البرزلى هو الظاهر فينبغي اعتاده (قوله ويديه إلى كوعيه) ويخلل أصابعه على المذهب بطن أصبع أو أكثر لا يجتبه لأنه لا مس به صعيدا أفاده الشيخ في الحاشية هنا واعتمده بعض شيوخنا ونقل شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشى أنه لا يطلب بالخليل قال بعض شيوخنا الأول أقوى وهو الذى مال إليه الخطاب لأن التحليل أولى من نزع الخاتم لأن الأصابع تحتها أضعاف ماتحت الخاتم (قوله وتقديم يانها تلقاى الوضوء) ظاهره أن المراد من الكوع هنا مثله فقد تقدم مع أن الذى تقدم أنه العظم الذى يلى الإبهام وهنا جعله نفس المفصل فى كلامه تعارض قرره شيخنا (قوله نزع خاتمه) أى ولو ما ذونا فى إبهه أو واسعا (قوله والفرق قو فالخ) فيه نظر لأن الخاتم المأذون فيه لا يشترط سريان الماء تحته فالوضوء يصح ولو لم يصل الماء تحت الخاتم بأن كان ضيقا ما ذونا فيه أفاده الشيخ في حاشية الحرشى وأبى الحسن لكن الفقه مسلم وهذا مجرد بحث فقط والأبحاث لا ترد إلا بالنقل (قوله والضربة الأولى) أى وضع الدين على الأرض ولا يشترط علوق شيء بكيفية وأما النقل فهو شرط لا بد منه على المعتمد فلو عفر وجهه بالأرض أو لافه بتراب واقع أو قابل يديه وبجافه تراب ونوى التيمم ثم مسح وجهه ويديه فالصعيد عدم الأجزاء كإحدى حاشية الحرشى ونقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشى أيضا ومثله فى حاشية شيخنا الأمير خلافا لما ذكر الشيخ في الحاشية هنا من الأجزاء فإنه ضعيف (قوله الصعيد) قال الشيخ في جعله من فرائض التيمم مساحه لأنه ليس ركنا بل هو من شروط الوجوب وأجاب شيخنا الأمير بأن المراد بالفرض إيقاع التيمم به واختياره على غيره لأذات الصعيد لأنه لا تكليف إلا بفعل والذى من شروط الوجوب وجود ذاته (قوله الطاهر) يدخل فيه مقبرة المشركين فيجوز التيمم عليها إذا كانت طاهرة وهذا باجماع العلماء كما فى حاشية الحرشى واحتز بقوله الطاهر عن النجس والتنجس فلا يتيمم عليها ووقع فى المدونة إذا تيمم على صعيد أصيب ببول فإنه بعيد فى الوقت وهو مشكل خارج عن القواعد لقوله تعالى وتيمموا صعيدا طيبا فسر مالك بالطاهر فالقياس الإعادة أبدأ واختلاف الأشياخ فى تأويلها والظاهر التأويل بانحقوق ومعناه أنه علم بالنجاسة قبل التيمم وهى ظاهرة وتيمم عليها فيعيد فى الوقت مراعاة لمن يقول بطهارة الأرض بالجفاف وأما على التأويل بالمكوك فعنا أنه تحقق الإصا به ولم تظهر فيعيد فى الوقت وهذا التأويل خلاف الظاهر أفاده الشيخ فى حاشية الحرشى فقله فى الحاشية هذا لا أنه تحقق ولو تحقق إعادة أبدأ غير مسلم أفاده شيخنا (قوله من جنسها) يدخل فيه الصوان والطفل فيقيم عليها على المعتد كإساقى وخرج بقوله جنسها الزرع فلا يقيم عليه لكن سيقا أن المعتمد أنه يجوز التيمم عليه بشروط ثلاثة (قوله من تراب) أى ولو نقل لكن إن لم ينقل أفضل ويدخل فيه تراب أرض عمود فيصح التيمم عليه على المعتمد لكن مع الحرمة كما فى حاشية الحرشى وقرره شيخنا (قوله أو حجارة)

(و) ثانيا (تعميم وجهه ويديه إلى كوعيه) وهما مفصل الكف من الساعد وتقدم يانها نظا في الوضوء ويجب عليه نزع خاتمه بخلاف الوضوء والفرق قوة سريان الماء بخلاف التراب (و) ثالثا (الضربة الأولى) أى للوجه واليد (و) رابعا (الصعيد الطاهر وهو كل ما صعد على وجه الأرض) أى من جنسها ولذا بينه بقوله (من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة أو نحو ذلك)

ولو لم يكن علم غبار وحمل صحة التيمم على الحجادة مالم تشوكا لجص ويجوز التيمم على الرجى مكسورة
كانت أو صحيحة على المعتمد خلافا للشعبي وأما التيمم على الرخام فان طبع فلا يجوز التيمم عليه وإن لم يطبخ
جاز التيمم عليه ولا يضر نحته ولا نشره على المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني
خلافا لما في حاشية الخرشي (قوله من تلج) ومثله الماء الجامد والجليد فان قلت التلج ليس من أجزاء
الأرض فكيف يصح التيمم عليه قلت لما جدد عليها الحق بأجزائها ويتيمم على التلج وما أشبهه
ولو وجد غيره وعلى الخضخاض إن لم يجد غيره فيقيد كلامنا بشارحنا بذلك كما أفاده الشيخ في الحاشية
هنا ومثله في الخرشي وغيره ومثله الشيخ في حاشية الخرشي وهو المعتمد خلافا لقول الشبرخيتي
والسكندري لا يتيمم على التلج إلا إذا لم يجد غيره فانه ضعيف فان قلت لم أظفتم في التلج وقيدتم في
الخضخاض مع أن التلج ليس من أجزاء الأرض والخضخاض من أجزائها قلت نعم لكن التلج يشابه
التراب بجموده بخلاف الخضخاض أفاد ذلك الشيخ في حاشية الخرشي (قوله أو خضخاض) هو الطين
اللين جدا ويندب أن يخفف وضعبه كما يتدب أن يخففهما قليلا في الهواء لئلا يلوث وجهه والفصل
بمدة التجفيف لا يبطل الموالاة لأن ذلك من متفرقات الضرورة أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله أو معدن)
كالسكربت والزورنيخ والمفرة والشب والكحل والنورة والحديد والرخاص والنحاس فيتيمم عليها
بوضعها ولو لمع وجود غيرها قبل أن يصير عقاقير في أيدي الناس أما إن صادت عقاقير في أيدي الناس
فلا يتيمم عليها وكذا لا يتيمم على الملح بوضعه سواء كان معدنيا أو أصله ماء وجد أو وضع من تراب
بل ولو كان مصنوعا من حلفاء أو من أراك فيصح التيمم عليه على المعتمد كما في حاشية الخرشي
وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فانه ضعيف بل المعتمد أنه يصح التيمم عليه ومثل الملح
الطرون فيتيمم عليه إذا كان بأرضه كما في حاشية الخرشي وأما الطفل فيصح التيمم عليه وصار في
أيدي الناس كالعقاقير على المعتمد كما قرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا ومثل الطفل الصوان كما
قرره شيخنا (قوله غير نقد وجوه) ومثلها اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وتبر الذهب وقطع الفضة
علا يقع التواضع به لله سبحانه وتعالى وإن كان من أجزاء الأرض (قوله إلا أن لا يجد غيرها الخ) هذا
ضعيف والمعتمد كما في الحاشية هنا أنه لا يتيمم عليها وما أشبهها ولو ضاق الوقت ولو لم يجد سواها
بل تسقط الصلاة عنه وقضاء ما حينئذ على المعتمد كما قرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير قهر
كما فاد الماء فتسقط الصلاة عنه وقضاءها على المعتمد من الأقوال التي نظمها بعضهم بقوله :

ومن لم يجد ماء ولا متيما فأربعة الأقوال يحكي منها حسنة

يسل ويقضى عكس ما قال مالك وأصبغ يقضى والأداه لأشها

وزاد الثاني بيتا فقال :

والثاني ذو الربط يوى لأرضه يوجه وأبد للتيمم مطلب

(قوله ولا يتيمم على خشب) المعتمد أنه يجوز التيمم على الخشب وعلى الزرع وعلى الحشيش بشرط
ثلاثة إذا لم يجد غير ذلك وضاق الوقت ولو لم يمكن قلعه فن كان على شجرة أو مركب ولم يجد ماء
ولا ترابا يتيمم على الخشب هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية
هنا فانه ضعيف (قوله ولا على حصير) أي ولا يوسط (قوله ولو كان عليها غبار) أي قليل أما إن
كان كثيرا سألناه أنه لا يتيمم على الغبار تنبيهان : الأول، يصح التيمم على الحائط المني بالطوب
التي إذا كان غير مخلوط باللباب بنحوه ولا كثير بحس ولا حائل بها كثير ولا فرق بين مريض وغيره

من تلج أو خضخاض أو
معدن غير نقد وجوه
إلا أن لا يجد غيرها بأن
أدركته الصلاة وهو
بأرض ذهب أو فضة أو
جوهر فليتيمم عليها ولا
يتيمم على خشب ولا على
حصير ولو كان عليها غبار

بل يتم صلاته ولا إعادة عليه لدخوله بوجه جائز أما إن تبين قبل دخوله في الصلاة فيتوضأ قطعاً
 أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشى والثاني، إذا دخل وقت الصلاة على مريض بقدر على القيام
 وعلى استعمال الماء والحال أن العرق نازل ويعلم أنه إذا توضأ في هذا الوقت أو قام ينقطع
 عنه العرق ويزيد مرضه في الزمان فإنه يتيمم ويصلي بالإيماء أفاده الشيخ جلي في حاشيته على الزرقاني
 والثالث، لو تسبب في مرض نفسه بأن قال له شخص إن فعلت الشيء الفلاني فإني تعرض تقبلم وقلمه
 فرض فإنه يجوز له التيمم كما قرره بعض الأسياف وفي حاشية الخرشى ما يشير له، والرابع، قال
 الزرقاني وقت مسألة سئل عنها بعض شيوخنا وهي أن إماماً في قرية خاف في زمن الشتاء من
 استعمال الماء في جميع نهاره لمرض هل يحرم عليه التيمم وصلاته بالأمومين باطلة أو لا يحرم عليه
 وضح الصلاة خلفه فأجاب بصحة الصلاة وعدم الحرمة انتهى، والخامس، إذا وجد الماء وهو
 الحبل والإيالة، ولكن كانا من ذهب أو فضة أو حرير فإنه يتيمم ولا يتناول به الحزمة استعمالها كان
 حاشية الخرشى فإن تناول بها وتوضأ صح مع الحرمة هكذا أفاده الشيخ في حاشية الخرشى تبعاً
 للزرقاني ولكن رده البناي وقال بل المعتقد أنه إذا وجد آلة الماء التي هي الحبل أو الإيالة من ذهب
 أو حرير فإنه لا يتيمم بل يتوضأ ويتناول الماء بآنية الذهب ونحوه ولا يحرم عليه لأنه ضرورة
 والضرورات تبيح المحظورات ألا ترى أنهم قالوا يصلي بالحري إذا لم يجد غيره ولا حرمة عليه وحديث
 في تيمم مع وجود آلة الماء من ذهب أو فضة فيتميمه باطل بل الواجب عليه الوضوء ولا حرمة عليه
 والسادس، إذا وجد من الماء ما يغسل به الفرائض القرآنية وجب عليه أن يتوضأ فيفضل الوجه واليدين
 ويغسل الرأس ويغسل الرجلين ويترك السن ولا يجوز له أن يتيمم حيثئذ في حاشية الخرشى
 السابع، إذا وجد ماء سبيلاً لخصوص الشرب ولم يجد غيره فلا يتوضأ به بل يتيمم فإن توضأ به حرم
 عليه وبطلت صلاته وأما إن كان الماء موقوفاً وقفاً ما يتوضأ به فإن جهل الأمر بتوضأه لأن الأصل
 العموم أن التمس الماء السبل لخصوص الشرب بالماء المباح تركه وتيمم لأن الأمر إذا دار بين
 المحظر والإباحة يقدم المحظر أفاده السكندري ومثله في حاشية الخرشى، الثامن، إذا كان بقدر على مس
 الماء المسخن وجب عليه تسخينه ولا يجوز له التيمم إلا إذا كان لا يقدر على مسه جملة أو لا يجد من
 يسخنه له أو يخاف من تسخينه خروج الوقت فلا يجب عليه التسخين حيثئذ بل يتيمم كإني حاشية
 الخرشى والتاسع، قال المازري لا يلزم الرعاة والحصادين والحرائن حمل الماء إلى المرحى فإذا دخل
 الوقت ولم يجدوا ماء تيمموا وصلوا اه قال الشريحي يريد إذا كانوا آيسين من الماء ولا فلا بد من
 طلب الماء لكل صلاة طلباً لا يفتق به انتهى، والعاشر، إذا كان الماء ملك عبده فاستظهر بعضهم أنه
 لا يلزمه انتزاعه ويتيمم كما في حاشية الخرشى (قوله موالاته) أي مع مانع له فقرره بعض أسيافنا
 لكن على هذا يكون قوله واتصاله بالصلاة مكرراً فالحسن أن قوله موالاته أي اتصال أجزائه
 بعضها ببعض وقوله واتصاله بالصلاة أي اتصاله ما فعل له كالصلاة أو مس المصحف أو نحو ذلك وعلى
 هذا التقدير فلا تنكر ارتدب فإن فرق بين أجزائه أو بينه وبين ما فعل له فإن طال بطل ولو كان التفرق
 نسياناً أو لإفلاق العلامة الأجوري من فرق تيممه وكان أمر أفريقيا أجزأه وإن تباعد بقدره كالوضوء
 إذا جف غير أن التيمم ليس فيه جفاف ولكن يقدر أن لو كان متوضئاً لجفف أو على ما يقال إنه طال
 وبعداه (قوله ولا يصلي بفرضين) أي كالوضوء فإنه كان كذا لله في صدر الإسلام ثم نسخ وصار تجزئته
 مندوباً وبقي التيمم على حاله (قوله ولو مشترك في الوقت) أي ولو كانت الفريضة مشتركتين في الوقت
 كظهرين وعشاءين وفي كلام الشارح إشارة الرد على أصح القائل بأنه يعيد في الوقت ثانية المشتركة

المراد

فصل في كراهة التيمم بالدماء
 بالجملة غرضه من هذا الكتاب

وموالاته واتصاله بالصلاة
 ولا يصلي به فرضين ولو
 مشترك في الوقت فإن نواهما
 صح تيممه وصلى به فرضاً
 واحداً فإن صلاحها بطل
 الثاني ويصلي بعد الفروض

(قوله من النفل ماشاء) ويشترط في صحة النفل اتصاله بالفرض واتصال بعضه ببعض فان فصله بطل أو خروج من مسجد أعاد تيممه وأما سير الفضل فمفتقر ومنه آية الكرسي والمعقبات ثم إن قوله ويصل من النفل ماشاء مقيد بما إذا لم يكثر جدوا لإجده والكثرة بالعرف كافي الحشرى واعتمده شيخنا وقالت السادة الشافعية يصل به من النفل ماشاء إلى أن يدخل وقت الفرض الثاني فإذا تيمم للثناء وصلاه فلا أن يصل به من نوافل الليل إلى طلوع الفجر واستظهره في التوضيح تبعا لابن عبد السلام واقتصر عليه الشيخ في الحاشية هنا وارتضاه بعض الأشياخ (تنبيه) لا يشترط في صحة النافلة نيتها عند التيمم للفرض كما في الحاشية هنا والحشرى وقوله صلى به من النفل ماشاء وله أن يسب به المصحف ويصل به السنة (قوله فلا يصل ركعتي الفجر إلخ) اعلم أنه إذا تيمم للفرض فيصح منه النفل إذا قدمه على الفرض ولا يصح الفرض بعد ذلك وتقدم النفل على الفرض خلاف الأولى على الظاهر فقول الشارح ولا يصل إلخ أي أن هذا خلاف الأولى لكن لو صلى الفجر بتيمم الصحيح صح الفجر ولا يصح الصبح بعد ذلك بل بتيمم له تيمما ثانيا والحاضر الصحيح لا يتيمم للنفل استقلالاً فالخلاص له أن يقدم الصبح ويؤخر الفجر أو يتيمم للصبح ويصل به الفجر ثم يعيد التيمم للصبح أفاده شيخنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله وقرأه القرآن) أي أنه قراءة القرآن فيما يتوقف على الطهارة كقراءة الجنب قال شيخنا الأمير في حاشيته وانظر قوله وقرأه القرآن وما بعده ودخول المسجد للجنب هل يحيد بعدم الطول عرفا فيحتاج لتيمم ثان أو يجعل كصلاة واحدة طول فيها انتهى والثاني هو الذي سمعته من شيخنا وواقفه على ذلك جماعة من أشياخي وهو ظاهر فتدبر (قوله ومن به المصحف) ومثله أيضا الطواف الغير الواجب (قوله وصلى به السنة) وله أيضا أن يصل به صلاة الجنائز على القول بأنها سنة وأما على القول بأنها فرض فلا كافي حاشية الحشرى (تنبيه) إذا تيمم واحد من مس المصحف أو الجنائز أو القراءة أو الطواف فهل يفعل به باقيها أو يقل أو لا الظاهر الأول وكذا إذا تيمم للفرض وفعل به النفل فله أن يصل به باقيها أو النفل على الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الحشرى (قوله وأما سنة ثلاثه) بل هي أربعة والأربعة تغل ما يتعلق باليدين من الغبار إلى الوجه واليدين أي ترك مسح ما يتعلق بهما من غبار فان مسح بهما على شيء قبل أن يمسح بهما وجهه صح تيممه ولو كان المسح قويا كما في حاشية الحشرى والنظر أوى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا تبعا للزرقاني من أنه إذا كان المسح قويا يبطل تيممه فقد ضعفه الشيخ في حاشية الحشرى واعتدنا صحة ولو كان المسح قويا قال ويسأ نس له بصحة التيمم على الحجر الصلب الذي لا يخرج منه غبار انتهى قال شيخنا الأمير وقد يفرق بينهما بأن المسح الشديد يشأ ثبته التلاعب بخلاف عدم التعلق بذات الصعيد لكن الأول أقوى (تنبيه) يبطل التيمم بما يبطل به الوضوء من حدث وصعب وشك وردة سواء كان ذلك التيمم المحدث الأصفر أو الأكبر وبطل أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة مع القدرة على استعماله إن اتسع الوقت لاختار لإدر الزكوة بعد استعماله وأما إن رأى الماء وهو في الصلاة فلا تبطل صلاته ولا يقطع ولا يعيد لا وجوبا ولا ندبا ولو اتسع الوقت إلا أن يكون ناسيا للماء في رحله فتيمم ودخل في الصلاة ثم تذكر فيها فهذا يبطل تيممه وصلاته إن اتسع الوقت وكان قادرا على استعمال الماء وعليه يتخرج للغير المشهور وهو قولهم فإن بطل صلاة المصلي (قوله أعاد) أي أعاد المنكس وحده مع القرب وأما إن حصل طول بين التيمم والصلاة فيبطل لما تقدم إن عدم الموالاة يبطله (قوله استحبا) هذا ضعيف والمعتمد أنه بعيد استئنا لتحصيل السنة سواء كان عامدا أو ناسيا ولعل الشارح مشى على طريقة من لم يفرق بين السنة والمستحب (قوله ما لم يصل) بل وصل صلى فإنه يعيده استحبا بآبائنا مما لا يستقبل من النوافل التي يلحقها بالفرض (قوله أعاد في الوقت) أي أعاد تيممه

من النفل ماشاء لا فله فلا يصل ركعتي الفجر بتيمم الصحيح ولو تيمم لنافلة صلى من النفل ماشاء وقرأه القرآن ومن به المصحف وصلى به السنة قاله أبو الحسن .
ولما فرغ من فرائضه شرع في سنته فقال (وأما سنته ثلاثه) الأولى (ترتيب المسح) بأن يمسح الوجه قبل اليدين فان مسحه بعدهما أعاد استحبا بآبائنا يصل كما في الوضوء (و) الثانية (المسح من الكوع إلى المرفق) فان أقصر على الكوع أعاد في الوقت

وصلاته في الوقت المختار (قوله على المشهور) أى اقوة القول بوجوب المسح إلى المرفقين بخلاف من أقصر على ضربة واحدة فلا يعيد في الوقت أضعف القول بوجوب الضربة الثانية (قوله بتجديد الضربة لليدين) فإن قلت كيف يفعل الفرض وهو مسح اليدين للكوعين بالسنة التى هى الضربة الثانية فالجواب أن الفرض في الحقيقة مفعول بأثر الضربة الأولى بدليل أنه لو أقصر عليها ومسح وجهه ويديه بها أجزأه ولا إعادة عليه كما سبق وأما قول العلامة الشيرخيتي قيل إن هذا نظير النقل في الماء للوجه فإن النقل ليس فرضاً وغسل الوجه فرض ففيه نظر لأن النقل هنا فرض على التحقيق كما تقدم عن حاشية الخرشى ولكن كلام الشيرخيتي لا اعتراض عليه لأنه حكى هذا الكلام بقيل الدالة على تضعيفه فتدبر (قوله وليس الضرب شرطاً بل لو وضع الخ) فالمراد بالضرب الوضع مجازاً أمر سلامن إطلاق اسم المازوم وإرادة اللازم (قوله بل لو وضع يديه على التراب من غير ضرب أجزأه) استفيد من هذا أنه لا بد من نقل التراب وهو كذلك فلو مرغ وجهه على الأرض فلا يجزئه على المعتقد كما تقدم (قوله لثلاثة) بل هي ثمانية والرابعة السواك. والخامسة الصمت لإعنا ذكر الله والسادسة التيمم على تراب غير منقول والسابعة الاستقبال. والثامنة مسح العضوين من أولهما فيبدأ من أعلى الوجه ومن أطراف الأصابع ولا يقول هنا أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخر ما سبق في الوضوء لوجوب الموالاة بين التيمم وبين ما فعله أى لا يطالب بالإتيان بذلك بل هو مكروه أو خلاف الأولى لكن إن أتى به فقسمه صحيح ولا يبطل أقاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله التسمية) والمعتقد أنه يكملها هنا وفي الوضوء (قوله اليد بظاهر اليمنى باليسرى) اعترض بأن فيه تعلق حرف جر متجدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو البدن. وأجيب بأن الباء الأولى بمعنى من لا ابتداء الفاعلة على حد قوله تعالى و يشرب بها عباد الله أى من وفى الكلام حذف مضاف أى والبدن من مقدم ظاهر اليمنى والباء الثانية للآلة على حد كتبنا بالعلم لأن اليسرى آلة المسح ويكون التقدير حينئذ البدن من مقدم ظاهر اليمنى مسحاً لها باليسرى (قوله فيجعل طرف اليسرى على أطراف أصابع يده اليمنى) ظاهره ولو الإبهام وهو ظاهر الروايات كما قاله ابن ناجي وهو المعتقد وفي الرسالة أنه يجري باطن إبهامه من يده اليسرى على ظاهر إبهام يده اليمنى بعد مسح باطن ذراعها وكذا يفعل باليسرى (قوله ويمرّها إلى آخر الأصابع) فيه مساعاة لأنه يمرّها أولاً إلى آخر المرفق ثم يمرّها إلى آخر الأصابع ويمكن الجواب عن الشارح بأن المعنى ويمرّها منتبهاً إلى المرفق منتبهاً إلى آخر الأصابع وعبارة الغيثي أوضح وأحسن ونصها فيجعل كفه اليسرى على أطراف كفه اليمنى ويمحى أصابعه عليها ويمرّها إلى المرفق ثم يعود بباطن كفه اليسرى على باطن ذراع ويمحى إبهامه اليسرى ويمرّها لآخر الأصابع انتهى وصفه التيمم على الوجه الأكمل أن يسمى الله أولاً ويضع يديه على الصعيد ويفعها غير قابض بها شيئاً فإن تعلق بها شيء نفثها فقضا خفيفاً ثم يضعها على وجهه من أعلاه أو ياربها يذهب بها إلى آخر الوجه ويتعهد الترتب وظاهر الشفتين ونحوهما ثم يضع يديه على الأرض ويرفعها فيمسح بمنا بيسراه جاعلاً أصابع يده اليسرى على ظاهر أطراف يده اليمنى ثم يمرّ أصابعه على ظاهر كفه وذراعيه ويمحى أصابعه حتى يبلغ آخر المرفقين ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضاً عليه حتى يبلغ آخر الكوع ثم يمسح كف اليمنى بكف اليسرى قبل أن ينقل إلى مسح اليسرى ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك وهذا هو الأكمل وإلا فكيف مسح أجزأه إذا استوعب أعضاء التيمم (قوله ومسح اليسرى مثل ذلك) أى فيجعل كفه اليمنى على ظاهر أصابع يده اليسرى (عائنه) سكنت المصنف عن مكرهات التيمم وهي أربعة : الأول التيمم على غير التراب إذا كان التراب موجوداً الثاني الزيادة في المسح على المرة الواحدة . الثالث التنكيس

على المشهور (و) الثالثة
(تجديد الضربة لليدين)
وليس الضرب شرطاً بل
لو وضع يديه على التراب
من غير ضرب أجزأه .
ثم شرع في ذكر الفضائل
(وأما فضائله الثلاثة)
أيضاً أولها (التسمية و)
ثانيها (البدن بظاهر اليمنى
باليسرى) فيجعل طرف
اليسرى على أطراف أصابع
يده اليمنى ويمحى أصابعه
عليها ويمرّها (إلى آخر
الأصابع) الفضيلة الثالثة
قوله (مسح اليسرى مثل
لك والله أعلم) .

بأن يقدم مسح البدن على مسح الوجه ، الرابع أن يتيمم وهو كاشف العورة والله أعلم (قوله على الوسيلة) الوسيلة هي الشيء الذي لم يكن المقصد من مشروعيته تحقيق ذاته كالوضوء والغسل فقصده كل منهما لأجل صحة الصلاة والمقصود ما كان المقصد من مشروعيته ذاته كالصلاة (قوله الأهم) قال شيخنا الأمير يحتمل أنه صفة للمقصد من حيث هو فإنه أهم من الوسيلة ويحتمل أنه أو أدا أن هذا المقصد مخصوص وهو الصلاة أهم المقاصد فإنها أفضل أركان الإسلام بعد الشهادتين (قوله وهو الصلاة) ذكر الضمير مراعاة للرجوع وهو المقصود أو راعى الخبر وهو الصلاة لقائل وهي لكن مراعاة المرجع أفضل فلذلك سلمه الشارع (قوله التي هي ثاني قواعد الإسلام) أي والأول الشهادتان (قوله قواعد الإسلام) أي أركانها الخمسة التي يبنى عليها بناء معنوي أي أن الإسلام يبنى عليها كبناء البيت على أركانه وهذه الخمسة هي المذكورة في قوله ﷺ : بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وهوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، ورواه الشيخان لكن الركن الأول وهو الشهادتان ينهدم الإسلام بانهدامه وكذا بقية الأركان ينهدم الإسلام بتركها جحداً لا كسلاً عند الجهور وقال الإمام أحمد وابن حبيب من ترك الصلاة عمداً كفر ، قال الإمام الشافعي الإمام أحمد إذا كفره بتركها هو يقول لا إله إلا الله فيدخل في الإسلام فيقال إنه سكت . فالخلاص أن من ترك الصلاة جحداً يقتل كفر أو من تركها كسلاً يؤخر لبقاء ركعة يسجدتها فإن تاب فالأمر ظاهر والإقتل بالسيف حداً على المعتد لا كفر أو من ترك الوضوء أخر إبقاء ما يسعه وركعة من الوقت وكذا الغسل ومن ترك الصوم أشعر إلى أن يبق للفجر قد رما بسبع النية وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وإن يقال وأما من ترك الحج فالثبوت حسيبه لا يفرض له (قوله مبتدأ بذكر شروطها) إنما ابتدأ بالشروط لأن الشرط وتبعه أن يتقدم على الشروط .

(باب شروط الصلاة)

فرضت الصلاة بمكة ليلة الإسماء قيل الهجرة بسنة في السماء بخلاف سائر الشرائع فرضت في الأرض ، والصلاة لغة تطلق على الرحمة كقوله تعالى « هو الذي يصلي عليكم ، أي يرحمكم ، وعلى القراءة قال الله تعالى ولا تجعل صلاتك ، أي بقراءتك ، وعلى الدعاء كقوله تعالى وصل عليهم ، أي ادع لهم ، وعلى الاستغفار كقوله ﷺ : بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم ، أي لاستغفر لهم كما هو في رواية واصطلاحاً قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائز . واختلف في اشتقاق الصلاة فقال النووي الأظهر والأشهر أنها مشتقة من الصلوات بفتح الصاد واللام وهما عرفان في الردف ينحنيان في الركوع والسجود ولذا كتبت الصلاة في المصحف بالواو وقيل إنما مشتقة من الصلة لأنها تصل بين العبد وخالقه بمعنى أنها تقربه من رحمة وتوصله إلى كرامته وجنته وهذا يقتضي أن أصلها وصلة دخل القلب المكاني فصارت صلوة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت صلاة ويحتمل بأن اشتقاقها من باب الاشتقاق الكبير وهو لا يشترط فيه مراعاة ترتيب الحروف كافي جذبه وجيده وقيل إنها مأخوذة من صليت العود بتشديد اللام أي قومتها بالثار لأن الصلاة تحمل الإنسان على الاستقامة وتنهيه عن المصيبة قال تعالى وإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، واعتراه النووي بأن لامة يام ولاهما واو وأجيب بأن قلب يام من الفعل المضارع مع الضمير ككيت من الزكاة قال الدميري وكأنه أشبه عليه بقولهم صليت اللحم صلياً بالفتح فيف كميته رمياً إذ شويته وقد يقال المادة واحدة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله الشرط الخ) هذا معنا اصطلاحاً أو أم معناه لغة فهو كل ما توقف عليه الشيء وقال بعضهم الشرط لغة العلامة

ولما أنهى السلام على الوسيلة شرع يتكلم على المقصد الأهم وهو الصلاة التي هي ثاني قواعد الإسلام مبتدأ بذكر شروطها فقال :

(باب شروط الصلاة) الشرط هو الذي

(قوله ما يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع فإنه لا يؤثر بالعدم لأن المانع هو الذي يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض فإنه مانع من الصلاة فيلزم مع وجوده عدم الصلاة ولا يلزم من عدمه وجود الصلاة ولا عدمها وقولهم في تعريف المانع لذاته راجع للجملة الثانية بجزأها أي لأنه لا يلزم من عدمه العدم لذاته وأما الشيء آخر فيلزم من عدمه العدم كالإذا طهرت المرأة قبل الزوال مثلاً ووصلت فلا شك في عدم صحة صلاتها لكن عدم الصحة لم يكن من عدم المانع بل من عدم وجود السبب ولا يلزم من عدمه الوجود لذاته وأما الشيء آخر فيلزم من عدمه وجوده كالإذا طهرت بعد الزوال مثلاً فلا شك في وجوب الصلاة عليها وصحتها إذا استوفت الشروط والأركان لكن وجود الصحة والوجوب لم يكن من عدم المانع بل من وجود السبب الذي هو الزوال في مثالنا (قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) خرج به السبب فإنه هو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولنا في تعريف السبب لذاته راجع للجملة التي معنا أي أنه يلزم من وجوده الوجود لذاته وأما الخارج فلا كالإذا دخل الوقت والمرأة نازل علم الحيض فلم يلزم من وجوده دخول الوقت وجود الصلاة لكن ليس ذلك لذاته بل الخارج هو الحيض في مثالنا وكذلك يلزم من عدمه العدم لذاته وأما لذاته فلا يلزم من عدمه العدم لوجود سبب آخر في الشيء الذي له أكثر من سبب واحد كالضوء فإن له سببين الشمس والنار هذا إذا اعتبرت كل واحد مسبباً على حدته فلو اعتبرت القدر المشترك بينهما هو السبب للزم من عدمه العدم دائماً وتعيين وجوع ذاته للجملة الأولى فقط (قوله لذاته) ليس راجعاً للجملة الأولى وهي قوله يلزم من عدمه العدم بل هو راجع للجملة الثانية بشعبها وهي قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم يعني أن الشرط يلزم من عدمه عدم ما هو شرط له كالوضوء فإنه شرط في صحة الصلاة فيلزم من عدمه عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجوده وجود الصحة ولا عدمها لذاته أي من حيث ذاته فبقي إشارة إلى أنه قد يلزم من وجوده الوجود لذاته كالإذا كان الشخص متوضئاً ودخل وقت الظهر فتدلزم من وجوده الوضوء الصلاة لذاته بل لو وجود السبب وفيه إشارة أيضاً إلى أنه قد يلزم من وجوده الوضوء عدم الصلاة إلا لذاته كالإذا توضأ قبل الظهر فتدلزم من وجوده الوضوء عدم الصلاة لكن لذاته بل لعدم وجود السبب قال الشيخ ولا حاجة لقولنا لذاته في التصاريف الثلاثة لأن وجود الشيء ذاته فبقي قولنا من وجود أي لو ما ناشأ من وجوده ولو ما ناشأ من عدمه فيعلم منه أنه ذاتي فتحصل من جميع ما تقدم أن السبب يؤثر بطريقه وهما الوجود في الوجود والعدم في العدم والمانع يؤثر بطرف الوجود في العدم ولا يؤثر بطرف العدم في الوجود ولا في العدم والشرط يؤثر بطرف العدم في العدم ولا يؤثر بطرف الوجود في العدم ولا في الوجود (قوله والشرط ما كان خارج الماهية) فإن قلت هذا لا يظهر في نحو استقبال القبلة فإنه شرط مع أنه داخل الماهية لا خارج عنها فاجواب أن الشارح أراد بالخروج عن الماهية أنه قدر زائداً على الحركات والسكنات المعلومة أفاده شيخنا الأمير (قوله وماهية الشيء حقيقته أي ذاته) لكن بينهما فرق اعتباري فإنه الشيء من حيث إنه عين الشيء يقال له هوية ومن حيث تحقته في الخارج يسمى حقيقة ومن حيث وقوعه في السؤال بما هو يقال له ماهية فتحصل أن الماهية والحقيقة والهوية ألفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وما ذكره الشارح من أن الماهية هي الحقيقة تبع فيه جماعة لكن ذكر بعض المحققين أن الماهية أعم والحقيقة أخص فالماهية تشمل الموجودات والمعدومات والحقيقة قاصرة على الموجودات فالاعتفاء يقال ما ماهيتها ولا يقال ما حقيقتها أفاده السعد في شرح المعاني مع زيادة إيضاح من الكسطل وفي حاشية شيخنا الأميرنا إشارة لذلك (قوله بمجملة) أي في قوله وللصلاة شروط وجوب وشروط صحة وإن كان فصلها بمدد في قوله

ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . والشرط ما كان خارج الماهية والركن ما كان داخلها وماهية الشيء حقيقته أي ذاته فالوضوء من شروط الصلاة لأنه خارج عن ماهيتها والركوع والسجود مثلاً من أركانها لأنه داخل في ماهيتها . ثم شرع يتكلم على الشروط بمجملة فقال

شروط الصلاة

(والمسلاة شروط وجوب وشروط صحة) والفرق بينهما أن شروط الوجوب لا يجب على المكلف تحصيلها كالعقل والبلوغ وشروط الصحة يجب على المكلف تحصيلها كالوضوء وغسل التجاسف واستقبال القبلة ونحو ذلك مما سيذكره (فأما شروط وجوبها خمسة) (الإسلام) فلا يجب على كافر وهذا بناء على أنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة (و) الثاني (البلوغ) فلا يجب على صبي

انظر هنا

فأما شروط وجوبها الخمسة: (١) إجماله في قوله فأما شروط وجوبها الخمسة حيث أنه أجل شروط الوجوب والصحة معاني شروط الوجوب فقط والصحة فقط، وحاصل المتيقن هذه المسألة أن شروط الصلاة ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وهما اثنان وعدم الإكراه على تركها والبلوغ وشروط صحة فقط وهي خمسة: طهارة المحدث والحيض واستقبال القبلة وترك الكثير من الأقوال وسر العورة مع القدرة على ذلك والإسلام وشروط وجوب ونحوها وهي ستة: قطع الحيض والنفاس وبلوغ الدعوة والعقل ووجود اثناء الكافي أو الصغير وعدم النوم ودخول الوقت وقيل إنه سبب هذا هو الصواب في عدما وهذا تعلم ما في كلام المصنف من المواخذات (قوله لا يجب على المكلف الخ) أي فيعرف بأنه أمر تعمر به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله وقوله وشروط الصحة يجب الخ أي فيعرف بأنه أمر تبرا به الذمة ويجب على المكلف تحصيله وعلى هذا التعريف لا يجتمع شرط الوجوب مع شرط الصحة لأن بينهما ما نافي وهذا التعريف للمتقدمين والمتأخرين تعرف آخر وهو أن شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة وعلى هذا فيجتمعا - بقي شيء آخر وهو أن قول الشارح شرط الوجوب لا يجب على المكلف تحصيله كالعقل والبلوغ فيه بحث وذلك لأن الشخص قبل البلوغ والعقل غير مكلف لأن الذمة قبل ذلك غير عامرة فكان الأول أن يقول لا يجب على الشخص بدل المكلف . وأجيب بأنه من باب جواز الأول أي الذي يشول أمره إلى كونه مكلفا على حد قوله أعصر خيرا أي عصيرا يشول إلى كونه خيرا أو أنه لما ذكر أن المكلف في شروط الصحة ذكره هنا مشاكلة أفاده الضمني في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله والإسلام) هذا ضعيف والمتقدم أنه شرط صحة ثم إن الإسلام وما بعده ليس خاصا بالصلاة ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به (قوله غير مخاطبين) الخ هذا يقتضي أن الإسلام من شروط الوجوب والصحة معا كقول شيخنا الأمير لأنه شرط وجوب فقط . وبالجملة فالمتقدم أن الإسلام شرط صحة فقط وما مشي عليه المصنف ضعيف وما ذكره الشارح من أنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة ضعيف أيضا والمتقدم أنهم مخاطبون بها أقوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة . ما سلككم في سقر قالوا لم نك من الماهلين ، فهذا يدل على أنهم يباقيون على ترك الصلاة فهم مكلفون بها . فإن قلت لو وجبت الفروع عليهم فأما أن يجب عليهم حال الكفر أو بعده وكلاهما باطل لأن الصلاة لا تصح مع الكفر ولا يجب قضاؤها بعده إجماعا وحيث فلا فائدة في تكليفهم بالفروع قبل بلوغها فائدة وهو أن من مات منهم على كفره يد قب على ترك الفروع عقابا فائدا على عقاب الكفر وذكروا بعضهم أنهم مكلفون بالفروع ما عدا الجهاد (قوله بفروع الشريعة) وأما أصول الشريعة فهم مخاطبون بها قطعيا بلا خلاف (قوله والبلوغ) هو قوة تحدث في الصبي تنقله من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية وله علامات ستة إنبات شعر العانة أي الشعر الأسود ونحوه لا لا يغيب وخروج المني وتنبؤ الإبط وغلظ الصوت وفرق أو نية الألف وبلوغ السن إن لم يوجد غيره وهو ثمان عشرة سنة وزاد بعضهم سابعة وهي أن يأخذ خطا ويثنيه ويديره على رقبته ويجمع طرفيه في أسنانه ويفتحه فإن دخل رأسه به بلغ ولا فلا وهذه العلامات كلها يشترك فيها الذكر والأنثى وتحقق الأئمة بعلامتين وهما الحيض والحمل (قوله فلا يجب على صبي) أي ما لم يبلغ في وقتها أما إن بلغ في وقتها فإنه يجب عليه أن يلبسها ولو كان صلاها قبل ذلك لأن صلاته الأولى نفل فإذا بلغ في آتائها بإنبات شعر ونحوه مما لا يبطل الطهارة فإنه يخرج عن شفع إن ركع واتسع الوقت ولا قطع وأبدا ما فرضا ولا يبعد وضوءه نظير من توضأ قبل الوقت كسابق والدليل على أن الصلاة لا يجب على الصبي قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث، فذكر منهم الصبي حتى يبلغ

والصحيح أن ثواب عمل الصبي لنفسه لقوله تعالى: «وَأَنْ لِّسَ الْإِنْسَانُ لِرَافِئِهِ» وورد أن الصبيان يتفاوتون في الدرجات في الجنة على قدر أعمالهم كما تفاوت الكبار انتهى فالصغير تكسبه الحسنات ولا تكتب عليه السيئات (قوله لكن يؤمر بها) أي ندبا (قوله اسع) سنين أي بالدخول فيها وقيل حتى يخرج الخبيث من الطيب وقيل حتى يعرف شيئا من دينه والاول هو المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم: «مر أو لا دمركم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع» وكل من الصبي الولي مأمور ما جرد فالصبي مأمور ما جرد بالفعل والولي مأمور بالأمر بها بالصبي ما جرد على ذلك الأمر لأن الأمر بالأمر (قوله ويضرب عليها لعشر) أي ضربا غير مبرح لا يشم لها ولا يكسر عظاما والصواب أنه لا يضبط بعدد لأن ذلك يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله ويفرق بينهم في المضاجع) كذا في بعض النسخ ويفرق بالتشديد قال القرافي فرق بتخفيف الراء في المعاني وفرق بتشديد الراء في الحسابات قال الله تعالى: «فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهَا مَا يَصْرِفُونَ» بين الراء وزوجه، فإن قلت ما نصنع بقوله تعالى: «وَأَذِّنْ فِرْقَانَكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجِيْنَاكُمْ» مع أن البحر حرمي فالجواب أن هذه القاعدة أغلبية وأن البحر لما كان لطيفا شافا فالحق بالأمر بالمعترية وأما قوله تعالى: «وَأَفَرَّقْ» فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين، فحط التفریق على الإيمان والفسق وهما من الأمور المعنوية كما ذكر ذلك بعض الحنابلة من أشياء أخرى (قوله ويفرق بينهم) أي عند العشر ويكنى في التفریق ثوبا واحدا وكلما زاد فهو حسن بل قال القحفي لابد في التفریق من جعل كل واحد بفراس على حدته لغلبة الشر في هذه الأزمنة الفاسدة نسأل الله تعالى السلامة واللطف ويكره تلافقهم ولو بجائل ولو بأعورة ولو مع قصد الذلة أو جودها لأن ذلهم كلالته والكراهة متعلقة بهم فأنهم يخاطبون بها وبالمندوب على الصحيح قال شيخنا الأمير والظاهر أن الولي إذا طلع على ذلك فيحرم عليه إقرارهم لأنه يجب عليه إصلاح حالهم وتلاصق البالغين إذا كان بأعورة بلا حائل حرام قصدت الذلة أم لا وأما أن كان بأعورة بالحائل فإن قصد الذلة حرم وإلا فلا (قوله للعقل) هو شرط وجوب وصحة معا خلافا للصف (قوله رفع الخطاب عنه) أي في قوله ^{بالتحليل} ^{بالتحليل} ورفع القلم عن ثلاث، فذكر منها المجنون حتى يفيق (قوله دخول الوقت) هو شرط وجوب وصحة معا وقال بعضهم الحق أنه سبب في الوجوب وشرط الصحة ومعرفة الوقت عند القرافي فرض كفاية يجوز التقليد فيه (قوله فلا يجزى، قبله) فإن شك في دخول الوقت قبل الصلاة أو في أثناءها فلا يجزى ولو وقعت فيه وإن شك بعد خروجه من الصلاة أجزأت إن تبين أنها وقعت فيه وأما إن تبين خلافه أو لم يتبين شيء فلا يجزى، هذا كله في الشك وأما إن ظن ظنا قويا أن الوقت دخل فيسكفيه ذلك على المعتدلين تبين أنها وقعت فيه أو لم يتبين شيئا وأما الشك في خروج الوقت فهو لغو فأداه الشيخ في حاشية الخرشى: «تنبهات: الأول، إذا مات المكلف بعد دخول الوقت وقبل أداء الصلاة لا يكون أثما إلا أن يظن الموت فإنه يأن لأن الوقت الموسم صار في حقه مضيقا فكان الواجب عليه المبادرة بالفعل ولو ظن الموت وأخراهم لم يمت وأرقعا في وقتها الاختياري فهو أثم لحالته مقتضى ظنه كافي حاشية الخرشى وغيره لكنه أداء ظهور وبذلك يلزم فيقال لا رجل أوقع الصلاة في الوقت المختار وهو الثاني، إذا أدرك المسافر أو الحاضر الوقت في طين خضخاض ولم يجد حلا يصل فيه وخشى خروج الوقت المختار نزل عن دابته وصلى في الخضخاض إجماعا فلم يقدر على النزول بأن خاف الفرق فيه فإنه يصلى ركبا مستقبلا القبلة فإن كان المانع له من نزول خوف ثلوث ثيابه فيجوز له أن يصلى على الدابة على المعتد كافي حاشية الخرشى خلافا لما ذكره السكندري عند قول المصنف استقبال القبلة من أنه لا يباح له أن يصلى على الدابة فإنه ضعيف (قوله ولو بلغ دعوة الخ) هو شرط وجوب وصحة معا

لكن يؤمر بها سبع
ويضرب عليها لعشر
ويفرق بينهم في المضاجع
(و) الثالث (العقل) فلا
يجب على مجنون رفع
الخطاب عنه (و) الرابع
(دخول الوقت) فلا يجزى
قوله (و) الخامس (بلوغ
دعوة النبي صلى الله عليه
وسلم)

الدخول الوقت
الوجوب والاختيار

(قوله في شاهق جبل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها سن جبل ومعناها واحد أي من تربي في رأس جبل (قوله مثلا) أي أوتربي في غار أو جزيرة لا يأتي لها أحد (قوله ولم يعلمه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ولأعله أحد وكل صحيح (قوله وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) يعني ولا ميثيين فهو من باب الاكتفاء على حد وسرايل تقيكم الحرة أي البرد (قوله والذي ذكره المصنف سنة) أوجب عن المصنف بأنه عذوبة الحدث والخبث قهما واحدًا كما في الخبر خفي أو أنه جعل الترك بضميمه واحدًا كما في حاشية شيخنا الأمير (قوله طهارة الحدث) قال الشيرخفي الأولى أن يجعل الإضافة على معنى الالام أي طهارة منسوبة للحدث وقال بعضهم من إضافة المسبب إلى السبب أي الطهارة المسببة عن الحدث واعتراه الشيرخفي بأن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والحدث لا يلزم من وجوده وجود الطهارة انتهى قال شيخنا الأمير في تقريره والظاهر أن هذا القائل لم يرد السبب الاصطلاحي حتى يرد عليه الاعتراض وإتمامه السبب القوي وهو ما يؤدي إلى الشيء وهذا نظير قولهم من الذر كسب من أسباب الحدث مع أنه لا يلزم من وجود المس وجود المسبب أم من إضافة الزيل للزال أي الطهارة الزيلة للحدث قال الشيرخفي وفيه نظر لأنه لا يصدق على الطهارة الترابية المسبب أن التيمم لا يرفع الحدث . وأوجب بارتكاب التعليل أو لأن المائة هي الأصل (قوله وطهارة الخبث) أي على أحد القولين من وجوب إزالة النجاسة والقول الآخر يقول إن إزالة النجاسة سنة وهو المتمدن كما أفاده شيخنا وغيره وعليه فأورد من التعذيب في البول محمول بالنسبة لهذه الأمة على إقامته بالقبض بحيث يبطل الوضوء فان الاستبراء واجب اتفاقا وروى ما شاع عن بعض الناس على القول بالسنية وليس قاصرا على مذهبنا فقد نقله القاضي عبد الوهاب عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبيرة وغيرهم قال ابن عباس ليس على الثوب جناة وقال سعيد بن جبيرة لما سئل عن الوجوب أنل على قناني ذلك وأما وثيا بك فظهر فهو التطهير المعنوي من الدائل فإن هذه الآية نزلت قبل مشروعية الصلاة وقال أحد من المعزول وأورد رجلين صلى أحدهما بالنجاسة عمداً في الوقت وتعد الثاني تأخير الصلاة حتى خرج الوقت لم يستوى عند مسلم وأيضاً ورد في الحديث أن المشركون وضعوا السلي الذي هو المشمة على ظهر النبي ﷺ وهو يصلي ولم يقطع الصلاة فهذا يؤيد القول بالسنية انتهى . والحاصل أن المتمدن أن إزالة النجاسة سنة فن صلى بالنجاسة عمداً فأدرك على إزالته فصلاته صحيحة ولا حرمة عليه ولا يجب عليه الإعادة نعم يستحب له الإعادة مادام الوقت باقياً أفاده الشيخ في تقريره على الحرشي وقرره شيخنا المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة وهي سنة في الدين ودين الله يسر (قوله زوال النجاسة) أي إزالته وكما تطلب إزالته يطالب بتقليلها لكن محل ذلك إذا كانت في تحريكه ووجد ما يكتفي أحدهما ما إن كانت بمحل واحد ووجد ما يزيل بعضها فلا يطالب بتقليلها لأن ذلك يبدلها تشاراً (قوله النجاسة) أي المحققة فلو شك في إصابتها الثوب وجب نفضه لآغسله أو نفضه هو الرش باليد وغلبة ظن النجاسة كاليقين فتوجب الغسل (قوله عن الثوب) المراد به كل ما حمله المصلي فيمشي الملقى بالأرض ولولم يتحرك بحركته فلو كانت العامة لها طرف طاهر وطرف نجس وحملها غصان فالصلاة باطلة عليهما معا على الظاهر كما قرره بعض شيوخنا لأن اللبس ينسب لهما معا خلافاً لمن قال بصحة صلاة حامل الطرف الظاهر فانه ضعيف وكذا تبطل الصلاة عليهما معا إن كان الطرف الظاهر من النجاسة بالوسط الملقى بالأرض كما في حاشية شيخنا الأمير (تبيينه) إذا تعلق الصبي بآبيه وهو في الصلاة فتارة يكون ذلك تحقيقاً أو ظناً غالباً أو غير غالب أو شكاً فنهذه أربع صور وفي كل منها إما أن يكون ثوبه متمسكاً تحقيقاً أو ظناً قوياً أو ظناً ضعيفاً وجلس على ثوبه أو ببعض أعضائه فنهذه

فن تربي في شاهق جبل
مثلاً ولم يعلمه أحد برسالة
النبي صلى الله عليه وسلم
لا يجب عليه لقوله تعالى
(وما كنا معذبين حتى
نبعث رسولا) ولما أنسى
الكلام على شروط
الوجوب أنبأها بشروط
الصحة فقال (وأما شروط
صحتها خمسة أيضاً) والذي
ذكره ستة: أولها (طهارة
الحدث) الأصغر والأكبر
(و) ثانياً (طهارة الخبث)
وهو زوال النجاسة عن
الثوب

انتهى

عن الشوب

ثلاثة تضرب في الأربعة السابقة فهي اثنتا عشرة صورة الصلاة فيها باطلة فإن لم يجلس على شيء من ثوبه فصلاته صحيحة في الاتي عشرة فهذه أربع وعشرون صورة وكذا الصلاة صحيحة إذا شك في طهارته ثوبه ونجاسته ولو جلس على ثوبه في صور التعلق الأربعة فإذا أضفت أربعة إلى أربعة وعشرين فالجملة ثمانية وعشرون . وأما إذا ركب عليه أو حمل في الصلاة فالركوب والحمل المذكوران إما تحقيقاً أو ظناً قويا أو ظناً غير قوي فهذه ست صور حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وفي كل منها إما أن يتحقق نجاسة ثوبه أو يظن ظناً قويا أو يظن ظناً ضعيفاً فهذه ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة ففي تلك الصور الثمانية عشرة الصلاة باطلة وأما لو تحقق طهارته ثوبه أو ظن طهارته ظناً قويا أو ظناً ضعيفاً فالصلاة صحيحة في الثمانية عشر فالجملة ستة وثلاثون وكذا الصلاة صحيحة إذا شك في طهارته ثوبه ونجاسته في الصور الستة فالجملة اثنتا عشرة وأربعون صورة إذا أضفت للثمانية والعشرين كانت الصور سبعين صورة قرره شيخنا البيهقي والذي اعتمدته الشيخ في حاشيته على كبير الزرقاني أن ثوب الصبي إذا شك في طهارته ونجاسته يحمل على النجاسة لأن الغالب عليهم النجاسة وارتضاء شيخنا (قوله والبدن) أي طهارة البدن ويدخل فيه داخل الغم والأنف والعين فإنا كنعجلى عماراة خنزير أو عرف فلا بد من غسله بالماء ولا يكفي امتخاذه ولا كثرة نزول دمه ولا كثرة بصفه وأما إذا أدخل في جوفه نجاسة كالخمر فيجب عليه أن يتقياها إن قدر وإلا بطلت صلاته مدة بقائه في جوفه والحاصل أن الصور أربع . إحداها أن يقدر على التقاؤ ويتركه وقد شر به عمداً لما به في بطل صلاته مدة بقائه في جوفه . الثانية أن يقدر على التقاؤ وكان قد شر به ظناً أنه غير خمر أو شر به لضرورة نفيح شر به فيجب عليه التقاؤ وصلاته باطلة كآقال بعضهم وقال الناصر لا يجب عليه التقاؤ وصلاته صحيحة وهو المعتقد كما أفاده الشيخ في تقرير الخرشى كما نقله عنه شيخنا : الثالثة أن لا يقدر على التقاؤ وشر به عمداً لما به فصلاته صحيحة الأربعة أن لا يقدر على التقاؤ وقد شر به لضرورة نفيح شر به أو بظنه غير خمر فصلاته صحيحة (قوله والمكان) أي ما تحسه أعضاء المصلى بالفعل وأما إذا كان ذاك بوى إلى محل نجس فصلاته صحيحة على المعتقد كما في الحاشية هنا . فإن قلت قد حكوا بوجوب حصر العامة عن الجبهة في الإيمان فهذا يقتضى أنهم أعطوه حكم الساجد بالفعل . فالجواب أن السجود متفق على ركنيته بخلاف إزالة النجاسة فيختلف فيها بالسنية والوجوب ولا يضره نجاسة بين قدميه أو تحت صدره من غير أن يمسا أو ينجاسة بطرف الحصى أو في أسفلهما . وأما لو كان طرف ثوبه يأتي على النجاسة اليابسة وهو لا يسه فصلاته صحيحة فإن كانت رطبة فهو مضر من حيث تعلق النجاسة بالثوب ويضر من النجاسة بأصبعه الزاقد وإن كان لا إحساس له على الظاهر كإفى حاشية شيخنا الأمير وهنا مسألة وهي أنه إذا جاء شعر المصلى على النجاسة الجافة فهل تبطل صلاته أو لا والظاهر أن الصلاة باطلة لأنهم يقتضون الوضوء بمس الشعر فأعطوه حكم الأعضاء المتصلة خصوصاً وقد قالت السادة الصائغة إن الشعر تحلة الحياة فهذا يقتضى أنه يلحق بالأعضاء كذا أفاده شيخنا ووافقه على ذلك شيخنا الأمير في تقريره ونقل في حاشيته عن الشيخ أنه قال الشعر كطرف الثوب لا يضر إتيانه على نجاسة باسمه نظر فيه وبالجملة فالأظهر القول بالباطل أن كان ارتضاء غالباً أشياء خنا من صلى بالخضوه به نجاسة بطلت صلاته وأما إذا صلى بيا بوج في أسفله نجاسة فإن كانت صلاة جنازة أو صلاة إمام ولم يرفع قدمه فإن صلاته صحيحة ولو تحرك بحركة وإن رفع قدمه بطلت لأنه صار حوله لفل كانت ركوع أو سجود لكن عند السجود يخله من رجليه فصلاته صحيحة وإلا بطلت كذا في حاشية الخرشى (قوله واستقبال القبلة) أي إلا في القتال حال التحام الحرب الكفار أو غيرهم من كل قتال يجوز الذب فيه

تكملة كتاب في

و البدن

و البدن والمكان (و)
الها (استقبال القبلة)

و المكان

عن النفس والمال والحريم لمنه أو كيان فتجمل من غير استقبال إن لم يمكنهم يومئذ إلى الأرض ولو كانت نجسة على المعتد ومثل الالتحام الخائف من نحو سبي بفرسه إن نزل عن دابته فيصلي الفرض عليها إيماء لغير القبلة إن لم يمكنه ما لم يرج زوال السبع فيؤخر لأخر الوقت المختار وكذا لا يشترط الاستقبال في النافلة ولو وترا في السفر المبيح للقصر للركب ركوباً معتاداً لدابة تركب عرفاً لا ماشاً فإذا كان راكباً فرفع عمامته عن وجهه ويومئ للأرض لا للقبور لا للقبور خلافاً للزرقاني فإذا انحرف لغير جهة سفره عموماً لا لغير ضرورة بطلت صلاته إلا أن يكون للقبلة وإن كان لغرض ضرورة كان ظن أنها طريقة أو غلبته دابته فلا شيء عليه وقد كان عليه السلام يصلي الوتر وهو راكب ومثل الدابة الأدبى إذا جرى عرف قوم بركوبه كاهل اصطبل فيجوز النقل عليه قرره شيخنا ومن صلى في السفينة فداوت عن القبلة وهو في الصلاة فيدور معها إن أمكن وإلا صلى حيث توجهت ومن صلى الفرض إلى غير القبلة ناسياً فلم يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المعتد ما لم يعلم وهو في الصلاة فيقطعهما إلا الأعمى والمنحرف انحرافاً يسيراً إن تبين له ذلك في الصلاة فيستقبلان ويكملان وأما إن تبين له ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما (قوله هو السكبة) مأخوذة من السكوب وهو الانزعاج وطولها من الأرض إلى العلو سبعة وعشرون ذراعاً على المعتد وعرضها عشرون ذراعاً وبطل صلاة الفرض على ظهر السكبة ولو كان بين يديه قطعة من سطحها ولا بأس بالنفل على ظهرها على المشهور ولو كان النفل مؤكداً كالوتر وركعتي الفجر على الظاهر كما في حاشية الخرشى وقال شيخنا في تقرير الخرشى وما في حاشية الخرشى ضعيف والمعتد عدم صحة السنن والنافلة المؤكدة كركعتي الفجر على ظهر السكبة وأما الصلاة تحت السكبة كالأحضر حفرة تحتها فاباطلة ولو نقلوا وأما الصلاة داخل السكبة والحجر فإن كان نفلاً مطافاً فيجوز لأى جهة وليس ذلك مكروهاً بل هو مندوب لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها بين العمودين (المانيين). وأما النفل المؤكدة فيكره فيها فهو صحيح مع الكراهة على المعتد وكذا صلاة الفرض مكرومة فيها على المعتد تعاد في الوقت سواء كان عامداً أو ناسياً أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشى (قائده) قال بعضهم: أول من بنى السكبة الملائكة ثم آدم ثم أولاده ثم نوح ثم إبراهيم ثم قوم من العرب من جرمهم ثم العاقبة ثم قریش ثم ابن الوبير ثم الحجاج فقد بلغت عشر مرات (قوله فيجب استقبال عينها) أى بنائها بجميع يديه فإن خرج عنها ولو ببعض يديه بطلت انظر الحاشية هنا (قوله وستر العورة) ولو بما من فرصه الأيماء والحريم مقدم على التجسس وإن لم يجد إلا ستراً لأحد فرجيه فثألتها بخير والعاجز يصلي عرياناً فإن أمكنه الصلاة في الظلام وجب لقوله تعالى (وجعلنا الليل لباساً) وأعلم أن ستر العورة يكون بكشف لا يظهر منه لون الجسد فالشفاى كالبنديق مثل العدم بعيد معه أبداً وقال ابن القاسم لا إعادة عليه مع كونه يشف ولو كانت العورة تظهر لغير المتأمل فضلاً عن المتأمل فلوصلت المرأة في ثوب مشتمى فصلاتها صحيحة على المعتد كما في حاشية الخرشى عن شيخه عبد الله عن سيدى محمد الزرقاني واعتمده شيخنا وإن كان المشهور خلافه (قوله مع الذكر والقدرة) المعتد أن ستر العورة واجب شرط مع القدرة فقط ولا يشترط الذكر فنصلى عرياناً ناسياً أو عامداً أو جاهلاً لفصلاته باطلة ويبعد أبداً كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا من أن من صلى عرياناً ناسياً ثم ذكر بعد صلاته فإنه بعد في الوقت انتهى فإنه ضعيف بل المعتد أنه يمد وجوباً (قوله وعورة الرجل) أى الشخص الذكر سواء كان نسياً أو جنياً وأما الملائكة فلا نصح إرادتهم هنا لأنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة بل ولا علم للاحقية بهم (قوله والأمة) أى سواء كانت قناً أو قهاشاة حرة كالعبدة والمكاتبه

سبعة عشر من صريح غير

وهي السكبة البيت الحرام فيجب استقبال عينها على من يمكنه وجهها على من كان خارجاً جامعاً (و) رابعها (ستر العورة) مع الذكر والقدرة، وعورة الرجل والأمة

قبح

وأما الولد (قوله ما بين السرة والركبة) اعلم أن العورة بالنسبة للصلاة ولو في غلوة : إما مغلظة أو مخففة فالغلظة من الرجل السوأتان من المقدم والذكر والأثنيان ، ومن المؤخر ما بين أليتيه وهو فم الدبر فإن صلى مكشوف شيء من ذلك أعاد أبداً وإن صلى ساتراً ذلك مع كشف إحدى أليتيه أو بعضهما أوهما أو كشف عافته أو ما فوقها للسرة فإنه يستحب له الإعادة في الوقت . وإما إذا صلى مكشوف الفخذ فلا يعيد لأبداً ، ولا في الوقت ولو تعددت ولو عمداً ، والمغلظة من الأمانة ما يعيد فيه الرجل أبداً أوفى الوقت فتعيد فيه أبداً ويندب لها الإعادة في الوقت لكشف الفخذ أو الفخذين . والمغلظة من الحرية يطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك من خلفها فتعيد لكشف ذلك ما عدا إلا الساق فتعيد لكشفه في الوقت على الظاهر كافي الحاشية هنا وحاشية الحرشي خلافاً للرقائي القائل بأنهما يعيد في الساق أبداً أو ما صدرها وما والاها من خلفها وأطرافها كظهور قدميها وذراعيها وشعرها وكفتيها وما فوق منخريها فتعيد لتركستره في الوقت كأما الولد وترك البعض كترك النكاح . وأما كوعاها فليس من عورتها وبطن قدميها لا تعيد لها وإن كانا من عورتها . وأما العورة المطلوب سترها عن الآخرين فهي من رجل مع مثله أو مع امرأة محرم ومن الأمانة مع رجل أو مع امرأة ومن حرية مع امرأة ما بين سرة وركبة وعورة حرية مع رجل محرم ما عدا الوجه والأطراف كعمود رجل مع أجنبية وعورة الحرية مع الأجنبية جميع بدننها حتى دلائلها وقصتها ما عدا الوجه والكفين فإن كانت جميلة غشى منها الفتنة وجب عليها سترها ويحرم كشف ما بين السرة والركبة ولو لأمرأة مثلاً ويحرم على المثلية أن تكشف بدننها على الكافرة إلا لألوجه والكفتين لئلا تنصفها زوجها الكافر وكذا يحرم على المثلية أن تكشف شيئاً من جسد هاعل الكافر ولو زوجها أو ولياً لها حاصل ما ذكره الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الحرشي (في تنبيهه) دخول الحمام بدون مؤثر حرام لما ورد أن العبد إذا دخل الحمام بغير مؤثر لعنه المالك . وقال مالك في القماد خوله بصواب وخل كلامه على الحرمة إذا كان بغير وجهه ولين أراد دخوله شروط وشروطه الواجبة ثلاثة الأول ستر العورة والثاني استيفاء الحقوق بإعطاء الواجب وأخذ المعتاد بأن يدخله بأجرة معلومة بشرط إعادة ويصب من الماء على قدر الحاجة الثالث أن يغير ما يرى من منكر إذا كان قادراً على ذلك وأن يغيره برقى بأن يقول استر عورتك استر الله وإذا دلته أحد لا يمكنه من عورته من سرته لكتبه الأمر أنه أوجار به كاسبق وأداه بخمسة : الأول أن يدخله في أوقات الخلوة وقلة الناس . الثاني أن يكون نظره إلى الأرض ويستقبل الحائط لئلا يقع نظره على محظور الثالث أن يذكر به جهنم الرابع دخوله بالترديد وخروجه كذلك الخامس صب الماء البارد على القدمين عند الخروج منه وهو أمان من التقرس وأما ما يضرب في الحمام فثلاثة أشياء دخوله على غير اعتدال من شبع أو جوع والخروج منه قبل منفعة والإقامة فيه أكثر من المحتاج إليه أنظر الشرح حتى فإن ذلك مأخوذ منه (قوله إلا الوجه) قال الشيخ في حاشية أبي الحسن الوجه هنا غير الوجه في الوضوء لأنه يجب ستر الشعر ولو كانت غنماً انتهى (قوله فإن رأى عورة أمه أو عورة نفسه وهو في الصلاة بطلت صلاته) هذا ضعيف والمعتمد أن الصلاة لا تبطل مطلقاً إذا نظر لعورة نفسه أو عورة أمه أو عورة أحد المأمومين أو من غيرهم عمداً كان أو نسياً ناعلم كونه في صلاة أم لا هذا هو المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني خلافاً في حاشية الحرشي والحاشية هنا فإنه ضعيف ومأقوله الشيخ أصله لثباني فإن الذي انحط عليه كلامه آخر الصحة كما يعلم ذلك بالوقوف عليه . ثم قال العلامة الثباني : ولعل هذا هو السر في إطلاق قول المختصر أو نظر محرماً فيها فراجمه تقيم وتقيم (قوله فلو تكلم) أي ولو لإقازد أعمى . وأما إذا كان لإجابه صلى الله عليه وسلم فيجب ولا تبطل به الصلاة على المعتمد كما سيأتى سواء كان ذلك في حياته أو

ما بين السرة والركبة ولا يدخلان وعورة الحرية جميع بدننها إلا الوجه والكفتين أي ظاهرهما وباطنهما فإن رأى عورة أمه أو عورة نفسه وهو في الصلاة عمداً بطلت على المشهور (و) خامساً (ترك الكلام) فلو تكلم لغیر إصلاح الصلاة عمداً بطلت صلاته ولا صلاحها عمداً أو سهواً فلا تبطل إلا بكثيره دون يسيره

بعد موته (قوله ويسجد) أى بعد السلام (قوله لسهو) كالسلام ورده وما أفهم المقصود (خاتمة) إذا تطلعت يده وهو في الصلاة فهل تبطل صلاته أم لا ؟ لم أر نصاً ، واستظهر شيخنا عدم البطان ووافقه على ذلك بعض شيوخنا . وقال بعض شيوخنا : الظاهر أنه إن كان بغير قصد منه فلا تبطل وإلا بطلت وهذا التفصيل موافق لمذهب السادة الشافعية .

نظر صنف

(باب فرائض الصلاة وسننها)
(قوله فأما فرائض الصلاة) ونقسم إلى ثلاثة أقسام : فلي هو النية والسنة وهو تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة والسلام وبدئي وهو ما عدا ذلك (قوله خمسة عشر) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اثنا عشر وعلى كل في كلام المصنف تسامح لأنه ذكرها في التفصيل ستة عشر . وقال بعضهم جملة فرائض الصلاة سبعة عشر النية وتكبيرة الإحرام والقيام لها وقراءة الفاتحة والقيام لها والركوع والرفع منه والقيام له والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس للسلام والمعرف بال وألماً نية والاعتدال وترتيب الأداء ونية الإفتداء في حق المأموم (قوله النية) أى بقصد قلبه الدخول في الصلاة المعينة ونية الصلاة المعينة شرط في الفرائض والنوافل المقيدة بأسمائها كالخسوف والكسوف والعبدن والاستسقاء أو بوقتها كالوتر والفجر فلو نوى مطلق الفريضة بقطع النظر عن كونها ظهراً أو عصرًا مثلاً لم تصح صلاته ، وكذا لو نوى مطلق الصلاة في الفريضة أو النافلة المقيدة بسبب أو وقت وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه نية التعيين ويكتفي فيه نية مطلق الصلاة . فإذا صلى ركعتين مثلاً قبل الظهر أو العصر أو بعد حل النافلة أو بعد الشتاء أو بعد دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والضحي وقيام الليل وتحية المسجد ولا يفتقر ذلك إلى التعيين أفاده الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى تبعاً لشرح المحصر . قال شيخنا الأمير ولا يتخلعون نظر فأما ولا يجعل العبدن من المقيدة بالسبب غير ظاهر فأنهما مقيدان بمجرد الزمن وأما ثانياً فالأهم ذكرنا أن من الصلوات المطلقة التي لا تحتاج لتعيين تحية المسجد مع أنها مقيدة بسببها وهو دخول المسجد والضحي مقيدة بوقتها فالأظهر أن يقال لا بد من نية الصلاة المعينة في الفرائض والسنة المؤكدة والغيبية وما عدا ذلك لا يشترط فيه التعيين على أنهم ذكروا في صلاة الضحي أن أكثرها ثمانية وتكره الزيادة عليها بنية الضحي فهذا يفيد أنها تحتاج لنية تخصها وأما تحية المسجد فتوقف حصول الثواب عليها على ملاحظتها فإن لم يلاحظها فتجوز بمعنى أنها تسقط عنه فلا يطالب بها ثم قال الشيخ في الحاشية ولا يشترط ملاحظة كونها فريضة أو نافلة أو غيرها من هذه العناوين أو لا يشترط الاستحضار بالفعل والإفلا بد من نية الفريضة فهو لم يعمل معناه لا يشترط خصوص هذا العنوان أو لا يشترط الاستحضار بالفعل والإفلا بد من التعيين لمأموم مشكوك الإمام في الجمعة أو في الظهر مثلاً كما إذا دخل الشخص المسجد بعد الزوال فوجد الإمام راكعاً فلم يدر هل اليوم يوم الجمعة أو يوم الخميس والإمام يحرم بالظهر فيجوز له الدخول على ما أحرم به الإمام ويكون تعيين الإمام قائماً مقام تعيينه فلو دخل فوجد الإمام في الجمعة فظن أنه يصلي الظهر أو وجد الإمام في الظهر فظن أنه يصلي الجمعة ففيه أقوال الثلاثة الشهور منها أنه لا نوى الظهر فتبين أنها الجمعة لا يجزئه ، وإذا نوى الجمعة فتبين أنه الظهر أجزأه لأن شروط الجمعة أخف من شروط الظهر والأخص فيه ما في الأعم وزيادة على ذلك يخرج الأمر المشهور وهو لئلا رجل صلى ولا نوى ونوى ولا صلى لأن صلى الظهر ولم ينو ولم يأت نوى الجمعة ونوى الجمعة ولم يصلها ولم يأت صلى الظهر ولا يشترط في الصلاة تعيين اليوم بخصوصه . وأما إن علم أن عليه صلاة وجعل يومها صلاتها نواياه والفرق أن الحاضرة سلطان الوقت بصرها له فلذا لم يحتج لنية اليوم بخلاف الغائبة وتوب نية القضاء عن الأداء وعكسه فإذا قال

ويسجد لسهو قلبه (و)
سادسها (ترك الأفعال
الكثيرة) وكثرتها
الاشتغال بغيرها بحيث
يخيل الناظر الأعراض
عن الصلاة بأساد نظامها
ومنع اتصالها .

ولما فرغ من الشروط
أخذ في ذكر غيرها فقال
(باب في ذكر فرائض
الصلاة وسننها وفضائلها
ومكروها) .
(فأما فرائض الصلاة
فثلاثة عشر) وعدها
بعضهم خمسة عشر فريضة
أولها (النية)

تجديد

ومثله في التفراوى على الرسالة واعتمده جماعة من المحققين فلو جمع بين الواو والهمزة بأن قال الله وأكبر فصلاته باطلة على المعتمد كما في حاشية الخرشى ومثله للبناني على الزرقاني خلافا لما في الحاشية هذا تبعا للقيش والزرزاني من صحة الصلاة فانه ضعيف ووجه القول بالبطان أن العطف يقتضى المغايرة فيقتضى أن الله تعالى شيء وأكبر شيء آخر وهو فاسد فلو كان بلسانه عارض بمنع النطق بالراء لم يسقط عنه التكبير لأن كلامه بعد تكبيرا عند العرب فإن كان أقطع اللسان لا ينطق إلا بحرف واحد سقط عنه فإن قدر على النطق بأكثر لزمه إن عد تكبيرا عند العرب كاسقاط الراء وكذلك يلزمه إذا دل على معنى لا يبطل الصلاة كذا أت الله تعالى نحو يخبر وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم وإن دل على معنى يبطلها ككبر مثلا فانه لم ينطق به (تنبيه) كذا أصلى وحده ثم شك في تكبيرة الإحرام فإن كان شك قبل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وإذا كان بعد أن ركع فقال ابن القاسم يقطع بسلام ويبتدىء وإذا تذكر بعد شك أنه كان أحرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد وإن كان الشاك إماما يقال سحون بمضى في صلاته وإذا سلم سلم مأهلا فإذا قالوا أحرمت رجوع إلى قولهم وإن شكوا أعادوا الجميع أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ومثله في الصريحيني والسكندري (قوله ويستحب الجهر بها) أى فلا يشترط أن يسمع نفسه بحروفها ومن علامة فقه الإمام إسرعه بها خشية أن يسبقه بعض المأمومين فتبطل صلاته وكذا إسرعه بالسلام وتقصير الجلوس الوسط وأن لا يدخل الحراب إلا بعد استقامة الصفوف (قوله والقيام لها) أى في الفرض ولو كفافيا وأما النفل فيجوز له أن يصلية من جلوس وله أن يصل ركعة من قيام وأخرى من جلوس كل ذلك واسع (قوله أى للقادر) وأما العاجز عن القيام مستقلا فيقوم مستندا فإن عجز جلوس مستقلا ثم مستندا ثم على جنبه الأيمن ثم على جنبه الأيسر ثم على ظهره ثم على بطنه والترتيب بين القيام مستقلا والقيام مستندا واجب وبين القيام مستندا والجلوس مستقلا مستحب على المعتمد وتقديم الجلوس مستقلا على الجلوس مستندا واجب وتقديم الجلوس مستندا على الاضطجاع واجب أيضا وتقديم الأيمن على الأيسر والأيسر على الظهر مستحب وتقديم هذه الثلاثة على البطن واجب وهنا مسألة تقع كثيرا للساافرين في البحر وهى أن شخصا يسفينة وهو جالس في مقعدها ولا يمكنه أن يصل فيه إلا مقوسا لكون سقفه غير مرتفع فإن كان يمكنه أن يصل في محل آخر قائما مستقلا فقل بأن يصل على سطح المقعد أو في محل آخر فإن لم يمكنه أن يصل إلا بالمقعد فإنه يصل فيه مقوسا ولا يجوز له أن يصل وهو جالس فإن صلى وهو جالس بطلت صلاته أفاده شيخنا الجداوى وغيره (قوله قراءة لفاتحة) أى جميع حروفها وشداتها وحركاتها وسكناتها فمن لا يحكم ذلك فصلاته باطلة إلا أن يكون مأموما كما في حاشية الخرشى والأجنى لا يقرأ بالعجمية فإن قرأها فصلاته باطلة ويجب تعلم الفاتحة إن أمكن بأن اتسع الوقت الذى هو فيه وقيل التعلم وجد معلما ولو بأجرة لا يجحف به فإن لم يجد أجرة وجب على الغير أن يعطيه بدون أجرة ثم إن كان المعلم متعديا وجب عليه التعليم وجوبه كفايا مضيقا إن ضاق الوقت وموسعا إن اتسع الوقت وإن لم يكن إلا معلما واحدا وجب عليه التعليم عنا وجوبا مضيقا عند ضيق الوقت وموسعا إن اتسع الوقت أيضا وما كان فيه الجواب عنا بحر فيه أخذ الأجرة فإن لم يتسع الوقت ولم يقبل التعليم أو لم يجد معلما وجب عليه أن يأتم بمن يحسنها فإن لم يأتم به بطلت صلاته على المعتمد فإن لم يجد إماما يحسنها سقطت عنه وسقط القيام لها لأنه فرعها وهى سقطت فلو كان يحفظ سورة غير هالم تجب عليه تلك السورة ويندب الفصل بين تكبيره وركوعه هذا كله غير الآخرس أما هو فلا يجب عليه أن يأتم بغيره لأن القراءة مساقطة عنه ويندب الفصل بين تكبيره وركوعه وظاهر كلام

العاجز عن القيام

ويستحب الجهر بها (و)
ثالثها (القيام لها) أى للقادر
فلو كبر جالسا ثم قام
فصلاته باطلة وكذا لو كبر
راكعا إلا أن ينوى بها
الإحرام على أحد القولين
في المسبوق (و) وأبها
(قراءة الفاتحة) وإن سراً

المصنف أن الفاتحة واجبة في كل ركعة وقيل تجب في الجمل ومن سها عن الفاتحة ولو في جمل الصلاة بسجد للسهو مراعاة لمن يقول إنها تجب في بعض الصلاة وبعيد الصلاة وجوبا مراعاة لمن يقول إنها واجبة في كل ركعة وأما إن كان الترك عدا فالصلاة باطلة ولو في ركعة سواء قلنا إنها فرض أو سنة لأنها سنة شہرت فرضيتها والسنة إذا شہرت فرضيتها فتركها عدا مبطل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى فإن كان لا يحفظ الفاتحة إلا ملحونة فقال الخرشى قلنا عن الأجهوري يجب عليه قراءتها ملحونة قال شيخنا الأمير نفلان الشيخ وهذا استظهار بعيد لأن القراءة الملحونة لا يجوز بل لا تعد قراءة فصاحبا ينزل منزلة العاجز لكن لو وقع ونزل وقرأها ملحونة صح ولا بطلان انتهى قال الشيخ في الحاشية هنا ما حاصله أن الصلاة تبطل بالقراءة الشاذة إن خالفت رسم المصحف كقراءة بعضهم فامضوا إلى ذكر اقتبدا عن السبعية التي هي فاسعوا إلى ذكر الله ، وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً فلا تبطل كقراءة أفلا يظنون إلى الإبل كيف خلقت ، بضم التاء أو هـ ملك يوم الدين ، بضم يوم على أنه مفعول ملك الذي هو فعل ماض انتهى وقال شيخنا الأمير والظاهر أن الشاذ كاللحن ولو وافق الرسم لأنه لا يجوز القراءة به والراجح في اللحن أنه إن عرف الصواب وتعمد اللحن بطلت صلاته وإن لم يعرف فصلاته صحيحة فلو قرأ بسورة من التوادة أو الإيجيل أو الرور بفصلاته باطلة فهو كالكلاب الأجنبي قاله الخطاب نعم إذا أتى بشيء من الكتب المذكورة على سبيل الدعاء فلا تبطل كإقراره بعض شيوخنا قال شيخنا الأمير وكذا تبطل الصلاة على الظاهر إذا قرأ بالقرآن الذي نسخت تلاوته كآية والشيخ والشيخة إذا زنا فاقرأوهما آية ، وكذلك عشر رضعات محرقات ، ثم نسخت بخمس رضعات محرقات ثم نسخت أيضا (قوله بمجرى اللسان) أى والشفقين فلو اقتصر على اللسان فقط فصلاته باطلة كإقراره شيخنا الأمير قال وإنما اقتصر على اللسان لأنه أصل النطق ومن قطع لسانه لا يجب عليه أن يقرأ بقلبه كآية حاشية الشيخ (قوله ولا يجب عليه أن يسمع نفسه خلافاً للشافعي) أى الغافل بأنه يجب عليه أن يسمع نفسه بالقراءة ولأن من الأدلة قوله تعالى لا تحرك به لسانك ومنه ذهب الإمام الشافعي أيضاً أن الأذكار إذا لم يسمع بها نفسه فلا ثواب له فيها قال شيخنا الأمير في تقريره رسالة شيخنا المولى كيف تعلمون ذلك مع أن الذكر القلبى عند أهل الله أفضل من الذكر اللسانى فأجابني بأن مراد أئمتنا أن الثواب المترتب على إسراع النفس لا يحصل وأما أصل الثواب فلا بد منه وهو جواب حسن (قوله خلافاً للشافعي) قال العلامة الخرشى والأولى أن يسمع نفسه للخروج من الخلاف (قوله بالقيام لها) أى على إمام وفنقاد دين عليه في فرض كآقال شارح قال الشيخ في الحاشية هنا وكذا على ما موم قادر على عملها لكن لا لأجل بل لثلاثي الخالف الإمام انتهى كلام الشيخ في الحاشية وهذا بما يتعجب منه والفقهاء مسلم وأما التعليل الذي ذكره فمفهومه فإن مخالفة الإمام في الجلوس لا توجب بطلاناً وإذا قال الأجهوري في نظمه المشهور:

أجر صلاة جلوس خلف كاملة وعكس هذا ولو في النفل بمنع

فالمستنع إنما هو عكسه وهو أن يكون المأموم قائماً والإمام جالساً فكان الأولى له أن يقول وكذا يجب على المأموم لا لأجل بل لأجل الإحرام والركوع لأنه يجب عليه أن يأتي بهما من قيام فإن أتى بهما من جلوس فالصلاة باطلة نعم لو استند المأموم إلى عمود مدة قراءة الإمام الفاتحة بحيث لو أزيل هذا العمود لسقط المأموم فلا تبطل صلاته بخلاف ما لو استند الإمام والفتاح قراءتها للعمود بحيث لو أزيل لسقطا فإن صلاتهما تبطل هنا حاصل ما في حاشية شيخنا الأمير مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله والركوع) فإن قلت ما الحكمة في كون الركوع واحداً والسجود متعدد؟ فالجواب أن الأولى لامتناع الأمر الثاني أنه لا يرغب الشيطان حيث لم يسجد استكباراً وقيل لأن آدم لما سجد تاب الله عليه فرقع رأسه وسجد ثانياً شكر الله تعالى وقيل لأن

بمجرى اللسان ولا يجب
عليه أن يسمع نفسه خلافاً
للشافعي (و) خاصها (القيام
لها) أى لقراءة الفاتحة
في الفرض لا النفل (و)
سادسها (الركوع)

فإن

جبريل أم النبي ﷺ فأطال جبريل السجود فظن النبي ﷺ أنه رفع رأسه ولم يكن رفع
فعاد إلى السجود فصبرها الله تعالى عبادة وقيل غير ذلك أنظر الشرحي (قوله وحده) أي أدناه
أي أقل ما يجزى فيه (قوله راحته) ثنية راحة والجمع راح بدون تاء والراحة باطن الكف سميت
بذلك لأن الإنسان يرتاح بها عندهم اولة الأشياء (قوله ولا يرفع رأسه) أي تدبأ بقوله ولا يطأ طئه أي
ندبأ (قوله ولا يطأ طئه) بالهمزة لا بالياء التحتية قرره بعض أشياخنا (قوله عن الباجي) اسمه سليمان بن
خلف نسبة لباجة بلدة بالاندلس وكان في أول أمره فقيراً أكن لم يمت إلا بعد أن حصل له الغنى التام وله
سنة ثلاث وأربعين ومات سنة أربع وممسين وأمهاتة فعمره إحدى وسبعون سنة رحمه الله تعالى (قوله
لم يسم ركوعاً) هذا ضعيف (قوله التثاني) أي قال التثاني (قوله الزعي) يا أئمة المهمله كما قرره الشيخ في كبير
الزرقاني كافتقاره عن شيئا وغيره وأما قرأته بالعين المعجمة فهو خطأ وأما الزاى فقال الشيخ في تقريره
على كبير الزرقاني إنها مضمومة وقال السيوطي في الأنساب إنها مفتوحة قال شيئا وهو الأظهر والزعي
اسمه يعقوب من أكابر أصحاب ابن عرفة وحكى أن الزعي اجتمع مع إمام ابن رزوق في يوم فوفقت
مسألة عن رجل وجد مصحفاً في نجاسة وهو محدث فهل يبادر بأخذه أو يتيمم لأخذه وهو ظاهر فقال
الزعي إنه يخرج على من احتل وهو في المسجد فيجب عليه الخروج أو وقيل يتيمم فرد عليه
ابن رزوق وقال له بل يجب عليه خلاصه فوراً لأن بناء المصنف في النجاسة ردة ومكك الجانب في
المسجد ليس بردة وهو ظاهر أفاده شيخنا (قوله ابن ناجي) هو قاسم بن عيسى بن ناجي مات سنة سبع
وثلاثين وثمانمائة (قوله بالبطلان) هذا ضعيف (قوله وحكى) أي ابن ناجي (قوله الغبريني) هو عيسى
ابن أحمد بن محمد بن محمد الغبريني قال تلميذه ابن ناجي هو من يظن به حفظ المذهب بالإطاعة ما رأيت أح
منه نقلاً ولا أحسن ذهنًا ولا أنصف منه توفي سنة خمس عشرة وثمانمائة (قوله الاجزاء) وكذا في بعض
الفسخ وفي بعضها بالاجزاء فهو متعلق بحذوف أي قولاً بالاجزاء أو قولاً بالاجزاء هو المعتمد كما في الحاشية
هنا ومثله في نكاحية الحرثي (قوله انتهى) أي كلام التثاني (قوله قال) أي التثاني (قوله كأي الحسن)
أي قولاً مثل قول أبي الحسن أي إن التثاني وأبا الحسن توافقا في هذا القول وهو قوله وشي الخ (قوله
صاحب المختصر) هو العلامة الشيخ خليل له ألف كثيرة ومناقب شهيرة حكي أنه مكك عشرين سنة لم
يرنبل مصر توفي سنة ست وسبعين وسبعائة وألف مختصره في عشر سنه ولخصه في حياته إلى باب
النكاح وباقية جمعه أصحابه من المسودة (قوله على استحبابه حيث قال ونوب الخ) لا يظن لأن كلام
صاحب المختصر في التمكن وكلام الشارح في أصل الوضع والتمكن قد رداً على الوضع أفاده الشيخ
في الحاشية وأجاب شيخنا الأمير بأنه أدرج أصل الوضع في التمكن بقرينة اقتصاره في حد الواجب
على قوله وركوع تقرب راحته فيه من ركبتيه والمعتمد أن الوضع مستحب والتمكن مستحب ثان
(قوله حيث قال) حكيمة تحليل أي لأنه قال الخ (قوله فرج) إذا حرم المأموم المسبوق خلف الإمام ولم يكن
الإبداء مع الإمام فالمأموم لا يعتد الركعة ويخرج ساجداً ولا يرفع فإن رفع مع الإمام فلا تبطل صلاته
على المعتمد كما في الثباني على كبير الزرقاني وقرره شيخنا وغيره خلافاً لما في حاشية الحرثي من البطلان
فانه ضعيف . وحاصل هذه المسألة كما قاله شيخنا البيهقي أن المأموم لما أن يتحقق قبل الدخول في الصلاة
الإدراك أو يتحقق عدمه أو يظن الإدراك أو يشك فيه أو يتوهمه وفي كل من هذه الخمس إما أن
يظن أنه أدرك حين وضع يديه على ركبتيه أو يشك فيه أو يتوهمه فهذه خمسة عشر حالة من ضرب
ثلاثة في خمسة وفي كل منها إما أن يرفع مع الإمام عمداً أو جهلاً أو سهواً فهذه خمسة وأربعون صورة
الركعة لمغاة والصلاة صحيحة وأما إن تحقق الإدراك بعد وضع يديه على ركبتيه في الصور الخمس التي

وحده أن تقرب راحته
فيه من ركبتيه ولا يرفع
رأسه ولا يطأ طئه الثاني
عن الباجي لو لم يضعهما
على ركبتيه لم يسم ركوعاً
وأفتى أبو يوسف الزعي
أحد شيوخ ابن ناجي
بالبطلان وحكى عن شيخه
الغبريني الاجزاء وأنه
مستحب انتهى قال كأي
الحسن ومثني صاحب
المختصر على استحبابه حيث
قال ونوب تحكيهما منهما

انظر هنا

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

قبل الدخول فالركعة صحيحة فجعل الصور خمسون كما أفاده المحققون فاحفظها (قوله والرفع منه) اعلم أن الرفع من الركوع واجب عندنا كما أشافعية خلافاً لأبي حنيفة فإذا اقتدى مالكى بحنيفة ورفع المالكى ولم يرفع الحنفى فصلاة المالكى صحيحة على المعتد كما فرده جماعة من أشياخى مرة بعد المرة خلافاً لمن يقول بالبطان (قوله فإن لم يرفع وجبت عليه الإعادة) أى ولو تركه مرة عمداً أو جهلاً أو سهواً أو الحاصل أن الصلاة تبطل بتعمد ترك الرفع من الركوع وأما في السهو فيرجع محدوداً بالسجدة بعد السلام إلا المأموم فيجعله عنه الإمام وإن لم يرجع محدوداً ورجع تماماً أعاد الصلاة إن كان عامداً وإلا لفتى تلك الركعة بأفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله على المشهور) أى خلافاً لابن زياد القائل بعدم بطلان صلاة من تركه وعدم إعادته ودلائل المشهور حديث ولا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صليته في الركوع والسجود ذكره القرطبي في تذكرته (قوله والسجود) أى على الأرض أو ما اتصل بها أو لم يتجدد على سرير معلق بالهواء بطلت صلاته وأما إن كان على الأرض فإن كان من خشب أو حجر يدمى لا يحسب صلاته ولو لم يدمى جميعاً أما إن كان من شربيط فلا تصح الصلاة عليه إلا لمريض لا يقدر على النزول وتبليغات : الأول، السجود على حبة السجدة أو المفتاح أو سجد المرأة على دينارها وما هو معلق على جبهتها كاف إن التفتت إلى الجبهة بهذه الأشياء الملاصقة للأرض أفاده الشيخ في تقريره على الخرشى كما نقله عنه شيخنا وغيره والثاني، السجود على نحو المراتب والحشيش والتبن يصح إن كانت مدكوكة بإسنة تستقر عليها الجبهة وأما إن كانت حارية منفوشة بحيث لا تستقر عليها الجبهة فالسجود باطل والثالث، يصح السجود على القمح والفول والحصى ونحوها فلو كانت بجبهته قروح يوىء إلى الأرض فلو سجد على كور عمامته مع القروح فالصلاة صحيحة ومن برز له عرق فوق جبهته مثل اللبونة ينعته من السجود فإن رضعه بالإيماء فإن سجد على أنفه حال عجزه صحح لأنه إيماء وزيادة كقائه أشبه على ماسياً (قوله على الجبهة) أى والتكبير مستحب ولا يلبا لغنى ذلك حتى يقرئ جبهته لأن ما كرهه ولا يفعله إلا جهال الرجال وضعفة النساء وأما قوله تعالى وسبأهم في وجوههم من أثر السجود، فعناه خشوعهم وتذللهم وخضوعهم وأما يعزهم من الصفرة والتحول لكثرة العبادة وسهر الليل أو نور الوجه في الدنيا من السهر في الطاعة أو ما يكون في الوجه يوم القيامة من النور الذي يعرفون به (قوله فإن ترك الألف أعاد) أى ولو وقع ذلك في سجدة واحدة من رباعية ولو عمداً (قوله أعاد في الوقت) المراد بالوقت في الظهرين إلى الأصفرار وفي العشائين إلى الفجر وفي الصبح للطلوع وقيل يعيد في الضرورى في الجميع وقيل يعيد في الاختيارى في الجميع انتهى من حاشية الخرشى وإنما أعاد في الوقت مع أن السجود على الألف مستحب على المعتد مراعاة للقول بالوجوب (قوله أعاد أبداً) ظاهره لو كان بجبهته قروح وهو مالم ينقسم وقال أشبه بجزءه لأنه أنقأ بالمطلوب وزيادة أو الأظهر أن الخلاف لفظي فقول ابن القاسم لا يجزئ بحمول على ما إذا محض قصده الألف وقطع النظر عن الجبهة وقول أشبه بجزءه معناه إذا قصد مع السجود على الألف الإيماء بالجبهة أيضاً وأما السجود على أطراف القدمين واليدين والركبتين فمسنه على المعتد فن يجزئ على جبهته ورفع يديه ووكبتيه وأصابع قدميه فصلاته صحيحة على المعتد (قوله والرفع منه) أى وإن لم يرفع يديه من الأرض فن لم يرفع يديه من الأرض مع الرفع الواجب فصلاته صحيحة كما في الحاشية هنا والشبرخيتى والنفر أو على الرسالة والرقائق على المختصر واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى فيما لا يشبه الصغير عدم الصحة قال بعض مشيخنا والأول أوجه فإن قلت لم ترك المصنف التسليم على فريضة الجلوس بين السجدين . قلت لعله اكتفى عنه بالطمأنينة والاعتدال ذكره الشبرخيتى قال الشيخ في الحاشية وهو لا يجزئ فنعاً لانهما يحصلان مع القيام ولو لم يجلس وقال شيخنا

(و) سابعها (الرفع منه)
فان لم يرفع وجبت عليه
الإعادة على المشهور (و)
ثامنها (السجود) على الجبهة
والألف فان ترك الألف
أعاد في الوقت وإن سجد
على أنفه دون جبهته أعاد
أبداً على المشهور (و)
تاسعها (الرفع منه) فإذا لم
يرفع منه لكان بسجدة
واحدة (و) عاشرها
(الجلوس)

من الجلسة الأخيرة (بقدر السلام) (١٠٠) وما زاد على ذلك فهو سنة على المشهور (و) حادى عشرتها (السلام المعروف

بالألف واللام) تلاجيزى .

ما عرف بالإضافة كسلامى

عليكم أو سلام الله عليكم

ولما نكر كسلام عليكم

أو نون مع التعريف

كالسلام عليكم ولا يجزى

لفظ السلام دون عليكم

ولا عليكم السلام بلفظ

الرد على المشهور في ذلك

كله وأما تسليمه الرد

فيعزى ذلك كله فيها (و)

ثانى عشرتها (الطمأنينة)

فأذا وقع وجب عليه أن

يطمئن راحما وكذا في

بقية الأركان وحده

الطمأنينة استقرار

الأعضاء وسكونها (و)

ثالث عشرتها (الاعتدال)

في الفصل بين الأركان

ولا يلزم من الطمأنينة

الاعتدال لأنه قد يطمئن

ولا يعتدل (و) رابع

عشرتها (في الصلاة

المعينة) بأن يقصد عند

الإحرام كونها ظهرا أو

عصرا أو غيرها لأنها في

ذمته كذلك (و) خامس

عشرتها (في الاقتداء)

بصلاة إمامه فإن لم ينو

وتابعه من غير نية بطلت

صلاته ، وأما الإمام

فلا يجب عليه نية الإمامة

إلا في خمس مسائل صلاة

الجمعة والجمع وصلاة

الخوف وصلاة الاستخلاف

وتحصيل فضل الجماعة كما

الأمير جميعا عن ذلك ولك أن تقول هو معلوم إذ لا يقوم بين السجدين ثم يرجع للسجود فصح الاستفتاء حينئذ (قوله من الجلسة الأخيرة) اعترض بأنه لا يشمل الصبح والجمعة وصلاة السفر لأنه ليس فيها إلا جلوس واحد أو يجب بأن المراد بالجلوس الأخير ما لا جلوس بعده (قوله فهو سنة) فيه نظر بل الظرف تابع للظروف والجلوس بقدر الدعاء بعد التقبيل مستحب والجلوس بقدر الدعاء بعد سلام الإمام مكروه والجلوس بقدر التشهد سنة (قوله السلام) أى القادر عليه فإن لم يقدر عليه خرج بالنية ولا بد أن يكون باللسان العربى فإن عجز عن العربى خرج بالنية فلو خرج بلغته في حال العجز عن النطق بالعربية فلا تبطل صلته على المعتمد كفى حاشية الخرشى وقرره شيخنا فإن قدر على الإتيان ببعض عربى أتى به إن كان له معنى ليس أجنيا عن الصلاة نحو سلام عليكم فإن كان أجنيا نحو السلام عليكم فلا لأن السلام معناه السكركش (قوله بالألف واللام) ومثل ذلك الألف والميم في أمة حمر فيقولون أم سلام عليكم فيعقروا لهم ذلك لا لغريم ولا لهم إن قدروا على الإتيان بالو اللحن في السلام كاللحن في الإحرام ويندب عدم زيادة ورحمة الله وبركاته فهى خلاف الأول على الظاهر كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وقال النفر اوى والذى يظهر لى أنه لا بأس بزيادة ورحمة الله وبركاته لأنها لم تكن من جنس الدماء فهى خارجة عن الصلاة خلافا لمن كرهها وقال العلامة جلي كلام النفر اوى ضعيف والحديث وارد في ذلك لم يصحبه عمل فهو إما غير ثابت وإما منسوخ (قوله أن نون مع التعريف كالسلام عليكم) المعتمد الصحة إذا نون مع التعريف كما في حاشية الخرشى والنفر اوى على الرسالة (تنبيه) لا يشترط نية الخروج من الصلاة بسلام على المعتمد بل هو مندوب كما في حاشية الخرشى فالإمام ينوى بسلامة الخروج من الصلاة والسلام على المؤمن والملائكة والمؤمنين بالخروج منها والسلام على الملائكة والهدى ينوى التحليل والملائكة (قوله استقرار الأعضاء) ولو زنا ما خلا فإن حد ذلك بثلاث تسبيحات في الركوع (قوله ولا يلزم من الطمأنينة الاعتدال) أى كالركوع والسجود فيطمئن فيهما ولا يعتدل قال الشيخ في الحاشية وبين الاعتدال والطمأنينة عموم وخصوص من وجه ففي عبادة الشارح قصور انتهى أى فكأن حقه أن يقول زيادة على ما قاله ولا يلزم من الاعتدال الطمأنينة قال شيخنا الأمير والأحسن ما سلمه الشارح لأنه التفت لما يمكن تصوره في الصلاة الصحيحة والذى يمكن فيها إنما هو انفراد الطمأنينة عن الاعتدال وأما لو انفرد الاعتدال عن الطمأنينة بأن اعتدل ورفع ولم يطمئن فبطلت الصلاة والقاسم معدوم شرعا والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله نية الصلاة المعينة) لا حاجة لذكره لأنه يفتى عنه ذكر الفريضة الأولى التى هى النية (قوله نية الاقتداء) بالنسبة للمؤمن وتسكفى النية الحكيمه بحيث لو سئل ماذا تعمل لأجاب أهلى مأموما (قوله بطلت صلاته) أى إذا أدخل بما يحمله الإمام عنه كالفاتحة والقيام لها (قوله إلا في خمس مسائل) أى مجموعها إذ لا يجب عليه نية الإمامة لتحصيل فضل الجماعة (قوله والجمع) أى ليلة المطر خاصة كما صيغ في توضيحه باب الإمامة نية الإمامة واجبة في الصلوتين مما أعنى المغرب والعشاء فإن تركها فبطلتا وكذا إن تركها في الأولى فقط بطلتا أما إن تركها في الثانية فقط صححت الأولى وبطلت الثانية قال الشيخ في الحاشية وانظر وجه بطلان الأولى عند ترك الثانية فهما أى أن بطلان الأولى مشكل لأن الأولى وقعت في وقتها فقد استشكله الشيخ في الحاشية هنا ولم يجزم به لكن نص العلامة الشافعى على أنها لا تبطل إلا الثانية فقط لأنها وقعت في غير وقتها وأما الأولى فهى صحيحة لأنها وقعت في وقتها قال شيخنا الأمير وهذا هو الذى ينبغي الجزم به وأما نية الجمع فتكون عند الأولى وهى واجبة غير شرط فلو تركها لا تبطل صلاته (قوله ترتيب الأداء)

سياتى (و) سادس عشرتها (ترتيب الأداء) بأن يأتي بالنية قبل الإحرام والإحرام قبل القراءة إن

تكرار الصلاة

والقراءة قبل الركوع
والركوع قبل السجود
وهكذا إلى آخر صلاته
ولما بين الفرائض شرع
في تعيين الفن . فقال :
(وأما سنن الصلاة فاثنا
عشر) الأولى (السورة
بعد الفاتحة في الركعة
الأولى والثانية) للقد
والإمام وأما المأموم فلا
يلزمه قراءة ويكره للإمام
أن يقتصر على بعض
السورة ~~ويكره~~ ويكره
تكرارها في كل ركعة

إن قلت لم كان الترتيب في الصلاة فرضاً دون الوضوء ؟ فالجواب أن النبي ﷺ قال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، ومن المعلوم أنه رتب في صلاته بخلاف الوضوء فإنه مذكور في القرآن بالعطف بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً ولا إنازال الإمام على رضى الله عنه لا بأى بآى عضو بدأت قوله وأما سنن الصلاة) أى المفروضة وكذا غيرها إلا الأربع الأولى فإنها خاصة بالفرض أى وهي السورة في الركعة الأولى والثانية والجهر فيها بجهر فيه والسر في إيسره وفي الرابعة القيام للسورة فإذا ترك واحدة من هذه في النفل فلا يسجد بخلاف الفرض فالتنفل كما افترض إلا فيما ذكر وفيما إذا عقد ثالثة في التنفل فإنه يكملها أربعاً ، وأما الفرض فإنه يقتصر على التي زادها سهواً ولا يكمل ، وكذلك إذا نسي ركناً وطال فإنه لا شيء عليه في التنفل بخلاف الفريضة فإنه يعيدها ، والمراد بالصلاة الصلاة الوقتية المتسعة وقتها فلا فاتحة في جنازة فضلاً عن السورة ولا في وقتية يخشى خروج وقتها بقراءة السورة (قوله فاثنا عشر) بل هي ثمانية عشر الاثنا عشر التي ذكرها الفارح والجهر بتسليمه والتحليل والالتفات للإمام فيها بجهر فيه في الفاتحة والسورة ولولم يسمعه بل ولو سكنت الإمام وزاد على مقدار الطمأنينة والشهد الأول والتشهد الثاني وكونه باللفظ المعلوم على ما قيل وقيل فضيلة الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ، وأما في الأول فمكره على المعتمد (قوله السورة) ليس بلام بل بالمداد على أن يأتي بشيء زائد على أم القرآن ولو آية كدها متان أو بعض آية لكن له بال بعض آية السكسية أو الدين وكال السورة مستحب على المعتمد لأنه سنة خفيفة (فائدة) ذكر السكندري أن قراءة أهل الجنة بقراءة ورش (قوله بعد الفاتحة) أى إذا كان يحفظ الفاتحة ولا قرأها بدون الفاتحة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرط لاسنة مستقلة لوقوعها على الفاتحة فلا يكون آياتاً لاسنة فيسن له إعادة فلوكرو الفاتحة فإن كان عامداً نحو الصلاة صحيحة على المعتمد وإن كررها سهواً جحد بعد السلام ، وقوم الزيادة القولية لاجود فيها محمول على من زاد السورة في الركعتين الأخيرتين (قوله في الركعة الأولى والثانية) أى سنة في كل ركعة لأنها سنة في مجموع الركعتين : وأعلم من ترك تلك السورة بسجد لها فإن ترك السجود وطال الأمر بطلت لأنها مركبة من ثلاث سنن نفسها وقيامها والجهر أو السر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرر وشيخنا (قوله ويكره الإمام) لا مفهوم له لأن الفذ مثله (قوله أن يقتصر على بعض السورة) أى فإكمال السورة مستحب وترك إكمالها مكروه وكذا يكره قراءة سورتين أى أو سورة وبعض أخرى بركعة في فرض إلا للمأموم فرغ من سورة في صلاة سرية وخشي تفكره بدنيوى فيندب له قراءة أخرى بل ولولم يخشى تفكره بدنيوى فإنه يستحب له ذلك كما أفاده شيخنا ولا يكره تخصيص صلاة بسورة كان يلزم على أن يشرح وألم ترك في الصحيح مثلاً قال الغزالي : ومن فعل ذلك في الصبح قصرت عنه يد الأعداء ويستحب القراءة على ترتيب نظم المصحف فيكره له قراءة نصف السورة الأخيرة في الركعة الأولى والنصف الأول في الأخيرة والصلاة صحيحة وكذا يكره أن يقرأ في الركعة الأولى قل هو الله أحد ، وفي الثانية نعت بدها مثلاً وأما الفصل بين السور فليس بمكروه عندنا خلافاً لأبي حنيفة ، وأما تنكيس الآيات في ركعة واحدة فحرام مبطل للصلاة (وكذا يكره تكرارها في كل ركعة) بأن يقرأ في الركعة الواحدة مثلاً قل هو الله أحد مرتين وكذا يكره أن يقرأ سورة في الركعة الأولى ويعيدها في الثانية فلورق أسورة الناس في الأولى قبل يكررها أو يقرأ أخرى فعلى كل حال يلزمه الوقوف في المكروه ونص الخطاب في شرح خليل على أنه يقرأ سورة قبلها لأن كراهة التنكيس أخف من أن يكررها انتهى ونقله شيخنا الأمير في حاشيته وأقره وسمعت من بعض شيوخنا رحمهم الله تعالى أنه يبتدىء من البقرة ولم أر له مستنداً في كلام

أحد من أهل المذهب فيقول على كلام الخطاب (قوله وهذا كله الخ) راجع لأصل الكلام من سنية السورة (قوله في الفريضة دون النافلة) أى وأما في النافلة فالسورة الزائدة على أم القرآن مستحبة كما قال ابن رشد ولذلك لو تركها في الفرض فإنه يسجد لها قبل السلام بخلاف من تركها في النفل فلا يسجد عليه كما قاله ابن القاسم : لا يسجد على من تركها في الوتر لقولهم : السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل : الأولى السورة الثانية والثالثة الجهر والسر الرابعة إذا عقد ثلثة سهوا فإن كان في فريضة رجوع ويسجد بعد السلام وإن كان في نافلة كلها أو بعضها الخامسة من نسدت صلاته سهوا بأن نسي ركنا من أركانها فإن كانت فريضة وجب عليه إعادتها وإن كانت نافلة فلا شيء عليه عالم يفسدها عمدا أفاده الشبرخيتي (قوله والقيام لها) فإن قلت هذا يفيد أنه إذا قرأ الفاتحة وجلس وقرأ السورة وهو جالس لا يظلل صلاته لأنه لم يترك إلا سنة واحدة مع أن الصلاة في هذه الحالة باطلة فالجواب أن البطلان أتى من الاختلال بنظام الصلاة لا من حيث ترك سنة نعم لو استنداعمود في حال قراءة السورة بحيث لو أزيل العمود لسقط فصلاته صحيحة لأنه إنما ترك سنة (نفيه) من مجز عن قراءة السورة وكبح إثر الفاتحة ولا يقوم قدرها (قوله السر) اعلم أن السر كسنة واحدة وكذا الجهر فإن تركه في ركعة واحدة طو لب بالسجود لأن ترك بعض المؤكدة الذي له بال أكثر كما هي في طلب السجود لكن لو ترك السجود لتركه في ركعة أو ركعتين لا يطلان لأنه ليس عن ثلاث سنة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (نفيه) إن جهر في الفرض في محل السر سهوا أو أتى بأقل السر في محل الجهر سهوا فإن كان آية أو آيتين فلا شيء عليه وأن كان أكثر وتذكر بعد وضع يديه على ركبتيه فإن كان في الفاتحة والسورة أو في الفاتحة فقط أعاد ذلك لسنيته ويسجد بعد السلام وإن كان في السورة فقد أعادها ولا يسجد عليه وإن تذكر بعد وضع يديه على ركبتيه فلا يرجع ويسجد في تركه السر بعد السلام وفي تركه الجهر قبله فإن نسي فيعده فإن ترك حتى طال فلا شيء عليه فإن أتى بأعلى السر في محل الجهر فلا يسجد عليه وكذا لا يسجد عليه إن أتى بأدنى الجهر في محل السر كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا . وقرنا سهوا احتراز عن الصدق فإنه إن كان في الآية والآيتين لا شيء عليه وإن كان في أكثر ودفع في بطلان الصلاة وعدمه مع الاسم قولان المعتمد عدم البطلان كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله فيا يسر فيه) وهو صلاة النهار إلا الجمعة والأخيرة من صلاة المغرب والأخيرتين من صلاة العشاء وكانت صلاة النهار كله جهرية فصار المنافقون يكثر ونال لفظ فشرع الأسرار قطعاً لإدبارهم فصار ذلك مما ارتفع سببه وبقي حكمه (قوله وتقدم الخ) يعني في قراءة الفاتحة (قوله وأعله أن يسمح نفسه) اعترضه الشيخ في الحاشية هنا والنفرادى على الرسالة بما حاصله أنه كان المناسب له أن يقول وأدناه أن يسمح نفسه وأعله حركة اللسان لأن أعلى الشيء هو الفرد الكامل في معناه أى فرد الذي تتحقق فيه من الماهية أكثر مما عداه من أفرادها فأعلى الشيء ما يحصل بالمباينة في ذلك الشيء فقتضاه أن أعلى السر حركة اللسان لأن غاية السر تحريك اللسان، وأجابه الشيخ في حاشية الخرشى بأن مآله الشارح حقيقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح والاعتراض مبنى على المعنى اللغوي وأجيب شيخنا الأمير بجواب آخر وهو أن الاشكال مبنى على أن المراد بالسر المعنى المصدري الذي هو الأسرار ، ونحن نقول المراد بالسر المعنى الاسمي الذي هو القراءة السرية فيصير المعنى أدنى القراءة السرية التي هي إذا نقص عنها لا تجزى . هي حركة اللسان وأعله أن يسمح نفسه وهو جواب دقيق قافضة (قوله والجهر الخ) محل ذلك إن كان المصلى وحده . فإن كان قريبا منه مضى آخر حكمه في جهره كحكم المرأة وهذا في الفذ ، وأما الإمام فيرفع صورته بقدر ما يسمع من خلفه

تم

تم

وهذا كله في الفريضة
دون النافلة (و) السنة
الثانية (القيام لها) أى
قراءة السورة (و)
الثالثة (السر فيما يسر
فيه) وتقدم أنه يكفي فيه
حركة اللسان وأعله
أن يسمح نفسه (و)
الرابعة (الجهر فيما يجهر
فيه) وهو الصبح وأولنا
المغرب وأولنا العشاء

(فرع) لا يجوز قراءة من يخطئ على مصل ولو نفل أو ينهي المصل في المسجد عن الجهر إذا دخل على مصل آخر ولو اختلفت صلاتهم بالفرض والنفل (قوله وأقل الجهر الخ) وأما علاه فلا حمله لكن لا يتفاحش فيه (وقوله ومن يليه) هذا في حق الرجل وأما المرأة فهي دون الرجل في الجهر بأن تسمع نفسها فقط فيكون أعلى جهرها وأدناه واحدا لأن رفع صوتها عوده وربما كان قننة أفاده لا يترشح لكن المعتمد أن صوت المرأة ليس بمعورة كقوله الشيخ في حاشية الخرشى ونفسه المعتمد كأفاده الناصر اللقاني في فتاويه وشيخنا الصغير أن صوت المرأة ليس بمعورة ونفس الناصر ورفعه صوت المرأة الذي يخشى التلذذ بسماعه لا يجوز من هذه الحيثية لافي الجنابة ولا في الأعراس سواء كان زغاريد أم لا ورؤية من يخشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من النساء فلا يحرّم مسماع صوتهن وأما مصادقة المرأة لغير الحرم فلا يجوز انتهى كلامه (قوله وهل التكبير كله سنة واحدة) هذا قول أشبه وهو ضعيف (قوله أو كل تكبيرة سنة مستقلة) هذا قول ابن القاسم وهو المعتمد في حاشية الخرشى (قوله خلاف) أي بين أشبه وابن القاسم فلو نسي على القول الثاني ثلاث تكبيرات ونسى السجود لها وطال بطلت لا انتبين وعلى القول الأول لو ترك ثلاث تكبيرات لا تبطل وقد علمت ضعفه وأن كلام ابن القاسم هو المعتمد (قوله سمع الله لمن حمده) المعتمد أن كل تسبيحة سنة حفيضة فنتركها سهوا في ركعتين يسجد فإن لم يسجد فلا بطلان وإن تركها في ثلاث ركعات يسجد فإن ترك السجود بطلت صلاته أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله وأما المأموم الخ) الحاصل أن الإمام يخاطب بسنة وهي سمع الله لمن حمده والمأموم يخاطب بمدد وهو ربنا ولك الحمد والحمد يجمع بينهما والترتيب بينهما مندوب . والأصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه كان لم تفته صلاة خلف النبي ﷺ قط لجاء يوما وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاعتم لذلك وهو ول دخل المسجد فوجده ﷺ مكبرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خاف رسول الله ﷺ فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله لمن حمده فقالها عند الرفع من الركوع فقال الصديق ربنا ولك الحمد وكان قبل ذلك ركع بالتكبير ويرفع به فصار سنة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر الصديق رضي الله عنه (قوله والجلوس الأول) مراده ما عدا الأخير فيشمل الثاني والثالث والرابع في مسائل البناء والقضاء (قوله وكذا الزائد على الطمأنينة) واستظهر الشيخ في تقرير الخرشى الرجوع لمذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه . وعندهم أن الفرض يحصل بسميحان الله وبحمده مرة وأصل السنة يحصل بمقدار مرة ثانية والكمال إلى إحدى عشرة ولا فرق في ذلك بين ركوع وسجود ورفع منهما قرره شيخنا وبه يعلم الجواب عن تنظير الخشي (قوله رد المقتدى الخ) أي يسلم تسليمة ثانية يقصد بقلبه بها الرد على إمامه سواء كان إمامه قدامه أو خلفه أو أعلى يمينه أو أعلى يساره على المعتمد ولو انصرف الإمام (قوله على إمامه) فإن قلت إن فرد السلام واجب في غير الصلاة فلا كان واجبا في الصلاة فالجواب أن الإمام قصد بسلامه الخروج من الصلاة والملائكة والمأمومين فلذا لم يجب عليهم الرد لكونه لم يقصدهم خاصة (قوله إن أدرك معه ركعة) أي بشرط أن يدرك معه ركعة كاملة فإن لم يدرك معه ركعة فلا رد وبشرط أيضا أن يكون الإمام سلم قبل المأموم وأما لو كان السابق بالسلام هو المأموم كاهل الطائفة الأولى في صلاة الخوف فيأثم لا يردون السلام على الإمام ويسلم بعضهم على من يساره ويلغز بها فيقال : إنما مأموم يسلم على من على يساره ولا يسلم على إمامه قاله الأجوري قال التفراوي ولي فيه بحث مع أن المسبوق يسلم عليه من على يمينه

وأقل الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأكثره لاحله (و) الخامس (كل تكبيرة سنة إلا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم) وهل التكبير كله سنة واحدة أو كل تكبيرة سنة مستقلة خلاف (و) السادسة (سمع الله من حمده للإمام والمفتد) وأما المأموم فيقول ربنا ولك الحمد كما سبق (و) السابعة (الجلوس الأول) على المشور وقيل واجب (و) الثامنة (الزائد على قدر السلام من الجلوس الثاني) وكذا الزائد على الطمأنينة (و) التاسعة (رد المقتدى على إمامه السلام) إن أدرك معه ركعة

مع كون المسبوق لم يسلم عليه اهـ ، واستظهر بعض شيوخنا كلام النفر اوى ، فقال : والظاهر أن الطائفة الأولى ترد قياسا على المسبوق ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله وكذا رده) هذا ضعيف والمعتد أنه مستحب لاسنة (قوله على من على يساره) أى على ما موم على يساره أدرك ركعة مع إمامه الذى طلب بالتسليم عليه وإن لم يبق لسلام الرّد ظاهره مسامحته له لا تقدمه ولا تأخره عنه وظاهره أيضا قرب منه أو بعد وظاهره أيضا فصل بينه وبينه فاصل أم لا كرجل لا يصل إلى أو كرسى أو منبر أو متاع وحرر الجميع نقلا كذا في الحاشية هنا . قال شيخنا نقلا عن الشيخ في تقريره على الخرشي يعمل بتلك الظواهر كلها . وقال جلبي : إذا تقدم أو تأخر قليلا فانه يسلم عليه لأنه حينئذ يعد في صفه عرفا (قوله السترة) هذا ضعيف والمعتد أن السترة مستحبة لاسنة والمراد بالسترة اتخاذ السترة لأنه لا نكليف إلا بفعل اختياري وأن المراد به الاستتار الذى هو فعل الفاعل (قوله للإمام والغنى) أى في كل صلاة فريضة كانت أو نافلة ولو بجود سهو أو سجدة ثلاثة وأما في صلاة الجنازة فقلت يقوم مقام السترة فيجزم المرور بين الإمام وبين الميت سواء كان الميت على سرير أو بالأرض ولا ينظر للقول بأنه نجس ولا لكون طولها ذراعا للخلاف في ذلك بقوله الأجهوري عن بعض مشايخه ومثله في حاشية الخرشي (قوله فالإمام سترته) هذا قول الإمام مالك وهو المعتقد كما في حاشية الخرشي (قوله أو سترته الإمام سترته) هذا قول عبد الوهاب البقاعى وهو ضعيف والمعتد الأول كاعتبه وما نقله في الحاشية عن اللقاني ضعيف وظاهره فائدة الخلاف في المرور بين الإمام وبين الصف الأول فعلى كلام الإمام يحرم المرور لأنه مر بين المصل وسترته وأما على قول القاضى عبد الوهاب فيجوز المرور لأن الإمام حائل بين المأموم وسترته وأما غير الصف الأول فبأنه اتفاق القولين لأن الصف الأول حائل بين الإمام وبين الصف الثاني هكذا في الخطاب وغيره انظر حاشية شيخنا الأمير (قوله ويستحب أن يدنو منها الخ) أى وتكون ظاهرة ثابتة تخرج النجس كقناة البول وخرج ما ليس بثابت كسوط الجلد ونحوه والخط في الأرض والماء والنار قال أبو مدي وأما الرّد الذى جرت العادة به أنه يعمل سترته للباب فيكنى السترة وكذلك الورع إذا كان بعضه مترا كإعلى بعض (قوله إن خشى) أى تحقيقا أو ظنا أو شكّا لا نومه ولا تجويزا عقليا فلا تطلب كإلتها لا تطلب حيث لم يخش المرور بأن كان بصحراء لا يمر بها أحد أو بمكان مرتفع والمرور في أسفل (فرع) اختلف في حرم المصل الذى يتمتع بالمرور فيه إذا لم يكن لسترته على أقوال والصحيح أنه قد روى عنه وسجوده كإفى حاشية الخرشي ولا بأس بأن يتحاذى الذى يقضى بعد سلام الإمام إلى ما أقرب منه من الأعمدة بين يديه وعن يمينه وعن يساره ومن خلفه بقدر قليلا يستبرأ إذا كان ذلك قريبا وإن بعد أقام ويدفع المارد فما خفي لا يشغله فإن كثيرا بطل ولو دفعه فسط منه دينار أو أخرق ثوبه ضمن ولو دفع ما دون ثوبه ولو مات كانت دينته على العاقلة ولا يقتل به كإفى حاشية الخرشي (قوله أحد) أى ولو كلبا أو هرة (قوله وأقلها غلظ رجم) أى أقل ما تكون به السترة أن يكون قمرها غلظ رجم أو إلى أن كان أغلظ فإن كان أدنى من غلظ رجم فلا يحصل به الندب (قوله وطول ذراع) أى وأقلها أن تكون مرتفعة قدر طول ذراع وأولى أطول من ذلك فإن كان أدنى من ذلك لم يحصل به الندب (قوله وطول ذراع) قال الشيخ في الحاشية هنا هو ما بين طى المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى اهـ وفي عبارة بعض شراح المختصر للكوع (قوله ويكره الحجر الواحد الخ) أى إن وجد غيره خوفا من التثقيب بعدة الأصنام أنظر الحاشية هنا (قوله والعادة) أى غير مباحة الأكل سواء كانت مربوطة أم لا ومثلها مباحة الأكل التى ليست مربوطة قال في العتبية لا يستبرأ بالخليل والبغال والحيوان لأن أبو الهيثمجة بخلاف الأبل والبقر والغنم يعنى إذا كانت مربوطة (قوله وما يشغل) أى ويكره الاستئمان بما يشغل كالمرأة

(وكذا رده على من على يساره إن كان على يساره أحد) وهي السنة العاشرة (و) الحادية عشرة (السترة للإمام والغنى) وأما المأموم فالإمام سترته أو سترته الإمام سترته له ويستحب أن يدنو منها قدر ثلاثة أذرع في قيامه وقد يمر الشاة في سجوده وإنما يطلب بها (إن خشى أن يمر أحد بين يديه) وأقلها غلظ رجم وطول ذراع : ويكره الحجر الواحد الدابة وما يشغل

الأجنبية ولو كانت زوجته أو أمته سواء كانت مواجهة له أم لا كالدكر بالعام لأن كان مواجهها له لأن كان يظهره ورضى أن يثبت لأخر صلاة المصلى فإن لم يرض أن يثبت لأخر صلاة المصلى لم يمكن المصلى أتيا بالستره المطلوبة . ويجوز الاستئثار بظهر الحرم على الأظهر كما في حاشية الخرشى ، ومن المشغل التائم والمأبون الذى يفعل به في دبره وحلق المحدين والمستكئين في الفقه وغيره فلا يستتر بهم . وأما لو كانوا ساكتين فيستتر بهم إذا لم يكن وجوه بعضهم اليه ولا فهو مشغل كذا في حاشية الخرشى . وكذا يكره الاستئثار بالكافر لأن شأنه التجاسة (قوله ويأثم المار الخ) ومثله تناول شخص آخر شيئا ومكلمه بين يدي المصلى (قوله مندوحة) أى فسحة في ترك المروء بين يديه (قوله لكان أن يقف) أن في تأويل مصدر اسم كان وقوله خير أخبر لكان وقوله أربعين خريفا أى أربعين عاما وفي بعض الروايات بدل قوله أربعين خريفا مائة عام ، وفي صحيح الموطأ والبخارى : ولو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يدي المصلى ، قال أبو النصر لأردى قال أربعين يوما أو شهرا أو سنة انتهى (قوله وفيه تفصيل) أى في هذا المقام تفصيل وحاصله أن الأقسام أربعة تارة بأثمان إذا كان المار له مندوحة والمصلى تعرض وتارة لا بأثمان بأن اتفق هذان الأمران ما وتارة يأثم المار دون المصلى بأن وجد الأول وفقد الثاني وتارة يأثم المصلى دون المار بأن وجد الثاني وفقد الأول وهذا كله إذا كان في غير المسجد الحرام وأما به فلا تارة أقسام في شأن المار حرام ومكره وجائزا فالأول من صلى فيه لستره والمار له غير طائف وغير مصل وكان له مندوحة فيحرم عليه الثاني من صلى فيه لستره والمار له مندوحة ولكن طائف فيكره الثالث أقسام الأول منها من صلى لستره والمار له مندوحة وهو طائف فيجوز الثاني من صلى غير لستره والمار غير طائف وقوله مندوحة فيجوز لكثرة المروء به الثالث من صلى به لغير لستره والمار غير طائف ولا مندوحة له فيجوز بالأول وأما المصلى إذا مر بستره أو فرجة في صف أو رعاى بين يدي المصلى فيجوز مطلقا سواء كان بالمسجد الحرام أو بغيره مندوحة لأصل المار والمروء بين يديه لستره أم لا (قوله انظره في الأصل) أى الفيشى (قوله) ولم يذكر السن اثنتي عشرة الخ) هذا اعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف ذكر في الترجمة أن السن اثنتا عشرة وعدها إحدى عشرة فقط لأنه عد السورة في الأولى والثانية سنة وكذا القيام لها سنة ولازم أن تكون السن ثلاث عشرة وذلك بعد السورة سنة في الأولى وسنة في الثانية والقيام لها سنة في الأولى وسنة في الثانية وأجاب شارحنا بأن المصنف قصد أن السورة في الركعة الأولى هي السنة الأولى وفي الركعة الثانية هي السنة الثانية واعترضه بعضهم بالقيام للسورة فملاجه المصنف سنة في الأولى وسنة في الثانية وأجيب بأنه لا يلزم ذلك لأن السورة متبوعة والقيام تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه فلذا أحسن عده القيام سنة واحدة بخلاف السورة (قوله فيشرة) لا مفيد له لأنها اثنتان وثلاثون فضيلة قراءة المأموم مع الإمام في السرية ولو قرأها جهر أو قصير قراءة الركعة الثانية عن الأولى في الزمن ولو قرأ في الثانية أطول على المعتد وأما المساواة بخلاف الأولى فقط على المعتد وتقصير الجالس الأول عن الثاني والدعاء بعد التشهد الثاني وتقديم يديه على ركبته حين يهوى بهما لل سجود وتقديم ركبته على يديه عند القيام وعقد الخنصر والبنصر والوسطى من اليد اليمنى ماذا السبابة والإيهام في التشديد ونحو ذلك السبابة دائما مينا وشمالا للسلام وبسط أصابع اليد اليسرى ووضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما خلف أذنيه أو قربهما في السجود ووضع الأصابع في السجود وتفريقها في الركوع والتورل في الجلوس بين السجدين ووضع يديه على فخذه بعد رفعها عن الأرض والتيامن بالسلام المفروض لسلك مصل والنظر إلى موضع السجود في قيامه والمشي إلى الصلاة بوقار وسكينة واعتدال الصفوف

ويأثم المار إن كانت له مندوحة لخبره ولو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خريفا خيرا له ، وفيه تفصيل خيرا له ، وفيه تفصيل يجرى ذكره عن قصد الاختصار انظره في الأصل ولم يذكر السن اثنتي عشرة كما ترجم لها إلا أن يكون قصد أن السورة في الركعة الأولى هي السنة الأولى وفي الركعة الثانية هي السنة الثانية فيكون قد استوفى ما ترجم له ، والله أعلم (وأما فضائلها فمشرقة)

في فضلها

انظر هذا

وترك التسمية في الفريضة والذكر بعد السلام من الصلاة بآية الكرسي ونحوها عن التسليم والتحميد والتكبير ثلاثاً وثلاثين إلى آخر ما هو معلوم فلهذه اثنتان وعشرون فضيلة تضم العشرة التي ذكرها المصنف قصير الجملة اثنتين وثلاثين **(قائدة)** نقل سيدي عبد الوهاب الشرحاني عن الحضرة أنه قال سألت أربعة وعشرين ألف نبي عن استعمال شيء يأمن به العبد من سلب الإيمان فلم يجبتهم منهم أحد حتى اجتمعت بمحمد ﷺ فسأله عن ذلك فأخبرني عن جبريل عن الله أن من واطب على قراءة آية الكرسي وآمن الرسول إلى آخر السورة وشهد الله إلى قوله الإسلام وقيل اللهم مالك الملك إلى قوله بفجر حساب ولقد جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة وسورة الإخلاص والمعوذتين والفاتحة عقب كل صلاة آمن من سلب الإيمان انتهى قال بعض شيوخنا والظاهر أنه يؤخر سورة الإخلاص عن آية الكرسي (قوله رفع الدين) أي ظهرها إلى السلب على المعتد كما في حاشية الخرشى وهذه صفة الراهب ويستحب كونهما مكشوفتين حال الرفع وسترهما بالثياب مذموم (قوله إلى المنسكين) أي فالرفع حذر المنسكين وهو المعتد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني (قوله الصحيح) سميت بذلك لوجوبه عند الصباح وقيل مأخوذة من المرة التي تكون عند ظهوره ومنه صباحة الوجه للحمرة التي تكون فيه وصلاة الصحيح الوسطى عند مالك وعلاء المدينة وعلى وابن عباس وعمر وهو قول الشافعي الذي نص عليه ولكن قال أصحابه قد قال إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في الحديث أنها العصر فصار مذهبه أنها العصر . والحاصل أن في الصلاة الوسطى أقوالاً . فقيل إنها الصحيح وقيل هي الظهر وقيل هي العصر وقيل هي المغرب وقيل هي العشاء وقيل الحس وقيل الجمعة وقيل هي صلاة الجماعة وقيل الزور وقيل صلاة عيد الأضحي وقيل صلاة العيد الفطر وقيل صلاة الخوف وقيل صلاة الضحى وقيل هي الصلاة على النبي ﷺ وما من صلاة إلا وقيل إنها الوسطى (قوله من طوال) بكسر الطاء جمع طويل وأما بضمها فهو الطويل فإذا اشتد طوله يقال طوال مشدداً وأما الطوال بالفتح فهو الزمن الطويل يقال لا أكله طول الدهر وطوال الدهر أي لا أكله أبداً أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن (قوله المفضل) سمى بذلك كثرة الفصل فيه بالمسئلة بين سورة أو لعدم منسوخ فيه (فرع) إذا ابتدأ بسورة قصيرة فانه يقطعها ويشرع في سورة غيرها طويلة إلا للضرورة سقراً أو خوف خروج وقت ونحوه (قوله أو الجانية) أو في الجميع لحكاية الخلاف . وجملة الأقوال في أول المفضل عشرة أقوال ذكر الشارح منها خمسة وقيل الرحمن ، وقيل النجم وقيل الزخرف وقيل الذخاں وقيل الفتح (قوله أصحها الأخير) هذا ضعيف بل أصحها أن أوله الحجرات كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى ويمكن الجواب عن الشارح بأن في كلامه حذفاً والتقدير أصحها ما قبل الأخير ولا يخفى ما فيه من البعد ، ولهمذهم : أول سورة من المفضل الحجرات لعيس وهو الجلي ومن عيس لسورة الضحى وسط وما بقي قصاره بلا شطط (قوله إلى عيس) والغاية خارجة ففتها التازعات (قوله ووسطه إلى الضحى) أي من عيس إلى الضحى ووسط لعيس من الوسط الضحى من القصار فقوله إلى الضحى الغاية خارجة أيضاً (قوله وبلى الصحيح في التطويل الظهر) أي فيقرأ في الصحيح من أطول طوله وفي الظهر من أقصر طوله (قوله الظهر) سميت الظهر لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام ولأنها تصل وقت الظهيرة وهي شدة الحر وأما آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ فهي صلاة الضحى كانص عليه سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله ويقصر الركعة الثانية عن الأولى) أي في الزمن وإن كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الأولى

أو لها (رفع الدين)
أولاً (عند تكبيرة
الإحرام) لا غيرها من
التكبير وحده الرفع إلى
بجاءه (و) ثانياً
(تطويل قراءة الضحى)
فيقرأ فيها من طوال
المفضل وإن خشي
الاستمرار خفف واختلف
في أول المفضل هل
هو شورى أو الجانية
أو القتال أو الحجرات
أو أقوال أصحاب الأخير
ويذهب طوله إلى
عيس ووسطه إلى
والضحى وقصاره إلى
آخر قل أعوذ برب
الناس (و) إلى الضحى
في التطويل (الظهر)
ويقصر الركعة الثانية
عن الأولى (و) ثالث
الفصل (تقصير قراءة
العصر والمغرب)

بأن نقل في الأولى هذا هو الأظهر ويكره كون الثانية أطول من الأولى وأما المساواة بخلاف الأولى على الظاهر كما أفاده الشيخ في تقريره على الحرشي كما نقله عنه شيخنا وهذا كله في الفرض وأما في الفضل فله أن يطول قراءة الركعة الثانية إذا وجد الخلاوة ولا يندب تقصير السجدة الثانية عن الأولى كما نقله عنه شيخنا في تقريره على الحرشي (قوله فيقرأ أيها من قصار المفصل) فيها مستويان في القصر على المعتد كما في حاشية الحرشي وقيل العصر أطول وقيل المغرب أطول (قوله وهذا كله مع غير الضرورة) وهذا التفصيل أيضا في حق الفذ وأما الإمام ففيه تفصيل وهو أن المأمومين إذا طلبوا منه التطويل أو فهمه منهم يطلب منه التطويل إن تحقق قوتهم أو جهلها لأن علم عدمها فلا يطول كان فهم منهم عدم التطويل أو جهل الحال علم قوتهم أو علم عدمها أو جهل الحال فلهذا اثنتا عشرة صورة يطول في الأربع الأولى دون الثانية الباقية وقولنا كان فهم منهم عدم التطويل أي أو طلبوا منه عدم التطويل سواء علم قوتهم أو عدمها أو جهل الحال فلهذا ثلاثة تضم الثانية لجملة الصور خمسة عشر يطول في الأربع الأولى دون الباقي أفاده شيخنا وفي الصحيحين في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إذا صلى أحدكم بالناس - أي إماما لهم - فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير، وفي بعض الروايات، وهذا الحاجة، وإن صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء وما أحسن قول بهضم:

رب إمام عديم ذوق يوم بالناس ثم يخفف
خالف في ذلك قول طه من أم بالناس فليخفف

فيه بنى لكل إمام أن يخفف جهده ما لم يؤد إلى نقص ركن فإن أدى إلى ذلك فلا تلبسه عليه الصلاة والسلام عن نفر الغراب وأما من صلى وحده فله أن يطول ما شاء (فرع) إذا طول الإمام أو كان يصير بالمأموم فله أن يقطع ويصلي وحده بمكان منفرد كما في شرح الأصل (قوله: أو لك الحمد) في الحديث، وإذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فإن وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، ورواه البخاري ويؤخذ من هذا الحديث زيادة اللهم وهو الظاهر كما قرره بعض شيوخنا (قوله جملتان) اعترض بأن الكلام مع إثبات الواو ثلاث جمل النداء وجملته لك الحمد الواو تدل على جملة محذوفة هي جواب النداء أي بارئنا استجب لك الحمد وأجيب بأن قوله جملتان أي ملفوظ بها فلا ينافي أن هناك جملة محذوفة أو أن قوله جملتان أي غير جملة النداء أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله فبى جملة واحدة) فيه نظير لما جملتان جملة النداء وجملته لك الحمد وجوابه يعلم بما تقدم (قوله وكره ما لا يخ) واستجبه بعض الأشياخ لما ورد فيه في صحيح البخاري عن رفاع بن رافع قال كنا نصلي يوما وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال وسمع الله من حمده فقال رجل وراءه ربنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف ﷺ من صلاته قال ومن للمتكلم، قال أنآله رأيت بضعة وثلاثين ملكا يقيتونها أيهم يكتبونها أولاه (قوله والتسبيح في الركوع الخ) ظاهره أنه غير محدود بواحدة أو ثلاث ولا بخصوص بلفظ معين خلافا لمن يقول أقله ثلاث وأما حديث وإذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات، إلى آخر الحديث فهو مقطوع الإسناد انظر الشرحين والأفضل أن يقول في السجود سبحان ربّي الأعلى وفي الركوع سبحان ربّي العظيم لما رواه ثعلبة بن عامر لما رزق له تعالى وقسبح باسم ربك العظيم، قال عليه الصلاة والسلام واجعلوها في ركوعكم، فلما نزل وسبح اسم ربك الأعلى، قال عليه الصلاة والسلام، واجعلوها في سجودكم، وسكت المصنف عن الدعاء في السجود وهو مستحب أيضا فيجمع بينه وبين التسبيح في السجود والاقتصار فيه على أحدهما فيؤت المستحب الآخر (قوله أما الركوع الخ) هذا الحديث لا يتجعد مدعا من

فيقرأ فيها من قصار
المفصل (و) رابعها (توسط)
القراءة في (العشاء)
وهذا كله مع غير
الضرورة وأما معها
فيخفف بحسب الإمكان
وقد أجاز ما لك في السفر
أن يقرأ في الصبح بسبح
والضحى (و) خامسها
قول (ربنا ولك الحمد
للتسبيح والغز) وبأني
بالواو في قوله ولك الحمد
لأن الكلام مع إثباتها
جملتان أي ربنا استجب
مننا ولك الحمد فربنا
استجب جملة ولك الحمد
جملة ثانية بخلاف حذفها
فبى جملة واحدة والتطويل
في الدعاء مطلوب وكره
مالك أن يزيد حمدا طيبا
مباركا فيه (و) سادسها
(التسبيح في الركوع
والسجود) أقوله ﷺ
وأما الركوع فطمعوا
فيه الرب

التيسير في السجود أيضا فكان المناسب أن يستدل بحديث عقبة بن عامر الذي ذكرناه انتهى من حاشية شيخنا الأمير مع زيادة (قوله فادعوا بما شئتم) أي بما أحببتم من كل ممكن من أمور الدنيا والآخرة احترازاً من المستعبر أو عادة ولا يتطل صلاته بالدعاء ولو كان يطلب دنيا كنو سعة رزق وزوجة حسنة ولو سعى من دعاله فقد دعا المصطفى عليه السلام للوليد بن المغيرة في سجوده وسماه ولو قال وبإفلاق فعل الله بك كذا وكذا لم يتطل صلاته وهذا إذا قاله لغائب أو حاضر بقصد مكالمته وإبطلت (قائدة) الدعاء بلا واسطة من خصوصيات هذه الأمة بخلاف الأمم السابقة فكانوا إذا حصل لهم كرب ذهبوا إلى أنبيائهم يسألون لهم أفاده بعضهم (قوله) وعند سماع قول إمامه في الجهرية والاضائية فإن سمع ما قبلها ولم يسمعها منه فلا يؤمن على المعتمد فإن سمع تأمين مأثور آخر فيؤمن على المعتمد لأنهم نواب الإمام أفاده شيخنا (قوله ومعنى آمين استجب) أي فهو اسم فعل على المعتمد وقيل اسم خاتم يحتم به كتاب أهل الجنة وقيل من أسمائه تعالى وهذا اللفظ أربعة حروف فأن تلفظ به الإنسان فيقول الله تعالى بكل حرف ملكاً يقول اللهم اغفر لي قال آمين وهو عبر إلى عربته العرب وليس التأمين من الفاتحة وفي الحديث لتفتي جبريل آمين عند قراءة فاتحة الكتاب وقال إنه الخاتم على الكتاب، (قوله) واشتقاقه من الأمان قال شيخنا الأمير لعل هذا مجر مناسبة وإلا فظاهر أن اسم الفعل بمعنى استجب ليس مشتقاً من الأمان انتهى (قوله) أمناخية دعائنا أي بقولنا اهدنا الصراط المستقيم (قوله) وفي الصحيح أي وفي الحديث الصحيح أو في الكتاب الصحيح وهو البخاري لأن هذا الحديث مذكور في البخاري لكن ببعض تغيير فعل شارحنا رواه بالمعنى ولفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ه إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو في المطاب هذا اللفظ أيضاً (قوله) فان من وافق تأمينه آمين الملائكة أي في القول وفي الوقت وفي الإخلاص وفي الخشوع وفي السلامة من الغفلة وفي الحديث إشعار بأن الملائكة تقول ما يقوله المأموم (قوله) الملائكة أي جميع الملائكة وقيل الحظوة وقيل من حضر تلك الصلاة منهم من هو في الأرض أو في السماء واختاره ابن حجر لحديثه إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقوا له ما تقدم من ذنبه، رواه البخاري وقال عكرمة صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فان وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر له ما تقدم من ذنبه ومثله لا يقال من قبل الرأي فالمصير إليه فائدتان: الأولى قال بعضهم إن على كل إنسان عشرين من الملائكة ملك عن اليمين يكتب الحسنات وملك عن اليسار يكتب السيئات وملك كان بين يديه ومن خلفه وملك قابض على الناصية فان تواضع الشخص لله رفعه وإن تكبر خفضه وملك كان على الشفتين يحفظان الصلاة على رسول الله ﷺ وملك على فمه يمنع دخول الحيات فيه وملك كان على عينيه فذه عشرة بالنها وملك عشرة بالليل فالحلة عشرة وملك ورد في الحديث والثانية قال بعضهم جميع حيوانات البر والبحر قدر عشر الملائكة التي في السماء الأولى وهم عشر ملائكة السماء الثانية وهكذا إلى الكرسي والعرش (قوله) غفر له ما تقدم من ذنبه أي من الصغائر (قوله) لأنه دعاء أي لأن التأمين دعاء والدليل على أنه دعاء قوله تعالى وقد أجبت دعوتكما لأن موسى كان يدعو وهرون كان يؤمن فساهما داعين لأنه لا تأمين عليه مشارك له (قوله) والأصل فيه الخفية أي أقوله تعالى ودعوا ربكم فستجروا وخفية (قوله) تاسعها القنوت فان قلت قد ذكر المصنف في الترجمة أن الفضائل عشرة مع أنه في العدد لم يذكرها إلا تسعة كما ترى فيكون نقص عما ترجم له وهو معيب قلت أما كلام المصنف في حد ذاته فصحح لأنه ذكرها عشرة في الترجمة وفي العدد والخلل إنما جاء من عدل الشارح حيث جعل تأمين الغفوة تأمين

وأما السجود فادعوا

فيه بما شئتم فتمن -

أي حقيق - أن يستجاب

لكم (وكتابتها) تأمين

كذا (المأموم) عند سماع

قول إمامه في الجهرية

ولا الضالين فتحصل أن

الغفوة والمأموم يؤمنان

في السر والجهر ولذا قال

(مطلقاً) وأما الإمام

فأشار إليه بقوله (وتأمين

الإمام في السر فقط)

وهي الفضيلة الثامنة ومعنى

آمين استجب لنا واشتقاقه

من الأمان أي أمناخية

دعائنا وفي الصحيح ه إذا

قال الإمام بولا الضالين

فقولوا آمين فان من

وافق تأمينه تأمين الملائكة

غفر له ما تقدم من ذنبه ه

ويستحب فيه الأسرار

لأنه دعاء والأصل فيه

الخفية (و) تاسعها (القنوت)

المأموم مستحبا وأحدا مع أن الواقع أن كلامهم ماستحب مستقل كآتيه عليه الشريعتي فكان الصواب لشارحنا أن يقول : وسابها تأمين الفذو تأمينا تأمين المأموم وتاسعها تأمين الإمام في السر وعاشرها القنوت (قوله القنوت) اعلم أن أصل القنوت مندوب أول وكونه سرا مندوب ثان وكونه قبل الركوع مندوب ثالث وخصوص اللفظ المذكور مندوب رابع زاد الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى مندوبا خامسا هو كونه بصيح ومثله في النفر أوى على الرسالة والشريعتي هنا قال شيخنا الأمير وهذا يقتضى أنه إذا أتى به في غير الصبح يكون فعل مندوبا أو مندوبات وقاته مندوب كما أن من أتى بغير هذا اللفظ كذلك مع أنهم صرحوا بأن القنوت في غير الصبح مكروه أو خلاف الأولى فالحق أن المندوبات أربع أصل القنوت ولفظه وسريته وكونه قبل الركوع ثم هو في الصبح فالصبح توقيت المكان الذي يشرع فيه فلا يبعد من المندوبات وعلى هذا مشي التثاني في كبره على المختصر وتبعه جماعة كالشريعتي عليه حيث قدروا وتدب في جميع الصفات إلا في قوله يصبح انتهى (قائده) سلب مشروعية القنوت إلا النبي ﷺ وأنه قوم من الكفار وأظهروا له الإسلام وطلبوا منه أن يمدحهم فيحش من أصحابه ليستعينوا بهم على أعدائهم فأعطاهم سبعين رجلا من أصحابه فانصرفوا بهم فلما خرجوا إلى الصحراء قتلهم وجعلهم في بئر مونة فبلغ ذلك المصطفى ﷺ فشق عليه وحزن لذلك وصار يدعو عليهم مندة ويقول اللهم العن رعلوا لحيان وبنى ذكوان وعصية عصوا الله ورسوله، إلى أن قال اللهم سلط عليهم سنين كسني يوسف واتج الوليد بن الوليد وضعفاء مكة فنزل عليه جبريل وأمره بالسكوت وقال له إن الله يبعثك نبيا يا ولاهانا وإنا ببعثك رحمة ولم يبعثك عذابا، ليس لك من الأمر شيء أو توب عليهم أو يعذبهم فاهم ظالمون، وعله هذا القنوت (قوله في اللغة الطاعة الخ) ظاهر كلامه أن القنوت ليس له معان لغوية إلا ما ذكرها وليس كذلك بل له معان أخر خلاف ما ذكرها. فقد قال بعضهم بطلان القنوت في اللغة أيضا على الدوام على الشيء كما قال تعالى : ومن يقنت مشككته ورسوله، أي يدم الطاعة. قال البيضاوي : ويطلق على الخشوع والخضوع ومنه : ووقوموا لله تائنين، أي خاشعين خاصمين على أحد التفاسير كما سيأتي ويطلق على طول الركوع وغض البصر وخفض الجناح وغير ذلك، ومن نظم العلامة ابن حجر :

لفظ القنوت اعدد معانيه تجمد
تزيد على عشر معان مرضيه
دعاء خضوع والعبادة طاعة
وخامسها إقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله
كذلك دوام الطاعة الرابع انبه

(قوله والقاتنين والقاتنات) أي المطيعين والمطيعات ومنه قوله تعالى كل له قانتون، أي مطيعون (قوله والعبادة) في كلامه إشارة أن العبادة غير الطاعة قال الشيخ في حاشية الخرشى : العبادة أخص من الطاعة لأن الطاعة أمثال الأمر مطلقا والعبادة تتوقف على التوبة ومعركة المعبود فتقتصر د الطاعة في النظر المؤدى إلى معرفة الله انتهى وأصل هذا الكلام لشيخ الإسلام في شرح المنفرة ثم قال : والقربة تتوقف على المعرفة فقط انتهى. ومثله في الشريعتي عند قول المصنف اللهم إياك نعبد. قال شيخنا الأمير وكاد أن يكون هذا مجرد دعوى وإظهار أن الفرق اعتباري فن حيث الامتثال طاعة ومن حيث التذلل لعبادة ومن حيث التقرب قربة نعم شأن العبادة لا تستعمل إلا الإله (قوله كان أمة) قال بعضهم : إطلاق الأمة عليه باعتبار أنه جمع من الأوصاف الحسية ما لا يكون غايلا في أمة من المخلوقات وقال بعضهم : الأمة لها خمس معان : أحدها الجماعة من الناس ومنه قوله تعالى : وأمة من الناس يسقون، ثانيها الرجل الجامع للخير المقسدى به ومنه قوله تعالى : إن إبراهيم كان أمة تائنا، ثالثها الملوك والدين ومنه : وإنا وجدنا

نعم
فصل ٧٦ - ٧٧

وهو في اللغة الطاعة
قال الله تعالى : (والقاتنين
والقاتنات) والعبادة قال الله
تعالى (إن إبراهيم كان أمة

آباءنا على أمة ، رابعها الحين والزمان ومنه قوله تعالى ، وادكر بعد أمة ، خامسها أنباء الأنبياء كما يقول
 أمة محمد ﷺ : أى أتباعه ولها معان أخر ذكرها الشرح المسمى فافطره (قوله قانتا لله) أى
 عابدا له (قوله وقوموا لله قانتين) أى ساكتين على أحد التماسير لأنهم كانوا يتكلمون في صلاتهم
 لحديث زيد بن أرقم : كننا نتكلم في الصلاة حتى نزل وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت وثنينا عن
 الكلام رواء الشيخان . وقيل معناه خاضعين خاشعين كما مر (قوله والقيام في الصلاة الخ) قيد
 الصلاة خارج عن ذات معنى لفظ القنوت أفاده شيخنا الأمير (قوله طول القنوت) أى طول
 القيام فيها لأن القيام بين يدي السيد من أفضل الخدمة وأتم الحرمة .

(تنبيه) يؤخذ من هذا الحديث أن طول القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود
 وهو المعتقد كما في حاشية الخرشى ويشهد له أيضا خبر الموطأ . كان رسول الله ﷺ لا يزيد في
 رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم
 يصلي أربعا فلا تسأل عن طولهن وحسنهن ثم يصلي ثلاثا انتهى ، ويشهد له أيضا قيامه ﷺ
 حتى تورمت قدماه ، ومقابل المعتقد القول بأن كثرة السجود والركوع أفضل ، وعليه قول
 بعض الأدباء :

كأن الدهر في خفض الأعالي وفي رفع الأسافرة اللثام
 فقيه صح في فتواه قول بنفضيل السجود على القيام

وهذا كله عند تساوى الزمن فالأطول زمانا أفضل كما في حاشية الخرشى (قوله والمراد
 به هنا الدعاء بخير) لما كان القنوت في اللغة يطلق على الدعاء مطلقا سواء كان بخير أو شر يقال قنت له
 وقتت عليه أفاد الشارح أن المراد به هنا الدعاء بخير (قوله واختار منه) أى لأنه هو الذي أخذ به
 الإمام مالك . وإنما اختار منه هذا اللفظ الخاص لأنه كان سورتين في مصحف ابن مسعود آخر السورة
 الأولى وتترك من يكفر . وأول السورة الثانية اللهم إياك نعبد الخ ثم نسختها . أفاده الشيخ في حاشية
 الخرشى (قوله اللهم) أصله بالله حذف ياءه وعوض عنها الميم المشددة . وهو مبنى على صفة مقدرة
 على الميم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإدغام . وقال بعضهم هو مبنى على ضم الهاء والميم عوض
 عن حرف النداء . فإن قلت لم آثر اللهم على ياقه مع أنها أصل لها قلت لأن اللهم يجمع الدعاء كما قال الحسن
 البصري ، وعن بعض الصوفية من قالها فقدسأل الله بجميع أسمائه وذكر أربور جاء أن فيها تسعة وتسعين
 اسما من أسمائه تعالى ولذا ذكرت في القرآن دون أهلها (قوله أى نطلب منك) فيه إشارة إلى أن السنين
 والثلاثاء والطالب وليست الصيرورة والمطوعة كافى قولك حجرته فاستحجروا لأن نسبة الشيء لمبنى ووجدانه
 عليه كما في قولك استطلعت الليل أى عدته طويلا ولا زلتين للتأكيد كاستخرجت بمعنى أخرجت
 (قوله العون) أى الإعانة على الطاعة أو على جميع المهمات وهو أولى ويدل له حذف المتعلق المؤذن بالعموم
 على حد ذاته يدعو إلى دار السلام ، أى جميع عباد (قوله مففرتك) أى سترك على الذنوب أو يحوها
 من محف الملافكة وهو الأحسن والاستغفار المطلوب لا يكفي فيه مجرد حركة اللسان بل لابد فيه من الأذان
 بالقلب والاستغفار من غير إقلاق توبة الكذا بين ولذا قال الحسن البصري استغفار تايحتاج إلى استغفار
 (قوله التقصير) بالجر عطف على المعاصى أى ونطلب مغفرتك من التقصير (قوله تصديق بما ظهر من
 آياتك البالة) يحتتم أن المراد بها الآيات القرآنية والمعنى عليها ظاهر ومن البيان . ويحتمل أن يراد بها
 العلامة البالة على وجوده وثبوت صفاته فيكون المراد بها ذوات الكائنات ، وفي الكلام حذف
 ، ضاف أى وتصديق بما ظهر الخ أو أن المراد وتصديق بها ، أى من حيث أنها دلت على وجوده

قانتا لله خفيًا والسكوت
 قال الله تعالى (وقوموا لله
 قانتين) أى ساكتين والقيام
 في الصلاة قال ﷺ
 أفضل الصلاة طول
 القنوت ، والمراد به هنا
 الدعاء بخير واختار هنا
 (اللهم إنا نستعينك) أى
 نطلب منك العون
 (ونستغفرك) أى نطلب
 منك مغفرتك من المعاصى
 والتقصير في خدمتك
 (ونؤمن بك) أى نصديق
 بما ظهر من آياتك البالة
 على وحدانيتك

(وتوكل عليك) أى
تفوض أمورنا إليك
ونعتمد في مهماتنا
عليك (وثق عليك
الخبر كله) لأنك أهل
لذلك من غير إحصاء
فقد قال صلى الله عليه
وسلم : لا أحصى ثناء
عليك أنت كما أثنيت
على نفسك (فشكر)
أى بأن نصرف جميع
ما أنعمت به علينا إلى
ما خلقنا لأجله (ولا
تكفر) أى لا تنحصر
شيئا مما يجب لك علينا
(ونضع) أى نخضع
ونذل (لك ونخلع)
الآداب والأتد والشرع
(وتركك) أى
مواثقه فترك العابد
كما تركنا المعبود (اللهم
إياك نعبد) أى نخضع
بالعبادة لا غيرك (ولك
نُحْي ونُجْ) وذكر
السجود وإن كان من
جملة الصلاة لكونه
أشرف أحوالها لقوله
صلى الله عليه وسلم :
أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد ،
(وإليك نسئ) أى
نجدد طاعتك لإل غيرك
(ونحشد)

وصفا نه فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وتوكل عليك) قال الحسن البصرى التوكل هو الرضا بفعل الله تعالى والتوكل أفضل الأعمال قال بعضهم وفى الحديث : من أحب أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله (قوله أى تفوض أمورنا إليك) ومن شأن الكريم إذا فوض إليه الأمر أن يأتي به على أحسن وجه ، فإن قلت قد يفوض الأمر لغير الله تعالى . قلت ذلك ظاهرى لا حقيقى والتفويض الحقيقى إنما هو لله (قوله ونعتمد في مهماتنا عليك) أى فلا نعتمد على والد ولا على ولد ولا على مال ولا على جاه بل لا نعتمد إلا عليك (قوله من غير إحصاء) متعلق بنفى (قوله فقد قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك الخ) هذا حديث صحيح رواه مسلم (قوله لا أحصى ثناء عليك) أى لا أطيق أن أثني عليك بما تستحق أن أثني عليك به لعجزى على ذلك لأن الحمد والعسر من النعم المتقضية للحمد والشكر إلى ما لا نهاية له ، وما أحسن قول بعضهم :
إذا كان شكرى نعمة الله نعمة على له فى مثلها يجب الشكر فكيف بلوغ الشكر إلا بفضل الله
فإن قلت روى أبو داود وغيره مرفوعا ، من قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر على ذلك فقد أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته ، قلت أجاب بعضهم بأن هذا تادية شكر إجمالا لا تفصيلا لأن خارج عن طوق البشر (قوله جميع ما أنعمت به علينا) أى من سمع وبصر وغيرهما وقوله إلى ما أتى إلى عبادة خلقتنا لأجلها قال الله تعالى ، وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله ونذل) عطف تفسير (قوله ونخلع الآداب) أى نخلع الآداب الباطلة من أعناننا فى كلامه استعاره مكنية حيث شبه الآداب بجميل ملازم للمنتق تشبيها مضمرأ فى النفس وإثبات نخلع تشبيها لما باقى على حقيقته أو مستعار لتركك فالعنى ترك الآداب الباطلة (قوله والآناد) جمع ندبا لكسر وهو المثل (قوله أى مواثقه) أى مودته لقوله تعالى : ولا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة (قوله فترك العابد) وهو الكافر الذى يعبد غير الله عز وجل فإن قلت يحتاج الكتابية مباح مع أن في زويجها ميلادها ومودة . فالجواب أن النكاح من باب المعاملات ولأن المطلوب عدم المودة التى معها محبة لدينهم المرادة بقوله تعالى ولا تعبدوا ما يمتنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاداه ورسوله ، الآية والنكاح لا يلزم منه محبة إذ يمكن أن يتزوجها مع كراهة دينها بل يجب عليه ذلك (قوله وذكر السجود) أى خصه بالذكر لخص بالعبادة لا غيرك (ولك نُحْي ونُجْ) أيضا الصلاة بالذكر وإن كانت داخلة فى العبادة لشرافها (قوله وإن كان) أى لو الحال وإن زائدة وليس المراد المبالغة (قوله لكونه أشرف أحوالها) أى فيكون عطف السجود على الصلاة من باب عطف الخاص على العام والنكتة الشرف على حد قوله تعالى وحافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أقرب ميتدا وخبره محذوف وجملة وهو ساجد حال والتقدير أقرب أحوال العبد من ربه كائن فى حال كونه ساجدا . فإن قلت إن أقرب الأحوال هو السجود واللفظ يقتضى بخلافه . قلت لا وذلك لأن المراد بحال السجود من السجود والحاصل فى زمن السجود هو السجود وكأنه قال أقرب أحوال العبد من ربه يسجد أفعاده الشيخ فى حاشية الخرشى والقرب مجاز عن قرب إحسانه ورحمته لأقرب جهة ومكان (قوله ونحشد) بفتح الفاء وكسرهما وبالذال المهملة أى نسرع وقد سئل السيوطى عن تحف هل يقرأ بالمهملة أو بالعجمة فأجلب فظنا فقال :

من كان يسعى إلى الرحمن يخدمه
فذلك يحفد بإيهام أى خدما
ومن سعى لمكان وهو ذو مجلس
فذلك يحفر أى بالزأى منعجا

نحوه

معناه يقفر قفرا حال مشيته بحث مستوفرا يافوز من فهم
وحاصل الفرق أن الحنف سعيك بالآ أعمال والقلب لا أن تنقل القدماء
والحنف سعيك بالأقدام تنقلها سعيها وحثا كما قد حث من قدما
وليس من لغة العرب أن تحذف أى بالذال معجمة فيها روى العلما

(قوله أى نغدم في طاعتك) أى نبادر إلى طاعتك ونسرع فيها ومنه سميت الخدمة حدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم (قوله نرجو رحمتك) أى إحسانك الذى ليس في مقابلة عمل (قوله بذلك) الأولى حذفه كما قال شيخنا الأمير لأن أكمل العباد للذات والرجاء ذات الله تعالى قال ابن عطاء الله إلى أى إن رجائى لا يتقطع عنك وإن عصيتك وقال من علامات الاعتدال العمل بقصان الرجاء عند وجود الأول اه (قوله ونحائ عذابك) أى فسبح خوفنا من عذابك ترك الحرمان وفي الخبر إذا أقم جسد العبد من خشية الله تحانت عنه ذنوبه كتحانت عن الشجرة أوراقها ، (قوله فمن بين الرجاء والخوف) أى لأن شأن القادر أن يرجى فضله أى ويخاف عذابه والأول للإنسان أن يقدم الخوف في حال الصحة والرجاء في حال المرض (قوله الجدي بكسر الجيم وفتحها والكسر أشهر (قوله أى الحق الثابت) أى المصدق الثابت في الواقع ونفس الأمر (قوله أى لاحق بهم) فيه إشارة به إلى أن ملحق بكسر الحاء اسم فاعل والمعنى أن العذاب يطلب الكافرين بنفسه لا بواسطة توصله إليهم فهو مباغة في ارتباط العذاب بهم ويصح قراءته بفتح الحاء اسم مفعول أى ملحق بهم والفاعل هو الله أو الملائكة (قوله والقنوت لا يكون إلا في الصبح خاصة) أى فلو كنت في غير الصبح بأن كنت في المغرب مثلا صحت صلاته مع الكراهة خلافا لما قال بالجلال قوله إلا في الصبح خاصة أى لما في سنن البيهقي عن ابن مسعود قال صليت خلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه فكان يقرأ في القنوت إلا في صلاة الصبح (قوله فإنه يؤمن على دعائه ولا يقتضيه الخ) يعنى حال الدعاء بدليل ما بعده وما ذكره الشارح تبع فيه ابن فرحون وهو ضعيف والمعتمد أنه يقتضيه من الأول سرافى نفسه ولا يؤمن كما جزم به الشيخ في حاشية الخرشى وغيرها (قوله عند قول الشافعى) أى في قنوته وهو اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتناشر ما قضيت لك تقضى ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يزعم عاديك تباركت ربنا وتعاليت الخ (قوله فانك تقضى الخ) أى تحكم على من تريد من عبادك بما أردت (قوله ولا يقضى عليك الخ) أى غيرك لا يمكنه أن يحكم عليك بأمر لأنه عاجز والعجز لازم له (قوله الطخينى) هو شرف الدين موسى كان من أعيان المالكية بمصر في وقته وأخذ عن الشيخ سليمان البحيرى والشمس اللقاني وله حاشية على المختصر توفي يوم عرفة سنة سبع وأربعين وتسعمائة (قوله قبل الركوع) فالنسى القنوت حتى التحنى لم يرجع فإن رجع له بطلت لأنه رجع من فرض لمندوب وقولنا حتى التحنى أى شرع في الانحناء أو التحنى ولم يطمئن في الصورتين بطلت الصلاة إن رجع له وأما لو التحنى أو اطمان فيكون من الإتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة ما لم يركع ثانيا فإن رجع بطلت صلاته أفاده الشيخ في حاشية الخرشى .

د تنبيهات: الأول ، إذا قنت الشافعى بعد الركوع فوجد بعض من خلفه قبله سهوا فنرجع ووقف مع الإمام وخر معه للسجود فعل المطلوب ومن استمر ساجدا حتى أتاه الإمام فرفع رقبته فصلاته صحيحة وكذا من رفع قبل مجيء الإمام واستمر جالسا أو أعاد السجود معه فصلاته صحيحة أيضا ما إن رفع قبل مجيء الإمام ولم يعد للسجود مع الإمام فهذا لا يجوز له سجوده فإن تنبه قبل أن يسلم وأعاد السجودين صحت صلاته فإن لم يتنبه حتى سلم وطال الفصل بطلت صلاته كذا في الخطاب والسكندرى والثاني ، اختلف فيمن

أى نغدم (نرجو)
بذلك (رحمتك) وتخاف
عذابك (فنحن بين
الرجاء والخوف وقوله
(إن عذابك الجدي) بكسر
الجيم أى الحق الثابت
(بالكافرين ملحق) بكسر
الماء أى لاحق بهم
(والقنوت لا يكون إلا في
الصبح خاصة) لافى الوتر
ولافى النصف الأخير من
رمضان فإن صلى المالكى
خلف شافعى يجهرب دعاءه
القنوت فإنه يؤمن على دعائه
ولا يقتضيه معه والقنوت
معه من فعل الجبال فإن
قنت المالكى عند قول
الشافعى فانك تقضى
ولا يقضى عليك الخ كان
حسنا لأن الدعاء قد تقضى
قاله الطخينى (ويكون)
القنوت (قبل الركوع)

فأتمه ركعة هل يقنت قضاها أم لا قولان: والمعتمد الأول كما في النفاوى على الرسالة وارتضاء بعض
 شيوخنا خلافا لما في السكندري عن الأجوي من أنه لا يقنت فإنه ضعيف الثالث، قال الأصميلي لأبى
 برفع يديه في دعاء القنوت وقيل يكره (قوله ليعمل الناس في الصدر الأول) أى ولما في الصحيحين من أنه
 صلى الله عليه وسلم سئل أهو قبل الركوع أو بعده : فقال قبل ، زاد البخارى قيل لأنس إن فلانا
 يحدث عنك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع فقال : كذب فلان انتهى شبرخيتى (قوله
 والشهد سنة) إنما سمي تشهدا لتضمنه الشهادتين وسبب مشروعيته كما في الصحيحين عن
 ابن مسعود قال كنا إذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام على الله قبل عباده
 السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان وفلان يعني من الملائكة ، فلما
 انصرف صلى الله عليه وسلم من الصلاة أقبل علينا بوجهه وقال لا تقولوا السلام على الله فإن الله
 هو السلام فإذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل التحيات الخ، وقال بعضهم سبىه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 لما أسرى به إلى المقام المحمود فرأى ربه عز وجل لحصل له حجل من هبته سبحانه وتعالى
 فبدأ النبي صلى الله عليه وسلم بالثناء على الله وقال التحيات لله إلى قوله الصلوات لله فسمع نداء من
 رقبته المولى عز وجل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فقامت الملائكة جميعا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنشد
 أن محمدا عبده ورسوله فثول جبريل في غير هذه المرة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد اجمع
 كلمتك وكلمات ربك وكلمات الملائكة في تشهدك انتهى (قوله أى الفاظه) قال الشيخ في الحاشية
 أعلم أن التشهد نفسه سنة سواء كان بالآلفاظ المعروفة عند الإمام أم لا كالعروفة عند الشافعية
 أو غيرهم وكونه بالآلفاظ المعروفة اختلف في سنتيته وفضايته ، إذا تقرر هذا فحق الشارح
 إذ عليه يكون ساكتا عن سنة أصله أكرسنية كونه بالآلفاظ المخصوصة الذى هو أحد قولين وما كان
 ينبغى . انتهى كلام الشيخ في الحاشية ولكن هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن أصل التشهد فيه
 خلافا فبيل سنة وقيل فضيلة والمعتمد الأول وأما اللفظ المخصوص فهو مستحب اتفاقا كاحقته
 العلامة الرامضى وأيده بالقول وارتضاء الشيخ في حاشية الخرشى ووافقه شيخنا وغيره خلافا لما في
 الحاشية هنا . إذا علمت هذا فلا يناسب قول الشارح أى الفاظه لأن خصوص هذا اللفظ ليس سنة
 بل مستحب باتفاق . إذا فهمت هذا فن ترك تشهداً واحداً لا يسجد له إذا جلس فإذا ترك الجلوس
 أيضا طو لب بالسجود فإذا تركه صحته صلاته لأنه إنما ترك سنتين ومستحبا أفاده شيخنا قال شيخنا
 الأمير في حاشيته بعد أن ذكر كلاما . والحاصل أن أصل التشهد سنة قطعا وأعلى الراجع كما يفيد
 البناء وخصوص هذا اللفظ مندوب قطعا وأعلى الراجع فتدبر (قوله ولذا أخره ليدكرها عقبه)
 أى ولأجل أن المراد من التشهد بالآلفاظ المخصوصة لا مطلق التشهد أخره أى التشهد أى ولم يذكره
 في السنن ليدكرها لآلفاظ عقبه أى عقب قوله والتشهد سنة . فإن قلت كان يمكنه أن يذكره فيها تقدم
 من جهة السنن ثم ذكر الآلفاظ عقبه . قلت لما كان في ذلك طول وشأنهم أن يقدموا ما قبل الكلام فيه
 ويؤخروا ما كثر الكلام فيه أخره (قوله التحيات) فإن قال عامى التحيات بضم التاء والتعاليات
 فيجربى على اللحن في الصلاة وتقدم أنه غير مبطل على المعتمد فتكون الصلاة صحيحة (قوله الدالة
 على الملك والعظمة) أى الملك الحقيقي التام والعظمة السكاهة لأن ماسوى ملكه وعظمته ناقص
 زقوله مستحقة بفتح الحاء أى يستحق المولى أن يتصف بمثلها في كلامه إشارة إلى أن اللام في قوله
 للاستحقاق (قوله التاميات) أى التامى والرائد ثوابها (قوله لاغيره) هذا إنما يظهر لو كانت اللام

ص

لعمل الناس في الصدر
 الأول ولما فيه من الرق
 بالمسبوق ولعدم الفصل بين
 الركوع والسجود (وهو
 سر) على المشهور فإن أخره
 بعد الركوع أجزاء
 (والتشهد سنة) أى الفاظه
 ولذا أخره ليدكرها عقبه
 (وهي التحيات) أى الفاظه
 الدالة على الملك والعظمة
 مستحقة (لله) تعالى
 (الزاكيات) أى التاميات
 وهي الأعمال الصالحات
 (الله الطيبات) أى الجليلات
 (الصلوات) أى العبادات
 أو الصلوات الحسن (لله)
 لا لغيره (السلام)

في الله للاختصاص مع أنه فيما سبق أشار إلى أنها للاستحقاق وقد يستحق الشيء شيكان فأكثر
وكانه لم يخصص للاختصاص لأنه لا يفيد الاستحقاق الكامل في المدح لجواز أن يكون غلبة ويمكن
أنه أراد اختصاص الاستحقاق وأشار لاستعمال اللفظ في معنيته أفاده شيخنا (الأمير) قوله هو اسم
من أسائه تعالى) ويشهد لهذا قوله صلى الله عليه وسلم للصحابه و لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو
السلام ، الحديث وقيل السلام بمعنى السلامة والنجاة من المكاره ومنه قوله تعالى ولهم دار السلام ، (قوله
أي الله عليك حفيظ وراض) هذا يفيد أن الجار والمجرور إمامة علي بحفيظ أو راض أما تعلقه براض
فظاهر لأن على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر : إذا رضيت على بنو قشير . وأما تعلقه بحفيظ
فلا يظهر إلا على جعل على بمعنى اللام أو أنه ضمن حفيظ معنى قريب وحارس فعداه بعلى إلا لحفيظ
يتعدى باللام وحفيظ مبالغة في حافظ أي حافظك من الشيطان ووسوسته أو من المضار الحسية أو
المعنوية (قوله أيها النبي) فإن قلت لم عدل عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن
لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق لمناسبة ما قبله فكان يقول السلام على النبي . فالجواب أن هذا
هو اللفظ الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجبه فلا يعدل عنه أو لأنه عليه الصلاة والسلام كان بينهم
ناسب العدول عن الغيبة إلى الخطاب وينبغي للصلي أن يقصد الرخصة الشريفة حين يقول السلام
عليك أيها النبي (قوله ولم يقل أيها الرسول الخ) هذا جواب عما يقول لم عدل عن الوصف بالرسالة
إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أشرف . فأجاب الشارح بقوله لعموم النبوة وفي هذا الجواب
نظر لأنه لا يظهر إلا إذا كانت ال في النبي للاستغراق مع أن الظاهر بل المتبادر أنها للعهد لأن المراد
سيدنا محمد ﷺ وهذا حاصل سواء عبر بالرسول أو بالنبي إلا أن يكون أراد أن وصف
النبوة لعمومه أشرف ولكن لا يخفى ما فيه فلا حرج في الجواب أن يقال لأن النبي أخف لفظاً وأكثر
استعمالاً أو يقال إنما وصفه بالنبوة هنا لجمعه بين الوصفين لأنه وصفه بالرسالة في آخر التشهد
حيث قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فيكون فيه إشارة إلى أنه جمع له بين الوصفين وقد وصفه
الله بهما في القرآن حيث قال يا أيها الرسول يا أيها النبي أفاده الشريف حتى مع زيادة من حاشية شيخنا
الأمير (قوله المراد بالرحمة الخ) أي وليس المراد بها رقة القلب لأن ذلك لا يجوز على الله سبحانه
ونعالى فيراد منها غاية ذلك وهو الإحسان (قولنا لا يجدد في الزمن المستقبل لأن الدعاء
إنما يكون بالشيء المستقبل لا الماضي لكن إنما عبر بالماضي تفاقوا لوقوعه في الرجاء كما أنه حصل بالفعل
(قوله من تفحات) جمع نفعه وهي العطية فإن أريد بها الإعطاء فإضافة تفحات إلى الإحسان للبيان
أي تفحات هي الإحسان وإن أريد بها الشيء المعطى فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وبركاته)
عطف عام على خاص (قوله المتزايدة) أي الآخذة في الزيادة وقتنا فوقنا (قوله أي الله شهيد علينا
أو أمان الله علينا) وفي كلامه إشارة إلى أن السلام اسم من أسائه تعالى أو بمعنى الأمان وعبر
هنا بشهيد وفي جانب النبي براض لما لا يخفى من المناسبة في كل ثم قرر السلام هنا بالأمان ولم يفسره
سابقاً به لأن الأمان ربما يقتضى سبق خوف والذبح ﷻ مأمور من ذلك وإن وردد أنا
أخوفكم من الله ، لكن نحن نخرج بأنه لا خوف عليه بل هو الأمان نعم يصح تفسير السلام في
المقامين بالنبوة وهي متفاوتة أفاده شيخنا الأمير (قوله أي الله شهيد علينا) أي في كوننا أمنا بك
وصدقتك فإن قلت إذا شهد المولى بالإيمان منا فهي شهادة لنا لا علينا تشعر بالضرورة فكان معنى
ذلك أن يقول أي الله شهيد لنا . قلت المعنى على اللام ولكن عبر بعلى إشارة إلى أن الله تعالى رقيب
ومطلع علينا في جميع أحوالنا أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أو أمان الله علينا) أي تأمينة مسبل

هو اسم من أسائه تعالى
أي الله (عليك) حفيظ
وراض (أيها النبي) ولم
يقول أيها الرسول لعموم
النبوة (ورحمته الله) المراد
بالرحمة ما تجدد من نفعات
إحسانه (وبركاته) أي
خيراته المتزايدة (السلام)
أي الله شهيد (علينا)
أو أمان الله علينا (وعلى
عباد الله الصالحين)

المراد بهم هنا المؤمنون
من الإنس والجن والملائكة
(أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له)
أى أتحقق وأوقن أنه
لا معبود بحق إلا هو
لأنه المفرد بالوحدانية
(وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله) أى أذعن
وأوقن بلا شك ولا تردد

(فان سلت بعد هذا
أجزاك) أى على جهة
الكمال لا على جهة الاجزاء
الذى لا يصح غيره بل لوقال
لا إله إلا الله محمد رسول الله
فى التشهد أجزاء فقله
أبو الحسن من الأقففى
وكان مصلاً للسنة (وإن
شئت قلت وأشهده) جميع
(الذى جاء به محمد ﷺ)
عن ربه (حق) أى ثابت (و)
أشهد أن الجنة حق وأن النار
حق) أى أتحقق أنهما مخلوقتان
الآن (وأن الصراط) وهو
الجسر المضروب على متن
جهنم (حق) أى ثابت (وأن
الساعة آتية لا ريب فيها)
أى لا شك فيها لكن لا يعلم
وقت مجيئها إلا الله تعالى
(وأشهد أن الله يبعث من
فى القبور) وقبر كل ميت
بجسمه

علينا فلا يتطرق إلينا اختلال بحال (قوله المراد بهم هنا الخ) احتراز أعن الصالحين فى غير هذا المحل
فليس شاملاً للملائكة كقوله تعالى ولقد اصطفيناك فى الدنيا وإلته فى الآخرة من الصالحين، قال المفسرون
أى الذين لهم الدرجات أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله المؤمنون) أى لما ورد فى الحديث وإذا
قالها المصلى أصابت كل عبدة مؤمن فى السماء والأرض، قالوا ويؤخذ من هنا مسألة وهى أنه إذا قال
شخص آخر فلان يسلم عليك ولم يكن فلان أمره بذلك فهو غير كاذب وإذا حلف لا يحنث حيث لاحظ
هذا وهو مقيد بما إذا كان القائل يعلم أن المنقول عنه يفهم معنى ما هو متكلم به قال شيخنا الأمير
وهذا مقيد أيضاً بما إذا لم يكن اليمين عتقا أو طلاقاً ورفع القاضى لبعده هذه النية فلا يقبلها القاضى
فبما يظهر نعم تقبل فى الفتوى ويدن بينه وبين ربه (قوله من الإنس والجن) من للبعوض
بالنسبة للإنس والجن والبيان بالنسبة للملائكة وهذا على قراءة الملائكة بالجر ويحتمل بالرفع
عتقاً على قوله المؤمنون (قوله أى أتتحقق وأوقن) تفسير الشهادة بالتحقيق والإيقان فيه قصور
لأنهما لا يكونان إلا بالقلب فالأولى أن يقول أى أتتحقق بقلبي وأقر بلساني أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى

(قوله أجزاك) فيه إشارة إلى مخالفة مذهب الشافعى القائل بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فى التشهد الأخير وعندنا هل هى سنة فى التشهد الأخير أو فضيلة خلاف. أما التشهد الأول
فبىستحب تصديره واعتراض قوله أجزاك بأن مفهومه عدم الاجزاء إذا لم يأت بما تقدم وليس كذلك
وأجاب الشارح بأن معنى قوله أجزاك أى على جهة الكمال الخ ورد هذا الجواب بأنه ترك الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وهى سنة أو فضيلة وترك الدعاء وهو فضيلة فالأحسن فى الجواب أنه أراد
بقوله أجزاك أنه لا يجزى عليه ترك بقية سهواً كما فى الشهرخانى (قوله الذى لا يصح غيره) أى
فى تحصيل السنة (قوله بل لوقال لا إله إلا الله محمد رسول الله فى التشهد أجزاء) هذا ضعيف والذى
اعتمده الشيخ سالم أن السنة لا تحصل ببعض التشهد بل لا تحصل لإيتامه والفرق بينه وبين كون
كامل السورة مندوباً فقط أن التشهد وارد باللفظ معين بخلاف السورة فإنه لم يرد أنه عليه الصلاة
والسلام قرأ سورة معينة (قوله وإن شئت قلت الخ) اعترض بأن التخيير إنما يكون بين شيئين
متساويين فى الحكم. مع أن الدعاء هنا أفضل من تركه. وأجيب بأنه خير وفقاً للقول بالوجوب
أو أن التخيير بين هذا وغيره لا بين الفعل والترك (قوله أن الجنة) وهى لغة البستان وشرعا
دار الثواب بجميع أنواعها وهى سبع جنان أفضلها الفردوس وفوقها عرش الرحمن ومنها تنفجر
أنهار الجنة قال سبى عبد الوهاب الشعرانى: ويظهر أن أهل الجنة لا أدبار لهم لأنه لا غائط هناك
والمؤمنون من الجن يدخلون الجنة ويكونون فى أسفلها ونراهم ولا يروننا عكس الدنيا، ونقل
القرطبي عن مجاهد والزهرى أنهم فى نعيم حول الجنة وليسوا فيها (قوله وهو الجسر المضروب
على متن جهنم) أى الممدود المضروب على ظهر جهنم وهو أرق من الشعرة وأحد من السيف وطوله ثلاثة
آلاف سنة ألف منها صعود ألف مبطوط ألف استواء، وقيل مسيرته خمسة عشر ألف سنة ثم خمسة

آلاف سنة صعود وخمسة آلاف سنة استواء وخمسة آلاف سنة هبوط.
(قاعدة) قال بعضهم: والصراط شعرة من جفون مالك خازن النار (قوله لكن لا يعلم وقت مجيئها إلا الله
تعالى) أى لقوله تعالى: وإن الله عنده علم الساعة فإن قلت قوله عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة
كما تبين، يدل على أنه عنده علمها والآية تقتضى أن المولى منفرد بعلمها. فالجواب كما قال الحليمي أن
معناه أن النبي الأخير فلا يليق نبي آخر وإلما تلبى القيامة. قال بعضهم: وألحق أن الله سبحانه
وتعالى لم يقبض نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم حتى أطلع على كل ما بهمه عنه إلا أنه أمره بكتب بعضه

وتقول بعد قولك انك تجد محمد اذا ارادت على وجه الاستيعاب **يقول** اللهم صل على ملكك الملقب بالمعزى وصل على انبيائك المرسلين
 برحمتك على ابيك محمد **عليك** ارحمهم **اللهم** اغفر لي ذلالي ولا تقبل عذرتي ولا تقبل عذرتي ولا تقبل عذرتي **اللهم** ان اشدك في نبي خير مني **اللهم** اغفر لي ذلالي ولا تقبل عذرتي ولا تقبل عذرتي **اللهم** ان اشدك في نبي خير مني **اللهم** اغفر لي ذلالي ولا تقبل عذرتي ولا تقبل عذرتي

واعوذ بك اللهم من النار
 وقد مناهنا عن النار
 اعلمنا ومنه انك اعلم منا
 رزقنا الله من رزقه
 اللذة مستمرة في عذاب النار

نظرنا

(وقوله ولو لم يقبر) أي بان غرق في بحر أو أكلته الدواب أو أحرقت حتى صار رمادا وذرى في الهواء
 قيل أول من حفر القبر الغراب حين قتل قابيل هابيل . واعلم أن كل الأمم يخرجون من قبور عمرة
 إلا هذه الأمة المتحدة كما ذكره بعضهم (قوله وارحم محمدا) اعترحه ابن العربي بأن زيادة
 وارحم محمدا الأصل لها إلا في حديث ضعيف لا يلتفت إليه ورده الأجهوري بأنه ورد في حديث صحيح
 الحاكم وإذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل
 محمد ، الحديث . وقد أطال الأجهوري في رده على ابن العربي فانظره ، والمتمتع في صيغة الصلاة
 هكذا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد أفاده الشيخ
 في حاشية الخرشى وقرره شيخنا الأمير خلافا في كبير الزرقاني فانظره (قوله كما صليت) فان قلت لم
 شبه الصلاة على النبي ﷺ بالصلاة على إبراهيم والمثبه بالشيء لا يقوى فوته فالجواب أن
 التشبيه بين آل محمد وبين إبراهيم انظر الحاشية (قوله وروح) بكسر الحاء مخففة كافي الحاشية (قوله)
 على إبراهيم) هو اسم أعجمي ومعناه بالعربية أبرح وفيه لغات ست هذه وإبراهيم وإبراهيم
 وإبراهيم مثلك الهاء قرره شيخنا وإنما خص إبراهيم بالذكر دون غيره من بقية الأنبياء لأن النبي
 عليه الصلاة والسلام رأى ليلة المراج جميع الأنبياء وسلم عليه كل نبي ولم يسلم أحد منهم على أمته
 غير إبراهيم فإنه قال أقرى أمتك مني السلام فأمر نازن أن نصل عليه في آخر كل صلاة إلى يوم القيامة
 مجازة له على إحسانه أو لأن إبراهيم لما فرغ من بناء البيت جلس مع أهله فيسكن ودعا فقال :
 اللهم من حج هذا البيت من شيوخ أمة محمد فهبه مني السلام فقال أهل البيت آمين ، فقال إسماعيل اللهم
 اللهم من حج هذا البيت من كحول أمة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين ، فقال إسماعيل اللهم
 من حج هذا البيت من شباب أمة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين ، فقالت سارة اللهم من
 حج هذا البيت من نساء أمة محمد فهبه مني السلام فقالوا آمين ، فقالت هاجر اللهم من حج هذا
 البيت من رقيقهم فهبه مني السلام فقالوا آمين . وقيل لأن إبراهيم عليه السلام رأى في المنام جنة عرضة
 مكتوبا على أثمارها إلا الله محمد رسول الله فسأل جبريل عنها فأخبره بقصتها فقال : اللهم أجز
 ذكرى على لسان أمة محمد ﷺ فاستجاب الله دعاءه (قوله الصلاة من الله الرحمة) فان
 قلت يلزم عليه التكرار في قوله تعالى وأولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة . قلت أجيب بمنع أنها
 بمعنى مطلق الرحمة بل رحمة مفرقة بالتعظيم . وأجيب أيضا أنه حسن العطف لاختلاف اللفظ واتحاد
 المعنى والأول أولى (قوله ومن الملائكة الاستغفار) هذا فيه قصور لما ورد في صحيح البخاري من قوله
 صل الله عليه وسلم . إن الملائكة تدعون لي مجلس في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه . والحديث فهذا
 يفيد أنهم لم يقتصروا على الاستغفار فلذا قال الشيخ نقلا عن شيخه الصغير . التحق أن الصلاة من
 الملائكة والجن والإنس الدعاء ومن الله زيادة الرحمة (قوله جمع ملك) بفتح اللام ويقال أيضا في الجمع
 فلك قال تعالى : وما الملك على أرجائها . وملك مأخوذ من ألك إذا أرسل فلكه أصله مالك يؤزن مفعول
 ثم دخله القلب المسكافي فصار ملكا ثم نقلت حركة الهزة إلى الساكن قبلها وهي اللام ثم حذفت قرره
 شيخنا (قوله بالهزمة) متعلق بمحذوف أي يضبط أو يقرأ بالهزم وبه قرأ نافع النبي والتبشير والأنبياء
 فان قلت يرد على ذلك ما روى أن رجلا قال يا نبي الله بالهزمة فقال له النبي صل الله عليه وسلم
 ولست نبي الله ولكني نبي الله ، فالجواب أن النبي عن ذلك قد نسخ وقال الجوهري إنما أنكره
 عليه السلام لأن الأعراب إذا ما من خرج من مكة إلى المدينة يقال نبات من أرض إلى أرض

ولو لم يقبر (اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد وارحم
 محمدا وآل محمد وبارك
 على محمد وعلى آل محمد كما
 صليت ورحمت وبارك
 على إبراهيم وعلى آل
 إبراهيم في العالمين إنك
 حميد مجيد) الصلاة من
 الله الرحمة ومن الملائكة
 الاستغفار ومن الآدميين
 التضرع والدعاء ، قاله
 أبو الحسن والحيد الخمود
 في جميع أفعاله والجميد
 العظيم (اللهم صل على)
 جميع (ملائكتك) جمع
 ملك وهو خلق عظيم
 روحاني لا يأكل ولا يشرب
 (و) صل على (المقربين) منهم
 كجبريل وميكائيل
 وإسرافيل وعزرائيل
 (و) صل (على أنبيائك)
 جمع نبي بالهزم

نظرنا

راعد في جنته السما والارض
 من جنته القبر ومن جنته
 المسبح النجاة ومن جنته

النداء وسورة الحزبية التي هي حاشية الزمان إلى نبي القدر الذي خرجت
 في سنة ١٢٤٥

من النبأ ، وهو الخبر عن الله تعالى وترك الهمز مأخوذ من النبوة وهي الرفعة على سائر البشر (و) صل (على المرسلين) منهم عطف خاص على عام (و) صل (على أهل طاعتك) الممثلين لأوامرك (أجمعين) (١١٧)

خرجت منها إلى أخرى (قوله من النبأ) أي مشتق من النبأ (قوله وهو الخبر عن الله) بالهامز أو بواو اسطة الملك . فان قلت كيف هذا مع أن النبي عليه السلام هو الذي أوصى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فكيف قول الشارح وهو المجموع عن الله تعالى فالجواب بأنه يخبر بأن نبى يحترم أو بأمر رقيق في المستقبل فلا ينافي أنه لم يؤمر بالتبليغ (قوله وترك الهمز) أي فاصلة تليو اجتماعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكرت فقلت الواو ياء وأدخمت الياء في الياء واعلم أن ترك الهمز هو الأكثر في الاستعمال وبه قرأ السبعة إلا نافسا وهي أفضل من الأولى لأنها لغة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأهل الحرمين ولأنها أبلغ في المدح فلو قدمها الشارح لكان أولى (قوله وهي) أي النبوة الرفعة اعترض بأن النبي في التماموس وغيره أن النبوة هي المكان المرتفع لا الرفعة وأجيب بأنه بقدر مضاف في كلام الشارح أي ذوارفة وهو المكان المرتفع أو يقال إنه تفسير باللازم (قوله للهني عن ذلك) أي نبى كراهة روى الإمام أحمد أنه عليه السلام نبى عن أن يقول الرجل اللهم ارحمني إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ولعزم المسألة فإنه يفعل ما يشاء لا مكره له انتهى (قوله هذا دعاء عالم الخ) يتشبه هذا على جعل من بياينة أوزانمة في الإنبات على مذهب الأخفش لا تبعضية لأنها لو كانت تبعضية لما كان عموم وجعلها تبعضية يعين أن يراد بالكل الكل المجموع لا الكل الجيعي أفاده الشيخ في الحاشية ولعل شارحنا إما اختار أنه عام أي بدبه الخصوص ولم يجعل من تبعضية لأن الغالب أو الأصل في اللفظ كل أن تستعمل في الكل الجيعي لا المجموع (قوله عليه النبي صلى الله عليه وسلم لرجل الخ) قال بعضهم في هذا الحديث ردعي من كره الدعاء من الصوفية لأن الدعاء لب العباد والدعاء أفضل من السكوت عند المحققين قال تعالى قل ما يعبا بكم ربى لو ادعواكم وقال تعالى وادعوني أستجب لكم وقال ﷺ ولا يفتي حذر من قدر والدعاء يرفع عمازل وعالم ينزل وإن البلاد لينزل فيستقاء الدعاء فيتمالجان إلى يوم القيامة أي يتصارعان ويتدافعان ورواه الحاكم وصححه (قوله عليه النبي لرجل سمعه يقول اللهم اعطني كذا وكذا وأخذ بكثرة في المسائل الخ) وأخرج الترمذى عن أبي أمامة رضى الله عنه قال دعا رسول الله ﷺ بدعاء كثير لم تحفظ منه شيئا قلنا يا رسول الله: عوت بدعاء كثير لم تحفظ منه شيئا فقال: ألا أدلكم على ما يجمع ذلك كله يقول: اللهم إني أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك ورسولك ﷺ وأهو ذلك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك ورسولك صلى الله عليه وسلم وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قال الترمذى حديث حسن وهذه الرواية تخالف ما قاله الشارح لأن هذه الرواية صريحة في أن الدعاء هو المصطفى ﷺ وكلام شارحنا يقتضى أن الداعي هو رجل غيره ويمكن الجواب بأن الواقعة تعددت انظر القامى (قوله ما أخرنا من الطاعات) قال شيخنا الأمير به أن تأخير الطاعة مندرج فيما قدمه من المعاصي فالأحسن أن المراد ما أخرنا من المعاصي أيضا بحيث لا يقع إلا مغفورا أيضا انتهى (قوله ولا نعلمه من أنفسنا) فان قلت الذي لم نعلمه رفعت عنا المؤاخذه فكيف يطلب غفرانها فجواب أن ذلك فيما قدمه سيده فصارى أخذ به باعتبار مسيه فصاح بالمب الغفران وفي قول الشارح ولا نعلمه الخ إشارة إلى أن أفضل التفضل في كلام المصنف ليس على يابه ومن ليست جارة للفضل عليه بل لا بداء كما تقول أعلم منك المودة وهذا غير متعين أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله في الدنيا) المراد بها ما قابل الآخرة وعمر الدنيا سبعة آلاف سنة كما ذكره بعضهم (قوله وقيل هي الزوجة الحسنة) أي خلقا راقلا

سألك ، إلى آخره (اللهم اغفر لنا ما قدمنا) من الذنوب (و) اغفر لنا (ما أخرنا) من الطاعات عن أوقاتها (و) اغفر لنا (ما أسررنا) أي أخفينا من المعاصي (و) اغفر لنا (ما أعلننا) أي أظهرنا من المعاصي (و) اغفر لنا (ما أنت أعلم به منا) ولا نعلمه من أنفسنا (ربنا آتنا في الدنيا حسنة) قبول هي العلم وقيل هي المال الحلال وقيل هي الزوجة الحسنة

(قوله وقيل هي العافية) وقيل اتباع الأولى وقيل هي العبادة وقيل هي سعة المال وقيل هي العمل مع الإخلاص وقيل هي الفتاة وقيل هي اتباع السنة (قوله وقيل عن بعضهم) هو الشيخ زروق (قوله) خسارة قول منها أن المراد بالحسنة في الآخرة العطر إلى وجه الله الكريم وقيل ثواب الإخلاص وقيل مراعاة النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة وقيل هي الحور العين انظر الشريحي (قوله أحسنها العافية في العارين) قال الجهوري ولو فُرت الحسنة في الدنيا بخير الدنيا والحسنة في الآخرة بخير الآخرة لم يبعد انتهى (قوله بأن يجعل الخ) وقيل المراد بعباد النار المرأة السوء في الدنيا كما في الشريحي (قوله وأعظمها خاتمة السوء الخ) يعني فتنه المات عظيمة وأعظمها خاتمة السوء والعباد بالله تعالى قال بعضهم والأسباب المتضمنة لسوء الخاتمة والعباد بالله أربعة الهوان بالصلاة وشرب الخمر وعقوق الوالدين وإيذاء المسلمين (قوله لأن الشيطان الخ) قال بعضهم وأكثر ما يأتى للؤمن بقرية خضراء فيها ماء بارد وهو في كرب شديد وكبد قد احترق من العطش فيأتيه الشيطان بقرية فيها ماء فيقول المؤمن اسقي ولم يعلم أنه الشيطان فيقول له قل كذا وكذا حتى أسقيك ويتحول من جهة إلى جهة أخرى ويريه الماء فإن كان من أهل السعادة نزل عليه جبريل فيهب إبليس وحياته يتيمم بالماء لتقدم جبريل عليه السلام بالرحمة والبشارة وحي أن أبازكر يا الزاهد ما حضرتك الوفاة خل عليه صديق له ولقته الشهادة فلم يشهد وأعرض عنه بوجهه فلقيه الثانية فلم يجبه فلقيه الثالثة فقال لا أقول فيكي صدق حتى غشى عليه فلما كان بعد ساعة فتح عينيه فمأله عن ذلك فقال له أنا في إبليس اللعين بمرية من ماء ووقف عن يميني وحرك الشربة وقال لي احتاج الماء قلت نعم فقال لي قل عيسى بن الله حتى أسقيك فأعرضت عنه فأفاني من قبل رجل وقال لي كذلك فأعرضت عنه في الثالثة فقلت له لا أقول ف ضرب القدح على الأرض فكسره وولى هاربا وأنا أول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ثم شق فأتى وجهه الله فنسأل الله تعالى بنبيه الكريم أن يحفظنا من الشيطان الرجيم ويختم لنا باب السعادة أجمعين (قوله مسلكا) قال بعضهم هو جبرائيل (قوله أي سؤال المسلمين) أي منكرو ونكير وقيل ميسر ويشير للؤمنين ومنكر نكير للكافرين والسؤال مرة واحدة وقيل يسأل المؤمن سبعة أيام والكافر أربعين يوما صاحبنا ومنكر السؤال مبتدع وليس بكافر والسؤال للجسد والروح معا كما عليه الجمهور والمشهور أن السؤال باللسان العربي وقيل بالسرياني وقيل كل شخص يسأل بلغته أقوال وفي الخبر والقبول أن السؤال في الآخرة فإن نجاهته فابعد أيسر منه وإن لم ينجاه فابعد أشد منه ، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه يسأل من أكلته السباع أو الذئاب أو النور أو الطيور حين يستقر في جوفها وكذا يسأل من غرق أو من حرق أو ذرى في الهواء أو ما من جعل في تابوت وشبهه أو ما لأجل قتله إلى محل آخر فإنه لا يسأل إلا بعد دفنه والأطفال لا يسألون على الخنكار كما قال السيوطي وقيل يسألون ويلهون الجواب والماجن فقد جزم الحافظ السيوطي بأنهم يسألون لتكليفهم (فائدة) سؤال القبر من خصوصيات هذه الأمة كما قال ابن عبد البر وقيل كان في الأمم السابقة قال الجلال السيوطي في منظومته :

خص نبي الله فجا قد ذكر بأنه يسأل عنه من قبر

ولم يكن ذا نبي قبيله

إلى آخر ما قال فراجع (قوله لأن الشهيد لا يسأل) ومثله في عدم السؤال المرابط والمريض ببدء إسهال

واستغفار والميت بالطاعون أو في زمنه ولو بغيره صابر واعتصام من واطب على تبارك الملك أو أم السجدة كل ليلة ومن يقرأ سورة الإخلاص في مرضه الذي يموت فيه ومن مات يوم الجمعة أو ليلة (قوله بالخاء المهملة) أي لأنه يمسح الأرض في مدة يسيرة وهي أربعون يوما يوم كسنة ويوم كعشر ويوم كجمعة وبقية

وقيل هي العافية (وفي الآخرة حسنة) هي الجنة إجماعا نقله أبو الحسن عن ابن ناجي ثم نقل عن الفاكهاني أن الحسنة خسارة قول الحسنة في الدارين هي العافية ونقل عن بعضهم أن في تفسير الحسنة خسارة قول أحسنها العافية في الدارين (وقتا عذاب النار) بأن يجعل بيننا وبينها وقاية بعدنا عنها (وأعوذ أي أمتحن بك من فتنة الحيا) وهي الكفر أو العصيان أو المال وقيل كل ما يشغل عن ذكر الله فهو فتنة الحيا (والمات) وأعظمها خاتمة السوء أذاذا الله منها يمتدح كرمه أين لأن الشيطان يأتي الإنسان عند خروج روحه على صفة من تقدم موته من أقاربه فيقول له قد سبقك إلى الآخر فأحسن الأديان دين كذا لغير دين الإسلام فت عليه ويكون لك ما كان من الخير فتخير الميت فن أراد الله بناته بيت إليه ملكا يطرده عنه نسأل الله أن ينجينا من كبده (و أعوذ بك) من فتنة القبر أي سؤال المسلمين بأن تزقنا الشهادة عند الموت فنسلم من سؤالها لأن الشهيد لا يسأل (و أعوذ بك) من فتنة المسيح (بالخاء المهملة

أجد العظمة جدرينا . أى عظمته من جد فلان في عيني إذا عظم ، ومنه قوله عز وجل ، وأنه تعالى جد ربنا ، والمعنى تعاليت يا الله عن صاحبة والولد وكل ما لا يليق بعظمتك (قوله) وكذا بعد الفاتحة (ما قاله الشارح من كراهة الدعاء بعد الفاتحة تبع فيه المختصر ودرج عليه الشيخ في الحاشية هنا وقال في حاشية الخرشى ما ذكره المصنف من الكراهة يخالف ما في الطراز فقد قال فيه ويدعو بعد الفراغ من الفاتحة إن أحب قبل السورة وقد دعا الصالحون انتهى قال الخطاب وهو الظاهر ومثله في شرح التلسماني على الجلاب فإنه ذكر أن الدعاء بعد الفاتحة وقبل السورة مباح وليس بمكروه وكذا في أثناء السورة في النافلة وكذا بعد السورة وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع انتهى كلام حاشية الخرشى (فائدة) إذا مر ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة إمام فلا بأس للمأموم أن يصلي عليه وكذا إذا مر ذكر الجنة أو النار فلا بأس أن يسأل الله تعالى الجنة ويستعذ به من النار ويكره ذلك المرة بعد المرة وصلاته صحيحة ولا كراهة وكذلك قوله عند قوله تعالى ، وأليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ، بلى إنه على كل شيء قدير وما أشبه ذلك وكذا قول المأموم عند قراءة الإمام قل هو الله أحد ، إلى آخر السورة الله كذلك كذا في المسائل الملقوطة وكلام الخطاب يفيد اعتنا فاستنتي ذلك من قوله أو أثناء السورة كافي الحاشية وكبير الخرشى والسكندري وغيرهم (قوله) والدعاء في الركوع (وأما الدعاء قبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع فلا يكره بل هو جائز والدعاء بين السجدة مستحب كاستحب بعد التشهد الأخير (فنيته) إذا دعا بحرم فإن صلته لا تبطل على الظاهر كافي حاشية الخرشى خلافا للزرقاني (قوله والبسط) أى (لا يجلس في المسجد فلا كراهة إذا كان في الصف الأول . والحاصل أن المعتد أنه إذا كان في الصف الأول فليس مكروها مطلقا سواء كان من الواقف أو من غيره أو من ريع الواقف أو من غير الواقف أو من غيره مطلقا كان من الواقف أو من غيره أو من ريع الواقف نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى (قوله وشبهها) أى كالمدليل لا لحر أو برد قوله مما فيه رفاهية) أى ما لم يكن حررا في حرم (قوله ولحديث يارباح الخ) أى ولأنه عليه الصلاة والسلام سجد على الأرض وفيها أثر مطر وأصبح على جبهته الشريفة أثر الماء والطين (قوله بخلاف الحصر) أى إذا كانت من حلفاء أو من دوم فإنه لا يكره السجود عليها لعدم رفاهيتها لكن تركها أولى لأنه أقرب للتقوى (قوله فرش المساجد بالحصر من البدع) أى المباحة ولكن تركها أولى وكذا فرشها بالبسط من البدع المباحة ولكن تركها أولى ولهذا لم يفرش المسجدان الشريفان إلا بالزمل ولم يفرشها بحصر ولا غيرها فلو كان فرشها مستحباً لفرشها بأحسن الفرش (فائدة) تكره الصلاة في المساجد المبنية بالمال الحرام كافي حاشية الخرشى وكذا تكره الصلاة في البيوت والحوائث المبنية بالمال الحرام كافي حاشية الخرشى أيضا ويكره أيضا قتل القملة والبرغوث والبعوض والذباب والبق في المسجد ولو في الصلاة والمعتد أن ميتة القملة نجسة وأن طرح قشرها في المسجد حرام وأما قتلها خارج المسجد فجائز ولم يحسن قتلها وإلقاؤها في النار والماء مكروه والماء أخف فإن كان لضرورة فلا كراهة . فإن ألقاها في النار مع كون الضرورة تزول بالماء فهل يكره أو خلاف الأولى فإن لم تزل إلا بالنار فلا كراهة وأما ما حرّم في المسجدية حرام ولو كان في غير صلاة وليصرها في طرف ثوبه وأما طرحها خارج المسجد فجائز لكنه مشكل وأما طرح البرغوث والبق ونحوه في المسجد حرام وأما رمي قشر البرغوث ونحوه في المسجد حرام لأن من منه تقدير ولا يفيكره أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ومن المكروه والمكروه على كراهة) أى المكروه ما يكره (قوله ومن المكروه أيضا قبض اليدين في الفرض وأما النفل بخلاف الأولى وهل كراهته في الفرض للاعتقاد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو إظهار خشوع أو إظهار ثلاثه والأول أقوى وإذا كان خالي الذهن فيحمل على السنة

كذا (وبعد الفاتحة (و يكره (الدعاء في الركوع) كما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم ، أما الركوع فظنوا فيه الرب وأما السجود فأكثر وأما فيه من الدعاء ، (و يكره (الدعاء بعد التشهد الأول (و يكره (الدعاء بعد سلام الإمام) فإذا سلم الإمام سلم المأموم عقبه ولا يشغل بدعاء التشهد ولا بغيره (و يكره (السجود على الثياب والبسط وشبهها مما فيه رفاهية) لمذاق الخشوع الذي هو مطلوب في الصلاة ولحديث يارباح عن وجهك بالتراب ، لأنه يستحب مباشرة الأرض بيديه وجبهته لأنها أشرف الأجزاء وسواء كان لا يسا للثياب أو لا خلافا للشافعي في قوله بالبطان إذا سجد على ثوب متصل به بخلاف الحصر فإنه لا يكره السجود عليها ولكن تركها أولى قال أبو طالب المكي فرش المساجد بالحصر من البدع والسجود على الأرض أفضل لما فيه من التواضع (ومن المكروه السجود على كود عمامته) ينتج الكاف وسكون الواد

وهي طاقاتها المشدودة على الجهة قال في التوضيح عن المازرى هذا فيما يشد على (١٢١) الجهة لانها برزعتها حتى يمنع لصورها

بالارض فان ذلك لايجزى
اتفاقا (و) يكره (السجود
على طرف كه أو) على
طرف (ردائه) وكذلك
كل ما هو لايس له إلا أن
يسجد على شيء من
ذلك لانتفاء حر أو برد
فلا يكره ، ويكره له
السجود على يديه حالة
كونها داخلتي كيه
(أو) تكروه (القراءة
في الركوع والسجود)
لقوله صلى الله عليه وسلم
نهيت أن أقرأ أراكما
أو ساجدا ، (و) يكره
الدعاء بالحجة للقادر
على العربية (هذا في
الصلاة وأما في غيرها
فجاز إذا كان يفهم
معنى ما يقول (و) يكره
الالتفات في الصلاة بلا
حاجة (مالم يستدبر القبلة
فان استدبر القبلة بجميع
بدنه بطلت صلاته (و)
يكره (تشبيك أصابعه)
في الصلاة وأما في غيرها
فجاز (و) يكره (فرقتها)
في الصلاة أيضا وقال مالك
في العتية لا يعجبني فرقة
الأصابع في الصلاة ولا
في غيرها لافي المسجد ولا
في غيره وقال ابن القاسم
في الصلاة أو في المسجد
لا في غيره (و) يكره
(وضع يديه على خصرته)

لأنه ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قبض يديه في الصلاة والحاصل أنه إذا قصد السنة فهو مستحب وكذا إذا كان خالي الذهن وإذا قصد الاعتدال فيكره وإذا قصد السنة والاعتدال فلا كراهة أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله وهي طاقاتها المشدودة) أي الملاصقة للجهة وهذا إذا كان قدر الطائفتين وإن كان كشيئا أعاد في الوقت قال الشيخ في حاشية الخرشي والطاقان ثنية طاقة وهي أن يأخذ شاشا ويثنيه مرارا ويضع اثنين فيها طائفتان ولا إعادة فإن كان أكثر من طائفتين فيعيد في الوقت إن كانت مشدودة على الجهة وإلا بطلت انتهى وقرره شيخنا أيضا (قوله عن المازرى) هو أبو عبد الله محمد بن علي نسبة لمازربفتح الزاوي وكسرهما مدينة في جزيرة صقلية له تأليف كثيرة منها شرح مسلم وكانت له البدالعلياء في الطب أخذ عن اللخمي وعبدالحسين الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض مات سنة ست وثلاثين وخمسة (قوله للقادر) مفهومه عدم كراهة الدعاء بها للعاجز عن العربية في الصلاة (قوله وأما في غيرها فجاز) أي إذا كان في غير المسجد وإلا فيكره كقطع كلام بها فيه للقادر على العربية (في تشبيك) قال الشيخ في حاشية الخرشي الحلف لا ينعقد إلا إذا كان بالعربية انتهى (قوله ويكره الالتفات) ومنه رفع البصر إلى السماء فقد نص سند وغيره على كراهته في الصلاة لكن قيده ابن عرفة بما إذا لم يرفعه للاعتدال ولا فلا بأس به (قوله في الصلاة) أي لأن الالتفات في الصلاة اختلاس يمتلسه الشيطان من صلاة العبد كما في الخبر وروى أبو داود وغيره لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في الصلاة مالم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه ، وورد أيضا وأما يتخشى العبد الذي يلتفت في صلاته أن لا يرجع إليه بصره ، وعن أبي هريرة ، ما لفتت عبد في صلاته قط إلا قال الله تعالى له أنا أخبرك ما لفتت إليه ، (قوله بلا حاجة) أما إذا كان حاجة فلا كراهة بل هو جاز (قوله بجميع بدنه) وكذلك الالتفات ببعض بدنه في القبلة التي يضر فيها الانحراف اليسير كالمصلي للكبشة فإن صلاته تبطل متى خرج عن سمتها بوجهه أو بشيء من بدنه ولو أصبعا على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقي جسدهما (قوله وتشبيك أصابعه وفرقتها) المعتمد أن الكراهة في كل منهما خاصة بالصلاة ولو في غير المسجد ولا يكره ما ذكر في المسجد في غير الصلاة بل هو خلاف الأولى فقط فالفرقة أو التشبيك في المسجد خلاف الأولى فقط على المعتمد كما قرره شيخنا وكلام القاضي ضعيف فراجع الحاشية تنق عليه (قوله وأما في غيرها فجاز) أي ولو في المسجد وقد شبك رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد كما في حديث ذي الديدن إلا أن يقال إنه بيان للجواز فلا يثبت أن الله خلاف الأولى كما في حاشية الخرشي (قوله وقال مالك في العتية) هذا ضعيف والمعتمد ما تقدم (قوله وهو الجلوس على صدور القدمين) المراد بصدور القدمين قدس خمسة قراريط من ظهور القدمين من ناحية أصابع الرجلين ملاصقا للأرض وتكون الأليتان على عتب القدمين فيكون في القدمين بعض ارتفاع حائل بين الأليتين وبين الأرض أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (قوله وقيل هو أن يجلس على أليتيه ناصبا غنذبه كالكلب) التفسير الأول للإمام مالك وهذا التفسير الثاني لأبي عبيدة وهو أصل حقيقة الإقعاء لكن قالوا الإقعاء بهذا المعنى حرام لكنه لا يبطل الصلاة على المعتمد وأما الإقعاء بالحي الأول ففكره فقط وكذا يكره جلوسه على القدمين وظهورهما للأرض وجلسه بينهما وأليتهما على الأرض وظهورهما للأرض أيضا وجلسه بينهما وأليتهما على الأرض ورجلاه قائمتان على أصابعهما فالإقعاء المكروه أربع والمنوع واحد كما في حاشية الخرشي (قوله ويكره تغميض الخ) أي لا تخوف نظر محرم

(١٦ - حاشية الصفحي) انتهى عن ذلك (و) يكره (إقعاءه) وهو الجلوس على صدر القدمين وقيل هو أن يجلس على أليتيه ناصبا غنذبه كالكلب (و) يكره (تغميض عينيه) لئلا يتوهم أنه مطلوب فيها أو لظهور الخشوع وليس مخاشة

أوما يشغله عن الصلاة ويكره أيضا رفع بصره إلى السماء بلا اعتبار أماله فلا بأس به كما تقدم ولا يلحقه الوعيد ويكره أيضا النظر إلى موضع سجوده في قيامه بل يضع بصره أمامه (قوله ووضع قدمه على الأخرى) أى إلى الأطول قيام وشبهه فلو وقف عليهما معا واعتد تارة على هذه وتارة على هذه فلا بأس به وكذا يكره وضعهما على ساقه (قوله ويكره الصفد) بالصاد المهملة بعد هاء ثم دل المهملة هذا هو الصواب كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لقوله في الحاشية هنا تبعا للزواني فإنه بالنون فانه خطأ كما في حاشية الخرشى (وهو أن يقرن بين رجلية) وهو بمعنى قول غيره وهو ضم القدمين كالمنقيد (قوله وتفكر بأمر دينوى) ولا تبطل به الصلاة إن لم يشغله فإن شغله بأن صار لا يدري ماصلى أثلاثا أو أربعاً أو واحدة أبطأ أمالوشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فينبى على الأقل ولا تبطل صلاته على المعتمد فإن لم يكن التفكر دينوياً بل كان أخروياً فإن كان غير متعلق بالصلاة فلا كراهة مالم يشغله فإن أشغله بحيث لا يدري أصلى ثلاثاً أو أربعاً أو واحدة بطلت أماناً شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فينبى على الأقل وأما إن كان آخرى واستغفلاً بالصلاة فلا كراهة أيضاً ولو أشغله وصار لا يدري ماصلى فينبى على الأقل فإن شك هل صلى واحدة أو أكثر فبى على واحدة وإن شك هل واحدة أو أكثر أو أقل من واحدة فينبى على الأحرام أفاذه الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى ومن تقرير شيخنا (قوله وعبت بليته) أى أو غيرها من خاتم ونحوه وليس معه تحويل خاتم من أصبع لأخرى لعدد الكراهات خوف السهو لأنه لإصلاح الصلاة فلا كراهة فيه وكذا عند الآى على أصابعه لا يكره ويكره أيضاً أن يروح على نفسه بأى كاهن كفى الحاشية هنا وظاهرها سواء كان في الفرض أو في النفل وكلام الأجهورى يفيد أن الكراهة خاصة بالفرض ونصه قال ابن القاسم كره مالك أن يروح على نفسه في المكتوبة وخففه في النافلة ويكره الترويح بالمراوح في المسجد انتهى وكذا يكره تشمير الأكام وضم الشعر لأجل الصلاة لما فيه من ترك الخشوع فإن فعل ذلك لشغل عرض له ثم أراد الصلاة وهو على تلك الحالة فلا كراهة (قوله في البسمة) مصدر قياسى لبسمل إذا قال بسم الله فقط كما في الصحاح أو قال بسم الله الرحمن الرحيم على ما في البيضاوى وحواشيه وقال ابن هشام البسمة لغة قول بسم الله وأصلها نفس بسم الله الرحمن الرحيم وأعلم أن لفظ بسملة من قبيل النحت وهو أن يأخذ من الكلمتين مثلاً كلمة ووقع منه في القرآن وإذا القبور بعثت ، على ما قاله الزمخشري وغيره من أنه مركب من بعث وأثير أى بعث موتاهما وأثير ترابها والكلمات المنحوتة الواردة عن العرب كثيرة منها بسمل قال الشاعر :

لقد بسملت ليلي غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الحديث المبسل

ومنها هلل إذا قال لا اله إلا الله ومنها جعل إذا قيل حى على الصلاة حى على الفلاح ومنها حوّل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله منها غير ذلك وقد استعمل النحت في الخط كثيراً ككتابة حينئذ جاء مفردة وإلى آخره الخ وانتهى تارة اه وتارة ه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم إلا أنه ينفى اجتنب الأخيرتين وإن أكثر منه الأعاجم فأحذر من ذلك (قوله التكرارة الخ) محل التكرارة إذا اعتقد أن الصلاة لا تصح بتركها ولم يقصد الخروج من الخلاف فإن قصد تركه والحاصل أن الصور ست لأنه ما إن يلاحظ الفرض أو النفل أو لانية له وفي كل إيمان يقصد الخروج من خلاف الإمام الشافعى أم لا فإن لاحظ الفرض كرهه مطلقاً وكذا النفل وإن لم يقصد فرضاً ولا نفلان يقصد الخروج من خلاف النذب وإلا كرهه أفاذه الشيخ في تقريره على الخرشى وقرره شيخنا وكلام الحاشية هنا ضعيف فراجعها

(و) يكره (وضع قدمه على الأخرى) لأنه من العيب ويكره الصفد وهو أن يقرن بين رجلية وكذا يكره أن يرفع رجلاً ويعتمد على الأخرى (و) يكره له (تفكر بأمر دينوى) (و) يكره له (عبت بليته) لما فاته الخشوع (و) يكره له (حل شئ بكه) ثلاثاً يشغله عن الصلاة (و) كذا وضع شئ (في فقه) والمشهور في البسمة والتعوذ الكراهة في الفريضة

أنها مندوبة ، وعن ابن نافع

وجوبها) ولا يفعل شيئا
من المكروهات في الصلاة
ولا في غيرها لأنها حجاب
بينه وبين المحرمات (فإن
فعل شيئا من المكروهات
في صلاته كره له ذلك) من
غير زيادة أي (ولا تبطل

صلاته) على المشهور أى
بفعل ذلك المكروه لأن
من المحرم ما لا يبطلها
كالاتعات وسبق الإمام
فالمكروه من باب الأولى
(والله أعلم) ثم شرع فيما
يقابل الفرض فقال :

(بَابُ مَنْدُوبَاتِ الصَّلَاةِ)
 يَجْمَعُ مَنُذُوبٌ وَمَرَادُهُ
 بِالْمَنُذُوبِ مَا قَابِلُ الْعَرَبِيَّةِ
 الشَّامِلَةُ لِلْسَّنَةِ وَالْأَفَافَةِ
 وَالرَّغِيْبَةِ وَيُدْرِكُ بِالْأَفَافَةِ فَقَالَ
 (وَيَسْتَحِبُّ لِلْمَكْلَفِ أَنْ
 يُتَّقَلَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ
 قَبْلَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ)
 إِنَّمَا خَصَّ هَذِهِ الْأَوْقَاتَ
 وَأَنْ كَانَ الثَّقَلُ يَجُوزُ
 فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا عِنْدَ
 طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ
 غُرُوبِهَا وَعِنْدَ خُطْبَةِ
 الْجُمُعَةِ وَعِنْدَ ضَرْبِ الْوَقْتِ
 وَعِنْدَ تَذَكُّرِ الْقَائِمَةِ
 وَعِنْدَ إِثَامَةِ الصَّلَاةِ
 يَذْكُرُهُ بَعْدَ الصُّبْحِ
 وَبَعْدَ فِرَاقِ الْعَصْرِ
 لِأَنَّكَ التَّائِلَةُ عِنْدَ هَذِهِ
 الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ لِقَوْلِهِ

(قوله دون النافلة) أى قال بسلمة والتعود لا يكرهان فيها بل يجوز أن مطلقاً في السرا والجر في القاعة والسورة (قوله وعن ابن مسلة) هو محمد بن مسلمة بن هشام بن إسماعيل بن هشام وهشام هذا هو أمير المدينة الذي نسب إليها مدهشام وفتحه محمد بن مالك وكان من أعيان الفقهاء المدنيين مات سنة ست ومائتين (قوله كاللافتات) فيه نظر لأن الالفتات مكروه قطعاً كسبب لإحرام فإنه أراد الالفتات المتفاحش فهو مبطل كسبب. وأجاب بعضهم عن الشارح بأن مراده بالالفتات النظر في الحرمان في الصلاة فإنه يجرم مع صحة الصلاة انتهى من الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير ومن تقر بعض شيخنا.

(باب مندوبات الصلاة)

[illegible]

صلى الله عليه وسلم ، من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ،

وحرمة الله على النار أي فبركتها يوقفه الله تعالى التوبة من الكبائر أو يحصل له محض العفو انتهى
(قوله عبادا اثني عشرة سنة) أي من عبادة بني إسرائيل كافرده شيخنا البيهقي ومثله في التفرادى وقال
شيخنا الأمير قوله عدلن له عبادة اثني عشرة سنة أي ليس فيها هذه السن ولا ما يفوقها أو ما يساويها
انتهى (قوله زبد البحر) أي رغوته التي تلعو على وجهه عند مجيئه . وأعلم أن هذه الأعداد الواردة
في تلك الأحاديث ليست للتحديد بحيث تكون الزيادة عليها أو النقصان عنها مفوتة لما تأكد من
طلب التوافل في هذه الأوقات أو تكون مكرهة أو خلاف الأولى بل الفضل الخاص المترتب عليها من
تحريم الجسد على النار وغير ذلك كما في الحاشية وغيرها (قوله لما قيل الخ) أي ولما رواه ابن ماجه
في صحيحه . ومن صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بني الله بيتا في الجنة . وسئل عليه السلام عن قوله :
وتجافي جنوبهم عن المضاجع ، فقال : الصلاة بين العشاءين ، ثم قال : عليكم بالصلاة بين العشاءين ، الحديث
والأفضل فصل التوافل البعدية عن الصلاة ولو بد كر ما ورد أن التوافل جارية لنقصان الفرائض أي
لتكثير ما عسى أن يكون نقصا ويكره ملاحظة ذلك لقول ابن القاسم وليس من عمل الناس أن يتنقل
ويقول أخاف أن تنقص من الفرائض وما سمعت أحدا من أهل العلم يفعله والأفضل أن يكون النفل مثنى مثنى
في ليل أو نهار وقيليا أو بعديا فلو صلى ركعتين وقام ساهيا إلى ثالثة فإن ترك قبل رفع رأسه من ركوعها
رجع للجوس وقشهد وسلم وسجد بعد السلام وإن لم يتذكر إلا بعد رفعه من ركوعها تمدى وأتى
برابعة وسجد قبل السلام لنقص السلام بعد ركعتين وأما لو نوى النفل أربعا فله أن يسلم من ركعتين وإذا
أنفذه وقد نواه أربعا عليه السلام فإن كان قبل عقد الثالثة قضاء ركعتين وإن كان بعد عقدها قضاء أربعا فآذنه
الشيخ في الحاشية هنا (قوله الأولين) أي الراجعين إلى الله بالتوبة المطيعين له (تنبيه) قال في المدخل
ينبغي لطالب العلم المتداومة على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعا لفرض قبله أو بعده فإظهاره
في المسجد أفضل من فعله في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعله إلا في موضعين فانه كان لا يتنفل
فهما إلا في بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فثلاثا لا يكون ذريعة لأهل البعد الذين لا يرون
صححة الجمعة إلا خلف إمام معصوم وأما بعد المغرب فشقة على الأهل لأنهم ينتظرونه في هذا الوقت للعشاء
ويتشوقون إلى مجيئه (قوله الضحى) ورد أنها تقوم مقام قيام الليل وورد آفره وفي الضحى يسورتها
والشمس وخشاها وسودة الضحى . وقال الشعراي : من واطب على صلاة الضحى لم يقر به شيطان
إلا احترق وما اشهر على السنة العوام من أن من صلاها لا يعيش له ذرية فهو كذب لأصل له وكذا ما اشهر
على السنة العوام من أن من فعلها ثم تركها يحصل له الضرر في نفسه وأولاده فهو باطل لأصل له بل
هي كغيرها من التوافل إن فعلها حصل له الثواب والإفلا قد ورد أنه كان عليه الصلاة والسلام يصلي
الضحى حتى يقال لا بدعها ويدعها حتى يقال لا يصلها رواه الترمذي وأقربا ركعتان وأكثرها ثمان
وأوسطها ست من جهة الثواب لا من جهة العدد وقال شيخنا الأمير قولهم وأوسطها ست مني على
القول بأن أكثرها اثنا عشر فهو مشهور مني على ضعف وتركه الزيادة على اثنتي عشرة صلاها بنية
الضحى كذا في الحاشية وغيرها قال الباني لا تركه الزيادة على الثمانية فآذنه (قوله والتراويح) سميت
بذلك لأنهم كانوا يطولون القيام فيها ثم يجلسون بعد كل تسليتين للاستراحة وتستحب الجامعة فيها فهي
مستثناة من كراهة النفل جماعة ووقفها كالو ترعى المعتمد والراجح أفضلية التراويح على الاشتغال
بالعلم غير العيني وصلاة الناس الآن لها من ثلاث وعشرين ركعة بالشفع والوتر وهو فضل محرر الخطاب
رضي الله عنه (قوله وهي قيام رمضان) أعلم أن التراويح لا تختص بربضان وإنما الخاص بربضان
الآن كد نفل كافي حاشية الحرشي وورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تبارك وتعالى

وقال صلى الله عليه وسلم
رحم الله امرأ صلى قبل
العصر أربعا ودعاؤه عليه السلام
مقبول فمن صلى دخل فيه .
وقال صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد المغرب سنا
لم يحدث نفسه في بسوء
عدلن له عبادة اثني عشرة
سنة وفي رواية وغفرت
ذنوبه وإن كانت مثل
زيد البحر ، ويستحب
له الزيادة في النفل بعد
المغرب لما قيل إنها صلاة
الأوليين وأنها تنفي عن
قيام الليل وهذا كله ليس
بواجب وإنما هو على
طريق الاستحباب ثم
عطف على المستحب فقال
(و) كذا (يستحب الضحى)
لأنه صلى الله عليه وسلم
مر يقوم بفعله فقال
وهذه صلاة الأوليين ، وجلب
الاحاديث الواردة في
فضلها يخرجنا عن قصد
الاختصار (و) يستحب
(التراويح) وهي قيام
ومضان ويستحب قراءة
الحتم فيها (و) يستحب لمن
دخل المسجد أن يصلي

رَكْعَتَيْنِ

رَكْعَتَيْنِ

رَكْعَتَيْنِ (حَقِيقَةُ الْمَسْجِدِ)
قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ وَلَا تَقُوتَ
عِنْدَنَا بِالْجُلُوسِ (وَيَسْتَحِبُّ
صَلَاةَ) الشُّفْعِ وَأَقْلَهُ
رَكْعَتَانِ (وَيَصِلُ الْوُتْرَ)
رَكْعَةً (بَعْدَهُ وَهُوَ) أَى
الْوُتْرَ (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ)

عن عيين العرش موضع يسمى حظيرة القدس وهو من نور فيها ملائكة لا يحصى عددهم إلا الله تعالى
يعبدون الله عبادة لا يفترقون ساعة فإذا كان أول ليلة من شهر رمضان استأنوا زيارتهم أن ينزلوا إلى
الأرض فيصلون مع جماعة المؤمنين فيأذن لهم ربهم تبارك وتعالى فينزلون كل ليلة إلى الأرض فكل
من مسهم أو مسهم وسعادة لا ينفق بعدها أبداً (قوله تحية المسجد) أى تحية رب المسجد والأصل فيها
قوله عليه الصلاة والسلام : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين ، والنهي على جهة
الكره وفي البخارى ، إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس ، أى استحباباً أو عمل
الاستحباب إذا كان يريد الجلوس وكان الوقت محل فيه النافلة وهو متوضئ . قالوا ولا يخاطب بها فوصل
ركعتين كانتا من النفل المطلق لا تحية ومن دخل في أوقات الحرمة أو الكراهة فلا يطالب بها وكذا غير
المتوضئ لا يطالب بها ومن قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات قام مقام التحية
كما قال سيدى زروق فينبغى استعمالها عند عدم الوضوء وفى أوقات النهي وله أن يصلى التحية حيث شاء
من المسجد ولو كان جلوسه فى أقصى المسجد وإذا تكرره الدخول كفاه ركوعه الأول والمراد بالتكرار
ما زاد على الوحدة وتحصل التحية بالعرض إذا نوى الفرض والتحية أو نوى نية بالعرض عنها وكذا تحصل
بالسنة والركعة ولا تحصل بصلاة الجنائز لأنها مكرهة فى المسجد فكيف تكون تحية هذا هو المعتقد
قرره شيخنا ومثله فى حاشية شيخنا الأمير خلافاً فى حاشية الخرشى من أنها تحصل بالجنائز فإنه ضعيف كما
قاله شيخنا وغيره (قوله المسجد) أى مسجد الجمعة أو غيره ما ولو المسجد النبوى ما عدا المسجد الحرام
فإن تحيته الطواف إلا من كان مكياً ولم يطلب به ولم يردده بل دخل المسجد لصلاة أو لمساعدة البيت فحقيقته
ركعتان إن كان الوقت محل فيه النافلة إلا جلوس والمراد بالمسجد المعروف لامن التحية مسجداً لبقية
فلا تطلب له التحية على الظاهر كما فى حاشية الخرشى خلافاً فى النفر أوى والسكندرية (فروغ) إذا دخلت
مسجداً وفيه جماعة فلا تسلم عليهم إلا بعد أن تأتى بالتحية ومن دخل مسجد المدينة فببداً بالتحية قبل السلام
على المصطفى عليه السلام أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله ولا تقوت عندنا بالجلوس) أى ولو
طال إذا كان الوقت محل فيه النافلة والجلوس قبلها مكره (قوله وأقله ركعتان) أى وأما أكثره فلا حد له
(قوله الوتر) بفتح الواو وكسرها كافى لأجهورى ويستحب فعله آخر الليل لمن غالب عليه الانتباه
آخر الليل فإن غلب على ظنه عدم الانتباه فالأفضل تقديعه وكان الصديق يوتر أول الليل وعمر كان يوتر
آخر الليل فقال عليه السلام : إن الأول أخذ بالحزم والثانى أخذ بالعزم ، انتهى فإن استوى الأمران
عنده فالأفضل تأخيرهما كما فى الرسالة واعتمده الشيخ فى حاشية الخرشى خلافاً للخصر وأعلم أنه يجوز
التفعل بعد الوتر ويستحب فصل عادى ولا يبيده إن صلى بعده نافلة فقدما للهى المأخوذ من حديث
ولا وتران فى ليلة على حديث راجعوا آخر هاتيك من الليل وترأ ، عند تعارضهما فإن قصد أن يجعل الوتر
وسط النفل فبفس ماصع أفاده شيخنا الأمير ويستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام وكراهه وصلها فإن
أقضى بخفى فيه ولا يفصل بسلام فإن غاب وسلم فلا تبطل صلاته بل هى صحيحة مراعاة لقول أشهب
يسلم من أقدى بواصل أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره بعض شيوخنا ومثله فى حاشية شيخنا الأمير
فإن علم قبل الدخول معه بأنه واصل فبنوى بالاوليين الشفع وبالثالثة الوتر ولا تقصر هذه النية المخالفة
لنية إمامه فلو علم فى الأثناء فحدث نية الوتر بدون تطلق فلو أدرك فى الثانية جعلها أول الشفع والآخره
الوتر ثم تأتى بركة بدقراغ الإمام ويجعلها آخره الشفع وهذا يلغز فيقال للوتر بين ركعتي شفع فلو
أدرك فى الآخره فيجعلها الوتر فيأتى بعد سلامه بركعتي الشفع وبهذا يلغز فيقال وتر قبل شفع أفاده
الشيخ فى حاشية الخرشى وغيره وهو ما عليه أهل المنه بقال شيخنا الأمير وقد يقال إنه يدخل بنية الشفع

(فرج) إذا صلى المسافر العشاء بالأرض ونيتة الرحيل والتقل على العا به فاستحب له في المدونة أن
 نزه على الأرض ثم يتنفل على دابته ولو عقب الوتر ويلزمها فيقال لنا رجل صلى الوتر قبل الشفق
 ، مقتدياً بأصل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى واعلم أنهم ذكروا أن وقت الوتر الاختياري ابتداءه
 العشاء الصحيحة المؤداة بعدمسبب الشفق وانتهاءه طلوع الفجر وابتداءه ضروريه من طلوع الفجر
 أو صلاة الصبح ثم إنهم جعلوا من حل النافلة للزوال وقت قضاء الفجر فإن قلت هل جعلوا من حل النافلة
 لضرورة باللفظ أو جعلوا من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح قضاء للوتر فأوجه التفرقة قلت لعل وجه
 قه أن الشأن عدم الفصل بين الضروري والاختياري وحل النافلة قد يتأخر عن صلاة الصبح أفاده شيخنا
 بر (قوله كالعيدين) أي سنة في حق من يؤمر بالجمعة وجوباً إلا الحاج فلا تسن له ولا تندب وأما المرأة
 والصبي والمسافر فاستحب في حقهم والعيدين ثلثية عيد من العود سمي بذلك لأن الله تعالى يعيد
 نرحم والسرور على عباده لأنه يقال فيه المؤمن إن أخر جوا إلى صلاة العيد عودوا إلى منازلهم
 وألهم كالور في الحديث وصفة صلاة العبد ركعتان بغير أذان ولا إقامة ويكره في الأولى بعد تكبيرة
 برامست تكبيرات ويكره في الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام واختلف في مشروعية الزائد
 كبيرة الصلاة فقل إنه أمر تعبدى وقيل معلى وعليه فقيل سببه أن الحسن والحسين رضي الله عنهما
 أبا الكلام غرجهما رسول الله ﷺ إلى المصلى فلما كبر ﷺ كبراهمه فكرر عليه الصلاة
 سلام التكبير لينطق بالسلام فتابعاه في الأولى سبعاً وفي الثانية ستاً وقيل غير ذلك ولا
 حبر رفع اليدين في شيء من التكبير إلا في تكبيرة الاحرام وكل تكبيرة سنة مؤكدة إلا لتكبيرة
 مرأول وأول وقتها من حل النافلة وآخره إلى الزوال ويستحب أن يقرأ فيها جهرًا أصبح اسم ربك
 على الشمس وسخاها ونحوهما ويستحب لها خطبتان بعد الصلاة ويستحب جليسه أول الأولى
 ، ما وقياه لها أو افتتاحهما بالتكبير وتقصيرهما أو الجهر بهما والإنيصا لها أو أول عيد صلاها رسول الله
 ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة قاله النراوى (قوله والكسوفين) أي كسوف الشمس
 سوك القمر في تغييره بالكسوفين تغليب أو أنه مشى على القول بصحة استعمال الكسوف في القمر
 كره من أن صلاة خسوف القمر سنة ضعيفة والمعتمد أنه مستحب وكسوف الشمس هو ذهاب ضوئها
 وبه ما قيل أن الله تعالى إذا أراد أن يخوف العباد حبس عنهم ضوء الشمس ويرجعوا إلى الطاعة لأن هذه
 مة إذا حبست لم يفت زرع ولا يحف ثمرة وقيل سببه أن الملائكة تبحر الشمس وهي تسير يسير الملائكة وفي
 البحر إذا وقعت فيه الشمس أو بعضها استمر نورها قال ابن الماد وما يقوله المجمعون من أن الشمس إذا
 دفت في سيرها القمر حال القمر بينهما وبين ضوئها فاطل لأصل له ولأدليل عليه . والأصل في صلاتها
 ، الصحيحين ، إن الشمس والقمر لا يتكسبان لموت أحد ولا حياة ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف
 بهما عباده فإذا أثير ذلك فصلوا ودعوا حتى يتكشف ما بهما ، انتهى واعلم أن صلاة كسوف الشمس
 ، عين وقتها من حل النافلة للزوال وصفتها أن يكره الإحرام ثم يقرأ الفاتحة ثم نحو البقرة ثم يركع نحو
 مائتين يرفع فيقرأ آل عمران ثم يركع نحو قراءتها ثم يرفع ثم يسجد سجدة ين طولها يقرب من طول
 كوع الثاني ثم يقوم فيقرأ النساء مسرعا بحيث يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران ثم يركع على نحو
 قدم ثم يرفع فيقرأ المائدة ثم يركع قريباً من قيامها فيها ثم يركع فيسجد سجدة ين قريباً من الركوع الثاني

في الثاني فظاهر وأما الأول فبمعنى أن محنته متوقفة على الفاتحة هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشبي
ونقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشبي أيضا خلافا لما في الحاشية هنا من أن من الفاتحة سنة في القيام
الأول فإنه ضعيف كما قال شيخنا وصفة صلاة خسوف القمر ركعتان كالنوافل وهكذا حتى يتجلى فرادى
في البيوت ويكره الجميع لها وأعلم أن أصل الندوية يحصل ركعتين وما زاد فهو مندوب آخر (قوله
والاستسقاء) أعلم أن صلاة الاستسقاء سنة عين في حق الذكر البالغ ولو عبدا مستحبة في حق الصبي
لما مورب بالصلاة والمجاله وسببها عدم نجات الزرع أو عطشه بعد بروزه أو عطش آدمي أو غيره بسبب تخلف
نهر أو مطر أو عين ولو بسبب قلة في بحر ملح أو عذب لا يصل إليهم أو لما لطلب سعة فيباح وهي ركعتان فقط وبقرا
فيها جهر اندبا مؤكدا ولا تنكسر في اليوم الواحد مرتين وتنكسر في الأيام إن لم يحصل المطلوب أصلا أو
حصل دون الكفاية وقتها من حل النافلة للزوال أو لأذانها وإقامة ويخرجون بذلك خشوع وسكينة
ووقار ويلبسون المحتشم من الشباب ثم بعد أن يصلوا يقوم الإمام فيخطب خطبتين بالأرض وكرة على المنبر
ويتكأ على عصا ويندب له أن يأتي بالاستسقاء فربل التكبير الذي يقال في خطبة العيد يدعو فيها بكشف
ما نزلهم ولا يدعو لأمير لا خوف منه ثم يحول داءه فيأخذ ما على عاتقه الأيسر ما به من ورائه ويحصله
على عاتقه الأيمن وما على الأيمن على الأيسر تقاضا لا يتحول حالهم من الشدة إلى الرخاء. ويقفل الرجال مثله
وهم قعود ثم يدعو جهر أو هو مستقبل القبلة وأمن من قرب منه على دعائه وأما من كان بعيدا عنه فيدعو
ومن دعائه **اللهم اسق عبادك بهيمتك وأشر رحمتك وأحس ذلك الميت** وكان الموطأ ولا تفعل
لرفع مطر بل يدعو برفعه فيقولون اللهم هوالينا ولا علينا اللهم على منابت الشجر وبطون الأودية
كما ورد في الحديث (قوله إلا أن آكدتها الورق) أي لأن بعض الأئمة قال بوجوبه على الأعيان وبلى
الوتر صلاة العبدن وهما في مرتبة واحدة ويلهما صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء والعمرة آكد
من الوتر وصلاة الجنائزة آكد من العمرة وركعتا الطواف آكد من الجنائزة أفاده الشيخ في الحاشية هنا
مع زيادة من حاشية الرماله (قوله شرط كال) هو المعتمد وما بعده ضعيف (قوله وثمرة الخلاف الخ) هذه
العبارة غير مناسبة والوجه أن يقال إن المندوب والمسافر يجوز لها الاقتصار على الوتر مطلقا للضرورة وأما
غيرهما فأن قلنا أنه شرط كال وهو المعتمد فيكره لهم الاقتصار على الوتر وإن قلنا إنه شرط صحفوا ترم بهاطل
بعاد بعد شفع وهو ضعيف أفاده شيخنا الأيمن في حاشيته وفي حاشية الشيخ ما يجا لفه فظاهره ثم قال الشيخ
في الحاشية والمشهور كرامة الاقتصار على الواحدة مطلقا مقبلا ومسافرا صحيحا أو مريضا وقوله ظاهرهما
الثاني (أي المعتمد منهما الثاني) قوله أو يجوز أن يفرق بينهما بالزم الطويل هو المعتمد فالانصاف في
الزم مندوب لا لشرط (قوله يقرأ في الشفع) أي الذي يقع بعده الوتر لا مطلق شفع إذ لا تندب له قراءة
مخصوصة (قوله وسبح اسم ربك الأعلى الخ) أي يقرأ هذه السورة المذكورة ولزم له حزب أي يقدم معين
من القرآن يقرؤه في نافلة يفعلها ويلها هذه والمعتمد خلافا للبختصر (قوله عائشة) بالهجر لا بإيلاء المكسورة
فانه لحن وهي بنت أبي بكر الصديق زوج النبي **ﷺ** وهي أنفه النساء مطلقا تزوجها **ﷺ**
وهي بنت سبيع ودخل عليها وهي بنت تسع وقبض عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة وجمعت حتى قابلت
سبعها وستين سنة ولم يتزوج **ﷺ** بكرا غيرها (قوله لو شفع وتره ساهيا) أي تحقيقا

بحسب المذهب في دراسة
اقتصاده على الركعة
الواحدة وإذا قلنا لابد
من تقدم الشفع فهل
يشترط أن ينصهما بنية
أو يكتفي بأي ركعتين
قولان ظاهرهما الثاني
وهل يشترط اتصالهما
بالوتر أو يجوز أن يفرق
بينهما بالزم الطويل
قولان ذكر ذلك كله
أبو الحسن في تحقيق
المباني (ويستحب القراءة
في الشفع والوتر جهرًا)
لأنه من صلاة الليل المختصة
به إلا إذا كان في المسجد مع
غيره فلا يرفع صوته لئلا
يشوش بعضهم على بعض
(ويقرأ في الشفع) على
جهة الاستحباب (في
الركعة الأولى بأم القرآن
وسبح اسم ربك الأعلى
وفي الركعة الثانية بأم
القرآن وقل يا أيها الكافرون
ويقرأ في ركعة الوتر
بأم القرآن وقل هو الله
أحد والمعوذتين) لما
ورد أن عائشة رضى الله
عنها سئلت بأي شيء كان
يوتر رسول الله صلى الله
عليه وسلم قالت كان يقرأ
في الركعة الأولى بسبح

اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الوتر قل هو الله أحد والمعوذتين وفروع: الأول، لو شفع وتره ساهيا

قاله في التوضيح عن ابن القاسم أبو الحسن على الرسالة وعلى المشهور في النسيان والغلبة يستخلف الإمام ويرجع مأموماً وبعد وجوباً في الوقت وبعد فإن عجز الإمام عن الإمامة تأخر مؤتمراً واعتقر له تغير النية للضرورة وصلاته صحيحة ويتأدى المأموم إن لم يقدر على ترك الضحك لحزمة الإمام وفي إعادة قولان نقله في الأصل عن الأقفسي وهذه المسألة إحدى المسائل التي يصير فيها المأموم من مساجين الإمام . الثانية إذا كبر للركوع ولم ينوبه العقد . الثالثة إذا ذكر فاتة . الرابعة إذا ذكر الوتر وبمعنى في الشكل إلا الوتر ذكره الثاني في التكبير ثم عطف على الضحك عمداً قوله (وبسجود السهو للفضيلة) فإنها تبطل به (وبعد زيادة ركعة أو سجدة أو نحو ذلك في الصلاة) من قيام أو ركوع أو عمل كثير (و) تبطل (بالاكل) (و) تبطل (بالشرب) أي عمداً وأما إن فصل أحدهما سهواً فإنه يسجد للسهو ويجزئه صلته (و) تبطل (بالكلام) عمداً (قل أو كثر

بالصحة وعمل الخلاف إذا كان غلبه أما إذا كان اختياراً فينبغي الاتفاق على البطلان كما في الشرحين وكلام المصنف في الضحك وأما التمسك وهو تحريك الشفتين من غير صوت فلا تبطل الصلاة به ولا يجوز في سهوه مالم يكثر فإن كثر ولو سهواً أو غلبةً أو بطل وأما المتوسط بين القليل والكثير فيبطل بتمهده ويسجد سهوه كما في النفر أوى (قوله فإن عجز الإمام عن الإمامة) أي عن ركن من أركانها كالفاحة ونحوها وذكره هنا استطراداً المناسبة الاستخلاف (قوله إن لم يقدر على ترك الضحك) يعني أن المأموم يجب عليه التقاضى على صلاة باطله لحزمة الإمام بشرط خمسة ذكر الشارح منها واحداً وهو أن لا يقدر على ترك الضحك في المدة التي وقع فيها ضحك بل غلبه الضحك فيها من أولها إلى آخرها الثاني أن لا يكون ضحكاً ابتداءً عمداً الثالث أن لا يضيق الوقت الرابع أن لا تكون الصلاة جمعة الخماس أن لا يلزم عليه ضحك المأمومين أو بعضهم فإن اختل شرط من هذه قطع (فاتة) من كان كلاً أحرم قبحه فانه يصل ولا شيء عليه إن كان يعتبر به في كل وقت أحرم فيه ليلاً ونهاراً ولا يصح أن يقدر به غيره ممن ليس على صفته أو ماله كانت تعتبر به في بعض الأوقات دون بعض فإن كان يضبط الأوقات التي لا تعتبر به فيهم فيها فانه يوقعها فيها وأما الذي كلما شرع في الصوم اعتراه العطش فيسقط عنه الصوم بخلاف الصلاة فانه يصل على حالته من وجوده أو نية قاله الأجورى (قوله وفي إعادة قولان) المعتمد منها الإعادة وجوباً وقوله الثانية إذا كبر للركوع ولم ينوبه العقد أي بأن نوى المأموم خلف إمامه صلاة معينة ولم يكبر الإحرام ثم كبر للركوع ناسياً للإحرام أي معتقداً أنه كبر له فيتأدى مع إمامه على صلاة باطله وأما نوى بالتكبير الإحرام أو الركوع أو لم ينو شيئاً فهي صحيحة (قوله الثالثة إذا ذكر فاتة) يعني أن المأموم إذا ذكر وهو يصل أن عليه يسير أمن القوائن فإنه يتأدى مع إمامه وجوباً على صلاة صحيحة ولا يقطع ويستحب له الإعادة في الوقت وأما لو تذكر أن عليه صلاة حاضرة كظهر وهو خلف إمامه في عصر فيتأدى على صلاة باطله ويعيد وجوباً بعد أن يصل الأولى (قوله الرابعة إذا ذكر الوتر) أي تذكر المأموم أن عليه الترت وهو خلف الإمام في الصبح فيتأدى على صلاة صحيحة وأما إن كان قد اقترب له القطع ولو أسفر الوقت على المعتمد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً في الحاشية هنا (قوله ويعيد في الشكل) لكن يعيد نداء في ذكر الفاتحة كما تقدم وقد نظم التتاق هذه المسائل فقال:

إذا ذكر المأموم فرضاً بفرضه أو الوتر أو يضحك فقد أفسد العمل
تكبيره عند الركوع وتركه له عند إحرام عن العلم خذ وسل
يكملها في الشكل خلف إمامه ويأتى بها في غير وتر بلا كسل

وزاد الأجورى بيتاً ، فقال :

وزد ناغاً عمداً كذاك جهالة وهذا الشيخ في متن النوادر قد نقل

(قوله وبسجود السهو للفضيلة) أي قبل السلام تبطل صلاته ولو كثر تكفوت وتسبيح ركوع وسجود يعيد أبداً إن فعل ذلك عمداً أو سهواً ولم يكن مقتدياً بمن يسجد لها ما إن اقتدى بمن يسجد لها فيتبعه ولا بطلان (قوله زيادة ركعة) أي من كل ركن فلي لا يقل إذا كرر الفاتحة فلا تبطل الصلاة على المعتد (قوله بالاكل والشرب) أي ولو وجب لإفاد نفسه ويجب عليه القطع ولو غشى خروج الوقت ويفتقر له بلع ما بين أسنانه ولو لم يمسح وكذا يسير غيره كنية بلامضغ (قوله وأما إن فصل أحدهما سهواً) (الخ) وأما لو فصلهما معاً سهواً فبطل صلاته على المعتد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا والمعتمد أن الإمام لا يحل سهواً المأموم الجامع بين الأكل والشرب أو الجامع بينهما وبين السلام كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الخرشى خلافاً في الحاشية فإنه قاله ضعيف (قوله بالكلام) ويقف رحد العاطس والتفكير بالتسبيح أو ذكر في محله ولو بإد البسملة وسيناهرة وذلك في آية النزل أو أي بها في الفاتحة مع إعرافه للخلاف

(الإمام أن يكون (الإصلاح

الصلاة) أو سوار فتبطل

بكثيره دون يسيره (

كما تقدم (و) تبطل

(بالنفس عمداً) أو جهلاً

إذ هو كالكلام (و)

(تبطل بالحدث)

ويستخلف الإمام إن سبقه

الحدث أو كان ناسباً

وهو معنى قولهم كل صلاة

بطلت على الإمام بطلت

على المأموم إلا في سبق

الحدث ونسبائه ومن ذكر

صلاة يجب ترتيبها مع

الحاضرة التي هو فيها

بطلت التي هو فيها وأشار

لها بقوله (وذكر الفاتنة

وهو كقول صاحب الرسالة

ومن ذكر صلاة في صلاة

فسدت هذه عليه

أبو الحسن قال بعضهم

هو على قول ابن حبيب

الذي يقول تنفس

بالذكر ومنهم من قال

يريد إذا أفسدها على

نفسه لقوله في المدونة

القطع مستحب وإن

أتمها أجزأته ويعيدها

في الوقت على جهة

الاستحباب وقيل وجوباً

انتهى باختصار (و) تبطل

(بالتى إن تعمدت)

تغير عن حالة الطعام

أم لا مفهوماً أن تعمد

أنه لو غلبه لا تبطل أى إلا

أن يكون نجساً بأن تغير

(قائده) لو كان لوجع لا تبطل صلاته ولو بصوت ملحق بالسلام لأنه محل ضرورة والتهدية لم تنقض

وعمداً أو جهلاً بمبطل وسهوا يسجد غير المأموم ولتذكر الآخرة جاز كالبناء لحرف الله والدار

الآخرة فلا تبطل الصلاة به ولو بصوت وأما البكاء لغير الخشوع فإن كان بلا صوت فيقتلر له إلا

فكالكلام . وأما التنجيم فإن كان حاجة فلا بطلان وإن كان لغير حاجة فتزولان المتعمد الصيغة كما

في حاشية الخرشى وأما التنجيم بأن يقول أخ فإن كان لضرورة بلغم فلا تبطل وإن كان عبثاً فتبطل

والجشاء غلبة غير مبطل ولغيرها عمد أو جهلاً بمبطل وسهوا يسجد غير المأموم والبصاق حاجة غير مبطل

ولغيرها عمد أو جهلاً بمبطل وسهوا يسجد غير المأموم وهذا كله إن كان بصوت فإن كان بلا صوت لغير

حاجة فلا بطلان في عمد وكره ولا يجوز في سهوه أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى

(قوله ولو وجب لإيقاد أعمى) أى بأن عاف أن يقع بتر أو نار أو نحو ذلك وكذا إجابته أحدو الله

الأعمى الأصم وهو في نافذة ويقدم لإجابة الأب والابن وإن وجب كإجابته عليه الصلاة والسلام

فلا تبطل على المتعمد سواء كان حياً أو بعد موته كما وقع لأبي العباس المرسى ، وفي ذلك قلت ملغزاً :

يا فقها شخص تكلم عمداً في صلاة ولم يكن إصلاحاً

لصلاة وبعد هذا فقلتم تلك صحت وحاز هذا نجاحاً

(قوله وبالنفخ) أى بالقلم لا بالآلة لأن يكون عبثاً فيجوز على الأفعال الكثيرة (قوله ويستخلف

الإمام) أى يستحب له أن يستخلف من يتمهم فإن لم يستخلف نذ لم يستخلف وإن شاء وأما أفرادى

لكن يكره وهذا في غير الجمعة إلا إن وجب الاستخلاف ونذ استخلاف الأقرب من الصف الذى يليه

لأنه أدنى بأحوال الإمام انظر الحاشية (قوله وإن ذكر صلاة يجب ترتيبها الخ) وهى من واحدة إلى أربع

أو خمس على الخلاف في اليسر هل هو أربع أو خمس فيه خلاف كافي المختصر والمتعمد القول بأنه خمس كما

نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني (قوله بطلت التي هو فيها) أى بناء على القول بأن

الترتيب بين الفرائض السيرة والخاصة واجب بشرط المتعمد أنه واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بترك

على المتعمد (فتبينه) من عليه فرائض فلا يصلى نقلاً لا لا الشفع والوتر والعين والكسوف والخوف

والاستسقاء والفجر ولا يصلى الضحى ولا قيام رمضان فإن فعل أمهم من وجه أو جر من وجه أى أجر من

حيث أن مفعول طاعوا أمهم من حيث أنه يتضمن تأخير القضاء أفاده السكندرى وغيره (قوله هو على قول

ابن حبيب) هو عبد الملك بن حبيب أخذ عن ابن عبد الحكم وأصبغ بن الفرج وغيرهما وكان له في كل

علم دخل إلى مصر فصار كل ذى علم يسأله عن فقهه وهو يجيبه جواب متحقق فعجبا من قوة علمه وأخذوا

عنه وعظوا دروس علمائهم له تأليف كثيرة تبلغ ألفاً وخمسين كتاباً منها الوصحة في السنن والفقه توفى في

ذى الحجة سنة ثمان أو تسع وثلاثين ومائتين (قوله ومنهم من قال) أى جواباً عن كلام صاحب الرسالة

بتشبيته على المتعمد مثله جواب عن قول المصنف وذكر قائمته أى إذا أفسدها على نفسه (قوله القطع مستحب)

فإن قلت الترتيب أمانة أن يكون واجباً فيلزم القطع أو مستحباً فيلزم التقادير قلت يمكن أن يقال الترتيب

واجب ولم نقل بوجوب القطع من إعادة لمن يقول باستحباب الترتيب أفاده الشيخ في الحاشية وأجاب شيخنا

الأمير بأن الترتيب لما هو واجب في الابتداء قبل التمسك بجمرات العبادة (قوله ولو يعيدها في الوقت على

جهة الاستحباب) أى مراعاة لمن يقول باستحباب الترتيب (قوله لأن يكون نجساً) لم يتم القيود

وحاصلها أنه إذا كان غلبة فلا بطلان بغيره ثلاثة أن يكون نجساً ولا يكون يسيراً أو أن لا يرجع منه شيئاً

فإن كان نجساً أو كثيراً يبطل وإن وجع منه شيء فإن كان عمداً يبطل وإن كان سهواً فلا يسجد بعد السلام

وإن كان غلبة فتزولان لا بطلان وعدمه على حد سواء كآمال ابن عرفة ومثل التاء الفلست (قوله بأن تنير

عن حالة الطعام تغير أفا حشا أي بأن يشابهه أحد أو صاف العذرة لأن المعتد أن التي لا ينحس إلا إذا شابهه أحد أو صاف العذرة كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف وأما القلس فلا ينحس إلا بمشابهة أحد أو صاف العذرة قولوا واحدا (قوله زيادة أربع ركعات) أي متيقنة أموالا وشك فيها ينحس بالأسجد وعقد الركعة هنا برفع الرأس من ركوعها فإذا رفع رأسه من الركعة الثانية في الرابعة أو من الركعة السابعة في الثلاثية أو من الركعة الرابعة في الثانية سهواً بطلت صلاته (قوله زيادة ركعتين في الثانية) هذا في الفراض كالصحيح والجمعة وأما النفل فلا يبطل بزيادة مثله إلا أن يكون محدودا كمنعرج وعيد وكسوف واستسقاء فتبطل هذه زيادة مثله وأما الترتقا فتبطل بزيادة ركعة بين لا بزيادة مثله كما تقدم (قوله ولو في صلاة سفر) هذا ضعيف والمعتد أن صلاة السفر لا تبطل إلا بزيادة أربعة ركعات مراعاة لأصلها (قوله إن لم يدرك معه ركعة) هذا قيد في القبيل وأما البعدى فتبطل بسجوده ولو أدرك ركعة على المعتد فالماحصل أنه إذا نجده البعدى بطلت أدرك معه ركعة أم لا وإذا سجد معه القبيل فكذلك إن لم يدرك ركعة وإلا فلا بطلان بل هو مطالب بالسجود وحل البطلان في المسألتين حيث يسجد معه عمدا وكذا جهلا على المعتد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وأما سهواً فلا بطلان (قوله يسجد القبيل معه) أي قبل قضاء ما عليه ولو لم يدرك وجبه بل يسجد قبل ولو تركه الإمام فلو لم يسجد معه وأخره فقام صلاة نفسه سهواً فلا بطلان وكذا إن أخره عمدا أو جهلا لا يبطل على المعتد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا وحاصل هذه المسألة أن المسبوق إذا لم يدرك ركعة مع الإمام فلا طالب بسجود أصلا ولو سجد القبيل أو البعدى قبل قضاء ما عليه وقبل السلام بطلت صلاته إن كان عمدا أو جهلا لا سهواً وأما إن أدرك معه ركعة في البعدى يؤخره وجوبا فإن قدمه عمدا أو جهلا بطلت لأسهوا في القبيل يسجد قبل القضاء فلو أخره عمدا أو جهلا أو سهواً فلا يبطل على المعتد فلو قدم الإمام السجود البعدى أو أخر السجود القبيل ورآه منه عليه فتيحه المسبوق بأن يفعل القبيل معه والبعدى بعد قضاء ما عليه فإن خالفه فهم ما حجت وأما إن أخر الإمام السجود القبيل عمدا أو جهلا فيفعله المأموم معه إن أدرك معه ركعة وكلاهما ثلاث سنن وإلا أخره تمام الصلاة وأما لو قدم الإمام السجود البعدى عمدا أو جهلا فلا يقدم المسبوق معه فلو قدمه سحوت وإن ترك إمامه السجود القبيل وكان عن ثلاث سنن وطال بطلت صلاة الإمام وسحوت صلاة المأموم إن أتى به وترداد هذه على قوله كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانته أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله وأخر البعدى) أي أخر المسبوق المذكور ركعة السجود البعدى وجوبا فإن قدمه عمدا بطلت وكذا جهلا على المعتد كما تقدم عن حاشية الخرشى خلافا لما في في الحاشية هنا عن ابن القاسم من عدم البطلان في الجهل فإنه ضعيف وأما لو قدمه سهواً فلا بطلان كما تقدم (قوله لو ترك السجود القبيل) فإن قلت لم حكمه بالباطل إن ترك السجود القبيل مع الطول مع أنه سنة وقلت إن ترك جميع سنن الصلاة عمدا أو جهلا فلا تبطل بذلك عند ابن القاسم ويستغفر الله وهو المعتد قلت أجاب الشيخ في حاشية الخرشى بأن ابن القاسم نزل السجود القبيل منزلة الفرض وأجاب شيخنا الأمير بأن البطلان في ترك السجود القبيل مراعاة للقول بوجوده ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف (قوله كالسورة مع القرآن) أي بناء على أن صفتها من سر أو جهر سنة وهو المعتد (قوله والجلوس الوسط) هذا ضعيف لأنه إذا ترك ترك سنتين ومستحبا ثلاث سنن كما تقدم أفاده الشيخ (قوله وطال) هذا إذا كان الترك سهواً أما إن كان عمداً فتبطل مطلقا طال أم لا كما في الحاشية هنا وحاشية الخرشى خلافا للسنهوري وإن اعتمد النوروى كلامه وهو ضعيف والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وهو المعتد وعند أشهب بالخروج من المسجد ومثل الطول ما إذا حصل مانع كحدث عمدا أو سهواً أو نكلم

عن حالة الطعام تغير أفا حشا (و) تبطل (زيادة أربع ركعات سهواً في الرابعة والثلاثية وزيادة ركعتين في الثانية) وظاهره ولو في صلاة سفر (و) تبطل (بسجود المسبوق مع الإمام للسهو قبليا كان أو بعدا) إن لم يدرك معه ركعة كاملة مع الإمام لأنه حينئذ اجبى من الإمام فإن أدرك معه ركعة يسجد أقبلي معه وأخر البعدى إلى إتمام صلاته فيسجد بعد أن يسلم (و) تبطل (ترك السجود القبيل إن كان عن نقص ثلاث سنن) كالسورة مع أم القرآن لأن قراءتها سنة والقيام لها سنة وكونها سرا أو جبرا سنة وكالجلوس الوسط وثلاث تكبيرات (وطال) ذلك فإن لم يطل يسجد للسهو ولا شيء عليه (والله أعلم) ولما أنهى الكلام على ما يفسد الصلاة شرع يذكر كيفية السهو وما يجبر به وما لا يجبر به فقال :

الشيخ

هذا في سجدة واحدة ولا يسجد
 وسجد السجدة سجدة واحدة كسجدة ثلث الصلاة يسجد
 على كل سجدة مرة واحدة ويصلي ويسجد

(باب) يذكر فيه سجود
 السهو (وأحكامه
 وما يتعلق به .
 فائدة) نقل الثاني عن
 القرافي أن التقرب إلى الله
 تعالى بالصلاة المرفقة بالسجدة
 إذا عرض فيها الشك
 أولى من الاعراض عن
 تقيدها والشروع في غيرها
 والاقتصار عليها أيضا بعد
 الترفع أولى من إعادتها
 فإنه منهاجه صلى الله عليه
 وسلم ومنهاج أصحابه
 والسلف الصالح بعده
 والخير كله في الاتباع والشر
 كله في الابتداء وقد قال
 صلى الله عليه وسلم
 ولاصلائين في يوم فلا ينبغي
 لأحد الاستظهار على النبي
 صلى الله عليه وسلم فلو كان
 في ذلك غير آتية عليه وقرره
 في الشرع والله سبحانه
 وتعالى لا يتقرب إليه
 بمناسبات العقول وإنما
 يتقرب إليه بالشرع المنقول
 والله أعلم فإذا حصل من
 المصلي سهوا فإما أن ينقص
 فقط أو يزيد فقط أو
 ينقص ويزيد والمصنف
 يتكلم على جميعها في كل
 سهو (سجدتان) لا أكثر
 منها ولا أقل ولو تعدد
 السهو وسجدما (قبل
 سلامه إن نقص)

أو لا يسجد سجدة أو استدير القبلة إن كان متعمدا في هذه الثلاثة .

(باب سجود السهو)

إضافة سجود السهو من إضافة المسبب للسبب غالبا ولا لأنه قد يكون سببه العمد كما إذا طول محل
 لم يشرع فيه التطويل كما إذا طول في الرقع من الركوع أو الرقع من السجود وإضافة الجنس لأنه سجدتان
 فقط قوله عن القرافي) أراد به الإمام الكبير شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي نسبة القرافة
 لأنه كان يأتي من جهتها أصله من الهندا توفي بدير الهلبيين سنة أربع وثمانين وستائة ودفن بالرافقة وكان
 نادرة الزمان أخذ عن العز وغيره ولهم فرافق متأخر شيخ الشيخ علي الأجهوري واسمه محمد بن يحيى من
 ذرية العاروف بالقرافي بجره وله آليف كثيرة منها شرحه على خليل وشرح المواعظ والقرآن المأثور على
 القاموس ولدى رمضان سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ومات سنة تسع وألف (قوله المجبورة) هو لازم قوله
 المرفقة (قوله أولى) أعلم أن أولى في الموضوعين بمعنى الواجب لأن قطع العبادة ممنوع وكذا إعادتها بعد
 تمامها ممنوع ونقل ابن ناجي في شرح المدونة أن الأصل إذا أعرض عن السجود قبل وأعاد الصلاة تأيلا
 بحجوه السجود باق في ذمته لأن ما أتى به لم يؤمر به قال شيخنا الأمير وهو يحتاج إلى أن الثانية ليست طولا
 ولا نقصا للأولى بل للسجود فقط كما في الزرقاني أو يحمل على أنه استثنينا لا يفتون بالطول كما في الرماضي
 اه وذكر ابن أبي جريرة أن الصلاة التي يسهو فيها المصلي ويسجد لها أفضل من سبعين صلاة لا تتقرب إليها
 قال الشرحي في شرح خليل ووجه ذلك أن الصلاة إذا كانت بغير سهوا احتملت القبول وعدمه وإن كانت
 بالسهو وسجد له فقد أرغم أنف الشيطان كما قال الله عز وجل وتغلب أنف الشيطان وما يفيض الشيطان
 يرجي منه رضا الرحمن فضلت على غيرها بذلك الصفة اه (قوله منهاج) طريقته (قوله لا صلائين
 في يوم) أي لاتعاد الصلاة الواحدة في يوم مرتين فإذا أعادها فقد خالف النهي وأرتكب الجريمة ومحل
 ذلك في غير الإعادة الفضل الجماعة بشرطه المذكور في محله (قوله الاستظهار) أي الاستئذنان على النبي
 صلى الله عليه وسلم بهذا الأمر (قوله لكل سهو) هذا في غير المستكبر كحماؤه فسجد عليه ويصلي حيث
 أمكنه الإصلاح (قوله سجدتان) فلو شك بعد رفعه من السجدة هل هذا سجود السهو أو سجود
 الفرض فجعلهما بسجدة السهو وبلغهما ثم يأتي بسجدة الفرض ثم يأتي بسجدة السهو كما في حاشية
 الخريفي فقد انضم له من سجدات وينضم لذلك ما أمكن من سجدات تلاوة القرآن ويلغز بذلك
 فقال للاركة واحدة مجتمع فيها سجدات كثيرة انظر الأجهوري والثلاثي فإن فيها أزيد من ذلك (قوله
 لا أكثر منها ولا أقل) أي فلا تجزئ الواحدة فلو سجدوا واحدة وتذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى فإن
 كان سجد الأخرى وتشهد وسلم (لا يسجد عليه) فلزاد بسجدة في العبدى فلا شيء عليه وأما في القبل
 فإن كان سهوا بسجدة بعد السلام وقيل لا يسجد وإن كان عمدا أبطل أفاده الشيخ في حاشية الخريفي
 مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشده ودعائه والظاهر أنه لو سجد قبل
 التشهد فإنه يكتفي ولو الصلاة تشهد واحد أفاده الشيخ في حاشية الخريفي ومحل كونه بسجدة قبل السلام
 ما لم يصل خلف الإمام يرى السجود للنقص بعد السلام وإلا فلا يخالفوا أعلم أن مذهب أبي حنيفة أن السجود
 كله بعد السلام عكس مذهب الشافعي فإنه يسجد قبل السلام مطلقا وأحد يسجد قبل فيا يسجد فيه
 صلى الله عليه وسلم قبل وبعد فيا يسجد فيه وبدوما عدا ذلك يسجد فيه قبل السلام ولبعضهم :
 سهوا التي في صلاة فاعلمنا من اثنتين وقيام منها
 كذا إلى خامسة قد وقفا وأنه في سورة قد حذفا
 أفاده شيخنا والسجود القبلي لا يحتاج إلى نية الانسحاب نية الصلاة عليه كما في حاشية الخريفي وقرره شيخنا

خلافا

تصحيح ما تقدم من نسخة المخطوطة في النسخة

في المختصر صفا على ما تبطل به الصلاة وبتركه قيل عن ثلاث سنين وطال لأقل قال الطخيني ويتحصل في تارك السجود أقوال إلى أن قال سادسها منذهب المدونة وهو المشهور

تصح إن كان من

تكبيرتين وتبطل إن كان

عن ثلاث انتهى فتحصل

أن التكبيرتين يسجدلها

على المشهور فإن ترك

السجود لها صححت صلاته

واشتهر أعلم . والسجود

سنة مؤكدة فلا يجوز

تركه (وبتشهد لها) أي

لسجدة السهو بعد أن

يسجدلها (ويسلم منها) لأنه

جابر الصلاة بخلاف سجود

التلاوة فإنه لا يسلم منه

(وإن زاد) فقط (يسجد

بعد سلامه) كتم لشك

بأن شك هل صلى ثلاثا

أو اثنتين فإنه يفتي على الأقل

وكن زاد سجدة أو ركعة

أو نحو ذلك (وإن نقص

وزاد يسجد قبل سلامه

لأنه يغلب جانب النقص على

جانب الزيادة) ثم أخذ

يفصل ما سبق فقال

(والسأهي في صلاته على

ثلاثة أقسام لأنه تارة يسهو

عن نقص فرض من

فرائض الصلاة) كنقص

ركعة أو سجدة) فلا

خلافا للزرقاني (قوله كترك تشهدين) مفهومه عدم سجدة تشهيد واحد وهو ضعيف والمتمتد أنه يسجدله أيضا لكن إن ترك السجدة له لا تبطل وكذا إذا ترك تشهدا واحدا والجلوس له فلا تبطل على المتمتد كما قرره شيخنا وأعلم أن السنن التي يسجد لتركها ثمانية السجدة والجهر والسر في محلها والتكبير والإحرام والتسبيح والتشهد الأول والتشهد الثاني والجلوس الأول (قوله والسجدة مستأخر) كونه سنة لا ينافي بطلان الصلاة بتركه إن كان عن ثلاث سنين وطال لأنه إعادة للقول بالوجوب لأنه قيل إنه سنة مطلقا وقيل واجب مطلقا وقيل إن كان عن ثلاث سنين فواجب وإلا فسنة فعلت أنه إذا كان عن ثلاث سنين اتفق قولان على الوجوب ويعلم من هذا أنه يشدد في السهو أكثر من العمد وهو كذلك هنا والفتحة متبوع قرره بعض شيوخنا (قوله فلا يجوز تركه) أي يحرم ترك السجود القبلي سواء كان مترباعا عن ثلاث سنين أو أقل وأما السجود البعدي فلا يحرم تركه كما في الحاشية (قوله وبتشهد لها) أي يسلم له أن يشهد لسجدة السهو ولا بدعوقه ولا يطول ولو تكبر فيها في كل خفض ورفع (قوله وإن زاد فقط بعد سلامه) أي بنية مع تكبيره الهوى الأول وثلاث تكبيرات غيرها وتشهد كتشهد الجلوس الأول فقط وحكم هذا التشهد السنية ويسن أيضا الجهر بالسلاط ورفع يديه عند نية السجود في حالة الهوى والحاصل أن النية في السجود البعدي واجبة شرطا والتكبير سنة وكذا التشهد وأما السلام فواجب غير شرط وأما الجهر به فمستقر وأما السجود القبلي فلا يحتاج إلى نية كما في حاشية الخرش وقرره شيخنا (قوله بأن شك هل صلى ثلاثا أو اثنتين) أي مثلا والمراد بالشك مطاق التردد فيشمل الوهم فيوجب ذلك لأنه معتبر في الفرائض دون غيرها فإذا ظن أنه صلى ثلاثا أو ثم أنه صلى ركعتين عمل على الوهم وإذا توهم أنه ترك تكبيرتين فلا يجوز إفاده الشيخ في الحاشية هنا تعال لأجل جهوري والزرقاني ورد البنيان فقال انصواب بإتمام الشك على حقيقة أنه هو أنسب بقوله عليه السلام كما يفتي فراجع (قوله وإن نقص وزاد الخ) ولا فرق في النقص والزيادة بين كونهما محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه . وأعلم أن النقص هنا معتبر ولو كان نقص سنة خفيفة على المتمتد كتكبيره مع زيادة قيامه بالحاشية فإنه يسجد قبل السلام فعلمت أن النقص المنصغر لزيادة لا يشترط فيه أن يكون نقص سنة مؤكدة بخلاف النقص المنفرد فلا بد وأن يكون سنة مؤكدة أفاده الشيخ ومثله في حاشية شيخنا الأمير (تنبيه) إذا ترتب عليه السجود في صلاة الجمعة فإن كان قبلها بسجدة في الجامع الذي صلى فيه الجمعة أو في رحبته أو في الطريق المتصلة به فلو بسجدة في غير الجامع الأول فيكون بمنزلة تاركه فيفصل فيه إذا طال بين أن يكون عن ثلاث سنين أو لا وإن كان بعد ما يسجد في أي جامع كان ولا يكتفي في مسجد لا تصلي فيه الجمعة كالزواية أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية الخرش (قوله ثم أخذ يفصل ما سبق) أراد بما سبق مطلق السهو (قوله عن نقص فرض) أي عن منقوص فرض أو عن فرض منقوص وأراد بما لغرض ما عدا تكبيرة الإحرام والنية (قوله كنقص ركعة أو مستحقة) ههنا مثال الأفعال ومثال الأقوال كترك قراءة الفاتحة (قوله ولا بد من الإتيان به) أي إذا تأنى تداركه احترازاً عن النية وتكبيرة الإحرام فلا يفتي في تداركها فلا بد من ابتداء الصلاة من أولها ومثال ما يمكن تداركه ما إذا كان قائما يصلي في الركعة الثالثة من الظهر مثلا فتذكر أنه ترك سجدة تين مثلاً من الركعة الثانية فإنه يغفر ساجدا فيفصل ما ثم يتقدمه ثم يقوم فيأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد بعد السلام أنظر الحاشية (قوله وإن لم يذكر ذلك حتى عقد ركعة) أي من ركعة أصلية تلي ركعة النقص وعندها يكون برفع الرأس مطمئنا معتدلا فان رفع رأسه ولم يطمئن ولم يعتدل فكأن لم يرفع فاذا رفع رأسه مطمئنا معتدلا فانت تداركه وبطلت تلك الركعة مثال ذلك ما إذا ذكر أنه ترك

بسجود السهو ولا بد من الإتيان به وإن لم يذكر ذلك حتى عقد ركعة أو حتى (سلم) وكان النقص

فان كان بالقرب تداوكة وإن فاته التداوك بركعة بعد السلام فان خرج من المسجد (أو طال بطلت صلاته وابتدئها وتارة يسوعن فضيلة من فضائل صلاته كالقنوت (١٣٤) وربنا ولك الحمد أو تكبيرة واحدة وشبه ذلك فلا يسجد عليه في شيء) من ذلك

أي المذكور (كله ومتى سجد شيء من ذلك قبل سلامه بطلت صلاته) لأنه زاد فيها عمدا ما ليس منها فهو كالتلاعب فذلك بطلت عليه (وابتدئها) بأحرام جديد (وتارة يسوعن) نقص (سنة) أي مؤكدة (من سنن الصلاة كالسورة مع أم القرآن أو تكبيرتين أو التشهيد أو الجلوس) لها (وما أشبه ذلك) من ترك السنن المؤكدة (فيسجد لذلك) كله سجدتين كما تقدم بشرط التقرب في القبلي وأما البعدي فأشار إليه بقوله (ولا يفوت السجود البعدي بالفتيان ويسجدوه ولو بعد شهر من صلاته) وليس الشهر بتحديد بل ولو ذكره بعد سنة أو سنتين (ولو قدم السجود البعدي) عن محله فسجده قبل السلام أو أخر السجود القبلي عن محله فسجده بعد السلام (أجره ذلك ولا تبطل صلاته على المشهور) قال في المختصر وصح إن قدم أو أخر (ومن لم يدر ما صلى ثلاثا أو اثنتين فانه يني على الأقل ويأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام) لاحتيا ل أن يكون ما أتى به زيادة في نفس الأمر (والله أعلم) بالصواب ثم شرع يتكلم على من تصح إمامته ومن هو أولى بالإمامة ومن لا تصح منه ومن تنكره منه فقال (باب في أحكام تذكر في الإمامة) (ومن شروط الإمامة

سجدة أو سجدتين من الثانية من الظهر مثلاً بعد أن رف من الثالثة مطعناً فيقتل ثأنيته و ترجع ثأنيته ثانية ويتشهد بعدها ويسجد قبل السلام لآها بأفاتها فقط وتصدت ثأنيته أنظر الحاشية هنا (قوله فإن خرج من المسجد أو طال بطلت صلاته) أو إشارة إلى الخلاف المشهور بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يقول إن الطول الذي يبطل الصلاة به بالعرف وهو المتمدن وأشهب يقول بالخروج من المسجد فيخرج من المسجد قد بطلت والمراد بالخروج ما يندخرو جاعراً فالخارج بإحدى وجهيه لا يندخرو جاعراً فلهذا إذا كان يخرج من المسجد وأما إذا كان لا يخرج منه فالطول بالعرف فيوافق أشهب ابن القاسم (قوله كالسورة مع أم القرآن) أي السورة التي تقرأ بعد أم القرآن في صلاة الفريضة دون النافلة (قوله أو التشهيد) ومثلها التشهيد الواحد كما تقدم توضيحه (قوله فيسجد لذلك) أي إذا كان قد أداماً وأما المأموم فيحمله عند الإمام (قوله ولو بعد شهر) أنظر ما حكى تأخير عن الصلاة من مآهل هو مكروه أم لا . والحاصل أنه يفعل متى ذكره ولو ترتب في صلاة جمعة قال في المدة ومن ذكر سجوداً بعدد ما من صلاة مضت وهو في فريضة أو نافلة لم تفسد واحدة منهما فإذا فرغ مما هو فيه بسجده أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله بل ولو ذكره بعد سنة أو سنتين) بل وأكثر من ذلك لأنه ترغيم للشيطان ومروضا للرحمن فان قلت لم أمر به ولو بعد سنة أو أكثر مع أن القاعدة أن النافلة لا تقضى بالجواب أنه لما كان جابراً للفرض أمر به لتبجته للفرض لأنفسه فتحصل أن السجود القبلي جابر للصلاة فقط . وأما البعدي فهو جابر للعامة بإغاطة الشيطان ومحل كونه يسجد السجود البعدي مع الطول إذا كان من فرض وأما إن كان من نفل فلا يسجد لأن النافلة ذاتها لا تقضى فإياها ك يسجد سهوها أفاده الشيخ في الحاشية والشيخ ختي وغيرهما (قوله ولو قدم السجود البعدي الخ) لأن تقدم السجود البعدي حرام وتأخير القبلي مكروه (قوله فانه يني على الأقل) هذا في غير المستتكب وأما المستتكب وهو من يأتيه في كل يوم في صلاته ولو مرة واحدة فانه يني على الأكثر ويعرض عن الشك ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان فلو بني على الأقل صح لانه رجوع للأصل وإنما الأول ترخيص ولو بني غير المستتكب على الأكثر بطلت صلاته ولو ظهر له الكمال بعد السلام على المتمدن .

(باب في الإمامة)

هي لغة مطلق التقدم وأصلاً حاعر فإن عرفه قوله أن يتبع مصل آخر في جزء من صلاته غير تابع غير فيه انتهى وصلاة الجماعة سنة في غير الجمعة وأول من صلى جماعة المصطفى ﷺ حين خرج من الغار في الصبح وورد في الصحيح وصلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً أي صلاة وفي رواية بسبع وعشرين درجة ولا تاتي بين الحديثين لأن الأول في حق من صلى في غير المسجد والثاني في حق من صلى في المسجد وأن الأول فيمن قربت داره من المسجد والثاني فيمن بعدت داره عنه وهناك أوجه أخر انظرها في الشيرخيتي (فائدة) روى عن عياض بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال ومن صلى الصبح في جماعة كانت له حجة مبرورة وعمره متقبلة ومن صلى الظهر في جماعة كانت له خمس وعشرون صلاة وسبعون درجة ما بين العرجة والدرجة مسيرة مائة عام في جنات الفردوس ومن صلى العصر في جماعة كان كمن أعتق أربع وبعات من ولد إسماعيل فمن كل واحدة اثنا عشر ألفاً ومن صلى المغرب في جماعة كانت له خمس وعشرون صلاة وسبعون درجة ما بين كل درجتين مسيرة مائة عام في جنات عدن ومن صلى العشاء في جماعة كان كمن صادف ليلة القدر بصياها وقيامها ونجاه الله من النار

(ومن لم يدر ما صلى ثلاثا أو اثنتين فانه يني على الأقل ويأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام) لاحتيا ل أن يكون ما أتى به زيادة في نفس الأمر (والله أعلم) بالصواب ثم شرع يتكلم على من تصح إمامته ومن هو أولى بالإمامة ومن لا تصح منه ومن تنكره منه فقال (باب في أحكام تذكر في الإمامة) (ومن شروط الإمامة

(١٣٥)

النار، نقله السجسي في فضائل رمضان (قوله ذكرنا) أى محقق الذكورة وكذا تصح إمامة الجنى على المعتمد وإذا تحققت ذكورة كانى حاشية الخرشى أيضا والملائكة تصح إمامتهم هل المعتمد كانى حاشية الخرشى أيضا بدليل صلاة جبريل بالنبي ﷺ . فإن قلت الملائكة لا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة فقتضى هذا أن إمامتهم لا تصح . قلت المراد بالذكورة ما قابل الأنوثة والخنوثة فيشمئذ الملائكة وإن كانوا لا يصفون بذكورة ولا بأنوثة أو أن اشتراط الذكورة خاص بالآدمى والجن لا للملائكة فإن قلت صلاة الملائكة نقل وصلاة آدمى فرض ولا يصح فرض خلف نفل قلت لا نسلم ذلك لأنهم غايبون بشرعه ﷺ كانوا به منهم ولو سلمنا ذلك فنقول محل عدم صحة الفرض خلف النفل فى الآدميين والجن لافى الملائكة هذا حاصل ما قرره شيخنا حفظه الله وبعضه فى حاشية شيخنا الأمير (قوله فلا تصح إمامة الأنثى) أى وصلاتها هى محيضة ولو نوت الإمامة إلا بتلاعب أفاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله ولا يكون بذلك مسدا) أى ما لم تسكر منه الصلاة أمان تسكرت منه فإنه يكون مسدا متجسرى عليه أحكام المرتد إن أظهر الكفر بعد ذلك وكذا يكون مسدا إذا تحقق منه النطق بالشهادتين فى إقامة أو فى أذان ولو لم تكرر أفاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله فلا تصح إمامة مجنون) أى مطبق أو يفتق أحيا ناولو أم فى حالة إقامته كباقيده نقل ابن عرفة قال الشيخ فى الحاشية هنا بتعلا شراح وهو ضعيف والمعتمد أنه إذا أم فى حال إقامته فصلاته وإمامته صحيحة كفى الزامى وارتضاء الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا وغيره قالوا وكلام ابن عرفة إنما هو فى المعتوه لا فى من يفتق أحيا ناولو شراح ثم أعلم أن الأولى أنه لا يعدم من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به فلا يعد العقل والإسلام من شروط إقامة لأشعار طان فى مطلق الصلاة وإسما خاصين بالإمامة (قوله رجالا) أى أو أم إمامته لثله جائزة (قوله على إمامته فى الثالثة) وهو المعتمد وأعلم أن الصبي لا يعرض فى صلاته لفرض ولا نقل بل يشوب فعل الصلاة العينة فإن تعرض لثية نفل صححت وكذا الفرض على المعتمد كانى حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله وإن تجزأ ابتداء) أى بكرة كرامة شديدة لأنه ربما حصل بلا وضوء لكونه لا حرج عليه (قوله من قراءة) أى من قراءة الفاتحة والسورة فإن لم يعمد بطلت صلاته وصلاة من خلفه أنفاها من فعل ذلك سهوا فلا يطل به صلاته ولا صلاة من خلفه فى الفاتحة أو غيرهما وإن كان ذلك مجزأ بان لا يقبل التعليم فصحتها أيضا صحيحة وإن كان مجزأ لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه فإن كان مع وجود من يأتم به فصلاته وصلاة من خلفه باطلة سواء كان مثل الإمام فى اللحن أم لا فالذا لم يجد فصلاهما صحيحة إن كان مثله فإن لم يكن مثله بأن كان ينطق بالصواب فى كل قراءة أو صوابه أكثر من صواب إمامه ففيه خلاف والمعتمد الصحة ما لم يتعد اللحن أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله وفقه) أى الأحكام التى تتوقف صحة الصلاة عليها ومن اعتقد أن الصلاة فيما قرأ وضوء وسنن ومستحبات ولكن لم يميز بينهما فصلاته صحيحة إذا أخذ وضوءها عن عالم أو أتى بها على الوجه الصحيح فإن اعتقد أنها كلها سنن أو فضائل بطلت وأما إن اعتقد أنها كلها قرأ وضوء فإن صلاته صحيحة على المعتمد كانى حاشية الخرشى خلافا لما فى الحاشية هنا فإنه ضعيف والموضوع أنها سالت بما يفسدها (قوله أو فاسق مجارحة) هذا ضعيف والمعتمد صحة الصلاة خلف الفاسق مع الكرامة حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزنا وشرب الخمر ونحوهما خلافا للصفى والشارح بدليل خبره صلى الله عليه وسلم كل بار وفاجر وكان ابن عمر وأبى مالك وغيرهما من الصحابة يؤثرون ما يبعثون خلف الحجاج مع أنه أفسق أهل زمانه وأماما يتعلق بها كصد الكبر فإنه يمنع الاقتداء به ولا يصح كما أفاده الشيخ فى الحاشية هنا ومثله فى حاشية الخرشى (قوله فالخنثى المشكل من الخ) أى ولم يتضح أمره (قوله كافر أو شارب الخمر) أى من كل من تكب كبيرة كغضب وطاف وغاصب وسارق وقاطع طريق وقاتل

ذلك فالخنثى المشكل من له ذكر رجل ونرج أنثى والفاسق الجالوس كالزاني وشاوب الخمر

أنه سواء تركه لعذر أم لا (والمأبون) وهو الذي يتكسر في كلامه (١٣٧)

كتكسر النساء . وأما

من يؤتي في دبره وهو
أردل الفاسقين فلا يصح
تفسيره هنا له (ويعجز
الحال) وهو الذي لا يدري
أعدل هو أم فاسق
(وولد الزنا) لئلا يؤدي
إلى الطعن في نسبه (والعبد
في الفريضة دون النافلة)
أي غير الجمعة وأما الجمعة
فتقبل بالعبد فكل من
هؤلاء الستة يسكره (أن
يكون) واحد منهم (أما
رأبنا في الفريضة بخلاف
النافلة فإنها لا تكسر بواحد
منهم) ويجوز إمامة
الاعشى (بلا كراهة
(والمخالف في الفروع)
كالشافعي والحنفي (د)
يجوز إمامة (العين) هو
من له ذكر صغير لا يتأتى
به الجماع (والجنوم) إلا
أن يشتد جذامه ويضر
بمن خلفه فينحى عنهم
ويجوز علو المأموم على
إمامه ولو بسطح لأن
الأصل في منع العلوية
الرباء والكبر والمأموم
لا يدخله رباء ولا كبر
ولذا منع في عكسه. وأشار
له بقوله (ولا يجوز للإمام
العلو على مأمومه إلا بالشيء
اليسير كالشبر ونحوه)
(أما إن قصد الإمام
أو المأموم بعلو الكبير
طلعت صلاته) سواء كان

وأربعين وستائة (قوله سواء تركه لعذر أم لا) أي وهو المتمدن (قوله وهو الذي يتكسر في كلامه
كتكسر النساء) أي يفعل ذلك تكلفاً وهو صالح الحال في نفسه فيكره أن يكون إماماً رأبنا . وأما من
طبعه ذلك فلا يكره ترتيب إمامته كافي حاشية الخرشي (قوله وأما من يؤتي في دبره وهو أردل الفاسقين) (الخ)
أي فتكون الصلاة خلفه باطلة على كلام المصنف وتقدم أنه ضعيف والراجح كراهة الاقتداء به ولو لم
يكن رأبنا . وأما من به أبنة ويضع خشية في دبره لذلك فلا يكره ترتيب إمامته كافي حاشية الخرشي (قوله)
ويعجزو الحال) أي من جهة دينه أو من جهة نسبه كافي حاشية الخرشي وغيره وإن أقصر الشارع على الأول
وأعلم أن يجوز الحال يكره الاقتداء به إلا أن يكون رأبنا فلا يكره أن يؤتم به إذا رتبته سلطان عادل أو نائبه
هذا هو المتمدن كافي حاشية الخرشي وقرره شيخنا وأعلم أن كل من تقدم أنه تكسر إمامته أماماً مطلقاً أو في حال
دون حال إنما هو مع وجود من هو أولى منه فالنابض هو وجد لا مثله جازت بلا كراهة قولاً واحداً
(قوله أي غير الجمعة) أي وأما هي فلا يصح أن يكون العبد إماماً فيها وتبطل عليه وعليهم وكذلك تبطل إمامة
العبد في العبد على المتمدن كما حقه الرامعي واعتداه الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في
الشريخي والسكندري فإنه ضعيف (قوله ويجوز إمامة الأعشى) ولكن الأفضل إمامة البصير على الراجح
لتحفظه من نحو التجاسات، وقيل الأفضل إمامة الأعشى لعدم نظره لما يشغل، وقيل هماسيان (قوله بلا
كرامة) أي لأن النبي ﷺ استأب ابن أم مكتوم على المدينة في بعض غزواته بضع عشرة مرة يؤم
الناس (قوله والمخالف في الفروع) أي ولورواه يحسب بعض رأسه كالشافعي أو يقبل زوجته كالحنفي وقد
ذكر الوفي ضابطاً اعتمده المحققون وهو أن ما كان شرطاً في صحة الصلاة لا يضر المخالفة فيه كان اقتدى
المالكين لا يتدلك أو بمن يحسب بعض رأسه أو يقبل زوجته كما تقدم ما كان شرطاً في صحة الاقتداء
فالمخالفة فيه تضر كأن اقتدى المالكين المفترض بالتمتع أو بالعبد لصلاته ويصح اقتداء مالكين يتشافعي في
ظهر بعد العصر لا اتحاد بين الصلاة والمأموم بعقد الأداء لصلاته وصالته إمامه وإن كانت الظهر قضاء عند
الإمام الشافعي فصحة صلاة المأموم نظراً لاعتقاده هذا هو الذي اعتداه الشيخ في تقريره على كبير الزردقاني كما
نقله عنه شيخنا وغيره خلافاً لما ذكر في حاشية الخرشي من بطلان صلاة المأموم فاته ضعيف قد رجع عنه
آخرأ على القول المتمدن فيلغز ويقال لئلا رجل صلى أداء خلف قضاء وصلاته بحسبة وجوابه أنه إذا أدرك الإمام في الوقت
عكس هذه وهي أن رجلاً صلى قضاء خلف أداء وصلاته بحسبة وجوابه أنه إذا أدرك الإمام في الوقت
ركعة فصل الأول قبل طلوع الشمس وصلى الثانية بعدها فدخل معه رجل في الركعة الثانية فدخل معه بنية
القضاء فصلاته بحسبة وصلاة المأموم في هذه الحالة قضاء وصلاته الإمام أداء كذلك لأنه أدرك ركعة في
الوقت هذا هو المتمدن كافي حاشية الخرشي (قوله ولو بسطح) أي في غير الجمعة وكذا في الجمعة في سطح خلوة
أسفل سقف المسجد وفي نحو ذلك المبلغين مع عدم التحجير فيما أفاده الشيخ في حاشية الخرشي مع زيادة من
حاشية شيخنا الأمير (قوله والمأموم لا يدخله رباء) أي ليس مظنة ذلك (قوله ولا يجوز للإمام العلو الخ) أي
يكره وجل الكرامة إذا لم يكن لتعليم ودخل الإمام على ذلك بلا ضرورة فإن كان لتعليم كصلاته عليه
الصلاة والسلام على المنبر جاز بلا كراهة . أي صلى الله عليه وسلم أحرم على المنبر ركع عليه ونزل
ويجد على الأرض أو كان الإمام لم يدخل على ذلك بأن صلى وحده بمكان مرتفع بقدر آخر اقتدى به من
أسفل أو دخل على ذلك لضرورة ضيق مكان جاز بلا كراهة (قوله كالندراج) أي من طرف المرفق إلى
طرف الأصبع الوسطى كما تراه شيخنا خلافاً للقول للشيخ في الحاشية ههنا من طرف المرفق إلى مبدأ
الكف، قال شيخنا ويعتبر الذراع الوسط (قوله بعلوه لكبر) يفهم منه أنه لو قصد الكبير بتقدمه
للإمامة أو قصد المأموم الكبير بتقدمه عن رجل مأموم آخر كوقوفه بجانب الإمام أو وقوفه على نحو بساط

لا تبطل والتعليل بفسق المتكبر يفيد البطالان وهو الذي اعتمده في حاشية الخرشى (قوله لتحريره
إجماعاً) فإن قلت التحريم إجماعاً لا ينتج البطالان. ألا ترى أن السرعة حرام بالإجماع وإذا وقعت في الصلاة
لا تبطلها قلت أوجب الشيخ بأن المطلوب في الصلاة الخشوع وقيل إنه فرض من فروضها والكبر مناف
لذلك (قوله وما فإنه الصلاة التي هي محل الخشوع) اعترض بأن الخشوع واجب غير شرط في جزم من
الصلاة فلا يكون الكبر المنافي له مبطلاً، وأجاب شيخنا الأمام بأن الكبر قد زائد على عدم الخشوع
وما ذكره المصنف والشارح من أن الكبر يبطل الصلاة هو ما مشى عليه المختصر وشرحه والشيخ في حاشية
الخرشى ولكن اعتمد في تقريره على كبر الزرقاني أن الصلاة لا تبطل بالكبر بل هي صحيحة مع الحرمة
وقرره شيخنا أيضاً من تضمينها له وهو ظاهر (فائدة) تصح صلاة المأموم إذا تقدم على الإمام ولا إعادة عليه
ولو تقدم عليه جميع المأمومين متعددين لذلك لا إعادة عليهم على المتقدمين في حاشية الخرشى لكن إن كان
التقدم لضرورة فلا كراهة وإن كان غير ضرورة فيكره (قوله إن عرفه) هو الإمام محمد بن محمد بن عرفة
قال البساطي هو المجدد المبعوث على رأس المائة الثامنة وهو متفقه كثيره ولست تست عشرة وسبعين ومات
سنة ثلاث وخمسين (قوله بجادته) صيغة مبالغة من السجود وإسناده السجود إليها فإنه لا يخص
الساجدة عليها (قوله ومن شروط المأموم الخ) ومنها المساواة في عين الصلاة وفي زمانها وفي صفته أداء وقضاء
فلا يصح ظهر خلفه وعكسه ولا أداء خلف قضاء ولا عكسه ولا ظهر سبقت ظهر أحد ولا عكسه
ومنها أن لا يقتدى بمأموم فلا يصح الاقتداء بالمأموم الذي أدرك ركعة بخلاف من أدرك دون ركعة فإنه
يصح الاقتداء به ومنها التابعية في الإحرام أو السلام فإن سبق المأموم لإمامه في النطق بالحرف الأول من
الإحرام أو السلام أو سواه فيه بطلت صلاته مطلقاً ختم قبله أو بعده أو بعده. وأما سبقه لإمامه بالحرف
الأول منها وإبتداء المأموم بعده فإن ختم قبل إمامه بطلت صلاته أيضاً وإن ختم معه أو بعده بحيث
ويحرم سبق الإمام في فعل كركوع وسجود ولا تبطل ويكره مساواته فيه ويحرم التأخير عنه في فعل من
أفدأها حتى يفرغ منه كأي حاشية الخرشى عن اللواق (قوله بنوي الاقتداء الخ) والنية الحكيمة كافية كانتظار
المأموم لإمامه بالإحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لأجاب بأنه مؤتم (قوله بإمامه) ولا يشترط معرفة
عين الإمام فإن رأوه علم أنه فلان فبين أنه غيره فلا ضرر. وأما إن نوى الاقتداء به إن كان هو فلان فلا صلاة
باطلة لأن النية غير جائزة سواء تبين أنه هو أو غيره وكذا تبطل الصلاة لو كثرت الأتمة ولم يدرك الإمام الذي
اقتدى به. وأما إن دخل على أنه مقتدى عن اقتدى به هو لا جماعة فإن الصلاة صحيحة إذا علموا إمامهم وإلا
فلا (فائدة) يصح الاقتداء بصوت المسمع ولو صغيراً أو امرأة أو غير مصل أو غير متوضي. كاختاره
البرزلي واعتمده القاني وأرضاه شيخنا الجداوي وغيره وهو المعتمد خلافاً للحطاب القائل بالبطالان فيما
إذا كان غير متوضي. أو غير مصل فإنه ضعيف لكن اعتمد شيخنا نقلاً عن الشيخ في تقريره الخرشى كلام
الحطاب (قوله فإن دخل هذا الشرط بطلت صلاته) أي إذا ترك النية واحتجاً ما إذا لم يترك كما بحث صلاته (قوله
إلا في أربع مسائل الخ) لا يعني أن النية الحكيمة تمكن في اقتداء الإمام في الجمعة والاستخلاف دال عليها
فاشترط النية في صحة الصلاة في هذه الأربع وفي فضل الجماعة لفائدة فيه. وأجيب بأن المراد أنه لا ينوي
الاقتداء فأفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وزاد بعضهم فضيل الجماعة الخ) وزاد بعضهم أيضاً الجماعة
المذكورة كما إذا نذر أن يصلي صلاة إماماً فلا بد من نية الإمامة من أول الصلاة فلو صلى أحد خلفه ولم يشعر به
إلا في الركعة الثانية فحدث نية فلا عبرة بها قرره بعض شيوخنا (قوله فالجماعة شرط فيها) فإن قلت هذا ظاهر
في الجمعة ولا يظهر في الاستخلاف لأن الجماعة فيه ليست شرطاً لأنهم أن يصلوا أفذاً قلت أوجب إلى ما صي
بأن المراد أن نية الإمام شرط في الاستخلاف بعد دخوله في الاستخلاف (قوله لجمع العشاء مع المغرب) أي

العلو قليلاً أو كثيراً التحريم
إجماعاً وما فإنه الصلاة التي
هي محل الخشوع ولذا
كان ابن حرفة يبطل
بجاده في الحجاب
ليشارك الناس فيها (ومن
شروط المأموم أن ينوي
الاقتداء بإمامه) أي ينوي
المأموم أنه مقتدى بإمامه
والإمام يتميز عن الفرد
فإن أغل بهذا الشرط
بطلت صلاته (ولا يشترط
في حق الإمام أن ينوي
الإمامة إلا في أربع مسائل
صلاة الجمعة وصلاة الجمع
وصلاة الخوف وصلاة
المستخلف وزاد بعضهم
فضل الجماعة على الخلاف
في ذلك) وقد تقدم ذلك
في باب فرائض الصلاة
أما صلاة الجمعة فالجماعة
شرط فيها وأما صلاة الجمع
فتكون في أماكن مختلفة
تارة تجمع الصلوات جمع
تقديم وتارة تجمعها جمع
تأخير فن جمع التقديم
جمع العشاء مع المغرب

الجمع

وهو مستحب (قوله ليلة المطر) أى المطر الغزير وهو الذى يحمل الناس على نطية رؤسهم ولم يكن وحل ومثل المطر الثلج والبرد ومثله أيضا الطين الذى يمنع المشى بالمداس مع ظلة الشهر لا الغيم فلا يجمع للمطر الخفيف ولا للطين وحده ولا للظلمة وحدها والمطر المتوقع بمنزلة الواقع وإذا جمعا فى المتوقع لم يحصل فيعيدوا فى الوقت وصفة الجمع أن يؤذن للغرب على المنارة على المعتاد بصوت مرتفع وتؤخر صلاتها ندبا بقدر ثلاث ركعات ثم تصل ثم يؤذن للشاء ندبا عند الخراب بأذان منخفض ثم ينصرفوا ولا يفصل بين المغرب والعشاء إلا بالأذان ويحرم التنفل بينهما وإذا تنفل لا يكون ما تعامن الجمع ثم ينصرفون بوضوء ولا يصل الوتر إلا بعد مغيب الشفق تنعيان: الأول ما تقدم من أنه يؤذن للعشاء عند الخراب هو المعتاد كما أفاده شيخنا خلافا لما فى الحاشية هناك من أنه يؤذن لهما يحسن المسجد فإنه ضعيف (الثاني) يطلب الأذان للعشاء فى وقتها على المعتاد ولا يسقط بما فعل أولا (قوله وجمع العصر مع الظهر يوم عرفة) أى وهو سنة وصفة ما يفعل أن يخطف الإمام ندبا خطبتين فى مسجد عرفة بعد الزوال يعلم الناس فيها صلااتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم بمنزلة ودفء وجمعهم بها ما بين المغرب والعشاء إلى غير ذلك فإذا فرغ منها يؤذن للظهر على جهة السقية ثم يقم والإمام جالس على المنبر ينزل يصل بهم الظهر ثم العصر بأذان ثان ورافعة ولا يتنفل بينهما ولم يمنعه مانع فإن فاتاه الجمع مع الإمام جمعها وحده (قوله ومن ارتحل بعد الزوال) أى بعده بمهلة (قوله أو عنده) أى عقب الزوال بلا مهلة (قوله عند المغرب) أى عقب المغرب بلا مهلة (قوله أو بعده) أى بعده بالرحيل والنزول أثر الغروب أو بعده فيجوز به جوحية أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم قبل أن يتحale وأما نوى النزول فى الأصفر أو قدم الظهر وخير فى العصر وأما نوى النزول قبل الأصفر أو قدم الظهر وأخر العصر وجوبا (قوله ومن جمع التأخير جمع المغرب مع العشاء ليلة المزدلفة) يعنى أنه ليس صلاة المغرب مع العشاء بمحو عتين جمع تأخير فى المزدلفة ليلة عرفة بعده مغيب الشفق إذا وقف مع الإمام وسار يسير الناس فإن لم يقف مع الإمام بأن لم يقف أصلا أو وقف وحده فصيل كل صلاة فى وقتها وإن وقف معه وتأخر لعجزه فجميعها حتى غاب الشفق فى أى محل فلو خالف وجمع قبل مغيب الشفق أعاده ندبا والعشاء وجوبا وإذا جمع قبل المزدلفة بعده مغيب الشفق وهو من يطلب بالجمع فيها فيندب له إعادتها إذا جاءها (قوله وجمع الظهر مع العصر الخ) يعنى أن من زالت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول فى الأصفر أو قبله فيجوز له به جوحية تأخير الظهر والعصر إلى نزوله فنقله ونوى النزول قبل الأصفر أو لا مفهوم له بل ومثله ما لو نوى النزول فى الأصفر أو أقال نوى النزول بعد الغروب جمع بينهما معا وهو بالظهر آخر وقتها والعصر أول وقتها فالخاص أن الأقسام ستة لأنه إيمان نزول عليه الشمس وهو نازل أو سائر وفى كل منهما إما أن ينوى النزول بعد الغروب أو فى الأصفر أو قبله وقد علت أحكامها أفاد جميع ذلك الشيخ فى الحاشية هنا (قوله والذى يجب فيه نية الجمع هو الجمع ليلة المطر) أى لأنه لا بد فيه من الجمع وإن كان الإمام الراتب فيجمع وحده وتحصل له فضيلة الجمع لأن هذه خصوصية الإمام الراتب ونية الجمع تكون عند الأولى وهى واجبة غير شرط فلزركها لا تبطل صلاته وأما نية الإمامة التى الكلام فيها فهى واجبة شرطا فى الصلاتين معا فإن تركها فيها بطلتا وكذا إن تركها فى الأولى فقط بطلتا أما إن تركها فى الثانية فقط صحت الأولى وبطلت الثانية أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى سكن نص التبنائى على أنه إن ترك نية الإمامة فيها فلا تبطل إلا الثانية لأنها وقعت فى غير وقتها وأما الأولى فصحيحة لأنها وقعت فى وقتها قال بعض شيوخنا وكلام التبنائى هو الذى ينبغي الجزم به (قوله وأما صلاة الخوف الخ) أى لأن الجماعة شرط فيها فإن ترك نية الإمامة بطلت الصلاة على الإمام والطائفتين وقيل إنها صحيحة للطائفة الثانية والإمام باطلة على الطائفة الأولى وهو الظاهر قرره شيخنا (قوله فيقسم

ليلة المطر وجمع العصر مع الظهر يوم عرفة ومن ارتحل بعد الزوال أو عنده ونيته النزول عند الغروب أو بعده ومن جمع التأخير جمع المغرب مع العشاء ليلة المزدلفة وجمع الظهر مع العصر إذا ارتحل قبل الزوال ونوى النزول قبل الأصفر أو قال التناهى والذى يجب فيه نية الجمع هو الجمع ليلة المطر لأكمل جمع . وأما صلاة الخوف فبى أن يخاف الإمام العدو فيقسم

الجيش طائفتين) أي إن كان في إحدى الطائفتين مقاومة للعدو (قوله ركعة في السفر) أي والصبح والجمعة (قوله وركعتين في الحضر) وأما المغرب فيصل بالاولى ركعتين وبالثانية الركعة الأخيرة سواء كان في حضر أو في سفر (قائمة) خمسة صلاة الجمعة إذا كانت صلاة خوف أن يحضر الحطية أربع وعشر وركعتين ولا يجزئ الإمام بشر وطهم الآية في الجمعة ثم بعد الحطية بشير لاثنى عشر وركعتين ولا يجزئ الإمام بالثاني عشر وركعتين ولا يجزئ الإمام ركعة وتم وحدها الركعة الثانية ثم تأتي الاثنا عشر الأخرى تضي مع الإمام الركعة الثانية فإذا سلم قاموا فاتوا بركعة ثانية ويسلمون أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وبهذا يلغز فيقال لنا جمعة لا تصح بالثاني عشر رجلا ويقال أيضا لنا جمعة صححت ولم يبق فيها اثنا عشر رجلا لسلامها (قوله غير مالوفة) أي غير معتادة (قوله أن ينوي الإمامة بقلبه) أي ولا ينوي إلا نذر ادق لم ينو الإمامة صححت صلاته وصلاة من خلفه لا تقدمه نية حكمية فإن نوى الانفراد صححت صلاته دونهم وإن نوى كونه خليفة للإمام مع كونه ما وما بطلت صلاته للتلاعب وأما صلاحهم فهي باطلة إن اقتدوا به ولا صححت (قوله فلا يحصل له إداصل منفردا) أي إذا صلى منفردا ابتداء ثم جاءت طائفة فأحرمت خلفه فلا يحصل له فضل الجماعة إلا أن ينوي أنه إمام ولا يضر أحدا منها في الائتاء فلو استمر على نية القذية فلا (قوله والخيار عند اللخمى الخ) هذا هو المتمدن (تعليق) إذا نوى شخص الإمامة فظن أنه من خلفه من يقتدى به فتبين خلافه فإن صلاته صحيحة وإن فعل ذلك مع جزمه بأنه لا أحد مقتدى به فصلاته باطلة (قوله ويستحب تقديم السلطان) أي إذا لم يطلب التقدم فإن طلبه وجب تقديمه كما قال بعض شيوخنا لأن طاعته واجبة هذا إذا كان قفيا أي ولو كان غيره أفقه منه وأفضل ومثل السلطان ناقبه كالبا شوا والقاضي وهو الأول بالتقديم لأنه هو الذي يتولى أحكام العبادات لكن التواب الآن لم يقصد نيتهم إلا في الأحكام لا في الصلاة قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ثم رب المنزل) أي ولو كان غيره أفقه وأفضل ولو كان رب المنزل عبد إذا لم يكن سيده حاضرا أو لا يقدم سيده عليه كأي حاشية الخرشى وأما باني المسجد فلا يقدم لأن الوقت ملك لله قرر بعض شيخنا (قوله لأنه أعرف بقبلة منزله) نية أن الفقيه أعلم بأحكام الصلاة على أنه يمكن أنه أعرف بالقبلة لكونه يعرف علم البقاة فالأحسن أن يقول لأنه أخبر بعودة منزله كعبره بغيره (قوله ثم المستاجر) قاله الشيخ في حاشية الخرشى ويقدم المستعير على رب المنزل لأن العلة موجودة خلافا للزواني القائل بأن رب المنزل يقدم فانه ضعيف (قوله الزائد في الفقه) أي فإذا كانوا كلهم فقهاء وأحدهم أزيد فقها فيقدم أولكم محدثون وأحدهم أزيد حديثا فيقدم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ثم الزائد في القراءة) لأنه لا يمكن من غيره للحروف (قوله ثم الزائد في الفقه) لأنه أعرف بأحكام الصلاة (ثم الزائد في الحديث) لأنه أحكم لسنة الصلاة (ثم الزائد في القراءة) لأنه يمكن من غيره للحروف ويحتمل أنه أكثر قرآنا (ثم الزائد في العبادة) لأنه أعلى خشية وأكثر تورعا من غيره (ثم المن في الإسلام) لأن أعماله تزيد بزيادة سنه (ثم

وأما صلاة المستخلف فهو أن يحصل للإمام في الصلاة عذر يجوز معه الاستخلاف فيستخلف من يتم صلاحه فيجب على هذا للمستخلف بالفتح أن ينوي الإمامة بقلبه لأنه صار إماما بعد أن كان مأموما وأما فضل الجماعة فلا يحصل له إداصل منفردا إلا أن ينوي أنه إمام واختار عند اللخمى أنه يحصل له فضل الجماعة ولو لم ينو الإمامة (ويستحب للجماعة إذا اجتمعوا بمكان وكل منهم يصلح للإمامة) تقديم السلطان على غيره من رعيته (ثم رب المنزل) إن لم يكن هناك سلطان لأنه أعرف بقبلة منزله) ثم المستاجر يقدم على المالك لأنه مالك المنفعة وهو أخبر بعودة المنزل (ثم الزائد في الفقه) لأنه أعلم بأحكام الصلاة (ثم الزائد في الحديث) لأنه أحكم لسنة الصلاة (ثم الزائد في القراءة) لأنه يمكن من غيره للحروف ويحتمل أنه أكثر قرآنا (ثم الزائد في العبادة) لأنه أعلى خشية وأكثر تورعا من غيره (ثم المن في الإسلام) لأن أعماله تزيد بزيادة سنه (ثم

الناس أصحاب الهمم (قوله لأن العقل والخير الخ) أى الخير ، ابتغوا الخير عند حسان الوجوه ، وفى رواية الطبرانى ، اطلبوا الخير من حسان الوجوه ، وأما حسن قول بعضهم :

لقد قال الرسول وقال حقاً وخير القول ما قال الرسول

إذا الحاجات بدت فاطلبوها إلى من وجهه حسن جميل

(قوله بضم الخاء واللام) وقدم ابن هارون صاحب الخلق الحسن بضم الخاء على صاحب الخلق الحسن بفتحها واستظهره فى التوضيح وأعتمد به بعض شراح المختصر والله در القائل :

جمال الوجه مع قبح النفوس كقنديل على قبر الجحوس

(قوله ثم حسن اللباس) أى الحسن شرعاً لا كبر و المراد بالحسن شرعاً هو البياض على المعتد خلافا للزرقانى فإذا اجتمع اثنان على أحدهما لباس أبيض وعلى الآخر لباس غير أبيض قدم الأول وتبينان : الأول ، يقدم الأب ولو كان الأب عبداً على ابنه ولو حراً ولو أزيد بقدمته وهذا عند المشايخ وأما عند

الرضا فيستحب تقديم الابن الحر والزائد فى الفقه ويقدم العم صغير السن على ابن أخيه كبير السن فإذا اجتمع فى دار الابن أبوه وعمه قدم أبوه وإن زاد قدمه وسنا على أخيه فإن كان العم هو الأسن والأزيد فقها قدم على الأب والثانى ، إذا اجتمع جماعة واستروا فى مراتب الإمامة وتنازعوا فىمن يقدم فانه يقرع بينهم وإذا كان

مطلوبهم حيازة فضل الإمامة لا لطلب الرئاسة الدنيوية ولا لاسقط حقهم من الإمامة لنفسهم وقد تشاح رجلا فى الإمامة غشفت بهم الأرض وأما إذا كان تنازعهم فى التقديم للوظيفة فينظر الأقرب يقدم وإلا

أقرع بينهم فأقاده الشيخ فى الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله ومن له حق فى الإمامة ونقص عن درجتها الخ) التحقيق نحصه على السلطان وبالمثل والنقص بغير كفر وجنون وما عد ذلك بسقط

الحق فيه وأما قرب المنزل إذا كان كافراً لم يجزونا أو مغمى عليه فلا حق له فى الإمامة بالكلية على المعتمد قاله الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله فانه يستحب له أن يستنيب من هو أعلم منه) ظاهره أنه جواب عن الجميع وإيس كذلك لأن الإمامة المرأة وغير العالم باطلة فالاستنابة واجبة لاستتابة والجواب أن

الاستحباب بالنسبة لهما من حيث إنهما لا يتركان القوم هملا بحيث يتقدم من يشاء وهذا لا ينافي أنهما لو أودا الإمامة لوجب الاستنابة (قوله من هو أعلم منه) فى العبارة حذف والتقدير من هو أعلم منه أو من

هو ذكر أو حر لينااسب ما قبله (خاتمة) قال سعيد بن جبير والمطلوب من الامام إذا سلم أن يشرق أو يغرب ولا يستقبل والأفضل أن يجعل وجهه جهة المغرب ويمينه جهة المصلين ويساره جهة القبلة وما عد ذلك من الهيئات فهو خلاف الأفضل ومحل ذلك فىمن يصل فى غير الروضة الشريفة أما المصل فيها فانه يجعل وجهه

قبالة القبر الشريف ويساره جهة المصلين ويمينه من جهة القبلة قاله فى حاشية الخرشى .

(باب صلاة الجمعة)

الأشهر فيها خم الميم وهى قراءة سبعية وحتى كسر هاء فتحها وسكونها وبها قرئ شاذاً ورفضت الجمعة مكة ولم يصلها النبي ﷺ بها لعد تمكنه من ذلك وأول جمعة أقيمت فى الاسلام الجمعة التى أقامها أشعث بن زُرارة أحد النقباء الاثنى عشر فصلاها بالمدينة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدمه ﷺ وعليه

يلتزم فىقال لاعتادة فرضها الله على رسوله وتأخر فعلها وفعلها قبله جماعة وصحت وهى صلاة الجمعة وأما أول جمعة صلاها المصطفى عليه الصلاة والسلام فكانت فى ربيع الأول فى المدينة فى بعض وادى بنى سالم

قد اتخذوا ذلك الموضع مسجداً وهى من خصائص هذه الأمة كفى الشرخين وغيره (قوله اعلم أن يوم الجمعة) سمي بذلك لاجتماع آدم وحواء فيه وقيل لاجتماع الناس فيه للصلاة لاجل كون المسى تغفر ذنوبه باجتماعه مع الحسن أولان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فى ذلك اليوم ويأمرهم بتعظيم الحرم (قوله خير

(ثم جميل الخلق) يفتح

الخاء وسكون اللام وهو

جميل الصورة لأن العقل

والخير يتبعانه غالباً (ثم

حسن الخلق) بضم الخاء

واللام لانه من أعظم

صفات الشرف لخير وخياركم

أحسنكم أخلاقاً (ثم حسن

اللباس) لانه أشرف

للنفوس وأبعد للنجاسات

(ومن له حق فى التقديم

فى الإمامة ونقص عن

درجتها) كرب الدار إن

كان عبداً أو امرأة أو غير

عالم (بأحكام الإمامة)

أو نحو ذلك عن لا تصح

إمامته أو تركه مثلاً (فانه

يستحب له أن يستنيب

من هو أعلم منه) أى

لتكون الامامة على أكل

الصفات (والله) تعالى

(اعلم) بالصواب .

ثم شرع بتكلم على أحكام

الجمعة فقال :

(باب صلاة الجمعة)

اعلم أن يوم الجمعة خير

يوم طلعت فيه الشمس) أى من أيام الأسبوع وأما أيام السنة فأفضلها يوم عرفة، واعلم أن الفعل في يوم الجمعة له مزية على العمل في غيره، ولذا إذا كان الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان لتلك الحجة فضل على غيرها وقد كان الوقوف بعرفة في حجة الوداع يوم الجمعة كأورد في الأحاديث وأما ما اشتهر على السنة العوام من أنه إذا كان الوقوف بعرفة يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة أو من اثنين وسبعين حجة في غير يوم الجمعة أو غير ذلك من الأعداد المعتبرة فهو باطل لأصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن التابعين كما ذكره سيدي محمد الزرقاني وغيره (الطيفة) قال أبو يوسف لما لك إذا كانت عرفة يوم الجمعة هل يصلى الحجاج الجمعة فقال له مالك لا فقال له أبو يوسف ولم فقال له مالك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصلى حجة الوداع فقال أبو يوسف ولم لا تقول إنه صلاهما وقد خطب خطبتين وصلى ركعتين فقال له الإمام أجزى بالقرأة فهما أم أسرفك أبو يوسف وسلم (قوله) وذكر العلماء له فضل الخ، نعماً أنه خلق فيه آدم وفيه تاب الله عليه وفيه مات منها ماورد أن الجمعة إلى الجمعة كغيرها لما بينهما ومن صح له يوم الجمعة صح له سائر جمعة ومنها ماورد أن الماشي للجمعة له بكل قدم كعدل عشرين سنة فإذا فرغ من الجمعة أعطى كعدل مائتي سنة كافي الشريعتي والسكندري ومنها ماورد أن من ذهب إلى صلاة الجمعة ماشياً كان من بظلمهم الله تعالى في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله كافي السكندري ومنها ماورد أن من مات يوم الجمعة كتب الله له أجر شهيد ومنها ماورد أن الله تعالى يعق في كل جمعة سبائة ألف عتيق من النار كلهم قد استحقوها ومنها ماورد أن الله يأمر بنصب شجر على باب البيت المعمور في يوم الجمعة وتحضر الملائكة والكروبيون ويؤذن لهم ميكائيل ويصلي بهم جبرائيل وإماما وإذا قرعوا من صلاتهم يقول ميكائيل اللهم اجعل ثواب أذاني المؤمنين من أمة محمد يقول جبرائيل اللهم اجعل ثواب إمامتي لأمة من أمة محمد وتقول الملائكة اللهم اجعل ثواب ملائكتنا المصلين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ثم يفترون إلى الجمعة الأخرى ذكره الشهاب القليوبي في معراجيه (قوله وفيه ساعة الخ) وهي باقية لم ترفع كذا عليه أكثر العلماء وفي وقتها أقوال قال الحافظ السيوطي بعد أن ذكر ثلاثين قولاً والذي أقوله أنه عند إقامة الصلاة غاب الأحاديث المرفوعة تشهد له (قوله وهو يصلى) أى يدعو على جند قوله تعالى: وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم فالمراد بالصلاة معناها اللقوى وهو الدعاء بدليل أنه أبطل منه بسأل الله ويحتمل أن هذا الفضل العظيم لا ينبت لتارك الصلاة مطلقاً أو لتارك صلاة الجمعة فيكون المعنى يسأل الله حالة الصلاة لأن حاله قريب أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله لإعطاء إياه) أى ما لم يسأل حراماً فإن قلت الدعاء مطلقاً مستجاب حتى في غير هذه الساعة قلت نعم لكن الدعاء في هذه الساعة له مزية وهي الإجابة بعين المطالب بدليل ظاهر الإجماع في قوله إعطاء إياه بخلاف الدعاء في غير هذه الساعة فإنه يكون بعين المطالب وتارة يكون بغيره ويقال إن الدعاء في هذه الساعة مستجاب ولو لم تفعل شروطه أفاده شيخنا الأمامير (قوله فرض على الأعيان) جمع بين معنى الذات أى واجبة على كل شخص، والنحوي أن فرضه على أفضل من فرض التكفائية لاعتناء الشارع بطلبه من كل شخص على حدته وقيل الكفائية أفضل لأنهم الجميع دفعة واحدة، بتركه والظاهر أن معنى الفضل من يد الشرف وإن احتمل كثرة الثواب كافي حاشية شيخنا الأمير والنحوي أن الجمعة بدل في مشروعة والظاهر بدل في الفعل ولذلك من كان من أهل الجمعة ولم يقيم به عذر وصلى الظهر في وقت الجمعة فاتته الجمعة فصلاته باطلة ويعيدها، فائدتان: الأولى، أعلم أن المعتد أن ترك الجمعة لا يكون كبيرة إلا إذا تركها ثلاث مرات متوالية عمداً بلا عذر ولا علة تنقطع شهادته

يوم طلعت فيه الشمس
وذكر العلماء له فضائل
كثيرة لا يحتملها هذا
المختصر اللطيف وفيه
ساعة لا يصادفها عبد
مسلم وهو يصلى يسأل الله
تعالى شيئاً لإعطاء إياه
(وصلاة الجمعة فرض على
الأعيان) إذا توفرت
الشروط الآتية ولا تسقط
بفعل البعض عن الباقي
كفروض الكفائية لتعينها
على كل مكلف مستكمل
الشروط الآتية

الجمعة

ما رواه مسلم وغيره
 أن رسول الله ﷺ
 قال : لقد ممت أمر رجل يملئ بالناس الجمعة ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم ،
 (ولها شرط وجوب وهي ما تعمرها الذمة ولا يجب على المكلف تحصيلها وشرط أداء وقد أشار إليها بقوله (وأركان) وهي ما تترأها الذمة ويجب على المكلف تحصيلها (وآداب) تطلب من المكلف لأعلى سبيل الوجوب (وأعذار تبيح التخلف عنها) ثم شرع يذكرها على هذا الترتيب فقال (أما شروط وجوبها فقسمة) أولها (الاسلام) فلا تجب على كافر بناء على أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وإن قلنا إنهم مخاطبون بفروع الشريعة كان الاسلام من شروط الأداء (و) ثانيها (البلوغ) فلا تجب على صبي (و) ثالثها (العقل) فلا تجب على مجنون ورأبها (الذكورية) فلا تجب على امرأة (و) خامسها (الحرية) فلا تجب على عبد لحق سيده (و) سادسها (الإقامة) فلا تجب على مسافر بحيث لا يكون منها في وقتها

ويتم سواد قلبه الوارد ألتالنا لا نور دأته إذا ترك جمعة واحدة أسود ذلك قلبه وإذا ترك جمعتين أسود الثلثان وإذا ترك ثلاثا كمل سواد قلبه ، الثانية من جسد وجوب الجمعة كفر ومن امتنع من فعلها كسلا لا يقتل فليس كالأظهر ونحوها يؤخر بقدر ركة بسجدها ويقتل بالسيف حدا لأن الجمعة بدلا وهو الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله لما رواه مسلم) دليل على كونها امتنعة على كل مسلم (قوله وغيره) وهو الإمام أحمد في مسنده (قوله لقد ممت) أي والله لقد عمت مت (قوله أن أمر) بالمدحوم الميم (قوله ثم أحرق) أي ثم أذهب أحرق وهو بضم الهمزة وتشديد الراء المكسورة للتشديد قال المناوي وتحرى بقاء عليهم بيوتهم كناية عن تحريقهم بالنار عقوبة لهم اهـ ، فإن قلت كيف ذلك مع أنهم قالوا التعذيب بالنار ممنوع فالجواب أن المصطفى ﷺ يعلم من الناس ما لا يعلمه غيره ففعل هذا الترك كان استخفافا أو عنادا وقد أجاز وأحرق الكفار في الجملة أفاده شيخنا الأثير في حاشيته وقال المناوي ليس هذا التحريق لأجل التخلف عن الجمعة بل المراد أحرق طائفة مخصوصة من صفة ثم أنهم يتخلفون عن الجمعة لتعذر نقا ومطلق التخلف لا يضي الجرم بالاحراق ثم قال المناوي وكان التعذيب بالنار حلالا في صدر الإسلام كما شهد له هذا الحديث ثم حرم وانعقد الإجماع على تحريمه (قوله ما تعمر) أي شروط تعمر بسببها الذمة (قوله ولا يجب على المكلف تحصيلها) أي كالدكورية والحرية والبلوغ (قوله المكلف) من قبل مجاز الأول أي ما يؤل أمره إلى التكليف أو أن المراد بالمكلف الذات بقطع النظر عن الوصف الذي هو التكليف لأن من جملة الشروط البلوغ والعقل ولا يتحقق التكليف إلا بهما (قوله وأركان الخ) إنما حملها الشارح على الشروط لعدم ظهور الدخول الحقيقي في الماهية والركن ما كان داخل الماهية (قوله فلا تجب على كافر) هذا ضعيف (قوله وإن قلنا إنهم مخاطبون الخ) هو المعتقد فوجب الجمعة على الكافر على المعتقد لكن لا تصح إلا بالاسلام والأولى أن لا يعدل لاسلام والبلوغ والعقل من شروط الجمعة لأنه لا يعد من شروط الشيء ، إلا ما كان خاصا به وهذه الشروط الثلاثة ليست خاصة بالجمعة (قوله فلا تجب على صبي) لكن يتبدل به حضورها إذا نوله إمام لا (قوله فلا تجب على امرأة) أي فلا تجب الجمعة على المرأة ولو حضرت بالجامع لكن إن صلتها أجزأتها عن الظهر قال العلامة الأجهوري :

من يحضر الجمعة من ذى العذر عليه أن يدخل عليهم قادر وما على أنثى ولا أهل السفر والبعد فعلموا وإن لها حضر

ونازعه الماصى والبناني في عدم الوجوب على العبد إذا حضرها وقال لا بل تجب على العبد إذا حضرها وقال القرافي إنه من الواجب المخبر أي أن الواجب على العبد أحد أمرين والتدب منصب على تخصيص الجمعة بالعبد وهو موافق للقواعد ولا عبرة بتعقب الخرشى وغيره له أفاده شيخنا الأثير وفي حاشية الخرشى إشارة إلى ذلك (قوله فلا تجب على امرأة) قال الشيخ في الحاشية ومثلها الخنثى المشكل ومثله في التفرد أي وهو ضعيف والمعتقد أن الخنثى المشكل تجب عليه الجمعة كما ذكره الأجهوري في شرحه على نظمهم مسائل الخنثى المشكل ومثله في السكندري هنا وإرضاء شيخنا العقاد وغيره (قوله فلا تجب على عبد) أي سواء كان قنأ ومدير أو معقرا لأجل أو مكاتبا أو مبعضا لكن يستحب للفقن والمدبو والمقنن لأجل حضورها إن أذن لهم سيدهم ويستحب للكاتب حضورها مطلقا أعني إذا نسيده أم لا وأما البعض فالיום الذي يكون سيده يذهب فيه باذنه واليوم الذي لنفسه يذهب فيه بلاذنه ويتبدل للسيد أن يأذن لعبيده لأنه وسيلة لتجصيل مندوب كافي الحاشية (قوله الإقامة) أي الخبر لاجتماع على مسافرها ولكن يستحب له حضورها إن كان لامضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه وإلا فهو مخير وهذا ما لم ينو إقامة أربعة أيام أما إن نوى ذلك وجبت عليه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال وقائدة ذلك أن العدد إذا

كان لا يتم إلا به لا يعتبر ولا تقام الجمعة (قوله على أكثر من ثلاثة أميال) إن كان خارجا عن البلدة وأما إن كان بثلاثة أميال أو ما قاربها من ربع ميل أو ثلثه فيجب عليه أن يشهد بها وابتداء الثلاثة أميال وما في حكمها من المنارة التي في طرف البلدة على الأظهر كافي الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرش وفي قول الشارح وفيه إشارة إلى أنه يراعى شخصه ولا يراعى مسكنه فمن خرج عن مسكنه الدخايل ثلاثة أميال فأخذ الوقت خارجا لا يجب عليه الجمعة ويجب على من منزله خارج الثلاثة أميال وأخذ الوقت داخلها وغالبا بن عمر في الثاني فقال لا يجب عليه إلا إذا دخل مقبلا بجنات قاله الشيخ في حاشية الخرش وهو الظاهر ، وأعلم أن الميل ستة آلاف ذراع على المعتمد كافي حاشية الخرش خلافا لما في السكندري والخرشي وغيرهما والذراع أربعة وعشرون أصبغا على المعتمد خلافا لهم أيضا والأصبع ست عشرة مرات والمراد بالأصبع عرض المسمى بالقرطاط والمراد بالذراع هنا الذراع الهاشمي لأنه ينقص عن الذراع الجديد الثمن فيكون الميل على القول الصحيح بالذراع الجديد المعروف الآن خمسة آلاف ومائتين وخمسين ذراعا أفاده الشيخ في حاشية الخرش مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله إذا كان خارجا عن البلد) أي بقرية بعيدة عن قرية الجمعة فاصله أن الإقامة إما في البلد أو خارج عن البلد فإن كانت في البلد وجب السعي ولو على ستة أميال وإن كانت خارجا عن البلد فإن كانت على ثلاثة أميال أو ما قاربها وجب السعي وإن كانت على أربعة فلا يجب السعي (قوله فيجب عليه السعي لها) أي التوجه إليها ماشيا أو راكبا ويشمل التوجه من كان من أصحاب الخطوة كالأولياء والسعي واجب بمقدار ما يدركه الصلاة من أولها ونقطان علم أن عدد الجمعة يتم بدونه أو الخطبة والصلاة إن علم أن العدد لا يتم إلا به وقيل بمقدار ما يدرك الخطبة مطلقا والمعتمد الأول والخامس أن عندنا قولين قيل فرض عين إن لم يزيدوا على اثني عشر وقيل فرض عين مطلقا والمعتمد الأول أفاده شيخنا (قوله فلا يجب على مريض) أي لا يقدر على الاتيان لها أصلا أو مشقة ومثله كبير السن فإن كان يقدر على ركوب لا يجبف به وجب عليه فإن صح المريض قبل أن تقام صلاتها زمته إن كان يمكنه أن يتطهر ويدرك ركعة ومثله المسافر يقدم والعبد يعتق والصبي يبلغ (قوله في المقدمات) كتاب لابن رشد (قوله الظاهر أنه شرط في الوجوب) وإرضاء محشي التتائي وقال هو قول ابن شاس وابن عرفة وابن الحاجب وغيرهم (قوله وسيد كره المصنف قريبا في شروط الصحة) أي فيكون كلام المصنف مخالفا لكلام المقدمات وقد يقال إن الاستيطان من شروط الوجوب والصحة باعتبار جهتين مختلفتين لأن الاستيطان العزم على الإقامة إلى الأبد والمتصف به يجب عليه وتعمده فن حيث وجوبها عليه يكون العزم من شروط الوجوب ومن حيث الانعقاد به يكون من شروط الصحة فأنظر الحاشية (قوله والمسجد) وتصح برحبته والطارق المتصلة به ولو لم يصدق ولو لم تصل الصفوف على المعتمد كافي حاشية الخرش وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا من البطان عند عدم الضيق وعدم الاتصال فانه ضعيف لكن إذا لم يصدق ولم تصل الصفوف يحرم كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرش وهو المتبادر من قوله في حاشية الخرش المعتمد أن صلاته صحيحة عند عدم الضيق وعدم الاتصال ولكنه أنشأ انتهى وقال شيخنا الأمر إن شاء الله تعالى الأمر أن تصح مع الكراهة الشديدة لامع الحرمة انتهى وبالجملة فالصلاة صحيحة على المعتمد لكن إمامع الحرمة أو الكراهة الشديدة وتصح بالدكوى بالمدارس التي حول الأزهر كالمطرية والابتعاوية ورواق المغاربة والأتراك وأما وراق التكرور بالمقصورة الجديدة فلا تصح فيه لأنه محجور وعليه وكذا لا تصح على ظهر المسجد ضائق أو اللوذن أو غيره وكذا لا تصح في بيت القناديل والبسط ولا في الدار والخانات والطرقات المتصلة بالمحجر وهو لو أن أهلها فالصلاة في الحوائط التي جهة وراق المغاربة والشوام باطلة نعم إن صل

على أكثر من ثلاثة أميال إذا كان خارجا عن البلد وأما من هو فيها فيجب عليه السعي ولو كان من المسجد على ستة أميال (و) سابعها (الصحة) فلا يجب على مريض ومن شرطها أيضا الاستيطان قال في المقدمات الظاهر أنه شرط في الوجوب لأن الصحة وسيد كره المصنف قريبا في شروط الصحة (وأما أركانها) أي فرائضها التي هي شروط الأداء خمسة (الأول : المسجد)

في نحو مساطب الخوانيت صحت وأما الدور والحواريات التي تدخل فيها الناس بغير إذن أهلها حكمها حكم رحاب المسجد والطرق المتصلة فيها (قوله الذي يكون جامعا) أى الذى أمر السلطان بإقامة الجمعة فيه أو اتفق رأى جماعة المسلمين على إقامة الجمعة فيه لأن استئذان السلطان لإقامتها مندوب فقط على الأصح لا لشرط أن استؤذن فى إقامتها ومنع منها فيجب على الناس أن يصلوها إن أمروا على أنفسهم منه فإن لم يأمنوا منه لم يحرمهم كما فى حاشية الخرشى واعتند بعضهم أنها محرومة وتصح منهم عند عدم الأمن وهو الظاهر أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله البنيان المعتاد) أى المعتاد لأهل تلك البلدة فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جامعا من بوس ونحوه فتصح فيه الجمعة ولا يشترط فى المسجد أن يكون مسقوفا ابتداء ودواما ولا قصد المداومة على إيقاعها فيه أبدا ويشترط فى المسجد أن يكون متحدا فلا يجوز التعدد على المشهور لكن العمل الآن على خلافه وقال فى التوضيح يجوز التعدد بمصر وبغداد ونحوهما فلا تعدد للمسجد فالجمعة للعتيق أى الذى أقيمت فيه الجمعة أولا وإن تأخر عن غيره فى البنيان لكن قولهم الجمعة للعتيق مقيد بقيد دلالة الأول أن تقام به وبالجد يدان حجر العتيق وصلوها فى الجديد فقد صحت ، الثانى أنه لا يحكم كما كبرصحتها فى الجديد فإن حكمها كبرصحتها فى الجديد صحت وصورة ذلك أن يقول بانى المسجد إن صحت الجمعة فى مسجدى هذا فعبدى فلان حر فتصلى فيه الجمعة فى أى العبد إلى من يقول يجوز التعدد كالحنى فيثبت عنده أنه صلى فى هذا المسجد جمعة صحيحة فيحكم الحاكم بمقتضى وقوع المعلق عليه فيأمر من ذلك الحكم بصحة الجمعة ممتنا فقصير الصلاة صحيحة كما أتى به الناصر القلتاني للسلطان الغورى لأن حكم الحاكم كرفع الخلاف الثالث أن لا يحتاجوا إلى الجديد فإن احتاجوا إليه لعتيق العتيق بهم صحت فى الجديد يقال العلامة النفرأوى والأظهر أن المراد حاجة من يذهب حضوره لصلاته ولو تلازمه كاصليان والعبد لأن الكل مطلوب بالحضور ولو على جهة الندب (تنبيه) إذا كان فى البلد عداوة فيجوز أحداث مسجد ولا يجوز قسم العتيق فإن قسم لها كإقراره شيخنا (قوله ولا يكون إلا داخل المصر) يعنى مطلق بلد الجمعة والمراد أنه يكون داخل المصر ابتداء لا دواما فإن كان داخل المصر ابتداء ثم تهدم البناء الذى حوله وغرب حتى صار الجامع خارجا عنها فإنه لا يضر (قوله وقيل يكفى أن ينعكس عليه دخان القرية) هذا قول ابن ناجى واستظهره الخطاب ومحلّه فى الجامع الذى بنى ابتداء خارجا أما إن كان أصله فى البلد ثم خرب وصار خارجا عنها فلا يشترط فيه انعكاس دخان ولا غيره (قوله وحده ذلك بعضهم بأربعين ذراعا) وحده بعضهم أيضا بأربعين باع والباع أربعة أذرع فإن خرج الجامع عن البلد ابتداء بأكثر من أربعين باع لم يصح فيه الجمعة أفاده النفرأوى (قوله تقرى بهم قرية) أى تأمن وتستغنى بهم القرية عن غيرها وأعلم أن الجماعة التى تقرى بهم قرية شرط فى وجوب إقامة الجمعة وفى محتضى كل مسجد فتى وجدت الجماعة المذكورة بالقرية وجبت عليهم إقامة الجمعة وصحت وإن لم يحضر منهم إلا اثنا عشر والإمام والأفرق بين الجمعة الأولى وغيرها كما قال الخطاب وهو المعتقد كفى حاشية الخرشى وغيرها فالمراد أن القرية جماعة تقرى بهم قرية ثم سافر منهم جماعة حتى لم يبق منهم من تقرى بهم قرية فإن سافروا بنية الانتقال سقطت الجمعة عن الباقين وإن سافروا بموضع قريب بنية العود فتجب الجمعة على الباقين إذا كانوا اثني عشر والإمام، وكذا إذا كانوا دون ذلك وجاء من خرج بنية العود من بكل به العدد المطلوب ولو جاء وقصده العود والظاهر أن المراد بالقرى من يحصل لهم بهم الاستعانة إذا استعانوا بهم أو يحصل بهم كفى الأذى عن يؤذيهم رهبة عن بالحل القرية أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله بدفع من يقصدهم) أى فى الأمور الكثيرة دون النادرة وبذلك يختلف باختلاف الجهات من كثرة الخوف والفتن وقتلها

الذى يكون جامعا (وقيل إنه شرط فى الوجوب وقيل شرط فى الوجوب والصحة معا قال فى الجواهر ويشترط فيه البنيان المعتاد للساجد قال سندوا لا يكون إلا داخل المصر وقيل يكفى أن ينعكس عليه دخان القرية وحده ذلك بعضهم بأربعين ذراعا (الثانى الجماعة وليس لهم حده عندما ك فى ابتداء إقامتها (بل لا بد أن تكون جماعة تقرى بهم قرية) أى ولا يحسدون بعدد ويكفى كونهم آمتين على أنفسهم بدفع من يقصدهم

(قوله ويساعد بعضهم بعضاً في المعاش) وهل لابد من المساعدة بالفعل وأنه لو اتفق أن كلا يستقل بأمره فيه لا يصح لهم الجمعة أو يكتفي بمكانها قال الشيخ وهو الظاهر (قوله تجوز باثني عشر رجلاً) أى غير الإمام ويشتراط فهم أن يكونوا أحراراً ذكراً مستوطنين مالكين أو حنفيين كشافعين قلدوا واحداً منهم فيأذ كرلاً إن لم يقدروا فلا تصح جمعة المالكى باثني عشر شافعية لم يقدروا لأنه يشترط في صحتها عندهم أن يعين يحفظون الفاتحة بشدائهم فإن نقصوا لم تصح (قوله باقين لسلامة) أى باقين مع صحة صلاتهم مع الإمام لسلامة منه ومنهم فإن فقدت صلاة واحد منهم ولو بسقوط عمامة عيس عليها لعله ولو بعد سلام الإمام وقيل سلامة هو بطلت صلاته وصلاتهم وبهذا يلغز فيقال انتقض وضوء مأموم فبطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة المأمومين أو يقال وقعت عمامة مأموم فبطلت صلاته وصلاة إمامه والمأمومين وهناك وجه آخر أبلغ في التعمية وهو أن يقال لنا رجل وقعت منه يد خرقه أو انخرق بعض ملبوسه والحال أن عورته مستورة فبطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة المأمومين فالجواب عن الأول أنه رجل مسح على الجبهة فرقت وهو في الصلاة وعن الثاني بأنه مسح على خف فاتخرق وهو في الصلاة فلو حضر رجل ثالث عشر في الصلاة دون الخطبة ثم حمل حدث لو أحد من الاثني عشر الحاضرين للخطبة بطلت صلاة الجميع على الاعتماد ولا يكتفى بالثالث عشر أقول المصنف باثني عشر رجلاً باقين لسلامها (قوله حين قدم العير) بكسر العين أى القافلة وأما بفتحها فالخمار (قوله كانوا اثني عشر رجلاً) وهم الصحابة العشرة وبلال واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود رضى الله عنهم أجمعين وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام كان أولاً يصلي الجمعة ثم يخطب كالعيد فلما قدم دحية الكلبي من الشام بتجارة في يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب وقد أصاب أهل المدينة غلاماً مع دحية ما يحتاجون إليه من برود فيبقى ونحو ذلك فخرج الناس وتركوه قائماً على المنبر يخطب إلا هؤلاء الجماعة الاثني عشر فلم يخرجوا فقال صلى الله عليه وسلم ولا هؤلاء الجماعة لميت عليهم الحجارة من السماء وفي رواية ولا هؤلاء أسأل عليهم الوادي نارا (فأنزل الله) وإذا را أو اتجارة أو هو انتفضوا إليها وتركوا قائماً الآية فقدم صلى الله عليه وسلم الخطبة وأخر الصلاة يوم الجمعة بوحى من الله تعالى والمراد بالهوى الآية الطبل الذي كان مع دحية الكلبي وقال الثاني هو النظر إلى وجه دحية لأنه كان من أجل الناس قال قتادة بلغنا أنهم فعلوا ذلك ثلاث مرات كل مرة لقافلة تقدم من الشام وكل ذلك يوافق يوم الجمعة قاله البيهقي في الفوائد البهية (قوله وقال الشافعي الخ) ووافقه الإمام أحمد بن حنبل على ذلك (قوله لابد من أربعين الخ) أى بالإمام فالخاصل أن مذهب الإمام الشافعي وأحمد لابد من أربعين بالإمام من يجب عليهم الجمعة ومذهبنا لابد من اثني عشر من يجب عليهم الجمعة غير الإمام ومذهب الإمام أبو حنيفة لابد من ثلاثة غير الإمام (قوله ويجلس في أولها) أى يسن للخطيب أن يجلس في أول الخطبة للاستراحة حتى يفرغ الأذان (قوله وسقطها) أى يسن للخطيب أيضاً أن يجلس في وسطها ويقوم للخطبة الثانية والجلوس بينهما قدر الجلوس بين السجدين كما قاله ابن القاسم أفاده الثوري ويسن للناس استقبالهم الخطيب بوجوههم من لا يسمعه ومن لا يسمعه من براه ومن لا يراه ولو من الصف الأول على الاعتماد خلافاً للبختصر والمراد أنهم يستقبلون ذاته فيغيرون جلستهم التي كانت للقبلة كما صرح به الثلساني أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وفي الحديث إذا خطب الخطيب فاستقبلوه بوجوهكم واركعوا مقفوه بأبصاركم واستمعوه بأذانكم (قوله ولا بد أن تكونا بعد الزوال وقبل الصلاة) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى قبل الخطبة ثم خطب فبعد الخطبة والصلاة في الأولى ويعيد الصلاة فقط في الثانية

ويساعد بعضهم بعضاً في المعاش (ورجح بعض أئمتنا أنها تجوز باثني عشر رجلاً باقين لسلامها) لأن الذين لم ينتفضوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم العير كانوا اثني عشر رجلاً وقال الشافعي لابد من أربعين ممن يجب عليهم الجمعة وقال أبو حنيفة تنعقد بالإمام وثلاثة معه (الثالث الخطبة) الأولى (وهي ذكر على الصحيح) فلا تصح بدونها (وكذلك) الخطبة (الثانية على المشهور) ويجلس في أولها ووسطها (ولا بد أن تكونا بعد الزوال وقبل الصلاة متصلتين بها ويعني عن الفصل اليسير فإن جهل وصلى قبل الخطبة أعاد الصلاة فقط وليس في الخطبة حد عند مالك أيضاً) كما أنه لا حد في الجماعة عندما لا يكون كذلك لحد عند في الخطبة لا يطول ولا يقصر إلا أن الخطيب لو ملل أو كبر فقط لم يجز ولذا قال المصنف

انها اصل الخطبة
١١ (٢٤) ١١

(ولا بد أن تكونا عما
تسميه العرب خطبة)
وقيل أقلها حمد الله
تعالى والصلاة والسلام
على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم وتحذير وتبشير
وقرآن ودعاء (ويستحب
فيهما الطهارة) فلو خطب
عدونا أجهزاه

(قوله ولا بد أن تكونا عما تسميه العرب التبع) ولا بد أيضاً أن تكون في المسجد سواء كانت الخطبة الأولى والثانية ويستحب كونها على المنبر فإن غلب على الأرض سحت (قوله بما تسميه العرب خطبة) وهو نوع من السلام مسجع ليس نظماً ولا ترشيداً مشتمل على تبشير أو تحذير له قدره وبال فإن أتى بها ثراً أعادها إن كانت قبل الصلاة وتجوز بعدهما والظاهر أن الحكم كذلك إن أتى بها نظماً كما في الحاشية وقال شيخنا الميلى الأظهر أنه إن أتى بها نظماً تجوز ولا يعيدها إن كان قبل الصلاة لأن النظم قريب من السجع ومن شروطها أن تكون باللفظ العربي فوقوعها بغير العربية لغو فإن لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت أن يعرف الخطيب العربية لم يجب إقامة الجمعة ولم تصح ولا بد أيضاً أن تكون جهرًا ولو كانوا صنفًا ساروا كهدمها وتعاد جهرًا فلو قدم الخطبة الثانية على الأولى كفي ما في كثير الخرشى ولا بد أيضاً من حضور الجماعة وهم الاثنا عشر الذين يجب عليهم وتعتقد بهم فإن لم يحضروا أو بعضهم من أولهم يكسب بذلك فلو فرغ المؤذن ولم يأت أحد فإن كان في المسجد جماعة تعتقد بهم الجمعة خطبوا إلا انتظار الجماعة ما بقي الوقت المختار فإن كانوا حاضرين في أول الخطبة ونفروا قبل إتمامها تمادى فيها وحده وأجزأهم إذا أتوا صلحهم فقط ولا تعاد الخطبة ويجب اتصال أجزائها بعضها ببعض واتصالها بالصلاة ويسير الفصل مقتصر . والحاصل أن أركانها ثمانية اشتياها على تحذير وتبشير وكونها باللفظ العربي وكونها جهرًا أو كونها قبل الصلاة بعد الزوال وكون أجزائها متصلة بعضها ببعض وكونها متصلة بالصلاة وحضور الجماعة الذين يجب عليهم الجمعة وتعتقد بهم وكونها في المسجد وأما فوقوعها على المنبر فستحب فقط وكذا ابتداءها بالحمد والصلاة على رسول الله ﷺ وقراءة القرآن فيها فكل منها مستحب وأما الاتيان بالحدِيث فيها فليس شرطاً بل هو مستحب فقط كما قال شيخنا الجداوى فلم يأت به لم يضر ولو لا تباطل الخطبة باللحن ولو في الحديث وأما الدعاء للصلاة فبدعة حسنة والدعاء للسلطان بدعة مكروهة لكن بعد إحداثه واستمراره في الخطب في أقطار الأرض فيخشى على الخطيب من تركه أذية صار راجعاً وأجنباً لكن المطلوب عدم المبالغة في مدحه ومن البدع المكروهة قولهم فوق ذلك والامام يخطب صلوا عليه التوأمين أو رضوان الله عليهم ومن البدع المكروهة أيضاً ما يفعله المرقى من قوله أيها الناس صبح في الحديث أن رسول الله ﷺ قال إذا قلت لصاحبك أو الامام يخطب يوم الجمعة أقضت فقد نفوت أنصتوا توجروا وحكم الله أن أهل المدينة لم يفعلوا ذلك كله وإنما هو فعل أهل الشام قاله الشيخ في الحاشية هنا مع زيادته من حاشية الخرشى ومن تقرير شيخنا الجداوى ومثله في الأجهورى قال النفر اوى ولى في دعوى الكراهة بحث مع اشتغاله على التحذير من ارتكاب أمر يحرم فذله من البدع الحسنة ثم قال النفر اوى وأما ما يقوله المؤذنون عند جلوس الخطيب بين الخطبتين فيجوز كما يجوز كل من التسليم والتبجيل والاستغفار والصلاة على النبي ﷺ عند ذكر أسبابها قاله ابن عرفة اهـ وقوله وقيل أقلها حمد الله (ت) تقدم أن الحمد والصلاة والقرآن كل منها مستحب لا واجب بخلاف ذلك القول وكذا الدعاء ليس شرطاً (قوله وتحذير وتبشير) الواو بمعنى أو أى تحذير أو تخوف من النار أو تبشير بالجنة فلا يشترط في الخطبة أن تكون مشتملة على تحذير وتبشير معاً بل يكفي أحدهما قرره شيخنا الجداوى رحمه الله تعالى (فائدة) قال بعض شيوخنا ويكفي في الخطبة أن يقول الحمد والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فأوصيكم بتقوى الله وأحذركم عن عصيانه وغالفته (قوله وقرآن) قال النفر اوى وتصح من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير وبعض مواضع كسورة ق (قوله ويستحب فيها الطهارة) ويستحب أيضاً تفسير الخطبتين وأن تكون الثانية أقصر ويستحب أيضاً ابتكاء الخطيب على عصا أو قوس غير خشبة المنبر ولو خطب

(وفي وجوب القيام لها)
 تردد) فلو خطب جالسا
 ثم صلى وصحت صلاته
 (الرابع) الإمام ومن صفته
 أن يكون عن تجب عليه
 الجمعة) احتراماً من الصبي
 والمسافر وغيرهما عن
 لم تجب عليه الجمعة فلا تصح
 بهم) ويشترط أن يكون
 المصل بالجماعة هو الخاطب
 إلا لعذر يمنعه من ذلك
 من مرض أو جنون أو نحو
 ذلك) كرهاف ولأما
 أو الماء بعيد أو لم ينقطع
 الرعاف ونحو ذلك مما فيه
 طول) ويجب انتظاره
 للعدو القريب على الأصح)
 كما إذا خرج لطمارة
 أو لرعاف ويرجع
 بالقرب (الخامس) موضع
 الاستيطان) ولو كان
 بأشخاص لاخير) فلا تقام
 الجمعة إلا في موضع
 يستوطنون فيه) بأن يقم
 فيه صيفا وشتاء) ويكون
 محلاً للإقامة) أي بأن
 يمكن الثوى فيه) بالآمن
 على النفس والمال) بلداً
 كان ذلك الثوى (أو قرية)
 ولما فرغ من الشروط
 والأركان شرع في الآداب
 فقال (وأما آداب الجمعة)
 جمع أدب وهو ما يطلب
 من المكلف تحصيله لها
 سواء كان فعلاً أو تركاً
 سنة أو غيرها وأشار

عنه

بالأرض ويكون في عينه كافي حاشية الخرشى وغيره أما ما يفعله بعض الخطباء من جعله في اليسار فليس مذهبنا
 بل هو مذهب الإمام الشافعي والعصا أو لى فان فقدت فالقوس أو السيف كافي حاشية الخرشى وحكته خوف
 العبث بمس لحية أو غيرها (قوله الطهارة) ويكون تركها لأن الطهارة ليست من شروط الخطبة وإن كان
 يحرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجنباء في المسجد (قوله وفي وجوب القيام لم يتردد) المعتمد
 أنه واجب شرطاً قرره شيخنا (قوله الرابع) الإمام أي المقيم ولا يشترط فيه الاستيطان لأن الاستيطان
 إنما هو شرط في الجمعة لا في الإقامة فإنه يكفي فيه الإقامة فقط وبنا على ذلك مسألة حسنة وهي صحة إمامة
 مسافر نوى إقامة أربعة أيام صحاح في قرية لا بقصد الخطبة فإنه يصح أن يكون خطيباً فيها ولا يصح أن
 يكون بعض الاثنين عشر وبلغه هذا فيقال لنا إمام إن صلى ما موماً بطلت صلاته وصلاة إمامه وصلاة
 المأمومين (قوله والمسافر) أي حيث لم ينو إقامة أربعة أيام أما إن نوى إقامة أربعة أيام حقيقة لا بقصد
 الخطبة فقط صححت خطبته ولو طرأ له السفر عقبها إماماً نوى الإقامة لأجل الخطبة فلا تصح وكذا تصح
 إمامة الخارج عن قرية الجمعة على مثل فرسخ لأنه يلزمه السعي من محله إلى بلد الجمعة كمن خطب بقية القوری
 أو بولاق أو القرافة أو بمصر العتيقة وهو من المدينة وأما الخارج منها على أكثر من كفرسخ
 فحكمة حكم المسافر على المشهور وقال الناصر اللقاني متى كان الإمام دون مسافة القصر ولو بميل صححت
 إمامته وهو قول قوي ولكن العمل على الأول وأما مسافة القصر فلا تصح اتفاقاً والفرسخ ثلاثة أميال
 ويستثنى من المسافر الخليفة يمر بقرية الجمعة بخطب بهم فتحصل لهم ولو إن لم تجب عليه الجمعة فإن تقدم وهم فيها
 ولو بعدهم فركعة بطلت عليهم والمراد بالخليفة من مله الحكم والصلاح فيدخل القضاء لكن في هذا
 الزمان ليس لهم الصلاة فلا تبطل عند دخوله قرية الجمعة فإن مر بقرية الجمعة وصلها بهم جهلاً
 منه فسدت عليه وعليهم (قوله من مرض أو جنون الخ) فيستخلف من يصلي بهم فإن لم يستخلف قدموا
 ورجل أو ندب أن يكون عن حضر الخطبة فإن تقدم رجل ولم يقدموه هو الإمام أجزأهم فإن لم يستخلف
 هو ولا هم وصلوا أفذاً بطلت (قوله للعدو القريب) أي الذي مقداره أولى إلى باعية المتوسطة قراءة
 وهي المشاة كافي حاشية الخرشى (قوله على الأصح) ومقابلته عدم الانتظار مطلقاً قُرب العدو أو
 بعد وهو ضعيف (قوله الاستيطان) أي العزم على الإقامة لا على سبيل الانتقال فيصدق بما إذا لم يكن
 لهم نية أو نيتهم التأييد ولا يكفي نية الإقامة فقط ولو طالت (قوله بأشخاص) أي بيوت من بصر أو خشب
 أو غير ذلك ولا يضر انتقال أهل الأشخاص عن موضعهم بعدمدة طويلة إلى قريب منهم وبناهم به
 أشخاصاً آخر فتجب عليهم أيضاً وتنعقد بهم لأن انتقالهم إنما هو بما يحصل في محلهم من الأوصاف بالفضلات
 (قوله لاخير) أي سواء كانت من صوف أو شعر أو وبر أو نحو ذلك لأن الخيل لا يمكن الاستيطان فيها غالباً
 على سبيل الدوام وقوله لاخير أي إلا أن يكون أهلها مقيمين على مثل فرسخ من مناقر قرية الجمعة فتجب
 عليهم تيمناً لأهلها (قوله بأن يقم فيه صيفا وشتاء) ظاهره أنهم إذا كانوا يقيمون في بلد في الشتاء وفي
 أخرى في الصيف لا تصح لهم الجمعة وليس كذلك بل تصح الجمعة إذا دخلوا بأحداهما فبقوا بها فإنهم
 ناوون على الإقامة فيها وكذا إذا كانوا يجرعون أيام المطر نحو الشهرين وكذلك إذا كان جماعة يقيمون
 ستة أشهر في بلدة وفي أخرى ستة أشهر وكذا من مله زوجتان يلدن متتابعين بنوى الإقامة عند كل
 واحدة سنة لأنه نوى الإقامة فيهما أبداً أفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى
 (قوله المشوى) بالثاء المثلثة أي الإقامة وأما بالثاء التوقية فهو الهلاك (قوله فعلاً) أي كالتسل (قوله
 أو تركاً) أي كالتسل (قوله سنة) أي كالتسل (قوله أو غيرها) أي غير السنة وهو ما عدا
 الفصل (قوله التسل لها) فيه إشارة إلى أنه للصلاة باليوم فلا يفعل بعد الصلاة وإن تذكره وهو في

المسجد فيستحب خروجه لما إذا علم أن الخطبة لا تقوته . وأما إذا علم أنه إذا خرج الفسل فإنه الخطبة فلا يستحب له الخروج على المعتمد لأن سماع الخطبة واجب ولا يترك لسنة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وكلام السكندري هنا ضعيف قوله وهو سنة أي سنة مؤكدة على من يريد الحضور لها ولو لم ينزهه كسافر وعبد وامرأة وصبي فإن قلت كيف يكون غسل الجمعة سنة في حق الصبي مع أن نفس الجمعة مستحبة في حقها فأجاب أنه لا غرابة في ذلك ألا ترى أن الوضوء لها واجب وإن شئت فانظر إلى الصورة ونحوها في صلاة الصبي وقيد اللحي سنة الفسل بمن لا راحة له والإوجب كالإمام والساك ونحوهما فيجب عليهم الفسل على المعتمد أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله ومن شروطه الخ) أي ومن شروطه أيضا أن يكون نهارا أي بعد الفجر فلا يجزئ قبله وأن يكون بنية وأن يكون بماء مطلق وصفته كفسل الجنابة (قوله أنه أن يكون متصلا بالروح) لم يشترط هذا الشرط أبو حنيفة بل المدار عنده على كونه بعد الفجر (فائدة) لو طالع مكثه بمسجد لا يريد الصلاة فيه فلا يبطل غسله على الظاهر لأن له أن يصلي فيه ولا يبطل غسله نقله شيخنا الأمير عن الشيخ (قوله وقديمتا الخ) الواء بمعنى لام التعليل (قوله واشتغل بغيره أو نوم) أي اختيار أفهما خارج المسجد (قوله بغيره) أي ما عدا الصلاة بالذال المجعولة هو ما يتغذى به سواء كان أول النهار أو آخره وأما الغداء بالذال المهملة فهو ما يؤكل قبل الزوال وقرانه بالمعجزة أولى ليكون شاملا لما قبل الزوال وما بعده بخلاف قراءة ما بالمهملة فيكون تاصرا على ما إذا كان أول النهار أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أعاد الفسل) أي استنانا سواء كان عامدا أو ناسيا وكذا يعيده إذا حصل له عرق أو صحتان أو خروج من المسجد متباعد أو ما لو اتصل الفسل بالروح ونام أو تغنى في المسجد فلا يطلب بإعادته بل ظاهر المدونة أنه إذا أكل وهو ماش لا يطلب بإعادة الفسل كشربه وهو ماش واستظهره بعض الشيوخ أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله فإذا خف الأكل الخ) وكذا إذا أكل لشدة جوع أو لإكرامه فلا شيء عليه وكذا لا يبطل بنقص وضوئه ولو قبل دخوله المسجد واستظهره بقضه بالجنابة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله لأجل حضور الملائكة) يوضح ذلك قول بعضهم وإنما طلب السواك والطيب يوم الجمعة لأجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يوم الجمعة وبأيديهم صحف من فضة وأقلام من ذهب يكتبون الأول فالأول وربما خافه أولسوه فإذا طلع الإمام على المنبر دخلت الملائكة في المسجد يسعون الخطبة كما ورد في الحديث (قوله حلق الشعر) أي حلق الرجال الشعر إذا كان لهم شعر يحتاج للحلق وأما النساء فلا يطين بحلق الشعر يومها (قوله المأمور بحلقه) أي الذي أمر الشارع بحلقه بقوله قال النخعي وليس من الآداب المسحنة حلق الرأس وإنما حلقه مباح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه إلا في الحج فهم من البدع المباحة أو الحسنة بل يقيح منظره بدونه انتهى .

(فائدة) قال الشافعي في سيرته حلق النبي صلى الله عليه وسلم رأسه أربع مرات كما ذكره الصخاوي (قوله تجنب الرائحة الكريهة) في هذا من باب الآداب مسامحة لأنه واجب وقد ذكر الشارح أول الباب أن الآداب ما يطلب لأعلى سبيل الوجوب إلا أن يحمل قول المصنف تجنب الرائحة على رائحة لم تشد جدا ويرتكب الاستخدام في قول الشارح فإن فعله وجب عليه اجتنابها أفاده شيخنا الأمير في حاشيته لكن سبق للشيخ في الحاشية عند قول المصنف وأما آداب الجمعة الخ أن الآداب ما يطلب من المكلف تحصيله سواء كان واجبا كتجنب الرائحة الكريهة أو سنة كالفصل أو مستحبا كالطيب لها (قوله كالثوم) بضم التاء المثلثة كافي شرح الموطأ ويقال فيه قوم يقاب الثاء فاء كقوله شيخنا (قوله والبصل) أي ومثله كالله كرات والفجل ، واعلم أن أكل الثوم والبصل والفجل ونحو

وهو سنة على المشهور) وقيل واجب (ومن شروطه أن يكون متصلا بالروح) فإن كان الفصل يسيرا فلا شيء عليه وقد يتأخر لإصلاح ثيابه وتخييرا (فإن اغتسل واشتغل بغيره أو نوم أعاد الفسل على المشهور) فإذا خف الأكل أو غلبه النوم فلا شيء عليه في ذلك (الثاني السواك) أي لأجل حضور الملائكة (الثالث حلق الشعر) المأمور بحلقه كالعانة (الرابع تقليم الأظفار) للتنظيف (الخامس تحبب ما يؤكل منه) الرائحة الكريهة (كالثوم والبصل) فإن فعل وجب عليه اجتنابها

ذلك في المسجد حرام ولو لم يكن به أحد ولو كان عنده ما يزيد به راتحته وأما إن أكل شيئا من ذلك خارج المسجد وعنده ما يزيد به راتحته بخلاف الأولى وإن لم يكن عنده ما يزيد به فيحرم إن كان قصدہ الاجتماع بأحد المسجد وإن لم يقصد دخول المسجد فقبل بالكرامة وقبل بالجواز وقبل بالحرمة وهو الظاهر وكذا يحرم أكل شيء مما ذكر يوم الجمعة خارج المسجد قبل الصلاة ما لم يكن عنده ما يزيد به راتحته فلا يحرم قلوله بعد ما يزيد به الراتحة سقطت عنه الجمعة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله كالذبايح الخ) فيجب على هؤلاء ترك الجمعة إلا أن يكون عندهم ما يزيدون به الراتحة والإوجب عليهم إزائهم بذهبون للجمعة (قوله بالثياب الحسنة) هذا خاص بالرجال دون النساء فانهن يخرجن بالثياب المتهتة (قوله البياض) أى فقط لجميل الثياب في صلاة الجمعة فيلشعر هو خصوص البياض ولو قد بما بخلاف العيد فإن المراد بالجميل الجديد ولو أسود فالثياب الجميلة يوم الجمعة للصلاة لا اليوم بخلاف العيد فليوم لا للصلاة فإذا كان يوم الجمعة يوم العيد ليس الجديد أول النهار ولو غير أبيض وليس الأبيض وقت الجمعة ولو قد ما (قوله ولم يتخط أعناق الناس) اعلم أن يتخطى أعناق الناس من جلوس الخليل على المنبر لأخر الخطبة حرام ولو لفرجة إلا إذا ألقا الإمام فيجوز على المعتمد كإلى الأجهورى خلافا للزرقانى . وأما قبل جلوس الخليل على المنبر فإن كان لفرجة جاز ولو كان لغيرها كره . وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فجائز ولو لغير فرجة . وأما المشى بين الصفوف فجائز ولو في حال الخطبة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (تنبيه) قال الشيخ في الحاشية هنا قوله ولم يتخطى أعناق الناس كناية عن التكبير أى علمه أن يكبر فلا يتخطى أعناق الناس انتهى وهو يقتضى أن التكبير للجمعة مستحب فينا فى ما ذكره بعد عند قول المصنف والمشي لها فانه قال فانما ناهى ومن المندوبات التهجير وهو الرواح فى الهاجرة وهو وشدة الحر ويكره التكبير لأنه لم يفعله عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده خيفة الراء والسعة والمراد بالهاجرة الاثنان فى الساعة السادسة انتهى ومثله فى الخرشى وغيره فالأنسب أن قوله فى الحديث ولم يتخطى أعناق الناس أى بأن يأتى فى الهاجرة أى أول الساعة السادسة لأن المستحب عند أهل المذهب إنما هو التهجير لا التكبير الذى هو الاثنان أول النهار فانه مكره كما علمت وأما قوله والتكبير ومن اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فى الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح فى الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فأخرج الإمام حضرت الملا تكة يسمعون الذكر ، فالمراد بالساعة المذكورة فى هذا الحديث أجزاء الساعة السادسة وليس المراد بالساعة من التعارفة المنقسمة إلى خمس عشرة درجة التى ينقسم بها الليل والنهار إلى أربعة وعشرين جزءاً كما أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله كانت له كفارة) أى من الذنوب الصغائر وقضية هذا الحديث أن تكفير الذنوب مشروط بوجود جميع هذه الأشياء (قوله التطيب لها) أى فى حق الرجال دون النساء (قوله وغير طيب الرجال) أى أحسن ما يطيب به الرجال (قوله وما خفى لونه) أى أن الغالب إخفاؤه كالكسك فلا ينفى أنه قد يظهر وإنسان (قوله وظهر ريحه) أى أن مذهب المقصود الأعظم منه لونه (قوله وغير طيب النساء) أى أحسن ما يطيب به النساء . لآزواجهن لافى هذا المقام (قوله ما طهر لونه وخفى ريحه) أى كالورد فإن المقصود الأعظم منه لونه لآزواجهن لا لغيره منه لونه وليس المقصود الأعظم منه ريحه (قوله المشى لها) أى وفها ، أى بما فى رجليه منها فلا يطالب بالمشى لأن العبادة قد اقتضت قاله الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله أقرب للخشوع) ولما ورد أن المشى للجمعة له بكل قدم عمل عشرين سنة كسابق (قوله فن ذلك) أى من الأعداء المسيحية للتحلف وفى تعبيره بمن التلبيع إشارة إلى أنه لم يستوف

كالذبايح والدبايح ومن به صتان (السادس التجميل لها بالثياب الحسنة) والثياب الحسنة فى الشرع البياض قال عليه السلام ومن اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومن من طيب إن كان عنده ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله عليه ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من الصلاة كانت له كفارة ما ينهوا بين الجمعة التى قبلها (السابع التطيب لها) ولا يتعد به غرا ولا رياء وخير طيب الرجال ما خفى لونه وظهر ريحه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفى ريحه (الثامن المشى لها) وهو أقرب للخشوع دون الركوب لأنه من فعل المتكبرين إلا لعذر فلا بأس به إذا كان (يجمع من ذلك) أى من المشى (أى من الأعداء المسيحية) فتختلف عنها فن ذلك

المطر الشديد والوحل

الكثير والمجذوم الذي

تضر راحته بالجماعة فيباح

له التخلف عنها (قيد المطر

بالشديد احترازا من

الخفيف فانه لا يبيح

التخلف وقيد الوحل

بالكثير فان القليل لا يبيح

التخلف والمجذوم بالذي

تضر راحته بالجماعة فان

الخفيف الذي لا راحة له

لا يبيح التخلف (و) من

الاعذار المبيحة للتخلف

عنها (المرض) المانع من

الإتيان إليها (ومنها) أي

الاعذار المبيحة للتخلف

(التقريض بأن يكون عنده

أحد من أهله مريضا

كالزوجة والولد وأحد

الأبوين وليس عنده)

أي ذلك المريض (من

يعوله فيحتاج إلى التخلف

تقريضه) قال الثاني:

وحكى عن البخاري عدم

التقيد بالقرب أه وهو

واضح لأن مواساة المسلمين

بعضهم بعضا واجبة وقد

يتعين عليه للجمعة بدل

وهو الظاهر فان كان هناك

من يكفيه القيام به وجب

عليه الإتيان إليها (ومن

ذلك) أي ومن الغير المبيح

للتخلف (إذا احتضر له

أحد من أهله أو أخوانه

قال مالك في الرجل يهلك

يوم الجمعة فيتعطف عنده

وجل من أخوانه ينظر

في شأنه فلا بأس بذلك (ومنها) أي ومن الاعذار المبيحة للتخلف (لم يخاف على نفسه

الاعذار كلها وهو كذلك لأن منها عدم وجدان ما يستربه عورته بأن لا يجد الملبوس اللائق به فمن وجد
ثوباً يستربه جسده لكن يردى بمثله لكونه من الأكار كجبة فلا يجب عليه حضور الجمعة في تلك
الحالة على المعتد كافي حاشية الخرشى فلو وجد ما يناسبه ولو بكراه أو إغارة أو إعطاء وجب عليه
قبوله من غير نظر لمنه . ومنها رجاء عفو قصاص مطلوب منه ليقص منه . ومنها أكل الثوم إذا
تعذر عليه إزالته ويجه كما تقدم . ومنها الصنان والبخر والجرح الممتن . ومثل ذلك أهل الصنائع
المنتنة كالجزارين والزاحين والديباغين إذا تعذر عليهم إزالتها ، وليس من الاعذار العرس بأن يقم
عند العروس سبعة أيام وليس منها أيضا الحر والبرد ولو شديدين إلا أن تنجم سموم وجع حارة
حتى تذهب بهاء القرب والأسقية فإنها تكون عذرا في حق من كان خارج المصر (قوله المطر الشديد)
أي الذي يجعل أو اسط الناس على نغطة ردوسهم (قوله والوحل) يفتح الحاء يجمع على أحوال كسبب
وأسياب وهو الأصح بسكونها يجمع على وحول كفلس وفلوس والوحل الكثير وهو الطين الرقيق
الذي يحمل أو اسط الناس على ترك المدايس بكسر الميم وأولى غير الرقيق لكن لا يقال له وحل أفاده شيخنا
(قوله المجذوم الذي تضر راحته) أي إذا كان المجذوم لا يجد موضعا يصل فيه وحده . وأما لو وجد
بحيث لا يلحق ضرره بالناس وجب عليه إذا كان المسكن تصح فيه الجمعة لا يمكن الجمع بين قوله
وحق الناس ومثل الجذام البرص المضرا راحة (قوله المرض المانع من الإتيان إليها) أي الذي
يشق معه الإتيان إليها وإن لم يشتد ومن باب أولى إذا تعذر معه الإتيان إليها . ومثل المرض
كبر السن وتلزم القادر من مركوب لا يباح به كالحج (قوله التقريض) هو أن يشتغل بمعاونة
من عنده من المرضى وحاصل ما أفاده المصنف والشارح استواء القريب غامضا أو غير واللاجئي في أنه
إنما يباح التخلف لتقريض من ذكر إذا لم يكن عديم من يعولهم وإلا فلا يباح التخلف ولكن
هذا ضعيف . والمعتدان الاجنبي بشرط في إباحة التخلف له شرطان : الأول أن لا يكون عنده من
يقوم بشأنه . الثاني أن يخشى عليه بتركه الضيعة . وأما القريب الخاص وهو الأصول كالوالدين
والفروع كالاولاد والجوانب القريبة الخاصة كالأخ والأخت فلا يشترط فيه هذان الشرطان لشدة
مصيبته ويلحق بالخاص الزوجة والبرية والملوك والصدوق والملاطف والشيخ على المعتد كما قلناه
شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى ومثله في حاشية شيخنا الأمير . وأما القريب غير الخاص
كالعم وابن العم فقل إنه كالخاص ، وقيل كالاجنبي كافي الحاشية هنا ، ونقل شيخنا عن الفقيه في تقرير
الخرشى أن المعتد أن غير الخاص إن كان بينه وبين القريب الشام فهو كالخاص وإلا فهو كالاجنبي أه
كلام شيخنا وفي حاشية شيخنا الأمير ما يخالفه فانه قال : والآنسب أن غير الخاص يعطى حكما وسطا
بأن يتخلف عنده إن لم يجد غير دولو لم يخف عليه انتهى كلامه والاول أقوى (قوله إذا احتضر
أحد) أي إذا أشفى على الموت أحد من أهله أو أخوانه كصديق ملاطف ومولوك وزوجة وشيخ فيباح
له التخلف وإن لم عرضه لا يفتأ القريب ونحوه من شدة المصيبة وأولى موته بالفعل وقربه والخروج من
المسجد والإمام مخلف إذا بلغه ما يخشى منه الموت (قوله قال مالك في الرجل يهلك) أي بالفعل فهي مسألة
أخرى لا دليل لما قبلها على الظاهر وفي المدخل قد وردت السنة أن من أكرام الميت تعجيل الصلاة عليه
ودفنه . وكان بعض العلماء يحافظ على السنة إذا جاءوا بالميت إلى المسجد صلى عليه قبل الخطبة وبأمر
أهله أن يخرجوا به إلى دفنه ويخبرهم بأن الجمعة ماقلة عنهم إذا لم يدركوها بعد دفنه فجاءه الله خيرا (قوله فلا
باس بذلك) أي سواء وجد من يكفنه أم لا يخشى عليه التغير أم لا كما هو ظاهر عبارة الإمام والمدخل وقال

الشبر حتى محل ذلك إذا لم يجد من يكفنه وخشى عليه التغير انتهى، لكن قال الشيخ في الحاشية وأعله
ضعيف لخالفه كلام المدخل له انتهى، وجزم شيخنا الجداوى بأن كلام الشبر خيى ضعيف وأن ظاهر
كلام المدخل هو المعتمد وفي حاشية الخرشى إشارة لذلك، وقال شيخنا كلام المدخل هو المعتمد قوله
من ضرب ظالم (ولو كان الضرب والجس قليلا وكذا لو خاف على عرضه من سب أو قذف أو لى ما لو خاف
على نفسه القتل أو خاف أو تكاب ما لا يجوز له فعله كان يلزم يقتل رجل أو ضرب به أو تخوذ ذلك أو يمين لبيعة
ظالم بأن يقول الذى يريد التولية أحلفوا لى على أنكم لا تخرجون من تحت يدي ومن تحت حكمي وقد
اتفق لابن القاسم وابن وهب أنهما ذهبا إلى الإسكندرية وكان فيها حاكم ظالم يريد الخلافة فأتت عليهم
الجمعة فتخلفوا عنها خوفا من عقاببيعة الحاكم فضلى ابن وهب الظهر جماعة وصلها ابن القاسم فذاتهم
أنهما ذهبا إلى الإمام مالك في المدينة المنورة فأخبراه بذلك فاستصوب فعل ابن القاسم وذلك أنه لا يجمع
الظهر إلا للمسافر والمرضى والمسيجون والمجنون وأهل المطر الغالب فيطلب من هؤلاء الجمع
ولا يخرجون من الجماعة ويستحب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة وإخفاء جماعتهم وأمان من هل عذريبيع
التخلف ويمكن الحضر معه كخوفهبيعة الأمير الظالم ومن تخلف لغير عذر ومن فاتته الجمعة نسيان من
تجب عليه فكل هؤلاء يكره جمعهم فإن جمعو لم يصدوا على المعتمد فهم يجرى بآصالهم كرموة بوصفها
أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وأخذ ماله) وكذا مال غيره لكن يشترط فيهما أن يكون ماله بال
بأن يحجب به كائى الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى خلافا لقول السكندري سواء كان يحجب به أم لا
فانه ضعيف (قوله أن يحبس غريمه) أى لم يثبت به عسره لأنه يعلم من باطن حاله إذا تحقق عسره لم يحبس
قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فقظرة إلى ميسرة) فهو مظلوم في الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر وأما
لو كان عسره ثابتا فلا يجوز له التخلف لأنه لا يجوز حبسه فلو علم أنه يحبس لفساد الحال فيجوز له التخلف
(قوله ولو بأجرة) أى أجرة المثل (قوله لو كان من يتدى للجامع بلا فائدة) ومثل ذلك ما إذا كان يعتمد
أن النار في الطريق يهوى إلى الجامع فلا يباح له التخلف (قوله ويحرم السفر) سمي سفر لأنه يسفر
عن أحوال الرجال أى يكشف عن أحوالهم من حسن خلق وغيره وأعلم أن السفر تعتبه الأحكام الخمسة
الحرمة كما قال المصنف ومثله السفر لقطع الطريق والأبى والكرهة كالسفر بعد الفجر من يوم الجمعة
كأيا في المصنف والإباحة كالسفر للتجارة لزيادة المال والاستحباب كالسفر لزيارة الأقارب والرحم
والأولياء والوجوب كالسفر للصالح والتجارة المباحة (قوله عند الزوال من يوم الجمعة) أى لتعلق
الخطاب به ومحل الحرمة ما لم يحصل له ضرر يدم السفر عند الزوال من ذهاب ماله ونحوه كذهاب رفقة
فإنه يباح له السفر حيثئذ ومحل الحرمة أيضا عام بتحقيق عدم ترك الجمعة أما إن تحقق إدراكا بقرية
جمعة أخرى قبل إقامتها فيها فيجوز سواء كان قصده مجرد المرور بتلك القرية أو الإقامة فيها أو لولم
ينزل إقامة أربعة أيام أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله وكذا يحرم
عليه الكلام) أى أن الكلام والإمام يخطب أو بين الخطيبين حرام، وكذا يحرم عليه غير الكلام
كتهجير ماله أو صوت كجلجل أو حديث أو ثوب جديد أو مطالعة في كراس أو كتابة أو قبح باب أو أكل
طعام أو شرب ماء ولا يدويه أحد، وكذا السلام ورده ولو بإشارة، وكذا نهى اللاغى ورميه
بالحصى والإشارة له، ومحل حرمة الكلام ونحوه إلا أن يلفو الخطيب أى يتكلم بالكلام الذى لا خفيه
الخارج عن نظام الخطبة سواء كان عمر ما كسب ما لا يجوز سبه أو مدح ما لا يجوز مدحه أو غير محرم
كقراءة كتابا غير متعلق بالخطبة وكما كلمه بما لا يعنى فلا يحرم على الناس الكلام حيثئذ، ومحل
الحرمة أيضا ما لم يشرع الخطيب في الترضى على الصحابة والدعاء للسلطان. قال ابن العربى: وروايت

من ضرب ظالم أو حبسه
أو أخذ ماله وكذلك
المعسر يخاف على نفسه
أن يحبس غريمه (فجر
عند بيعه له التخلف) على
الاصح، وقيل لا يباح له
التخلف (ومن ذلك) أى
من يباح له التخلف
(الاصح الذى لا فائدة له
أما لو كان له فائدة) ولو
بأجرة (أو كارت من
يتدى للجامع بلا فائدة
فلا يجوز له التخلف عنها
ويحرم السفر عند الزوال
من يوم الجمعة على من
تجب عليه الجمعة) لأن
في السفر حيثئذ تركا
للو جوب (وكذا يحرم
عليه الكلام)

(و) مثله صلاة (الثالثة والإمام يخطف) فإن خروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (سواء كان في الخطبة الأولى أو الثانية) أو بينها ولو لغير سامع (ويجلس الرجل) الداخل (ولا يصل إلا إن تلبس بنفل قبل دخول الإمام فيتم ذلك) النفل (ويحرم البيع والشراء عند الأذان الثاني ويفسخ إن وقع) البيع في هذا الوقت إلى أن يسلم الإمام منها على المشهور (ويكره ترك العمل في يوم الجمعة) لأن العمل فيها كالمعمل في غيرها وهذا إذا تركه استئنا ، وأما إذا تركه لراحة ونحوها فلا كراهة (ويكره تنفل الإمام قبل الخطبة) بل يصعد المنبر حين إتيانه المسجد لأنه صلى الله عليه وسلم كان كذلك (وكذلك يكره للجالس أن يتنفل عند الأذان الأول) كما يفعله الشافعية والخنفية خيفة اعتقاد وجوبه

الزواحف مدبته عليه الصلاة والسلام والكوفة إذا بلغ الخطيب الدعاء للأمر وأهل الدنيا يقومون فيصلون ويتكلمون مع جلوسهم فيما يحتاجون إليه من أمرهم أو في علم ولا ينصتون إليه والصلاة على المصطفى صلى الله عليه وسلم إذا مر ذكره مستحبة لكن سراً وكذا التامين والتعوذ من النار وسؤال الجنة عند السب وكذا الاستغفار عند أمره بالاستغفار فأفاده الصبيح في حاشية الخرشى (فتنه) يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل إقامة الصلاة ويكره من أخذه في الإقامة إلى أن يحرم الإمام ويجوز إذا أصرم ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة أفاده الخرشى والزرقاني وضعفه البناني وقال بل المعتمد ما قاله الخطاب والمواق أنه يجوز الكلام بعد الإقامة ويكره بعد الإحرام قال شيخنا العقاد وغيره وكلام البناني هو المعول عليه (قوله ومثله الثالثة والإمام يخطف) وأما الفريضة فلا حرمة فإذا ذكر شخص صلاة الصبح والإمام يخطف فليصلها موضعها لكنه إذا كان يقتدى به يجب عليه أن يقول لمن يليه أنا أصلي الصبح أما إن كان غير مقتدى به فليس عليه ذلك القول أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وهذا يلغى فيقال لنا رجل يجب عليه أن يتكلم والإمام يخطف ولا حرمة عليه والحال أن الخطيب لم يبلغ (قوله) فإن خروج الإمام يقطع الصلاة (الخ) أي أن خروج الإمام للخطبة من الخلوة إن كان هناك خلوة أو توجهه إلى المنبر إن لم يكن هناك خلوة يقطع الصلاة أي يحرم عليه الشروع في الصلاة فلا مفهوم أقول المصنف والإمام يخطف بالنسبة لحرمة الثالثة (قوله ولو لغير سامع) أي إذا كان في المسجد أو رحبته مع من هو بأحداهما ولو لفاء أو عبيد أو مع خارج عنهم أو بياض الخراجين عنهم ولو لم يسمعوا الخطبة على المعتمد لكن يستحب الانصات عند السماع كما في الحاشية (قوله فيتم ذلك النفل) أي سوء أحرع عمداً أو سهواً أن يخرج عليه أو جهلاً عقدر كراهة لا فائدة منه بتم صلاته فيها لكن ينبغي له التحفيف ومفهوم قول المصنف الداخل أنه لو كان جالساً قبل فلاتم بل يقطع مطاعاً ابتداءً ما عدا أو جاهلاً أو ناسياً خروجه أو الحكم عقدر كراهة أم لا فنه سعة أيضاً وأما إن كان داخلان كان متعدياً فيقطع عقدر كراهة أم لا وإن كان جاهلاً أو ناسياً لا يقطع عقدر كراهة أم لا فنه ستة أيضاً بجملة الصور ثمانية عشرة وقدرت أحكامها (قوله ويحرم البيع الخ) أي إلا أن يكون بيع ماء لأجل الوضوء بأن لا يجدهما إلا بالشراء فإنه يجوز له البيع صحيح الجواز للبائع والمشتري على المعتمد (قوله والشراء) ومثله الإجارة والتولية والشركة والأقالة والشفعة (قوله عند الأذان الثاني) أي عند الشروع في الأذان الثاني أي الذي يفعل عند جلوس الخطيب على المنبر وسماه ثانياً باعتبار الفعل وإن كان أولاً في المشروعية . والحاصل أن البيع حرام عند الأذان الثاني سواء كان الأذان على المنارة كما كان في الزمن القديم وعلية أهل المغرب إلى الآن أو كان بين يدي الإمام كما هو في بلادنا الآن لأن فعله بين يدي الإمام مكروه كإصص عليه البرزلى وقد نهى عنه مالك وأما فعله على المنارة والإمام جالس فهو المشروع انتهى سكندري (قوله ويفسخ إن وقع) ولو كانا ماسحين للجامع على المتحدث كانت تلازمهما الجمعة ولو مع من لا تلازمه وأما لو وقع عن تلازمهما الجمعة من الصبيان أو الأرقاء ونحوهم ففكره مبنيهم بالسوق ولا تفسخ ويستحب الإمام منعهم لئلا يغيثوا بالبرج وأما النكاح والهبة والهدية عند الأذان الثاني فحرام لكنه لا يفسخ (قوله) وأما إذا تركه تركاً حقاً (الخ) وأما لو تركه لاشتغاله بوظائف الجمعة من اغتسال وتطيب ونحوها ففسخ (قوله بل يصعد المنبر) أي حين دخل ليرق المنبر فإن دخل قبل وقته أو لا تتظار الجماعة ندبت له التحية (قوله وكذلك يكره للجالس الخ) محل الكراهة إذا كان مقتدى به أو كان غير مقتدى به لكنه يقتدى أو يخشى عليه أن يعتقد فرضيته وأما إن لم يكن مقتدى به معتقداً أنه من النفل المندوب ولا يخشى عليه أن يعتقد فرضيته فلا بأس به ولا يكره أيضاً للتنفل قبل الأذان فاستمر ولا لاقدم عنده كما قال الشارح ووجه عدم كراهته للدخل ولو كان

مقتدى به أنه يحمل على تحية المسجد فلا يعتد بالوجوب بخلاف الجالس فيقال ما قام هذا العالم لهذا الأمر إلا لكونه أكيداً أو أوجهاً (قوله ولو فعله شخص في خاصة نفسه) أى بحيث إن فعله خاص به أى لأنه لا يقتدى به فيه (فائدة) إذا كان شخص مالكي بحضرة جماعة شافعية أو حنيفة فلا بأس أن يصل عند الأذان قرره بعض شيوخنا (قوله ويكره حضور الشابة للجمعة) أى لكثرة الزحام في الجمعة فلذا جازها حضور فرض غير ذلك لعدم الزحام (قوله وأما من يتخشى الخ) أى ما العجزو التي لأرب للرجال فيها فيجوز (قوله بعد الفجر) وأما قبله فجاز وكذا يكره السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس وأما بعد طلوعها وقبل صلاة العيد فلا يحرم على المتمدن في حاشية الخرشى بل هو مكروه فقط خلافاً لما قال بالحرمة واعلم أن الشخص إذا خرج للسفر فيستحب له أن يأتي إلى إخوانه ويسلم عليهم وإن قدم منه فيستحب لهم أن يأتوا إليه ويسلموا عليه كما في حاشية الخرشى ويستحب السفر يوم الخميس لما في البخاري وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الخميس في غزوة تبوك وأنه كان يحب أن يخرج يوم الخميس انتهى ويستحب للسافر أيضاً أن يصل ركعتين عند أهله حين إرادته السفر لخبر ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفره قال النووي ويستحب أن يقرأ في الأولى بقل يا أيها الكافرون وفي الثانية بسورة الإخلاص وقال غيره يقرأ في الأولى بسورة الفلق وفي الثانية بسورة الناس قال بعضهم وإن جمع كان حسناً .

(باب صلاة الجنازة)

تردد بعض العلماء هل شرعت صلاة الجنازة بمكة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث أنها شرعت بالمدينة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وجزم المدافعي في حاشيته على الخطيب بأنها شرعت بالمدينة ونفسه وشرعت صلاته الجنازة بالمدينة لا بمكة قال ابن حجر وكان ذلك في السنة الأولى من الهجرة ١ هـ والجنازة بفتح الجيم اسم للميت وبكسر هـ النعش الذي عليه الميت فالأعلى الأعلى والأسفل الأسفل فإن لم يكن عليه ميت فهو سرير (قوله فرض على الكفاية) إذا كان الميت مسلماً حاضراً تقدم استقرار حياته غير شهيد معتوك ولا صلى عليه ولا فقد أكثره فإن قدس من هذه الشرع سقطت الصلاة عليه وكذا الغسل لأنهما متلازمان فتحرم الصلاة على الكافر وكذا على الشريد وكذا على الغائب وقيل تكره وتكره على مادون ثلث الميت وتكره على الذي لم يستهل صارخاً وتكره على من صلى عليه فذا أو أفنداً أو صلى عليه ثانياً كذلك ولو اختلط شهيد بغيره لا يفسل أن أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شتخنا (قوله قام به البعض) أى بإتمامه لأنه الذي يسقط به على الجميع فإذا لحقهم في الانتهاء شخص حصل له ثواب الفرض وإن قلنا إنه يعين بالشروع بمعنى أنه لا يجوز له قطعه أفاده شتخنا الأمير (قوله سقط عن الباقيين) وهل يحصل الباقيين ثواب قياساً على عقاب الكل إن تركوه أو يحصل لهم إن كانوا نورا فله إذا لم يفعله الغير خلاف قتلة شتخنا الأمير (قوله وأركانها أربعة) زادني الأخيرة ركناً خامساً وهو القيام لها على المتمدن أنها فرض ما على أنها سنة فالقيام لها مندوب وعلى المتمدن لا يكتفى الركوب ولا الجلوس إلا العذر ويشترط وضع الجنازة بالأرض على المتمدن ولو على مرتفع فإن صلى عليها وهي على أعتاق الرجال لم يجز على المتمدن كافر شتخنا وقال شتخنا الأمير الأظهر أنه لا يشترط وضعها عن أعتاق الرجال أهـ ويستحب للإمام أن يقف في الصلاة على الرجل عند وسعها وفي المرأة عند مكبها هذا إذا كان قد أوفى الإماماً أما المأموم فيقف كما يقف في الصلاة والمصلية الأثني عكس المصلى الذكر إذا صلت على ذكر فإن صلت على امرأة صلت حيث شاءت على المتمدن (قوله النية) بأن يقصد الصلاة على الميت بخصوصه ويستحب أن يستحضر كونها فرض كفاية ولو صلى

ولو فعله شخص في خاصة نفسه أومن دخل حيث لم يكره (ويكره حضور الشابة للجمعة) إذا كان لا يتخشى منها الفتنة وأما من يتخشى منها الفتنة فيحرم حضورها (وكذلك يكره السفر بعد الفجر) وتقدم أنه يحرم عند الزوال (والله تعالى أعلم) بالصواب .

ثم شرع في صلاة الجنازة فقال :

(باب في أحكام صلاة الجنازة)

(وصلاة الجنازة فرض على الكفاية) يعنى إذا قام بها البعض سقط عن الباقيين لأن هذا شأن فرض الكفاية (وأركانها أربعة : النية و) ثانياً

عليها على أنها أنشئ فوجدت ذكرها أو بالعكس أجوات فلو كانت الجنابة واحدة ووطن أنها جماعة أجزأت وأما لو ظن أنها واحدة فإذا هي جماعة فإنها تعاد وكذا تعاد إن كان في التمسك اثنان وظنهما واحداً روى الصلاة عليه فقط تعاد عليها إن لم يعين واحداً منها باسمه فإن عينه أعيدت على غيره (قوله أربع تكبيرات) فإن أنشئ بمحاذة الإمام يصلى على أخرى وسبق فيها بالتكبير الأولى فقط وأغبرها فتجاذى بصلاته على الأولى ولا يشرك معها الثانية ويستحب رفع اليدين في التكبير الأولى فقط وخلاف الأولى فيما عداها (قوله فإن نقص شيئاً منها) أى عمداً بطلت صلاته . وحاصل المعتمد في هذه المسألة أنه إن نقص عمداً مقلداً لمن يقول إنها ثلاثة كبر أربعة ولا تبطل عليه ولا عليهم فإن نقص عمداً بدون تقليد فتبطل صلاته وصلاة من خلفه ولو أنشئ بها على الظاهر ومثل العمداً الجمل كما قال شيخنا وإن نقص سهواً كلوه إن لم يفهم بالتسليم كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا تبعاً للزرقاني من أنهم لا يكلموه فإنه ضعيف فإن لم يفهم بالكلام كبروا وصحت صلاته إن اتبعه بالقرىب ولا بطلت صلاته وصلاتهم (قوله وإن زاد لم ينتظر) أى وإن زاد الإمام عمداً لم ينتظر آراء منعيباً لم لا يكبره انتظاره بل يدلون وصلاتهم صحيحة كصلاته لأن التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه فإن انتظروه فينبغي عدم البطان فإن زاد سهواً أو جلاً فيجب انتظاره على المتشد فإن لم ينتظروه فينبغي الصحة فإن شكوا هل زاد عمداً أو سهواً انتظروه على الظاهر فإن لم ينتظروه فالصلاة صحيحة أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله وكذلك بعد الرابعة) أى يدعو بعدها وجوباً على ما اختاره اللخمي والمشهور أنه لا يدعو بعد الرابعة كما في الزرقاني لكن جرى العمل بالدعاء بعد الرابعة كافي حاشية الخرشى (قوله والسلام) يسلم الإمام واحدة عن يمينه يسبح بها نفسه ومن يليه وهو الصف الأول على الظاهر وأما وم واحدة يسبح بها نفسه فقط ندباً وإن أسبغ من يليه خلاف الأولى خلافاً للزرقاني ولا رد على الإمام سواء سمع سلامه أم لا على المشهور أفاده شيخنا (قوله ودعاء معين) أى لا يستحب فيها دعاء معين اتفاقاً (قوله اللهم اغفر له وارحمه) ولا يشترط الجمع بينهما فلو اقتصر على أحدهما أو ما في معناه لأجزأ أن قال ناجي وليس العمل عندنا على دعاء الرملة لطوله وكان أبوه مرة إذا صلى على جنازة كبر وحمد الله تعالى وصلى على نبيه ثم قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد في حسابه وإن كان سيئاً فاجزأ عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله وقال الإمام مالك وهذا أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنابة ذكره في الموطأ واستحبه في المدونة وسبق في الدعاء للطفل ويقول في الأئمة الكبيرة اللهم إنما أمك وبنت أمك كانت الخوف في الذكر فقط أومع الأئمة اللهم إليهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء أمائك كانوا يشهدون الخوف في الأئمة فقط اللهم إليهم أمواك وبناات عبيدك وبناات أمائك كن يشهدون الخ (قوله ابن أبي زيد) اسمه عبد الرحمن وكنيته أبو محمد كان في الحاشية تعاد وهو سهو سرى لرحمته من نقل عبارة الشريحي بل تأمل فإن ابن أبي زيد اسمه عبد الله فإن رجوع ضمير اسمه لا يذيد لم يصح قوله وكنيته أبو محمد إلا على تشديد في الضمير غير لائق وعبارة الشريحي سائلة من الإجماع فإنه قال واستحسن أبو محمد عبد الله ابن أبي زيد واسم عبد الرحمن أمه فكانه سرى الشيخ أن ضمير اسمه لأن ابن أبي زيد أفاده شيخنا الأمير (قوله صفة باطنة) أى مستترة (قوله والكبرياء) صفة ظاهرة أى غير مستترة ولعل الظهور بظهور الأنا ووما استدل به على أن العظمة صفة باطنة والكبرياء صفة ظاهرة ما ثبت في الحديث القدسي والعظمة إزارى والكبرياء مودائق فقد شبه العظمة بالإزار وشأنه الاستتار بالنسبة لنا وشبه الكبرياء بالرداء وشأنه الظهور بالنسبة لنا انظر الحاشية

(أربع تكبيرات) فإن
نقص شيئاً بطلت وإن
زاد لم ينتظر (و) ثالثاً
(الدعاء بينهما) وكذلك
بعد الرابعة على ما اختاره
الأخمي ، ورابعها
(السلام) وليس في صلاة
الجنابة دعاء معين يختص به
ولذا قال (يدعو بما تيسر
فوقال اللهم اغفر له وارحمه
عقب الأربع تكبيرات
كفاه ذلك) واستحسن
ابن أبي زيد في رسالته أن
يقول الحمد لله الذي أمات
وأحيا والحمد لله الذي يحيى
الموتى له العظمة والكبرياء
هما بمعنى واحد . وقيل
العظمة صفة باطنة
والكبرياء صفة ظاهرة
(والملك والقدرة والثناء)
والملك عبارة عن الحق

والتصرف والهداية والاضلال والثواب والعقاب والقدرة بمعنىا وقيل القدرة كونه قادرا على إيجاد جميع الكائنات والسنا بالمد والعلو والرفعة ويا لقصر الضياء قال تعالى وبكادسنا رقه يذهب بالابصار (وهو على كل شيء قدير) من الإحياء والإماتة وغيرهما والقدرة تتعلق بجميع الممكنات (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد) أي محمود (مجيد) أي كريم أبو الحسن عن الأقفسي الرواية الصحيحة إسقاط رحمت وإسقاط الماين (اللهم) أي يا الله (إنه) أي هذا الميت (١٥٦) (عبدك وابن عبدك وابن أمك أنت خلقتك وأنت رزقتك) من حلال وحرام عند أهل السنة خلافا

(قوله والتصرف) هو أعم مما قبله وما بعده (والقدرة بمعنىا) أي فالملك والقدرة مترادفان (قوله وقيل القدرة) أي فهي حال وما ذكره الشارح من تفسير القدرة بمعنى الملك أو الحال ضعيف والشافعي أن القدرة صفة وجودية يتأق بها الإيجاد كل يمكن وإعدامه وفق الإدارة وإلى هذا المعنى يشير قول الشارح آخر أو القدرة تتعلق بجميع الممكنات (والسنا بالمد) أي بالسنة المهمة والمد هو المراد منها (قوله والعلو والرفعة) أي في الشرف والمنزلة لا في المسكان (هـ) (قوله وبكادسنا رقه) وليس مرادها (قوله من الإحياء) أي من أثر الإحياء والأمانة وهو الحيا والموت (قوله وابن عبدك) ظاهره أنه يقول ذلك ولو كان ابن زنا فهو اختيار أي عمران وقال الزرقاني إن كان الولد من زنا فلا يقل فيه وابن عبدك بل يقال وابن أمك لأنه نطفة شيطان الأصح أن الناس يدعون يوم القيامة بأسماء آبائهم ولو من زنا لأن كل واحد مشغول بشأنه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وقيل بالمهاجرين استروا لأن ابن زنا (قوله من حلال) أي سواء كان مكرأ أو غير مسوا كان زنا فظاهره أو باطنيا كما لقوت بالنسبة للأبدان والمعارف بالنسبة للنفوس (قوله لبسه) أي ما يسهر وما يخفيه من خير أو شر (قوله وعلايته) أي ما يظهره وواقع له لأجل المقابلة بينه وبين ما قبله وإلا فهو أولى (قوله والشفاعة) وهي لغة الوسيطة والطلب اصطلاحا حسا أو الخير للغير وقد يكون لنفسه قوله لطلب الشفاعة أي لطلب الخير لهذا الميت ففيه تجوز من إطلاق اسم المتعلق بالكر الذي هو السؤال على المتعلق بالفتح الذي هو الخير لأن إبقاء العبارة على ظاهرها لا يصح لأن صريحه أن السؤال بطلب وليس كذلك نعم قوله أقبل شفاعتنا بقا على حقيقته أي أقبل سؤلنا (قوله فشفعتنا فيه) ظاهره أنه يقول هذا اللفظ ولو كان المصل أدنى من الميت وقال بعضهم إنما يقال جئناك شفعا. إن كان المصل مساويا أو أرفع رتبة وأما الأدنى فيقول جئناك مع الشفاعة له (قوله من صلى عليه أو يعون رجلا من) أي فينبغي لولي الميت الاجتهاد في إحضار هذا العدد المذكور (قوله والآن من عذابك) تفسير لقوله الاجارة (قوله متمسكين بحبل الخ) فيه إشارة إلى أن قوله بحبل متعلق بمجنون ويصبح متعلقه بنسجير أيضا (قوله وفي ذكر الحبل استعاره) أي استعارة تصريحية فالمراد بالحبل العفو فتشبه العفو بالحبل واستعير الحبل للعفو والجامع بينهما الضم كما ذكره الشارح بقوله لأن الأشياء الخ (قوله حسنة) صفة كاشفة لأن الجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة فالأحسن من حيث الألفية (قوله المتفرقة) تفسير لقوله المتباعدة فليس المراد بالتباعد حقيقة بل المراد به التفرق وإن كانت متباعدة (قوله فلا يضاف) أي يضم (قوله وهو ما يهبط للضيف) أي في العبارة استعارة تصريحية حيث شبه ما رضى من التعم في قبره بما يهبط للضيف بجامع إدخال السرور في كل وإيقاع الإكرام عليه مجاز عقلي لأن حقه أن يوقع على الشخص نفسه (قوله مديصره) أي مقدار ما يراه يبصره (قوله وهو استعارة) أي كتابة بدليل قوله

للمعتزلة فاتهم يقولون الله لا يرقى الحرام وأنت أمته وأنت تحييه وأنت أعلم بمره وعلايته جئناك شفعا (أي نطلب له) الشفاعة (ففغفنا فيه) أي أقبل شفاعتنا وقد روى أنه من صلى عليه أربعون رجلا قبل الله شفاعتهم فيه (اللهم إنا نستجير) أي نطلب الإجارة أو الأمن من عذابك (تمسكين بحبل) أي بمد (جوارك) بكسر الجيم على الأفصح أي أمانك له وفي ذكر الحبل استعارة حسنة لأن الأشياء المتباعدة المتفرقة لا تنضم ولا يجمع إلا بالحبل والعبد لما كان بعيدا من الله يسيثه فلا يضاف إلى جوار مستقر رحمة إلا بحبل عفو (إنك ذو وفاء وذمة) أي صاحب عهد ووفاء وقد

وعدت بالرحمة من مات ولم يشرك بك شيئا (اللهم) أي يا الله (قه) أي نجه (من تننت القبر) أي ما نبشأ عن السؤال في القبر وهو عدم الثبات والعياذ بالله (و) (قه) من عذاب جهنم اللهم اغفر له وارحمه وأغفر عنه وعافه) أي أذهب عنه ما يكره (وأكرم نزله) أي أبو الحسن روي أنه يسكون الزاوي وهو ما يهبط للضيف أي أنه في قبره ما يرضيه (ووسع مدخله) أي قبره بأن يفسح له مد بصره (وأغسله) أي طهره من دنوبه (بماء) وهو معروف (وتلج) وهو ما يزل من السماء ينفض على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده (وبرد) بفتح الراء وهو ما يزل من السماء كالملح ثم يذوب وهو استعارة وليس المراد الفسل بالماء والتلج والبر هي ظاهره وإنما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة من الذنوب (ونقته من الذنوب كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس) إنما مثل بالثوب

بعد وإنما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة كأن يقول : اللهم طهره من الذنوب طهارة عظيمة فليس المراد بالاستعارة حقيقتها . ويحتمل أن المراد بالكناية في قوله وإنما ذلك كناية الكناية القنوية وهي ما كنى به أى ما عبر وليس المراد بها الكناية المصطلح عليها عند أهل البيان وهي أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه كاهو مذهب الخطيب أو ملزوم معناه كاهو مذهب السكاكي وحيث قد فالمراد بالاستعارة في قوله وهذه استعارة حقيقتها والأحسن أنها استعارة تصريحية تمثيلية بأن شئت الهيئة المجتمع من العبد وذنوبه وطلب لإزالتها عنه بأنواع العفو بالهيئة المجتمع من توبه وندبه وطلب غسله بالماء وما بعده واستعير اللفظ المركب العدل على التشبه به للشبه والجامع الإزالة في كل ويصبح أن يجعل في الكلام استعارة تصريحية في المفردات بأن شبه العفو والرحمة والغفران بالماء وما بعده واستعير اللفظ الدال على التشبه به للشبه استعارة تصريحية أصلية . وفي قوله واغسله بالماء الاستعارة تصريحية تبعية بأن شئت الطهارة من الذنوب بانفسل بالماء وما بعده ثم اشتق منه اغتسل بمعنى طهر فهي أصلية في المصادر وتبعية في المشتقات ويحتمل أنه مجاز مرسل والعلاقة السببية والمسببية لأن الغسل سبب في الطهارة وهو مجاز مرسل تبجي (قوله وأهلا خيرا من أهله) أى القبر والبرزخ وإلا فأهله معه في الجنة ويمجرى هذا في قوله وزوجا خيرا من زوجة كانه يمجرى هنا ما أشار إليه الشارح بقوله بأن يزيد أهلا على أهله (قوله وزوجا خيرا من زوجة) عطفت خاص على عام ونكتته ما هو معلوم من شدة التثام الرجل بزوجته أكثر من التثام بأقاربه فقاربه لها أشق (قوله فقد ورد أن الشخص يتزوج من الحور العين الخ) فإن قلت كيف قال ذلك مع أنهم نصوا على أن الحور العين في الجنة يملوك ذلك ملك يمين لملك نكاح وعقد فلامعنى لقوله يتزوج من الحور العين فالنسب أن يقول قد ورد أن الشخص يملك من الحور العين الخ فالجواب أن معنى قوله يتزوج أى يقرب بالحور العين من قولك زوجت أبلى أى قرنت بعضها ببعض وليس من التزوج الذى هو عقد النكاح قال شيخ الإسلام في فتح الرحمن فإن قلت هذا ينافي ما ذكره بعضهم من أن من مهر الحور العين لفظ الفتات وكس المساجد وصوم شهر رمضان قبلها يعنى أنه ملك نكاح لملك يمين لأن المهر لا يكون من ملك الخمين . قلت أجاب بعض شيوخنا بأن المراد بالمره هنا ما يكون سببا في إباحة التمتع بين لأن الأعمال الصالحة سبب في التمتع بؤلاء الخيرات الحسان (قوله من الحور العين) الحور جمع حوراء مأخوذة من الحور وهو شدة اتساع العين والعين جمع عينا وهى شدة سواد العين مع الانساع وذلك غاية الحسن والجمال (قائدة) روى الطبراني والديلمي عن أبى أمامة أن رسول الله ﷺ قال : خلق الله الحور العين من الزعفران وفى رواية إنهن خلقن من تسليح الملائكة وفى رواية إنهن خلقن من المسك الأذفر وقد يجمع بأن البعض خلق من الزعفران والبعض من التسليح والبعض من المسك وفى شرح البخارى لابن المنفلوطى عن ابن عباس رضى الله عنهما خلقت الحور العين من أصابع جليلها إلى ركبتيها من الزعفران ومن ركبتيها إلى نديها من المسك الأذفر ومن نديها إلى عنقها من العنبر الأشهب ومن عنقها إلى نهاية رأسها من الكافور الأبيض ذكره المنائى (قوله سبعين غير زوجته الخ) بل ورد في الحديث أنه يتزوج بأكثر من ذلك فقد روى أبو الشيخ والبيهقي عن أبى أمامة مرفوعا يتزوج كل رجل من أهل الجنة بأربعة آلاف بكر وثمانية آلاف ثيب ومائة حوراء وفى رواية وخمسائة حوراء نقل هذا الحديث ابن القيم والسيوطى في الدر المنثور والقسطلاني والمنائى وغيرهم وفى الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال إن للعبد المؤمن فى الجنة خيمة من أولو بمقوفة طولها ستون مبلها أهلون لا يرى بعضهم بعضا وروى الطبراني أن من قرأ القرآن صابرا اعتسبا كان له بكل حرف زوجة من الحور العين ويؤخذ من هذا الأحاديث كلها أن النساء فى الجنة أكثر من الرجال وهو كذلك ويشهد له

الابيض لأنه يظهر فيه أثر
المسل (وأبدله دار أخيرا
من داره وأهلا خيرا من
أهله) أى أدخله الجنة
بدلا من داره فى الدنيا
وأبدله مكان أهله وأقاربه
قاربة فى الآخرة يوالونه
من الأولياء الصالحين
(و) أبدله (زوجا خيرا
من زوجة) بأن تزيد
عليها أو تبدله إن لم يكن
تزوج فى الدنيا فقد ورد
أن الشخص يتزوج من
الحور العين سبعين غير
زوجته فى الدنيا (اللهم إن
كان محسنا فرد فى إحسانه
أى ثواب إحسانه

(وإن كان مسيئاً فتجاوز) أى أعف (عن سيئاته اللهم إنه قد نزل بك) أى استصافك (وأنت خير من زول به) أى من يستصاف (فغير إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه) أى لا تفنك طاعته ولا تنفك معصيته (اللهم ثبت عند المسألة) أى سؤال المسكين (منطقه ولا تقبله) أى لا تختبره في قبره (١٥٨) بما لا طاعة له به والحقه بنبيه محمد ﷺ (برحمتك وإحسانك إنك

أيضاً ما رواه مسلم أن محمد بن سيرين سأل أباه مرة وضى الله عنه الرجل في الجنة أكثر أم النساء فقل أبو هريرة المربى أبو القاسم ﷺ أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر التي تليها على صورة كوكب دري في السماء لكل امرئ منهم زوجتان يريخ ساقهما من وراء اللحم وما في الجنة أعزب وفي الخبر أيضاً إيتىكن أكثر أهل الجنة كانقله المناوى في صغيره فإن قلت فاصنع حديث الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام أطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء وأطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء وحديث مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام إن أقل ما كنى الجنة النساء فهذان الحديثان يفيدان أن النساء في الجنة أقل من الرجال فيعبر على ما سبق قلت أجاوب عن هذين الحديثين بأجوبة قال شيخنا الميردوس وأحسنها أن المراد أن النساء أكثر أهل النار ابتداء قبل خروج العصاة من النار بشفاعته النبي ﷺ وأما بعد دخول العصاة الجنة فتكون النساء في الجنة أكثر من الرجال (قوله وإن كان مسيئاً) أى بغير الكفر (قوله وأنت خير من زول به) أى خير كرم من زول به أى بذلك الكرم (قوله فقير) بآل فقه خير مبتدأ محذوف وبالنصب حال من فاعل زل وأفعول لفعل محذوف أى صار فقيراً والرفع أحسن (قوله لا تحرمنا) بفتح التاء وضمتها (قوله أى أجر الصلاة عليه) ويحتمل أن أجر المصيبة به فإن المؤمنين في المصيبة كالشيء الواحد (قوله أى جميع ما ذكر من الثناء على الله) أى حمد الله وأعلم أن الحمد والصلاة والسلام على النبي ﷺ مندوبان وأما الدعاء فهو واجب ولو في حق المأموم وأقله اللهم اغفر له وأما الفاتحة فمكرمة عندنا وعند الشافعية وجوب الفاتحة بعد التسمية الأولى والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة والأحوط الجمع لأن العبادة المتفق عليها خير من المختلف فيها (قوله ويحتمل مفرقاً) بأن يقرأ بعد التسمية الأولى من أوله إلى قوله وذو وقاء وذوق بعد الثانية من قوله اللهم قه إلى قوله من الدنس وبعد الثالثة من قوله وأبدل دار إلى قوله وأنت غنى عن عذابه وبهذا الربعة من قوله اللهم ثبت الخ (قوله أن مقدار الخ) هذا محمول على الأكل ولا يجرى اللهم اغفر له (قوله وأقله اللهم اغفر له وارحمه) بل أقله اللهم اغفر له أو اللهم وارحمه فلا يشترط الجمع بينهما وقد يجاب عن الشارح بأن الواو في قوله وارحمه بمعنى أو وفي نسخة محذوف وارحمه وهي ظاهرة (قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا) هذا ليكون الدعاء إذا علم كان للإجابة أقرب وإن كان القصد منها الميت (قوله وبالصغير والكبير الخ) هذا جواب عن سؤال مقدور وحاصله أن عبارة المصنف تفيد أن الصغير تكتب عليه السيئات لطلب المغفرة له مع أنهم أجمع وأعلى أن الصغير لا تكتب عليه السيئات وحاصل الجواب الذي أشار له الشارح أنه ليس المراد بالصغير من بلغ بل المراد به من بلغ ولم يطقن في السن وأجاب الشيخ ختي بجواب آخر وهو أن المصنف استعمل المغفرة في الصغيرة في زيادة الحسنات ورفع الدرجات فيصعب إرادة الصغير حقيقة وهو الذي لم يبلغ (قوله لا تكتب عليهم سيئات) فإن قلت هذا يناقض قولهم ردة الصبي معتبره فأجواب أن معاً أنها معتبرة في أحكام الدنيا كالنكاح والزكاة ونقض وضوئه إذا ارتد (قوله وإنما اختلف في حسنتهم) والصحيح أنها تكتب لهم وقيل لا بأنهم وعليه فقيل على التسوية وقيل لثلاث الأسماء (قوله هو تكرر) لا خصم صريح قوله لا تكرر بل ما بعد قوله وحيثما تكرر وهو مطلوب في الدعاء لأنه يطلب فيه تكثير الألفاظ وإن كانت متداخلة (قوله وفي الأصل) أى في شرح الفيشي (قوله من عطف العام على الخاص) هذا إنما يصح

على كل شيء فقدير (اللهم لا تحرمنا أجره) أى أجر الصلاة عليه (ولا تقننا بعده) أى لا تفعلنا بشيء سواك لأن كل ما شغل عن الله فهو قننة (تقول) أيها المصل (ذلك) أى جميع ما ذكر من الثناء على الله والصلاة على نبيه إلى قوله ولا تقننا بعده (بإثر كل تكبيرة) يعنى كاملاً ويحتمل مفرقاً على أربعة أجزاء بعد كل تكبيرة رابعة لأن العمل الآن ليس على هذا لظهوره في تحقيق المباني عن القاضي إسماعيل إن مقدار الدعاء بعد كل تكبيرة قدر الفاتحة وسورة ابن رشد وأقله اللهم اغفر له وارحمه انتهى (وتقول إن شئت بعد الزاوية اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرنا ووافنا وصغيرنا وكبيرنا) يعنى بالحاضر وأهائهم من حضر الصلاة ومن غاب عنها وبالصغير والكبير الصغير من المسكين والكبير

منهم وإلا فالإجماع على أن الأولاد الصغار لا تكتب عليهم سيئات وإنما اختلف في حسنتهم لمن تكتب أي لهم أولاً بأنهم قاله أبو الحسن في تحقيق المباني وقوله وذكرنا أو ثنائياً (أبو الحسن هو تكرر انتهى وفي الأصل أنه من عطف العام على الخاص (إنك تعلم متقلاً) أى تصرفنا في أمونا (و) تعلم (مثنوا) أى إقامتنا

(للبعدين والمطلبات

راجعون وإذا عزم على فعل أمر في غد بقول إن شاء الله

وإذا أذنب ذنباً يقول أستغفر الله انتهى . وفي الأصل عن بعضهم أن الأحسن لو قال فأحبه على الإحلام لاقتضائه عمل الجوارح من صلاة وصيام وغيره ونوفه على الإيمان لأنه مجرد اعتقاد هو المطلوب عند الموت (وأسعدنا بقلبك) أي يدخلون الجنة (وطيئنا الموت) أي طهرنا له بالتوبة (وما به واجعل فيه) أي في الموت (راحتنا ومسرتنا) يحصل ما يرضى ويسر (ثم تسلم) بعد قرأته من هذا الدعاء تسليمة خفيفة (وقد تمت صلاتك وما تقدم من قوله اللهم إنه عبدك الخ) بلفظ التذكير إذا كان الميت ذكر (وإن كانت) الصلاة (على امرأة) قلت اللهم إنها أمك (١٦٠) ثم تتباعد بذكرها على التأنيث (فتقول وبنت أمك وبنت عبدك أنت خلقتها

ورزقتها الخ فان كانوا جماعة ذكروا قلت اللهم إنهم عبدك الخ يجمع المذكر أو كن جماعة نساء قلت اللهم لهن إماءك يجمع المؤنث وإن كانا اثنين قلت اللهم إنهما عبدك أو أماتك فان اجتمع مذكر ومؤنث تماديت على التذكير تخليفاً للذكر على المؤنث (غير أنك لا تقول) في صلاتك على المرأة أو أبداً زوجها خيراً من زوجها لأنها قد تكون زوجاني الجنة (زوجها في الدنيا) فان تزوجت أزواجا قبل تكون الأول أو الآخر أو أحسنهم عشرة أو تخير أفعال (ونساء الجنة مقصودات أي محبوبات) على أزواجهن لا يفيهن بهم بدلاً أي لا يحسن غيرهم (وإن أدركت جنازة ولم تعلم أذكر هي أم أنثى قلت اللهم إنها نسلك ثم تتباعد بذكرها على التأنيث لأن النسبة

(قوله وإذا أذنب ذنباً يقول أستغفر الله) أي لأن الاستغفار يعنى اللذنب فقد ورد أن رسول الله ﷺ قال «إن الله تعالى يقول يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك» روى الترمذي وقال حديث حسن صحيح . وروى الحاكم وصححه أن إبليس قال : وعزتك يارب لا أبرح أغوى عبداً ما دامت أرواحهم في أجسامهم فقال : وعزتي وجلالي لأزال أغفر لهم ما استغفروني وروى الحاكم أيضاً بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ قال «من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ومن كل ضيق مخرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب» (قوله وأسعدنا بقلبك) أي عند الموت وليس المراد به الفقاء الحسى فإن قلت في هذا تخفى الموت مع أنه معنى عنه لقوله عليه الصلاة والسلام «لا يمتنع أحدكم الموت لضرب له» ولكن يقول : اللهم أحيى ما عالت الحياة خيراً لو أميت ما عالت الموت خيراً كره ، فالجواب أنه لا يلزم من الدعاء بما ذكرتم في الموت لأن المراد بعد حصوله لأن كل واحد لا بد له من الموت وأيضاً فقد قال ابن العربي يجوز تيمم الموت إذا بشر الإنسان بالجنة للخروج من دار الشقاء إلى دار الرحمة والراحة أو يكون الشخص في زمان يندرس فيه الحق وينتشر فيه الباطل كزماننا هذا (قوله إنها قد تكون الخ) أي أنها بدو إما للتحقيق أو لأن دخول الجنة مشروط بالموت على الإسلام وليس مقطوعاً به لا احتمال كون أحدهما من أهل النار (قوله فان تزوجت أزواجا الخ) وقيل إنه يقرع بينهم وهذه الأنوال كلها إن ماتت ولم تكن في عصمة واحد ولا فيس لمن ماتت في عصمة فولا واحد (قوله ولا أحسنهم عشرة) ويدل لهذا ما رواه الطبراني عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله المرأة متى تزوج الزوجين والثلاثة والأربع ثم تموت وتدخل الجنة ويدخلون الجنة فمن يكون زوجها فقال عليه الصلاة والسلام «إنها تخير فتختار أحسنهم خلقاً تقول يارب إن هذا كان أحسنهم خلقاً في دار الحياة الدنيا فزوجني» لكن قال الحافظ هذا الحديث ضعيف منكرو لو صح لرفع النزاع (قوله أي لا يحسن غيرهم) أي بخلاف الدنيا لتفاوتهم فيها بالفقر والغنى والحسن والقبح . وأما أهل الجنة فيسلكهم حسان أغنياء حتى إن المرأة تقول لزوجها وعزة ربي ما أرى الجنة أحسن منك (قوله على حافل) أي سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله والدعاء غير أنه يستحب الخ) يعني أنه يصح أن يدعى للمغفر بدعاء الكبير ويجوز ذلك لكن الأحسن أن يقول هذا الدعاء الخاص به (قوله بعد الشاء على الله) أي يقول الحمد لله رب العالمين ندباً (قوله بكسر الدال) ينافيه ما سبق في من قوله ونقل به موازينهما إلا أن يقال اعتبر جهة الأبوة طرفاً فالأموه طرفاً وبني باعتبار ذلك وإن كان كل طرف مشتتاً على متعدد وفي بعض النسخ نقل به موازينهم وهي ظاهرة (قوله أي لمخبر في الآخرة) أي خيراً باقياً في الآخرة يتفان به عند قدومهما (قوله وفرطاً) بفتحين (قوله وهو المقدم الخ) أي يرسله القوم أمامهم ليمهيه لهم ما يحتاجون إليه فيقول المصنف وفرطاً أي أجعله كالفرط في تقدم الفزع

(قوله

تصل الذكر والأنثى) وإن شئت ذكرت باعتبار الشخص (وإن كانت

الصلاة على طفل قلت ما تقدم من التثنية والتكثيرات والدعاء غير أنه يستحب أن تقول بعد الشاء على الله والصلاة على نبيه ﷺ (اللهم) أي بالله (إنه عبدك وابن عبدك) وإن أمك (أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحييه) ولولده زناً ولما ن (اللهم أجعله لو الذيه) بكسر الدال ليدخل الأجداد والجدات (سلفاً) السلف المتقدم (وذخراً) بفتح الدال معجمة أي مدخراً في الآخرة أما الإدخار في الدنيا فهو بالدال المهملة وقيل بالدال المهملة مطلقاً (وفرطاً) هو بمعنى سلفاً وهو المتقدم ليمهيه القوم ما يصلحهم . قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا فطركم على الحوض، أي متقدمكم على الحوض (وأجرا) أي (جزيلا) عظيما (وتقل به) أي بأجر مصيته (مواز بينهما) وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياها أجره) أي أجر شهود الصلاة (١٦١) عليه (ولا تقتنا وإياها بعده) بما يشغلنا عنك (اللهم الخفة

بصالح سلف المؤمنين في كفاة) أيينا (إبراهيم) وأبدله دار أخيرا من داره وأهلا خيرا من أهله (و) عافه (من فتنة القبر) ظاهره أن فتنة من القبر تشمل الصغير والكبير وفي الصغير خلاف (و) عافه (من عذاب جهنم) أبو الحسن عن ابن ناجي قوله أي صاحب الرسالة ومن عذاب جهنم يدل على أن الصبيان في المشيمة وتقدم أنهم في الجنة بلا خلاف انتهى (يقول ذلك) أي كل ما تقدم من الثناء على الله تعالى إلى هنا (إثر كل تكبيرية) يريد إلا الرابعة (وتحول بعد الرابعة) يعني إن شئت وإن شئت سلت (اللهم اغفر لاسلافنا وأقرامنا) وتقدم منها (و) اغفر (لمن سبقنا بالإيمان) وهم الصحابة (اللهم من أحييته منا فاحيه على الإيمان) الكامل (ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام) أي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

(قوله أي متقدمكم على الحوض) أي لا شيء. لكم أسباب التناول من الحوض أي حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم الذي من شرب منه شربة لا يعطش بعدها أبدا ومسيرته شهر وكبرانه من فتنة عدد نجوم السماء وماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل وأذكى من المسك وأبرد من الثلج والأمين عليه على كرم الله وجهه. وأول من يرد عليه فقراء المهاجرين كأورد في الحديث (قوله أي أجرا عظيما) أي لما ورد في الخبر لا يموت لأحد ثلاثة من الأولاد فيمحتسبهم على الله إلا كانوا الجنة من النار قالت امرأة وإثنان يارسول الله قالوا إثنان وورد أيضا أن من مات له ولد فقال إن الله وإنما إليه راجعون بنى الله له بيتا في الجنة يسمى بيت الحمد (قوله مواز بينهما) أي مواز ناتهما لأن الأصح أنه ميزان واحد، وقيل لكل عمل ميزان خاص به (قوله ولا تحرمنا وإياها) قال بعضهم الظاهر أنه يقول هذا الدعاء. ولو كان المصلي أبأرأما للطفل لأن هذا الدعاء هو المأثور وأما قوله فاحيه له لده سلفا فيجب تقييده بالسلم الأصل. وأما من أسلم من أولاد الكفار فلا يقول ذلك عليه بل يقول اللهم لا تحرمنا أجره ولا تقتنا بعده ويسقط لإياها ما قاله الثوري (قوله بصالح سلف المؤمنين) وهم الأولاد والأطفال والتقييد بأولاد المؤمنين لا ينافي أن غيرهم في كفايته أيضا بناء على القول الله صحيح من أن أولاد الكفار يدخلون الجنة وهو قول من أقوال عشرة (قوله في كفاة) أي تزية إبراهيم لما ورد أن أطفال المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم وسارة حتى يردهم إلى آباءهم يوم القيامة يعني أرواح أولاد المؤمنين وذواربهم الذين لم يلبثوا الحلم ويقوم بمصالحهم سيدنا إبراهيم وسارة، وورد أن المصطفى عليه الصلاة والسلام رأى ليلة الإسراء شيئا في السامقية خضراء وحوله صبيان فقال عليه الصلاة والسلام لجبريل من هذا فقال أبوك إبراهيم وهؤلاء أولاد المؤمنين فإن قلت قد ورد في حديث آخر أن أولاد المؤمنين في كفاة جبريل وميكائيل وغيرهما فالجواب أنه لا تنافي لأن طائفة منهم في كفاة إبراهيم وطائفة منهم في كفاة جبريل وميكائيل وغيرهم في كفاة ميكايل وطائفة منهم في كفاة غيره من الملائكة كما نبه عليه القرطبي (قوله وأهلا خيرا من أهله) وهو سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام وزوجة سارة بثلاثة دلاء وتخفيفها (قوله وفي الصغير خلاف) والراجح أنه لا يسأل وقيل يسأل ويكمل له عقله ولهم الجواب عما يسأل عنه (قوله يدل على أن الصبيان الخ) وقد يقال أن الدعاء بالمعاقمة من عذاب جهنم بالنظر للجواز الذاتي وهو أن الله عز وجل تعذيبه لا بالنظر للوجوب الشرعي فلا تنافي ما تقدم له بدليل أن الدعاء الكبير المتضمن لطلب المغفرة يدعي به ولو لكبير قطع له بدخول الجنة بخبر صادق.

(باب في الصوم)

وهو لغة مطلق الإمساك والترك قال تعالى وإني نذرت للرحمن صوما، أي صمتا وإمساكا عن الكلام واسطلاحا ما قاله الشارح (قوله الإمساك) فيه إشارة إلى أن الصوم عبادة فعلية لا عدية وقيل إنه عبادة عدية بمعنى أنه لا صورة له في الخارج حسية كالصلاة (قوله عن شهرق البطن) أي بترك ما يعسل إليه أو إلى الحلق من القم أو غيره من عين أو أن مثلا (قوله والفروج) أي بترك الجماع وغيره من الأسباب الموجبة لفطر كل شيء صاخر جرح منى أو منى (قوله بنية) أي قبل الفجر أو معه في غير زمن الحيض والنفاس وأيام الأعياد (قوله التقرب) ليس بشرط في صحة الصوم فإن نوى الفعل ولم يلاحظ تقربا لكن في صحة الصوم وإن كان الأكل نية التقرب (قاعدة) فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة يوم الاثنين

(٢١ - حاشية الصفي)

(واغفر) اللهم (للسبلين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء

منهم والأموات ثم تسلم) بعد ذلك (وإته أعلم) ولما فرغ من صلاة الجنازة شرع في الصوم فقال (باب في أحكام الصوم) وهو في عرف الشرح الإمساك عن شهوق البطن والفروج يوما كاملا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية التقرب

من شعبان لليلتين خلتا منه وهو واجب بالكتاب والسنة والاجماع فمن جمده فهو كافر قال ابن حجر
وتنبي زوال رمضان من الكبار قال شيخنا الأمير وأهلها إذا كان بقضا العبادة وبما يخشى منه الكفر
وبما يخاف تعظيم شعائره قول العوام رمضان مريض أو يطالغ الروح ونحو ذلك انتهى (قوله
وصوم رمضان) في كلام المصنف إشارة إلى جواز استعمال رمضان غير مضاف للشهر وهو الصحيح
لخبر إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنان الخ لأن القول بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ليس
بصحيح وأما ما ورد لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى،
فهو حديث ضعيف كافى المواهب، وأسماء الله توقيفية على الأصح لا تثبت إلا بدليل صحيح أو حسن
وسمى هذا الشهر رمضان لأنه يرمض الذنوب أى يمحىها وقيل غير ذلك وله أسماء كثيرة أنهاها
بعضهم إلى اثنين وستين أسما ذكرها السملاني في فضائل رمضان فأنظره وهو أفضل الشهور كافى
شرح المواهب وما عليه الصلاة والسلام رمضان تسع مئة من رمضان ثلثين مئة وسبعة تسعا
وعشرين وقال ابن حجر لم يكمل رمضان في عهده عليه السلام إلا سنة واحدة وبأجلة فصيامه عليه
الصلاة والسلام تسعا وعشرين أكثر من صيامه ثلاثين (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو توالى
الغيم شهور امتدعة فهو ما قاله الثاني وقال الأحمدي يقيده قوله بكال شعبان بما إذا لم يتوالى قبله أربعة
على الكمال ولا يجعل شعبان ناقصا لأنه لا يتوالى خمسة أشهر على الكمال كالاتى إلى أربعة على النقص
عند معظم أهل الميقات قاله الشيخ في الحاشية هنا وضعفه في حاشية الخرشى وقال لا يلتفت إلى كلام
أهل الميقات وأنه لا بد من كمال شعبان ولو توالى الغيم شهور أو مثله للرماسى والنفر أو أى ثم ما ذكره الشيخ
في الحاشية هنا من أنه لا يتوالى خمسة أشهر على الكمال خلاف المعتد قال شيخنا والذي اعتمدته
المغاربة أنه يتوالى خمسة أشهر على الكمال وأربعة على النقص (قوله أو برؤية الخ) يفهم من قول
المصنف وغيره رؤية أنه لا يعول على قول أهل الميقات أنه موجود ولكنه لا يرى لأن الشارع إنما يعول
على الرؤية لا على الوجود خلافا لبعض الشافعية قاله النفر أو أى (قوله عدلين) العدالة هى المحافظة
على اجتناب الكبائر واتقاء الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة وإيسر معها بدعة ولا فرق رؤية
العدلين بين كون السماء مصحبة أم لا كانت البلدة صغيرة أو كبيرة نظر الجهة واحدة أم لا لكن يشترط
تقاربها نعم لا يعتبر اختلاف المطالع عندنا واعتبره السادة الشافعية فلآخر العدلان شهادتهما بدون
رفع للقاضي إلى طلوع الفجر بطلت شهادتهما ومفهوم العدد أنه لا يعتبر برؤية عدل واحد وهو كذلك
ولو كان السلطان أو القاضي ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز في العدل ولو صدقناه ولانه وبأمر اثنين
ومعنى كونه لا يعتمد برؤية من ذكر أنه لا يصوم من لم يره بقوله ولو صدقه ولو كان من أهله وأما ما قيل به
الصوم قل غلظ أنه لا يلزمه الصوم لكونه لم يثبت الصوم بقوله وأطعمت وألزمه القضاء والكفار وقول
كون غيره لا يصوم برؤية إذا كان هناك من يعنى بأمر الحلال كصوم ونحوها فإن لم يكن هناك من يعنى
بأمره وجب على غيره الصوم برؤيته فيثبت برؤيته حينئذ ولو عبدا أو أمارا حيث ثبتت العدالة ووثقت
أنفس غير المعتنين بخبر كل برؤيته وسواء كان غير المعتنين من أهله أم لا فلو أنظر الجماعة الذين
لا اعتناهم بالهلال مع رؤية العدل الواحد له فتجب عليهم الكفارة لأن العدل الواحد حقهم كالعدين
وأما لو انفرد برؤية الهلال شوال فلا يجوز له أن يتعاطى مفطرا من أكل أو شرب أو جماع المقيمين من تمر بعض
نفسه للهمة على الاستخفاف بحرمات الله ولو كان في محل يأمن فيه بحسب اعتقاده من اطلاع الناس
عليه لا ندر بما يطلع عليه من حيث لا يشعر إلا أن يقاد ذلك مسيح لافطر من مرض أو حيس أو نفاس
أو سفر فيجب عليه الفطر ظاهر كما يجب عليه الفطر بانية عند عدم العذر ويجب على العدل ومن

إلى الله تعالى . وبين حكم
صيام رمضان بقوله
(وصوم رمضان فريضة
يثبت صيامه) بأحد أمور
ثلاثة إما (بكال شعبان)
ثلاثين يوما إن لم ير
الهلال (أو برؤية)
(عدلين شاهدين

برجوا العدالة أن يرفع أمره للقاضي إذا رأى الهلال وأما غيرهما فيستحب لها الرفع على المعتمد لفتح باب الشهادة فلورأى شخص المصطفى عليه الصلاة والسلام وأخبره بالمنام بالصوم لم يصح الصوم لأصحاب المنام ولا غيره لإجماع الأئمة من شروط التحمل العقل الكامل والرائي غير عاقل ولا يضبط ما يراه في النوم كل الضبط لا لثبوت رؤية عليه الصلاة والسلام ألا ترى أنه لو أخبره بطلاق زوجته لم يحرم عليه إجماعاً أفاده الشيخ في الحاشية هتاف مع زيادة من حاشية الحرشي (قوله له الهلال) سمي بذلك لأن الناس يرفعون أصواتهم ويملكون عند رؤيته ويقال له هلال إلى ثلاث ليال ثم بعدها يسمى قرأ لأن ضوءه يقر الأرض أى يظلم عليها وهو في غلاف من ماء فشكل ليله يظهر منه شيء حتى يتكامل بدوره ليلة أربعة عشر ثم يعود إلى الغلاف قليلاً قليلاً فيقطع الفلك في ثمانية وعشرين ليلة ثم يختفي وهو مخلوق من نور العرش كما قاله بعض المفسرين وأما قول بعض العوام إنه مخلوق من تراب فهو كذب لا أصل له (فائدة) إذا رأينا الهلال ليلة إحدى وثلاثين كبيراً مرتفعاً ولم يغب إلا عند العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين فهو بأن ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا ارتفاعه قاله الناصر اللقاني أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله) أو رؤية جماعة مستفيضة (أى بشرط أن يكونوا كلهم ذكراً أحراراً أو بعضهم كذلك) والبعض الثاني عبيداً أو نساءً أو عبيداً فإنه لا يكتفى بهم (قوله بحيث يفيد خبرهم العلم) أى والوطن القريب من العلم كما في التوضيح وهو المعتمد والجماعة المستفيضة ليس لهم عدد محصور لكنهم لا ينقصون عن خمسة فقد تكون الحسنة مستفيضة إذا أفاده خبرهم العلم الضروري وقدا يكون إذا لم يبد ذلك أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (تنبيه) كما ثبت رمضان برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة أو بكمال شعبان أو برؤية مفترد بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال كذلك يثبت بنقل عدلين أو جماعة مستفيضة عن عدلين أو عن جماعة مستفيضة لكن إن كان عن رؤية العدلين فلا بد أن ينقل عن كل واحد اثنين وإن كان عن حكم الحاكم أو عن الثبوت عند الحاكم وإن لم يحكم أو عن الجماعة المستفيضة فيمكننى ولو واحد ولو بمحل يعتنى فيه بأمر الهلال وكذلك يثبت برؤية المنابر موقوفة حيث كانت لا توقد إلا بعد الثبوت الشرعي كاعتدائها بمصر ومثلها سماع المدافع ليلة العيد فإنها لا تضرب عند الغروب إلا لثبوت الشهر قاله النفراوى (قوله وكذلك في الفطر يفطر الناس برؤية عدلين) أى لا يثبت هلال شوال برؤية عدلين واحد ولو بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال قاله النفراوى (قوله ولا يلتفت إلى حساب المنجمين) جمع منجم وهو الذى يحسب قوس الهلال ونوره فلا يثبت به لاقى حقهم ولا حتى غيرهم وقع في القلب صدقهم أم لا خلافاً لقول الشافعية يجب الصوم إذا وقع في القلب صدقهم قلنا نحن ما ورون بتكذيبه فإنه ليس من الطرق الشرعية (قوله أى بنوى بقلبه في أول ليلة) أى ولا يشترط الإتيان بها أول الليل كما هو حاصل كلام الشارح ولذا قال سند والمذهب أنه ينوى متى شاء منه وجميعه وقت موسع للنية وليس لبعضه اختصاص في ذلك دون بعض ولا يضر ما حدث بعدها من أكل أو شرب أو جماع قبل الفجر (قوله موقفاً بوجوبه) حال من فاعل ينوى أى ينو به في حال كونه موقفاً الخ لا يشترط ملاحظة الإتيان بل يكفي كونه كافئاً بنفسه (قوله لمحتسباً) حال أخرى لا يفعل به داء ولا سمعة ولا يشترط أيضاً صحة الصوم ملاحظة ذلك بل هى أولى من تركها (قوله لكن يستحب له التبييت في كل ليلة) أى خلافاً لآبي حنيفة والشافعية القائلين بوجوب التبييت في كل ليلة (قوله إلى الليل) أى فيمجرى دخول الليل يفطر الصائم (فائدة) من حلف بالطلاق وهو صائم لا يفطر على حام ولا على بارد فذهب الشافعية عدم الخس لأنه يفطر على غيرهما هو دخول الليل خبره وإذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفل الصائم أى دخل زمان الفطر وانقضى زمان الصوم ومذهب مالك أنه يحتمل أن هذا خلاف

للهلال أو برؤية جماعة مستفيضة (بحيث يفيد خبرهم العلم لكثرتهم) وكذلك في الفطر يفطر الناس برؤية عدلين أو جماعة مستفيضة أو بكمال رمضان ثلاثين يوماً ولا يلتفت إلى حساب المنجمين (وليست نية الصيام في أوله) أى ينوى بقلبه في أول ليلة من رمضان ويمتد وقت النية من بعد غروب الشمس إلى طلوع الفجر وصفة النية أن ينوى الإمساك عن الأكل والشرب والجماع موقفاً بوجوبه محتسباً أو به عند الله (وليس عليه البيات في بقية الشهر) أى بقية الشهر على سبيل الوجوب لأنه كمادة واحدة لكن يستحب له التبييت في كل ليلة (ويتم الصيام إلى الليل) لقوله تعالى وهم أمموا الصيام إلى الليل

(ومن السنة تعجيل الفطر)
 (وحيث ثبت الشهر قبل
 الفجر وجب الصوم وإن
 لم يثبت إلا بعد الفجر
 وجب الإمساك) عليه
 لزوما (ولا بد من قضاء
 ذلك اليوم) لأن من
 شروط صحة الصوم
 التبييت وقد فاته بطول
 الفجر من ذلك اليوم
 (والثنية قبل ثبوت الشهر
 باطلة حتى لو نوى قبل
 الرؤية) أي قبل ثبوت
 رؤية الهلال (ثم أصبح)
 من ذلك اليوم (لم يأكل
 ولم يشرب ثم تبين له أن
 ذلك اليوم من رمضان
 لم يجزه) صومه ويجب
 عليه أن يمك عن
 الأكل والشرب فيه
 لحرمه الشهر (وبقيته)
 وجوبا (ولا يصام يوم
 الشك ليحاط به من
 رمضان) قال أبو الحسن
 في تحقيق المبالي يريد
 على الكراهة لا على
 التحريم ابن عبد السلام
 الظاهر أن النهي عن
 صيامه للتحريم لحديث
 عمار بن ياسر من صام
 اليوم الذي يشك فيه
 فقد عصى أبا القاسم ،
 واختلف في تفسيره فأهل
 المذهب فسروه بأنه يوم
 الثلاثين من شعبان إذا
 كانت السماء منيرة ولم

عبد

قص

١

١

١

اعتبار المقاصد الذي هو أصل المذهب قال شيخنا الأمير لو قيل بالاجح لاحتمل (قوله من السنة) أي
 الطريقة فلا ينافي أن المعتمد الاستحباب (قوله تعجيل الفطر) أي بعد تحقق غروب الشمس قبل
 الصلاة بشئ يسير كتمروني الحديث القدسي ، أحب عبادي إلى أن أعجلهم فطرا ، كافي الجامع الصغير وفي
 أبي داود عن أنس كان رسول الله ﷺ يفطر قبل أن يصل على وطبات فإن لم يجد وطبات فتمترات
 فإن لم يجد تمترات حساحسات من ماء أي شيئا قليلا من الماء قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر
 أن أصل الرطب والتمر مستحب والتثليث مستحب ثان والظاهر أيضا أن التمر مقدم على الماء حتى في مكة
 كافي حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا من استحباب فطره على ماء من زم والظاهر أنه إذا وجد حلوا
 غير التمر فقدمه على الماء لأنه يرد ما زاغ من البصر كما أفاده شيخنا وغيره ونقل السحيمي عن بعضهم
 أن من أفطر على تمر زيد في صلاته أو بعمامة صلاة وقال إنه وجد في ذلك خبرا صحيحا باسناد صحيح عن
 النبي ﷺ (تنبيه) فهم من استحباب تعجيل الفطر تنبيهه على صلاة المغرب وهو كذلك حيث وقع
 على تخور طبات من كل ما خف وإلا قدمت الصلاة لأن وقت المغرب مضى (قوله وتأخير السجود)
 أي مع عدم الشك في الفجر ووقت السجود يدخل ابتداءه من نصف الليل الأخير وكلما تأخر كان
 أفضل فقد كان بين سجوده عليه الصلاة والسلام والفجر قدر ما يقرأ الفاري خمسين آية كافي
 البخاري وكذا يستحب أصل السجود لخبر تسحر وإفان في السجود بركة ، وورد أنه لا حساب فيه
 ولا في فطور الصائم ولا في فضلة الضيف ويحصل السجود بتقليل الأكل وكثيره ولو بجبات زبيب
 ولو بالماء لجره وتسحر وأولو بحرعة من ماء ، وفي حديث آخره تسحر وأولو بجبات زبيب ، والحاصل
 أن أصل السجود مستحب وتأخير مستحب ثان والسجود يضم السين اسم للفعل وهو المراد هنا بدليل
 قرنه بالفطر وأما بالفتح فهو ما يتسحر به (قوله ما عملوا الفطر) أي مدة تعجيلهم الفطر بأن لا يؤخروه
 بعد الغروب فيكره تأخير الفطر إن قصدوا واعتمدوا فضيلة قال بعضهم وأما ما يفعله المسلمون من
 التمكن بعد الغروب بدرجة فهو مخالف لسنة (قوله وجب عليه الإمساك لزوما) فإن لم يمك وأفطر
 متعمدا فإنه يكفر وإن أتته الحُرمة بعلة بالحكم وإن كان غير متنتك الحُرمة بأن تأول جواز الفطر
 لعدم صحة الصوم فلا كفارة (قوله ليحاط به من رمضان) بأن يقول أصوم هذا اليوم فإن كان من
 رمضان فأنصام وإن كان من شعبان كان تطوعا وإذ أصامه كذلك ثم تبين أنه من رمضان فلا يجزه
 صيامه لعدم الثنية المجازمة (قوله يريد على الكراهة) وهذا هو المعتمد فالمتد أن صيام يوم الشك
 مكروه كراهة شديدة خلافا لقوله ابن عبد السلام الظاهر الحُرمة فإنه ضعيف وأما قوله في الحديث
 من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ، فالرأ منه شدة الزجر على حذفه عليه الصلاة والسلام
 وليس منا من استنجد من ريح ، أفاده الخرشى وقرره شيخنا وغيره (قوله التحريم)
 هذا ضعيف (قوله وقال الشافعي الخ) حاصله أنه يوم الشك عند الإمام الشافعي هو صبيحة الثلاثين
 إن كان محصوا ويشيع على السنة الناس الذين لا تقبل شهادتهم كالعبد والمرأة والفاسق ونحوهم أن
 الناس قد رأوا الهلال ولم يثبت ذلك إلا لصحبة الغنم ومال إليه ابن عبد السلام قال الشيخ في حاشية الخرشى
 وينتهي اعتدال تفسير الشافعي للشك انتهى (قوله ليس هذا يوم شك) أي لانا ما مورون بتكميل العدد
 لكن يرد على الشافعي أنا ما مورون أيضا بتكذيب من لا تقبل شهادته والانصاف أن في كل منهما
 شك نظر للاحتياط في الواقع أفاده شيخنا الأمير (قوله يجوز صيامه) المراد بالجواز الإذن في صومه أعم
 من أن يكون على جهة التدب كافي العادة والتطوع أو الوجوب كالتقضاء والتندر أفاده الشيخ في حاشية

الخرشى

ثبت الرؤية وقال الشافعي ليس هذا يوم الشك وإنما يوم الشك

هو أن يشيع على السنة من لا تقبل شهادتهم أن الناس قد رأوا الهلال ولم يثبت ذلك انتهى (ويجوز صيامه للتطوع

أفطر الناس) وجوبا عليهم (ولا يفطر من ذرعه عنه) أي غلبه وسبقه ولا قضاء عليه وهذا مالم يرجع منه شيء إلى حلقه بعد إمكان طرحه فعليه القضاء كالم تعدل أخرجه ولذا قال (إلا أن يعالج خروجه فعليه القضاء) أبو الحسن وهل وجوبا أو استحبابا ؟ لأن شهر ابن الحجاج الأول واختار ابن الجلاب الثاني ابن عبد السلام وظاهر كلامه يعني ابن الحجاج وجوب القضاء في الفرض والتطوع وفي المذهب في التطوع ثلاثة أقوال أحدها وجوب القضاء وهو مذهب مالك وأحمد قول ابن القاسم وقوله الثاني استحبابه والثالث لأن حبيب سقوطه ثم قال وظاهر كلام الشيخ أنه لا كفارة على من استقام في معناه وهو كذلك اتفاقا إن كان اضرة وعلى المشهور إن كان غير ضرورة انتهى واقصر في الأصل على وجوب الكفارة مع أنه هو القول الضعيف فتأمل ذلك (ولا يفطر من)

نام و(احتمل) وهو نائم (ولامن احتجم) أو حجم غيره أو تركه الحجامة للبرئ خيفة التفرير. أى خيفة
عن الصوم وهذا إذا علمت السلامة وإن علم عليها حرمت وإن شك كرهت (ومن شروط صحة الصوم
بالنيت، ولأن النية هى التى تمز العبادات بعضها عن بعض كما تقدم

ولابد من كونها ليلا ولذلك قال (السابقة للفجر) فلا يضرم ما يحدث بعد ما من أكل أو شرب ويلزم تبييت النية في كل صوم (سواء كان فرضاً أو نفلاً والثانية الواحدة (١٦٦) كافية) وقد تقدم ذلك وإنما أعاده لأجل قوله (في كل صوم يجب تناوبه)

وذلك (كصيام رمضان وصيام كفارة الظهار والقتل والنذر الذي أوجبه المكلف على نفسه) وكل صوم يجب تناوبه ولا يجوز له أن يفترقه والثانية الواحدة كافية (وأما الصيام المسرود) أي المتتابع من غير نذر (واليوم المعين) كمنذر صوم كل خميس مثلاً (فلا بد من التبييت فيه كل ليلة) ولا يكفي فيه نية واحدة على الصحيح (ومن شروط صحة الصوم) أي وجوبه النقاء من دم الحيض والنفاس فإن انقطع دم الحيض والنفاس قبل الفجر ولو بأحظاء وجب عليها صوم ذلك اليوم) ثم بالغ في وجوبه عليها بقوله (ولوم تغفل إلا بعد الفجر) ولما قدم أن النية الواحدة كافية في كل صوم يجب تناوبه بين أن عمل ذلك مالم يحدث له عذر يبيح له الإفطار يعني وأقسط نقول (وتعاد النية لما بقي من صومه إذا انقطع التتابع بالمرض والحيض والنفاس وشبه ذلك) من سفر ونحوه (ومن شروط صحة الصوم العقل فن لا عقل له كالمجنون والمغنى عليه لا يصح منه في تلك الحالة) لعد خطابه (ويجب على المجنون إذا عاد إليه عقله ولو بعد سنين كثيرة أن يقضى ما فاته من رمضان

فانه عبده غير الله وقيل لأن الصوم بعيد عن الرياء لحفائه لحبر: الصيام لا رياء فيه قال الله تعالى: الصيام لي وأنا جزي به، ورواه البيهقي (قوله ولابد من كونها ليلا) أي فلا تنكح قبل الغروب (قوله السابقة للفجر) وكذا المقارن للفجر وما النية بعده فلا تنكح (قوله كصيام رمضان) أي في حق الحاضر الصحيح وأما المسافر والمريض فلا بد من من تبييتهما في كل ليلة ولو استمر أصابهما من لجواز تفرقهما لأن التتابع ليس واجباً عليهما هذا قول مالك في العتية وهو المعتمد كما قال شيخنا وقال مالك في المبسوط لا يحتاجان لتجديد نية حيث تعاديا على الصوم وهو ضعيف وأما الإفطار ناسياً فلا يقطع التتابع على المعتمد بخلاف الإفطار متعمداً فإنه يقطع التتابع على المعتمد والمراد بالإفطار ناسياً من بيت نية الإفطار أثناء الصوم ناسياً ظناً منه تمامه وأما من أفطر ناسياً بعد نية الصوم فقال الخطاب لا يقطع التتابع بانفاق أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية الخري ومن تفرق شيخنا (قوله والقتل) أي وكفارة القتل إن فجر عن عتق رقبة فإنه يصوم شهرين متتابعين (قوله والنذر الخ) أي بأن يقول لله على صوم شهر متتابع أو عام متتابع وأما إن لم ينذر التتابع فلا يجب تناوبه (قوله قبل الفجر) وكذا إذا انقطع مع طلوع الفجر لأن النية مع طلوع الفجر صحيحة وأنه لو انقطع بعد طلوع الفجر فلا يجب الصوم فإن شكك في كونه انقطع قبله أو بعده وجب عليها إمساك ذلك اليوم وقضائه وسواء شكك حال النية أو طرأ الشك وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤمر بقضاء ما شكك في وقتها هل كان الظاهر فيه أو لا فإن شكك هل طهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الظهر فلا يجب عليها صلاة الصبح كذا في الحاشية هنا والشرخيتي والسكندري ولكن أصل النذر إذا شكك هل طهرت قبل الفجر أو بعده فلا يجب عليها صلاة الليل لأن الأصل بقاء الدم لجاء شراح المختصر وأبدلوا صلاة الليل بصلاة الصبح فاستشكل بأن وقت الصبح باق فيجب عليها فاجأوا بقوله بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الظهر وتبعهم الشيخ في الحاشية هنا والشرخيتي والسكندري وغيرهما وقد علمت أنه لا حاجة له أفاده الشيخ في حاشية الخري وقرر شيخنا وأعلم أن الحائض والنفاس يجب عليهما قضاء الصوم دون الصلاة فإن فئت ما الفرق بين الصلاة والصوم مع أن كلامهما عبادة فالجواب أن قضاء الصوم بأمر جديد ائتمن تكرره بخلاف الصلاة وقال الشعبي وودني الأخبان أن حواء لما زلت الأرض لحاضت فسلات آدم هل نصل أم لا فقال جبريل فلم يعلمه حتى ذهب ثم رجع وأمره أن تترك الصلاة أيام حيضها ولم يأتمها الحكم بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسلات آدم فقال لها أفطري لجاء جبريل وأمره أن يأمرها بالقضاء فقال آدم يارب كل منهما عبادة كيف أمرت بالقضاء في أحدهما ولم تأمر بالقضاء في الأخرى فأرسل الله إليه بأدم لأنك رجعت إلى نيا في المرة الأولى فخفنا ما حكمتا وخففنا عنها وفي المرة الثانية عملت بركب فنددنا عليها وعاقبناها بالقضاء لتعلم أن المرجع في جميع الأمور إلى نياتك كذا في الشرخيتي على المختصر (قوله ولو لم تغفل إلا بعد الفجر) بل ولو لم تغفل أصلاً لأن الطهارة ليست بشرطاً في صحة الصوم بخلاف الصلاة تقدم أنها إذا شكك هل طهرت قبل الفجر أو بعده أنها يلزمها الإمساك والقضاء قال شيخنا الأمير فولم تمسك فالظاهر أنه لا كفارة عليها فافطرها (قوله يعني وأقسط) الوار بمعنى أولان مجرد المنع بقطع التتابع ولو استمر صامها وكذا الفطر عمداً يقطع التتابع على المعتمد كما تقدم (قوله ومن شروط صحة الصوم العقل) أي لأن الجنون يناقض الصوم بخلاف النوم فإنه لا يناقضه اتفاقاً حتى لو بيت شخص النية بعد نبوت الشهر ونام جميع

توقف
تعد

يقع

رمضان ولم يستقظ إلا ليلة العيد صح صومه وبرئ عذته ولا قضاء عليه كافي التفراوي وغيره (قوله
 أو جله) أي سواء سلم أوله أم لا (قوله أو أفله) أي اليوم وهو ما دون الجبل فيفضل النصف (قوله ولم يسلم
 أوله) قيد فيه وأما لو سلم في أوله بحيث تصح النية فلا قضاء . والحاصل أنه إذا أغشى عليه يوماً كاملاً
 من طلوع الفجر إلى غروب الشمس أو أكثر فإنه يجب عليه قضاء ذلك اليوم وكذا لو أغشى عليه
 جله سلم أوله أولاً أو أغشى عليه نصفه أو أفله ولم يسلم أوله فيها فإن سلم أوله فلا ومثل المغشى عليه
 الجنون فإذا جن يوماً أو أقل فيقال فيه ما قيل في المغشى عليه والسكر بحرام لئلا كالإغماء في تفصيله
 بل أول منه وكذا السكر بجلال كالإغماء في تفصيله على المتمدن كافي حاشية الخرشى والتفراوي
 خلافاً لما في الحاشية هنا والأصلي من أن السكران بجلال كالنوم فإنه ضعيف (قوله وهل يلزمه
 الكف) الخ (المعتمد أنه لا يلزمه الكف فيما بقي من يومه بخلاف السكران بحرام فإنه يجري فيه
 تفصيل المغشى عليه لكن يلزمه الإمساك أفاده شيخنا (قوله والأكل) ولو بخصاء أو تراب أو درهم
 وفي معنى ذلك رفع النية ناراً وأولى لئلا إذا طلع الفجر رفعها لها وسواء نوى الصوم بمد ذلك أم لا
 والحاصل أن من رفع نية الصوم عمداً وقها مطاناً أو مقبداً كان يقول رفعت النية إن أتت لي غدو ولم
 وحصلت فيجب عليه ولو لم يأكل . وأما أن لم يحصل المعلق عليه فلا شيء عليه أفاده الشيخ في حاشية
 الخرشى وقرره شيخنا (قوله والأكل) أي ولو لم يحصل له غذاء على المعتد في الكفارة في صومه والقضاء
 في سهوه (قوله في نهار رمضان الخ) أما أن كان في غير نهار رمضان فلا كفارة عليه كمن فعل ذلك
 في نذر أو في كفارة ظاهر أو في قضاء رمضان (قوله ولو في يادون الفرج) أي بأن جامعاً في نذرها مثلاً
 بشرط إزال المني وأما لو جامعها في فرجها أو في غيرها فلا يشترط الإزالة (قوله متعمداً) فلا كفارة
 على من جامع في نهار رمضان ناسياً أو أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً ويشترط أيضاً أن يكون
 مختاراً فلا كفارة على مكره ولا مغلوب فلو أكره شخص شخصاً على الأكل أو الشرب لزم المسكره
 بالفتح القضاء ويلزم المسكره بالسكر الكفارة بخلاف من أكره غيره على جامع امرأة فلا كفارة
 على المسكره بالفتح لأن الكفارة مشروطة بالتمتع ولا على المسكره بالسكر نظراً لانتشار المسكره
 بالفتح والانتشار معه نوع اختيار ومن أكره امرأة في نهار رمضان وجامعها أكره كفارتان عندها
 فإن أطلعته لومتها كفارتها فلو جامع أمته كفر عنها ولو أطلعته بشرط أن تكون بالغة عاقلة فلو أكره
 امرأة لغيره كفر عنها فلو أكره امرأة على الجماع أو أمة سيدها أو أجنبية أجنبية على وطئها فليس على
 إنزالها اختيار فلو أكرهت امرأة زوجها على الجماع أو أمة سيدها أو أجنبية أجنبية على وطئها فليس على
 المسكره كفارة عنه فيما يظهر نظراً لانتشاره فإنه يخرج عنه عن الإكراه . وأما من وطئها فمقتول
 تضرع عليها القضاء وعليه الكفارة عنها وعن على المعتد . وأما من صب في حلقه شيء وهو نائم فعليه
 القضاء ولا كفارة على الصاب لعدم لذته ولا على التائم لعدم خطابه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى
 (تبيينه) يشترط في الأكل أن يكون بضم فلا كفارة فيما يصل من نحو أن كاسياً في بل فيه القضاء . فخطأ لأن
 الكفارة معللة بالانتهاك الذي هو أخضر من المعتد كافي الحاشية هنا وبضم فيه شيخنا بأن حقيقة الانتهاك
 عدم المبالاة بالحرمة وهي موجودة في فطره من أذن وعين لكن الفقه مسلم وهذا مجرد بحث (قوله من غير
 تأويل) أي بشرط أن يكون متهاكاً بالحرمة المشهورة فلا كفارة على المتأول أو بلا تأويل وهو المستند إلى أمر
 موجود بخلاف المتأول أو بلا بعيد (قوله ولا جهل) أي بحرمة الموجب الذي فعله فلا كفارة على جاهل
 وهو من لم يستند إلى شيء كحديث عبد الإسلام بظن أن الصوم لا يحرم الجماع وجامع فإنه لا كفارة عليه
 فالراد بالجهل حرمة الموجب الذي هو الفعل وأما جهل وجوب الكفارة فيه مع علم الحرمة فلا يسقط عنه

الصوم في حال جنونه
 اتفاقاً في القليل تكس
 سنين وعلى المشهور في
 الكثير كمثر سنين وأما
 الصلاة فلا يقضى منها إلا
 ما أفاق في وقته (ومثله)
 أي الجنون (المغشى عليه
 إذا أفاق) أي فإنه يقضى
 الصوم إذا أغشى عليه يوماً
 كاملاً أو جله أو أفله ولم
 يسلم أوله وهل يلزمه
 الكف فيما بقي منه خلاف
 (ومن شروط صحة الصوم
 ترك الجماع والأكل
 والشرب) من طلوع الفجر
 إلى غروب الشمس (فن
 فعل في نهار رمضان شيئاً
 من ذلك) بأن جامع ولو
 فيما دون الفرج أو غيب
 الحشفة أو قعدا من
 مقطوعها أو أكل أو
 شرب متعمداً بطل صومه
 إذا كان (من غير تأويل
 قريب ولا جهل

فعليه القضاء والكفارة (وأما من فعل ذلك تأثيلاً قريب أو لجهل فلا كفارة عليه وإنما عليه القضاء فقط فثالث التأويل البعيد الذي فيه القضاء والكفارة) (١٦٨) من انفراد برؤية هلال رمضان ولم تقبل شهادته فظن بإباحة الفطر ومن عاده

الحج في يوم معلوم فأصبح مفطراً ثم حم فيه ومن باب أولى إذا لم يحجم ومن عاداتها الحيض فأصبحت مفطرة ثم حصل ومن باب أولى إذا لم يحصل ومن احتجم أو حجم غيره فأفطر متأولاً لابقاء قوله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمحتمم ، على ظاهره أو اغتاب أحداً فأفطر فهذا كله من التأويل البعيد الذي يجب فيه القضاء والكفارة ومثال التأويل القريب الذي ليس فيه إلا القضاء من أفطر ناسياً فظن بإباحة الفطر لبطان الصوم من لم ينقل إلى بعد الفجر فظن أن شروط صحة الصوم الاعتقال قبل الفجر أو تسحر قبل طلوع الفجر أو شاك فيه فظن بإباحة فطره لبطان صومه ذلك اليوم أو قدم من سفره إلا فظن أنه لا صيام عليه في صحيحة ذلك اليوم أو أن سفره لم ينتظم بالدخول ليلاً أو سافر سفر قريباً دون مسافة انقصر فظن بإباحة الفطر أو رأى هلالاً شوالاً فظن أنه ليلية فإباحة فطره

الكفارة وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة وإنما إذا كان يوم الشك قبل ثبوت الصوم (قوله فعليه القضاء والكفارة) أي والادب كإيراء الحاكم من ضرب أو سجن أو بهاء ولو كان فطره بما يوجب حداً ذكرنا أو ضرب عمره فإنه يقام عليه مع الادب إلا أن يأتي تأثيلاً قبل الإطلاع عليه فلا أدب عليه فإذا كان حده رجماً فيقدم الادب عليه . واعلم أن الادب لا يختص بمرضان بل مثله النفل فنأفطر فيه عمداً بلا عذر فيؤدب وجوباً (قوله ومن عاداتها الحيض) في يوم معلوم فأصبحت مفطرة ثم حصل أي جاءها الحيض بعد الفطر وأما لو تبين أن الحيض كان حصل قبل فطرها فلا كفارة . والحاصل أن الحائض إذا أفطرت متعمدة ثم ظهر أنها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها بل عليها القضاء فقط وكذا من تعمد الفطر يوم الثلاثين ثم تبين أنه يوم العيد فلا قضاء عليه ولا كفارة أفاده الشيخ في حاشية الخريش (قوله ومن احتجم أو حجم غيره الخ) هذا ضعيف والمعتد أنه من التأويل القريب كما قاله ابن القاسم لاستناده فيه لسبب موجود دفعه القضاء فقط خلافاً للشارح تبعاً لابن حبيب (قوله لا بقاء الخ) أي فقد أوجب عن هذا الحديث بأنه منسوخ أو بإحلاله عليه الصلاة والسلام على فطرها وأخذ الإمام أحمد بظاهر هذا الحديث فقال من حجم أو احتجم فإنه يفطر ودليلنا ما صححه الترمذي أن المصطفى عليه الصلاة والسلام احتجم وهو صائم في حجة الوداع فيكون هذا الحديث ناسخاً للأول (قوله أو اغتاب أحداً فأفطر) أي مستدلاً بظاهر حديث خمس تفطرات الصائم : الكذب والغيبة والنهي والإيثار والكاذبة والنظر بشهوة ، وهو حديث ضعيف كما قاله القرافي وإن صح فالمراد بطلان الثواب لا بطلان الصوم كما قاله الماوردي (قوله ومثال التأويل القريب) هو الذي استنفذه الأمر موجود عكس البعيد أفاده الشيخ في الحاشية هنا واستشكله في حاشية الخريش بالغيبة فإن صاحبها مستند الأمر موجود عنه أنه تأويل بعيد اه وهو مجرد دعوى (قوله من أفطر ناسياً الخ) وأما من كره على الفطر وقلنا يلزمه الإمساك فأفطر متعمداً مستنداً جواز الفطر فافظنا أنه لا يلزمه كفارة أفاده الشيخ في حاشية الخريش (قوله أو تسحر قرب الفجر الخ) تبع فيه المختصر وهو ضعيف والمعتد أن التسحر قرب الفجر من التأويل البعيد وأما التسحر مع الفجر فن التأويل القريب أفاده الشيخ هنا ومثله في حاشية الخريش (قوله أو رأى هلال شوال نهراً) أي سواء رآه قبل الزوال أو بعده (قوله فظن الخ) حاصل ذلك أن عدم الكفارة في هذه المسائل عند ظن الإباحة وأما من علم الحرمة وظنها أو شك فيها فيكفر ويأثم على كل حال ولو عند الإباحة لأنه أقدم على أمر لم يعلم حكم الله فيه كما في حاشية الخريش (قوله فظن أنه ليلية الماضية) أي وقد أخطأ في ظنه لأن العلماء نصوا على أنه إذا ظهر الهلال نهراً كان ليلية المقابلة سواء قبل الزوال أو بعده ويستمر على الفطر إن كان آخر شعبان وعلى الصوم إن كان آخر رمضان (قوله والكفارة في ذلك الخ) أي على التخيير بين الأنواع الثلاثة لا ينعى على التخيير بين الثلاثة إذ كان يكفر على نفسه وكان حرراً شديداً وأما لو طلى أمته أو كره زوجته الحرة وأراد أن يكفر عنهما فلا يصوم عنهما ولا يعتق عن الأمة والحاصل أنه يكفر عن نفسه بواحد من الثلاثة وعن زوجته ! الحرة باثنتين الإطعام والعتق وعن زوجته الحرة بواحدة عن أمته بالإطعام فقط وأما البني ككفر بالصوم فقط فإن يحجب بعتق ديناً عليه في ذمته إن لم يأذن له سيده في الإطعام وأما السفية فيأمره وليه بالصوم فإن لم يدر أن يكفره بأذى الوعد أي قيمة العتق والإطعام وقيل إن أبي السفية الصوم مع قدرته عليه فالأولى للوحي أن يبقيا في ذمته جراً ولا يكفر عنه (تنبيه) تتعدد الكفارة بتعدد

الحج في يوم معلوم فأصبح مفطراً ثم حم فيه ومن باب أولى إذا لم يحجم ومن عاداتها الحيض فأصبحت مفطرة ثم حصل ومن باب أولى إذا لم يحصل ومن احتجم أو حجم غيره فأفطر متأولاً لابقاء قوله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمحتمم ، على ظاهره أو اغتاب أحداً فأفطر فهذا كله من التأويل البعيد الذي يجب فيه القضاء والكفارة ومثال التأويل القريب الذي ليس فيه إلا القضاء من أفطر ناسياً فظن بإباحة الفطر لبطان الصوم من لم ينقل إلى بعد الفجر فظن أن شروط صحة الصوم الاعتقال قبل الفجر أو تسحر قبل طلوع الفجر أو شاك فيه فظن بإباحة فطره لبطان صومه ذلك اليوم أو قدم من سفره إلا فظن أنه لا صيام عليه في صحيحة ذلك اليوم أو أن سفره لم ينتظم بالدخول ليلاً أو سافر سفر قريباً دون مسافة انقصر فظن بإباحة الفطر أو رأى هلالاً شوالاً فظن أنه ليلية فإباحة فطره

لا كفارة عليهم إذا أفطروا بل القضاء فقط ومثال الجاهل من أصبح مفطراً تقرب عبده من الإسلام أو جهل عين الشهر لأمر ونحوه فليس عليه إلا القضاء لأن الكفارة الانتهاك حرمة الشهر ولا انتهاك من هؤلاء ولما تقدم له ذكر الكفارة واستتم سؤال سائل قاله له وما هي فأجاب بقوله (والكفارة في ذلك كله

البصاوى وليس المراد بالمسكين هنا ما يراد به في الزكاة بل المحتاج ويُدفع الخرج (مدًا لكل مسكين) عند النبي صلى الله عليه وسلم) وهو وزن رطل وثلاثين بالبغدادي (وهو) أى الإطعام (أفضل) أى من العتق والصوم وقال ابن حبيب العتق أفضل والحاصل أن كفارة الصوم على التغيير ولذا قال (وله أن يكفر بعتق رقبة مؤمنة) سليمة من الصوب الفاحشة ويجزى العور كما في الطهارة (أو) يكفر (بصيام شهرين) كاملين إن لم يبدأ بالحلل فإن بدأه اقتصر عليها ولو ناقصين ولا بد أن يصوم الشهرين (متتابعين) فلو أفطر فغيره ولو في اثنتاهما بطل ما صامه منها وهل العتق أفضل لأن تقعه متعدد أو الصوم؟ خلاف ثم شرع يذكر المنافذ التي هي غير القيم فقال (وما وصل من غير الصم إلى الحلقي من أذن أو عين أو أنف أو نحو ذلك) كما إذا اكتحل نهارًا فوصل لحلقه وأما إذا اكتحل ليلا فبطل إلى جوفه نهارًا فلا شيء عليه

زلايام ولا تعد بتعدد الفعل في اليوم الواحد ولو حصل الموجب الثاني بعد الإخراج عن الأول سواء كان الموجب الثاني من جنس الموجب الأول أم لا ليطلان صومه في ذلك اليوم بالاولى أما بالنسبة للفعول فتعدد بأن جامع أمر اثنين أو أكثر في يوم واحد فتعدد الكفارة عليه بتعدد المكسفة عنه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله إطعام) المراد بالإطعام التخليك والإعطاء وليس المراد أنه يجعله طعاما ما يطعمه الفقراء بأن يجعله غذاء أو عشاء فإن ذلك لا يجزى (قوله ستين مسكينا) أى لا يزيد ولا ينقص فلو أعطى الستين مداً للثلاثين مسكينا لكل واحد مدان فلا يجزى ثم لو أعطى ثلاثين آخر لكل واحد مداً أجزاءً وله أن يترجع من كل واحد من الأول ما زاد على المدفوعة لغيره حتى يستكمل الستين مسكينا إن بين أن المدفوع كفارة وكان باقيا فإن لم يبين أو بين وذهب من يد المسكين فلا رجوع له عليه لأنه هو الذى سلطه على إهلاكه وكذلك لا يجزى. إن أعطى مائة وعشرين مسكينا ستين مداً لكل واحد نصف مد نعم لو لكل الستين بأن أعطاهم بعد ذلك لكل واحد نصف مد أجزاءً لأن كلا من العتقين صار معه مد كامل أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة التفراوى (قوله بل المحتاج) أى ليشمل الفقير لأن المسكين أحوج لأنه الذى لا يملك شيئاً أصلاً الفقير من عنده شيء لا يكفيه لحامه والقاعدة أن الفقير والمسكين إذا اجتمعا انقرا وإذا افترا اجتمعا (قوله بمد النبي ﷺ الخ) أى ومد النبي صلى الله عليه وسلم ملء الخفين المتوسطتين لمتوسطتين ولما وسطا من (قوله رطل) بكسر الراء أنصحه من قبحها (قوله بالبغدادي) بدالين مهملتين ويصح إعجابهما وإعجام أحدهما وإعمال الأخرى وإبدال الأخيرة نونا (قوله وهو أفضل) وإنما كان الإطعام أفضل لأنه أشد نفعا لتدبيره لستين بخلاف العتق فإنه متعذر واحد والصوم لعدم تمدده (قوله على التغيير) أى على المشهور ومقابله ما أتى به يحيى الأمير عبد الرحمن الأندلسي حين سأل الفقهاء عن وطئه جاريته في نهار رمضان من لزوم تكفيره بالصوم وسكت الحاضر ثم قال بالعلم بتغييره فقال لو طئته كل يوم وعتق فلو يتركروا عليه قال الفرائي إن الكفارات شرعت للزجر والمولك لا تنجز بالاعتاق لسهولته عليهم فعتق من ماهو زاجر لهم فهذا من النظر في المصلحة ولا تأباه القواعد وقيل أنه رأى لا يملك شيئاً وما يبيده لبيت المال لكنه تتر بالتحليل السابق (قوله بعتق رقبة مؤمنة) أى بشرط أن تكون كاملة الرقبة مملوكة بشرط إيمانها تكون محررة الكفارة احترازاً عما إذا اشترى أمة اشترى بشرط أنها على مشربها العتق أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله من الهبوب الفاحشة) أى قطع أصابع وعصى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديد بن رجاء وبرص ونحو ذلك (قوله لغير عتق) أما إن أفطر لعذر كان أفطر ناسياً فلا يقطع التتابع (قوله وهل العتق أفضل) وهو المعتمد (قوله إلى الحلقي) أى ولو رده حيث كان ما نسا ولا فرق عندنا بين أقصى الحلقي وأذناه وأوسطه كما في حاشية الخرشى (قوله من أذن) أى كصب دواء فيها وأما نكشها بعد ونحوه فلا شيء فيه ولو خرج خرقة أو قالت الشافعية إن نكشها بطن أذنه فإنه يفتقر خرج خرقة أو ما لا بشرط أن لا يكون جاهلاً وأن يكون ذا كراهة (قوله أو نحو ذلك) أى كعين ورأس لا وجل أو يدفع القضاء على من دهن رأسه فوجد طعمه بحلقه أو جعل برأسه حناء فاستطامها بحلقه بخلاف من حلك وجليه يحتفل فوجد طعمه في حلقه فلا قضاء عليه وكذلك القضاء في ثلج قبضه بيده فوجد بروده بحلقه (قوله كما إذا اكتحل نهاراً فوصل لحلقه) أى تحقفاً أو شكاً فقلبه القضاء لكن مع الحرمة في الأول والكره في الثاني وأما إن تحقق عدم الوصول فلا قضاء عليه (قوله وأما إذا اكتحل ليلاً الخ) وكذا لا شيء عليه إذا جامع ليلاً فزله منه بعد الفجر فلا قضاء عليه وكذلك إذا لعب زوجته قبل الفجر وخرج منه المني بعده ما لم يخرج من كل منها عن فكر مستدام بعده والافا لكفارة في الأول والقضاء في الثاني

(يجوز) يجد طعمه فان وقع له (١٧٠) شيء من ذلك (ففيه القضاء فقط ومثله) في وجوب القضاء (البالمع

الممكن طرحه والغالب من

المضمنة والاستنفاق)

وكذا ما وصل إلى المدة

من رطوبة السواك

(و) كذلك (ر) ما وصل

إلى المدة ولو بالحقيقة

المائة (ففيه القضاء فقط

(و) كذا (من أكل

شاكاً في الفجر ليس عليه

في جميع ذلك كله إلا

القضاء دون الكفارة

ولا يلزمه القضاء في غالب

من ذباب (أو بعض

أو نحوه مما سبق إلى

الحلق لشفة الاحتراز

منه (و) كذا (غبار طريق

أو دقيق أو كيل جيس

لصاعه) وكذا غبار

القمح الكيال (ولو تعاطى

شيئاً من ذلك لغيره ضرورة

لزمه القضاء دون

الكفارة (ولا قضاء

في حشة من أحليل

وهو يخرج البول لأنه

لا يصل إلى الأمعاء لأن

المائة حائلة بينهما وإنما

يجتمع من الرشح لامن

المنفذ والقضاء في

دهن جاففة وهو المرح

النافذ من البطن أو

الظهر إلى الجوف لأنه

لا يدخل مدخل الطعام

والشراب ولو وصل إليه

لمات من ساعته. ولما

أنهى الكلام على أحكام

القضاء والكفارة شرع

أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (قوله بخورا) بفتح الباء بوزن صبور (قوله يجد طعمه) وأما لو تبخر ولم يجد طعمه فلا شيء عليه والحاصل أن من تعمد وصول دخان البخور إلى حلقه لزمه القضاء سواء كان بخوره أو بخور غيره وإن دخل في حلقه بدون تعمد فإن كان من بخوره قضى وإلا فلا أفاده شيخنا واستشاق قدر الطعام بمنزلة البخور لأن ريح الطعام له دسم يتقوى به الدماغ ففيه القضاء ولا يقضى من شمس مسكا أو غيره بماله رائحة طيبة بدون دخان لكنه مكره وكذا لا يقضى من تعمد شم دخان الحطب بخلاف الدخان المشروب فإنه يضر (قوله بالمعنى الممكن طرحه) هذا ضعيف والمعتمد القضاء عليه ولو أمكن طرحه ولو وصل إلى طرف اللسان إلا أن يخرج من الفم ثم يأخذه وكذا لا شيء في الريق المتجمع في الفم ولا في بلع ما بين الإنسان (قوله وكذا ما وصل للعدة من رطوبة السواك) لا مفهوم للعدة بل وصولها للحلق ففيه القضاء (قوله ولو بالحقيقة) وهي صب الدواء في الدبر بالخصوص وهي مكرهة إلا للضرورة وتتجاوز مثل الحقة في وجوب القضاء ما وصل إلى المعدة من نقبة تحت المعدة أو فوقها أو من نفس المعدة وحده المعتمد في هذه المسألة أنه إذا كان من نقبة تحت المعدن وصل فإن كان مانعاً فطر والإفلا وما فوق المعدة أو في نفس السرة فيفطر بالواصل منهما مطلقاً مانعاً أو جامداً أفاده شيخنا (قوله المائة) أي لا الجامدة إلا أن يحتل عقب الإدخال قبل وصوله والمراد حقة دبر أو في فرج امرأة لا في ذكر رجل فلا شيء فيها. والحاصل أن ما وصل من منفذ عال للجوف يكون مفطراً مطلقاً كالواصل منه للحلق إن كان مانعاً لا جامداً ورده فلا شيء عليه ولا فرق في المنفذ العالي بين أن يكون واسماً ولا كالذن والذين وما وصل من منفذ أسفل يكون مفطراً إن كان مانعاً من واسع كدبر أو فرج امرأة لا ذكر رجل كما تقدم (قوله شاك في الفجر) وكذا الغروب والقضاء والخمرة وكذا يلزمه القضاء لو طرأ له الشك ويحل القضاء في هذا كله ما لم يثبت أنه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب وإلا فلا قضاء وإذا طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب أو يجمع فكيف وطرح ما في فمه أو زرع فرجه فلا قضاء عليه وأما لو سكنت قليلاً فاستعمل القضاء والكفارة (قوله بعض) أي ناموس (قوله أو نحوه) الأولى حذف قوله أو نحوه لأن غير الذباب والبعوض ليس مثلها كما في شراح خليل (قوله وكذا غبار طريق) وإن لم يكثّر الغبار وأما دخول غبار غير الطريق لحلقه غلبه فيوجب القضاء عليه فيما يظهر (تنبيه) لا يلزمه أن يجعل على فمه شيئاً يمنع من غبار الطريق ولو غلب على الظن وصول الغبار إن لم يفعل كاهو النقل والذباب كذلك وانظر إذا احتاج لتكنس البيت هل ينفض ما وصل للحلق من غبار أو لا أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله لصاعه) قيد في دقيق وما بعده ودخل في قوله صاعه من يكيله ومن يطحنه ومن وقفه من محل لآخر وأما غير الصانع فعليه القضاء (قائمة) إذا جاز مضان في زمن الصيف هل يجوز للأجير الخروج للحصاد ولو لم عليه الفطر أم لا قال البرزلي يجوز إن احتاج لمعاشه ويجوز له الفطر إن حصل له مشقة شديدة لكن بشرط تبيت الصوم ولا يجوز له الفطر بالفعل إلا عند حصول المشقة فليس كالسافر وإن كان غير محتاج له كره وأما مالكة الزرع فلا خلاف في جواز جمعه زرعاً وإن أدى إلى فطره حيث خاب على زرعه لأن حفظ المال واجب أفاده الشرحي والسكندري والأصيل والنراوى ومثله في حاشية البناء على كبير الورقاني (قوله يخرج البول) أي تقيده ذكر الرجل (قوله إلى الأمعاء) أي المصارين (قوله المائة) هي موضع البول (قوله له حالة بينهما) أي بين البول والأمعاء وقوله وإنما يجتمع أي البول من الرشح أي في المائة وقوله لا من المنفذ أي لا من منفذ في المائة يأتي البول من الأمعاء إليه (قوله ويجوز للصائم السواك) أو أدباً لجواز ما قبل الحرم لأن السواك بتأكده نذبه بوقت

صلاة ووضوء قبل الزوال برضآن. وأما بعده، ففيه لولها الجائز كذا في الحاشية هنا وهو ضعيف والمعتمد أنه بعد الزوال مندوب لصلاة أو وضوء. وأما بعد الزوال لغيرها الجائز مستوي الطرفين قبل الزوال لغير مقتض شرعي وهذا هو الذي اعتمده الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً في الحاشية هنا والذليل على ذلك ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يستاك لسلك صلاة وهو صائم وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصى ولا أعد يستاك وهو صائم (قوله خلافاً للشافعي وأحمد في كراهته بعد الزوال) ودليلها حديث الخلو فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، والشأن أنه يحدث بعد الزوال والسواك بعد الزوال ينهيه. وأجلب أهل بأجوبة أحسنها أن هذا كناية عن مدح نفس الصوم وإن لم يبق حقيقة الخلو فم الصائم فلان كثير الزماد بمعنى أنه كريم وإن لم يكن عنده ما قد مراد مدح نفس الصوم لا مدح الخلو فم هذا هو بقاؤه سواء بدليل ما ورد أنه ﷺ كان يستاك لسلك صلاة وهو صائم كما سبق (قوله ولا يرد على المصنف الخ) حاصل جواب الشارح أن المراد بالسواك الفعل فلا يرد الاعتراض وورد بأن الاعتراض باق لأنه يشمل الفعل بالمكره فالمناسب أنه لما أراد به الفعل لأنه لا تكليف إلا بفعل فأداه شيخنا (قوله كراهته بالوطب) أي أنه يكره للصائم الاستيكاك بالوطب لما يتحلل منه فإن تحلل ووصل إلى حلقة ففيه القضاء (قوله وحرمة بالجوزاء) أي أنه يحرم على الصائم الاستيكاك بالجوزاء وهي بالدمقشر يتخذ من أصول الجوز وأكثرم يستعمله المغاربة والهند. والحاصل أن الاستيكاك بالجوزاء حرام على الرجال لئلا يؤنرأ برضآن أو غيره وكذا على النساء في رمضان ويجوز لمن في غير رمضان فإذا استاك بها نهاراً عمداً وابتلعها غلغلة فإن عليه الكفارة وأولى إذا ابتلعها عمداً وأما سواها فلا راجع عدم الكفارة وأما إن استاك بها عمداً لئلا فالكفارة فإن ابتلعها نهاراً عمداً فقط لا غلغلة فيقضى كما إذا ابتلعها نسياناً ولو استعملها نهاراً عمداً أفاده الشيخ هنا وفي حاشية الخرشى (قوله ويجوز المضمضة) المراد بالجواز هنا المستوى الطرفين بخلاف الجوان في قوله ويجوز له الإصباح بالجناية فإن المراد به خلاف الأولى (قوله للعطش) وأما لغيره فمكره (قوله ولا يبيع ريقه) وأما لوجع ريقه في فم ثم ابتلعه فالمعتمد أنه لا يفسد كافي حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ويجوز له الإصباح بالجناية) أي سواء كانت عن احتلام أم لا وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يصبح جنباً من غير احتلام في رمضان ثم يصوم يوماً فقل ذلك للتشريع وإن كان خلاف الأولى في حقنا كاعتبت (قوله وإذا خافت على ما في بطنها) أي خافت عليه أن يموت من العطش (قوله أفطرت ولم تطعم) هو اعتمد (قوله وقد قيل تطعم) أي وجوباً على قول ابن وهب واستحباباً على قول أشهب وكل منهما ضعيف والمعتمد أقدم أنه لا إطعام عليها لا وجوباً ولا استحباباً (قوله لكن إن خافت) ظاهره أن مجرد الخوف كاف وهو كذلك أي مجرد الظن كاف ولا يشترط التحقق وأما الشك فلا يعتبر هنا كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا. والحاصل أن للحامل ثلاث حالات تارة يجب عليها الصوم وذلك إذا كانت في أول حملها ولا يثق عليها الصوم وتارة يجب عليها الفطر وتارة يجوزها الفطر وإن شامت صامت كما ذكرهما الشارح (قوله وكذا المرضع) فإن خافت على ولدها هلاكاً أو شديداً أدى وجب عليها الفطر وإن خشيت عليه مرضاً جزأها الفطر (قوله على ولدها) أما إن خافت المرأة على غير ولدها فهي كالأم فالمرأة المستجرة الرضاع كالأم حيث احتاجت للرجعة لكون الولد لم يقبل غيرها كما في التوضيح وغيره أفاده النفازي (قائمة) إذا شمت الحامل راحته وتحتش إن لم تأكل منها سريعا ألفت ما في بطنها فانه يجب عليها الفطر ويجوز الفطر لمن خاف زيادة المرض أو حدوث علة أخرى لقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)

وخلافاً للشافعي وأحمد في كراهته بعد الزوال ولا يرد على المصنف كراهته بالوطب وحرمة بالجوزاء لأنه تكلم على السواك لا على ما يستاك به (و) يجوز (المضمضة للعطش) الباجي ولا يبيع ريقه حتى يزول طعم الماء منه (و) يجوز له (الإصباح بالجناية) سواء كان عالماً بجنايته أم لا وقال عبد العزيز بن الماجشون إن كان عالماً لم يجره نقله الثاني والمضبور الأول (والحامل إذا خافت على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم) وقد قيل تطعم (و) وكذا إن خافت على نفسها لكن إن خافت الضرر غير المذني جزأها الفطر وإن خافت الهلاك أو شديداً وجب عليها (و) وكذا الموضع إن خافت على ولدها

(قوله ولم تجد من تستأجره) الأولى أن يقول ولم يمكنها استئجار لبشمل عدم المال وعدم الرضعة بل وعدم قبول غيرها (قوله أو لم يقبل غيرها) أي أو وجدت من تستأجره ولم يقبل الولد غيرها (قوله فالأجرة في مال الولد) أي بأن أن له من مئة مثلاً وإنما كانت في ماله لأنه بمنزلة نفقة حين سقط رضاعه عن أمه بلزوم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاع واجبا عليها لولا الصوم كما قال بعض شراح المختصر (قوله فهل في مال الأب) وهو المعتمد (قوله تأويلان) محل التأويلين كما يفهم من كلامه إذا كان يلزم الأم رضاعه وأما إن كانت بمن لا يلزمها رضاعه كما إذا كانت الأم لا تقدر عليه أو كانت مطلقة طلاقاً بانتهاء فتيق التأويلان على أن الأجرة في مال الأب فقط وأعلم أن ما ذكره شارحنا من التأويلين ينع في المختصر وقد اعترض عليه في ذلك بأن التخصي قال إذا كان الحكم الإجارة فإنه يبدأ بمال الولد فإن لم يكن قال الأب فإن لم يكن قال الأم ولم يذكر ابن هرة غير هذا (قوله فإن لم يقبل) أو قبل ولم تجد من تستأجره أو مالا أو متبرعة فإن وجود المتبرعة كوجود من تستأجره (قوله أو لم تطعمه) أي على المعتمد خلافاً لابن عبد الحكم القائل بأنها لا تطعم فإنه ضعيف فإن قلت ما الفرق بين الحامل والمرضع فإن الحامل لا تطعم على المعتمد والمرضع تطعم على المعتمد فالجواب أن الحامل بسبب خوفها على نفسها كالمريض بخلاف المرضع (قوله وجوبا) راجع للفطر والإطعام (قوله الشيخ الهرم) أي الذي لا يستطيع الصوم من الكبر وإنما يسمى له الفطر لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (قوله يطعم إذا أفطر استحباباً) وهو المعتمد (قوله وقيل وجوبا) وهو ضعيف (قوله إن أفطر أعطش لا يقدر معه على الصوم) أي فمن من الأزيمة وأما إذا كان يقدر على الصوم في زمن دون زمن فإنه يؤخر الصوم للزمن الذي يقدر فيه على الصوم ولا إطعام وعليه لا وجوب بالاستحباب (قوله من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) أي أو مضات كثيرة لأنه لا يتعدد بتعدد السنين والمراد بالمفرط أن يبقى من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو صحيح حاضر ظاهر فلو مرض فيه أو سافر أو حاضرت المرأة أو نفست فلا يكون تفریطاً ومن التفریط الفسيان أي ناسى القضاء وأما المذكور على تركه أو الجاهل بتقدمه على رمضان التالي فليسما بفرطين وأعلم أن التعريض الموجب للإطعام إنما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة فلو لم يفرط فيه لا إطعام عليه ولو فرط فيها بعد فن اتصل مرضه بمرض رمضان الوالي لعام القضاء وفرط في العام الثاني حتى دخل عليه رمضان السنة الثالثة فإنه لا إطعام عليه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله من اتصل مرضه الخ) أي فلو كان عليه خمسة أيام من رمضان فمضى من شعبان خمسة وعشرون يوماً سافر أو مرض في خمسة الباقية فلا إطعام عليه هنا هذا هو المراد (تنبيه) من عليه ثلاثون يوماً ثم صام من أول شعبان وكان تسعة وعشرين فلا إطعام عليه ليوم على الظاهر لأنه لم يفرط في القضاء بشعبان أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ولا إطعام في ذلك كله) أي في مسألة المرضع وما بعدها هذا هو المناسب وأما قول الشيخ في الحاشية أي في مسألة الحامل وما بعدها فغير مناسب لأن الحامل لا إطعام عليها لا وجوباً ولا استحباباً على المعتمد كاتقدم (قوله مد) أي عند نسي الله عليه وسلم لا زائد ولا أنقص (قوله عن كل يوم يقضيه) هذا في غير من أفطر هرم أو عطش لأنهما لا يقضيان (قوله مع القضاء أو بعده) أي أنه غير في إخراج المدمع القضاء فكما أخذ في قضاء يوم أطعم فيه أو أنه يطعم بعده (قوله أو بعده) أي بعد مضى كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء وأما لو أطعم قبل القضاء فإن كان بعد الوجوب بمضي رمضان الثاني جزأ أو خالف المستحب والأفلا (قوله ولا يجوز أنه أن يطعم أمداً كثيرة لسكين واحد) لا مفهوم له بل لا يجوز أن يعطيه مدن عن يومين ولو أعطاه كل يوم في يومه حيث كان التعريض بعام واحد فإن كان عن عامين جاز وكذا

ولم تجد من تستأجره له أو لم يقبل غيرها) فإن وجدت من تستأجر له فالأجرة في مال الولد فإن لم يكن له مال قبل في مال الأب لوجوب نفقته عليه أو ماله لوجوب رضاعه عليها وتأويلان وهذا إذا قبل الرضيع غير أمه فإن لم يقبل (أفطر) وأطعمت (وجوبا) وكذا الشيخ الهرم يطعم إذا أفطر. استحباباً وقيل وجوباً ويستحب الإطعام لمن أفطر لعطش لا يقدر معه على الصوم (ومثله من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) فإنه يطعم لكن وجوباً فالمثلية في الإطعام لا في الاستحباب أو خرج بقوله فرط من اتصل مرضه أو سفره بمرض الثاني فلا إطعام عليه. ثم بين كيفية الإطعام بقوله (والإطعام في ذلك كله مد) لكل مسكين (عن كل يوم يقضيه) مع القضاء أو بعده قال مالك ولا يجوز أنه أن يطعم أمداً كثيرة لمسكين واحد

إن تغاير السبب كرمضه فطر وتفرطت لكن مع الكراهة (قوله لكل مسكين مد) فلا يصح إعطاء المد لأكثر من مسكين واحد (قوله وجميع جوارحه) وهي سبعة السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج (قوله عن فضول الكلام) أى الكلام الزائد أى يستحب للصائم الكف عن الكلام المباح بغیر ذكر الله مخافة وقوعه فيما يفسد عليه أجر صومه ، وأما كف عن الحرام ككذب حرام أو غيبة ونجاسة فواجب حتى في غير الصوم ولكنه يتأكد في الصوم ولا يبطئه (قوله والهديان) أى التكلم بما لا ينبغي (قوله لأنه أعظمها آفة) أى لما روى أن ابن آدم إذا أصبح بكرت الأعضاء كلها إلى اللسان وقالت له تاشد ناك الله أن تستقيم فإلك إن استقيمت استقمنا وإن أعوجت أعوججنا وقال الغزالي اللسان نعمة من نعم الله العظيمة فإنه صغير جرمة عظيم جرمة ولا يقين الكفر والإيمان إلا به روى أن عمر دخل على أبي بكر الصديق رضى الله عنهما فوجده يجذب لسانه فقال له ما بالك يا أبا بكر فقال له دعني فإنه أوردني الموارد فإذا كان أبو بكر يقول هذا فأبالك بغیره فلما مات روى ما ماقيل له ما الذى أوردك لسانك قال لا إله إلا الله أوردني الجنة . وورد من تزوج فقد كل نصف دينه فليتق الله في النصف الباقي قيل النصف الباقي هو اللسان (قوله لسان أحسن لشموله للواجب) فيه أمران . الأول أن المتبادر من ينبغي التذنب : الثاني أن الكلام في المتدوب كما صرح الشارح نفسه في الدخول حيث قال : ثم شرع في المتدوبات وقوله لشموله للواجب أى كالغيبة والقيمة والكذب الحرام فإن الكف عن هذه واجب (وقوله لئلا كده الخ) أى قوله يستحب الخ استحباباً أكيداً ، أفاده الشيخ في الحاشية هتافاً بزيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله وتعتجل قضاء الخ) ويجب عليه القضاء بالعدد ، ويشترط أن يكون في زمن يباح صومه فتقوعاً فلا يصح في يوم العيد ولا في الثاني والثالث من عيد التجر ولا في أكره صومه كإربع النحر ولا في واجب صومه كالنذور المعين وكرمضان فلو فعل فعل لا يجزئ عن واحد منهما على الصحيح . وقيل يجزئ عن رمضان الحاضر وصحبه بعضهم وعلى هذا يلزم الكفارة الصغرى حيث كان مفرطاً وعلى أول يلزم الكفارة الكبرى أيضاً لرفع التية . وقال أشهب لا يلزمه كفارة كبرى لأنه صامه ولم يفرط واستصوبه أبو محمد ومن أفطر في قضاء رمضان متعمداً ففي لزوم قضاء القضاء فيلزمه يومان وعدم لزومه فيلزمه يوم فقط خلافاً (قوله جاز) ليس المراد بالجزأ المستوى الطرفين بل المراد به خلاف الأولى فقط (قوله ويستحب صوم يوم عرفة) إنما سمى بذلك لأن آدم أهبط بالحد وحواء بجدة فتعارفا فيه في يوم الموقف ولأن سيدنا جبريل عرف سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام فيه المناسك ولأن الناس يعرفون فيه بذنوبهم ولهم ويسألونه غفرانها وأنه مأخوذ من العرف وهو الراحة الطبية لأنهم كانوا يشطيون في المواسم وحل عليه بعضهم قوله تعالى (ويدخلهم الجنة عرفاً لهم) أى طيبها لهم (قائدة) لو صام يوم عرفة عن قضاء عليه نوى به القضاء ويوم عرفة معا فظاهر أنه يجزئ به عنهما وكذا يقال في ناسوا وعاشورا ونحوهما كما قاله أبوه وأفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله لما ورد أنه يكفر السنة الماضية) أى فقد روى أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلية أى يكفر الصغائر من ذنوب صائمة في السنتين السنة التي هو فداها التي بعدها . قال ابن عباس وفي هذا بشرى بحياة صائمة سنة لأنه عليه الصلاة والسلام بشر بكفارتها فدل لسانه على الحياة فها أفاده شيخ الإسلام وروى البيهقي عن عائشة رضى الله عنها صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم (قوله والمستقبلية) أى والسنة المستقبلية فإن قلت تعلق التكفير بالسنة الماضية ظاهر وأما تعلقه بالسنة المستقبلية فمشكل لأن تكفير الذنوب يستدعى سبق ذنب والمتأخر من الذنوب لم يأت حتى يكفر فالجواب أن تعلق المخفرة في مثل هذا ليس حقيقياً بل هو كناية بحفظ الله إياهم في السنة المستقبلية فلا يقع منهم سيئة فهم كالمنفرد لهم

ولكن لكل مسكين مد
ثم شرع في المتدوبات فقال
(ويستحب للصائم كف
لسانه وجميع جوارحه
عن فضول الكلام
والهديان ونحو ذلك
ولما خص اللسان دون
بقية الأعضاء لأنه أعظمها
آفة ولو عبر ليخفى كأن فعل
صاحب الرسالة لسان
أحسن لشموله للواجب
وغیره وخص الصائم وإن
كان ينبغي لغيره ذلك
لأنه في حقه . ثم
(وتعتجل قضاء ما في ذمته
من الصوم) لأن المبادرة
إلى الطاعات أولى من
التراخي (و) يستحب
تتابعه (أى قضاء) فإن
فرقه جاز (ويستحب صوم
يوم عرفة) لما ورد أنه
يكفر ذنوب السنة الماضية
والمستقبلية

من حيث عدم المذاب بل هم أكرم لعدم الإثم أصلاً أو أنهم يعطون من الثواب ما يكون كفارة لذنوبهم
 إذا فعلوا أو أن المراءاة إذا حصل منهم ذنب يقع مغفوراً فيه أو جوبة ثلاثة (قائفة) يوم عرفة أفضل
 من يوم عاشوراء لأن عاشوراء موسوى وهذا لمحمدى وتبعاً عليه الصلاة والسلام أفضل من موسى
 ومن جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وفي مسلم ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من
 يوم عرفة وبني الإكثار فيه من الصدقات والطاعات ، ونقل الشبرا ملى أن الوحوش تصوم مع الولى
 وصح في الحديث أفضل الدعاء الدعاء في يوم عرفة فيستحب فيه استعمال الأدعية النافعة والكثرة من
 الصلاة على المصطفى عليه الصلاة والسلام وينبغي فيه قراءة الإخلاص ألف مرة ولما ورد في فضلها من
 الأحاديث الكثيرة يستحب إحياء ليلته بالتهجد والذكر (قوله وهذا الغير الحاج) على كل استحباب
 صوم يوم عرفة لغير الحاج الخ ومثل يوم عرفة يوم التروية وهو يوم من فيستحب صيامه لغير الحاج
 ويكره للحاج (قوله لأنه يضعفه النخ) ولأنه عليه الصلاة والسلام تنهى عن صيام يوم عرفة بغيره (قوله
 وعاشوراء) أى لما رواه مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء إنى احتسب على الله
 أن يكفر السنة التى قبله قال بعضهم وإنما سمي بعاشوراء لأن عشرة من الأنبياء أكرموا فيه بعشر كرامات
 وهو أنه تقيب فيه على آدم وفيه استوت سفينة نوح على الجودي وفيه ولد إبراهيم الخليل وفيه نجاة الله
 من النار وفيه كانت نجاة موسى وقومه من الغرق وإغراق فرعون وجنوده وفيه ولد عيسى ورفع إلى
 السماء وفيه رفع لإدريس إلى السماء إلى الأربعة وأخرج يوسف من بطن الحوت وفيه أخرج يوسف من
 الجب وفيه غفر لداود وفيه أعطى سليمان الملك (قوله وتاسوعاء) أى لما رواه مسلم أنه عليه الصلاة
 والسلام صام عاشوراء وقال ثقت عشة إلى قابل لأصوم من التاسع والعاشر فقص من عامه (قوله مشر
 ذى الحجة) المراد التسعة أيام أول الشهر غير العيد وصيام كل يوم من تلك التسعة كصيام شهر أو شهرين
 أو سنة خلاف في ذلك وهذا ما عدا الثامن والتاسع أما الثامن فكصيام سنة وأما التاسع فكصيام سنتين
 (قوله وصوم شهر الله الحرم) أى لخبره سلم أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله الحرم ، فان قلت إذا كان
 أفضل الصيام بعد شهر رمضان فكيف كان عليه الصلاة والسلام أكثر صيامه في شعبان . قلت لأنه عليه
 الصلاة والسلام كان لم يعلم أفضل الحرم إلا في آخر عمره أو لعله كانت تعرض له فيه أعمار تمنعه من إكثاره
 الصوم فيه من مرض أو سفر وجاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صوم يوم من الأشهر الحرم كصوم
 شهر من غيرهما هو أربع أفضل الحرم فرجيب فذوالقعدة فذوالحجة فلامفهوم لقول المصنف وصوم
 شهر الله الحرم ورجيب (قوله وصوم ورجيب) أى لما ورد أن صيام كل يوم منه بشهر وسئل عبد الله بن
 عمر بن الخطاب هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في رجب فقال نعم ويشرفه على أن يذكرك أن فيه
 فضلاً عظيماً قال ذلك ثلاث مرات أخرجه أبو داود وغيره وعن أبي قلابة التابعى رضى الله عنه أنه قال إن
 في الجنة قصرأ أصوام رجب وروى البيهقي عن أنس مرفوعاً أن في الجنة نهر يقال له رجب ماءؤه أشد
 بياضاً من اللبن وأحلى من العسل من صام يوماً من رجب سقاء الله من ذلك النهر ضعفه ابن الجوزى وغيره
 وصرح الحفاظ بأنه لم يثبت في رجب حديث صحيح لكن الأحاديث الضعيفة يعمل بها في فضائل
 الأعمال إذا لم يشتد ضعفها قاله سيدى محمد الزرقانى على المواهب (قوله رجب) يقال بالياء مشتق من
 التبرجيب وهو التعظيم لأن الجاهلية كانوا يعظمونه ويقال بالميم لرمم الشياطين فيه ويقال له الأصم بالميم
 لعدم سماع قفقة السلاح فيه ولما روى أن الكرام الكائين يكتبون الحسب والسبب في كل
 الشهر لا أشهر رجب فلا يكتبون فيه إلا الحسنات فقط فلا يسم في هذا الشهر صوت الأعلام في
 كتابة الصيحات ويقال له الأصم بالياء لصب الرحمة فيه أى الشهر الذى تصب فيه الرحمة وذلك كناية عن

وهذا (لغير الحاج)
 وأما الحاج فيكره له صيامه
 لأنه يضعفه عن الوقوف
 والدعاء المطلوب منه
 أكثر من غيره في ذلك
 اليوم (و) يستحب صيام
 (عاشوراء) لما ورد أنه
 يكفر السنة المستقبلة
 وتاسوعاء (و) يستحب
 (صوم عشرى ذى الحجة)
 صوم شهر الله (الحرم)
 (و) صوم رجب

شعبان و (صيام (ثلاثة أيام من كل شهر) لما في ذلك كله من الترهيب ولكل أحاديث تحميه يطول سردها هنا (وكره مالك أن تسكون) الأيام الثلاثة التي يصومها من كل شهر هي (البيض لفراده (١٧٥) من التحديد) وهي الثالث عشر

والرابع عشر والخامس

عشر وكان مالك رضي

الله عنه يصوم أول كل

عشرة أيام من الشهر

(و) كذا كره مالك رحمه

الله (صيام ستة) أيام

(من) أول (شوال مخافة

أن يلحقها الجاهل

برمضان) قال صاحب

المدخل رحم الله مالكا

لقد وقع ماخافة فقد

صاموها وجعلوا لها

عبداً أو سمعوا عبداً يرا

ولعمري هو أحق بأن

يسمى عيد الفجار ، أما

لوصام الستة أيام بعد

ذلك في شوال أو غيره

لحصول الغرض الذي

أشار إليه الشارع بقوله

من صام رمضان أتبعه

بسته من شوال فسكناً

صام الدهر كله ، القراني

المراد بالدهر عمره

ويؤخذ من تعليل مالك

أن من صامها في خاصة

نفسه جازله ذلك (ويكره

ذوق الملح للصائم فإن

فعل ذلك وجه ولم يصل

إلى حلقه منه شيء فلا

شيء عليه) غير الكراهة

(ومقتدات الجمع ومكرهه

للصائم) وذلك (كالتقبلة

والجبة والنظر المستدام

كثرة إحسانه تعالى فيه ومغفرته لعباده قاله في كتاب إرشاد العال (قوله شعبان) أي لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصوم في شعبان أكثر من صومه في غيره كما في الصحيحين ، وكثير من الناس من يظن أن صيام رجب أفضل من صيام شعبان لكون رجب من الأشهر الحرم دون شعبان وليس كذلك بل صيام شعبان أفضل كما ورد في الحديث قاله الزرقاني في شرح المواهب (قوله وصيام ثلاثة أيام من كل شهر) أي لما في حديث أبي هريرة (أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام) (قوله ولكل أحاديث تحميه) قد علمتها كلها (فائدة) يستحب أيضاً صوم ثالث الحرم لأن فيه استحباب لزكريا وسابع عشر ورجب لأن المصطفى عليه الصلاة والسلام فيه بعث فيه وخامس عشر ذي القعدة لأن الكعبة زالت على آدم فيه ومعها الرحمة ونصف شعبان لنسخ الأجل فيه والخمس والاثنتين للترغيب في ذلك وأما يوم مولد المصطفى عليه الصلاة والسلام فقال بعض العلماء يكره صومه لأنه من أعياد المسلمين (قول البيض) أي البيض البالي بالقرم . وقيل إنما سمى بعضاً لأن آدم لما نزل من الجنة سوت الشمس جسده فأمر بصومها فلما صام أول يوم أبيض تلك جسده وأبيض بآبائه وتاليه وقيل لأن آدم أسود جسده من أكل الشجرة فصامها فابيض في كل يوم ثلثة) (قوله وكان مالك يصوم أول كل عشرة أيام إلخ) أي فكان يصوم اليوم الأول من الشهر والحادي عشر والعشرين لكن هذا الفعل الذي كان يفعله مالك مشكل وذلك لأن فيه تحديداً فيؤدي إلى اعتقاده العامة الوجوب وهو إمام يقتدى به أفاده الشيخ في حاشية الخريش وأجاب شيخنا بأن ما فعله الإمام اتفاقاً (قوله من أول شوال مخافة إلخ) أي فيعتقد وجوبه وجعل الكراهة إذا كان يقتدى به وكانت متصلة بربضان متتابعة مظهرها معتقداً سنية اتصالها فإن اتفقتي قديم هذه القيود فلا كراهة أفاده الشيخ هنا وقال في حاشية الخريش والظاهر أنه إذا اعتد سنية اتصالها فيكره وإن لم تكن متوالية وإن لم يكن مظهرها انتهى (قوله من شوال) نقل عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت إنما سمى شوال بذلك لأنه يشول الذنوب كما تقول الناقدون (قوله ولعمري) أي حياتي وإنما مذممه صاحب المدخل لا اعتقاد بعض الجهلة أن صومه حرام (قوله المراد بالدهر عمره) وهو ما لغنى الثواب أو يحتمل على المواظبة عليها ما ورد أن صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بعده يشهران فذلك كصيام السنة فكل يوم بعشرة أيام فنصام رمضان وصام ستة بعده فسكناً نه صام العام كله (قوله ويكره ذوق الملح) أي في الطعام لينظر اعتداله ولم يجد من بذوقه غيره ولو لصانع يحتاج لدوقه ويكره أيضاً ذوق العسل والخل ونحوهما وكذا يكره مضغ تمر وحل ليطعمه لصبي مثلاً ومثل ذوق الملح في الكراهة لمس أو تارة الزمأة والقطاين بالريق لصلحها وبغزاة الكتان تريق الخيط بفهما تحتاط وتجميع ما استطاعت لأنه صنعتها فيجوز لها في الكتان الذي يعطن في الميلة وهو الذي له طعم يتحلل فيجوز لها إن كان صنعتها بخلاف ما يعطن في البحر أو في الماء الجاري فيجوز لها مطلقاً سواء كان صنعتها أم لا لأنه لا يجل من طعمه شيء (قوله ولم يصل إلى حلقه) فإن وصل إلى حلقه منه شيء غلبه وقضى وإن تعذر قضى وكفر (قوله ومكرهه للصائم) أي سواء كان شاباً أو شيخاً رجلاً أو امرأة (قوله كالتقبلة) أي والسكر (قوله والنظر المستدام) بل وإن لم يدم لأن النظر من مقدمات الجماع وإن لم يدم فيكرهه لأن يقال التقيد به بالنظر لما يترتب من القضاء والكنافة (قوله بعدم الإزال أي إزال التي (قوله أو ظن) أي عديم أو توهم أي عديمها وما قاله مخالف للقول

والملاعبة) وقيل الكراهة بقوله (إن عدت السلامة من ذلك كله) بعدم الإزال (ولاً) بأن لم تعلم السلامة بأن علم عديمها أو شك أو ظن أو توهم (حرم عليه ذلك لكنه إلى أمضى من ذلك) أي عما كرهه لم فعله أو حرم عليه القضاء (وجوباً) فقط (وإن أمضى فعله القضاء والكنافة) فيها حرم عليه باتفاق وكذا فيما كرهه له فعله

(وقیام رمضان مسنح)

غفر له ما تقدم من
ذنبه، وفي رواية وما تأخر،
ومعنى إيماننا أى
تصديقنا بالأجر الموعود
عليه ، ومعنى احتسابا
أى يحتسب أجره على الله
تعالى ويذكره في الآخرة
فلا يقل ذلك رياء ولا
سمعة) ويستحب للأفراد
(به) أى بقيام رمضان
(إن لم تعطل المساجد)
أما إن خشى تعطيلها
فالصلاة فيها أفضل
(والله سبحانه وتعالى
أعلم) وهنا انتهى الكلام
على جمع ما تيسر لى من
الشرح المذكور وغيره
والله أعلم ونسأل الله
سبحانه وتعالى أن ينفع به
كأنفع بأصله فقيهه على صغر
حججه ما يكفي المكثفين
عبادة الله تعالى والله الخد
والمة ووصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم
ثم إننا ألحقنا كلامنا بالنصف
بخصصة أبواب تكبر حياجة
المكثفين إليها ولا لها ملحقه
برجح البدايات وبها تتم
ثلاثة المقدمة وهي باب
الاحتساب وباب ذكرنا :
الفطر وباب زكاة العين
والحرث والماشية وباب
الزكاة والأضحية وباب
الحج وأتيت من كل
باب عافه الله

!لافتكاف، وببذكا:

الفطر و باب زكاة الفرائض

والحرث والماشية وباب
الزكاة والأنبياء

الزكاة والأصحية وباب
الحج وأتت من كل

الزائد ثوابه (قوله المستحبة) أى مطلقاً في رمضان أو غيره وقيل سنة مطلقاً وقيل سنة في رمضان مستحب في غيره والمعتد الأول لأنه وإن فعله صلى الله عليه وسلم لكن لم يواظب عليه كما ذكره في الحاشية هنا ومثل في الخرشى وقال ابن عبد السلام مقتضى الأحاديث أنه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله فيكون سنة وهو وجيه (قوله والإسلام) فلا يصح من كافر لعدم صحة القرب منه وإن وجب عليه فلا اعتكاف لا يصح إلا لمن المسلم المميز ولو امرأة أو صبياً بمنزلة أو عبداً فيصحب منهم إن أذن السيد أو الزوج والمميز هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب بمعنى أنه إذا خوطب بشئ من مقاصد الاعتكاف فهمه وأحسن الجواب عنه لأنه إذا دعي أجاب لأنه يوجد في بعض الحيوانات (قوله والتمييز) فلا يصح اعتكاف مجنون ولا صبي غير مميز (قوله والصوم) أى لما رواه الحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا داعكاف إلا بصيام قال مالك في الموطأ وعلى ذلك الأمر عندنا بالمدينة انتهى وسواء قبل الصوم بمن كرمضان أو بسبب كسند أو كفارة أو أطلق كمتطوع فإن أراد المكث في المسجد مفطر أو دون أقل الاعتكاف فيسعى عندنا جواراً ويسميه الشافعية اعتكافاً مع اتفاقنا وإياهم على حصول الثواب فيه (قوله والمسجد) أى المسجد المباح لعوم الناس فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت وللأمرأة ولا في السكينة على المعتد وإن جاز له دخولها (قوله فإن نوى إياها) أى أو نذر إياها والجمعة واجبة عليه بأن كان ذكراً بالغاً إلى آخر ما تقدم في شروط الجمعة (قوله تأخذه فيها الجمعة) أى يجب عليه فيها الجمعة (قوله تعين الجامع) ولا يصح الاعتكاف رحبته ولا الطرق مطلقاً تقدم أن الجمعة تصح فيها مطلقاً على المعتد فسأله الاعتكاف مشروطة بنية على ضعيف وهو مراعاة القول بعدم صحة الجمعة فيها أفاده الشيخ في حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا ويصح الاعتكاف في محله لا في بيت خطبته وقاديله وسقايته وسطحه ولو اعتكف في غير الجامع فيلزمه أن يخرج إلى الجامع لتعينها عليه فإن لم يخرج حرم عليه ولا يبطل اعتكافه إلا بترك ثلاث جمع متواليه فيجوز على الخلاف في بطلان الاعتكاف بفعل كبيرة كما في حاشية الخرشى وإن خرج بطل اعتكافه وقضيه ولو كان جاهلاً بذلك كحديث عهد بالإسلام ولا يبطل بجهله على الظاهر كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا من أنه يعتذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه فإنه ضعيف قال شيخنا (قوله وإلا) أى بأن لم ينو إياها تأخذه فيها الجمعة أو كان ليس من أهل الجمعة فيعتكف في أى مسجد كان أى بشرط أن يكون مباحاً غير مجبور عليه كما تقدم (قوله أقل الاعتكاف يوم وليلة) هذا ضعيف والمعتد أن أقل الاعتكاف المستحب عشرة أيام لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} لم ينقص عنها وأكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما هو مذهب المدونة والرسالة وهو المعتد وقد مجاب عن الشارح بأن المراد بقوله وأقل الاعتكاف يوم وليلة أكثره ولا حمله أى من حيث الصحة وإن كان مع الكراهة وقيل أقله ثلاثة أيام وقيل يوم فالأول أربعة وقاعدة الخلاف تظهر فمن نذر اعتكافاً ودخل فيه ولم يعين فيلزمه عشرة أيام على المعتد ويلزمه يوم وليلة على قول الشارح ويلزمه ثلاثة أيام على القول الثالث ويلزمه يوم فقط على القول الرابع وقد علمت المعتد أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ومن نذر اعتكاف يوم فأكثر لزومه) أى ما نواه ظاهر أنه إذا نذر يوماً لا يلزمه ليلة وهو ضعيف والمعتد لزومه وإما إن نذر بعض يوم فلا يلزمه شئ إلا أن ينوي الجوار فيلزمه ما نواه (قوله من أكل وشرب) أى عمد أو قوله ونحوه أى كحبيض أو نفاس نهاراً (قوله وكذا إن سكر) أى بهرام وإما بحلال فيبطل اعتكاف يومه إن حصل السكر نهاراً كالجنون والإغماء فيجوز فيه ما جرى فيها من التفصيل المتقدم (قوله أو جامع) يعنى أن الاعتكاف يبطل بالجامع ولو لم يرم مطقة وإذا جامع نائمة أو مكربة بطل اعتكافها ومثل الجامع القبلة والمباشرة وليس ليلاً أو نهاراً بقصد اللذة أو وجوهاً بالفعل ولو في قم على المعتد فيها شأنه ذلك خلافاً لمن قال أن القبلة بالغم تفسد مطلقاً وحيث أن أقل صغيرة لا تشتهى أو قبل زوجته لوداع أو رخص فيها ولا قصد لذة ولا وجدها فلا يبطل اعتكافه (فرج) من داوم النظر لامرأة حتى أمضى فينبغي بطلان

المستحبة ومن شروط
صحته التنية والإسلام
والتمييز والصوم والمسجد
فإن نوى إياها تأخذه فيها
الجمعة تعين الجامع وإلا
ففي أى مسجد كان وأقل
الاعتكاف يوم وليلة
ومن نذر اعتكاف يوم
فأكثر لزومه وإن نذر
اعتكاف ليلة لزومه يوم
وليلة ولاحد لاكثره
ويبطل بما يبطل به الصوم
من أكل وشرب ونحو
ذلك وكذا إن سكر أو
جامع ليلاناسيا أو عامداً
وأولى نهاراً يبطل اعتكافه
واقطع تائبه وزومه
أن يبتدئه من أوله ومثله

اعتكافه كما في حاشية الخرشي قوله من تعمد الأكل أو الشرب (خ) أي مثل ما ذكر من السكر والجماع في انقطاع التتابع والابتداء من (أوله مفهومة أنه لو تعمد الأكل والشرب لعذر أو فعل ذلك نسبا لا يلزمه أن يتعدى الاعتكاف وهو كذلك بل يقضيه متصلا . والحاصل أنه إذا أفطر بأكل وشرب متعمدا فبطل اعتكافه سواء كان الصوم مندورا معينا أو غير معين أو واجبا غيرهما كرمضان مثلاً أو تطوعاً وأما إن أفطر ناسياً أو كان ذلك لمرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبني مع القضاء في المرض ذلك في الصوم المنذور مطلقاً معيناً أو غير معين أو واجباً كرمضان وأما إن كان في التطوع في المرض والحيض والنفاس لأقضاء وفي النسيان قولاً من المعتمدات القضاة أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله) وليدخل معتكفه (أي وجوده في الاعتكاف المنذور واستحبابه في غيره) (قوله) وصح إن دخل قبل الفجر) المعتمد أن الاعتكاف لا يصبح إن دخل قبل الفجر أو معه سواء كان مندوراً أو غيره كأفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا تبعاً للخصر فإنه ضعيف (قوله) لا لحاجة الإنسان) وهي البول والغائط ذهب لقضائها في غير منزله أو في منزله الحال أو العامر وزوجته في العلو وهو في السفلى يكره قضاء حاجته في المحل الذي فيه زوجته بأن كانت في العلو وقضى حاجته في العلو وقضاها في السفلى مخافة أن يشتمل بها عن اعتكافه ويجوز له أن تأتي إليه في المسجد وتحدثه وتأكل معه لأن المسجد مانع من الجماع ومقدماته ولا مانع في المنزل (قوله) ونحوها (أي ما يأكله ويشربه فيخرج لشراء طعام ونحوه ولا يفتق مع أحد حديثه ولا لقضاء دين أو طلب حد ولا يركب بعد قضاء حاجته شيئاً فإن فعل شيئاً من ذلك بطل اعتكافه قال مالك ويستحب شراءه من أقرب الأسواق إلى المسجد فإن ذهب إلى الأبعد فلا يبطل اعتكافه على المعتمد لا اختلاف الأسواق بأجوداة والرداءة (فائدة) إذا قضى حاجته ثم رجع هل يتعين المسجد الأول أو يجوز له أن يكرر اعتكافه بمسجد آخر أقرب منه أو مثل الأول في القرب تردد في ذلك الأجهوري قال القفراوى والظاهر أنه لا يتعين الأول إذا خرج منه لعذر بخلاف ما إذا خرج من الأول بلا عذر فلا يكفي أن يكرر بأخر بل يبطل وقال شيخنا جلي الظاهر التحجير فيها إذا تساوى الأولان كان الثاني أقرب تعين الثاني انتهى (قوله) ويكره اعتكافه غير مكنتي (بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء أي يستحب له أن يكون مكنتي من أكل وشرب ونحوها فإن اعتكف غير مكنتي أو اعتكف مكنتي ثم احتاج جاز له أن يخرج لشراء طعام ونحوه (قوله) واشتغاله بغير ذلك (الخ) أي كالعلم تعليماً أو تعلماً إذا كان غير عتي وكذا وما إن كان عتيماً فلا كراهة كثر أم لا وكذا إذا كان غير عتي ولم يكثر فلا كراهة وكذا يكره له الكتابة ولو في المصحف أن كثرت ولم يتوقف معاشه عليها وإلا فلا كراهة أيضاً (خاتمة) لا بأس أن تطيب المعتكف وفي المعتكفة قولان . قبل تطيب وقيل يكره لها ذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (باب في زكاة الفطر)

من تعمد الأكل أو الشرب لعذر عذر نهاراً وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس أو مع غروبها وصح أن دخل قبل الفجر من القبلة التي يريد اعتكاف يومها سواء نواه وحده أو نوى أياماً ولا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ونحوها من الضرورات ويكره اعتكافه غير مكنتي واشتغاله بغير الذكر والصلاة والتلاوة ، والله تعالى أعلم (باب في زكاة الفطر) وزكاة الفطر سنة واجبة

فرضت في السنة الثانية من الهجرة وسبب مشروعيها لتكون طهرة للنفوس من الفلوس والرفث ورقتا بالفقر عن السؤال في هذا اليوم كما في خبر أغنم عن ذل السؤال في هذا اليوم ، وقال بعض العلماء الصوم موقوف على زكاة الفطر فإذا أخرج زكاة الفطر قبل صومه ، ثم أن الفطر مأخوذ من الفطرة وهي الخلفة لتعلقها بالأبدان وقيل لوجوبها بالفطر فقبل الفطر الجائز من آخر رمضان وبشرب الشمس ليلة العيد ، وقيل الواجب بفجر يوم العيد كذا في الحاشية هنا واعترض بأنه أن أراد الفطر بالنية فهو واجب عند الغروب أيضاً لأنه لا يجوز فيه نية صوم الليل وقوله صوم الليل مكره ومعناه عدم الأكل فيه مع نية الفطر وإن أراد بالفطر عدم تناول الماء كقولهم جاز عند الغروب وعند الفجر أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (فائدة) قال الأجهوري : وزكاة العافية المشي في الطاعات وقال هن زاروا بلان التراب الذي يصدق عليه نقل إلى بلاد الكفار فكل كافر مشي عليه فإن اشتهأ إلى يديه للإسلام وهي فائدة حسنة انتهى (قوله سنة) أي ثابتة بالسنة فلا ينأى وأجبه على المعتمد

(قوله فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أن وجودها بالسنّة لا بالكتاب فى الترمذى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادى فى حاجة مكة أى فى طرقها . ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم . (فائدة) من أنكر مشروعية زكاة الفطر يكفر ومن أنكر وجودها لا يكفر . أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله وهى) أى الزكاة بمعنى المخرج بخلاف قوله وزكاة الفطر سنة فإن المراد بها الإخراج فى عبارة استخدام أفاده شيخنا (قوله صاع) وهو أربعة أمداد بمدّه صلى الله عليه وسلم قال الأجهورى وقد الصاع بالكيل المصرى قدس وثلاث قاربع المصرى يجرى على ثلاثة وتسعة والزيادة على صاع إذا كانت محقة وقصد بها الاستظهار على الشارع أو اعتقد أن الأجزاء يتوقف عليها وإلا فلا كرامة (قوله أوجزوه) أى فى العبد المشترك أو المعتق بعضه وفى حق من لم يجد إلا الجزء صاع وإما يمتنع وجوبها بمن فضل عنده قوت يومه مع صاع أوجزته إن كان وحده أو قوته وقوت عياله مع صاع أوجزته وإن كان له عيال ولو غشى الجوع بعد ذلك فإن لم يكن عنده صاع ولا جزؤه قلّف وإن كان يرجو الوفاء وهل وجوبها وهو ظاهر المختصر والمدونة أو استحبابها وهو قول ابن رشد (قوله تلمز نفقته) أعلن أن زكاة الفطر تابعة للنفقة إلا فى ثلاثة مسائل المطلقة باننا وهى حامل والمترم بنفقته والأجير بنفقته أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله بقرابة) أى كالألّه الذكر للبلوغ والأختى بالدخول على الزوج المولود البالغ بها أو طلها بالدخول مع بلوغه وإطاعتها إذا كان الولد ذكرا أو أنثى مسلداً لآمال له وأما من كان له مال أو كافرا فلا يخرج عنه وأما إن بلغ الولد فلا يخرج عنه إن كان صحيحا ، وأما إن كان زنا فيخرج عنه (قوله أوزوجية) ولوامة دخل بها أودعى إلى الدخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقة وجعبيه والعبد تلمزه زكاة الفطر عن زوجته ولو حره فوجوب إنفاقه عليها كذا ذكره فى الحاشية هنا تبعا للزواني ورده البنانى ، وقال بل العبد لا يخرج عن زوجته كما لا يخرج عن عبيده ومثله للفرأوى قال شيخنا وهو المقبول عليه خلافا لما فى الحاشية هنا والزواني (فوائد) الأولى يجوز للزنا دفع زكاتها لزوجها الفقير ولا يجوز له دفعها لها ولو كانت فقيرة (الثانية) إذا علم مسافران أنه لم يخرج عن عياله بوصية أو عاعدة فيندب له أن يخرج وإلا بأن لم يعد ولم يوص له لم يكف إخراجه عن عياله ويجب عليه الإخراج والمعتبر أغلب قوت المخرج عنه وكذا يجوز له أن يخرج هو عنهم (الثالثة) قال بعضهم . الظاهر أنه يجرى أن يدفع كل من الشخصين زكاة فطره لصاحبه مالم يتفقا على ذلك لخروجه من باب القرب ، لباب المعاوضة ، وينفى أن يقال ذلك أيضا فى زكاة الأموال . فإن قلت هذا لا يمت لأنها لا تجب إلا لغير غنى ولا يأخذها إلا فقير قلت . الفقير من لا يملك قوت عامه وقد يملك نصا بالإنكفيه قوت عامه ويفضل عن قوت يومه ما يخرج به زكاة فطره (قوله أوراق) أى عبيدا وإماء . كأم ولد ومعنى لأجل وقف بالآول ولو أتى أن رجى عوده (فائدتان الأولى) إذا زال الرق العبد يوم العيد فيستحب له أن يخرجها وإن أخرجهما عنه سيده وجوبها بهذا المبنى فيقال لنا زكاة فطر طليت فى يوم واحد مرتين بدون خطأ فى أحدهما (الثانية) قال فى المدونة لا زكاة على عبيد العبيد أى لا يركب عنهم سيدهم لأن ملكه غير مستقر ولا سيدهم لأنهم ليسوا عبيدا لو أمّا يملكهم بالاتّباع ولا يركبهم لأنهم يخرجوا عن أنفسهم لأن نفقتهم على سيدهم كذا فى الحاشية وغير ما (قوله وأن مكاتبنا أو مدبرا) الأولى أن يبلغ على المكاتب فقط لأنه هو الذى فيه الخلاف وإنما كان المعتد أن يخرج عنه لأنه إذا عجز رجع رقا لسيده ولا فرق فى الإقرار بين أن يكونوا القنية أو للتجارة كانوا أحماء أو مرضى أو زمنى كانت قيمتهم نصا بأقل (قوله وزوجاها) أى أبوه الفقير (قوله وخادما) أى خادم كل واحد من ذكر من قرابة أو أم أو أب أو زوجة أب وإن كان ذلك الخادم رقيقا لا بأجرة وإن لم يمت نفقته (قوله وتؤدى من جل عيش البلد) أى يجب أن تؤدى زكاة الفطر من غالب قوت أهل البلد وهل يعتبر الغالب فى شهر رمضان أو فى جميع العام قولان المعتمد منها الأول كما فى حاشية الخرشى والبنانى (قوله عيش البلد) أى بلد المالك سواء تساوى قوت الجميع

فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى صاع أو جزؤه من المخرج وكذا عن كل مسلم تلمزه نفقته بقرابة أوزوجية أورد وإن مكاتبنا أو مدبرا

أركان قوتهم أعلى من قوته لأن كان قوتهم أدنى منه وأخرج من قوته فيجزى. بل يندب وكذلك
يجزى. إذا أفتات الأدنى لفقر لاشع أو عادة كبدوى يأكل الشعير بالحاضرة وهو غنى. والحاصل
أنه إذا أفتات الأدنى لعجز يجزى. اتفاقاً وإن كان لشع أو كسر نفسه أو عادة فلا يجزى. وعلى المتقدمين
في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ولو أقطأ) أى هذا إذا كان غير أقطأ أو غير دخن من قيع وشعر وسلت
وتمزج بيب وزدة وأرزبل ولو كان أقطأ أو دخنا فهدتة تسعة بالأقطو والدخن والحاصل أنه إذا أقيمت
شيء من التسعة تعين الإخراج منه إن كان واحداً فقط أو أكثر وغلب واحد فإن كان اثنين أو أكثر
وتساوا بخير فلو انفرد غير التسعة بالأقطات أو تعددت مساوياً أو غلبا فإن وجدوا أحدهم التسعة أخرج منه
في الثلاث وإن لم يوجد واحد من التسعة أخرج من الغير إن اتحد وبخير إن تعدد وتساوا ومن الأغلب
إن كان أغلب وهكذا قال شراح المختصر وتبهما الخشى هنا وهو خلاف التحقيق والتحقيق أنه إذا أقيمت واحد
من غير هذه التسعة فيجوز له الإخراج من الذى أقيمت به ولو مع وجود واحد من التسعة أو وجود كلهما
هنا هو الثقل كافي الرامى وإن تضاعف الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وغيره خلافاً لما في الحاشية
هنا فإنه ضعيف (قوله ولو أقطأ) بل ولو لحا أو الأقط بفتح الهمزة وكسر القاف وبكسر الهمزة وسكون القاف
وهو عاصر اللبن الخرج زبدته والمعتد أنه يخرج من اللبن والجمع قدر الصاع وزناؤه وخسة أو طال وثلاث
لا قدر ما يشع من غيرهما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ودخنا) هو حب صغير
الخلقة طعام السودان (قوله وقبل الصلاة) أى صلاة العيد ولو بعد الغدو إلى المصل ويكره تأخيرها ما طوى
الشمس كذا في الحاشية هنا. وقال في حاشية الخرشى المعتد نيب أخرجه قبل الغدو إلى المصل وبعد
الفجر فإن أخرج بعد الصلاة خلاف الأولى فإنه لم يوجد مستحق في الوقت التدوب فلما أخرجهما
في تحصيله ويستحب غريبة الفصح وغيره إلا أن يكون غلته زائداً على الثلث فيجب انتهى (قوله ويجوز
لأن يخرجها قبل ذلك باليومين) وهل هذا الجواز مطلقاً أى سواء كان المتولى اتفرغها صاحبها أو الإمام
وهو المعتد كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى أو الجواز المذكور إنما هو إذا دفعها لمن يتولى
تفرغاً وعليه أن يتولى صاحبها تفرغاً فإنه لا يجوز له ولا يجزى هو هو قول ضعيف وعلى القولين إذا أنفها
الفقير قبل وقت الوجوب. وأما أن بقيت عنده إلى الوقت الذى يجب فيه لأجزاء باتفاق (قوله والثلاثة)
الصواب حذف قوله والثلاثة لأن المدونة أقصرت على اليومين أفاده شيخنا في حاشية الخرشى وقرره شيخنا
(قوله ويجوز له أن يدفع صاعاً إلخ) أى وإن كان خلاف الأفضل (قوله ولا تسقط بعضي زمتها) أى لا تسقط
زكاة الفطر عن زومتها معنى زمن وجوبها وهو أول ليلة العيد وأجراً بل يخرجها المأخوذ من الدين الماحية
عنه وعن زومتها نفقته. وأما لومضى زمن وجوبها وهو عصر فأنها تسقط عنه ولا يأثم الموسر
مادام يوم الفطر باقياً فإن أخرها عنه مع القدرة أثم (قوله وإنما تدفع للحر) أى للارقيق ولو
مكانها (قوله المسلم) أى للالكافر ولو مؤلفاً وجاسوساً (قوله الفقير) أى فقير الزكاة فتدفع لملك
نصاب لا يكفي له إمامه وتدفع للسكين بالاولى فإن لم يوجد أحد ببلدها نقلت لأقرب بلد فيها هو أو
أحد بها بأجرة من غيرها لأنها ثلاثا بتقص الصاع هذا إذا أخرجه المولى فإن دفعها الإمام فقبل
نقلها بأجرة منها وقبل من النية. ومحل دفعها للفقير والمسكين إذا لم يكن من بين هاشم إذا كان
يعطى حقه من بيت المال كما كان في الزمن القديم. وأما الآن فقد انقطع حقهم في هذا الزمان
يجوز للشرى أن يأخذ الزكاة إذا كان فقيراً أو مسكيناً بل هو أولى من غيره فتدفع له الزكاة مطلقاً
سواء كانت زكاة فطر أو غيرها على المعتد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ثم أعلم أن زكاة
الفطر لا تدفع لغير من ذكر فلا تدفع لمن يتولاه ولا لمن يجرسها ولا تعطى لمجاهد أيضاً ولا يشتري
لها آلة للجهاد ولا للولفة قلوبهم ولا للسبيل إلا إذا كان فقيراً بالموضع الذى هو فيه يعطى
منها بصفة الفقر ولا يعطى منها ما يوصله إلى بلده ولا يشتري منها رقيق ولا ثمار (قوله ولا يزرعه مغموم
الأصناف الثمانية) أى الذرة كور في القرآن في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) إلى قوله

أى المسكين

ويخرجها عن أبيه وأمه
الفقرين وزوجة أبيه
وخادمها وتؤدى من جل
عيش الجد ولو أقطأ ودخنا
وتدب إخراجها بعد
الفجر وقبل الصلاة أى
صلاة العيد ويجوز له أن
يخرجها قبل ذلك باليومين
والثلاثة. ويجوز له أن
يدفع صاعاً واحداً للمساكين
وأصماً متعددة لمسكين
واحد ولا تسقط بعضي
زمتها أى زمن الزكاة

وابن السبيل وظاهر كلام الشارح أنه لو دفعها للأصناف الثمانية تجزئ. لأنه إنما نفي الزموم فقط وليس كذلك فإذ لم يذكر الشيء في غير محله فإنه في صدقات الأموال وأما صدقة الفطر فلا تجزئ. إلا للفقراء أو للساكنين فلا معنى للنص على نفي الزموم فقط وأجيب عن الشارح بجوابين الأول أن قوله ولا يلزمه أي الموزن لا بقيد زكاة الفطر بل زكاة الأموال وفيه ما فيه الثاني أنه قصد بذلك الرد على الشافعية القائلين بأنه يلزم عموم الأصناف الثمانية في زكاة الفطر وغيرها فتدبر .

(باب الزكاة)

الزكاة لغة النقص والزيادة يقال زكى المال وزكى الزرع إذا نما وزاد وشرعا مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قدرا مخصوصا في وقت مخصوص بصرف في جهات مخصوصة (قوله الزكاة واجبة) أي بالكتاب والسنة والإجماع فمن جحد وجوبها كفر ومن أقر بوجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرها وتجزمه وإن بقتال وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر (قوله والزكاة خمسة) لم يعد منها العقل والبلوغ لأن المذهب وجوب زكاة الصبي والمجنون على وإهمال لأن ملك التصاب ومروءة الحول سبب من باب خطاب الوضع ورفع لحاكم المال وإن خشي تغريما من حنفي (قوله الإسلام) المعتمد أن الإسلام شرط صحة . فالكفار يجب عليهم الزكاة لكن لا تصح منهم إلا بالإسلام (قوله والحرية) فلا يجب على رقيق قن أو ذى شائبة كدبر ومكاتب ومعتق بعضه فلا يجب عليه زكاة لعدم ملكه وإن لم يجز انتزاع ماله كما لمالك ولا على السيد لأن من ملك أن ملك فلا يعد مالا . فان قلت قوله تعالى (ضرب الله مثلا عبدك لو كان لا يقدر على شيء) يقتضى أن العبد لا ملك له كما يقول به غيرنا فكيف قولهم إنه ملك لكن ملكا غير تام فالجواب أن الصفة مخصوصة لا كاشفة لأن الأصل أن تكون مخصوصة وهذا معنى قول بعضهم لا يلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك أن يكون كل عبد لا يملك (قوله وملك التصاب) أى ملكا كاملا فلا يجب على غاصب ولا على مودع ولا مالك بعض تصاب لعدم ملك التصاب ولا في ملك الغنيمة لعدم استقرارها (قوله ومروءة الحول) أى أقوله له عليه الصلاة والسلام : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، سعى الحول حول التحول الأحوال فيه كما أن السنة سميت بذلك لنفسه الأشياء فيما ألقى تغيرها وكذا سعى العام عاما لعموم الشمس فيه حتى تقطع الفلك (قوله وبجى الساعى في الماشية إن كان) لله وللشارح رحمه الله تعالى حيث لم يرد وعدواخذ وأصل هذه الزيادة السهووى وشرت

ولما تدفع الحر للممل
الفقير ولا يلزمه عموم
الأصناف الثمانية ، والله
تعالى أعلم .

(باب الزكاة)

والزكاة واجبة بشروط
خمس . الإسلام والحرية
وملك التصاب ومروءة
الحول في غير ما يخرج
من الأرض
وبجى الساعى في الماشية

للأشياء حتى للشيخ في الحاشية هنا والصواب حلف هذه الزيادة كما قال الرماضى والشيخ في حاشية الخريزى وأرضاه شيخنا وغيره لأنه لو توقف الوجوب عليها لاقتضى أن الوارث يستقبل إن مات المالك بعد بجى الساعى وقبل عده أو بعده وقبل أخذه وليس كذلك لأنه يستقبل بموته قبل تمام العام أو بعده وبعد بلوغ الساعى وأيضا الوجوب هو المقتضى للعدو الأخذ فهو سابق علمهما وأما زيادة الماشية ونقصها بعد بجى فيحت آخر والمحول عليه أول بجىه فان مر بها ناقصة ثم رجع وقد كملت لم يأخذها فالحاصل أن المعتمد أنه لا يشترط عدو لا أخذ وكلام المحشى ضعيف والحاصل أن زكاة الماشية إذا مات قبل بجى الساعى فلا يجب وإن مات بعد بجىه وقبل العدة أو بعده وقبل الأخذ فتجب فالمدار في الوجوب في حال الموت على بجى الساعى إن كان هناك ساع وأما لو ذبح منها فرأى قبل الحول يقرب أو بعده وقبل الحجى أو بعد الحجى . وقبل العدة أو بعد العدة وقبل الأخذ فتجب في الأربع ومثلها التلغ فرأى أو أمالو كان من الله فلا يجب في الأربع وأمالو ذبح لا يقصد فرأى فلا يجب اتفاقا إن كان يقرب الحول أو بعده وقبل الحجى . وعلى الظاهر إذا كان بعد الحجى . وقبل العدة أو بعده وقبل الأخذ فأداه للشيخ في حاشية الخريزى وقرره شيخنا (قوله في يوم حصاده) المعتمد أن الوجوب في الحب بالقر الكأى صيرورته فها لتأوى التمر ببلوغه الحد الذى يحل بيعه فيه هذا هو المعتمد كما في حاشية الخريزى وقرره شيخنا وغيره بخلاف لما في الحاشية هنا من أن وجوبها في الحب يبيسه فانه ضعيف (قوله ولا زكاة في شيء من الحب إلخ) أعلم أنه يدخل

تحت الحب تسعة عشر شيئا القطا في السبعة اخمص والفل واللوبيا والعدس والترمس والجلبان والجميلة
ويدخل ايضا الاربعه ذوات الزيت وهي الزيتون والسمسم والقرطم وحب الفجل الاحمر كفجل الغرب
لا الفجل الابيض كفجل مصر ويدخل ايضا القمح والشعير والسلت والعدس والارز والذرة والذخن
والربيب فهذه تسعة عشر وبانضمام القمح يصير ما يجب فيه الزكاة عشرين نوعا (قوله حتى يبلغ) أى يتم خمسة
أوسق فأكثر فإنه لا وقص في الحبوب كالعين وبحسب ما تصدق به بعد طبيعه ولم ينو الزكاة فيحبسه، ويخرج
عنه وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسبه وتسقط عنه زكاته وكذا لا يحسب أكل الدابة في حال درسها ولا يلزمه
تسكيها لأنه يضربها وأما أكل الدابة في غير درسها فيحسب وكذا يحسب ما يأخذه الحصاد وكذا القط
القاط الذي مع الحصاد أى الصغير القاط الذي يلقط السبل من الأرض نفسه مما لا يتساق فيه غيره
فيحسبه رب الزرع ويخرج عنه لأن رب الزرع ما تساق الصبي في ذلك القط لا لا يكون وأيه حصده عنده
بخلاف ما ذكره به فلا يحسب رب الزرع ألا ترى أنقلو أو باح زرعته للفقراء من غير استيلاء عليه فلا يبال
بزكاته وكذا لا زكاة فيها يطيه لخدمة السلطان أو لخدمة الملتزم وهو بمنزلة الخاتمة أفاد جميع ذلك الشيخ
في حاشية الخرشى في مواضع متفرقة (تنبيه) اعلم أن شرط وجوب الزكاة في الحبوب والثمار أن تكون
مزروعة فن وجد خمسة أوسق من ذلك في الجبال فلا زكاة عليه ولا يكون من أهل القرية القريبة من ذلك
الجيل أول به بل كل من أخذ فهو له ما لم يكن بأرض العدو وكافي الغنائم قاله التفراوى (قوله والوسق) يفتح
الواو أو فصم من كسر ما وهو ائمة ضم شيء إلى شيء قال تعالى (والليل وما وسق) أى ضم جمع واصطلاحا ما
قاله الشارح (قوله وقد قرر بمد الخ) أى حرر النصاب فيز من سيدى عبد الله النوفى (قوله فوجد ستة أراذب
الخ) قال الزرقانى وفي زمانة ستة أقتين وأربعين بعد ألف وقيل بغير إلى ستة تسع وثمانين بعد ألف
حرر النصاب فوجد أربعة أراذب وروية بكل مصر لكبر الكيل الآن فيز من المتوفى كان صغيرا وذلك
لأن الصاع الآن قد حدها ثلثاه كلام الزرقانى وقد رده العلامة الطحاوى ستة وخمس وستين ومائة بعد
الألف فوجدته أربعة أراذب وروية كما كان في زمن الزرقانى واستمر ذلك إلى زماننا هذه سنة إحدى
وتسعين بعد المائة والألف لأن الكيل لم يزد ولم ينقص عن المدة المذكورة (قوله أراذب) جمع
أرذب بثلاث الهزئة (قوله المصرى) يشمل مصر العتيقة وهي التي فيها جامع عمرو ويحتمل مصر
القاهرة وهي التي فيها الأزهر وسبب بذلك لأنها وضعت عند طلوع نجمة تسمى القاهرة (قوله فإذا
بلغ حبه أو ثمره خمسة أوسق الخ) لا بد أن يكون ذلك القدر المذكور متين من ثبته ومن قشره الذى
لا يتجزئ به كقشر الفول إلا على البسير الذى لا ينفك عنه غالبا وأما قشر الفول الأسفل فإنه يجب
وكذا يقال في الخوص ونحوه (تنبيه) اعلم أن المعتمد أن الفول الأخضر سواء كان شأنه البس أو لا
يخير بين أن يخرج من الثمن أو الحب إن باعه وأما إن أكله فيخير بين القيمة والحب وأما غلب
مصر وطبها وما أشبه ذلك بما شأنه عدم البس فيعين الإخراج من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن أكله
وأما غلب وطب غير مصر بما شأنه البس فيخرج من حبه سواء أكله أو باعه من أكله أو لم يصفه
أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرر مشيختنا خلافا لقوله في الحاشية هناك إذا باع لمن يصفه فيجوز
له أن يخرج من ثمنه فاته ضعيف (قوله بالسيح) يفتح السين أى الماء الجارى على الأرض والجمع
سيوح (قوله كالنيل الخ) أى ولو اشتري بمن زل بأرضه أو أجراه إلى أرضه بنفقة وما يجب فيه
العشر ما يزرع من الذرة ويوضع عليه عند زرعه قليل ماء (قوله كالدواليب) أى السواقي (قوله
ونحوها) أى كما تقرب فإن سقى بعضه بآلة وبعضه بالسيح وتساو باد السقيان مدة وعدا فكل على
حكمه فيتم الزرع نصفين فيؤخذ من أحدهما العشر ومن الآخر نصف العشر فإن كان أحدهما أكثر
مدة فيؤخذ الباقي مدة على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرر مشيختنا (قوله ويجمع والشعير)
الخ) أى من حصل لمن جرمها خمسة أوسق فيلزمه أن يخرج من كل صنف بقدره (قوله والشعير)
يفتح الشين وكسرهما (قوله والسلت) يضم السين وسكون اللام هو حب بين الشعير والقمح لا قشر

إن كان إمّا زكاة الحرت
فيوم حصاده ولا يشترط
فيه تمام الحول ولا زكاة
في شيء من الحب والتمر
حتى يبلغ خمسة أوسق
والوسق ستون صاعا بصاع
التي ^{في} والصاع
أربعة أمداد أو المسد
رطل وثلث فالخمس أوسق
ألف وستائة رطل وقد
حرر بعد معبر على مد
التي ^{في} فوجد
سته أراذب

له ويعرف عند الحنابلة بشعير النبي (قوله لأنها جنس واحد) أى فى الزكاة وكذا فى البيع أى فلا يجوز بيع مد قح بمدين من شعير (قوله القطاني) بكسر القاف وقحها جمع قطنية بثلاث القاف مع تخفيف الباء وتشديد الهمزة وأصلها من قطن بالمكان إذا أقام به أفاده شيخنا. والمعنى أن القطاني السبعة إذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاهما ويخرج من كل على حسبه (قوله والعس) بفتحين كما فى القرآن وإسكان الدال من لحن العوام (قوله والخص) بكسر الخاء والميم المشددة ويصح فتح الميم (قوله واليسية) بالياء ويدونها من لحن العوام (قوله والجلبان) بضم الجيم وسكون اللام أرفتح اللام مشددة أفاده شيخنا (قوله والترمس) بضم التاء والميم بوزن بندق (قوله واللوبيا) بالقصر والمد أفاده شيخنا (قوله كالجنس الواحد) الكاف زائدة أى لأنها جنس واحد فى الزكاة كما عبر به غيره (قوله لا لبيع فإنها فيه أجناس) أى فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يبدأ بيد (قوله وكذلك يجمع أصناف الزبيب) أى فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكى وإلا فلا وكذا يقال فى أصناف التمر (قوله العلس) هو طعام أهل صنعا باليمن يقرب من خلقة القمح يكون منه حبات فى قشرة واحدة (قوله والدخن) بضم الدال المبهمة (قوله والنذرة) بضم النال المعجمة وإهاها من لحن العامة (قوله والأرز) فيه ست لغات. الأول بضم الهمزة وسكون الراء وتخفيف الزاى بوزن قفل الثانية بضمين بوزن كسب الثالثة بضم الهمزة والراء وتشديد الزاى الرابعة فتح الهمزة وضم الراء مع تشديد الزاى الخامسة رز بضم الراء وحذف الهمزة السادسة ترز ببناء مضمومة وراء ساكنة أفاده الشيخ فى الحاشية هناعز زيادة من تقرير شيخنا (قوله فكل واحد منها جنس واحد) أى أن هذه الأربعة أجناس على المشهور لا جنس واحد (قوله ولا يضم إلخ) أى لا يضم بعضها لبعض فإن حصل نصاب من واحد منها زكى وإلا فلا (فائدة ثان) (الأولى) إذا اشترك شخصان أو جماعة فى زرع وخرج لكل واحد نصاب وجب عليهم الزكاة . وأما لو خرج لكل واحد أقل من نصاب فلا تجب عليهم الزكاة حيث نقول أن مجموع الزرع إنما بانعم لو خرج واحد منهم نصاب كامل تجب عليهم الزكاة فقط . والحاصل أن الشراك فى الزرع أوفى غيره لأن زكاة على من تبلغ حصته نصابا إلا إذا كان عنده زرع آخر يكمل به النصاب فيضم هذا لهذا ويركعها ما أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا الجداوى حفظه الله تعالى وغيره فتنبه لذلك فقد أخطأ فيه جماعة من أهل العلم (الثانية) يجب تفرقة الزكاة بالموضع الذى وجبت فيه وهو موضع المالك والمال فى العين والموضع الذى وجبت فيه فى الحرث والماشية ولا يجوز نقلها لموضع آخر على مسافة القصر أو أكثر لأن يكون به فقراء أشد إعداما من فقراء موضع الوجوب فإنه يعطى منها فى موضع الوجوب وينقل أكثرها للإعدم وجوبا على ظاهر المدونة . والحاصل أنه إذا كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أقرب به مستحق أو كان الذى على مسافة القصر أعدم فإن كان الذى على مسافة القصر مساويا فلا يجوز النقل لكن إن وقع ونزل فانه يجزئ . وأما إن نقلت لادون حاجة فلا تجزئ . كما قال فى المختصر لكن زده البنا فى أن الذى ذكره المواق أن المذهب الإجزاء كما هو قول ابن رشد والكافى قال بعض شيوخنا وهو المعتقد (قوله الفجل) بضم الفاء وسكون الجيم ويصح ضمها (قوله الأهر) أى وهو الموجود فى بلاد المغرب أحرار أعين الفجل الأبيض الموجود فى بلاد مصر فى حبه لا زيت له فلا زكاة فيه بخلاف الأحمر فقوله الأحمر صفة للفجل لأن الحب الأحمر والحررة والياسين وإنما تكون فى زده وسه أفاده شيخنا (قوله يخرج من زيت كل واحد منها على حته) إذا بلغ النصاب (أى فيخرج العشر أو نصف العشر إذا كان فى بلد قحها زيت حيث كان الحب قدر نصاب كان الزيت نصابا بأو أقل . وحاصل المعتقد فى الربوت أن تقول ما لا زيت له يخرج من ثمنه إن باعوا ومن قيمته إن أكله . وأما ما هزيت فان عصره أخرج من زيتيه وإن أكله تجزئ ثم يسأل أهل المعرفة فإن لم يجدوا أهل المعرفة أخرج من القيمة ومثل ذلك يجعلن يا كاه أرويته أو التصديق على من يأكله فإن باعوا لم يعصروا أو وجبه أو تصدق به على ذلك فيسأل الأخذان وثبته إلا ما أهل المعرفة والإفناء الثمن إن باع أو من القيمة إن لم يبيع أفاده شيخنا (قوله

ونصف أردب ونصف
وبية بالكيل المصرى فإذا
بلغ حبة أو ثمرة خمسة
أوسق فليخرج منه العشر
إن كان سقيه بالسح
كأنليل والمطر ونصف
العشر إن كان سقيه بآلة
كالدواليب والدلاء ونحوها
ويجمع القمح والشعير
والسلت لأنها جنس
واحد وكذلك تجمع
القطاني وهو القبول
والعس والخص واليسية
والجلبان والترمس واللوبيا
لأنها كالجنس الواحد فى
الزكاة لا البيع فإنها فيه
أجناس وكذلك تجمع
أصناف الزبيب وكذلك
أصناف التمر، وأما العلس
والدخن والنذرة والأرز
فكل واحد منها جنس
واحد
ولا يضم شيء لشيء على
المشهور وكذلك الزيتون
والسهم والقرطم وحب
الفجل الأحمر يخرج من
زيت كل واحد منها على
حده إذا بلغ النصاب وإلا
فلا زكاة عليه فيه وتقدم
أن النصاب ألف وستائة
رطل ولا زكاة فى القواك
والخضر والله أعلم

في الفواكه أي كالنخاع والشمش والرومان والتين (قوله والخضر) أي كالخس والقمب والسلق والمالوخية والبامية والقرع والفناء والبطيخ ونحو ذلك - وكذا لأزكاة في الكتان ولا في روده

(باب في زكاة العين)

(قوله في أقل من عشرين ديناراً) أي شرعية وقدر الدينار الشرعي اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير

وأما الدينار المصري الموجودة الآن فقد صغرت عن الشرعية فقد قال الشيخ الطحطاوي قد حورت

النصاب من الذهب فوجدته أربعة وعشرين مجبوا وخمسة أسداس مجبوبة غير عجزها ثلث شعيرة ،

وأما البندق والجوز والبر والسماعيل والألطره فثمانية عشر ديناراً وشعيرتين وخمس شعيرة ومن

الربال الألف طاقه سبعة عشر ريالاً وثلاثاً وأمان درهم وسبع من شعيرة ، وأما

النصاب من الدرام المصرية فهو مائة وستون درهماً . وأما من الفضة العددية المختومة المسماة بالانكشاف

فالف وستون انتهى كلام الشيخ الطحطاوي (فوائد الأولى) لأزكاة في الفلوس التحاس المسماة بالجدد

على المعتد (الثانية) يجب الزكاة في العملات المتخذة من الذهب وفي الحبيب التي في الشعر والتي تعلق على

الجمجمة سواء اتخذت للزينة أو للعاقبة ومثل ذلك الفضة العددية والقرع وشيخوخا ما غنم فلا يجب فيه

الزكاة ومثله شيء صاغته ليلبسه ليتنمها إذا كثرت فلا زكاة فيه ويجب الزكاة على الرجل فيما حرم عليه

للخاتم الذهب والركاب لجعله معداً للعاقبة كدفعه صدقاتاً ووجهه وكذا يجب الزكاة على الرجل فيما صاغه

ليلبسه لأزكاه الذي يخدم الله وكذا على المرأة فيما حرم عليها من مردود ومكحلة وآلة نحو الأكل

والشرب (الثالثة) قال بعضهم إن الأموال المجمعة تحت أيدي النظار فإن كانت ليستحقين فلا زكاة فيها

وإن كانت لمصالح أو فتن زكيت (الرابعة) قال بعضهم جرت العادة بذهاب الناس إلى الإسكندرية ونحوها

إلى أخذ الزكاة في ذلك خلاف فقيل لا يعطون وأن أهل البلد أحق وقيل بالتفصيل إن أقاموا أربعة أيام

فيعطون وإلا فلا الصواب الإعطاء كأي الرزق وكل هذا إذا كانوا على مسافة القصير وأما إذا كانوا

دون مسافة القصير فتحكمهم حكم البلد الواحد فأداه الشيخ في حاشية الخرشى (الخامسة) يجوز للرجل

أن يعطى زكاته لكل من لا تزره نفقته من أقاربه وأما الولدان فلا يجوز للوالد أن يعطيهما زكاته وأما

الأولاد أن كانوا أصغاراً أو مجانين أو بلفوا وهم عاجزون وجبت نفقتهم على أبيهم ولم يعطهم الزكاة وإن

كانوا بالغين عقلاء نقرأ مسقط نفقتهم عن أبيهم وجاهز له أن يعطيه من الزكاة أنظر شرح المختصر السادسة

الأفضل لمن يعطى الزكاة أن لا يذكرها بلسانه للفقير بحيث يقول له خذ هذا من الزكاة أو قبالت هذا من

الزكاة لأن في هذا كسر خاطر للفقير فالأولى أن ينوي ما في قلبه الزكاة ولا يتلفظ بها (قوله ما لم يكن مديناً)

يعني أن المدين لأزكاة عليه في ماله العين ما لم يكن عنده ما يجعله في الدين أنظر توضيح هذه المسألة في

الحاشية والنقراوى (قوله فإذا اجتمع منها ما فيه الزكاة) فن إمامته درهم شرعية وعشرة دنانير

شرعية فليخرج من كل مال ربع العشر ويجوز لإخراج أحد التقدين عن الآخر .

(باب في زكاة المشية)

(قوله اللحم) هي في عرف أهل الشرع خصوص الإبل والبقرة والجاموس والغنم والماعز ولا يجب في غيره هذه

من عيول وبغال ويجوز ولا يجب أيضاً في المتولد من الظباء والغنم سواء كانت الإناث والذكور والغنم سواء

كان ذلك مباشرة كالإضراب ذكر والغنم أي الظباء أو العكس ، أو بواسطة واحدة كالإضراب الغنم فحل

متولد من الظباء أو بوساطة كالإضراب الغنم فحل متولد من الظباء والغنم بأكثر من مرتبة أو عكسه

وهذا كله إن تحقق والإلزام وجبت (قوله بمعنى) أي بسبب معنى الحول وأما جواز إخراج الزكاة فيها لاساعى

له قبل الحول فهو رخصة لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وتماز الملك) أي الملك التام احتراماً احتمالاً ملك

له أصلاً كما نفاصه والمودع فلا زكاة عليها وعن الملك غير التام ملك الغنمة لعدم استقرارها وملك

أنعبدون من فيه شاذ بهرق لعدم تصرفه (قوله وتماز الملك أي لعين النصاب أو لأصله كالأمهات المشكلة

بالنسل فأحرزنا بقولنا العين الخ عن ملكه الدين كن قبض ديناً أو مسلماً بعد أعوام فإنه يستقبل

(قوله وإن معلوفة) أي هذا إذا كانت سائمة ترعى الكلأ بل وإن كانت معلوفة في الحول أو بعضه

(باب في زكاة العين)

ولا زكاة في الذهب في أقل

من عشرين ديناراً فإذا

بلغت عشرين وحال عليها

الحول ففيها ربع العشر

وذلك نصف دينار

وكذلك الفضة لأزكاة

فيها حتى تبلغ مائتي درهم

فإذا بلغت مائة وحال حولها

ففيها أيضاً ربع العشر

وذلك خمسة دراهم كل

درهم خمسون وخمسا

حبة من متوسطة الشعير فا

زاد على العشرين ديناراً

أو المائتي درهم فيخرج منه

ربع عشرة بحسابه

ما لم يكن مديناً وليس

عنده ما يجعله في الدين

أو بعضه والدين ينقص

النصاب فلا زكاة عليه

ويضع الذهب إلى الورق

فإذا اجتمع منها ما فيه

الزكاة زكاً وإلا فلا

والله تعالى أعلم

(باب في زكاة المشية)

يجب زكاة نصاب اللحم

بمعنى الحول وتمام الملك وإن معلوفة وعاملة ومحتاجا ، أما الإبل فلا زكاة في أقل من خمس ذود فإذا بلغت خمسة ففيها شاة

إلى تسع فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان إلى أربعة عشر فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه إلى تسعة عشر فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت غاض فإن لم توجد فابن ابون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين فزاد إلى خمس وأربعين ففيها بنت ابون فإذا بلغت ستا وأربعين فزاد إلى ستين ففيها حقه طروقة الفحل فا فزاد إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فا زاد إلى تسعين ففيها بنتا لبون فزاد إلى عشرين ومائة ففيها حقان فا زاد على ذلك ففي كل خمسين حقه وفي كل أربعين بنت لبون وبنت الخاض هي التي قد أوفت سنة وحملت أمها عليها ونحس الجنين بطن أمها فإذا كل لها ستان فوضعت أمها عليها فهي بنت لبون وبنتها السابقة بنت غاض فإذا دخلت في السنة الرابعة فهي

أوعاملة في حرث أو حمل أو نحوهما وبالغ عليها للتنبيه على خلاف الشافعي وأبي حنيفة في عدم الوجوب فيها الحديث وفي الغنم السائمة الزكاة فقالا لمفهومه أن العاملة والمفعولة لا زكاة فيهما وأجاب أهل المذهب بأن هذا القيد يخرج الغالب فلا مفهوم له فغير قوله تعالى (ووابتيكم اللاتي في حجوركم) فإن الربيبة تحرم ولولم تكن في الحجر (قوله أما الإبل) بدالها اقتداء بالحديث وقروض زكاتها إحدى عشرة فرسفة أربعة منها المأخوذ منها من غير جنسها وسبعة الزكاة منها من جنسها وأشار إلى الأربعة بقوله فإذا بلغت خمسة ففيها شاة الخ وأشار إلى السبعة الباقية بقوله فإذا بلغت خمسة وعشرين ففيها بنت غاض الخ (قوله خمس ذود) أي خمس من الإبل (قوله ففيها شاة) أي ذكر أو أنثى أوفت سنة ودخلت في الثانية من جل غنم أهل ذلك البلد من صئان أو معر فان استويا أخذت من الصئان فإن لم يكن في البلد الصئان كلف بجيشه من أقرب البلاد فلو طوع بدفع الصئان عند غلبة المعز صبح ولو دفع بعيرا عن الخمسة المذكورة أجزأ أمع الكراعة إن كانت قيمته توفى بقيمة الشاة ولو كان سنه أقل من عام ولا يجزى. بعيران قيمتهما قيمة شاة ولا يجزى. بعير عمامة فيهما شاتان ولو فت قيمته قيمتهما أفاده الشيخ مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله إلى تسع) أي أو الخمسة فرض والأربعة وقص (قوله إلى خمس وثلاثين) أي إذا دخل الغاية أي أن خمسا وعشرين فيها بنت غاض وتستمر إلى خمس وثلاثين إذا دخل الغاية فيكون الوقص عشرة أوله ستة وعشرون وآخره خمس وثلاثون وبنت الغاض ما أوفت سنة ودخلت في الثانية كإسائي (قوله فإن لم تكن موجودة) أي أو كانت موجودة لكنها ليست خالصة (قوله فابن لبون) هو ما أكل ستين ودخل في الثالثة فإن عدما أي بنت الغاض وابن اللبون كلهم الساعي بنت الغاض أحب أكرهه فإن أنه في تلك الحالة بابن لبون ذكر فنلك إلى الساعي فإن رأى أخذه نظر أجاز ولا ألزمه بنت الغاض ولو لم يلزم الساعي صاحب الإبل بنت الغاض حتى آناه بابن اللبون أجزى على قوله بئزله ما لو كان موجودا فيها ابتداء أفاده الشيخ في الحاشية فها قال شيخنا وهو ضعيف والمتمم أنه إذا لم توجد بنت الغاض ولان اللبون ثم اشترى رب الإبل ابن اللبون فيخير الساعي سواء كان شراؤه بعد إلزامه بنت الغاض أم لا خلافا لما في الحاشية هنا من أنه إذا لم يلزمه بنت الغاض وآق بابن اللبون فيجبر الساعي على أخذه فإنه ضعيف كما علبت نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى (قوله فزاد) أي على الخمسة والثلاثين بأن كانت ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين إذا دخل الغاية أيضا أي أن السنة والثلاثين فيها بنت لبون وتستمر إلى خمس وأربعين فيكون الوقص تسعة أوله سبعة وثلاثون وآخره خمسة وأربعون (قوله ففيها بنت لبون) وهي ما أوفت ستين ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لأن أمهات ابن (قوله فزاد إلى ستين) أي بأن كانت ستة وأربعين إلى ستين إذا دخل الغاية أيضا أي أن السنة والأربعين فيها حقها وتستمر إلى تمام الستين فيكون الوقص هنا أربعة عشر (قوله ففيها حقه) وهي ما أكلت ثلاث ستين ودخلت في الرابعة (قوله طروقة الفحل) أي يطرقها الفحل وقوله فا زاد أي على الستين بأن كانت إحدى وستين إلى خمسة وسبعين إذا دخل الغاية فالوقص في هذه أربعة عشر كانت قبلها وقوله جذعة هي ما أكلت أربع ستين ودخلت في الخامسة سميت بذلك لأنها تنحصر سهاى تسقط وهي آخر الأسنان التي تؤخذ في الزكاة من الإبل وقوله فزاد إلى التسعين أي فا زاد على الخمسة والسبعين بأن كان ستة وسبعين إلى التسعين إذا دخل الغاية أيضا فالوقص في هذه أربعة عشر أيضا (قوله فا زاد إلى عشرين ومائة) أي بأن كانت إحدى وتسعين ففيها حقان ويستمر أخذها إلى تمام عشرين ومائة فالوقص في هذه تسع وعشرون (قوله فا زاد على ذلك ففي كل خمسين حقه الخ) ظاهره مطلق الزيادة ولو الاحاد وهو قول ابن القاسم وهو خلاف المشهور والمعتمد ما قاله مالك أن المراد الزيادة في القدر بأن كانت مائة وثلاثين وأما إن كانت مائة وأحدى وعشرين أو أكثر إلى الثلاثين باخراج الغاية فيخير الساعي في أخذ حقته أو ثلاث بنات لبون فينظر فيما يراه أحظ المساكين فإن وجد أحد الستين تعين أخذه رفقا بأرباب المواشي (قوله وقد

أوقت سنة) أي ودخلت في الثانية (قوله ونخص الجنين) أي تحرك الجنين بطن أمها لأن عادة الناقة تربي ولدها سنة وتحمّل في الثانية وحين حملها يكون الجنين غرض بطنها فلذا تسمى الخرجة بنت الخاض وهذا بحسب الأصل فلا ينافي لأنها تكفي وإن لم تحمّل أمها ويضطرّ فيها إن تكون سليمة من العيوب التي تمنع الإجماع في الضحية ذلة النفر أوى (قوله وبها السابقة بنت لبون) أي فسدت بذلك لأن أمها صارت ترضع فهي لبون أي صاحبة لبن فينت لبون ما أوقت سنتين ودخلت في الثالثة وصارت أمها ترضع غيرها (قوله فاذا دخلت في السنة الرابعة) أي أوقت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة (قوله حقة) بكسر الحاء (قوله عجل) أي ذكر والأنثى أفضل ويجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على إعطائها وقوله تنبع نعت لعجل وإنما وصف بذلك لأنه يتبع أمر قوله سنة) أي ولا تكون إلا أنثى فإن فقدت أجبرها على الإتيان بها إلا أن يعطى أفضل منها (قوله فاذا بلغت سبعين فسد وتبيع الخ) فاذا بلغت ثمانين ففيها مستان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة أئمة فاذا بلغت مائة ففيها تيمان وستة فاذا بلغت مائة وعشرة ففيها تبيع ومستان فاذا بلغت مائة وعشرين خيراً الساعي كقوله الشارح (قوله الخيار في ذلك للساعي) أي في أخذ الثلاث مسنات أو الأربعة أئمة إن وجد أو فقد أو تعين أحدهما منفرداً حقيقة أو حكماً كإذ أوجد الخفاق مهيبة أو خيارا فتيين بنات لبون (قوله وقيل الخيار لرب الماشية) ضعيف (قوله ففيها شاة جذعة) أي أو جضع ذؤنة ولو معزاً (قوله إلى مائة وعشرين) بأدخال الغاية أي أن الشاة تؤخذ من الأربعين ويستمر أخذها إلى مائة وعشرين بأدخال الغاية فالوقص ثمانون (قوله فاذا دخلت مائة إحدى وعشرين الخ) أي إذا اكملت غنم المزدكى وصارت إحدى وعشرين ومائة ففيها شانان وتستمر الشانان إلى مائتي شاة والوقص هنا ثمانون أيضاً (قوله إلى ثمانية وتسعة وتسعين) فالوقص هنا مائتان غير شاتين (قوله ولا زكاة في الأوقاص) أي أحد القولين والقول الآخر أن الأوقاص فيها الزكاة وتظهر ثمرة الخلاف في الخلطة مثل أن يكون واحد خمسة من الإبل والآخر تسعة فيخلطان فقل القول بعدم زكاة الأوقاص يكون على صاحب الحصة وشاة وعلى صاحب التسعة شاة وعلى القول بركابها يكون عليهما شانان يقسمانها على أربعة عشر جزءاً على صاحب التسعة تسعة أجزاء وعلى صاحب الحصة خمسة أجزاء والمعتد أنها زكاة (قوله وتجمع المعز مع الضأن) أي كعشرين ضأنه ومثلها معزاً ، وقوله وكذلك تجمع الجواميس مع البقر خمسة عشر من كل منهما (قوله وبالبخت) أي الإبل السمينة المائلة إلى القصر لها سلما من إحداهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق (قوله ومع العرب) هي خلاف البخاني (قوله السخلة) المراد بها الصغيرة من الغنم التي لم توف سنة ضأناً كانت أو معزاً ذكرًا كانت أو أنثى (قوله العجاف) بكسر العين أي الضعاف (قوله ولا الكرام) أي الخيار أي خيار الأموال كالأوكلة والفحل وذات اللبن .

وحاصل هذه المسئلة أنه إذا كان فيها الوسط فيأخذ وإن لم يكن فيها الوسط بأن كانت كلها خياراً أو شرار فإن الساعي لا يأخذ شيئاً ويلزم بها الوسط إلا أن يتطوع المالك بدفع الخيار ولا يأخذ الساعي العيبة إلا أن يرى أن أخذها أحظ للفقراء لسمتها فاذا بلغت سن الأجزاء والمعتد أن له أخذ المعيبة عند الصلحة سواء وجد الوسط أو لم يجده كما إن الماعتد أنه يجوز له أخذ التيس الذي ليس معداً للضراب وله أخذ الهرمة إذا رأى فيها مصلحة ولا يجوز له أخذ الصغيرة ولو سنية .

(باب في الوكأة والأضحية)

هي لغة التام يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها وذكيت النار إذا أتممت إنبادها وشرعاً هي السبب الذي يتوصل به إلى باحة الحيوان البري (قوله التيز) خرج الصبي غير المميز والمجنون والسكران حال أطباقهما فلا تصح ذكائهما وحاصل هذه المسئلة أن غير المميز تحقيقاً أو ظناً لا تؤكل ذبيحته ولو أصاب وجهه الذكاة والمميز تحقيقاً أو ظناً تؤكل ذبيحته وكذا من شك في تمييزه حين تذكيبه وإذا ادعى أنه ذكبي في حال

وأما البقرة فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغت ففيها عجل تبيع وهو الذي قد أوفى سنتين ودخل في الثالثة إلى أربعين فاذا بلغت ففيها مسنة وهي التي قد أوقت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة إلى ستين فاذا بلغت ستين ففيها تيمان إلى سبعين فاذا بلغت سبعين فسنة وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أئمة الخيار في ذلك للساعي وقيل الخيار في ذلك كله لرب الماشية ، والله أعلم وأما الغنم فلا زكاة فيها تبلغ حتى أربعين فاذا بلغت ففيها شاة جذعة إلى مائة وعشرين فاذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شانان وفي مائتين وشاة ثلاث شياه إلى ثمانية وتسعة وتسعين فاذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ، ولا زكاة في الأوقاص وهي ما بين الفريضتين من كل الأنعام وتجمع المعز مع الضأن وكذلك تجمع الجواميس مع البقر والبخت مع العرب في الإبل ولا تؤخذ السخلة وتعد على رب الغنم ولا تؤخذ العجاف ولا الكرام فإن كانت كلها عجافاً أو كراماً

لزم رباها شاة صحوه وسط لأقيمة والله تعالى أعلم (باب في الذكاة والأضحية وما يتعلق بذلك) ويشترط في الذابح التميز ،

محمول بقيل بالنسبة لغيره ويدل بالنسبة لنفسه إلا أن يكون مشهورا بالصلاح فينبغي تصديقه ولو في حق غيره ولا فرق في المميزين أن يكون فاسقا أو لا ذكر أو أنثى أو خفي حرا أو عبدا أو أوليا أو غريبا أو نصرانيا أو إرثيا من الخصى والفاسق والأغلف والخفي بخلاف المرأة ولو حاضا أو نفسها والعبي المميز والجنب والأخرس فلا كراهة (قوله والنية) أي نية الفعل أي ينوي هذا الفعل من ذبح أو غيره تدكيتهما وإن لم يلاحظ التقرب ولا حلة الأكل لعدم اشتراط ذلك واعلم أن النية شرط مطلقا ذكر الأولا فالأولا فمن ضرب بقوة بسيف أو سكين فوافق المذبح وقطع حلقومها لم يودجها فان قصد بذلك الذكاة أكلت لأن قصد جرحها أو قتلها أولا فصدله واعلم أن النية لا بد منها ولو كان الذابح كتابيا على المعتد خلافا للأجهوري ، وأما التسمية فليست واجبة في حق الكتابي والذي يشترط فيه الإسلام نية التقرب كالأضحية والهدايا فإذا ذبح الكتابي كانت ذبيحة أكل فقط أفاده الشيخ في حاشية الخري وقرره شيخنا (قوله التسمية) أراد بها مطلق ذكر لا خصوص بسم الله ولذا قال ابن حبيب يكفي أن قال بسم الله فقط أو الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أو سبحان الله أو الحمد لله أو لا إله إلا الله بل لو قال الله فقط يكفي كافي حاشية الخري ولم يلزم لاحتضاره غير الآن الواجب ذكر الله كما في النفر أو يقرره شيخنا والأكمل أن يقول بسم الله والله أكبر وأما لو قال بسم الله الرحمن الرحيم أو الخالق أو العزيز فلا يكفي كما في النفر أو يمثله في حاشية الخري وغيرها ويكره زيادة الرحمن الرحيم ويكره أيضا ذكر الصلاة على النبي ﷺ عند الذبح (قائدة) إذا ذبح فاصدا التقرب لغير الله فلا تؤكل سواء كان اصم أو صليب أو عيسى بأن جعل الصم (لها مثلا) أو قصد التقرب للصم فلا تؤكل ولو ذكر عليه اسم الله وأما لو ذكر عليه اسم واحد من هؤلاء فاصدا الثواب أو ليس قصده أنه له فؤكل وأولى إذا قصد الثواب ولم يذكر أحد من هؤلاء وهذا حيث لم يذكر اسم الله وإلا أكلت قاله الشيخ في حاشية الخري وقرره شيخنا (قوله أن ذكرها) فيه حذف الواو مع ما عطف أن ذكرها وقد راعى الإتيان بها فلا يجب على ناس ولا مكره ولا أخرس فلو عجز عن التسمية باللفظ العربي وقد علمها بغير العربية سقطت عنه كما في الأجهوري وغيره ومثله في حاشية الخري وأما لو تركها مع الذكر والقدرة فؤكل سواء كان جاهلا أو متعمدا أو أنه التعمد تركها متهاونا ، وأما لو تعمد ترك التسمية ابتداء ثم قبل تمام قطع الحلقوم والودجين سمى فينبغي الإجزاء كما في الأجهوري قال النفر أو يبطر على أن محل الأجزاء أن أنى بالتسمية قبل انفاذ مقتل الحيوان لأن الذكاة لا تعمل في منفذ المقاتل وهذا بخلاف ما لو ترك التسمية ناسيا وتذكرها في أثناء الفعل فإنه يطلبها وتؤكل ذبيحته ولو كان التذكرة بعد انفاذ المقاتل والفرق لا يخفى على عاقل فإن تركها كان كالتارك لها ابتداء عمدا أفاده الشيخ في حاشية الخري (قوله من مقدم الرأس) فمن ذبح من القفا أو من الجنب فلا تؤكل ذبيحته ولو فعل ذلك سهوا أو غلبة أو جهلا في ضوء أو ظلمة في لأن الذبح من المقدم شرط (قوله لو يقطع) أي بكل ماله بحيث يقطع ما يشترط قطعه ولا يشترط خصوص المذبة وإن استحب الحد بدلالة المدونة ومن احتج أن ذبح عمرا أو عودا أو حجر أو عظم أو غيره أجزأه ولو ذبح بذلك وكان معه سكين فإنها تؤكل إذا قطع الأوداج أبو محمد وقد أساء أي كره ابن حبيب ولا بأس بالذبح بشفرة لأن صاحبها راو الخو القوم والمتجمل والأملس الذي يؤبر به فأما المضر من الذي يصد به فلا خيرة فيه لأنه يتردد لو يقطع كقطع الشفرة فلا بأس به ولكن ما أراه يفعل ذلك قاله العلامة بهرام في كبره أفاده النفر أو ي (قوله ويقطع الأوداج) أي من الأعلى أما إن أدخل السكين من تحت الحلقوم والودجين وقطعهما من أسفل إلى فوق لم تؤكل على المعتد سواء أدخل السكين من تحت العروق ابتداء أو قطع بعض الحلقوم من المقدم ابتداء ثم ساعده السكين فأدخلها من تحتها وقطع إلى فوقها وسواء فعل ذلك عمدا أو خطأ ناظمه مقدمة ابن رشد :

صحت

النية والتسمية إن ذكرها
خلافا للشافعي في الثلاثة
ويشترط أن يذبح من مقدم
الرأس ويقطع الأوداج

والقطع من فوق العروق به وإن يكن من تحتها فبسته
أفاده النفر أو يمثله في حاشية الخري (قوله الأوداج) جمع ووج وهو العرق الكائن في صفحة العنق
ويتصل بالودج أكثر عروق البدن ويتصل بالذماغ والحيوان له ودجان وإنما جمع على طريقة من يطلق

الجمع على ما زاد على الواحد (قوله والحلقوم) وهي القصة التي هي بحرى النفس ولا يشترط على المشهور قطع المرى بوزن امير هو المرق الاحمر الذي تحت الحلقوم متصل بالقيم وراس المعدة والسكرش بحرى فيه الطعام والشراب منه اليها ويسمى البلعوم واشترطه الشافعية (قوله ويترك منه دائرة الخ) مفهوم قوله لم يقطع الحلقوم ولذا قالوا يفهم من قوله قطع الحلقوم ان المصلحة لا تؤكل وهو المعتمد المراد بها التي حيزت جوفتها للبنيان لان الغلصة آخر الحلقوم من جهة الرأس فلو بق من الجوف مع الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت وأما لو بقي لجهة الرأس قدر نصف حلقة الخاتم فلا تؤكل على مشهور المذهب (قوله فان ترك شيئا من ذلك كله لم تؤكل) بأن كان الدافع غير مبرأ أو لم يتوال الذكاة أو ترك التسمية وعدم مع القدرة وجهلا أو لم يذبح من المقدم أو لم يقطع الودجين كامما أو لم يقطع الحلقوم أو لم يترك منه دائرة لجهة الرأس أو رفع يده قبل أن يتم وأنفعا للمقاتل وعاد بعد طول (قوله إلا أنه رفع يده اضطرا) أى كالوسقطت السكنى من يده أو انكسرت أو رفعها خوفا أو معتقدا إتمام الذكاة ثم تبين له خلاف ما اعتقد وحاصل هذه المسألة أن الصور ثمانية على سبيل الاختصار وستة عشر على سبيل البسط وحاصلها أنه إذا لم ينفذ مقتلان مقاتلا مقاتلا أكلت مطلقا سواء رفع اضطرا أو اختار اسواء رجوع عن قرب أو عن بعد سواء كان التمس الأول أو غيره فهذه ثمانية وكذا تؤكل إذا نفذ مقتلان مقاتلا حيث عاد عن قرب سواء رفع اضطرا أو اختار كان المتمم الأول أو غيره فهذه أربعة وأما إن رجوع عن بعد فلا تؤكل رفع اختيارا أو لا سواء كان هو الأول أو غيره فهذه أربعة لا تؤكل فيها فالجاءت عشرة صورة تؤكل في اثني عشرة ولا تؤكل في أربعة وتقدم أنه إذا لم ينفذ مقتلان مقاتلا أكلت مطلقا لكن إن عاد عن بُعد فيحتاج للنية والتسمية كان هو الأول أولا وإن عاد عن قرب فإن كان الأول فلا يحتاج وإن كان غيره فيحتاج أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا والقرب والبعد في الرفع اختيارا بالعرف وأما في حال الاضطرا فالقرب مسافة ثلاثمائة باع كما أفتى به ابن قدامح في نوو قبل إتمام ذكاته ثم اضجع وأتمت ذكاته كما كنت مسافة قهر وبه نحو أذن ثلاثمائة باع والبعده ما زاد عليها فالله المألة الزرقاني على التخصر ومثله في الحاشية هنا والتفراوى على الرسالة واعتمده شيخنا في تقريره على الخرشى نقل عن الشيخ وقال بعضهم القرب بالعرف مطلقا وفتوى ابن قدامح بالأكلي في ثلاثمائة باع انفاضية فان المضى يتفاوت لكن المعتد الأول كما علت (قوله والغنم تذبح) أى وجوبها بدليل ما بعده ومثل الغنم الطير ولو تعاما وسائر الحيوانات سوى الإبل والبقر (قوله فان انحرف الخ) أى ولو سوا (قوله والإبل تنحر) ومثل الإبل والفيل بل والزرافة كافي حاشية الخرشى فهذه الثلاثة الواجب فيها النحر والزرافة تضم الزاى وقتحها كما أفاده شيخنا والنحر هو الطعن في اللبنة ومعنى الطعن الذك واللبنة محل الفلادة من الصدر من كل شيء ولا يشترط فيه قطع شيء من الحلقوم ولا من الودجين لأن وضع الآلة في اللبنة موجب للوث سر بالوجه ولما للقلب ويستحب في الإبل أن تكون قائمة معقولة (قوله وأما البقر) ومنها الجواميس وبقر الوحش حيث قدر عليه وكذا الخيل وأخر الأنسية على القول بكرائنها يجوز فيها الأمران ويندب الذبح فلتسكن آخر الوحشية كذلك الظاهر إن قدر عليها قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وأما مع الضرورة فيجوز الخ) أى وجاز وقوع الذبح على النحر ووقوع النحر محل الذبح للضرورة ومن الضرورة وقوع الجمل في موة أو بحيث لا يتوصل إلى محل النحر أو تقع الغنم في موة أو بحيث لا يتسكن من ذبحها وجزم في الشامل بأن عدم الآلة من الضرورة فانه قال فان عكس في الأمر ن لعنو كعدم ما ينحر به صبح ولا ينفذ بنسيان ولا يجعل الحكم بأن يعتقد أن الإبل تذبح وفي جعل الصفة بمعنى عدم معرفة الذبح فيما يذبح وبالنحر فيما ينحر قولان أى إن علم أن الإبل تنحر ثم إنه ذبح الإبل معتقدا أنه هو النحر فقولان مرجحان وأما لو علم أن الإبل تنحر وجعل كيفية النحر فعلى أنه إلى الذبح وقال ذبحت لجبلى كيفية النحر فلا تؤكل أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من تقرير شيخنا (غائمة) وإذا وقعت البهيمة في بئر ولم يقدر على ذبحها ولا على نحرها فهل تطعن في غير المذبح أو المنحر وتؤكل أولا ؟ الجواب أن

والحلقوم ويترك منه دائرة إلى جهة الرأس ولا يرفع يده حتى يتم فان ترك شيئا من ذلك كله لم يؤكل إلا أنه إن رفع يده اضطرا وأعاد بالقرب أو بعد طول ولم تنفذ المقاتل أكلت بلا خلاف وإن وقع اختيارا وأعاد بالقرب أكلت على المشهور وبعد طول لم تؤكل والغنم تذبح فان نحرتم لم تؤكل على المشهور والإبل تنحر فان ذبحت لم تؤكل على المشهور وأما البقر فيجوز فيها الأمران وهما الذبح والنحر والذبح أولى من النحر وهذا كله في الاختيار وأما مع الضرورة فيجوز ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح وإفاه سبحانه وتعالى أعلم

هذه لا يجوز في مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فلا تأكل كل عنده ويجوز أكلها عند الإمام
 الشافعي رضي الله عن الجميع وعناهم (قوله وأما الأضحية) بضم الهاء وكسرهما مع سكون الصاد
 وتقديدها الياء والجمع ضحايا كهدايا . ويقال أضحية بفتح الهاء وسكون الصاد وجمعها أضحية
 وأضحية فبفتح الألف أربع لغات وسميت بذلك لأنها تذبح يوم الأضحية وقت الضحى وسمى اليوم يوم الضحى
 لأجل صلاة العيد في ذلك الوقت (فائدة) شرعت الضحايا في السنة الثانية من الهجرة وإن تركها
 أهل بلد قوتلوا عليها كما يقاثلون على ترك الأذان والجماعة بخلاف صدقة الفطر فلا يقاثلون على
 تركها وكذا صلاة العيد لا يقاثلون على تركها كذا في الخطاب . قال الثوري وعندي فيه وقفة إذ
 يبعد قتالهم على ترك الضحية وعدم قتالهم على صدقة الفطر لسلبية الضحية وفرضية صدقة الفطر
 انتهى (قوله فسنه) أي سنة عن (قوله واجبة) أي مؤكدة لقوله عليه الصلاة والسلام وأمرت
 بالأضحية فهي لسنة ، (قوله على كل حر) أي بشرط أن يكون مستطيعا وهو من لا يجحف به بأن
 لا يكون محتاجا لنفها فلا يحتاج ولو في أوز من كان من عامه فلا تسن في حقه والمراد به من العبد المملوك
 العبد ولا يزمه سلفه على المعتد وقيل يلزمه وعلم إذا كان رجوا فإطلاق الحر يتناول الصغير
 والكبير والذكر والأنثى والمسافر والمقيم ولو بتبني لأن ما لكارضى الله عنه لما سئل عن الضحية عن بتم
 له ثلاثون دينار قال يصح عنه ورقة على الله وأما العبد فلا تسن في حقه فإن أذن له سيده استحب له (قوله
 مسلم) هذا ضعيف لأن الصحيح أن الكفار مغاطبون بفروع الشريعة إلا أنها لا يصح إلا بالإسلام (قوله غير
 حاج بمنى) أعلم أن الحاج لا تسن في حقه الأضحية سواء كان بمنى أو غيرها على المعتد وقول الشارح بمنى قيد
 خرج نزع الغالب فلا مفهوم له لأن الغالب أن الحاج يقيم من الأضحية بمنى فالحاصل أن الأضحية لا تسن
 في حق الحاج مطلقا سواء كان بمنى أو غيرها وأما غير الحاج فتنس في حقه سواء كان بمنى أو غيرها وكذا تسن
 في حق المعتمر لأنه غير حاج (قوله والأضحية أفضل من البقر والصدقة) أي لأنها تسنة وكل منها مستحب
 وظاهره أن الأضحية أفضل من البقر والعق ولو كانت الضحية يتدينار والرقبة بعشرة دينار مثلا وهو كذلك (قوله
 لأنها من الضحايا) أي من أعلام الدين الواحدة شعيرة أو شعائر بالكسر (قوله ما أوفى سنة) المراد بالسنة
 السنة القمرية التي بالهلال لا السنة الشمسية التي فيها كل شهر ثلاثون يوما والمعتد أنه يلقى يوم ولادته إن
 سبق الفجر ولا يلقى أفاده شيخنا (قوله ودخل في الثانية) أي دخولا ما ولو بيوم وهذا القول هو المعتد
 وما بعده ضعيف أفاده شيخنا (قوله وقيل ثمانية أشهر) وقيل سنة أشهر بجملة الأقوال أربعة المعتد منها
 الأول (قوله وثني معز) وهو ما أوفى سنة ودخل في الثانية أي دخولا بيثنا كالشهر (قوله ما أوفى ثلاث سنين
 ودخل في الرابعة) أي دخولا ما ولو بيوم (قوله ما أوفى خمس سنين ودخل في السادسة) أي دخولا ما ولو
 بيوم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وإنما اختلفت الأئمة من هذه الأنواع لاختلافها في قولها
 الحبل فإن ذلك لا يحصل غالبا إلا في الأستان المذكورة فهم من حصر المؤايف الضحية في تلك الأنواع عدم
 أجزائها من الحيوانات أو حشية ولا من المتولد بين الوحش والإنس ولو بوساطة سواء كانت الأم وحشية
 والاب أنسيا أو عكسه على المذهب (قوله رغو كل نوع أفضل من خصيانه) أي لطيب اللحم الفحل وليقاء
 كالخلفته وحمل الفحل ما لم يكن الخصى أمين فإن كان الخصى أمين فهو أفضل من الفحل السمين وأولى
 من غير السمين والأنثى لا تقدم على الفحل ولا على الخصى ولو كانت أمين (قوله وخصيانه أفضل من
 إناثه) أي لفصل الذكور على الإناث وهذا في الخصى المقطوع الذكر قائم الإثنيين وأما مقطوع الذكر غير القائم
 الإثنيين فمثل مقطوع الذكر والإثنيين معا فتركه الضحية به كالخلق في غيرهما كما في الثوري
 (قوله العوراء) بالمدح فائدة جميع أو معظم نور إحدى عينيها ولو بقيت الحدة في أخرى في عدم الأجزاء
 العمياء ولو كانت سمينة أما إن كان بينها بياض على الناظر لا يمنعها أن تنظر أو كان على غير الناظر لم
 يمنع الأجزاء (قوله ولا المريضة) أي المرض البين وهو الذي لا تنصرف معه تصرف غيرها لأن المرض

وأما الأضحية فسنه واجبة
 على كل حر مسلم غير حاج
 بمنى وأما من أتى عليه يوم
 النحر وهو بمنى وقد
 أدرك الحج فسنه الهدى
 والأضحية أفضل من
 البقر والصدقة لأنها من
 الشعائر وتكون مجزعة
 شأن وهو ما أوفى سنة
 ودخل في الثانية وقيل
 عشرة أشهر وقيل ثمانية
 أشهر وثني مغز وهو ما أوفى
 سنة ودخل في الثانية وثني
 بقر وهو ما أوفى ثلاث
 سنين ودخل في الرابعة
 وثني لبل وهو ما أوفى
 خمس سنين ودخل في
 السادسة ولحول كل نوع
 أفضل من خصيانه .

العين يفسد اللحم ويضر عين يأكله ومنه الجرب الكثير لأنه يضر بالأكلة (قوله العين ضلعها) أي
 الفاحش ضلعها يروى بالصاد المفتوحة والطاء : أي عرجها بحيث لا تلحق الغنم فتكسبون مهزلة اللحم
 (قوله ولا العجفاء) وهي التي لا شحم فيها لشدة هزالها والأكثر تفسيرها بأنها التي لا شحم في عظامها
 لأنها إذا كان في عظامها شحم تجزى ولو لم يكن فيها شحم وهذه العيوب الأربع جمع على وجوب تنافيها
 لما في الوطأ وغيره أن النبي عليه الصلاة والسلام سئل عما يبتى في الضحى يا فتى قال والمرجاء العين عرجها
 والعوراء العين عورها والمرضة العين مرضها والعجفاء التي لا تنقي أي لا تمنع في عظامها لشدة هزالها قاله
 أهل اللغة (قوله ولا مشقوقة الأذن إن كان الشق أكثر من الثلث) فإن كان الثلث فادون أجزأت فلو
 كان زاد على الثلث من أذن فهل تجزى اعتباراً بمفهوم الأذن ولا تجزى لا نصر قال شيخنا والأحوط
 عدم الأجزاء (قوله وكذا قطعها إن كان أكثر من الثلث) فالشق في الأذن والقطع سواء فإن كان
 المشقوق أو المقطوع زاد على الثلث منع الأجزاء والأفلا وكذلك لا تجزى إن خلقت صغيرة الأذن صغيراً
 مفتاحاً وهي الصماء ويقال لها عند العامة المصاء بخلاف صغر الأذن الخفيف وتعرف عند العامة بالكرتاء
 فلا يمنع الأجزاء (قوله وأما مقطوعة تلك الذنب فاتها لا تجزى) وأما ذهاب أقل من ثلث فلا يمنع
 الأجزاء والفرق بين ثلث الذنب وبين ثلث الأذن أن الذنب مشتمل على لحم وشحم بخلاف الأذن فاتها
 محض جلد وعصب وهذا في ذنب الغنم التي لها ألية كبيرة كما في بعض البلاد وأما الثور والجلل والغنم
 في بعض البلاد لا اللحم ولا شحم في ذنبه فالذي يمنع الأجزاء منه ما يتصل بالجلل ولا يتقيد بالثالث :
 (تنبيه) وما يمنع الأجزاء البخر وهو تغير رائحة الفم لتنقيته بالجلل وتغييره اللحم حيث كان عارضا
 لأمّا كان أصليا ووجه الفرق أن العارض ينشأ عن مرض يباطن الحيوان وما يمنع الأجزاء أيضا البكم
 وهو فقد الصوت من الحيوان إلا لعارض كالنافة بعد حملها فلا يضر وما يمنع الأجزاء أيضا البشم وهو
 مرض ينشأ عن كثرة الأكل وما يمنع الأجزاء أيضا الجنون البين اللازم الدائم فلا يضر الخفيف
 ولا الذي يأتي في بعض الأوقات دون بعض وأما مكسورة السن أو مفقودها فذاتها تفصيل محصله إن فقدت
 الواحدة أو ألى كسرهما فليدارا وتغير كبر لا يمنع الأجزاء وذهب اثنين تغيرها يمنع الأجزاء على الراجح
 وأما الأفتار ولا يكره فلا يمنع الأجزاء ولو الجميع (قوله إن كان يدي المراد بالادماء عدم البرء فإن كان
 لا يدي فلا يضر كما يقول الفارح سواء كان الكسر من طرفه أو أصله واحدا أو أكثر لأنه ليس نقصا
 في الخلقة ولا في اللحم إذ لا خلاف في إجزاء الجاء التي لا قرن لها بالأصالة (قوله ومقعدة لشحم) أي عازرة
 عن القيام لشحم (قوله ومن ذبح قبل الإمام) ظاهره أنه إذا ذبح معه تجزى وليس كذلك فكان الأولى أن
 يقول ومن ذبح قبل الإمام أو معه لا تجزى والحاصل أنه لا تجزى إلا إذا ذبح بعد ذبحه إن ذبح أو بعد تتر
 ذبحه إن لم يذبح وحاصل الممتد أنه متى ابتدأ بالذبح قبله لم تجزى ضحية ختم الأدواج والخلقوم معه أو بعده
 أو قبله وكذلك إن ابتدأ معه مطلقا أي ختمه أو بعده أو قبله فذبحه ستة لا تجزى وفيها سواء كان عامدا أو ناسيا
 أو جاهلا فالجدة ثمانية عشر صورة وأما إذا ابتدأ بعده فإن ختم قبله فلا تجزى ضحية عامدا أو ناسيا أو جاهلا
 وإن ختم بعده أو معه تجزى مطلقا عامدا أو ناسيا أو جاهلا فالجدة ثمانية عشر وثمانية وعشرون وتجزى
 في ستة ولا تجزى في باقي هذه والمتمتع كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا بما
 لا رفاق فيه ضعیف فراجع (قوله قبل الإمام) المعنى أن المراد به أمام الصلاة محل الخلاف ما لم يخرج أمام
 قطعة ضحيته وإلا فهو المعتبر قطعا كما في حاشية الخرشى (قوله وهو وشاة لحم) أي فتوكل ولا يباع منها شيء
 لأنها خرجت مخرج الرب (قوله والتها شرط الخ) أي فلا تجزى ما وقع منها إلا لخبر من ضحي بليل فليعد
 والمراد بالليل ضامن غروب الشمس إلى طلوع الفجر والمراد بالتها روماء بعد الفجر إلى غروب الشمس وهذا
 بالنسبة إلى ثاني النحر أو ثالثه وأما اليوم الأول فله بعد ذبح الإمام أو تجزى ذبحه على سابق من ضحي في اليوم
 الثاني أو الثالث بعد طلوع الفجر أجزأه إن كان الأفضل التأخير لحل النافة ومذهب الحنفية والخنفية أن
 الضحية تصح ليلا (قوله ويكره تسميتها) هذا قول ابن شعبان وهو قول ضعيف وقال الخرشى يستحب تسميتها

وخصيانته أفضل من إنائه
 وإنائه أفضل عن حلول
 النوع الذي يليه وعلى هذا
 الترتيب فهي اثنتا عشرة
 مرتبة أعلاها ذكر الزنا
 وأدناها إنك الإبل ولا
 تجزى العوراء ولا
 المريضة ولا العرجاء البين
 ضلعها ولا الجرباء ولا
 العجفاء ولا مشقوقة الأذن
 إن كان الشق أكثر من
 الثلث وكذا قطعها إن كان
 أكثر من الثلث وأما
 مقطوعة تلك الذنب فاتها
 لا تجزى ولا مكسورة
 القرن إن كان يدي
 وتجزى الجاء وهي الخلقة
 بشير قرن في نوح ماله قرن
 ومقعدة لشحم ومكسورة
 قرن لا يدي ومن ذبح
 قبل الإمام لم تجزى

وقال القناني إن التسمين جائز لا مستحب واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى وارتضاه وأما تسمين المرأة فلا بأس به ما لم يؤدلى ضرر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله لما فيه من التفاخر) أى إذا قصد التفاخر بركه وإذا انتفى فلا كراهة الخرد أفضل الرقاب أغلاها ثمناه (قوله ويستحب أن يجمع بين أى يستحب إصاحب الضحية أن يجمع بين الأكل منها والتصدق على الفقراء وإعطاء أصحابها ممن غير تحديد ذلك ربع ولا ثلث ولا غير ذلك فإن اقتصر على واحد أو اثنين منها خالف المستحب على معتمد المذهب وقال ابن المواز التصديق بكلمة أفضل قال الشيخ في الحاشية وهو متجه لأن أفضل العبادات اشتمالها على النفوس انتهى والمعتمد أنه بركه التصديق بجميع الأصحية كافي حاشية الخرشى ومثله في النفراوى لأن رسول الله ﷺ نحر مائة من الإبل وأمر من كل واحدة بقطعة فطبخت ليكون قد أكل من الجميع فهذا يدل على فضل الجميع وقول المختصر بلا حد أى واجب فلا ينافى أن المختار أنه يأكل الألف ويعطى الأكثر ويستحب للضحي أن لا يأكل يوم النحر حتى يفطر على كبده أخضرته وكره مالك إطعام الجار النصراني وأما أكله في بيت ربه فلا يكره كذا قال النفراوى قال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد أن إطعام الكافر منها مكروه مطلقا سواء أكل في بيت ربه أو لا وسواء كان من عياله أولا (خاتمة) لو فعل بأخضيته سنة عرسه أجزأته بخلاف ما لو عرق بها عن مولود لم تجزه ولعل الفرق أن الوليمة لا يشترط فيها ذبح أصلا بل يكفي فيها مجرد طعام بخلاف الحقيقة فإنه يشترط فيها ما يشترط في الأصحية فلا تجزى بخصيته إلا إذا ذبحها بذية الضحية أفاده الخرشى والنفراوى وغيرهما (باب في الحج)

هو إرادة القصد واصطلاحا قال ابن عرفة عبادة يلبسها للوقوف بعرفة ليلة عاشوراء الحجة واختلف هل فرض الحج قبل الهجرة أو بعدها سنة خمس أو ست وصححه الشافعي وأثنان أو تسع وصححه في الإكبال أقوال (قوله واجب) أى فرض عيني فمن جده وكفروا ستيب وإلقتل ومن تركه مستطاعا لله حسبه أى لا يترحم له (قوله مرة في العمر) أى وما زاد عليها مستحب والدليل على وجوبه الكتاب وهو قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) والسنة وأحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحج وقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا وقال ولو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم وفي بعض الروايات فن زاد فتطوع (قوله ويعصى بتأخير) فيه إشارة إلى أنه واجب على الفور وهو الراجح وقيل إنه واجب على التراخي إلا أن يخاف القوات فيتحقق على أنه على الفور ويختلف القوات باختلاف الناس من ضعف وقوة وغنى وفقير وأمن طريق وخوفها وأعلم أن الحج ساقط في هذا الزمان بل هو ساقط من زمن الشيخ إبراهيم القناني ولما حج الشيخ إبراهيم القناني ركب على بقلته ووقف بعرفة وقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا إبراهيم القناني الحج في هذا الزمان ساقط نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى وقوله بمحادث أى حادث كان مرضا أو خوف طريق أو عدم مال (قوله أو جازى عمره الخ) هو من جملة ما يخاف قواته بمحادث وهو الموت فهو من عطف الخاص على العام مع أنه لا يكون إلا بالو أو إلا أن يراد بالأول ما عدا الثاني فيكون العطف مقابلة (قوله السنين) ما ذكره من أن جاوز عمره السنين يجب عليه الحج على الفور وهو قول محنون قاله ونسقت وترد شهادته إذا زاد عليها قال الخطاطب ونوش بأن من قال بالترأخي لا يحد في ذلك وقد احتج بعضهم بكلام سمعون بن خنيزر وأعمار أمي ما بين السنين إلى السبعين، ولكن هذا لا حجة فيه لأنه كلام خرج على الأغلب ولا ينبغي أن يقطع بفسق مسلم صحت عدلته وما تتهوديته بمن هذا انظر الحاشية (قوله والإسلام) هذا ضعيف والمعتمد أنه شرط صحة فقط والحاصل أن الإسلام شرط وصحة مطلق الحج وأما الحرية والتكليف فهما شرطان في وجوبه وفي صحة وقوعه فترضا أو الاستطاعة قهوى شرط في الوجوب فقط (قوله والاستطاعة) أى إمكان الوصول إمكانا عافيا بلا مشقة عظيمة وذلك يختلف باختلاف الناس والأزمنة ففي الخطاطب التشجيع على من قال أن الحج

وهي شاة اللحم وتفوت بغروب الشمس من اليوم الثالث لأن يوم النحر واليومين اللذين بعده هي الأيام المعلومات للذبح وأما الأيام الممدودات لرؤى الجار فثلاثة أيام بعد يوم النحر فيوم النحر معلوم غير محدود واليومان اللذان بعده معلومان ممدودان واليوم الرابع معدود غير معلوم والنهار شرط في صحة ذكاة الأصحية وبكره تسمينها والتغالي في ثمنها لما فيه من التفاخر ويستحب أن يجمع بين الأكل منها والصدقة وإطعام الآخرين والله سبحانه وتعالى أعلم (باب في الحج)

والحج واجب على من استطاعة مرة في العمر ويعصى بتأخير عن أول سنة يمكنه الحج فيها وقيل لا يعصى بالتأخير إلا إذا خاف قواته .

ساقط عن أهل المغرب مطلقاً فانظروا ولابد من الزاد والراحلة أو ما يقرم مقامهما من صنعة لا توترى به ويعلم أو يظن عدم كسها والقعدة على المشى تحقيقاً أو ظناً من يمكنه الوصول بخطوة أو طريق أن فلا يجب عليه لكن لو فعله أجزأ قطعاً ومن المستطيع رجل أعشى ذكر يجد قائداً ولو بأجرة ويقدر على المشى وكان له مال يصلوه أو المرأة فلا لأنه بكره - فقها المشى وليس من المستطيع من يقدر عليه بالسؤال ولو كانت عادت السؤال كافي المختصم واعتمده التفرواى ولكن قال شيخنا المعتد أنه يجب عليه إذا كان عادت السؤال فى الحضر ويعطى فى السفر ما يكفيه أن علم ذلك أو ظن أنه يكفيه وهذا هو نص ابن عرفة واعتمده الشئخ فى حاشية الخرشى وكذا لابد من الأمان على النفس والمال إلا لأخذ ظالم ككاس شيئاً قليلاً للباخوذة ٤ وعلم أنه لا يرجع بعد أخذه وأما لو علم أنه يرجع أو جمل أو شك اسقط الحج عنه ومثل الرجوع تعدى الظالم والبحر كالرجوع فى الحج فيه إن غلبت السلامة لأن غلب العطب أو تساوى فلا يجب على المعتد خلافاً فى حاشية الخرشى ومحل كون البحر كالبر أيضاً ما يلزم على السفر فيه تضييع الصلاة أو ركن من أركانها لكرهه وحقه من غير المستطيع سلطان يخشى من سفره العدو واحتلال الرعية أو ضرر أعطيا بلحقه بمن له مثلاً لا مجرد العول فيما يظهر وقد أقال الخطاب فى ذلك ويصح ولو شتم ولزنا من أمته ويقدم مهر الزوجة إن خشي الزنا ولا يتزوج أمه ويصح بالباقي موثلاً من الرق كفى الخطاب أنظروا فى شرح المختصر (قوله أى أركانه الخ) أعلم أن الفرض الواجب عند امتداد فان إلا فى باب الحج فالفرض فيه مالا يتجبر بالهم والواجب ما يتجبر (قوله فى خمسة أيضاً) الصواب أن يقول فى أربعة لأن التية هى الأحرام كىأتى له قوله والوقوف بعرفة ليلاً الخ لا يشترط جميع ليالها بل يكفى الوقوف فى جزء من الليل ومفهوم ليلاً أن الوقوف نهاراً فقط لا يجزئ. وعندنا هو كذلك لأن الوقوف نهاراً واجب يتجبر بالدم عندنا (قوله وأما سنه المؤكدة) فيه نظر بل ما ذكره بعضه واجب وبعضه سنة وبعضه مستحب كىأتى فى ذلك (قوله أفراد الحج) فنترك الأفراد بأن تمتع أو قرن فيلزم قدم (قوله وأحرام من الميقات الخ) هو واجب لاسنة خلافاً للشارح فلم يلزم منه تجاوز ملالاً أحرم بعده فيجب عليه الدم ولو رجع له (قوله من الميقات المكاني) أعلم أن الميقات المكاني لأهل مصر والشام والمغرب والروم والتكرور الجمعية قرية بين مكة والمدينة على خمس مراحل من مكة ومائة من المدينة وهى المدينة وهى خراب وإن أحرما من رابع فلا كراهة للمعتد ولأهل المدينة ومن وراءها ذو الحليفة وهما يترأسى برعلى تزعم العوام أنه قاتل بها الجن أى رى عليهم آله القتل فى البئر وهذه النسبة غير معروفة لعل ولا يرمى بها حرج خلافاً للعوام ولأهل اليمن والهند ويأتى تهامة بليل . ولأهل العراق ذات عرق ولأهل نجد قرن ولأهل مكة ومن فيها من غير أهلها وقت الإحرام مكة وليس إحرام المقيم بمكة منها متعينا بل هو أولى فقط ويندب لأن يحرم من جوف المسجد (قوله والتلبية) هى واجبة (قوله وأفضلها تأبية الرسول) أى ويستحب الاقتصاؤها وزاد سيدنا عمر . لبيك ذا النعاء والفضل الحسن لبيك لبيك سر هو بانك ومرغوباً إليك . ولعله فهم أن ما أتى به المصطفى عليه الصلاة والسلام أقل المستحب (فائدتان الأولى) يلى الأعمى بلسانه أن لم يجد من يعطه العربية ولو أتى بدل التلبية بتسليم أو تهليل لم يلزمه دم أما لو أتى بمعنى التلبية بأن قال أجابة بعد أجابة لزمه الدم أفاده شيخنا (الثانية) سبب التلبية أن سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبيينا أفضل الصلاة والسلام لما أمره الله ببناء البيت فبناه فلما أتته أمه الله أن بتأدى فى الناس بالحج فقال يارب وكفى بلغ صوتى فقال عليك بالنداء رعلينا البلاغ فصعد على المقام ويقول على جبل على قيس فتأدى أيها الناس أن الله نبيكم ببيتنا فحجوه فكأنوا يمجوبونه من منادى الأرض ومغابها ومن يطون النساء وأصلا الرجال فن أجابة مرة ثالثة يحج مرة ومن أجابة أكثر فاته يحج بعد ما أجاهه (قوله لبيك اللهم لبيك) أى أجابة بعد أجابة أى جنبها لأن الإجابات ثلاثة الأولى حين أخرجهت الأرواح من ظهر آدم ، والثانية عند بناء البيت فى ظهور آبائهم الثالثة بعد الخروج والوجود (قوله أن الحمد) بكسر الهمزة أحسن من فقها لأنه نداء

بحدث أو جاوز عمره
السنين ، وله شروط
وجوب وأركان وسنن
ومستحبات فأما شروط
وجوبه خمسة . البلوغ
والعقل والحرية والإسلام
والاستطاعة . وأما فرائضه
أى أركانه التى لا يجبرها
الدم ويبطل حجه بترك
واحد منها فهى خمسة
أيضا : التية والأحرام
والوقوف بعرفة ليلاً
قبل طلوع النحر من
ليلة النحر وطواف
الافاضة والسعى بين
الصفا والمروة وأما سننه
المؤكدة التى تجبر بالدم
فمشرية : أفراد الحج
والأحرام من الميقات
للمكاني :

والتلبية وأفضلها تلبية
الرسول صلى الله عليه
وسلم وهذه لبيك اللهم
تبيك : لأشريكك أليك
لأن الحمد لله والثناء

لا شريك لك ، وطواف
القدوم والمبيت بمزدلفة
ليلة النحر ورمى الجمار
والحلق والتقصير وركعتا
الطواف والمبيت بمنى
ليالى الزمى والجمع بعرفة
والمزدلفة فلترك للأفراد
وتنعم أو قرن أو أحرم
من غير الميقات المكاني
أو ترك طواف القدوم أو
ترك غيره من هذه العشرة
المذكورة لزمه دم . وأما
العمرة فمكة مؤكدة في
العمر مرة ولها شروط
وأركان تأتي عند ذكرها
وأما بقية سنته ومستحباته
فكثيرة وسنذكر شيئاً
منها إن شاء الله تعالى فأما
الإحرام فيعتقد بالنية
المقرونة بقول كالتلبية
أو قل كما توجه لطريق
مكة وذلك بعد أن يقتسل
ويتجرد من الخيط والمحيط
فيحرم إن شاء يجمع مفرداً
وإن شاء بقران وإن شاء
بعمرة ، وصفة الأفراد أن
يقول نويت الحج وأحرمت
به الله تعالى ، وصفه القران
أن يقول نويت العمرة
والحج وأحرمت بهما لله
تعالى أو ينوي العمرة
وحدها ثم يردف الحج

وإخبار مستأنف (قوله والنعمة) بالنصب على المشهور وكذا قوله والمالك بالنصب (قوله وطواف القدوم)
هو واجب (قوله والمبيت بمزدلفة) هو مستحب والنزول بقدر حوط الرجال واجب يلزمه في تركه دم
(قوله ورمى الجمار) هذا واجب ينجر بالدم لاسنة وكذا الحلق أو التقصير واجب ينجر بالدم
لاسنة لكن بعض أهل المذهب يعبر عما يلزم في تركه دم بالواجب وبعضهم يعبر عنه بالنية المؤكدة
والشارح صرح بذلك حيث قال أولاً وأما سفته المؤكدة التي تنجر بالدم (قوله وركعتا الطواف)
المشهور وجوبهما في الطواف الركني والطواف الواجب ، وأما في الملتطوع فسنة أو واجبة قولان
مرجحان (قوله والمبيت بمنى) هو واجب أيضاً ينجر بالدم (قوله والجمع بعرفة) أى جمع الظهر
والعصر بعرفة لكن لادم في تركه على المعتد خلافاً لما سيقوله الشارح بعد من لزوم الدم في تركه
(قوله مزدلفة) أى جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة ليلة النحر سنة لكن لادم في تركه أيضاً خلافاً للشارح
(قوله أو أحرم من غير الميقات) أى أن يجاوزه حلالاً وأحرم بعد فقيرت تب عليه الدم ولورجع للبيقات أما
إن أحرم قبل الميقات فيكره ولا دم عليه (قوله أو ترك التلبية) أى مدة طويته بعد الإحرام ولو أتى بها بعد
فعلية دم والفصل اليسير خلاف السنة ولا دم فيه هذا هو التحقيق (قوله أو ترك غيره من هذه العشرة) تقدم
ما فيه (قوله وأما العمرة) هي لغة الزيادة اصطلاحاً عبادة ذات إحرام وطواف وسمى (قوله فيعتقد
بالنية المقرنة بفعل الخ) هذا مروي عن قول اللغوي وجماعة من أن النية وحدها لا تكفي بل لابد من قول
أو فعل وقال صاحب التلخيص وسندوجاهة النية وحدها كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة بل قال المواقف
أنه نصه وهو المعتد كما أفاده الشيخ في حاشية الحاشي وقرره شيخنا وما قاله الشارح ضعيف (قوله وذلك
بعد أن يقتسل) وهذا الفصل مستحب على المعتد حتى في حق الحائض والنفساء ولا بد من اتصاله
بالإحرام والاتصال المذكور من تمام السنة على قول الأكثر وقيل سنة مستقلة ولا دم في ترك هذا الفصل
عمداً أو نسياناً أو جهلاً (تنبيه) اغتسالات الحج ثلاثة وكل واحد منها مستحب على المعتد وقيل كل
واحد سنة الأول اغتسال الإحرام كاعتلث الثاني الغسل لدخول مكة والأفضل أن يكون من الزاهر من
بترها ولا تفعله الحائض ولا النفساء لأنه للطواف وهو لا يكون إلا في المسجد وهما متوعان منه الثالث
الغسل للوقوف بعرفة وتفعله الحائض والنفساء ويستحب أيضاً الغسل لدخول المدينة المنورة على
سأكتها أفضل الصلاة والسلام لكن هذا لا يعدم من اغتسالات الحج (قوله ويتجرد من المحيط الخ)
أى ويجب عليه أن يتجرد من المحيط كثوب كان لا يسأله والمحيط ما أحاط بكل الدين أو بعضه لافرق
بين ما أحاط بنسج أزر يقفله عليه أو عقد يربطه أو يخلعه يعود وهذا بالنسبة للذكر حراً أو عبداً
بالغا وغيره وعلى وليه أن يجرد من ذلك واحترزنا بقولنا لو كان لا يسأله عمال كان مرتباً بشوب محيط
أو بشوب مرقع برقاغ أو بأزار كذلك فلا شيء عليه وهو جائز له بعد الإحرام بالإلحاح ، ورأسه فيحرم
عليه أن يستترها ولو بطين فيها عقالان لساير بدنه وأما المرأة فلا تتجرد عند إحرامها بل تكشف
وجهاً وكفها فقط (قوله إن شاء يجمع مفرداً) وهو الأفضل فهو مندوب ولا هدى فيه وإنما كان
الأفراد عندنا أفضل لما في الصحيح وغيره أنه ^{صحيح} في حجة الوداع إنما حج مفرداً وأصل عمل
الخلفاء والأئمة بذلك فقد أفرد الصديق في السنة الثانية وعمر بعده عشرين وعثمان بعده اثنتي
عشرة سنة وأيضاً حج الأفراد لا هدى فيه بخلاف القرآن والتمتع والهدى ينشأ عن النقص وما
جاء من أنه عليه الصلاة والسلام قرن أو تمتع فأجاب عنه الإمام بحمله على أن المراد أنه أمر بعض
أصحابه بالقرآن وأمر بعضاً بالتمتع فنسب إليه ذلك على طريق المجاز (قوله وإن شاء بقران) وهو
أفضل من التمتع بالعمرة على المشهور (قوله أن يقول نويت الحج الخ) ليس هذا القول يلزم كما
سيقوله الشارح لأنه تكفي النية التلبية وكذا لا يشترط قوله أو أحرم به لله تعالى بل الأفضل ترك اللفظ
والإقتصار على النية كما قاله العلامة خليل (قوله مالم يفرغ من طوافها) صادق بأن لم يعمل من طوافها شيئاً أو
بعد عمل شيء من طوافها وقبل تمامه وأما لو فرغ من طوافها وأردف قبل ركعتيه فيصير قارناً ويركع ركعتي

الطواف لكن مع الكراهة وقتها كون الوقت مختصا بالعمر أو ما بعد كعبته فيكره أيضا بالاولى لكن مع عدم الصحة (قوله بل نوى بقلبه أجزأه) بل الأفضل ترك التلفظ والاقتصار على النية (قوله فاذا دخل) أي الرجل. وأما المرأة فتخالفه في ذلك (قوله والمخيط) بالخاء المعجمة أي كسر او بل وسر موجه وهي الصرمة عند أهل مصر وتسمى وهي شيء من الخرص على صفة النعل وهي كثير في الأثر يليها بعض الجوارين بعد الوضوء (قوله ونحوه من المخيط) الخاء المعجمة كشوب من أي من غير خياطة أو درع من حديد (قوله وله أن يجعل المخيط) أي كاتميص وقوله ملتصقا به أي مرتديا به (قوله ويحرم على الرجل والمرأة الخ) أي يحرم عليهما ليس ماذكر في حالة الإحرام (قوله والمصبوغ أي المصبوغ بالصفر إذا كان الصبغ قويا أو أمانا لم يقو صبغه فلا يحرم (قوله والمورس) ما صبغ بالورس وهو نبت كالسمسم طيب الرائحة بين الحرمة والصنعة يبقى نبعته عشرين سنة والحاصل أن المصبوغ إما بطيب أو بما يشبهه أو بغيرهما فالإقسام بثلاثة فالمصبوغ مطيب كالورس والزعفران إن يحرم لونه للحرمة كان مقتدى به أو لا وإن كان مصبوغا بما يشبهه كالوردي فيكره للقتدى به وخلاف الأول لغيره وإن كان مصبوغا بغيرهما غلاف الأول لقتدى به أو غيره والأفضل البياض والمراد بالقتدى به العالم نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي (قوله ويحرم عليهما من الحيض) لا مفهوم للحيض والرأس بل يحرم عليهما دهن الجسد مطلقا لغيره عند الإقالة لا فرق في ذلك الدهن بين أن يكون مطيبا أم لا (قوله ولا يخلق رأسه) إلا من ضرورة تلحقه في حال إحرامه فيجوز له لم يفتدى لأن الضرورة إنما تسقط الحرمة فقط كذا لا يعمطه إلا من ضرورة (قوله ولا يغطيه) أي إذا كان رجلا فإن غطاه كله أو بعضه اقتدى لغيره أو لا لكن لا حرمة عند العذر (قوله وإحرام المرأة) أي حرمة كانت أو أمه ومثلها الخنثى المشكل (وإحرام المرأة) أي ولو صغير والحرمة تتعلق بوليها (قوله في رجها وكفها) أي فيجب على المرأة كشف وجهها وكفها ويحرم عليها سترها إلا أن تخشى منها الفتنة فيجب عليها سترها بأن تسدل شيئا على وجهها من غير غرز ولا ربط وإلا اقتدت (قوله وتغطي رأسها بلا غرز ولا خياطة) ظاهرة حرمة ذلك في الرأس وليس كذلك والصواب أن تغطية الرأس يجوز لها مطلقا ولو مع الغرز والخياطة والتفصيل بين الغرز والخياطة وعدمهما إنما هو في تغطية الوجه والبدن كأن تقدم أنه إحرام المرأة في وجهها وكفها (قوله وتسدل شيئا على وجهها للستر) أي إذا كان تخشى منها الفتنة أو علمت أنه ينظر إليها بقصد اللذة والحاصل إنها أن علمت أو ظنت الفتنة فيجب عليها الستر أما إن علمت عدم الفتنة أو ظنت عدمها أو شككت فلا يجوز الستر خلافا لمن قال عند الشك يجوز الستر أفاده شيخنا نقلا عن الشيخ في تقريره على الحرشي (قوله ولا يطرح الفرداء عن دابته) فإن طرحه فكما تقتل فيلزمه حفنة فيقلبه وهي مله يد واحدة وفدية في كثيره قال الشيخ في الحاشية هنا وانظر ما حد الكثرة ذاه واستظهر في تقرير الحرشي إن الكثير ما زاد على الاثني عشرة وأن القليل هو الاثنا عشرة فأقل أفاده شيخنا ومثل الفرداء ذكرا سائر ما يتولد من جسد البعير ويعيش فيه كالحمل ونحوه ولا مفهوم لقوله دابته بل دابته غيره كذلك (قوله ولا يحك ماله الخ) أي كراهه وظهره ونحوها وأما ما رآه فيجوز له حكه وإن ادماه (قوله إلا رفق) وأما لو كان يشده فيكره إذا شدة في وجود القمل وأما لو تحقق نفى القمل فيجوز أفاده شيخنا (قوله ولا يلم أطفاره الخ) أي يحرم عليه أن يلم الخ (قوله بغير كسر) أي بغير إمالة الأذى بل قلم ظهره عبثا أو ترتها ومفهوم قوله واحد أنه لو أبان أكثر من واحد فإن أبانها في نور وفدية وإلا في كل واحد حفنة إن أبان الثاني بعدما أخرج الأول وإلا فدية أي في الأول والثاني فدية في المجموع كالذي فعلهما في نور واحد وقوله بغير كسر وأما الكسر فيجوز ولا شيء فيه ولو ثلاثة حيث اقتصر على محل الكسر (قوله ولا يزال شعثا) أي يحرم عليه أن يقص شاربه أو يحنق عاتقه أو ينفذ بطنه فان أزال اثني عشرة شعرة فدون لغير إمالة الأذى فيلزمه حفنة ولا إمالة الأذى فدية وكذا إذا كثرت بأن زاد على الاثني عشرة فيلزمه فدية وأما إن سقط منه شعرة في وضوء أو غسل واجب أو متدوب أو للتبرء فلا شيء عليه أفاده شيخنا (قوله ولا يساخ)

عليها ما لم يفرغ من طوافها
وصفة العمرة أن يقول
نويت العمرة وأحرمت بها
لله تعالى ولا يشرط التلفظ
في شيء من ذلك بل لو
نوى بقلبه أجزأه فاذا دخل
في الإحرام حرم عليه لبس
التياب والنعل والمخيط
ونحوه من المخيط وله أن
يجعل المخيط على ظهره
ملتصقا به ويحرم على الرجل
والمرأة لبس المزعفر
والمصفر والمورس ويحرم
عليهما دهن الحيض والرأس
ولا يخلق رأسه ولا يغطيه
ولا يغطيه وإحرام المرأة

أى يحرم على الرجل والمرأة في حال الإحرام أن يزيل كل منهما الوسخ عنه فإن فعله ففيه الفدية ولا بأس للحرم أن يفسل يديه بغاسول ونحوه مما كان غير مطيب وكذا الأبا س أن ينقى ما تحت أظفاره من الوسخ ولا فدية في ذلك فيخرج من كلامه هذان الأمران (قوله ولا يقتل قلة ولا يرغوئا) أى يحرم عليه قتلها فإن قتل شيئا منهما وجب عليه حفنة من طعام وهي ملء البدن واحدة إلا أن يكبر ما قتله بأن يزيد على الاثنى عشر فيلزمه الفدية هذا إذا كان لغير إحاطة الأذى وإلا فالفدية مطلقا وأما لو قتل قلة في غسل فإن كان واجبا أو متدوبا فلا شيء عليه وإن الترد أو تدف في حفنة إلا أن يكبر ما قتله بأن يزيد على الاثنى عشر ففيه الفدية أفاده شيخنا (قوله ولا يطرحها) أى يحرم عليه أن يطرح القملة وطرحها كقتلها يلزمه حفنة في قتله وهو اثنا عشر فأقل وفدية في كثيره وهو ما زاد على ذلك (قوله ولو طرح البرغوئ الخ) أى ما يعيش في الأرض ولا شيء عليه فيه (قوله ولا يدهن يدهن مطيب الخ) اعلم أنه يحرم عليه أن يدهن بالدهن مطلقا مطيبا أم لا فلا مفهوم لقوله مطيبا هذا إذا كان لغير ضرورة وإلا فلا حرمه وهذا بالنظر للحرمه وعدمها وأما بالنظر للزوم الفدية ففيه تفصيل يحصل إنه إذا أدهن بمطيب يفتدى كيان له لم لا مأ فعله بجسده كله أو بعضه ولو بطبخ كعب أو رجل ففده أن يدهن يدهن بمطيب لغیر علة اقتدى أيضا فعله في كل الجسد أو بعضه ولو في بدو رجل فإن أدهن بغیر مطيب لعله فلا شيء عليه وإن كان يكف أو رجل وإن كان بجسده فقولان (قوله ولا يكتحل إلا من ضرورة) أى يحرم على الحرم أن يكتحل إلا من ضرورة حر أو برد فيجوز أن يكتحل بكحل لا طيب فيه فإذا دعت الضرورة إلى الكحل الذى فيه الطيب فيجوز استعماله هذا من حيث الإثم وعدمه وأما الفدية ففيها تفصيل وهو أنه إذا كان الكحل مطيب ففيه الفدية مطلقا وإن كان بغیر مطيب فكذلك إن كان لغیر ضرورة وأما ضرورة فلا فدية (قوله ولا يصحب طيبا) علم أن الحرم ولو أنشئ بحب عليه أن يتجنب الطيب المؤث وهو ما يظهر ربحه وأثره بالبدن أو الثوب كالمسك والشرافان منه وجب عليه الفدية ولو أزاله سريعا فعلت أنه يحرم عليه من الطيب المؤث وأما إن شمه أو مكث بمكان هو به فلا حرمه لكن يكبره وأما الطيب المذكور وهو ما يظهر ربحه ويخفى أثره كالورد والياسمين فإنه يكبره شمه ومسسه ولا فدية وأما إن مكث بمكان هو به من غير شم ولا مس فلا كرامة إذا علت هذا فيجتمعل أن يراد بالاستصحاب في عبارة الشارح ما يشمل المس والشم والمسك بمكان هو به ويكون النهى للتحريم بالنسبة للس والكرامة بالنسبة للشم والمسك بمكان هو به فاللفظ مستعمل في حقيقته بالنظر الأول وبجازه بالنظر الثاني والثالث وعلى كل حال فالمراد به الطيب المؤث وأما قوله فلا يستديم شمه فهو من مجازه فقط لأن ذلك مكروه سواء كان الطيب مذكرا أو مؤنثا ففيه استعمال حيث ذكر الطيب أولا وأراد به المؤث فقط ثم أعاد عليه الضمير وأراد به ما هو أعلم من المؤث والمذكر (قوله ولا يتعرض لشيء من صيد البر الخ) أى يحرم على الحرم أن يصطاد الحيوان البرى أو يتسبب في اصطاده ولو غير ما كوله اللحم كقرد وخنزير يعلو كما أو باحما نسا أو متوحش أفرخا أو يضاهو طير ماء واستثنوا من الصيد القوسق الخسنة كإبائى والحاصل أن الحرم يحرم عليه التعرض لصيد البر ولو في الخلل كما يحرم على كل من كان في الحرم التعرض له ولو حلالا ما صاده الحرم أو صيده له مبتدع يحرم أكله على أحد (قوله ولا يذبح صيدا صاده حلال الخ) أى يحرم على الحرم أن يذبح صيدا صاده شخص حلال ومن باب أولى ما صاده حرم وعلى الذابح الحرم الجزاء حيث كان الصائد حلالا إما إن كان الصائد محرما فلا يخلو ما يحكمه ليرسله وأما لذبحه فإن أمسكه ليرسله فعلى الذابح الحرم فقط جزاؤه وإن أمسكه لذبحه فعل كل واحد منهما جزء كامل نظر السبب والمباشرة (قوله وله ذبح الطير الخ) أى يجوز للحرم أن يذبح الأوز البرى الذى لا يطير أما إن كان يطير كالأوز العراقي فيحرم ذبحه ويجوز أن يذبح الدجاج وثو وحشا إذا كان مالا يطير أما إن كان مائطاير فلا يجوز (قوله كاوز) بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الواو وفيه لغة ثانية بفتح الواو بدون همزة انتهى شيخنا (قوله والدجاج) جمع دجاجة للذكر والانثى والدال مثناة

فوجهها وكفيها وتغطي رأسها بلا غرز ولا خياطة وتسدل شيئا على وجهها للستر ولا يطرح القراد عن دابته ولا يحكم ما يراه من يده إنه لا يرقق لثا يقتل الدواب ولا يقم أظفاره فان قلم واحد بغير كسر أطعم حفنة ولا يزيل شيئا ولا وسخا ولا يقتل قلة ولا يرغوئا ولا يطرحها عن نفسه ولا عن غيره وله طرح البرغوئ والعلق ولا يدهن يدهن مطيب ولا يكتحل إلا من ضرورة بكحل لا طيب فيه .

في المفرد واجمع اه شيخنا (قوله فان قتل شيئا من الصيد الخ) أي سواء قتل ذلك عمدا أو نسيانا أو جهلا أو القواسق الخسة (قوله فعليه الخ) أي يجب عليه واحد من هذه الأمور الثلاثة (قوله جزء مثل ما قتل من النعم) أي جزء هو مثل الذي قتله من النعم أي يجب عليه مثل الصيد من النعم والمراد بالنعم الإبل والبقرة والنعم والمراد بالمثل المقارب للصيد قدره وصورته فمثل النعامة بدنة الغنم بدنة خرافا نسية ذات سنمين ومثل البقرة الوحشية والحمار الوحشي بقرة أنسية ومثل الضبع والثعلب والظبي شاة أنسية كحمار مكة والحرام وماهما في حمام ومام غيرهما كالضب والأرنب واليربوع وجميع الطيور القيمة طعاما والصغيرة من الصيد كالشبيك والمريض كالسليم والجبل كالوحش (قوله يحكم به ذوا عدل الخ) فلا بد أن يكونا حريين بالغين عارفين بالحكم في باب الجزاء ولا يشترط أن يكونا فقيهين في جميع أبواب الفقه ولا بد أن يكونا من أئمة الحكم ولا مر بالجزاء ولا يكتفى الفتوى فإن أخرج من غير الحكم أعادوا علم أن أقل ما يكفي من جزاء الصيد الجذع من الضأن والثني من سواءه وحل بجزاء الصيد أو ذبحه متى إن سبق في إحرار حج وأراد أن يذبح في يوم النحر أو تأليه لا لأربع فانه ليس بحلال الذبح وهذا شرطان وهناك شرط ثالث وهو أن يقف به هو أو نائبه بعرق ساعة ليلة النحر والإفكة فإن اختلف شرط واحد من هذه الشروط ذبح بمكة وإلا بأن وجدت كلها فيذبح أو ينحر بمعنى ندبا كافي الحاشية وهو ضعيف والمعتد أنه إذا وجدت الشروط فالنحر واجب حتى فإن فقدت كلها أو بعضها فتعذب بمكة ولا يجوز. وفيه الحاشية من أن الذبح عنى فقط عند وجود الشروط ضعيف كما أفاده الشيخ في تقرير الخرشى وقرره شيخنا (قوله أو كفارة ذلك) أي قتل (قوله طعام مسكين) ويكون ذلك الطعام من غالب طعام أهل الموضع الذي قتل فيه الصيد وصفة الإمام أن ينظر إلى قيمة الصيد يوم التلف طعاما بالغة ما يلتفت بأن يقال إذا بيع الصيد ما يساوي فقال عشرة أمداد مثلا فيخرجه ولو زاد عن طعام ستين مسكينا فإن لم يكن للصيد قيمة محل التلف اعتبرت قيمته في أقرب المواضع إليه ويتصدق بذلك الإطعام على مسكين محل الإطلاف فإن لم يكن فيه مسكين فعلي مسكين أقرب المواضع إليه وإن تصدق به على غيرهم بجزءه والتقويم بالطعام ابتداء فلو قوم بدراهم أو لثم بأمداد كفى ولو أخرج الدرهم فلا تجزئه وهذا ظاهر إذا كان الصيد يباع فإن كان لا يباع كالفرد تعتبر قيمته على تقدير أن كان يباع وإذا أطعم بعض كل مسكين مدا واحدا لا أكثر ولو أعطاهم ممنا أو عوضا لم يجوزوا علم أن المثل محله معنى أو مكة وأما الصوم ففي أي محل كان وأما القيمة طعاما فهي في محل التلف أفاده الشيخ مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله أو عدل ذلك صياما) أي عدل طعام المسكين صياما بأن يصوم عن كل مدبوما ولكسر المدبوما كاملا وإتيانه بأن يدل على أن ذلك على التخيير وهو كذلك فإن قتل الفيل فانه يخير بين ثلاثة أما البدنة الخرافا نسية ذات السنمين أو القيمة أو الصيام وكذا إذا قتل النعامة فيخير بين البدنة أو القيمة أو الصيام فهي على التخيير فهما وهو المعتد خلافا لما في الحاشية هنا من أنها فيما على الترتيب فانه ضعيف وكذلك في البقرة الوحشية والحمار الوحشي يخير بين ثلاثة أميرة أو أنسية أو القيمة أو الصيام فهي على التخيير أيضا على المعتد خلافا لما في الحاشية هنا وكذلك في الضبع والثعلب يخير بين الثلاثة أما شاة أو القيمة أو الصيام فهي على التخيير أيضا على المعتد خلافا لما في الحاشية هنا وكذلك في الضب واليربوع وحمام ومام غير مكة والحرم فيخير بين أن يخرج القيمة طعاما أو يصوم أو يخرج شاة أو حمام مكة ومامها والحرم ومامها فتعذب الشاة قبله في كل واحدة شاة فإن لم يجدها فصوم عشرة أيام ولا يخرج طعاما والحاصل أن الفيل والنعامة يخير بين الثلاثة وكذا البقرة الوحشية والحمار الوحشي والضبع والثعلب والضب والأرنب واليربوع وحمام ومام غير مكة والحرم هذا هو المعتد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشى ومثله في حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا (قوله فعليه الفدية وجوبا) وهي صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مسكين لكل واحد مدان بمد الثاني صلى الله عليه وسلم أو نسك وهي شاة بذبحها حيث شاء من البلاد والحاصل أن هذه الفدية لا تختص بزمان ولا مكان فله

ولا يصحب طيبا ولا يستديم شه ولا يتعرض لشيء من صيد البر في الحرم ولا في غيره ولا يذبح صيد أصاده حلال أو حرم وله ذبح الطير الذي لا يطير كالأوز والدجاج فإن قتل شيئا من الصيد فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم مدبا بالغ السكبة أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياما ومن فعل شيئا من المنوعات التي لا تفسد الحج كلبس ثيابه أو تغطية رأسه أو حلقة أو نحو ذلك فعليه الفدية وجوبا وتكرر بتكرار الفعل إلا في أربع مسائل أحدها أن يظن أن فعل ذلك مباح الثانية أن يقع التعدد في قور واحد كان يلبس ويغطي رأسه ويقرب أظفاره ويقتل

أن يطعم أو يفسك أو يصوم حيث شاء من البلاد المعتمد أن المطلوب في الفدية كثيرة اللحم كالهدى بخلاف الأصحمة والعقبة أفاده شيخنا (قوله أن يظن أن فعل ذلك مباح) أركان جاهل بالحكم أو ناسياله وصورة ذلك أنه ليس أو بامثاله منته الفدية ثم ليس أو باثنا نياظا أن فعله الثاني لا يوجب غير ما وجبه الأول فليس عليه في ذلك كله إلا فدية واحدة سواء كان الفعل الثاني على الفور من الفعل الأول أو على التراخي (قوله الثالثة أن ينوى التكرار) أى من جنس أو أجناس فلا يلزمه إلا فدية واحدة ولا يضرب بعد ما بينهما كالإدواى الجرح بمطيط ونوى تكرار الإدواى به أو ليس وتطريب وحلق وقطوعه ففعل جميعها فلا يلزمه إلا فدية واحدة وإن بعد ما بين تلك الأفعال (قوله كأن يقدم الثوب على السراويل) هذا مقيد بما إذا لم يفضل السراويل على الثوب أما أن فضل السراويل على الثوب فتنعقد الفدية لأنه انتفع ثانيا بغيرها انتفع به أولا (قوله أو القنوسة على العامة) أى أن لم يفضل العامة أيضا ولا فتنعقد والقنوسة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وقطع الواو وهى الطربوش والجلب فلانس (قوله أما لو قدم السراويل الخ) أى لأنه انتفع ثانيا بغيرها انتفع به أولا (قوله ويشترط في ليس الخ) هذا أيضا لا ينتفع به إلا بعد طول كليس القميص والخف وأما ما لا يقع إلا منتفعا به كخن الشعر والطيب فإن الفدية فيه من غير تفصيل (قوله كالأسد) أى السبع ومثله الفهد والثور والذئب وحمل جواز قتل العادى من السباع أن يكون كبيرا أى يبلغ حدا الإيذاء فإذا كان صغيرا فإنه يكره قتله ولا جزاء فيه وأما نحو القرد والخنزير فلا يدخل في عادى السباع إلا أن يحصل منه ضرر (قوله والحية للعقرب والفأرة) ولا فرق في هذه الأنواع الثلاثة بين الكبير والصغير لاستواء كل في الإيذاء وسواء بدأت بالإيذاء أم لا ويلحق بذلك الثعالب وابن عرس والزيتلة وهى دابة صغيرة سوداء ذات أرجل كثيرة ربما قتلت من لدغتها وما يقرض الثياب من الدواب والتام في الحية والفأرة للوحدة لا لثبات (قوله والفأرة) بالهمزة وتركه (قوله والكلب العقور) وهو الأسد وما شابهه من كل مفترس في العبارة تكرار وأما الكلب الإنسى فليس على قتله شيء ولو غير عقور لأنه ليس من الصيد (قوله الغراب) سواء كان ايقع أم لا (قوله والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزة كعنية ويجوز تسكين الدال فهو كسيرة ومثل الغراب والحدأة كل ما ينحى أذاه من الطير ويخاف منه على النفس والمال حيث لا يدفع أذاه إلا بقتله وهذا ظاهر في الطيور المؤذية الكبيرة وأما الصغيرة ففيها خلاف فمن نظر إلى الحال منع ومن نظر إلى أجاز وعلى المنع لاجراء في قتلها مراعاة للجواز . والدليل على جواز قتل هذه المذكورات ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم خمس لاجتناح على من قتلهن في الاحلال والإحرام الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب العقور . زاد في رواية والحية (قوله والزنبور) وهو ذكر النحل لا فرق بين كبيرة وصغيرة كما هو ظاهر الشراح وحمل جواز قتل هذه المذكورات إذا قصد دفع أذاها بقتلها وأما لو قتلها بقصد تذكيتها لباكلها أو بغير قصد فلا يجوز ولا تؤكل والظاهر أن عليه الجزاء كما في الحاشية والتفراوى وغيرهما (قوله ولا يقرب النساء) أى يحرم عليه في إحرامه أن يقرب النساء جميعا أو غيره من مقدمته كالقتل والمباشرة (قوله وبفسخ نكاحه) ومثله انكاحه أى عقده فلا يبرأ (قوله قبل البناء) أى قبل الدخول وبعده ولوطا والفسخ بطلاق ولا يمتا كد التحريم وإذا فسخ قبل الدخول فلا شيء لها وإذا فسخ بعده فلها الصداق لأن كل مدخول بها لها الصداق ويستمر التمس حتى يفرغ من حجه أو عمره فإن كان بعد السعى وطواف الأفاضة وصلاة ركعتي الطواف كان عقدا صحيحا وإن لم يكن رى جمره العقبة وأما إن عقد بعد السعى والطواف وقبل الركعتين فيفسخ أن قرب لأن بعد وهذا في الحج وأما في العمرة فيصح بعد تمام سعيها ويستحب تأخيرها حتى يحلق ويجوز شراء الجوارى كما يجوز له مراجعة الزوجة (قوله بالجماع) أى سواء كان عالما بها أو ناسيا عالما بالحكم أو جاهلا بجامع فيقبل أو دبر من آدمى أو غيره أنزل أم لا كان الجماع موجبا للفصل أم لا بأن لف على ذكره مخرفة كشيعة أو أدخله وهوى الفرج أو في غير مطيقة ولم ينزل فيفسد حجه فالمراد بالجماع مطلق منيب المستشفة كما

القملة ونحوه ذلك دفعة واحدة من غير تراخ الثالثة أن ينوى التكرار فإن نواه فلا تكرر الفدية ولو بعد ما بين الفعلين الرابعة أن لا يحصل بالفعل الثاني انتفاع زائد على الأول كأن يقدم الثوب على السراويل أو القنوسة على العامة أو ما لو قدم السراويل أو العامة لتكررت ويشترط في ليس أن يحصل انتفاع من حر أو برد فان نزعه مكانه فلا فدية وله قتل الحيوان المفترس كالأسد والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والحدأة والزنبور ويجوز له صيد البحر مطلقا ولا يقرب

في الحاشية والزياراتي وغيرها وقال البيهقي لا يفسد الحج إلا ما أوجب الفسل ثم إنهم قالوا إن جماع الصبي يفسد حجه قال النفرأوى وفي فيه بحث إذ كيف يفسد حجه بوطئه ولا ينتقض وضوءه (قوله) ومقدماته أي إن حصل منه إزال المني ومراوده بالمقدمات اللبس أو إمكان قيلة أو غيرها ففي صاحبه خروج من أفسد الحج مطلقا استدلالا وأما إن وجدت المقدمات بلا أنزل فلا فساد كذا في الحاشية قال شيخنا الأمير والصواب حذف قول الشارح ومقدماته لأن المقدمات إن خرج معها حتى قد تدخل في قوله استدعاء المني أولا فلا فساد (قوله ولو بالنظر) ومثله الفكر لكن لا يحصل الفساد بخروج المني معها إلا مع الاستدعاء وأما الخارج بمجرد النظر أو الفكر فلا يحصل به فساد وإنما يوجب الهدى (قوله) وبالمنى الصواب حذفه لأن خروج المنى لا يفسد الحج وإنما فيه الهدى وسواء خرج ابتداء أو بعد مداومة النظر أو الفكر أو القيلة أو المباشرة وأعلم أن الحج لا يفسد بالجماع ونحوه إلا إذا وقع المفسد قبل الوقوف برفة مطلقا أي فعل شيئا من أفعال الحج أو لا أو بعد الوقوف بشرط أن يقع قبل طواف الأفاضة وقبل ربي جرة العتبة في يوم النحر أو ليلته وأما لو وقع بعد ربي جرة العتبة وقبل طواف الأفاضة أو بعد الأفاضة ولو قبل ربي العتبة أو بعدها مما يوم النحر أو قبلها بيديوم النحر فلا فساد وإنما عليه الهدى (قوله) ويجب عليه الهدى الخ) حاصله أن من أفسد حجه بشئ مما ذكر يجب عليه قضاءه فوراً وعليه هدى ينحرف في زمن القضاء وإن قدمه على زمن القضاء أجزأه. وكما يجب عليه قضاءه المفسد يجب عليه إنعامه إن أدرك الوقوف عام الإفساد وإلا تحلل منه بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء على إحرامه لأن فيه تماديا على الفساد مع تمكنه من الحصول منه (قوله أو يترك ركن من أركانه) وأركان الحج أربعة الإحرام والوقوف برفة وطواف الأفاضة والسعي وقضية كلام الشارح أن من ترك واحد من هذه الأركان الأربعة فقد فسد حجه ويجب عليه قضاءه. ويلزم هدى وليس كذلك فكان الصواب حذف قوله أو يترك ركن من أركانه لأن تارك الإحرام لم يحصل منه عبادة أصلا فلا معنى لو جوب القضاء عليه بل المتحقق إنما هو وجوب الأصل أن كان لم يحج والنسب إن كان حج قبل ذلك ولا هدى عليه ومن ترك طواف الأفاضة أو السعي وأحرم. أدرك الوقوف فقد تم حجه ولا فساد وهو باق على إحرامه حتى يفعل في طواف السعي والإفاضة غايته أن ينال آخرهما عن أشهر الحج فيلزم عدمه من ترك الوقوف برفة يبقى على إحرامه للعام القابل ولا فساد لحجه أو يتحلل بفعل عمرة على ما بين في موضعه اللهم إلا أن يرد بالفساد في هذا عدم تمام الحج أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله) وبما ورد التلبية أي يجمدها بعد تلباته بها في أول إحرامه وهذا التجديد مستحب على المعتمد وقيل سنة وأما أصل التلبية فواجب وعدم الفصل الطويل واجب وأما الاتصال الحقيقي بالإحرام فسنة وقال بعضهم التلبية سنة والتجديد من إتمامها. وقيل التلبية سنة والتجديد مستحب (قوله في كل صعود) أي مكان عال كجبل (قوله وهبوط) أي مكان منخفض كبطون الأودية وكذا بما ورد التلبية خلف الصلاة وهتد القيام من الزوم وعند جماع التلبية الغير. ويفهم من كلام المؤلف وغيره إن طلب تجديد التلبية إنما هو في حق الذاهب بحر ما أو لو نسي حاجة ورجع إليها فلا يلزم (قائدة) قال مالك ولا يرد الملبى سلاما حتى يفرغ خلافا للشافعية ونظيره عند المأذون وليس في التلبية دعاء ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يفعل عليه الصلاة والسلام في تلبيته شيئا من ذلك وأمر المأمك اتباع وهذا لا ينافي ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله الرضوان والجنة لأن هذا بعد قطع التلبية (قوله ولملافة رقة) بضم الراء وكسرهما أي جماعة سموا بذلك لأنهم يترافقون في السير ورتق بعضهم ببعض (قوله ويكره إلخ) أي كثرة الملازمة على التلبية بل المستحب التوسط في التلبية بحيث لا يكثر ما حتى يلحفه الصجر ولا يتركها زمنا طويلا حتى تفوته الشريعة وما تقدم من أن التوسط في التلبية مستحب هو المتمد كما أفاده شيخنا نقلا عن الشيخ في تقرير الخرشى ومثله في النفرأوى خلافا لما في الحاشية هنما أنه سنة فإنه ضعيف (قوله ورفع الصوت بها) يعني إن الملبى يستحب

النساء ولا يخطب امرأة لنفسه ولا لغيره ويفسخ نكاحه قبل البناء ويبدد ويفسد حجه بالجماع ومقدماته وباستدعاء المني ولو بالنظر بالمنى ويجب عليه الهدى وقضاء ما أفسده بفعل شيء من ذلك أو يترك ركن من أركانه ويعاود التلبية في كل صعود وهبوط وملافة رقة ويكره إلخ ما ورد رفع الصوت بها جدا والزيادة على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يزل يلبى للدخول

يستحب أن يتوسط في علوصه فلا يبالغ في خفضه ولا في رفقه وما في الحاشية هنا من أن التوسط في علوصه سنة ضعيف والمعتد الاستحباب كما قرره شيخنا وغيره قوله ولم يزل يلي لدخول بيوت مكة (خ) أي أن من أحرم بالحج فيه قولان على حد سواء . أحد ما أنه يستمر يلي حتى يبتدىء بالطواف وهو مذهب المدونة . والثاني أنه يستمر يلي حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلبية فإذا طاف وسعى عاودها وجوباً على المعتد حتى تزول الشمس من يوم عرفة وبروح إلى مصلاتها ما لم يحرم بعد الزوال في مصل عرفة إلا استمر يلي إلى رمى جمرة العقبة وقد علمت أن المعتد أن المعاودة واجبة فإذا تركها عليه دم خلافاً في الحاشية هنا من أن المعاودة مندوبة فانه ضعيف كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الخريشي (قوله فإذا أحرم الخ) أي أن المحرم بجمرة الجمرات والتعميم فإنه يلي إلى دخول بيوت مكة فيقطعها (قوله من الجمرات) بكسر الجيم وسكون العين وفتح الراء مخففة وقد تكسر العين وتشدد

الراء فيقال جمرات موع بين مكور الطائف والتعميم هو حد الحرم من الحل من جهة المدينة وهو المعروف اليوم بما جددنا شقراً تطلق العامة عليه العدة والمعتد أن الجمرات والتعميم مستويان في الفضل خلافاً في المختصر من أن الجمرات أفضل فانه ضعيف أفاده الشيخ في حاشية الخريشي وقرره شيخنا (قوله ثم يدخل الخ) أي يستحب لكل مريد حج أو عمره أن يدخل مكة نهاراً ويستحب له أيضاً أن يدخلها من كداء التي هي الثنية أي الطريق التي بأعلى مكة وهو معروف الآن بباب الملا وكداء بفتح الكاف مدود ومهزوم الصريف وعنده بالدال المهمة خلافاً في الحاشية هنا من أنه بالذال المعجمة (قوله إن جاء عن طريق المدينة) مفهومه أنه إذا جاء على غير هاتين الطريقين وهو ضعيف والمعتد كما في حاشية الخريشي وغيرها أنه يستحب لكل حاج أن يدخل من كداء لا يفرق بين كون الداخل أتياً من طريق المدينة أو غيرها اقتداءً بالصالحين (قوله) والصحابة بعده . وأيضاً هذا الموضع دعا فيه إبراهيم ربه أن يجعل أئمة الناس تهوى إليهم فقبل له وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وآتية (قوله) ويلاحظ بقوله الخ) أي أن من دخل مكة المشرفة ينبغي له أن يستحضر بقلبه تعظيم الله لتلك المقعة التي هي مكة (قوله ومهد) أي يقبل عذر من زاحمه في مكة بأن يقول له ما زاحمتك إلا من ضيق المكان أو الطريق أو ما رأيتك أودعوني عليك فينغي له قبول عذره وأن لم يقل له ذلك فسمحه على أن له عذراً في مزاحمته (قوله وما زعت الرحمة الخ) أي ما زعت الشفقة في مكة أو غيرها إلا من قلب شتى لحديث الرأحون برحمتهم الرحمن فارحوا من في الأرض برحمتهم من في السماء (قوله ثم يدخل المسجد الخ) أي يستحب له أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه ويسمى باب السلام وهو المعروف الآن بباب النبي ﷺ وإن لم يكن في طريقه لدخوله ﷺ منه وإذا خرج من المسجد فيستحب له أن يخرج من باب المرأة قاله الشيخ في الحاشية وإذا خرج من المسجد فيشرب له الخروج من باب بني سهم انتهى لجعل باب بني سهم من أبواب المسجد والواقع أن من أبواب مكة وهناك باب المسجد يسمى باب العبرة بوصول لباب بني سهم الذي هو لمكة نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الخريشي (قوله) ويقدم رجله النبي (خ) لخصوصية المسجد الحرام بذلك بل كل مسجد يستحب له تقديم الرجل اليمنى في الدخول وتأخيرها في الخروج (قوله رؤية البيت) أي الكعبة (قوله الخضوع) عطف تفسير على الخضوع (قوله فيقدم الحجر الأسود) أي يقدم أن يدخل المسجد فيقصد أو لا الحجر الأسود (قوله) وقوله يبتدىء الطواف من الحجر الأسود (قوله) هذا واجب يتجبر بالدم فإن ابتداء من غيره يلهو به هدى (قوله ويستلثم أمكنه) أي يقبله بفمه إن أمكنه من غير تصويت والتصويت مباح على المعتد كما في حاشية الخريشي لا مكروه خلافاً في الحاشية هنا فانه ضعيف فإن لم يقدر على استلامه بفمه وضع يده عليه ثم يضعها على فيه بلا تصويت فإن عجز فيمسه بعد ثم يضعه على فيه بلا صوت فله ثلاث صور يفعل ما سبق فيها مصاحباً للتكبير على المعتد خلافاً لظاهر كلام الحنفي هنا من أنه لا يكره في هذه الثلاثة فانه ضعيف

بيوت مكة أو للطراف على الخلاف في ذلك هذا إن أحرم من الميقات . فان أحرم من الجمرات أو التعميم قطع التلبية إذا وصل لبيوت مكة ثم يدخل من كداء التي بأعلى مكة إن جاء على طريق المدينة ويلاحظ بقلبه جلالة البقعة التي هو فيها ويحذر على من زاحمه وما زعت الرحمة إلا من قلب شتى ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويقدم رجله النبي ويتعوف ويصلي على النبي ﷺ ويستحضر عند رؤية البيت ما أمكنه من الخضوع والخضوع فيفقد الحجر الأسود ويستلثم إن أمكنه

فإن لم يصل إليه كبر فقط ومضى من غير إشارة إليه فالخاسل أن المعتدنان التكبير في الصور الأربع
 إلا أنه في الصورة الرابعة يكبر فقط كما علمت وأعلم أن الاستلام في الشوط الأول من الطواف سنة وفي
 كل شوط من الأشواط الستة مستحب ثانياً فيه المراتب الأربع ولا يضرخه على الحجر الأسود كما فعله
 بعض العوام بل تقى عن مالك كراهته والدليل على طلب تقبيل الحجر ما في الصحيحين أن عمر رضي
 الله تعالى عنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله وقال إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت
 رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك ويقال إن علياً رضي الله تعالى عنه قال له بل بضر وينفع لأن الله
 تعالى لما أخذ العهد والميثاق على بني آدم كتب بذلك كتاباً فأتمه الحجر الأسود فهو يشهد يوم
 القيامة لمن قبله وفي رواية يأتي يوم القيامة وله لسان ذاتي أي منطلق يشهد لمن قبله يوم القيامة ولا بأس
 بتقبيله بغير طواف لكن ليس ذلك من عمل السلف بل قال بعضهم الأول ترك تقبيله في غير طواف
 (قائدة) يكره تقبيل المصحف والحزب وكذلك تكره إهانة الخبز على المعتد أو أماري الشوبقة في
 البلاعة لحرام ورمي ماء العجين مكره أفاده النفراوي مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله ويطوف) أي
 ثم بعد فراغه من تقبيل الحجر يطوف بالبيت طواف القدام وهو واجب ينجز بالقدم وجوبه بثلاثة
 شروط أحدها أن يكون أحرم من الحل إما وجوباً كالآفاق القدام محرماً صحيحاً أو ندباً كالقيم بمكة الذي
 معه نفس وخرج أحرم من الحل وسواء أحرم بالبح مفرداً أو قارناً وكذا الحرم من الحرم إن كان
 يجب عليه الإحرام من الحل بأن جاوز الميقات حلالاً مقتضياً للبي فحقن أحرم من الحل إن طلب
 بالإحرام من الحل أحرم منه أو من الحرم وقتلنا أحرم من الحل احترازاً عما إذا أحرم من الحرم ولم
 يجب عليه الإحرام من الحل فإنه لا قدم عليه لكونه غير قائم وثانيها أن لا يراهق أي لا يضيئ
 عليه الوقت وأما لوضايق عليه الوقت وخاف فوات عرفة فإنه يسقط عنه ولادم عليه ويجزئ عرفات
 ثالثاً أن لا يردف الحجر على العمرة في الحرم فإن أودف بحرم فلا قدم عليه ويؤخر سعيه حتى يطوف
 طواف الأفاضة لأن الساعي إنما يقدم على عرفة إن طاف للندوم ولادم عليه في ترك طواف القدام
 عند الادراف أيضاً (قوله ويشتد في الطواف الخ) هذا شرع منه في شروط الطواف وهي سبعة أركانها
 طهارة الحدث والخبث وثانيها ستر العورة ثالثاً أن لا يسهو أشواطاً بعضها أن تكون تلك الأشواط
 متوالية خامساً أن يكون الطواف داخل المسجد سادساً خروجه كل البدن عن مقدار سنة أذرع
 من الحجر وعن الشاذ وإن سابعها جعل البيت عن يساره هذا حاصل ما ذكره الشارح (قوله
 طهارة الحدث والخبث) فلو أحدث في أثناء الطواف تطهر أو ابتدأ لا يبيح أن كان الطواف واجباً لا تقطعه
 إلا أن يتعمد الحدث فإن تذكر وهو في الطواف أن يشوبه أو يذنه نجاسة فانه يقطع ويبتدىء الطواف
 على المعتد ولا يبيح وما في الحاشية من إنه يبيح تبع فيه المختصر وهو ضعيف كما في حاشية الخريش وقرره
 شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله وكال سبعة أشواط) فإن نقص منها شوطاً أو بعضه ولو
 من الطواف الزكوى رجمه وأما لو زاد عليها فإن كانت الزيادة سهواً أو جهلاً فلا تبطل إلا أن بلغت
 مثله فتبطل إلا أن كانت الزيادة محقة لا مشكوك فيها وأما عمد فتبطل ولو بزيادة شوط بل ولو بزيادة بعض
 شوط عمد أفاده بعضه وأفاده الشيخ هنا مع زيادة من تقرير شيخنا قال النفراوي في فيه بحث ويظهر
 لعدم البطان يبيح الزيادة وقال شيخنا الأمير الذي يظهر أن الزيادة بعد إتمامه أو فرق بين
 الطواف والنسالة لأن الصلاة لا يخرج منها إلا بالتسليم انتهى والفاك يبيح على الأقل إلا المستحسك
 وقبل أخبار الغير بالسكال ولو واحداً حيث كان عدلاً ويغني للطاقف أن يحاط عند ابتداء الطواف
 بأن يقف قبل الزكوى قليل بحيث يصير الحجر الأسود عن يمين موقفه يستوعب جهته بذلك لانه
 فمن يستوعب الحجر لم يعتد بالشرط الأول فليتب عليه ذلك (قوله ومما لا يبيح) أي تكون الأشواط متوالية
 فتوفرها لم يصح طوافه إلا أن يكون التفرق يسيراً ولعذر ويستمر على طهارته فلا يضر وأما لو نسى
 شوطاً فإن ذكره بالفرق مع بقاء طهارته هاد إليه كما يبيح في الصلاة مع التقرب وإن تباعد بطل كما تبطل
 الصلاة وأما لو فرق لصلاة على جنازة أو طلب نفقة ضاعفان كان طلبها في المسجد أو كانت الجنازة متعمية

ويطوف وينوي طواف
 القدام إن كان محرماً
 بجمع أو قران . وإن كان
 محرماً بمرة نوى طواف
 العمرة ويبتدىء الطواف
 من الحجر الأسود فيستله
 إن أمكنه ويطوف
 ويشترط في الطواف طهارة
 الحدث والخبث وستر
 العورة كالصلاة وكال
 سبعة أشواط

ويجئى تغيرها فانه يبنى حيث لم يحصل طول (قوله وكونه داخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه (قوله خارجا عن مقدار ستة أذرع الخ) أى بشرطى صحة الطواف خروج كل البدن عن مقدار ستة أذرع من الحجر وما ذكره الشارح من التحديد بستة أذرع تبع فيه اللفظ وهو ضعيف والمعتد أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر كما في حاشية الخرشى وغيرها خلافا للشارح (قوله من الحجر بكسر الحاء) سمى الحجر لاستدارته وهو محوط مدور على صورة نصف دائرة خارجا عن الشاذوان في جهة الشام (قوله وعن الشاذوان) أى لا بد أن يكون جميع بدنه في طوافه خارجا عن الشاذوان بكسر الهمزة والفتح وقيل بفتحها والمسموع الأول وهو البناء المحدود ب (أساس البيت وذلك شرطى صحة طوافه والمعتد أن الشاذوان من البيت (قوله وكون البيت عن يساره) أى أن الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه عن يساره دائرا من جهة يابه ليصير طوافه فلو طاف وجعل البيت على جهة يمينه أقرب إليه وجهه أو وراء ظهره لم يصح ويرجم له ولو لم يكن هذا الطواف ركنا ولا بد أن يمشى مستقيما فلو مشى القهقرى لم يصح وتليها: الأول، إنما طلب جعل البيت عن يساره لأن القلب جهة اليسار والقلب بيت الرب فلذا جعله جهة بيت الرب ولذلك قالوا إن التليذ يجعل شبحه عن يساره بحيث يمشى عن يمين شبحه لأن قلبه جهة اليسار فجعله جهة شبحه فأداه شبحنا والثاني، تكلم المؤلف على شروط الطواف ولم يتكلم عن سنته ومندوباته ومكروهاته أما سنه فثلاثة: الأول، رمى الرجل في الأشواط الثلاثة الأولى ولو مضى وصليا نحو لين ولام لم يتركه ولو عمدا أو الرمل هو الهرول فلو في المشى ودون الجرى ويكره الرمل للنساء ما لم يترتب عليه كشف عورة أو الإحرام ولا رمل فيها بدأ الأشواط الثلاثة الأولى بل المشى فطروا لئلا يتركوا من الأول عمدا أو ناسيا أو يكون آتيا بأنة إن فعل والثانية المشى وقيل إنه واجب ينجز بالدم قاله الكوب حرام وهو الممتنع قاله الأجهوري وإن طاف ركبا أو محمولا لعذر آخر أو إن لم يكن لعذر ولم يعد وذهب إليه من ذهب فلو رجع من بلد أو أعاده ماشيا فلام عليه وأما مادام بمكة فطلب بعبادته ماشيا ولو مع البعد لا يجوز له الدخول فقلت ما تقدم من أن الركوب حرام برده على أن النبي ﷺ طاف على بعير فقلت يمكن أن يجاب بأن هذا من خصوصياته ﷺ كما قرره شيخنا الثامن الدعاء بلاحد وأما الذكر والصلاة على النبي ﷺ فستحبان وخصوص الباقيات الصالحات ليس مستحبا بل المستحب الذي كرهها أو بغيرها الاربعة تقبل الحجر الأسود في الشوط الأول كما تقدم الخامسة لمس الركن اليماني بيده لا يفي في الشوط الأول ثم يضعها في يده بلا تقبل فان لم يستطع كبر ومضى ففيه مرتبتان فقط وأما مستحباته فثلاثة الأول استلام الحجر الأسود في أول كل شوط ماعدا الأول كما تقدم الثاني، استلام الركن اليماني في كل شوط ماعدا الأول الثالث الدنونه البيت فرجل لا للنساء الرابع الصلاة على النبي ﷺ الخامس ذكر الله وخصوص الباقيات الصالحات ليس مستحبا بل المستحب الذي كرهها أو بغيرها السادس الدعاء بالمترم بعد الفراغ من الطواف والمترم ما بين الركن والمقام وأما مكروهاته فثلاثة عشر الطواف مع غلظة النساء والسجود على الركن وتقيل الركعتين الذين يلبان الحجر الأسود وإنشاد الشعر إلا ما خفف مما يشتمل على وعظ وكثرة الكلام فيه وقراءة القرآن وإن لم يكن مالم يدها نحو ربنات الدنيا حسنة الآية ولا كان مندوبا كما في حاشية الخرشى والشرب لغير المضطر والبيع والشراء وتغطية الرجل فيه واتقاب المرأة والركوب لغير عذر على أحد القولين كما سبق وحصر المتكئين والطواف عن الغير قبل فعله عن نفسه قال ابن رشد وفي بعضها خلاف (قوله صلى ركعتين) أى وجوبا على المذهب وقيل سنة ويستحب أن يقرأ فيها بالكتابون والإخلاص ويطلب اتصال هاتين الركعتين بالطواف فلا تنقض طوافه بعد الطواف وقبل صلاة الركعتين تطهر وأعاد الطواف وصلاتها فان تطهر وصلاتها وسعى من غير إعادة الطواف فانه يعيد الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة أو قربا منها فان تابعد من مكة فليركبها بموضعه ويبيت بهدى إن كانتا من فرض (قوله بأى مكان من المسجد) أى ماعدا البيت وظهره والحجر بكسر الحاء (قوله والأحسن بمقام إبراهيم) أى والمستحب قلبها عند المقام

وموالاته وكونه داخل
المسجد خارجا عن مقدار
ستة أذرع من الحجر
بكسر الحاء وعن
الشاذوان وكون البيت
عن يساره فإذا تم طوافه

وهو الحجر الذي وقف عليه إبراهيم حين بنى البيت وغرقت قدماء فيه أوجين أمره الله أن يؤذن للناس بالحج . واعلم أنه يسئل له بعد دفراغه من صلاة ركعتي الطواف استسلام الحجر الأسير ويستحب له بعد استلامه أن يمر بزمام ويشرب منها ولا يستلم الركن الثاني (قوله ثم يخرج للصفاء) وهو جبل بمكة وبقي منه على صغير مرتفع قريب من باب الصفا فإذا وصل إليه يسئل له أن يقرأ وقال شيخنا الصفا جمع صفاة وهي الحجارة البراقة (قوله من باب الصفا) المستحب له أن يخرج إلى الصفا من المسجد من باب الصفا الذي هو باب بني خزم كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي قلبه) أي بأن يترك أهل الحرم والعجب والكبر والراء والسعة (قوله ويرقى عليها) أي يسير للرجل أن يرقى على الصفا وكذلك يسير للراءة الرقى على الصفا إن خلا الموضع من الرجال ولا وقفت أسفل واعلم أن السنة الرقى على الصفا في جميع الأشواط فمن رقى في البعض لم يأت بالسنة وأن الرقى على الأقل مستحب وما عدا الدرجة العليا في مرتبة السفلى فلا يحصل المستحب إلا بالاعلياء وأن القيام عليهما مستحب فمن رقى على الأعلى وقام أتى بسنة ومستحبين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ويستقبل القبلة) أي يستحب له أن يستقبل القبلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة حين صعد على الصفا (قوله ويدعو) أي يسئل له أن يدعو إذا وقف على الصفا المروءة وهذا ظاهر ولكن المتمدن السنة مطلقة وفي أولم يرق (قوله ثم يقول الله أكبر) أي ثم بعد الدعاء يستحب له أن يقول الله أكبر ثم يثني على الله ثم يصلي على نبيه ﷺ كذا أفاده بعض الشراح وعليه فتكون الواو في قول الشارح ويثني ويثني للترتيب (قوله وينحدر الخ) أي ثم بعد النزول من على الصفا يمضي ذاهبا نحو المروة والمروءة بفتح الميم وسكون الراء جبل بمكة أيضا بقي منه خاليا من البناء على صغير كالباقي من الصفا (قوله مشتغلا بالرك) أي لا قراءة القرآن فتسكره كافي الخطاب (قوله بين العمودين الأخضرين) هما في جدار المسجد الحرام على يسار المذهب إلى المروة وأولها في ركن المسجد الحرام تحت منارة باب علي والثاني بعدهم هناك محمودان آخران على يمين المذهب في مقابلة المجلين المذكورين واعلم أن هذا الخبز إنما هو في القعاب للروءة قط لا في المودة منها (قوله خبز) أي على طريق السنية فلو تركه فلا دم عليه كافي التفراوى والمرأة لا يسئل لها الخبز (قوله فوق الرمل) والرمل فوق المشى ودون الجري وكل من الخبز والرمل دون الجري إلا أن الخبز أشد من الرمل (قوله فإذا وصل إلى المروة رقى عليها) أي وقف عليها والوقوف المذكور سنة للرجال والنساء إن خلا المسكان من مزاحمة الرجال وعند المزاحمة تقف النساء للدعاء أسفلها واعلم أن السعي بين الصفا والمروة ذكر لا ينجر بالدم والدليل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أي لا إجماع عليه أن يطوف بهما أي يسعى بينهما مسافعا سعيًا زلت لما ذكره المسالكون ذلك لأن الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما مصانين بمسحوقتهما وعن ابن عباس أن السعي غير فرض كما أفاده رفع الإثم من التخيير والجواب أنها زلت ردًا لما يعتقد المسنون فلان في الفرضية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم إن الله كتب عليكم السعي فاعلموا رواه البيهقي وغيره وقال صلى الله عليه وسلم دأبه ودأب عبد الله به يعني الصفا وراه مسرًا وقال الشافعي وغيره من بعض الأئمة إنما أخلت الفرضية من هذا الحديث وأما الإجماع فقد أجمع المجتهدون على فرضية إلا أن عباس (قوله وشروط السعي الخ) أي من شروط السعي كمال سبعة أشواط ومن شروطه أيضا الموازنة في نفسه أي الموازنة بين أشواطه فلو اشتغل ببيع أو شراء أو صلى على جنازة تغير متعينة أو تحدث مع أحد ولم يطمع فيبقى معه فإن طال ابتداء وكذا لو أصابه حقن في السعي نوصًا وبني وإن أقمت عليه الصلاة وهو به تهاذى إلا أن يضيق الوقت فليصل ثم يبن على ما مضى له ومن شروطه أيضا الموازنة بين الطواف فقد قال الخطاب إن اتصال السعي بالطواف واجب وقيل سنة (قوله كمال سبعة أشواط) أي فلو ترك شرطاً أو بعضه لم تنجز أدته منه بل لابد منه إن كان بالقرب ولا ابتداء السعي ويرجع له ولو لم يبلده (فائدة) قال في المفردات أصل السعي سبب مشروعيته بين الصفا والمروة في الحج مجامع في الصحيحين

صلى وركعتين بأي مكان من المسجد والأحسن مقام إبراهيم الخليل ثم يخرج للصفاء من باب الصفا وفي قبة صفا ويرقى عليها ويستقبل القبلة ويدعو بما تيسر له ثم يقول الله أكبر ثلاثا ويثني على الله ويصلي على رسوله وينحدر والاعتماد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا وصل إلى بطن المسيل وذلك بين العمودين الأخضرين خبز الخبز فوق الرمل ودون الجري فإذا وصل إلى العمود الثاني ترك الخبز يفعل ذلك في جميع الأشواط فإذا وصل إلى المروة رقى عليها وفعل ما تقدم في الصفا ثم ينحدر إلى الصفا داعيًا وصليًا على النبي ﷺ كذا أفاده بعض الشراح (قوله في الأشواط الأولى فإذا وصل إلى الصفا) فذلك شوط ثان وهكذا حتى يستكمل سبعة أشواط فيكمل له أربع وقفات على الصفا وأربع على المروة ويحتم بها

أن إبراهيم عليه السلام لما ترك ولده إسماعيل مع أمه بمكة وهو رضيع ففرغ ماؤها عطش ولدها معها وصارت تنظر إليه يتلوى فانتقلت كراهة أن تنظر إليه فهدت الصفا أقرب جبل يلها فقامت عليه ثم استقبلت الوادي لتنظر هل ترى أحدا فلم تر أحدا فنهضت عن الصفا حتى إذا بلغت الوادي رفعت درعها وسعت سعي الإنسان والجو حتى جاوزت الوادي ثم أتت المروة فقامت عليها ونظرت فلم تر أحدا ففعلت ذلك سبع مرات فلذلك كان السعي بين الصفا والمروة سبع مرات وقوله والبداء بالصفا أى لحدثه إبداء ما بدأ الله به، فلو بدأ من المروة ألقى ذلك الشوط وإلا صار نازكا لشوط منه وقال بعضهم البداء بالصفا سنة وهو مخالف لكلام الشارح أى حيث جعل البداء بالصفا من الشروط قال الشيخ ولانفاق لأن جعله من الشر وطعن من حيث أنه إذا ابتدأ بالمروة لم يعتمد على ذلك الشوط وهذا يناق سنيته من حيث أنه يكون محصلا لشوط في ابتداء فعله بخلاف ما لو ابتدأ بالمروة فيكون ملغيا لشوطه ويأتي ببدله في قاعدة كمال بعضهم الصفا أفضل من المروة وقيل بالعكس والحق كآله ابن حجر أنه لا معنى لهذا التفضيل مع أن العبادة المرتبطة بها شرعا لا تتم إلا بهما (قوله وتقدم طواف صحيح عليه) لا يشترط أن يكون الطواف واجبا بل يصح السعي بعد طواف نفل لكن إن فعل بعد طواف قدوم وعلم أنه واجب أو اعتقد أنه يلزمه الدم بتركه فهو صحيح عليه ولا دم عليه وإن فعل بعد طواف نفل أو قدوم ولكن لا يعلم بعده حتى يرجع ليلده أو بعده فعليه دم (تنبه) قد علمت بما تقدم أن سعي السعي ثمانية: الأولى اتصاله بالطواف (الأشياء) السيرة الثانية المشي (الأمم) عند فان ركب من غير عذر أعاد سعيه إن قرب وإن بعد أجزاء وأهدى كذا قال بعضهم والمتعمدان واجب الثالثة أن يقدمه طواف واجب ونفل ونوى فرضيته الرابعة الإسراع بين الميادين الأخضرين، الخامسة تقبيل الحجر الأسود بعد الفراغ من الطواف وركنيته السادسة أن يرقى على الصفا والمروة مطلقا حتى إلى الرجال كالنساء، وإن خلا المكان السابقة الدعاء في حال سعيه وفي حال وقوفه على الصفا والمروة والثامنة البداء بالصفا، وأما مستحبها ففطارة الحدث والخث وستر العورة واستحب مالك لمن اتقى وضوءه أن يتوضأ بين يدي فإني لم يتوضأ فلا شيء عليه (قوله بنهر هدى الخ) أى أن الحرم بعصرة يتحلل بعد السعي بنهر هدى سدوق في إحرامها سواء وجب لتفضها أو لغيره حج أو كان جزء صيدا أو نذرا أو ساقا تطوعا وعمل نحره فلو نحره قبل مكة قبل سعيه الميزه والحاصل أنه إذا كان معه هدى يتحلل بالذبح أو الحلق ويندب له تقديم الذبح وكره عكسه فإن لم يكن معه هدى يتحلل بالحلق فقط (قوله أو حلق رأسه) أى ولو نوره ومثل الحلق التقصير والحلق أفضل وعمل أجزاء التقصير إذا لم يكن شعرة مضافا أو معقوصا أو ملبدا أو لا تعين الحلق وعمل أفضلية الحلق على التقصير لأن غير المتمتع وأما المتمتع فالأفضل في حقه عند التحلل من عمرته التقصير أسبقا للشعر حتى يتحلل من الحج هذا كله في حق الرجل وأما المرأة قالوا يجب عليها التقصير ويحرم عليها الحلق ولو بنت عشرين وأما الصغيرة جدا فيجوز لولها حلق رأسها وإنما حرم الحلق على الكبيرة لأنه مثلها في حقها إلا أن كان رأسها أذى فيجوز الحلق لها للضرورة وصفة تقصير المرأة أن تأخذ من أعراف شعر رأسها كقدر الأظفار أو فوقها بيسير أو دونها من جميعه طوله وقصيره ولكن بعد زوال عصفه أو ضفره أو تليده لئلا ينعكس التقصير وصفة تقصير الرجل أن يأخذ من جميع شعر رأسه طوله أو قصيره من قرب أصله استحبنا بآلوا أخذ من أطراف شعر رأسه أجزا وأخالف المستحب (تنبه) قال مالك من لم يقدر على حلق شعر رأسه ولا تقصيره وجع به فعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة فان عجز عن الهدي ولم يجد من يسلفه يصوم عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج من حين إحرامه بالحج إلى يوم النحر ويستحب له عدم تفرقتها وسعيه إذا رجع من متى انظر الحاشية وفي سماح ابن القاسم ولو نسيت المرأة التقصير فذكرته ببداها بعد ستين قصرت وعليها دم انتهى (قوله الإبل) أى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هدايا الإبل ونحى بكهشين (قوله ويجوز لصاحبه أن يأكل منها) أى من دماء الحج مطلقا لا خصوص الهدايا فيكون الاستثناء متصلا أى يأكل منها قبل الحل وبعده كهدي التبع والقرآن وتعدى الميقات حلالا أو ترك الزول برفقتها أو أجزا دافعة

وشروط السعي إكمال
سبعة أشواط والبداء
بالصفا وتقدم طواف
صحيح عليه فإذا تم سبعة
أشواط تحلل حينئذ إن
كان محرما بعصرة بنهر هدى
أو حلق رأسه. وأفضل
الهدى الإبل ثم البقر ثم
الضأن ثم المرو وحكمها في
السن والسلامة من
العيوب حكم الضحايا
ويجوز لصاحبها أن يأكل
منها إلا من أربعة أجزاء
الصيد وقدي الأذى ونذر

ليلا أو ميتة متى أدرى الجوار أو طواف القدوم أو غير ذلك فهذه الأمور كلها يأكل منها قبل وبعد هذا قسم من أقسام أربعة . الثاني ما يمنع قبل لا بعد وهو هدى التطوع إذا لم يجعل للساكنين . الثالث ما يمنع بعد لا قبل وهو جزاء الصيد وقديبة الأذى إذا جعلت هدايا أو نذر للساكنين المعين هدى أو بديلة للساكنين . الرابع ما يمنع قبل وبعد وهو قديبة الأذى إذا لم يجعل هدايا ونذر للساكنين المعين لهم بالنية أو اللفظ بأن قال هذه البديلة نذر للساكنين كانوا معينين أم لا وهدى التطوع إذا جعل للساكنين بالنية أو اللفظ عين أم لا (قوله إلا من أربعة) أى فلا يأكل منها مطلقا بل على التفصيل الذى سمعته (قوله قبل محله) ومحلوه متى بشرطه الأنية ولا فلكة (قوله وإن كان محرما بجمع أو قرآن الخ) أى أنه إذا طاف طواف القدوم وصلى سوا كان مفردا أو قارئا فإنه يستحب له أن يعاود التلبية ويرفع صوته بها وإن كان في المسجد الحرام أو في مسجد منى لأن ذلك يكثّر فيها ولا يزال يلى حتى يصل لصلى عرفة للزوال فيقطع فلو وصله قبل الزوال لبي للزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي وصوله (قوله ويكثّر من الطواف) أى التطوع (قوله وشرب ماء زمزم) أى يستحب له أن يكثّر من شرب ما بها ويتوضأ ويتغسل به مدة إقامته بمكة ويكثّر من الدعاء عند شربه ويقل اللهم إني أسألك علانا نفعا وآخرا شفاء من كل داء . وصح في الحديث ما زمزم لما شرب له خلافا لما قال إنه موضع وضوء ويستحب نقل ما زمزم من زمزم معه من كونه لما شرب له (قوله من أحرّم من مكة أو الحرام الخ) أى من أحرّم من مكة سوا كان من أهلها أم لا أيام فيها إزادة تقطع حكم السفر أم لا إذا كان منزله بالحرم كاهل المزدلفة وأحرّم منه وإن خالف الأولى في إحرامه من مكة فلا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة لأنه طواف قدوم عليه فليس عليه واجب إلا طواف الإفاضة فيؤخر السعي حتى يفعله وراه (قوله فإذا كان) أى إذا جاء يوم التروية بتخفيف الباء وهو اليوم الثامن من ذي الحجة يسمى بذلك لأنه مشتق من الرى وهو سقى الماء لأنهم يعدون فيه الماء وهو اليوم عرفة (قوله إلى منى) وهو محل معروف بينهم وبين مكة سبعة أميال وسعى بذلك لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام نعى فيه كشف ما زل به من دج وولده أو لأن الدماء نعى أى تراق فيه (قوله فإذا وصل إلى منى الخ) أى فصل بين الظهر والعصر (قوله السنة أن يبيت بها) المراد بالسنة الطريقة فلا ينام فى أن البیان بها مستحب كما في المختصر (قوله ولا يتحل منها الطلوع الشمس) أى إذا وصل الصبح في اليوم التاسع نعى فيستحب له أن لا يخرج منها إلا بعد طلوع الشمس (قوله فإذا وصل إلى عرفة) وهو موضع الوقوف وسميت بذلك لأن جبريل عليه السلام كان يعلم إبراهيم المناسك فيها ويربّاه ويقول له عرفت فيقول عرفت أو لأن جبريل علم فيها آدم مناسك الحج أو لأن آدم عرف حواء فيها ويستحب في ذهابه إليها إن يسلك على المزدلفة ويمشى بين المأزمين وهما جبلان بين عرفة والمزدلفة (قوله فالسنة أن ينزل بنمرة) أى فالمستحب أن ينزل الحاج إماما أو غيره بنمرة وهو محل يعرف من آخر الحرم وأول الخ (قوله وهذه السنة) أى الطريقة المستحبة (قوله وليحافظ) أى استحبابا (قوله إلى مسجد نمرة) وهو مصلّى عرفة (قوله ويقطع التلبية حينئذ) أى حين وصوله مسجد نمرة وجاء الزوال (قوله على المشهور) وقيل يلى حتى يرى جمره العقبة (قوله ثم يصل الظهر والعصر الخ) أى يسكن له أن يجمع بين الظهر والعصر مسجد نمرة جمع تقديم بعد دخول وقت الظهر ولو كان من أهل عرفة (قوله وفصرا) أى كما يسكن له جمعهما بين الصلاتين يسكن له عصرهما إلا من كان من أهل عرفة فيقيمون ولا يقصرون فقد علمت من هذا أن الجمع بين ولو لاهل عرفة بخلاف القصر وكذا يقال في أهل منى والمزدلفة والضابط أهل كل محل يسمون به فأهل عرفة يجمع بها ولا تقصر وأهل المزدلفة كذلك يجمع بها ولا تقصر والمصري يجمع فيها ويقصر والقصر بعرفة إنما هو للسنة وإلا فهو ليس بمسافة قصر في حق المسكن وأهل المزدلفة والنجوم (قوله وعرفة كلها موقف) أى يصح الوقوف في كل جزء منها لقوله ﷺ . وعرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة . ولكن يستحب الوقوف في الموضع الذى وقف فيه المصطفى ﷺ وهو عند الصخرات العظام المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى بوسط عرفة (قوله فيقفوا كبا) أى ندبا ما لم يقتض على الدابة ويستحب له أيضا أن يكون طاهرا من الجنابة وأن

الساكنين وهدى التطوع إذا هطبل قبل محله وإن كان محرما بجمع أو قرآن عاود التلبية ويكثّر من الطواف وشرب ماء زمزم ومن أحرّم من مكة أو الحرام فلا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة فإذا كان يوم التروية توجه الإمام والثالث إلى منى بقدر ما يندر كون بها الظهر ولو في آخر الوقت المختار فإذا وصل إلى منى نزل بها حيث شاء . والسنة أن يبيت بها ولا يتحل بها الطلوع الشمس وهذه السنة قد تركها أكثر الناس اليوم فإذا وصل إلى عرفة فالسنة أن ينزل بنمرة وهذه السنة قد تركت أيضا وإنما ينزل الناس اليوم في موضع

الوقوف فيحافظ على
لحياتها فإذا زالت الشمس
فليرجع إلى مسجد نمرة
ويقطع التلبية حيث ولا
يلبي بعد ذلك على المشهور
ثم يصلي الظهر والعصر
جما وقصرا السكك صلاة
أذان وإقامة ومن لم يحضر
مع الإمام جمع وقصر في
رحلة ثم يأتي الموقف
وعرفة كلها موقف فيقف
راكبا مستقبلا مقصرا
خاصا يدعو إلى الفروب
فإن لم تكن له دابة وقف
قائما فإذا تعبد جلس فإذا
غربت الشمس دفع
الإمام والناس معه
بكينة وقار فإذا وصل
إلى المزدلفة صلى المغرب
والعشاء جما وقصرا
والزول بمزدلفة واجب
والمبيت بها إلى الفجر سنة
فإذا طلع الفجر صلى الصبح
في أول وقتها ثم يقف بالمشعر
الحرام ويدعو لنفسه
ولوالديه والمسلمين ثم
ينصرف فإذا وصل إلى منى

يكون على وضوء والدعاء لنفسه ولوالديه والتسبيح والتحميد والتهايل والتكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأشعر كلام المؤلف أنه لا يقف بعرفة قبل الزوال وهو كذلك بل لا يقف بها إلا بعد الزوال وحكم الوقوف الوجوب يتأدى ولو بجزء من النهار وبعد الزوال ويلزم الدم بتركه اختيارا وأما الوقوف الركني فهو من بعد الغروب ومنتهاه طلوع الفجر ويتأدى ولو بجزء من الليل بعد الغروب إلى الفجر واعلم أن التعبير بالوقوف بيان الوجه الأكمل فلا ينافي أنه إذا مر بعرفة ليلا ولم يقف فيها بجزءه بشرطين الأول أن يكون عالما بأن هذا المحل عرفة والثاني أن ينوي الحضور بعرفة لا المار الجاهل بأن هذا المحل عرفة ولكن يلزم المار على الوجه المجزئ. الدم لو وجوب الطمأنينة بعرفة (قوله فإن لم تكن له دابة وقف قائما) أي ندبا إن كان رجلا وكره للمرأة (تنبيه) ولو أخطأ أهل الموقف ليلة الثلاثين من القعدة بأن خفي عليهم الحلال فجعلوا الليلة الثانية من الشهر هي الأولى ووقفوا يوم العاشر لعزمهم أنه التاسع فإنه بجزءهم حيث خفي الحلال على الجميع وسواء ظهر لهم الخطأ بعد انقضاء العاشر أو في حالة وقوفهم أو قبله بأن وقفوا يوم الثامن ولم يتبين لهم الخطأ إلا بعد غروب شمس التاسع فيجب عليهم الذهاب إلى عرفة ليقفوا يوم العاشر بخلاف ما لو وقفوا اليوم الحادي عشر أو كان الخطأ من بعض الحجاج والموعظ فلا يجزئهم وقوفهم ولو بالعاشر وإذا وقفوا بالعاشر على الوجه الصحيح فإن أفاءهم تقابل كحال من لم يخطئ. فبتأخر التجرواوى وسئل السيوري عن من شك في هلال الحجة فقال ينبغي عندي أن يقف يومين احتياطيا وقال اللخمي المذهب أنه لا يقف إلا يوما واحدا لطلوع يوم الشك والاعتداد بما سواه وهو المعتمد أفاده التفراوي (قوله فإذا غربت الشمس الخ) أي فإذا غربت الشمس من اليوم التاسع ومضى جزء من ليلة العاشر لأن الوقوف الركني هو الوقوف في جزء من الليل العاشر كسابق (قوله دفع الإمام والناس) أي مشوا وساروا إلى المزدلفة (قوله بسكينة ووقار) قيل هما بمعنى واحد وهو الهدوء والسكون وقيل متغايران فالسكينة الطمأنينة أي سكون الجوارح بحيث لا يعث يده ولا يغيرها ولا ينظر إلى ما يابيه والوقار التعظيم أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن (قوله فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب والعشاء جما وقصرا) أي أنه بمجرد وصوله إلى المزدلفة يسكن له أن يجمع بين المغرب والعشاء جميع تأخير ولو كان من أهل المزدلفة ويسن له أن يقصر العشاء إلا ما كان من أهل المزدلفة فيستدون ولا يقصرون فأهل المزدلفة يجمع بها ولا تقصر واعلم أن الحاج لا يجمع مع الإمام بالمزدلفة إلا إذا وقف معه وسار معه الناس أو تأخر لغرضه وإن لم يقف مع الإمام بأن لم يقف أصلا أو وقف بعده فإنه لا يجمع بالمزدلفة ولا يغيرها ويصلي كل صلاة بوقتها بمنزلة غير الحاج وإن وقف مع الإمام وتأخر عن الثنور معه لعجزه فإنه يصلحها بعد الشفق في المزدلفة أو غيرها ومن وقف معه وتأخر اختيارا لا يجمع بالمزدلفة (والنزول بالمزدلفة الخ) أي أن المسك بالمزدلفة قدر حظ الرجال واجب يلزم بتركه ثم لا العذر (قوله سنة) أي مستحب (قوله ثم يقف بالمشعر الحرام) أي ثم بعد فراغه من الصلاة يسكن له أن يقف بالمشعر الحرام للأسفار فالوقوف سنة به على المعتد كافي حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هناك من أنه مستحب فإنه ضعيف ويستحب له أن يجعل وجهه أمام البيت (قوله بالمشعر) هو جبل بالمزدلفة سمي بذلك لأن الجاهلية كانت تشعر فيه هداياها (قوله ويدعو الخ) أي ويكبر ويهلل ويحمد الله ويصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم مع تذل وخضوع (قوله ثم ينصرف) أي إذا جاء الأسفار إلى الأعلى ينصرف من المشعر الحرام ويذهب إلى منى ولا يقف بالمشعر الحرام بعد الأسفار لخالفه المشركين فهم كانوا يقفون لطلوع الشمس فن وقف لطلوع أساء ولادم عليه ويستحب للدافع من المشعر إلى منى وكان دجلا أن يحرك دابته بطن حمر إن كان ذا كبا ويسرع في مشيه إن كان ماشيا وأما المرأة فلا يطلب منها ذلك وبتن حمر بكسر السين واديين المزدلفة ومنى وقدر رمية الحجر ليس من واحد منهما سمي بذلك لحمر أصحاب الفيل فيه ويرون

العذاب عليهم به (قوله رى جرة) العقبة أى يستحب له حين وصوله إلى منى حط رحله أن يرى جرة العقبة وإن كان راكباً والرى فى نفسه واجب والاستحباب منصب على الرى حين الوصول كما علمت ويدخل وقتها من طلوع الفجر ويستحب التأخير حتى تطلع الشمس فإذا وصل إلى منى قبل طلوع الشمس أخر استحباباً للطلوع وإن كان يدخل وقت رميها بطلوع الفجر ويمتد وقت أداؤها إلى غروب الشمس وأداؤها فى الليل قضاء والمراد بجرة العقبة البناء وما تحته السكبان فى آخر منى من ناحية مكة فى رأس وادى المحصب عن عين الماشى إلى مكة سميت جرة العقبة باسم ما رى فيها وهى الحجارة إلا أن الرى فى أسفل البناء أفضل منه على نفس البناء وإن أجزأ ولا فوق فى الأجزاء بين كون الرى واقفاً أمام البناء أو تحته أو خلفه لأن القصد بإصال الحصيات إلى أسفل البنيان فإن وقف فى شقوق البناء فى الأجزاء تردد قال فى المختصر وفى أجزاء ما وقف فى البناء تردد انتهى فقرأوى (قوله فى رميها بسبع حصيات) أى وقد رخص الحصىة مثل القولة أو التوافع ولا يجزىء ما صنف جداً كالخصة بخلاف ما للورى بحجر كبير فإنه يجزىء مع الكرامة (قوله يكبر الخ) أى يكبر استحباباً تكبيراً واحدة مع كل حصاة لا قبلها ولا بعدها وبشوت المستحب بمقارفة الحصىة ايده فبل الطن به ولو قبل وصول عملها (قوله بهذا الرى) أى رى جرة العقبة (قوله فيحبل كل شيء) أى من لفس الثياب وغيره ويكره معه مس الطيب ولا فدية (قوله إلا النساء والصيد) أى غرمتها باقية وكذلك المرأة يحل لها كل شيء إلى الرجال والصيد ومثل رى الجرة فوات وقت أداؤها وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لأن الليل قضاء (قوله وينحر هديه الخ) أى ثم بعد رى جرة العقبة ينحر أوليحه هديه فى منى إن كان معه هدى ساقه فى إحرام حج ولو لنقص فى عمره ولو كان تطوعاً أو جزءاً صيداً ولا بد أن يكون قد وقف به هو أو زوجه بعرقة ساعة ليلة النحر فإن انحر واحد عاذر فينحر بمكة لا بمنى ومعنى كلها محل النحر إلا من وراء جرة العقبة يأتى مكة لأنه ليس من منى (قوله ثم يحلق) أى ثم إذا فرغ من النحر أو الذبح يحلق رأسه أو يقصر إلا أن الحلق أفضل فى حق الرجال وأما النساء فيستعين فى حقهن التقصير وقد سبق تفصيل هذه المسألة (قوله ثم يأتى مكة الخ) أى ثم بعد الحلق يأتى مكة فيطوف بالبيت العتيق طواف الإفاضة والمباركة بيوم النحر أفضل ولو أخره عن أيام التشريق لا يلزمه دم إلا بخروج ذى الحجة (قوله بأن أحرّم من مكة الخ) وأما لو أحرّم من الحل ولم يضايقه الزمن فيجب عليه طواف القدوم قبل عرفة والسعى بعده (قوله ولم يسع بعد طواف القدوم) وعليه دم فى تركه السعى بعد أن كان غير مرافق لأنه إن طاف للقدوم يجب عليه أن يقدم السعى فيفعله وراه وكذا يسمى بعد طواف الإفاضة من لم يطف القدوم رأساً بأن كان مرافقاً أى ضايقه الزمن وحاصل هذه المسألة أنه يفعل فى اليوم الأول من أيام النحر أربعة أشياء مرتبة الرى بالنحر فالحلق فالطواف لكن الثلاثة الأولى فى منى والرابع فى مكة وحكم هذا الترتيب مختلف فتقدم الرى على الحلق وعلى الإفاضة واجب فإن حلق قبل الرى أو طاف الإفاضة قبله لم يدم بخلاف تأخير الذابح عن الرى أو تأخير الحلق عن الذبح فستحب كذا تأخير الإضافة عن الذابح فإذا حلق قبل أن ينحر أو ذبح قبل أن يرى أو أفاض قبل الذبح أو الحلق أو قبلها معاً فلا دم عليه وبالحاصل أن الصورة أربعة الترتيب فيها مستحب واثنان واجب فتقدم الرى على الذبح مستحب وتقديم الرى على الحلق أو الإفاضة واجب وتقديم الذبح على الحلق أو الإفاضة أو الذبح على الإضافة أو الحلق على الإضافة مستحب (قوله ثم يرجع إلى منى الخ) أى ثم بعد الذابح من طواف الإفاضة وركعتيه يرجع إلى منى فيبيت بها ثلاث ليال إلى أن يأتى ولا يجوز المبيت دون جرة العقبة لأنه ليس من منى ويقصر الصلاة ولا يتم إذا كان من غير أهل منى فلو ترك أكثر ليلة من ليالها لم يدم ولو ترك ذلك ضرورة كخوفه على متاعه ويستثنى من ذلك رعاة الإبل فإنه يرخص لهم بعد جرة العقبة أن ينصرفوا إلى الرعى ثم يأتون فالثالث النحر فيرموا اليوم الماضى وهو ثانى النحر واليوم الذى حضروا فيه وهو ثالث النحر ثم إن شاءوا

رى جرة العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة وقد حصل له بهذا الرى التحلل الأصفر فيحبل له كل شيء إلا النساء والصيد .

وينحر هديه ثم يحلق رأسه ثم يأتى مكة فيطوف طواف الإفاضة ويسعى إن لم يكن سعى أولاً بأن أحرّم من مكة ومن الإحرام أومن الحل ولم يسع بعد طواف القدوم وقد حصل له التحلل الأكبر فيحبل له كل شيء حتى النساء والصيد ثم يرجع إلى منى فيبيت بها ثلاث ليال إن لم يتعمّل وليستين إن تعيّل فإذا زالت عليه الشمس من اليوم الثانى رى الجمار الثلاث

تعملوا ويسقط عنهم روى الرابع وإن شاءوا أقاموا اليوم الرابع وبردوه مع الناس ومثل الرعاة في عدم لزوم المبيت ليالي من أهل العقاية فيجوز لهم البيات بمكة لأجل الماء. لكن أهل العقاية يرمون في كل يوم (قوله ثلاث ليال) أي ليلة ثاني عيد النحر وليلة ثالث وليلة رابعة إن لم يتعجل وليثنين إن تعجل وهذا ليلة ثاني العيد وليلة ثالثة وأعلم أن التمتع مباح في حق كل حاج ماعدا أمير الحج وأما هو فيكره له التمتع لقول مالك لا يعجنني لأمر الحج أن يتمتع (قوله فإذا زاد عليه الشمس الخ) أي فإن روى قبل الزوال لم يجزه ويستحب كون الرى قبل الصلاة فإن صلى ثم روى أجزأه وينتهي الأداء إلى غروب كل يوم وما بعده قضاء له وبقوت الرى بغروب الرابع ويلزمه دم واحد في ترك حصة أو في ترك الجميع وكذا يلزمه الدم إذا أخر شيئا منها إلى الليل لأنه وقت قضاء. كما تقدم. والحاصل أن أول يوم إنما روى فيه سبع حصيات فقط وهي حصة العقبة وإن الثاني والثالث والرابع وهي أيام الرى ويقال لها الأيام المعدودات روى في كل يوم منها الثلاث جماد كل واحدة بسبع حصيات بالجملة ثلاث وستون وحصيات العقبة سبعة بالجملة سبعون حصاة لأن التمتع يسقط عنه روى الرابع (قوله فيبدأ بالجرة الأولى) أي بحجبه على أن يبدأ بالجرة الأولى وهي الكبرى ثم يثني بالوسطى وهي التي في السوق ثم يختم بحجبة العقبة فالترتيب بين الثلاثة شرط صحة فإن نكس بطل روى المقدمة عن محمدا ولو سها وأعلم أن الرى له شرط صحة وله مستحبات، أما شروط الصحة فتأنيب: الأول أن لا يوضع الحصة على الجرة بل يطرحها طرعا فإن وضعها ولم يحذفها لم يجزه. الثاني أن يكون العدد سعة فلا يجزئ أقل من ذلك. الثالث أن يرى كل حصة بانفرادها فإن روى السبع في مرة واحدة لم يعتد إلا بواحدة. الرابع أن يكون المرى به حجرا كرخام ونحوه فلا يصح بطين ولا معدن كحديد ونحوه الخامس اتصال الحصة إلى الجرة بواسطة الرى فإن لم يكن بواسطة بل كان في وصولها للجرة بسبب تدحرجها من مكان عال غير بناء الجرة فلا يجزئ السادس كون الرى باليد فلا يصح بقوس ولا برجل ولا بغير السابغ أن لا يكون يسيرا جدا كالحصاة ثم اختلف فيما هو أولى فقليل قدر القولة وقيل قدر النواة ونحوه. السابع أن الحصة بخلاف مالورى بحجر كبير فإنه يجزئ. لكن مع الشكافة كما تقدم. والثامن الترتيب بين الجرة الثلاث فإن نكس أعاد روى المقدمة عن علمدلو سها كما تقدم. وأما مستحباته ف عشرة الأولى أن يكون الرى باليمين لأن يكون لا يحس الرى بها. الثاني أن يكون مع كل حصة تذكيرة برفع صوته بها الثالث تتابع روى الحصة. الرابع تتابع روى الجرات بأن روى الثانية عقب الأولى بكالها والثالثة عقب الثانية بكالها. الخامس لقط الحصة دون كسرهما فلا يكسر حجرا كبيرا ورمى. وله أخذ الحصيات من منى إلى جرة العقبة فالأفضل أخذها من المزدلفة السادس طهارة الحصة فيكره الرى بمحتجب. السابع أن لا يكون بمارى به غيره فلو خالف ورمى به يجزئ. لكن يكره الرى بما روى به الغير. الثامن روى جرة العقبة بطين الوادي بخلاف غيرها فمن فوق، التاسع أن يأتى لها ماشيا ذاهبا وراجعا فمن قدره هذا في غير اليوم الأول وأما فيه فقد تقدم أنه يأتى لها وإن راكبا. العاشر أن يقف للدعاء بأثر الرى في الجرة الأولى التي أتى مسجد من في تقدم لها من قبل الكعبة ويكبر ويهل ويحمد الله تعالى ويصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو بمقدار قراءة البقرة بأسرع من غير رفع يديه وكذا بأثر الرى في الجرة الثانية يقف كذلك إلا أن وقوفه إما ما حال كونها في جهة يسارها لأنها مخاضة له كذا في العاشية هنا ورواه الرامضى بأنه يكون في جهة يسارها فتكون في يمنة انتهى من حاشية إبي الحسين (قوله وقد تم حج) أي بفرائض وسننه وقضائه وأما طواف الوداع فهو عبادة مستقلة يستحب فعلها لكل خارج من مكة سواء كان حاجا أو غيره والدليل على استحبابه قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف، فعلم أن الطواف ثلاثة أقسام واجب يجبر بالدم كل طواف القدوم وكن لا يسقط فرض الحج إلا به كل طواف الإفاضة ومستحب كل طواف الوداع (قوله وكان آقيا) فيه نظر لأن

فيبدأ بالجرة الأولى وهي التي أتى مسجد منى ثم الوسطى ثم جرة العقبة ثم يرجع إلى رحله فبصل الظهر فإذا زالت عليه الشمس من اليوم الثالث روى الجمار الثلاث أيضا كما صنع في اليوم الثاني ثم إن شاء تمعجل وسقط عنه المبيت ورمى جمار اليوم الرابع ومن غرت الشمس عليه قبل أن يجاوز جرة العقبة لزمه المبيت ولزمه الزوال على الصفة المتقدمة وقد تم حجه فإذا أتى إلى مكة وكان آقيا وقد أحرم بالحج مفردا فيسن له أن يأتي بعمره، قال مالك: هي أكد من الوتر ولا نعلم أحدا من المسلمين

رخص في تركها وذهب ابن الجهم (٢٠٨) وابن حبيب إلى وجوبها ويكره تكرارها في العام الواحد وقيل لا يكره

العمرة تطلب من المسكى أيضا وكأنه رأى أن الشأن أى المسكى حصلت منه عمرة في هذا العام قبل أشهر الحج وسبأني أنه يكره تكرار العمرة على المعتد وأفاقيا نسبة الآفاق أى الجهات الخارجة عن مكة جمع أفق بمعنى المسكان وإنما ينسب للجمع لأنه صار كالمعل على الجهات قوله فيمن له أن يأتي بعمرة) يحرم بها من الحل والمراد به ما جاوز الحرم والأولى أن يحرم حين خروجه للحل من الجمرات موضوع بين مكة والطائف فإنه يحرم منه أحرم من التعميم وهي مساجد عائشة ففى تلى الجمرات في الفضل وإنما كانت الجمرات أفضل لبعدها عن مكة أفاده الشيخ في الحاشية هنا السكنه اعتمد في حاشيته على الحرشى أن الجمرات والتعميم سواء في الفضل وقرره شيخنا أيضا فهو المعتمد خلافا لما في الحاشية هنا فلو أحرم من الحرم ولم يخرج إلى الحل فإنه يعيد إحرامه فان طاف وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه بعد أن يخرج إلى الحل لأنها وقعا بغير شروطها وهو الخروج إلى الحل فلو أنه إذا طاف وسعى حلق رأسه فإنه يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه إلى الحل ويقتضى لأنه كن حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه (قوله رخص في تركها) أى من غير لوم (قوله وذهب ابن الجهم الخ) ضعيف بل المعتد أنها سنة مؤكدة (قوله ويكره تكرارها في العام الواحد) هذا هو المعتد والقولان للذان بعده ضعيفان (قوله وأحسن ما يسأل الله تعالى به العافية الخ) العافية هي السلامة من البلاء والعفو أن يعفو الله عن الذنب . قالت عائشة رضى الله عنها لورأت ليله القدر ما سألت الله إلا العفو والعافية . والله أسأله العفو والعافية العائمة في الدين والدنيا والآخرة والرضا والإخلاص والتوفيق وحسن الخاتمة بحمد سيدنا محمد ﷺ والله سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله على الختام. والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه السادة الكرام والله أسأل أن ينفع بها كافع بأصروها وأن يجعلها خالصة لوجه الكريم وسببا للقبول بزيارته في جنات النعيم والحمد لله على التمام ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

وقال ابن حبيب لأبأس بها في كل شهر ويجب في الإحرام بها ما يجب في الإحرام من التجرد والنية والتلبية واجتناب النساء والصيد ويجب لها الطواف والسعي بشروطها السابقة وبتمام السعى قد تمت عمرته فيتحلل منها بفعل ما تقدم ثم يقبل على شأنه ويكثر من الذكر والتلاوة للقرآن ومشاهدة البيت وكثرة الطواف وشرب ما مزجزم ويقتم في إقامة تلك الأيام القلائ لا يقدر على تحصيله في غير تلك الأماكن . وليس في الطواف والسعي والوقوف دعاء يخص به وأحسن ما يسأل الله تعالى به العافية في الدين والدنيا والآخرة والأمر في ذلك واسع والثابت في الصحيحين وفي القرآن العظيم (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وقد تم ما أخته العبد الفقير الرأجي عفو ربه القدير أحمد بن تركي بمقدمة الشيخ الإمام العالم العلامة سيدى عبد الباقى المشهور الرفاعى رحمه الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين آمين ؟

المغرب يبطل بأربع

فهرس

السورة

حاشية الصفح على شرح ابن تركي

الجواب رقم 136

صحيفة	صحيفة
١٣٤ باب في الإمامة	٢ خطبة الكتاب
١٤١ باب صلاة الجمعة	٢٠ باب نوافض الوضوء
١٦١ باب في الصيام	٣٦ باب أقسام المياه
١٧٦ باب في أحكام الاعتكاف	٤٤ باب فرائض الوضوء
١٧٨ باب في زكاة الفطر	٦٦ باب فرائض الفسل
١٨١ باب الزكاة	٧٧ باب في التيمم
١٨٤ باب في زكاة العين	٨٦ باب شروط الصلاة
١٨٥ باب في زكاة الماشية الذميمة	٩٤ باب فرائض الصلاة وسننها
١٨٧ باب في الزكاة والأضحية	١١٣ باب مندوبات الصلاة
١٩٢ باب في الحج	١٢٨ باب مفسدات الصلاة
	١٣٢ باب سجود السهو

سيدى عبد الباقى المشهور الرفاعى رحمه الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين آمين ؟

اخذنا اجتماعه عكيد وكسوف الشمس والشمس في يوم واحد
 عكيد ذكر بالكسوف ليس لا تقبل الشمس ثم بالعيد ثم بالجمعة وحيث الاستسقاء
 لكن يوم العيد يوم تحمل صباهة والاستسقاء هذه خلقت ولم ازل ارجو من خلقت
 يكون كسوف يوم العيد لأن العيد انما يكون من النصف الاول والكسوف من النصف
 الثاني واجيب بان المقلد لم يقصد العقد بنقد الوعود، آه
 (وجاية) انه انما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة امام بكائه للمؤمنين عليه عليه السلام، وكذا اذا ذكر
 والنار فلا يأنه لا يفسد الله الجنة ويستعيد به النار، وكذا انك مرة بعد مرة يكثر
 تكره الصلاة، المساجد البنية بالمال الحرام، وكذا انكر الصلاة في البيوت والكنائس البنية بالمال
 الحرام، وكذا انكر ايضا تلك القبلة والبرغوث والبعوض والذباب والبقع والصبر ولعن الصلاة
 قال (الشيخ) في حاشية الخرشى للحلواني لا ينفقه الا اذا اصاب بالعمية (قوله)

أم عيسى: مولى بيت نبينا
 على الصبح عدد ١١٩